عار الجوع

الغذاء، والعدالة، والمال في القرن الحادي والعشرين

تأليف: ديفد ريف
ترجمة: أحمد عبدالحميد أحمد
مراجعة: محمد شهاب الوهيب





سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود. فؤاد زكريا (1927-2010)



عار الجوع

الغذاء، والعدالة، والمال في القرن الحادي والعشرين

تأليف: ديفيد ريف
ترجمة: أحمد عبدالحميد أحمد
مراجعة: محمد شهاب الوهيب



نوفمبر 2022
500



سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:

السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب: 28613 - الصفاة

الرمز البريدي 13147

دولة الكويت

هاتف: 22431704 (965)

www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ والتصحيح اللغوي

وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 722 - 2

العنوان الأصلي للكتاب

The Reproach of Hunger

Food, Justice, and Money in the Twenty-First Century

By

David Rieff

Simon & Schuster

طُبع من هذا الكتاب اثنان وثلاثون ألفا ومائتان وخمسون نسخة

ربيع الثاني 1444 هـ ـ نوفمبر 2022

المحتويات

المقدمة 11

الفصل الأول:

هل باتت رؤية عالم أفضل شيئًا يمكن بلوغه أخيرًا؟ 31

الفصل الثاني:

أجور التفاؤل 53

الفصل الثالث:

مالتوس بحاجة إلى أن يخطئ مرة واحدة 71

الفصل الرابع:

أزمة الغذاء في 2007-2008: هل كانت نقطة تحول؟ 93

الفصل الخامس:

نظام الغذاء العالمي ومنتقدوه 113

الفصل السادس:

وعود للفقراء 133

الفصل السابع:

كاساندرا والدكتور بانجلوس 153

الفصل الثامن:

هل يعد إصلاح النظام الغذائي كافيا؟ 175

الفصل التاسع:

حالة للتفاؤل 193

الفصل العاشر:

العلم للإنقاذ؟ 213

الفصل الحادي عشر:

الوقوع في حب القطاع الخاص 237

الفصل الثاني عشر:

الرأسمالية الخيرة: قصة حب الذات 265

الفصل الثالث عشر:

نهاية الجوع؟ 287

الفصل الرابع عشر:

«تخصيب الأرض بالمال» 309

الفصل الخامس عشر:

التفاؤل كنصر معنوي، والتشاؤم كإهانة أخلاقية 333

الفصل السادس عشر:

فعل كل شيء لإنهاء الجوع ما عدا التفكير سياسيًا 359

الخاتمة 383

الهوامش 405

المقدمة

ما شهده العالم كان يُعزى إلى تلك الأزمة التي لم يكن من المفترض أن تحدث، فلو أنك قد طلبت من معظم خبراء التنمية داخل التيار السائد في العام 2000 تسمية تلك العوامل التي كانوا يعتقدون أنها ستعرض جهودَهم الرامية إلى الحد من الفقر بالقدر الأكبر للخطر، على الصعيد العالمي في الألفية الجديدة، فإن من غير المرجح للغاية أنهم كانوا سيأتون على ذكر صعود جذري مفاجئ في أسعار السلع الزراعية الرئيسة والأغذية والأطعمة الأساسية التي تُصنع من هذه السلع، والتي اعتمد عليها فقراء العالم حرفيا من أجل بقائهم على قيد الحياة. وما يبدو جليا بعد فوات الأوان - من أن الفترة الزمنية الطويلة التي قد شهدت تراجعا مطردا في أسعار الغذاء ستنتهي بشكل مفاجئ - بدا أنه من الممكن أن يكون أي شيء آخر عدا هذا الجلاء. وعلى حد قول راجيف شاه Rajiv Shah، الذي شغل في ذلك الوقت منصب مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

«تكمن المشكلة في الحقيقة في القدرة على تحمل تكلفة الغذاء، وليس في توافره»

في فترة رئاسة باراك أوباما، «بحلول أواخر التسعينيات كان الأمن الغذائي العالمي قد خرج في الأغلب عن جدول أعمال العالم». وجزء من الأسباب التي تكمن وراء هذا كان تجريبيا (حتى إن تبين أن هذه الأسباب، بديهيا وفي وقت لاحق، لم تكن تجريبية بما يكفي)، وجزء آخر كان أيديولوجيا، حتى في ما كان من المفترض أن يكون عصر ما بعد الأيديولوجية. هذا الجزء التجريبي كان يستند إلى ما بدا أنه تراجع دائم بدلا من كونه مؤقتا في أسعار المواد الغذائية، التي، وبحلول العام 2000، بلغت أدنى مستوياتها على الإطلاق. والجزء الأيديولوجي يكمن في افتراض أن، كما ذكر شاه، «نجاح الثورة الخضراء [في الزراعة] قد ساعد مئات الملايين من الأشخاص في أمريكا اللاتينية وآسيا على تفادي حياة الجوع الشديد والفقر المدقع. وافترضت الحكومات، في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، أن هذا النجاح سوف ينتشر، ومن ثم خفضت استثماراتها في الزراعة، وهو ما سمح لها بتحويل اهتمامها إلى مجالات أخرى»[1].

وكان هذا الافتراض الأكثر خطأً. ففي نهاية العام 2006 رأينا أن أسعار القمح والأرز والذرة وفول الصويا - وهي الأغذية الأساسية الأربعة التي نجد أن ما يقرب من ثلاثة مليارات شخص ممن يعيشون على أقل من دولارين في اليوم يعتمدون عليها بشكل أساسي، وليس باعتبارها عنصرا واحدا فقط من بين العديد من وجباتهم الغذائية (كما هو الحال في العالم الغني)، غير أن المواد الغذائية التي يعتمدون عليها بشكل حصري تقريبًا لتجنب الجوع - بدأت ترتفع بشكل جنوني وطائش في الأسواق العالمية. وبحلول الوقت الذي بلغت فيه أسعار هذه الأغذية ذروتها في مطلع العام 2008، كان سعر الذرة قد ارتفع بنسبة 31 في المائة، والأرز بنسبة 74 في المائة، وفول الصويا بنسبة 87 في المائة، والقمح بنسبة 130 في المائة، وذلك بالمقارنة مع ما كانت عليه أسعار هذه الأغذية في أوائل العام 2007 في بداية ما بات يُعرف فيما بعد بأزمة الغذاء العالمية[2]. وفي أجزاء عدة من الكرة الأرضية ظهرت على الفور تقريبا الآثار الثانوية الوحشية على سعر الغذاء المتاح للأشخاص العاديين في السوق. ففي مصر، على سبيل المثال، تضاعف سعر الخبز في غضون بضعة أشهر. وفي هايتي زاد سعر الأرز بنسبة 50 في المائة، في حين زاد سعر وجبة الذرة في جنوب أفريقيا بنسبة 28 في المائة. ووفقا لبعض التقديرات، إذا ما

أخذت في مجموعها، فإن فاتورة الغذاء لدى الفقراء في العالم ارتفعت بنسبة 40 في المائة، في حين أن أزمة الغذاء العالمية، التي سرعان ما أصبحت معروفة، أضافت ما نسبته 25 في المائة إلى فواتير استيراد الغذاء لدى كثير من الدول الفقيرة. ففي ثلاثين من أسوأ الدول تأثرا بهذه الأزمة حول العالم، من إثيوبيا إلى أوزبكستان، تفجرت حوادث شغب من جراء نقص الغذاء.

أهمية حوادث الشغب هذه تبين بعد ذلك أنه كان مبالغا فيها نوعا ما. إذ كما يعرف أي طالب جامعي في المقررات التمهيدية لعلم الإحصاء، فإن علاقة الارتباط لا تعني السببية. فهذه الأحداث كانت حلقات متقطعة من الاضطرابات المدنية، وليست تمردات، فضلا عن الثورات. والأخذ في الحسبان الظروف الاجتماعية والسياسية القاسية والدائمة التي يعيشها الفقراء في تلك الدول، فإن الادعاء أن أزمة الغذاء كانت السبب الكامن والرئيس وراء اندلاع الصراعات إنما يبدو أشبه إلى حد كبير بالمناشدة الخاصة. بيد أنه لا يمكن إنكار أن طفرات الأسعار هي التي أحدثت هذا الحراك لدى الفقراء في كثير من الدول وفي مناطق مختلفة من العالم إلى حد أنه بدا، ولو على مدى فترة قصيرة، أن هذا الحراك الشعبي حقيقي، وأنه كان يشكل على الأقل تهديدا محتملا لا يمكن السيطرة عليه للوضع الراهن.

وبالنسبة إلى الأشخاص الأشد فقرا بين فقراء العالم، والذين يُطلق عليهم مليار القاع من سكان العالم الذين يحاولون البقاء على قيد الحياة، وهم يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا، كان التهديد وجوديا حرفيا. وبالنسبة إلى مزيد من مليارات عديدة من سكان العالم، فإن أي أمل بشأن «الأمن الغذائي»، وهو مصطلح فني في عالم التنمية يعني أنه يمكن للمرء أن يعتمد على الحصول على ما يكفي، وحصوله كذلك على الأشياء الصحيحة، لكي يأكل على مدار العام، بدا هذا الأمل يتبخر أمام أعينهم. ولم يكن هؤلاء فقط هم الذين انضموا إلى غيرهم في أعمال شغب الغذاء، ولكن شارك فيها أيضا ذلك العدد الأكبر من الناس الذين تملَّكهم اليأس في صمت من جراء شعورهم بالقلق على بقائهم واحتمال وجود أي مستقبل أفضل لأطفالهم. وبعبارة أخرى، فإن ما كانت تعنيه أزمة الغذاء للفقراء هو الاحتمال الحقيقي والأكيد بشأن وقوعهم فريسة للجوع، ليس بسبب عدم وجود غذاء كاف، بل لأنهم لن يعود بمقدورهم تحمل تكلفة شرائه. ومن ثم، فإن الغضب الذي أفرزته هذه

الأزمة هو غضب، وعبر قرون طويلة، قد برهن على أنه الأشد خطرا بين كل أشكال وصور الغضب على الإطلاق: «غضب البطون».

وفي العالم الغني رأى كثيرون أنه نظرا إلى أن أسوأ آثار الأزمة يحدث في أجزاء من العالم التي حدثت فيها زيادات هائلة في عدد السكان، فإن الديموغرافيا الغاشمة هي السبب الجذري لما حدث... بيد أن هذا كان سوء فهم أساسي لما قد حدث، مهما كانت الفكرة غير منطقية، فقد كانت خاطئة. وبدلا من ذلك، فإن ما قد حدث في الحقيقة لم يكن «القنبلة السكانية» التي انفجرت أخيرا، وهي العبارة التي صيغت من قبل بول إيهرليش Paul Ehrlich، عالم الأحياء الأمريكي والديموغرافي والمالتوسي الجديد neo-Malthusian(*)، وهي القنبلة التي تؤدي لا محالة إلى مجاعة. فعلى الرغم من العلاقة المتقلبة بين استهلاك الغذاء وإنتاجه، فإنه حين بدأت الأزمة في الظهور في العام 2007، كان هنالك (كما هو الحال حين شرعت في تأليف هذا الكتاب في العام 2015) غذاء أكثر من كافٍ يُنتَج لإطعام كل شخص حي. وفي العقدين السابقين لأزمة العام 2007، زاد سكان العالم بمعدل 1.5 في المائة سنويا، في حين أن إنتاج الغذاء ارتفع بنسبة 2 في المائة في الوقت نفسه. وإن كان ثمة التباس حيال هذا بين عامة الناس، فقد كان هذا التباسا كبيرا؛ ذلك لأن كثرة التقارير الإعلامية بشأن مشكلة الجوع، على الأقل تلك التقارير التي يتعرض لها عامة الناس في بلدان العالم الغني، تركز على المجاعة في منطقة القرن الأفريقي أو، ضمن روايات أكثر تطورا، تركز على الجوع في المناطق الريفية في الهند. مثل هذا التركيز من شأنه أن يعطي، بشكل يمكن فهمه، انطباعا زائفا بأن هنالك حالات نقص مهمة في الغذاء، ولكن تكمن المشكلة في الحقيقة في القدرة على تحمل تكلفة الغذاء، وليس في توافره.

بيد أنه، وعلى الرغم من أهمية ذلك، فإن الإشارة إلى ما لم تكن عليه أزمة الغذاء لا تفعل الكثير لشرح كيف ولماذا كان بإمكان النظام الغذائي العالمي الاستيلاء على هذا الحد في 2007-2008. كما أنها لن تسلط الكثير من الضوء على الكيفية التي من خلالها قد فوجئ معظم الخبراء الزراعيين وكل من الوكالات الحكومية وغير

(*) مالتوسي الجديد: هي الفكرة التي تتبنى وجهة نظر مؤيدة للسيطرة على النمو السكاني. [المترجم].

الحكومية في مختلف أنحاء الأرض. بعبارة أخرى، لو أن آثار أزمة الغذاء العالمية كانت واضحة، فإن أسبابها يصعب تصحيحها. ويرجع ذلك جزئيًا إلى أنه، إذا كان هناك شيء، فهناك عديد من الأسباب التي يمكن اعتبارها ذات مصداقية أسهمت في الكارثة، واكتشاف أي منها مارس الأدوار الرئيسة وأي منها مارس أدوارًا ثانوية ثبت أنه صعب للغاية.

ثمة محرك رئيس واحد غير قابل للجدال كان وراء الأزمة وهو ارتفاع سعر النفط، والذي، بداية من أواخر العام 2006، كان له تأثيره الثانوي في سعر الأسمدة التي تحتاج إليها الصناعة الزراعية. فهذا النوع من الزراعة قد بات، بشكل متزايد، المعيار السائد ليس فقط في العالم الغني، بل في كثير من دول العالم الفقير أيضا، إلى حد أكثر بكثير على حساب جماهيره من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وثمة عامل آخر، والذي يبدو عرضيا وليس نظاميا، ألا وهو الطقس السيئ في كثير من مناطق العالم إبان العام 2006، والذي تراوح بين الجفاف في أستراليا، ثاني أكبر منتج للقمح في العالم، إلى إعصار نرجس Nargis الذي ضرب ميانمار بقوة في ربيع العام 2008 وسبَّب تدميرا لإنتاج الأرز في تلك الدولة[3]. وفي العالم الغني نجد أن الممارسة الخاصة بتحويل الحبوب من الأعلاف للماشية إلى إنتاج الوقود الحيوي (40 في المائة من محصول الذرة في الولايات المتحدة يذهب الآن إلى إنتاج الإيثانول) مارست بالتأكيد دورا في ذلك، وكما كان الحال بالنسبة إلى السيطرة الظاهرية على أسواق السلع العالمية من جانب المضاربين الذين سبَّب دخولهم إلى هذه الأسواق زيادةَ تقلباتها على نحو جذري، وهو الأمر الذي سبَّب من ثم تقلبات حادة في أسعار الأغذية الأساسية. وبإيجاز، بالنظر إليها على أنها حدث منفصل، يمكن القول إن أزمة الغذاء العالمية 2007-2008 قد كانت، كما تصور صيغ الكليشيهات، عاصفة هوجاء كاملة.

ولكن بينما تتبدد العواصف في نهاية المطاف، في أعقاب الأزمة في العام 2008، حتى بعدما كانت أسعار المواد الغذائية الزراعية قد شهدت تراجعا على نحو حاد، سرعان ما بات واضحا أنه وبغض النظر عن أنها كانت حدثا غير طبيعي، فإن الارتفاعات في الأسعار كانت أكثر تطرفا ولكنها ظلت على رغم ذلك مظهرا رمزيا لما كان من المحتمل، في الأجل الطويل، أن يكون «معيارا جديدا» لزيادات دائمة في

أسعار الأغذية الزراعية، وذلك على حد قول المدير المالي بيل جروس Bill Gross تعليقا على انهيار الأسواق المالية في حقبة ما بعد العام 2007. وحل هذا المعيار محل «المعيار القديم» في الربع الأخير من القرن العشرين، والذي كان عملية بدأت مع ترسيخ استقرار الأسعار ثم تراجعها. وبينما كان، باعتراف منه، يستقرئ المعطيات، التي حدثت في فترة وجيزة، نجد أن أوتوفيانو كانوتو Otoviano Canuto، وهو مسؤول كبير في البنك الدولي، كان يعكس إجماعا واسعا حين لاحظ أن هذا «المعيار الجديد للأسعار المرتفعة بدا أنه تعزَّز وصار موحدا [في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين]»[4].

الجوع والفقر مترابطان ولا يمكن أن ينفصل أحدهما عن الآخر، وعلى الرغم من العديد من النجاحات الحقيقية للجهود الرامية إلى الحد من الفقر في أجزاء كثيرة في جنوب الكرة الأرضية، فإن من غير المرجح إلى حد كبير أن تظل هذه المكاسب مستدامة إذا ما فاقت الارتفاعات في أسعار المواد الغذائية الأساسية، على نحو كبير، الزيادات في الدخول لدى الفقراء نتيجةً لسياسات التنمية السليمة. وذاك هو السبب، لو افترضنا على الأقل صحة استنتاج كانوتو التي تلقى الآن القبول على نطاق واسع، في أنه لن يكون من قبيل المغالاة القول بأن نظام الغذاء العالمي برمته مريض بشدة، وأن السؤال المركزي يكمن في كيفية إصلاحه، ما لم يكن فات الأوان، في الواقع، للاضطلاع بذلك.

لكن بينما يوجد خلاف واسع حيال ما يمكن عمله، نجد أن هنالك اتفاقا واسعا بشكل مفاجئ بشأن أن معظم، ما لم يكن كل، الافتراضات التي دعمت نظام الغذاء العالمي في الجزء الأخير من القرن العشرين كانت إما مخطئة بشأن البدء بهذا النظام، وإما ببساطة بأنه لم يعد مطبقا في العقد الأول من القرن الجديد، وقبل كل شيء وجود قناعة بأن من المرجح أن تواصل أسعار الأغذية انخفاضها. من ثم، يمكن القول ببساطة إن الدليل على التوجه الدائم الجديد نحو أسعار أعلى للغذاء قد تراكم إلى حد أنه وصل الآن إلى نقطة يبدو معها أنه دليل دامغ لا يقبل الجدال[5].

هنا نجد أن المسار واضح، فبعد أن شهدت انخفاضا في العام 2008، عاودت أسعار الغذاء الارتفاع على نحو حاد مرة أخرى في العام 2010 والعام 2011، ثم انخفضت مرة أخرى وعاودت الارتفاع نهاية العام 2012 وحتى العام 2013، وهو

العام الذي كانت فيه أسعار الذرة في السوق العالمية أعلى مما كانت عليه مع بلوغ أزمة 2007-2008 ذروتها. هذه الارتفاعات اللاحقة في تكلفة الحبوب والإدراك بين المتخصصين في التنمية أن أسعار الأغذية الأساسية لم تنخفض بهذا القدر منذ العام 2007، لم تحظ بالاهتمام الكبير نفسه في وسائل الإعلام العالمية. وهذا الارتفاع لا يجعلهم أقل شؤمًا. ففي المكسيك، على سبيل المثال، كانت أسعار خبز التورتيلا، وهو الغذاء الأساسي الأهم في وجبات معظم الناس هناك، قد ارتفعت بنسبة 69 في المائة في العام 2011، وهو معدل ارتفاع أعلى مما كانت عليه هذه الأسعار في العام 2006. وفي إندونيسيا سجل متوسط السعر المحلي للأرز رقما قياسيا في فبراير من العام 2012. وهنا يجب أن نتذكر أن المكسيك وإندونيسيا هما الدولتان اللتان يصفهما البنك الدولي بأنهما ضمن قائمة الدول «متوسطة الدخل». وفي دول أكثر فقرا مثل جواتيمالا وهايتي والنيجر واليمن وأفغانستان، فإن آثار هذا «المعيار الجديد» لأسعار الغذاء المرتفعة كانت أشد ضررا لحياة الفقراء وفرص الحياة بالنسبة إلى أطفالهم.

ذلك هو الخبر السيئ، وهو بالفعل، خبر سيئ للغاية. لكن حتى بالنسبة إلى الأشخاص الأشد تشاؤما كان سيتعين عليهم أن يعترفوا بأن القصة كلها ليست كذلك بأي حال من الأحوال. إذ إنه وكما جادل تشارلز كيني Charles Kenny، الخبير الاقتصادي في مجال التنمية، ليس ثمة سبب يدعو إلى اعتقاد أن البؤس العالمي مشكلة مستعصية على الحل ولا يمكن تخفيفها. وحتى لو لم يتفق المرء مع كيني وزملائه المتفائلين المتشابهين في التفكير بأن الأمور آخذة في التحسن وأنه، باستثناء حدوث كارثة بيئية، ستواصل الأمور تحسنها بطرق لم يكن بالإمكان تخيلها قبل نصف قرن، فإن لديهم الحق في الإصرار على أنه قد كان هنالك الكثير من الأخبار السارة، والتي من بينها، قبل كل شيء، ذلك التقدم الذي قد تحقق في غضون العقود الثلاثة الماضية. فقد كتب كيني قائلا: «أكبر نجاح تحقق في مضمار التنمية لم يكن في جعل الناس أكثر ثراء بل، بدلا من ذلك، كان في جعل الأشياء المهمة بالفعل - وهي أشياء من قبيل الصحة والتعليم - أرخص وأكثر توافرا على نطاق واسع»[6].

إجمالا، انخفضت نسبة الفقراء بين سكان العالم بشكل مطرد، حتى إن كان في بعض هذه الدول، وعلى الأخص الهند، نجد أن عدد هؤلاء الذين لم يستفيدوا

من هذه التغيرات أكبر بكثير من أولئك المستفيدين منها. إذ توجد الآن مئات الملايين من الأشخاص في دول ذات أنظمة سياسية متنوعة، ولديها أوضاع اقتصادية مختلفة، كما تتباين أيضا طرق معالجتها لمشكلة الجوع المزمن مثل البرازيل والصين والمكسيك وفيتنام والهند، الذين يأكلون الآن وباعتياد أكثر، وإن لم يكن دائماً، ولكن أفضل (كما يتضح من ارتفاع معدلات السمنة بشكل سريع في العالم النامي) مقارنة بالأجيال السابقة. وسواء كان هذا نتيجة مساعدات التنمية أو نتيجة النمو الاقتصادي والازدهار الذي تحقق في كثير من دول آسيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية خلال السنوات الثلاثين الماضية، فإنه يظل موضوعا لنزاع مرير. مدى هذا التحول، وليس حقيقته على أرض الواقع، هو أمر لا يمكن إنكاره - فلا مثيل له في تاريخ البشرية بالنظر إلى آثاره في عديد من الناس في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة نسبيا. وبالمقارنة، فإن الازدهار العام الذي أوجدته في النهاية الثورة الصناعية في أوروبا استغرق وقتا أطول بكثير وكان له تأثيره في عدد أقل كثيرا من الناس.

لو كان المرء متفائلا، لكان من الممكن القول إن أزمة 2007-2008 علمتنا على الأقل أن نطرح الأسئلة الصحيحة بشأن مشكلة الجوع. ولكن سواء كانت دول - غنية، أو نامية، أو فقيرة - ستصبح قادرة على الوصول إلى الإجابات الصحيحة، هو أمر مختلف تماما. ومن المهم توضيح أن معسكر المتفائلين، ونظرا إلى تشاؤمي الخاص إزاء هذه الأسئلة، يضم كثيرا من الأشخاص الأكثر نبوغا الذين يعملون الآن لدى الحكومات، وقطاع الأعمال الخيرية، وعالم المنظمات غير الحكومية، وفي مجال العلوم، وهؤلاء مقتنعون أنه بات من الممكن الآن، ربما للمرة الأولى في التاريخ البشري، إصلاح نظام الغذاء العالمي وجعل التنمية الزراعية العالمية المستدامة حقيقة دائمة. وفي الحقيقة، فإن العديد من هؤلاء الرجال والنساء قد صاروا ملتزمين بشكل متزايد بجداول زمنية تفترض «إنهاء الجوع» قبل تاريخ معين في العقود المقبلة. وهذا الاعتقاد راسخ في الحقيقة التي لا يمكن إنكارها ومفادها أن «المجتمع الدولي» (هناك «تشنج» فكري مؤسف بشأن عالم المعونة والتنمية يتمثل في اعتماده على كليشيهات ورعة وإلى حد كبير غير مدروسة حول الحوكمة العالمية)، أخذ يولي الزراعة اهتمامه مرة أخرى. فقد بدأ ضخ الاستثمارات، وبات التركيز ينصب الآن على المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وعائلاتهم - وهو

ربما الأمر الأكثر أهمية - بدلا من التركيز على الزراعة الصناعية، لأن هؤلاء هم الذين يشكلون الأغلبية الكاسحة من الناس الذين يعملون في الأراضي الزراعية في العالم الفقير. وبصفته رئيسا سابقا للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، جادل راجيف شاه بأن: «العالم يولي تعزيز الأمن الغذائي التزاما دوليا مرة أخرى»[7].

السؤال الآن هو: هل من ضمان لمثل هذه الآمال؟ في بعض الحالات مثل إذا ما كانت الأسس الزراعية التي يرتكز عليها هذا الازدهار الجديد في آسيا وأمريكا اللاتينية ستبقى صامدة أو ستبرهن على أنها وهمية، والإجابة عن هذا السؤال تصعب معرفتها، وسيكون من قبيل الحماقة التظاهر بخلاف ذلك. في المقابل، من الواضح أن محاولة الحيلولة دون الكارثة العالمية، التي قد تنبأ بها البعض من أكثر الأعضاء تشددا في الحركة الخضراء والتي كانت ستحدث، من شأنها أن تؤدي إلى بؤس عالمي إلى درجة أن مجرد الحديث عن الأسواق سيُعَدُّ رَسْمًا لسيناريو وردي للغاية، ومن غير المرجح أن تتغير الأسباب الكامنة وراء الارتفاع الدائم في أسعار المواد الغذائية الأساسية. فعدد سكان العالم آخذ في الارتفاع، في حين أن قوى مثل الصين والبرازيل قد وجدت أن من الصعوبة بشكل متزايد المحافظة على معدلات النمو التي اعتمدت عليها الطفرة الأولية في الرخاء الذي تحقق لديها. ويبدو من غير المحتمل أن صعوبات كهذه سوف تتناقص في أي وقت في المستقبل القريب. في الوقت نفسه، فإن أحداث الطقس القاسية، سواء كانت هذه مرتبطة بالتغير المناخي أو لا، يبدو أنها تزداد بدلا من أن تستقر، وهو ما يضع مزيدا من الضغط على نظام الغذاء العالمي. كما أنه يوجد قدر قليل من الشكوك حيال الدور الذي يؤديه تغير المناخ في تفاقم ظاهرة التصحر في أجزاء كبيرة من العالم.

ذلك هو الوضع على الأرض في الجزء الجنوبي من العالم. في الوقت ذاته، فإن هيكل أسواق السلع العالمية في الجزء الشمالي من العالم يستمر في إعطاء المكافأة بدلا من تثبيط عملية المضاربة على الأسعار الآجلة للمواد الغذائية الأساسية، ومن ثم فإنه لا يقدم شيئا سوى أنه يضمن التقلب المستمر في الأسعار. وفي كل عام، وعلى الرغم من الأسئلة التي تُطرح على نحو متزايد بشأن الحكمة من وراء هذه الممارسة، نجد أن نسبة كبيرة من محصول الذرة في العالم مازالت تذهب إلى إنتاج الإيثانول المستخدم في البنزين بدلا من إدخاله في صنع المواد الغذائية أو استخدامه كعلف

لإطعام الماشية. وحتى الآن، يتبين أن انعدامَ الكفاءة، وعلى الصعيد العالمي، خَطَرَ إمداداتِ الغذاء العالمية، من الحقائق التي يكاد لا يمكن إنكاره. وفي المتوسط، يتطلب الأمر عشرة أرطال تقريبا من ذرة الطعام لإنتاج رطل واحد من اللحم البقري. وقد لخص الكاتب مايكل بولان Michael Pollan هذا الوضع على نحو جيد حين كتب يقول: «سيكون هنالك كثير من الحبوب لكل شخص لو أننا أكلناها بالفعل كطعام ولم نستخدمها في صنع اللحم»[8]. في الوقت نفسه، فإن كثيرا من محصول الذرة في العالم مازال يُحوَّل إلى صناعة أنواع من الوقود التي ترتكز على الإيثانول. وبينما تعرضت هذه السياسة لهجوم متزايد في العقد الماضي، فإننا نجد أنه حتى الآن، على الأقل، قد نجحت الجماعات الداعمة لتحويله إلى الإيثانول في أوروبا والأمريكتين نسبيا في الحفاظ على هذا الوضع الراهن الذي ينم عن الإسراف للغاية.

بالنظر إلى هذه الحقائق، فإنه ليس من المستغرب أن يتجاوز الاستهلاك العالمي من الغذاء إنتاج الغذاء بالنسبة إلى ستة من الأحد عشر عاما بين العامين 2001 و2012. ومن ثم، فإن منتقدي نظام الغذاء العالمي الحالي، مثل بولان، قد اقترحوا أن الضغوط التي يتعرض لها هذا النظام ليس فقط من جراء الإيثانول، ولكن أيضا بسبب الطلبات المتزايدة على اللحم في دول قد شهدت الزيادات الأكبر في الشرائح السكانية من الطبقات المتوسطة، لاسيما في الصين والهند. ومرة أخرى، ومثلما اقترحنا أن أزمة الغذاء للعامين 2007-2008 «سببت» نشوب أحداث شغب، نعاود القول بأن الارتباط لا يعني السببية، حيث يشير عديد من خبراء الغذاء إلى بيانات تلمح إلى أن مثل هذه الاقتراحات تظل بعيدة الاحتمال. على سبيل المثال، نفى تيموثي وايز Timothy Wise، مدير السياسة في معهد التنمية العالمية والبيئة بجامعة تافتس Tufts University، وبشكل قاطع أن يكون الطلب المتزايد على اللحم في الهند والصين هو «العامل الرئيس» وراء أزمة الغذاء[9]، فحتى لو كان من الصعب على المدى الطويل رؤية مدى اتساع الزيادة في عدد الأشخاص الذين يأكلون اللحوم يوميًا فهذه الزيادة لن تشكل عبئا ضريبيا على إمدادات الحبوب يتجاوز قدرتها على التكيف، وأن هذا يفترض أن الزيادات في الإنتاج التي يتوقعها المتفائلون في هذه الأغذية الأساسية تبرهن على أنها مستدامة.

يجب ألا يكون من قبيل المفاجأة أنه ونظرا إلى أنه لم يكن هنالك سبب واحد فقط لما قد حدث منذ العام 2007، فإنه لا وجود أيضا لحل واحد للأزمة. ومرة أخرى، الآن على الأقل، مازال العالم ينتج القدر الكافي من الحبوب بحيث يمكن، بالنسبة إلى الإمداد وحده، لكل شخص على كوكب الأرض أن يحصل على ما يكفي لطعامه. بيد أنه مع افتراض هذا، ومع وجود موجات الجفاف، والظواهر الجوية الشديدة الأخرى التي باتت شائعة أكثر فأكثر على ما يبدو، ومع تحويل الذرة إلى إيثانول، على أساس سنوي، فإن هامش الخطأ أخذ يتناقص ليصبح أصغر. في العام 2002 كان لدى معظم الدول احتياطي من الغذاء يكفي لمدة 107 أيام تقريبا. واليوم أصبح الرقم 74 يوما. وكما قال عبدالرضا عباسين، وهو مسؤول بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، فإن هذا من شأنه «ألا يفسح المجال لأحداث غير متوقعة»[10]. وعلى رغم ذلك، لو بدا أن موجات الجفاف والفيضانات التي تجتاح العديد من أجزاء العالم مستمرة، سيصبح من الصعب رؤية كيف أن أحداث الطقس القاسي هذه لن تحدث على أساس منتظم إلى حد ما.

والحقيقة أن عدم كفاية الإمداد من الغذاء بشكل متزايد والذي قد رافق الارتفاع في أسعار الأغذية الأساسية يعد مشكلة عالمية. لكن وكما هو الحال تقريبا مع كل تحدٍ عالمي كبير[11]، فإن ما قد صار مشكلة حتى بالنسبة إلى معظم الناس في العالم الغني تحول الآن إلى كارثة في طور التكوين بالنسبة إلى الأشخاص الأكثر فقرا بيننا، وهم الثلاثة مليارات شخص ممن يعيشون على أقل من دولارين يوميا. ويمكن القول بوضوح إنه في حال استمرار ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية في السوق العالمية، فإن قدرة الفقراء على تحمل تكلفة الغذاء الذي يحتاجون إليه لإطعام أنفسهم على نحو صحيح ستصبح ضعيفة بشكل متزايد. وحتى إذا ما استقرت الأسعار عند مستوياتها المرتفعة الحالية، فإن فرص استنساخ مستويات النجاح السابقة لإخراج مزيد من الناس من دائرة الفقر سوف تتقلص إلى حد كبير. أن تتوقع للأشخاص الذين لم يحصلوا على ما يكفيهم من طعام وهم أطفال أن يزدهروا وهم بالغون، بغض النظر عن النظام الاقتصادي الذي يعيشون في ظله، هو أنقى تفكير وهمي بشأن النظام الغذائي العالمي الذي يعاني بالفعل أزمةَ الوصول المتفاقمة بشكل مطرد، والتي لا تظهر أي علامة على التراجع... أما نتائج هذه الأزمة فمن الممكن

التنبؤ بها تماما: فهي ستضمن أن الفجوة بين النصف الذي يملك والنصف الآخر الذي لا يملك في هذا العالم بالنسبة إلى الوصول إلى معظم الاحتياجات الإنسانية الأساسية - الطعام ومياه الشرب، التي يُشتق منها أيضا كل شيء - سوف تنمو على نطاق أوسع، وأن عالمنا غير العادل سيزداد ظلمًا.

وعلى رغم أن الصورة مرعبة، فإن هذا الظلم الذي يتعمق أكثر فأكثر هو بالكاد أسوأ شيء يجب أن نخشاه؛ ذلك أنه ما لم تحدث تغييرات كبيرة ومهمة في نظام الغذاء العالمي، يمكن أن تحدث أزمة في إمداد الغذاء العالمي برمته في وقت ما بين العام 2030 والعام 2050، عندما، ووفقا لأكثر التقديرات تحفظا، سيكون عدد سكان العالم قد ارتفع من سبعة مليارات نسمة في العام 2012 إلى تسعة أو ربما حتى عشرة مليارات. كتب ماركوس توليوس سيسرو Marcus Tullius Cicero(*) في مكان ما وهو يقول إنه لا يفهم لماذا حين التقى عرافان معا، لم ينفجر كلاهما في الضحك، ومع أخذ تحذيره المعقول هذا في الاعتبار، فإن من المهم أن يتوخى المرء الحذر. ففي عالم الواقع نجد أن البيانات لا تبدو بالقدر نفسه من الوضوح الذي تكون عليه لدى تقديمها على نحو عام، سواء من قبل المتفائلين أو المتشائمين. أما المؤرخ الاقتصادي الأيرلندي كورماك أو جرادا CORMAC Ó GRÁDA، الذي حظي عمله بشأن تاريخ المجاعة بقدر هائل من الأهمية في هذه المجال، فقد كتب يقول إن «التوقعات الحالية عن الإنتاج المستقبلي من الغذاء غير موثوق بها ومتضاربة»[12]، وهذا الأمر صحيح حتى فيما يتعلق بالتغير المناخي، حيث لايزال هناك خلاف كبير بين الخبراء حول كيف سيتمكن المزارعون بشكل فعال من الاستجابة للظروف المتغيرة التي تواجه بالفعل البعض منهم والذين سيواجهون قريبا العديد من هذه الظروف، وهي واحدة من الحقائق القليلة التي يمكن التنبؤ بها بثقة، على الرغم من التنبؤ بعكس ذلك من قبل مجموعة من الأمريكيين أصحاب نكران فكرة التغير المناخي.

إذا ما حدثت في الواقع أزمة الإمداد الغذائي الكاملة هذه في العقود القادمة، سواء كان هذا نتيجة للنمو السكاني وحده أو النمو السكاني المتفاعل مع التآزر

(*) كاتب روماني وخطيب في روما القديمة، ولد سنة 106 ق.م. [المترجم].

الخبيث للارتفاع المحتمل في كل من درجات الحرارة العالمية ومستويات البحار حول العالم من جراء تغير المناخ البشري المنشأ (الذي تكون فيه الزيادة السكانية ذاتها عاملا مهما)، فإن الآثار في الفقراء ستكون أشد وأكثر دمارا على نحو يصب تقديره في كل شيء من الصحة العامة إلى الهجرة الجماعية. ولنأخذ مثالا واحدا فقط على ذلك، حيث إنه قد أصبح أمرا شائعا من المنظور السيكولوجي الاجتماعي والسياسي أن نجد كثيرا من الناس في العالم الغني يشعرون بأنهم باتوا محاصرين على نحو متزايد من جراء موجات الهجرة الجماعية القادمة من جنوب العالم. بيد أن المرء ليس بحاجة إلى أن يكون عرافا لكي تصبح لديه فكرة جيدة عما سيشعر به عندما يواجه التحركات السكانية التي يمكن التنبؤ بها من قبل أشخاص يتدفقون عليهم من أجزاء من العالم، حيث باتت موجات الجفاف شيئا مألوفا وحيث لم يعد بالإمكان إنتاج كميات كافية من الغذاء.

لقد كانت موجات الهجرة الجماعية الحالية غير مسبوقة حتى أنها قد باتت تستجمع زخما شديدا بشكل مطرد في أعقاب إطاحة قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) بنظام معمر القذافي في ليبيا، مما أعاق مغادرة المهاجرين. واليوم، بات من الشائع بالنسبة إلى أسراب من الآلاف حرفيا من المهاجرين القادمين من منطقة جنوب الصحراء في أفريقيا ومن سورية الهبوط على جزيرة لامبيدوسا LAMPEDUSA الإيطالية أو على طول امتداد ساحل صقلية في وقت واحد. ومن غير المرجح أن يتوقف هذا التدفق للمهاجرين في أي فترة زمنية. ففي العام 2014 تمكن ما يربو على مائتي ألف مهاجر من عبور الحدود (كان العدد السابق قد وصل إلى سبعين ألفا في العام 2011 في ذروة الحرب الأهلية الليبية)، ومن ثم، فإن وجهة نظر الإجماع تذهب إلى أن هذا العدد سيواصل الارتفاع في المستقبل المنظور. وعلى أقل تقدير، وكما صرح مسؤول مخضرم من منظمة جينثر باور GÜNTHER BAUER الألمانية للاجئين، وهي منظمة غير حكومية، لمراسل مجلة دير شبيغل DER SPIEGEL الألمانية، فإن «ضغط التدفق من أفريقيا سيظل ثابتا»[13]. لكن هذا التدفق سيبدو كأنه لا شيء بالمقارنة في حال فرار المهاجرين صوب أوروبا لأنه ليس لديهم حرفيا ما يكفي لإطعامهم - وهو شيء ليس هو الحال اليوم في الأغلبية الكاسحة من الدول التي يطلق عليها الدول المرسلة، وليس ببساطة لأن هؤلاء

المهاجرين يرغبون في تأمين مستقبل أفضل لأنفسهم وإعالة أسرهم كثيرة العدد في أوطانهم (التحويلات المالية من المهاجرين تتجاوز الآن إلى حد كبير كل مساعدات التنمية الرسمية في أرجاء العالم).

لكن حتى مع افتراض صحة التوقعات المبهجة إلى حد كبير لدى المتفائلين في مجال التنمية بشأن التراجعات الجذرية والمستمرة في نسب الفقر كلها في الجنوب العالمي، فإنها لا تعني قطعا أنه سيصاحب ذلك انخفاض في عدم المساواة. وهذه هي نقطة التصرف. إذ إنه، وكما أوضح برانكو ميلانوفيتش BRANKO MILANOVIC، الذي شغل سابقا منصب كبير الباحثين الاقتصاديين في البنك الدولي، في عدد من الأبحاث وفي كتابه بعنوان «من يملكون ومن لا يملكون: التاريخ التمييزي لعدم المساواة في العالم» -THE HAVES AND THE HAVE-NOTS: A BRIEF AND IDIOSYNCRATIC HISTORY OF GLOBAL INEQUALITY، يعد انعدام المساواة واحدا من أهم، إن لم يكن أهم عوامل الهجرة، في حين أن العامل الآخر هو تلك المعرفة المألوفة غير المسبوقة - من باب مجاملة العولمة بشكل عام وتقنيات الاتصالات الجديدة بشكل خاص - بين الناس في العالم الفقير حول كيف يعيش الناس في العالم الغني. فعلى حد قول ميلانوفيتش في كتابه: «في عالم غير متكافئ حيث تعد الاختلافات في الدخل بين الدول كبيرة، وحيث تنتشر المعلومات بشأن هذه الفروقات في الدخل على نطاق واسع، نجد أن الهجرة، وببساطة، هي الرد العقلاني على هذه الاختلافات الكبيرة في مستوى المعيشة»[14].

على مدى عدة عقود ماضية، كان العالم الغني يعاني انهيارا عصبيا بطيء الحركة حيال موجات الهجرة الجماعية من العالم النامي. وليس من الصعب التنبؤ بقدر معقول من الثقة بما سيكون عليه رد الفعل لو أن هذه الهجرة تضاعفت مرتين أو ثلاث مرات، لأن هذا ما يحتمل أن يحدث خلال العقود القادمة. والتركيز على الهجرة يعني بطريقة أو بأخرى تقديم صورة زائفة؛ وذلك لأن الكارثة الحقيقية ستحدث في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية. إذ إنه وفقا لبحث بعنوان «جغرافية الفقر، والكوارث، والتغير المناخي في العام 2030»، وهو البحث الذي قُدم في أكتوبر من العام 2013 إلى معهد التنمية الخارجية بالمملكة المتحدة، ترتبط الكوارث بظاهرة التغير المناخي، «خصوصا تلك الكوارث المرتبطة

بالجفاف، والتي يمكن أن تكون أهم سبب للفقر، وعرقلة التقدم بشأن الحد من الفقر»، وذلك بالنسبة إلى ما حدده هذا البحث بأنه يمثل «325 مليون نسمة [الذين سوف] يعيشون في الدول التسع والأربعين الأكثر تعرضا للمخاطر في العام 2030، والذين توجد أغلبيتهم في دول جنوب آسيا ومنطقة شبه الصحراء في أفريقيا»[15]. ولا يحتاج التقرير إلى إضافة أن نسبة الزيادة السكانية في هذه المجموعة من الدول كانت، في الوقت الذي كُتب فيه التقرير، بين أعلى النسب في العالم ومن المحتمل أن تبقى كذلك في المستقبل المنظور.

إذا كان سيناريو يوم القيامة هذا سيتحقق، فلن يكون هناك شيء مروع إزاء الخوف الذي تنذر به رؤية توماس هوبس بشأن حدوث انهيار للمجتمع في العالمين الجنوبي والشمالي على السواء في الحرب التي يشنها الكل ضد الكل. وفي ظل ظروف كهذه، لما وصفه ماركس ذات مرة بأنه «نفي عام»، فإن عدم العدالة من المحتمل أن يصبح، على نحو أكيد تقريبا، كأنه أقل المخاوف في العالم، وتتحول مشكلة حقوق الإنسان إلى نوع من الترف الذي لن يعود باستطاعة عالم ممزق تقطعت أوصاله أن يتكلف عناء ملاحظته كثيرا. وبالنسبة إلى كل ما يميل نشطاء حقوق الإنسان إلى وصفه بأنه حتمي وما وصفه الكاتب والسياسي الكندي مايكل إيجناتيف MICHAEL IGNATIEFF بأنه «ثورة في الاهتمام الأخلاقي» - التي بدأت مع تأسيس نظام الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهي الثورة التي تجد الكثير من تعبيرها العملي وكذلك تعبيرها المعياري في الحركة العالمية لحقوق الإنسان، فإن مثل هذه التوقعات العالية بشأن «حتميتها» تعتمد في الحقيقة، على أدنى تقدير، على استمرارية النظام العالمي الحالي في ظل إما شروط أفضل وإما على الأقل الشروط نفسها التي تحدده الآن. لكن الأمر سيكون من قبيل التفكير بالتمني المحض أن نتوقع نجاة هذا النظام من ذلك النوع من الأزمة الاقتصادية والسياسية التي ستولدها سيناريوهات تغير المناخ الأكثر كآبة. وفي هذه الحالة إذا كان هوبس على صواب، وكما كتب الفيلسوف الأمريكي توماس ناجل: «لو أن هوبس على صواب، تكون العدالة العالمية عندئذ مجرد وهم». وإذا كان هذا صحيحا، فإن الأمل من أجل خفض كبير في الفقر العالمي يظل ضربا من الوهم، حتى على الرغم من عدم الخوض في الحديث عن القضاء على الفقر، وما تراه مؤسسات دولية بصورة

روتينية أنه شيء عملي وممكن مثل البنك الدولي، وأمين عام الأمم المتحدة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وإدارة التنمية الدولية في الحكومة البريطانية DFID، وعدد لا حصر له من المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الخيرية.

إن رسم صورة تعبر عن هذا الاحتمال المرير ليس بالقطع هو الشيء نفسه كالجدال بأنه أمر حتمي. ذلك أن كثيرا من الأشخاص الأكثر ذكاء والأفضل معرفة في مجالات السياسة والعلم والمساعدات والتنمية ممن يفكرون في أزمة الجوع يعتقدون اليوم أن لدى البشر الآن المعرفة العلمية التي يمكنها تحويل الزراعة إلى مجالات واسعة، بحيث إنه حتى إذا تفاقمت ظاهرة الاحتباس الحرارى وباتت أكثر شدة مما يتحسبه التوافق في الآراء الآن، فإن هؤلاء مازالوا متفائلين بحذر بأن الغذاء الكافي يمكن إنتاجه فقط لإطعام عالم يقطنه تسعة مليارات نسمة، ولكن سيكون بالإمكان أيضا تأمين قدر أكبر من الوصول إلى الغذاء بالنسبة إلى ثلاثة مليارات نسمة في القاع بينما تُبذل جهود لخلق ظروف لسبل عيش أكثر تحسنا للمزارعين، وقبل كل شيء أصحاب الحيازات الصغيرة منهم، الذين ينتجون الغذاء لكنهم يجدون صعوبة في الحصول عليه. هؤلاء المنتقدون لهذا الرأي السائد على القدر نفسه من الذكاء والحماسة وحسن الاطلاع، وهم لا يعتقدون أن التكنولوجيا هي التي تقدم الحل لأزمة الجوع. فعلى النقيض من ذلك، بالنسبة إليهم يكمن المفتاح لحل أزمة نظام الغذاء العالمي في النظر إلى الوصول إلى الغذاء باعتباره حقا إنسانيا. وحيث إن الدعوة السائدة تتمحور حول الأمن الغذائي، وهو ما يعد في الأساس مفهوما فنيا وغير سياسي، فإن المنتقدين يدعون إلى سيادة الغذاء ويصرون على أنه ما من حل دائم يمكن أن يستند إلى نظام الغذاء العالمي الحالي، والذي يرون أنه يعتمد اعتمادا كبيرا على الربح وعلى أسواق السلع العالمية التي تخرج عن سيطرة الجميع فيما عدا مجتمع الأعمال والنخبة التكنوقراطية.

بيد أنه في حين أن المدافعين عن الرأي السائد ومنتقديهم يختلفون بشأن طبيعة التغييرات السياسية والاجتماعية المطلوبة وما الابتكارات الفنية التي يجب نشرها، فإن الفكرة التي تفترض أنه حتى لو أن الناس لديهم ما يكفيهم من الإرادة والمال، فإن البشر لن يزدهروا في العالم القادم ذي التسعة مليارات نسمة، وهي فكرة لا يذكرها أبدا، تقريبا، الاختصاصيون والنشطاء باعتبارها إمكانية خطيرة[16]. وبدلا

من ذلك، بات النقاش مملوءا بالمثالية المصطنعة التي تؤدي إلى تقديم أبحاث تتضمن عناوين من قبيل «إستراتيجيات للتكيف مع التغير المناخي في منطقة شبه الصحراء الريفية بأفريقيا»، وظهور تصريحات وعظية مثل التصريح الذي أدلت به ماري روبنسون، رئيسة أيرلندا السابقة، والذي جاء فيه: «ينبغي لنا تقليل الخسارة والضرر إلى أدنى حد، [و]اتخاذ خطوات لمعالجتها والبحث عن طرق لتجنبها»، كأن هنالك ببساطة حقيقة بأن الجميع يعرفون ما يجب فعله. لكن بينما يصح القول إنه يوجد إجماع واسع في الآراء داخل عالم التنمية على أن درجة كافية من «المرونة» - مستخدما بذلك أحد كليشيهاته السائدة - يمكن تضمينها في نظام الغذاء العالمي لإلغاء أو على الأقل للتخفيف بشكل كبير من أسوأ الآثار الناجمة عن التغير المناخي، حيث ما من أحد يعرف بالفعل مدى الضرر الذي ستكون عليه هذه الآثار؛ فإن ثقةً كهذه لديها أساس تجريبي أقل بكثير مما يفترض بشكل عام.

ويعترض كثير من العاملين في مجال التنمية ونشطاء حقوق الإنسان على أنه من دون وجهة نظر متفائلة كهذه، سواء بشأن نظام الغذاء العالمي في المستقبل أو بالنسبة إلى أي قضايا أخرى مهمة في الوقت الحاضر، فإنه لن يصبح في مقدورهم ببساطة أداء ولو نصف مهام عملهم بشكل جيد، ومن ثم، فإن ما يعنيه هؤلاء هو أنه ما لم يؤمن عامة الناس برسالة المنظمات غير الحكومية وأن لديها الإجابات التي يريدونها، فمن غير المرجح في هذه الحالة أن يستمر الناس في دعم هذه المنظمات. وبالنسبة إليهم، فإن السؤال المطروح دائما تقريبا هو: «ما نوع العالم الذي نريده؟»، بدلا من «ما نوع العالم الذي يمكن أن نتوقع أن يكون لدينا بصورة حقيقية وواقعية؟» بمعنى ما، يمكن أن يمثل هذا نوعا من العولمة لما قد كان تاريخيا نوعا من المثالية أو اليوتوبيا المرتبطة بالولايات المتحدة، حيث، وعلى الأقل في الأوقات التي ازدادت فيها الثقة بالنفس، كان من الشائع سماع سياسيين وهم يستخدمون عبارة «عيش الحلم الأمريكي» كأنها لم تكن مجرد سفسطة. وكما قال توم برادلي، وهو عمدة سابق لمدينة لوس أنجلوس: «لو أمكننا أن نحلم، باستطاعتنا تحقيق ذلك».

بيد أن هذا الأمل الكامن بشأن إيجاد حل دائم للأزمة مازال يتعايش بقدر كبير من الغموض مع طبيعة المكونات الحقيقية لهذه الأزمة؛ ذلك أن المجاعة تختلط

بشكل روتيني مع مصطلح سوء التغذية المزمن، كما يلتبس إمداد الغذاء المطلق مع الوصول إلى الغذاء من حيث التوافر والتكلفة، وعلى المستوى الأخلاقي نجد أن الحديث يدور في الأغلب بشأن الغذاء كحاجة إنسانية كأن هذا الغذاء سلعة تختلف قليلا عن أي سلعة أخرى، وهي وجهة نظر لها ذلك التأثير المتمثل في إلغاء الاختلاف الأخلاقي الأساسي بين الاحتياجات والرغبات التي ربما يعجز معظم الناس عن صياغتها في اصطلاحات فلسفية لكنهم يفهمونها جيدا بالطريقة نفسها وعلى نحو مثالي. فوق كل ذلك، فإنه ما من أحد في عقله السليم يعتقد أن البشر لديهم الحق نفسه في اقتناء ساعة يد رولكس مثلما لديهم الحق في الحصول على مياه الشرب. وقد تكون هذه أوقاتًا مثيرة للتشاؤم، وعصرًا من عدم المساواة الآخذ في الاتساع دائمًا، لكنها ليست بهذه الدرجة من التشاؤم. وعلى ذلك، مازال يتعين الانتظار لكي نرى من عدمه ما إذا كانت هذه الأوقات مفعمة بالأمل وكما يقودنا الرأي السائد إلى هذا الاعتقاد.

لقد كان تاريخ التنمية هو ذلك التاريخ الذي ساد فيه الاعتقاد بأنه قد أمكن التوصل إلى الصيغة الصحيحة لتخليص العالم من الفقر، وهي الصيغة التي تغيرت وتناوبت مع اليأس، كنموذج بعد أن أخفق النموذج المتعاقب في أن يكون على مستوى الآمال العريضة التي كانت معلقة عليه. وإذا كان عالم التنمية كائنا بشريا، يمكن للمرء القول بأنه قد عاش حياة اتسمت بتقلبات مزاجية غير عادية.

وعلى الرغم من التحدي الذي تشكله أزمة الغذاء العالمي والاختلال الوظيفي الراهن في نظام الغذاء العالمي والذي بات شعارا له، وعلى رغم التحدي الناجم عن الانفجار السكاني، والتغير المناخي بشري المنشأ، وحتى على رغم التحدي الناشئ عن مستوى «الارتفاعات» في التنمية، فإن اللحظة الحالية لحظة تفاؤل استثنائية. فما يمثل مشكلة في هذا النقاش - حيث من الصعب التفكير في أي شيء آخر أكثر أهمية - هو ما إذا كانت مثل هذه الآمال مضمونة بالفعل. والإجماع السائد في عالم التنمية هو أن أوائل القرن الحادي والعشرين تمثل بالفعل «نهاية الوقت» للفقر المدقع والجوع، وأن النزعة الراديكالية لمثل هذه الادعاءات يمكن أن تبدو في الأغلب كأنها نسخة علمانية من عصر يهودي مسيحي من الديانات الإبراهيمية والذي تتحول فيه السيوف إلى محاريث. فنهاية الجوع تمحورت حول تلك النسخة.

وكما تنبأ بذلك الفيلسوف اليهودي موسى بن ميمون في التوراة، حيث إنه سيحين وقت «لن يكون فيه جوع ولا حرب»، وقت «سيكون فيه الخير وفيرا، وستتوافر فيه جميع الأطعمة الشهية مثل الغبار».

ثمة نسخة علمانية حديثة لهذه الرؤية تتمثل في فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama في العام 1992 ومفادها أن انتصار النظام الرأسمالي الديموقراطي على منافسيه الشيوعيين مثَّل «نقطة النهاية للتطور الأيديولوجي للبشرية ولشمولية الديموقراطية الليبرالية الغربية باعتبارها الشكل النهائي للحكومة البشرية»[17]. وجاذبية وجهة النظر هذه بالنسبة إلى هؤلاء الذين يسعون إلى إنهاء الفقر المدقع واضحة: فلو أن الجميع اتفقوا على الخطوط العريضة لما يجب أن يبدو عليه المجتمع الإنساني وكيف يجب أن يتشكل، فإنه لن تعود هناك أي حاجة إلى مناقشة المبادئ الأولى. وإذا كان ذلك هو الحال، فإن جميع المشاكل الباقية في العالم تكون عندئذٍ مشاكل تقنية بالضرورة أكثر من كونها أخلاقية. ذلك أن المشاكل الأخلاقية مزمنة ودائمة: بالمعنى الأعمق، قد تغير شكلها، لكنها لا تختفي أبدًا. وعلى النقيض من ذلك، لو أن كل مشكلة، حتى إن كانت مركزية للحالة الإنسانية من المنظور التاريخي كمشكلة الجوع، فإنها في جوهرها مشكلة تقنية، ومن ثم قابلة لحل دائم، ومن ثم لا يكون هناك بالطبع سبب على الإطلاق يجعل البشرية تستسلم لمواصلة تحملها.

لكن هل هذا صحيح؟ هل يمكن أن يضمن سبعة مليارات نسمة يعيشون الآن في العالم أنهم سيُغذَّون بطريقة صحيحة؟ وهل يمكن أن يمتد هذا الوعد إلى التسعة أو العشرة مليارات الذين سيعيشون على كوكب الأرض في العام 2050؟ أم أننا قد أخطأنا في فهمٍ رغباتنا على أنها حقائق، وبالغنا في تقدير الوعد الذي قدمه علمنا، وارتكبنا خطأً جوهريًا بشأن افتراض وجود إجماع أيديولوجي وأخلاقي عالمي؟ وعلى ذلك، فإنه ليس من قبيل المبالغة القول إن مستقبل العالم بالمعنى الأساسي والوجودي يتوقف على إيجاد أجوبة لهذه الأسئلة.

هل باتت رؤية عالم أفضل شيئًا يمكن بلوغه أخيرًا؟

لكي نفهم على نحوٍ صحيح ما تعنيه أزمة الغذاء، من الضروري في المقام الأول أن نفهم ما لا تعنيه هذه الأزمة. ولسوء الحظ، يبدو أنه غالبا ما تكون التصريحات العلنية كأن المسؤولين الذين يدلون بها، والمنوطة بهم مهمة التعامل مع أزمة الغذاء وتطوير خطط من أجل إصلاح الزراعة العالمية، في حيرة من أمرهم كما هو الحال بالنسبة إلى عامة الناس. فبدلا من طرح أسئلة صعبة، يبدو هؤلاء المسؤولون في أحيان كثيرة كأنهم راضون عن الرجوع إلى إجابات نمطية واستخدام عبارات متداولة عن التنمية. وثمة مثال فظيع للغاية في هذا الشأن حدث في أبريل من العام 2008، عندما وصفت جوسيت شيران Josette Sheeran، التي كانت تشغل آنذاك منصب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، وهي مسؤولة تحظى بإعجاب على نطاق واسع في مجال الإغاثة والتنمية، أزمةَ

«من المنظور التاريخي، يمكن القول مرارا وتكرارا إن حوادث الشغب المرتبطة بأزمة الغذاء كانت بالفعل المحفز لتفجر الثورات»

الغذاء العالمية في العام السابق بأنها «إعصار تسونامي صامت»، وأعلنت أن هذه الأزمة شكَّلت التحدي الأكبر للبرنامج على مدى تاريخه البالغ 45 عاما». ومثل هذا التصريح الذي يصدر عن شخصية تتبوأ أعلى المناصب، والذي يعد مزيجًا مروعًا لبناء أسوأ سيناريو للحالة وتعظيما مؤسسيا للذات يفتقر إلى اللباقة، ليس بالأمر الغريب بالنسبة إلى الردود على أزمة الغذاء العالمية. وعلى النقيض من ذلك، كانت تلك في الأغلب القاعدة وليس الاستثناء في مجال التنمية على الأقل منذ أيام فريتيوف نانسين Fritjof Nansen، الذي باتت جهوده الرائدة نيابة عن اللاجئين في أوائل القرن العشرين مصدر إلهام بالنسبة إلى نظام الإغاثة الإنساني الحالي. بهذا المعنى، لم يكن تصريح شيران مفاجئا على نحوٍ ملحوظ، وكان تكرارا لمسألة المعايير ليس ببساطة للشق الخطابي منها، ولكن للشق الأيديولوجي المتعلق بأعمال الإغاثة والتنمية.

وعلى الرغم من أن مثل هذه الدعوات متصلة ومترابطة، سواء في الخطابات التي يلقيها كبار المسؤولين، أو في المؤتمرات الصحافية والمواد الخاصة باطلاع الجمهور بالنسبة إلى وسائل الإعلام، أو على المواقع الإلكترونية للمنظمات، فإنها دعوات تبدأ على نحوٍ دائم تقريبا بوصف متوهج ومبسَّط للغاية لأزمة بعينها وتنتهي بحملة لجمع تبرعات والتي إما توضح في العادة وإما تتضمن على الأقل رسالة مفادها أنه إذا ما قدم المانحون تبرعات، فإن الوكالة المعنية ستصبح مستعدة وراغبة وقادرة على إنقاذ العالم اليوم ليمر بسلام.

من الإنصاف القول بأن شيران كانت تفي فقط بواحد من المطالب المؤسسية الرئيسة التي توافقت مع مهمات وظيفتها. ومن المؤكد أن أسلافها الذين سبقوها في شغل المنصب لم يكونوا أفضل حال منها. إذ إنه قبل أربع سنوات كان أحد هؤلاء، ويدعى جيمس موريس، وصف إعصار تسونامي الآسيوي الذي حدث في ديسمبر في العام 2004، بأنه «ربما كان أسوأ كارثة طبيعية في التاريخ». وفي أثناء التداعيات التي حدثت مباشرة عقب الزلزال الذي دمر بور أو برنس Port-au-Prince، عاصمة هايتي، أوضحت إليزابيث بايرس، المتحدثة باسم مكتب الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية (OCHA)، وهو إحدى الوكالات الشقيقة التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، على نحوٍ قاطع أن «الأمم المتحدة لم تكن قد واجهت قط كارثة كهذه»، وهي الكارثة التي وصفتها بأنها «ليست كأي كارثة أخرى».

ما قاله موريس كان سخيفا، أو بالأحرى هراء ولكن على ركائز متينة، وباستخدام عبارة ملهمة قالها بينثام. فقط شخص جاهل بالتاريخ، أو على الأقل شخص لم يذهب خياله التاريخي إلى ما هو أبعد كثيرا من الفترة الزمنية للعام 1961، حين أسست الجمعية العامة للأمم المتحدة، كان يمكن أن يقدم بجدية مثل هذا الادعاء، كما أن من الممكن تماما بالطبع أن موريس، الذي كان رجلا مثقفا، كان يعرف على نحوٍ أفضل لكنه شعر بأنه مقيد (وهو ما يحتمل أيضا أن تكون شيران قد فعلته تماما)، إنه يتعين عليه التقيد بالنص المألوف وعدم الخروج عنه. لكن تأكيدات بايرس لم تكن أفضل كثيرا. فهل كان زلزال هايتي حقا تحديا أكبر ومأساة إنسانية أشد وأعمق من مأساة اللاجئين الطارئة التي أعقبت أعمال الإبادة الجماعية في رواندا في العام 1994، أو عمليات تفشي المجاعة في كوريا الشمالية إبان التسعينيات؟ في كلتا الحالتين كانت كارثتان إنسانيتان تتطلبان مشاركة أذرع الإغاثة والتنمية لدى الأمم المتحدة. ربما كان باستطاعة فيلسوف أخلاقي أن يقول القول الفصل بشأن التسلسل الهرمي لهذه الأهوال، لكن من المؤكد أن هذه المهمة كانت تفوق درجة الأجر الأخلاقي لموظف مدني دولي مثل بايرس، أو موريس، أو شيران (أو، بالنسبة إلى تلك المسألة، كاتب مثلي) لكن حتى في سياق المقارنة المخزية المبالغ فيها والتي كانت العملة المشتركة للوكالات الإنسانية منذ إعادة تأسيس العمل الإنساني الحديث الذي يمكن أن يرجع تاريخه إلى العمل الذي اضطلع به من يطلق عليهم الأطباء الفرنسيون في بيافرا Biafra بين العامين 1967 و1969، والمناشدة الخاصة المحددة لبرنامج الأغذية العالمي، غير أن الصورة التي رسمتها شيران لأزمة الغذاء العالمية باعتبارها إعصار تسونامي صامتا كانت غير حكيمة بالمرة. إذ لم يكن الهجوم الذي شنته الطبيعة من الممكن - على الأقل في حالة الزلازل والأعاصير - الاستعداد له، بل كان هجوما لا يستطيع البشر أن يفعلوا شيئا لمنعه. وإن كان ثمة شيء يُقال، يجب القول إن أزمة الغذاء هي النقيض تماما لكارثة طبيعية مثل الإعصار أو الزلزال، ومن ثم، فإنها وبدلا من ذلك تعد هذه الأزمة نتاجا للنظام العالمي الحالي. بعبارة أخرى، تعد الأزمة نتيجة لأشياء من قبيل علاقات القوة الحالية بين من يملكون ومن لا يملكون، والمعركة الدائرة بين الطرفين بشأن كيفية عمل الأسواق العالمية، وبشأن أي من التقنيات نستخدمها (والافتراضات الأخلاقية والسياسية التي تكمن وراء تلك

التقنيات)، حين يقال ويفعل كل شيء، بشأن أي نوع من العالم نريد العيش فيه، وبشأن النظام العالمي الذي نجده الآن والنظام العالمي الذي نراه موجودا يوما ما، فليس هنالك شيء «طبيعي» بشأن ذلك.

إن وضع الأمور في نطاق المصطلحات الأيديولوجية الصارخة أمر شائع في الجنوب العالمي. بيد أن ذلك يميل إلى إزعاج الرأي السائد في الشمال العالمي، حيث لايزال القدر الأكبر من القوة الاقتصادية والسياسية يتركز لدى كل من يمين الوسط ويسار الوسط. وهناك كان من المفترض على نطاق واسع، ومع وجود سلطة مهيمنة على نحوٍ متزايد منذ نهاية الحرب الباردة، بأنه في مختلف أرجاء العالم، يتفق الأشخاص المستنيرون بشأن الكيفية التي يجب أن ينظم بها مجتمع عالمي. إنها وجهة نظر دافعت عنها أولا وقبل كل شيء حركات حقوق الإنسان، كما أنها تغلغلت من خلال المؤسسات العالمية، وقبل كل شيء منظومة الأمم المتحدة. وربما كان من المعتقد أن صعود نجم الصين سيعمل نفسه على تقويض مثل هذه الأوهام الألفية. وعلى رغم ذلك، لم يحدث شيء كهذا في الوقت الراهن. وعلى رغم ذلك أيضا، فإن استمرار الأيديولوجية هو الذي يساعد في تفسير لماذا، وعلى الرغم من جودة «لعبة مجموع الصفر» في كثير من النقاش والتي أفرزتها أزمة الغذاء العالمي، يختلف الأشخاص الأذكياء على نحوٍ شامل وعاطفي بشأن أسباب ارتفاع الأسعار في العامين 2007-2008 وبشأن كيف، في أعقاب هذه الارتفاعات، من الممكن إصلاح نظام الغذاء العالمي بنجاح أو حتى إعادة صياغته على نحوٍ كامل تقريبا بحيث حتى لو استمر الجوع، فإن عدد الجوعى يبدأ في التقلص في نهاية المطاف.

وما لم نتفق بشأن كيف يجب تنظيم المجتمعات، فمن غير المرجح أن نتفق على كيفية التخفيف من حدة الفقر بحيث يمكن لمئات الملايين من الفقراء الاستمتاع على الأقل بمعيار لما يصفه خبراء التنمية بالأمن الغذائي. فهل الرأسمالية هي التي تقدم الإجابة عن كل هذه التساؤلات، أم أنها هي جذر المشكلة؟ وهل يمكن أن يكون هنالك تحول غذائي من دون حدوث تحول سياسي؟ وهل التحديات التي تجابه نظام الغذاء العالمي مماثلة لمشكلة هندسية يمكن أن يتوقع المرء أن تُحلَّ إلى حد كبير عن طريق الابتكارات الفنية، والابتكار العلمي، وبالطبع المال، والتي ترافقها بعض عمليات الجلد بالسياط المتمثلة في «الحوكمة الجيدة» و«الشفافية»

(وهنا نستخدم اثنين من المصطلحات «الافتراضية» المفضلة لدى هؤلاء المنتسبين إلى التيار السائد والذين يعد مفهوم الأيديولوجية بالنسبة إليهم رجعية فكرية ترفض بعناد وعلى نحوٍ غير مفهوم التوافق مع الإجماع العالمي الإنساني الذي من المؤكد أن تكون عليه الرأسمالية الديموقراطية)؟ أم أن قدرا أكبر من العدالة الاجتماعية هو الأهم على الإطلاق، وهي العدالة التي تأتي معها الحاجة إلى الكف عن التفكير في الغذاء باعتباره سلعة كأي شيء آخر والبدء بالتفكير في الغذاء باعتباره حقا إنسانيا؟

على الجانب المناهض للعولمة بالنسبة إلى «حوار الطرشان» هذا، وكما دأب الفرنسيون على وصف هذه الحالة من اللافهم المتبادل، فإن الاعتقاد القوي هو أن أزمة الغذاء هي في المقام الاول وقبل كل شيء النتاج الحتمي لما تصفه ورقة إحاطة بحثية قدمتها مؤسسة «الطعام أولا»، وهي مؤسسة بحثية مقرها أوكلاند بولاية كاليفورنيا، والتي قدمت كثيرا من أفضل التحليلات عن الزراعة العالمية الراهنة ونظام الغذاء الأوسع من منظور جذري، تصفه بأنه «نظام عالمي خطير وغير عادل»[1]. ويذهب هذا البحث في جداله إلى ضرورة ترك ذلك النظام قائما كما هو، ومهما يكن عدد الإصلاحات التي تُنفَّذ، فسوف يترنح العالم من أزمة غذاء إلى أزمة غذاء أخرى، لأنه، ووفقا لوجهة النظر هذه، يعد الظلم المنهجي السبب الجذري للجوع، ومن ثم، فإن الخطوات الوحيدة التي يمكنها أن تصنع فرقا دائما في أي وقت هي تلك التي تؤدي إلى القضاء عليه - وهو ذلك التحول، الذي حتى يكون فعالا، فإنه لا يمكن أن يقتصر على مزارعين فقراء وأسرهم، ولكن يجب أن يتضمن جميع العمال الفقراء، الريفيين والحضريين على حد السواء.

على الجانب الآخر من الخلاف الأيديولوجي، تطور إجماع يعد هو الأكثر وضوحا على نحوٍ قوي من قبل البنك الدولي بشأن وجهة النظر القائلة بأن ثلاثة أسباب رئيسة كانت وراء الأزمة. السبب الأول كان عدم كفاية الاهتمام العالمي بالقطاع الزراعي خلال العقود الثلاثة التي سبقت تفجر هذه الأزمة. السبب الثاني كان يتمثل في ذلك الإخفاق في زيادة الإنتاج من المواد الغذائية النباتية. وفيما يعد معارضة كاملة لما قاله المدافعون عن حقوق الغذاء من أن الوضع المزري للزراعة ذات الحيازات الصغيرة كان النتيجة الحتمية لتعميق نظام التجارة الحرة العالمي، نجد أن الرأي الذي يمثل التيار السائد يذهب إلى النقيض من ذلك، حيث إن

المشكلة الحقيقية كانت تكمن في الفشل في فتح الأسواق بالكامل إبان الثمانينيات والتسعينيات. وهذا يقال على الرغم من حقيقة أن ذلك كان عهد ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي، وهي وصفة الأسواق الحرة للدول النامية التي كان قبولها لتلك الوصفة شرطا أساسيا لحصولها على مزيد من القروض والضمانات. لكن، وخلافا لبرنامج الغذاء العالمي، فإن أيا من مسؤولي البنك الدولي أو خصومهم من النشطاء في مجال الغذاء لم يقترح في أي وقت أن أزمة الزراعة العالمية كانت شيئا آخر غير أن تكون من صُنع الإنسان. والحقيقة أنه كان موقف روبرت زوليك Robert Zoellick، الذي أصبح رئيسا للبنك الدولي في العام 2007، واضحا تمامًا. وشغل زوليك هذا المنصب، الذي ظل فيه حتى صيف العام 2012 - بعد فترة رئاسة قصيرة ومضطربة للبنك من جانب بول وولفويتز Paul Wolfowitz، وهو نائب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في إدارة الرئيس جورج دبليو بوش - فقد رفض زوليك رفضا قاطعا ذلك الرأي الذي يصور أزمة الغذاء العالمية بأنها إعصار تسونامي، حيث وصفها، بدلا من ذلك، بأنها «كارثة من صنع الإنسان والتي لا بد أن يصلحها الناس».

هذه النقطة تبدو بديهية وواضحة بذاتها، وذلك ما يجعل من الصعب للغاية أن نفهم تماما السبب الذي جعل شخصا ما مطلعا وعلى دراية واسعة مثل جوسيت شيران، والتي كان يُنظر إلى فترة ولايتها للمنصب في برنامج الغذاء العالمي بأنها إيجابية حتى من قبل عدد مثير للدهشة من كثير من المنتقدين في هذه المؤسسة الدولية من معسكر اليسار (وهذا على الرغم من حقيقة أن جذورها السياسية كانت تمتد إلى اليمين الأمريكي، وهو مكان لا يكاد يكون فيه الالتزام بنظام الأمم المتحدة متاحًا على الإطلاق)، تعتقد أن من الملائم التحدث عما أسمته إعصار تسونامي صامتا. وكما لو أن صورة الكارثة الطبيعية لم تكن سيئة بما يكفي، بيد أن صورة الأزمة «الصامتة» كانت حتى أبعد ما تكون عن سياق الوصف الدقيق المطلوب. وإذا ما تفجرت الأزمة بسرعة، كما حدث، فإن درجة الإنذار القصوى داخل النخبة في أوساط السياسة الدولية والتي كانت مرتاحة حرفيا طوال عقود إلى درجة الرضا عن النفس والقناعة في تجاهل مأزق الزراعة في العالم الفقير، فإن ذلك يرجع على نحوٍ دقيق إلى أن مظاهر الأزمة كانت صاخبة للغاية، وهو ما يعني أنها كان من المحتمل أن تعمل على زعزعة الوضع الراهن. وإن كانت الأعاصير أو الزلازل

تثير الخوف، لكنها تثير أيضا قدرا كبيرا من الاستسلام، وعلى نحوٍ مناسب جدا، وذلك لأن البشر ليست لديهم وسيلة للحيلولة دون حدوثها، ولكن لديهم فقط القدرة على فعل ما هو أفضل أو أسوأ في أثناء عملية الإنقاذ ومحاولات التخفيف من آثارها طويلة الأجل. وفقط في حالة ما إذا تبين أن هنالك حاجة إلى فعالية أعمال الإغاثة الطارئة وجهود التنمية اللاحقة أن نجد الغضب وقد تفجر، ومرة أخرى، على نحوٍ مناسب للغاية. في المقابل، فإن الغضب من أن أزمة الغذاء العالمية تفجرت بين الفقراء في الجنوب العالمي، والذين كانوا ضحاياها الرئيسين، فضلا على النشطاء في الشمال والجنوب الذي يدعمونهم، كانت لديه ميزة مختلفة تماما.

ومن المحتمل أن الحال في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين هو أن ما تبقى من اليسار العالمي لديه نقطة ضعف بالنسبة إلى الاضطلاع بمحاولة يائسة لإنقاذ هذا الوضع السيئ، حيث كان يرى في أحيان كثيرة العناصر المكونة الأساسية للحظة ثورية عالمية جديدة في كل مرة تقريبا على أنها تتفجر بفعل تمرد حضري - بداية من حوادث الشغب في لوس أنجلوس في العام 1992 حتى أعمال الشغب في لندن في العام 2011 - وكذلك بالنسبة إلى الحلقات المختلفة لموجة الغضب الطلابية - بداية من احتجاج الطلاب في فرنسا في العام 2005 وحتى أعمال الشغب الطلابية في سانتياغو دي تشيلي في العامين 2011 و2013 - وأيضا الاحتجاجات التي نظمتها ما تسمى بحركة احتلال وول ستريت في خريف العام 2011 والتي سرعان ما امتدت إلى عديد من مناطق العالم قبل أن تفتر وتنطفئ جذوتها تدريجيا. والواقع أنه على رغم ذلك، فإن أيا من هذه الأحداث لم يشكل تحديا خطيرا للنظام العالمي حيث إنه منظم حاليًا. في المقابل، من المنظور التاريخي، يمكن القول مرارا وتكرارا إن حوادث الشغب المرتبطة بأزمة الغذاء كانت بالفعل المحفز لتفجر الثورات. من الشائع أن الارتفاع في سعر الخبز كان على الأقل بالقدر نفسه من الأهمية كعامل محفز لاندلاع الثورة الفرنسية شأنه شأن ما حدث بالنسبة إلى أفكار فرض الضرائب أو عملية التنوير. والشيء المعروف بدرجة أقل هو حقيقة أن الثورات الفاشلة التي اندلعت عبر كثير من بلدان أوروبا في العام 1848 جاءت في أعقاب سلسلة من موجات الجفاف المميتة والتي أثارت عددا كبيرا من حوادث شغب الغذاء. وما لا يمكن نسيانه في أمريكا القرن الحادي والعشرين

هو احتجاجات الغذاء الواسعة التي أشعلت فتيلها نساء فقيرات في مدينة نيويورك قبل ما يقرب من مائة عام. فهذه الاحتجاجات بدأت في فبراير من العام 1917، واستمرت قرابة شهرين، وسرعان ما امتدت إلى فيلادلفيا وبوسطن. وأوجه الشبه مع أزمة الغذاء العالمية الراهنة تبدو مفزعة. إذ إنه، وكما حدث بالضبط في العامين 2007-2008، واجهت النساء، ليس فقط حالات نقص في الغذاء، ولكن أيضا أسعار غذاء لم يعد بمقدورهن تحملها ببساطة. وتركزت هذه الاحتجاجات على مقاطعة جماعية ناجحة للباعة المتجولين ممن يستخدمون عربات تدفع باليد والذين كان الفقراء في المناطق الحضرية يشترون منهم معظم أغذيتهم، وذلك على الرغم من أنه في مرحلة ما، لم تؤد هذه الاحتجاجات إلى اقتحام سجن الباستيل(*) في زمننا الحالي، ولكن إلى اقتحام فندق والدورف أستوريا.

تاريخيا، يجب ألا تكون مثيرة للدهشة معرفة أن أزمات الغذاء العالمية يتعين أن تكون لها تداعيات سياسة واجتماعية، وهي تداعيات قد تستمر فترات طويلة في مناطق مثل منطقة الشرق الأوسط الإسلامية. وعلى مدى فترة من الوقت، من المهم تفادي المبالغة في تقدير تأثير أزمة الغذاء العالمية في نشأة ما يسمى ثورات الربيع العربي، حيث إن من المعقول الافتراض أن مزيدا من البؤس للفقراء في منطقة الدول المغاربية والذي ولَّدته أحداث العامين 2007-2008 مارس بعض الدور على الأقل في هذه الحالة، حتى إن كانت هذه الأحداث ثانوية، بالمقارنة مع عوامل وأسباب أخرى تعتبر عوامل «سياسية» تقليديا إلى حد كبير، ومع مظالم وآمال دينية. وهنا، يظهر تقرير شامل أصدره معهد نيو إنغلاند للأنظمة المعقدة، وهو مؤسسة بحثية أمريكية، أن هناك علاقة ارتباط بين الارتفاعات الحادة في أسعار الغذاء والاضطرابات الاجتماعية. على سبيل المثال، من الصحيح القول بأن أعمال الشغب التي اجتاحت ثلاثين دولة في العامين 2007-2008 توقفت في النهاية بمجرد أن تراجعت أسعار الغذاء لتصل إلى مستويات ما قبل الأزمة في بداية العام 2009. لكن أحداث الشغب بدأت تندلع مرة أخرى في الشرق الأوسط في نهاية العام 2010

(*) حادثة اقتحام سجن الباستيل وقعت في باريس في 14 يوليو 1789. كان السجن والحصن يمثل رمزاً للسلطة الحاكمة وسط باريس، وعلى الرغم من أنه لم يكن في السجن سوى سبعة أسرى وقت اقتحامه، فإن سقوطه كان بمنزلة شرارة اندلاع الثورة الفرنسية، وأصبح فيما بعد رمزًا للجمهورية الفرنسية. [المحرر].

وبداية العام 2011 بينما بدأت الأسعار ترتفع من جديد. بعبارة أخرى، بقدر أكثر أو أقل في الوقت حيث بدأت احتجاجات الشوارع أولا في تونس وبعد ذلك في مصر.

ولأن من المستحيل إثبات هذا، بالطبع، يمكن إعادة صياغة ما قاله السياسي الاشتراكي الألماني الراحل أغسطس ببيل August Bebel عن معاداة السامية، حيث ذهب إلى أن نظريات المؤامرة هي المفاهيم السياسية لدى الحمقى. وعلى رغم ذلك، لا يبدو من المرجح أن حكومات الدول الغنية الرئيسة والمؤسسات الدولية والهيئات الحكومية الدولية التي كانت سلبية للغاية (حين نضعها بعبارة حسنة) في استجاباتها السابقة لمشكلة الجوع العالمي، كان يتعين عليها أن تبدي رد فعل على نحوٍ سريع وكما فعلت في العامين 2007 و2008 لو أن أخطار التقاعس التي تعرض لها نظام الغذاء العالمي الراهن لم تكن واضحة. بعد كل شيء، وفي حين أنه صحيح أن تصاعد الأسعار سبَّب على نحوٍ مباشر أو غير مباشر زيادة عدد الجوعى بما لا يقل عن مائة مليون (على رغم أنه لم ينتج عن ذلك أي واحدة من استجابتين ديموغرافيتين مألوفتين - مجاعة أو انخفاض في نسب المواليد لدى السكان المتضررين)، في الوقت الذي كان ما يتراوح بين ثمانمائة وتسعمائة مليون شخص في عداد الجوعى بالفعل عندما انخفضت الأسعار، ومن ثم، كان من المفترض على نطاق واسع أن الأسعار إما أن تظل مستقرة وإما تستمر في الانخفاض وكما كان عليه الحال خلال الثلاثين عاما السابقة. فما السبب الذي جعل جوع مليار شخص أو نحو ذلك أزمة في حين أن جوع ثمانمائة مليون كان الخلفية الواقعية لسير الأمور على النحو المعتاد؟ لا يبدو الأمر كأن مانحين دوليين رئيسين، كالبنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي، كانوا في الظلام الحالك ولم يروا شيئا عن انتشار الجوع وسوء التغذية قبل أزمة العام 2007. على العكس من ذلك، تبين أن منظمات غير حكومية دولية لديها اهتمام خاص وخبرة في مجال الغذاء، على الأخص منظمة العمل ضد الجوع، وكالة القلق العالمي، منظمة أنقذوا الأطفال، ومنظمة أوكسفام، فضلا على عدد قليل من الحكومات الغربية، في مقدمتها جمهورية أيرلندا بسبب أهمية مجاعة العام 1847 في تاريخها وذاكرتها الجماعية، أي جغرافيتها السياسية المشيدة والمسيسة واسعة الخيال، دأبت على دق جرس الإنذار طوال سنوات. بيد أنه بينما جرى

تنفيذ بعض المبادرات، فإنها لم تفلح أبدا في حشد الدعم المطلوب من تلك المؤسسات والحكومات لكي تُحدث أي تأثير دائم في المستوى الكلي.

مرة أخرى، لماذا كان هذا هو الحال، يبقي سؤالا لا يجد أي إجابة واضحة عنه. وبعد مائة سنة من الآن، ربما سيبدو الأمر مبهما وغير مفهوم للقول إن الأمر تطلب ارتفاعا جذريا في أسعار الغذاء في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بالنسبة إلى أولئك الذين يمارسون السلطة والنفوذ، في حين نواصل عملنا بمثابرة وعلى نحوٍ يضع المصلحة الذاتية في الاعتبار بشأن دعوة «المجتمع الدولي» بالكف عن كنس الأزمة الأوسع للزراعة العالمية تحت سجادة التنمية والبدء في نهاية الأمر بالتفكير فيها على نحوٍ جاد بعد أكثر من ثلاثين عاما من التوقف. والقول إن من المحتمل أن يكون الأوان قد فات لإصلاح نظام الغذاء الدولي بطريقة من شأنها أن تمنع ترنحه من جراء وقوعه في أزمة تلو الأخرى سيعني الاستسلام ليأس لا أمان ولا ضمان له. وحتى إن كان المرء متشككا حيال المدى الذي يمكن أن تبلغه حكومات الدول الرئيسة المانحة للمساعدات في الشمال العالمي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها الجديدة التي قدمتها، فإن هناك عديدا من الأشخاص الأذكياء والملتزمين والمتنفذين الذين يعكفون على العمل بدأب وإعادة التفكير في زراعة عالمية لإدانة هذه المؤسسات بالفشل ابتداء من كتابة هذه السطور. لكن وعلى المنوال نفسه، سيكون من الحماقة في الواقع الافتراض، فقط لمجرد أن هؤلاء الأشخاص كرسوا أنفسهم لإيجاد حلول، أن هذه الحلول تقبع هناك من أجل اكتشافها. ومن الممكن على الأقل، وكما هو الحال بالنسبة إلى المد المتزايد للهجرة العالمية من العالم الفقير إلى العالم الغني، ألا يكون هنالك احتمال بشأن «حل» أزمة الغذاء العالمية في أي وقت، ولكن، بدلا من ذلك، فإن أفضل ما يمكن أن نأمله هو إدارة هذه الأزمة بذكاء. وبالنظر إلى عديد من الأخطاء الفادحة الخطيرة التي ارتكبت في الماضي، وهي أخطاء تلاحق صانعي السياسة والنشطاء على السواء على مدى فترة طويلة قادمة، فإن هذا سيمثل بالفعل تقدما كبيرا.

يبدو أن الكليشيهات السياسية التي مفادها أن «استغلال الأزمة على نحوٍ صحيح هو فرصة» تصف استجابات المؤسسة منذ العام 2007. ويتضمن

هذا مجموعة واسعة من المبادرات بدءا من تقنيات جديدة خاصة بالبذور، مرورا بحقوق النساء، (الأغلبية من المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة من النساء، تماما كما أن أغلبية الفقراء من النساء: وبذلك المعنى، فإن تنمية المرأة هي التنمية)، وانتهاء بتأكيد متجدد على التغذية السليمة للنساء الحوامل والأطفال من فترة الحمل وحتى الألف يوم الأولى من حياة الطفل. ويمكن القول ببساطة إن ثمة حقيقة تاريخية يمكن التحقق منها تجريبيا، ألا وهي أن الأمل يمكن أن يكون عامل تحفيز قويا للإصلاح ولعملية التحول الاجتماعي. لكن ما يُشار إليه غالبا بقدر أقل، في عصر حيث يقدم الأمل والتفاؤل في الأغلب باعتبارهما الموقف الوحيد المشروع أخلاقيا لأي شخص يتخذه لديه ضمير ونية حسنة، هو أن الأمل يمكن أن يكون أيضا إنكارا للواقع وأن «النزعة لإيجاد الحلول» هي شكل من أشكال الغرور الأخلاقي والأيديولوجي. ويجب على المرء ألا يذهب إلى حد الفيلسوف الألماني نيتشه في إصراره على أن «الأمل في الواقع هو أسوأ الشرور كلها، لأنه يطيل من عذابات وآلام الإنسان». لكن هنالك حقيقة واحدة ليست محل شك وهي مدى الضرر الذي لحق بالزراعة العالمية، وقبل كل شيء، بالمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في الجنوب العالمي، في العقود الثلاثة قبل أزمة العامين 2007-2008. فكما قال والدن بيلو Walden Bello، عالم الاجتماع والناشط الحقوقي الفلبيني: «مسألة ما إذا كان هذا الضرر يمكن تلافيه في الوقت المناسب حتى يمكن تفادي مزيد من العواقب الكارثية التي تفوق ما يعانيه[العالم] الآن، تظل بحاجة إلى الترقب لرؤية ما سيحدث»، وما قاله بيلو شعور نجد أن كثيرا من الناس، ممن لا يمكنهم أن يكونوا بعيدين عن مشاركته آراءه السياسية إزاء الإجراءات المطلوب اتخاذها وما هو نوع المجتمع الذي يجب أن ينشأ ويخرج إلى حيز الوجود لتجنب حدوث كارثة، سيوافقونه عليه. وهذا يجب أن يكون واضحا بطبيعة الحال. وما لم يكن كذلك، فإن السبب مرة أخرى هو أن الأمل أضحى الوضع الافتراضي لعصرنا، ولأن الواقعية (بغض النظر عن التشاؤم!) ينظر إليها الآن على نطاق واسع باعتبارها ذلك الخطأ النحوي الأخلاقي وخيانة تقريبا لما يجب أن يعنيه أن يكون المرء كائنا بشريا رحيما.

بيد أنه سواء كان المرء ينظر إلى أزمة نظام الغذاء العالمي المستمرة من منظور تفاؤلي أو تشاؤمي، فإن الغذاء بات، على نحوٍ متزايد، بقعة رورشاخ Rorschach(*) لأعلى آمال الإنسانية وأكبر مخاوفها. وما من شيء مثير للدهشة بشأن هذا. فقد أطلق نابليون مقولته الشهيرة بأن الجيوش تسير على بطونها، لكن الحقيقة هي أن الحضارة الإنسانية كلها تفعل ذلك أيضا. إذ إن ما يربو على نصف قرن من الوفرة في العالم الغني - وهو وقت استمرت فيه النفقات على الغذاء كحصة من ميزانية الأسرة في التناقص - وفي غضون العشرين عاما الماضية، نجد أن تبني مبدأ النظام الغذائي الفخم (وليس الصحي على نحوٍ خاص) للعالم الغني من قبل دول متوسطة الدخل من الصين إلى جنوب أفريقيا سمح للأثرياء بيننا أن يغفلوا عن هذه الحقيقة. ويمكن أن يكون الأمر بالكاد شيئا آخر غير ذلك، حيث إن الدخول المرتفعة تؤدي بثبات إلى زيادة الطلب ليس على الغذاء فقط، والحصول على وجبة حمية غذائية محسنة، ولكن زيادة الطلب أيضا على طعام أغلى، واللحوم قبل كل شيء. والتغيير الذي طرأ على الأنظمة الغذائية الأوروبية ومثيلاتها في أمريكا الشمالية من العام 1930 إلى يومنا هذا خير مثال على هذا. وثمة مثال آخر يتمثل في الطبقة المتوسطة الصينية التي تنمو بسرعة، والتي مرت في جيلين من الخوف من المجاعة إلى التأقلم مع السمنة والأمراض المرتبطة بها. وما لم أو حتى تتحقق بالفعل النبوءة التي وردت في إنجيل ماثيو 20:16 بأن «الأخير سيكون الأول والأول سيكون الأخير»، فإن مصالح هذه الجماعات الغنية من أصحاب الامتيازات هي التي ستحدد بنود جدول الأعمال العالمي.

هذا لا يعني القول إن جدول الأعمال هذا إما أنه ثابت الآن وإما أنه كان كذلك. فهذا العالم يعج بالقسوة، لكن هنالك أيضا قدرا كبيرا من الإيثار، والذي سيكون من قبيل الخطأ الأكبر التقليل من شأنه وقوته. وعلى رغم أن المرء قد يتساءل على نحوٍ مشروع عن الحكمة من وراء استراتيجياتهم، لكن مهما يكن الذي يُقال عن زعماء عديد من الدول في الشمال العالمي الذي يعطي مساعدات

(*) رورشاخ: هو اختبار للأشخاص الذين يعانون اضطرابات نفسية، ويحدث عن طريق استخدام بقع الحبر على الورق وتسجيل التصورات والرؤى الخيالية للشخص، وجاء اسم الاختبار نسبة إلى مبتكر الاختبار هرمان رورشاخ، وهو طبيب نفسي سويسري. [المحرر].

التنمية، فإن منظمات التنمية الرئيسة غير الحكومية مثل أوكسفام Oxfam أو وورلد فيجين World Vision، والمؤسسات الخيرية الإنسانية مثل مؤسسة بيل وميلندا غيتس، وعلى نحوٍ مثير للدهشة نوعا ما نظرا إلى تاريخه الماضي، البنك الدولي، لديها التزام حقيقي وعميق بالحد من مشكلة الفقر. وأنا أضع أوراقي الخاصة بي على الطاولة، يمكنني القول إن التغير في التفكير لدى البنك الدولي الذي بدأ حين تولى جيمس ولفنسون رئاسة المؤسسة في العام 1995، والتي أكدت خفض الفقر العالمي أو إن شئنا استخدام المصطلح الفني الحالي، «النمو لمصلحة الفقراء» (بدلا من، وكما فعل في السابق، النمو الاقتصادي مهما يكن الثمن بالفعل، بما في ذلك تفاقم الفقر)، هذا التغير في الفكر مازال يبدو لي أنه كان غير كاف. وبين الفينة والأخرى، يجب تذكيرنا بأن «البنك الدولي الجديد»، وهو يرفع شعاره البراق الجديد، «العمل من أجل عالم خالٍ من الفقر»، لم يكن قد تحرك تماما إلى ذلك المدى البعيد الذي يزعم أنه قطعه. على سبيل المثال، اكتشف اقتصادي التنمية المستقل، وليام إيسترلي William Easterly، وهو يعكف على تأليف كتابه «استبداد الخبراء: الاقتصاديون، والديكتاتوريون، والحقوق المنسية للفقراء» The Tyranny of Experts: Economists, Dictators, and the Forgotten Rights of the Poor، أن مسؤولي البنك ممنوعون من استعمال كلمة الديموقراطية لأنه، بمقتضى ميثاقه، لا يمكن للبنك الخوض في السياسة (ومن ثم، يستخدم البنك المصطلح البديل الضعيف، «الحوكمة الجيدة») لكنني لا أرى على الإطلاق أي أساس للشك في التزام ولفنسون أو إخلاصه، أو إخلاص خلفائه.

بالمثل، ولأسباب سوف آتي على ذكرها ببعض التفصيل في هذا الكتاب، فإنني كنت ومازلت من أشد المنتقدين لمؤسسة غيتس الخيرية، وذلك بالنسبة إلى ما أراه تأكيدا مفرطا ومبالغا فيه لدى هذه المؤسسة بشأن عملية تقديم المنح والضغوط التي تمارسها وأنشطة العلاقات العامة وتأثيرها في الحلول التي تستند إلى التكنولوجيا لأزمة الغذاء العالمية والقدرة المتزايدة لدى المؤسسة على الهيمنة على النقاش وتشكيل سياسة الأمم المتحدة والحكومات المانحة الرئيسة بشأن الزراعة. لكن ومهما تكن الخلافات معه، فإن بيل غيتس لم ينفق ماله فقط على أشياء أخرى غير مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة المسبب لمرض الإيدز، والتعليم، والزراعة

ذات الحيازات الصغيرة، لكن يتعين على المرء أن يصغي فقط إليه حتى يفهم مدى جديته الأخلاقية. وهذا الشيء صحيح بالمثل بالنسبة إلى زوجته ميلندا غيتس، والتي كان دورها في جعل المؤسسة تولي الاهتمام بقضايا معينة لا يقل بأي حال عن الدور الذي أداه زوجها.

هل سيكون العالم أفضل لو أن مصير مئات الملايين من المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، لاسيما في دول منطقة شبه الصحراء الأفريقية، لم يعتمد كثيرا على ما يتخذ بالضرورة من قرارات من جانب واحد، وبالتأكيد بلا مساءلة أو محاسبة ديموقراطية مهما يكن الأمر، من جانب أغنى زوجين في العالم، والتي تعمد مؤسستهما الخيرية، كما كتب بيل غيتس بلا خجل في رسالته السنوية للعام 2013 يقول إنها «هي التي تنتقي أهدافها»؟ من وجهة نظري، سيكون مصير العالم أفضل بكثير. لكن بالنظر إلى حقيقة كيفية اتخاذ القرارات وممارسة السلطة في هذا العالم كما كان عليه الحال بالفعل في أوائل القرن الحادي والعشرين، هل سيصبح المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة، أو، في الحقيقة، المتبقين منا، أفضل حالا من دون مؤسسة غيتس؟ في رأيي، وحتى على رغم أنني لا أؤيد الفكرة القائلة إن الرأسمالية (وعلى نحو خاص للغاية إما أشكالها المتغيرة في أمريكا وإما في شرق آسيا) هي الشكل الأمثل لمؤسسة اجتماعية يمكن أن نطمح إليها، فإن الإجابة عن هذا السؤال مازالت تتمثل في أننا لن نكون أفضل. وهنا يمكن أن نسطو على التصريح الذي أدلى به وزير الدفاع الأمريكي الأسبق دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld، الذي، وإن كان تبرئة صريحة للذات، لا يمكن نسيانه، بشأن الاستعدادات أو الافتقار إليها التي اتخذتها وزارة الدفاع (البنتاغون) عشية حرب الخليج الثانية، حيث يمكن أن نفهم مما قاله رامسفيلد أن العالم يحارب الجوع في سياق النظام الاقتصادي الذي لديه، وليس النظام الذي تتمناه.

على أي حال، فإن الإيثار لدى غيتس وزوجته، إن كانت تلك هي بالفعل الصفة الملائمة لهما، راسخ في تلك القناعة بأن العالم يشهد الآن ما وصفه الاقتصاديان أبهيجيت بانيرجي Abhijit Banerjee وإيسثر دافلو Esther Duflo، وباستخدام لغة أكثر تواضعا بكثير من تلك التي استخدمها غيتس، بأنها «ثورة هادئة» لتقدم مستدام. فقد قال غيتس إنه فيما يتعلق بمعظم المشاكل العالمية، فإن «الوقت في

مصلحتنا»[2]. غير أن صحة ما يقوله أبعد ما تكون عن الوضوح. فحتى لو أمكن الوصول إلى إجماع في الآراء بشأن التغيرات المطلوبة، من المحتمل أن يثبت أنها تغيرات جذرية ـ مثال على ذلك وضع قيود صارمة على كمية اللحوم التي ستكون متاحة للبشر لاستهلاكها - بحيث سيكون من المتعذر تحقيقها من الناحيتين السياسية والثقافية. وإذا ما تبين أن ذلك هو الحال، فإن من الممكن حقا تماما عندئذ أن تكون الغلبة للواقع المرير الذي افترضه هوبز عن حرب الكل ضد الكل بدلا من نظام السلام الدائم في كومنولث عالمي والذي تطرق إليه الفيلسوف الألماني إيمانويل كانت، - وهو حجر الأساس المتين الذي يرتكز عليه في النهاية نظام الأمم المتحدة، وحركة حقوق الإنسان، ومشروع مؤسسة غيتس. لكن على رغم أن كل شيء يزداد سوءا في العالم - قبل كل شيء، التغير المناخي، والذي، إن كان المتشائمون على صواب، يجعل مناقشة أي شيء آخر محلا للنزاع[3] - فإن البشرية حققت أيضا انتصارات كبرى. ومن المحتمل أن أعظم هذه الانتصارات تمثل في ذلك التراجع المطرد في الحروب بين الدول وترويض المجاعة، وهي أيضا انتصارات يؤدي عدم فهمها إلى صعوبة بالغة في إصلاح طبيعة ونطاق وأهمية نظام الغذاء العالمي المعاصر. وفي المقام الأول فإن آرائي تشاؤمية. بيد أنني لا أقبل فقط، بل أصر على أنه من الممكن تماما أنه في غضون عشرين عاما من الآن، سوف يبرهن المتفائلون أنهم على صواب، مع الأخذ بالحسبان ما أقوله.

في حين أنني أعتقد أن هذه الازدواجيات للتفاؤل والتشاؤم بحاجة إلى أن توضع في الاعتبار، أريد أن أوضح أيضا للقارئ أنه لم يكن باستطاعتي تأليف هذا الكتاب لو أنني كنت أطمح فقط إلى لعب دور كاساندرا(*)، وهو في حد ذاته ليس أقل أنواع الذنب من جراء الشعور بالخيلاء والتيه. وفي الفترة ما بين العام 1992 والعام 2004، عملت مراسلا حربيا، أولا في منطقة البلقان، وبعد ذلك في رواندا والكونغو، وأخيرا في إسرائيل - فلسطين، وأفغانستان، والعراق. أما «السبق الصحافي» الذي حققته فلم يكن في هذه الحروب ذاتها، ولا في الأهوال التي شهدتها في الخطوط الأمامية للمعارك، أو الانهيار السياسي الذي ضبط الشعلة إلى

(*) وهي ابنة بريام، ملك طروادة التي وهبها الإله أبولو القدرة على التنبؤ. [المترجم].

المحرقة، أو السياسة التي حققت السلام في النهاية أو إن لم يكن السلام فهو على الأقل إسكات نهاية مفتوحة للبنادق.

بدلا من ذلك، اتبعت في الأغلب ما اتفقنا عليه جميعًا، وإن كان بطريقة مضللة إلى حد ما، بشأن وصف البعد «الإنساني» لهذه الصراعات. فقد أمضيت وقتي في مخيمات اللاجئين، مع النازحين داخليا، ومع وكالات الأمم المتحدة (قبل كل شيء، مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين [UNHCR] ومنظمات الإغاثة غير الحكومية (قبل كل شيء، لجنة الإنقاذ الدولية، ومنظمة أطباء بلا حدود). وفي ذلك الوقت - ولاسيما في التسعينيات، قبل أن تضع هجمات 11 سبتمبر في نيويورك نهاية للعهد الذي تصورت فيه الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أن الدور الذي ستؤديه جيوشها سيكون بمنزلة شرطي عالمي، يمكنه التدخل، وإن يكن فقط في التوقيت الذي اختارته هذه الدول (رواندا، رواندا!)، لمنع ارتكاب ممارسات وحشية جماعية - حظيت فيه تلك الصراعات باهتمام كبير إلى حد بعيد في وسائل الإعلام، ويمكن القول، في بعض الأحيان على الأقل، في منظومة الأمم المتحدة أيضا على نحوٍ يفوق الجهود المستمرة، سواء كانت فعالة أو لا، للتخفيف من حدة الفقر المدقع الذي يعانيه كثير من مئات الملايين من البشر في دول ومناطق لم تكن في حالة حرب. «فمزيد من العنف وإراقة الدماء، يعني أن أخباره تتصدر نشرات الأخبار في وسائل الإعلام»، وذلك هو كل ما في الأمر.

إنني لا أفترض إصدار حكم بما إذا كان هذا صحيحا أو خطأً. وما أنا على يقين منه، على رغم ذلك، هو أنه على الرغم من الإطاحة بنظام القذافي في ليبيا، وحالة عدم اليقين بشأن نتائج الوضع الراهن في السودان، والتدخل الفرنسي في مالي، والتطهير العرقي والمجازر في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأهوال الحرب المدنية السورية، التي تدور رحاها بلا توقف وأنا أعكف على كتابة هذه السطور، فإن عصر الحرب الإنسانية انتهى إلى حد كبير. والسؤال هو ما إذا كانت نهاية الفقر تلوح في الأفق أيضا. وحين سمعت لأول مرة ما يشير إلى أن الإجابة عن هذا السؤال هي «نعم»، من قبل مجموعة متنوعة من الشخصيات العامة المؤثرة التي تتراوح بين نجوم بوب مثل بوب جيلدوف Bob Geldof وبونو Bono واقتصاديين مثل جيفري ساكس Jeffrey Sachs وكتّاب يشيدون بقوة التغيير لما وصفوه بـ «الرأسمالية

الخيرية»، لم أستطع أن أصدق أنهم كانوا جادين. فبالنسبة إليّ، أرى أن نظرة الكتاب المقدس بأن الفقراء سيكونون دائما معنا بدت حقيقة شمالية أكثر موثوقية بكثير. غير أني كنت مخطئا تماما. فكما سأتعلم، وبينما سأواصل ما أرويه في هذا الكتاب، فإن قناعة جيفري ساكس بأن ذلك كان ممكنا تماما، مادامت الدول الغنية قدمت المال المطلوب - لكن المال الذي يصر عليه ساكس تافه وزهيد استنادا إلى مقاييس الميزانية العسكرية الأمريكية أو حتى ثقافة العلاوات لدى بورصة وول ستريت ومدينة نيويورك - لإنهاء الفقر المدقع بحلول نهاية العام 2025، باتت هذه القناعة هي الحكمة التي يتلقاها عالم التنمية برمته.

لكن الجميع لا يتفقون مع هذا الرأي. إذ إن بعض المشككين في التنمية، مثل وليام إيسترلي ودامبيسا مويو Dambisa Moyo، والذين لا تلقى كتاباتهم وآراؤهم القبول على نحوٍ روتيني لكونها «مناهضة للمساعدات للغاية» من قبل مؤسسة التنمية والغذاء العالمية (شن غيتس هجوما على مويو على نحوٍ عنيف ولاذع للغاية)، جادلوا بأن الرأسمالية، وليس مساعدات التنمية الرسمية أو المعونات الخيرية والإنسانية، هي التي ستخرج الناس من دائرة الفقر. في الوقت نفسه، هناك عديد من الأشخاص والمنظمات في معسكر اليسار المناهض للعولمة مقتنعون بشدة بأن أي تقدم كبير يتحقق في الحد من الفقر، ناهيك عن إنهاء الفقر ذاته، سيكون من المستحيل أن يدوم طويلا مادام النظام الرأسمالي الراهن سائدا. وحيث إن مؤسسة غيتس هي نتاج، وبطرق عدة، تتويج لهذا النظام، فإنهم متشككون ببساطة حيال فكرة أن مثل هذه المؤسسات، والحكومات التي تتعاون معها عن كثب وعلى نحوٍ وثيق للغاية، يمكن أن تكون المصدر للتغييرات الرئيسة التي هنالك حاجة إليها. وعلى رغم أن هذا شيء واحد يمكن أن يجعل الرأسماليين محسنين وفاعلين للخير، كما يقول هؤلاء، لكنه شيء آخر تماما أن نتوقع إقداما من أمثال بيل غيتس ووارين بافيت في العالم على انتحار طبقي.

حين تفجرت أزمة الغذاء العالمية في العام 2007، لتكشف من ثم النقاب عن الأزمة العامة للنظام الغذائي العالمي التي كانت فقط أحد أعراضه، تصورت أن أولئك الذين كانوا يتنبأون بثقة كبيرة أن الفقر المدقع سرعان ما سيصبح قطعة أثرية من الماضي سيغيرون على الأقل وجهات نظرهم ويتخلون عن توقعاتهم. ولكن

بدلا من تراجعهم عنها، وجدنا أنهم تشبثوا بها أكثر. ذلك أن مسؤولي الأمم المتحدة والبنك الدولي، وكبار العاملين لدى منظمات التنمية الكبرى غير الحكومية، وأشخاصا مثل بيل وميلندا غيتس وبيل كلينتون واصلوا إصرارهم على أنه لم يُحرز تقدم فقط، وهو شيء صحيح على الأقل على نحوٍ لا يقبل الشك في بعض مناطق العالم، لكنهم أصروا أيضا على أن هذا التقدم لا يمكن إيقافه لجميع النوايا والمقاصد. هذا الرأي هو مثال قدمه تشارلز كيني Charles Kenny عن تحسن الوضع في كتابه، وعنوانه الكامل هو: لماذا تنجح التنمية العالمية، وكيف يمكننا تحسين العالم أكثر Why Global Development Is Succeeding And How We Can Improve the World Even More، وهو كتاب أثنى عليه بيل غيتس بسخاء. وبقدر ما كان كيني يشعر بالقلق، فإنه ليس ثمة شك في أن العالم، وكما قال، «يكسب الحرب على المعاناة الإنسانية.» كما أن وجهة نظره هذه تعكس كثيرا الإجماع السائد في الآراء. وحين كتب إليّ ردا على سؤال طرحته عليه على موقع تويتر قبل عامين بعد صدور كتابه، علق كيني قائلا: إنه لو كان هناك ما يُقال، فإنه شعر بأنه لم يكن متفائلا بما يكفي، على الرغم من ذلك، حيث يُحسب له اعترافه بأنه كان هنالك قدر من الإيمان لديه بشأن اعتقاده أن التهديد الذي يمثله الاحتباس الحراري العالمي سيُعالَج على نحوٍ جاد.

ومع الافتراض جدلا أن كيني كان محقا بشأن الاتجاهات الحالية، فإنه حتى «المتفائلون غير الصبورين» مثله ومثل بيل غيتس (هذه العبارة نفسها هي أيضا اسم الموقع الإلكتروني لمؤسسة غيتس) سيعترفون بأن الانتصار سيكون باهظ التكلفة وغير جدير بالاهتمام ما لم يُعد بناء نظام الغذاء العالمي - والذي، مرة أخرى، تعترف مؤسسة الغذاء العالمية حتى بأنه مختل إلى حد كبير - بطريقة من شأنها أن توفر الأمن الغذائي لما يقرب من مليار فقير في العالم والذين ليس لديهم مثل هذا الأمن اليوم. ويعرف غيتس هذا بطبيعة الحال، وهو ما يفسر السبب الذي جعل مؤسسته تخصص كثيرا من مواردها للزراعة. وعلى رغم أنه قد يكون متفائلا، فإن غيتس يمكن أن يوصف بأنه «متفائل عاقل إزاء الفقر» والذي يفهم مثل أي شخص آخر، أو على نحوٍ أفضل منه، أن من غير الممكن إنهاء الفقر المدقع بينما يستمر الجوع. وهو يكون على صواب تماما. لكن ماذا سيحدث لو أن المستقبل لا يتعاون؟

هدفي من هذا الكتاب على وجه التحديد هو محاولة فهم لماذا يكون هذا هو الحال، وإذا كان هذا التأطيرُ المتفائلُ للمستقبل خطأً جزئيا من قبل التيار السائد في عالم التنمية على الأقل، فما البدائل الموجودة لرؤيتهم لما يمكن فعله وما نحتاج إليه؟ وهل برنامج مجموعات الفلاحين الناشطين، مثل جماعة «عبر كامبيسينا» Via Campesina، وهي حركة عالمية للفلاحين، وعلى نطاق أوسع، الحركة المناهضة للعولمة، بما لديها من رؤية تقضي باستبدال النظام الرأسمالي الحاكم بالنسبة إلى كل من الإنتاج والاستهلاك، ولكن هل هذا البديل قابل للتطبيق؟ أم أن طريقة المعالجة التي تستند إلى الحقوق التي دافع عنها أوليفيه دو شوتر Olivier de Schutter - المحامي البلجيكي الذي يشغل منصب المقرر الخاص للأمم المتحدة لشؤون الغذاء والذي يمكن العثور على تعبيراته الأكثر تناميًا وتطورًا في حركة الحق في الغذاء في الهند، والتي تؤكد الالتزام القانوني العالمي لدى الحكومات بتوفير ما يكفي من الطعام لتغذية الجميع - لديها أكبر إمكانية لتحويل ما يرى منتقدو مؤسسة الغذاء، وحتى على الأقل بعض الأشخاص بداخلها، أنه نظام غذاء عالمي مختل على نحوٍ متزايد؟

هاتان الرؤيتان لما يمكن ولما يجب أن يكون عليه ذلك النظام نادرا ما يمكن أن تبتعد كل منهما عن الأخرى كثيرا. والاعتراف بهذا لا يعني استبعادًا كاملًا لإمكانية إيجاد أرضية مشتركة. ففي الحقيقة، وخلافا لسلفه في هذا المنصب، وهو السياسي والكاتب السويسري جان زيجلر Jean Ziegler، بذل أوليفيه دو شوتر كثيرا من المحاولات في أثناء فترة توليه المنصب مقررا خاصا من أجل تسهيل اللقاءات بين الجانبين لكي يحقق بالضبط هذه الغاية. وعلى رغم ذلك وفي الوقت نفسه خلال فترة ولايته هذه، لم يشر دو شوتر دائمًا إلى هذه النقطة على نحوٍ صريح، حيث إن رؤيته بشأن «إمكانية التغيير للحق في الغذاء» كانت دعوة إلى التحول الجذري ليس فقط بالنسبة إلى نظام الغذاء العالمي، بل أيضا بالنسبة إلى النظام العالمي برمته. إذ كتب أن «المضمون المعياري للحق في الغذاء يمكن إيجازه من خلال الرجوع إلى متطلبات التوافُر requiement of availability، وإمكانية الوصول، والكفاية، والاستدامة، وهي متطلبات لا بد أن تكون كلها مبنية على حقوق قانونية ويجب تأمينها من خلال آليات للمحاسبة والمساءلة»[4]. على أن الصعوبة في هذا الأمر،

كما عرف دو شوتر بالتأكيد، تكمن في أن المعايير ليست حقائق، وذلك على رغم أن المجتمع الدولي لحقوق الإنسان غالبا ما يفضل العمل كأنه يؤمن بشيء آخر غير ذلك. كتب دو شوتر قائلا[5] «جميع الثورات الديموقراطية تبدأ بحقوق الإنسان». وحتى إن كان ما قاله صحيحا، فإن هذا طرح سؤالا مفاده أنه في حين كان دو شوتر بلا شك غير شعبي في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي عينه في منصبه، غير أنه كان في الواقع الشخص البارز داخل المجلس: فهل كان هناك أي أساس للتفكير بأن أوائل القرن الحادي والعشرين كان حقبة ثورية، وديموقراطية، أو غير ذلك؟

إن مؤيدي الجهود التي تبذل حاليا لتنفيذ إصلاح من النوع الذي حققته مؤسسة غيتس وما مارسته من دور مركزي في الترويج لهذا الإصلاح، ليس لديهم هذه الصعوبة. وعلى النقيض من ذلك، نجد أنه على رغم جميع مآسيه (التي يعترف بها هؤلاء بالطبع وظلوا يرثونها) طوال القرنين الماضيين، كانت عهدا من التقدم غير المسبوق في العلم، وفي التكنولوجيا، وكما قال جيفري ساكس، «في الوفاء بالاحتياجات الإنسانية»[6]. وذلك هو السبب في أن وجهة النظر السائدة الرئيسة تتمثل في أنه في حين أن ثمة حاجة ماسة للغاية إلى الإصلاح، بل ملحة في بعض المجالات، فإنه لا معنى للتبرؤ من نظام شهد على مدى قرنين مسارا تصاعديا مستمرا لمستويات المعيشة العالمية وانخفاض نسبة الفقراء في العالم. ووفقا لما قاله ساكس، وغيتس، وعديد من الأشخاص الآخرين الأذكياء جدا، والمدافعين عن الإصلاح، وليس الثورة، من ذوي الفكر العميق، فإن العالم الجميل الخالي من الفقر المدقع يلوح بقوة في الأفق - ليس أكثر من ثلاثين عاما من الآن، حسبما ذكر رئيس البنك الدولي، جيم يونغ كيم Jim Yong Kim - بل يمكن أن يصبح ذلك في متناول أيدينا قبل ذلك، لو أننا عملنا معا على نحوٍ جاد وحثيث.

السؤال هو: أين يتركنا هذا؟ إن الحركة المناهضة للعولمة، التي، وهو ما يجدر ذكره هنا، تعتبر أكثر تواضعا من كتاب جيفري ساكس «نهاية الفقر»، هي «عالم آخر ممكن». والإجابة الأكثر منطقية عن هذا السؤال، إن لم تكن الأكثر إلهاما، هي «نعم، هذا ممكن بالفعل. فما الشيء غير المحتمل». غير أن النشطاء على صواب بالتأكيد بشأن أمر واحد، ألا وهو أنه في المستقبل، فإن النقص في الغذاء والمياه، سواء تبين

أنه مطلق أو نسبي، والأزمات السياسية والاجتماعية التي تنشأ عن هذا النقص، من المحتمل أكثر أن تجر العالم للسقوط في وحل حرب دموية يخوضها الكل ضد الكل، ما لم يُتوصل إلى حل وسط تاريخي، وهنا، يمكن أن نستخدم المصطلح الذي استعمله الإيطاليون ذات مرة بالنسبة إلى الاتفاق الذي تحقق في إيطاليا إبان السبعينيات بين الحزبين الشيوعي والحزب الديموقراطي المسيحي، حيث يمكن إيجاد حل كهذا بين العالمين الغني والفقير. وفي الوقت الذي أكتب فيه هذه السطور، من المستحيل بوضوح معرفة إلى أي اتجاه ستذهب الأمور. فالوقت لم يحن بعد ولايزال مبكرا جدا للتنبؤ بأدوار كهذه، ومن المؤكد أنني لن أعد حيا حين تصبح النتائج النهائية واضحة في ذلك الوقت. وإن كان لي أن أراهن على شيء، فسوف أختار الرهان على حرب الكل ضد الكل، لكن هذا ليس مجرد رهان فقط. وهو موضوع آمل بشدة أن يكون جيفري ساكس وبيل وميلندا غيتس وهيلاري كلينتون وبونو وجميع أولئك الذين تقترب آراؤهم على حق وأنا مخطئ على نحوٍ لا معنى له.

2

أجور التفاؤل

«على رغم أنه في معظم مراحل تاريخ البشرية كان المناخ من العوامل المحركة الضرورية للمجاعة، فإنه منذ المجاعة الأيرلندية العظيمة في العام 1847 كان دور السياسة قد أصبح مركزيًا»

بستة قرون قبل الميلاد، أعلن النبي حزقيال أن الجوع عار الأمم، وحين استخدم كلمة الجوع، فإنه كان يعني المجاعة في المقام الأول وقبل كل شيء، وهي ذلك الجوع الذي يقتل. وطوال معظم الألفين وستمائة سنة منذ الوقت الذي عاش فيه حزقيال، في كل جزء من العالم تقريبا، مازال صدى كلماته هذه يتردد بالقدرة نفسها من القوة حين كتبها للمرة الأولى. فالمجاعة كانت من الثوابت الدائمة في تاريخ البشرية، حيث كان مظهرها منتظما وموثوقا به مثل قدوم كل واحد من فصول السنة الأربعة كما كان من الصعب إيقافه مثل دورة الحياة. ومن المنظور التاريخي، لم تكن المجاعة تعرف حدودا جغرافية، وذلك على الرغم من أنه في حقب زمنية مختلفة، قد كانت دول ومناطق مختلفة من العالم مرتبطة بها على وجه الخصوص.

على سبيل المثال، نفكر اليوم في أفريقيا باعتبارها مركز المجاعة في العالم، على رغم أن

الحقيقة هي أنه حتى منتصف القرن الماضي، كان مكانها بالفعل في آسيا. وهكذا، كان هذا ما كتبه في العام 1946، الديبلوماسي والباحث البرازيلي العظيم، خوسيه دي كاسترو Josué de Castro، الذي كان الرجل الأبرز فيما وراء الكواليس في تأسيس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في العام 1943، والذي كان كتابه الرائد «جغرافية الفقر»، وإن صار قديما الآن بعض الشيء، مصدر إلهام لأجيال عديدة من الاختصاصيين الزراعيين، إذ أمكنه أن يوضح حقيقة أن «آسيا، أكثر من أي قارة أخرى، هي أرض الإنسان، وأرض الجوع. فليس هنالك من مكان آخر سعى فيه الإنسان جاهدا إلى العثور على أدلة وجوده على نحو عميق كهذا في باطن الأرض، وليس من مكان آخر ترك فيه الجوع مثل هذه الآثار العميقة في بنية المجتمع الإنساني»[1].

وفي كل من الهند والصين، تبين أن مجاعات معينة نفسها، وفشل أو نجاح الدولة في التخفيف من آثارها، قد كان لها تأثير هائل من الناحيتين السياسية والاجتماعية. وبالنظر إلى انتظام هذه المجاعات - الحرب فقط كانت الحدث الأكثر موثوقية في التاريخ البشري، أي القاعدة وليس الاستثناء- يعد هذا منطقيا تماما. ففي الهند، على سبيل المثال، وعلى الرغم من أن الدليل على المجاعات التي حدثت قبل العصور القديمة وما قبل القديمة غالبا ما يُستمد من الأساطير، فإنه يعتقد أن تسعين مجاعة رئيسة قد حدثت في أثناء هاتين الألفيتين ونصف الألفية. وفي الصين، من الصعب بالمثل وعلى نحو مؤكد تحديد العدد الدقيق للمجاعات، لكن ليس من المرجح ألا يكون الرقم قد كان أقل من مثيله في الهند. ففي دراستها الحاسمة بعنوان «مكافحة المجاعة في شمال الصين» Fighting Famine in North China، تستشهد المؤرخة ليليان لي Lillian Li بعد موافقة المؤلف، بما ورد في كتاب بعنوان «الصين: أرض المجاعة» China: Land of Famine، والذي نشره في العام 1926 الرحالة الأمريكي والتر. هـ. مالوري Walter H. Mallory، لأنه، وعلى حد قولها، «ما من حضارة أخرى كان لديها تقليد مستمر كهذا بشأن التفكير في المجاعة»[2].

والحقيقة أن تكرار المجاعات في الأمريكتين وأوروبا، والشرق الأدنى، كان شيئا ممثلا على نطاق واسع. كما أنه لا يوجد كثير من الشك إزاء الأسباب التي أدت إلى الأغلبية الكاسحة من هذه المجاعات. وكما وصفها المؤرخ الأيرلندي الاقتصادي

الكبير والخبير في شؤون المجاعة، كورماك أو جرادا Cormac Ó Gráda، حتى وقت قريب نسبيا، في أواخر القرن السابع عشر على الأقرب، فإن معظم المجاعات كانت مرتبطة إما بـ «الأحداث الطبيعية غير العادية» وإما بـ «الصدمات البيئية». ولتأكيد ذلك، فإنه في معظم التاريخ البشري، كان هنالك تبرير وفير لاعتقاد أن المجتمع قد ينظم نفسه على نحو ناجح للتخفيف من آثار مجاعة معينة. وهنالك كذلك بعض أمثلة تاريخية على أنظمة سياسية تفعل هذا خلال فترة زمنية ممتدة. وعلى نحو خاص الإمبراطوريات الثلاث في أسرة تشينغ الحاكمة Qing dynasty بين العامين 1662 و1796. وقد أكد أو جرادا صحة أمثلة عديدة لأشخاص فقراء يرون المجاعة باعتبارها حدثا كان لدى الأثرياء والأقوياء الوسيلة الكفيلة بالتخفيف من حدتها لو أنهم قد اختاروا فقط أن يفعلوا ذلك[3]. لكن إذا كان التخفيف من المجاعة يعتبر التزاما يمكن أن تعتمد عليه شرعية الدول، فإنه ما من أحد حتى القرن العشرين اعتقد -على نحو جاد - أن المجاعة ستصبح في أي وقت شيئا من الماضي. ويمكن للمرء أن يطلق خياله حول يوتوبيا مثالية كهذه - بالفعل، مثل الخلود، كان من المستحيل عدم التوق إلى ذلك، لكن كان من المفهوم أن هذا الأمر بعيد المنال. وهذا صحيح، لأن ذلك، وكمسألة عملية، لم يكن يوجد أساس بخلاف الحزن الممزوج بالأمل للاعتقاد بأنه ستكون هناك نهاية في أي وقت للمجاعة كحدث دائم في حياة البشر في هذا الجانب لنهاية الأيام.

وعلى رغم ذلك، وفي أثناء النصف الثاني من القرن العشرين، فإن ما قد بدا بالتحديد حتى ذلك الحين باعتباره المدينة الفاضلة (يوتوبيا) بعيدة المنال، بدا على نحو متزايد أشبه بشيء ممكن تحقيقه تماما، أو هدف عملي على نحو ملحوظ. ففي مختلف أرجاء العالم بدأت المجاعات في الانحسار من حيث فداحتها وتكرارها على السواء. إذ إن خمسين عاما تعد فترة طويلة في حياة البشر، لكنها من المنظور التاريخي تعتبر فترة زمنية ضئيلة، وفي وقت لاحق، كانت سرعة هذا التحول مثيرة. وقد كان لينين، من بين كل الناس، هو الذي قال إن «هنالك عقودا لا يحدث فيها شيء، وهنالك أسابيع تحدث فيها عقود». وفي حالة الجوع العالمي والتغذية، من الإنصاف القول إنه لم تكن هنالك فقط قرون ولكن آلاف السنين حين تغير القليل وسنوات وعقود حين بدا أن الاحتمالات للتغيير الإيجابي لا حدود لها. وكان النصف الأول من القرن

العشرين عصرا لم يتغير فيه شيء أو شهد القليل من التغيير. فقد جاءت المجاعات وذهبت كما كان الحال دائما، حيث أثارت الدمار وعاثت في الأرض الخراب مثلما حدث دائما. كانت هنالك بعض التغييرات في القدرة، على الأقل على نحو متقطع، حين لم تتفوق أسباب أخرى لدى الدولة على المخاوف الإنسانية، للتخفيف من آثار المجاعة، وعلى نحو خاص ما يسمى بقوانين المجاعة التي وضعتها وطورتها الإدارة الاستعمارية البريطانية خلال الثمانينيات من القرن التاسع عشر، والتي كانت قد وصفت حقا بأنها أول رد فعل في العصر الحديث على مجاعة. لكن بخلاف ذلك، ظل موقفا ذا نزعة مستسلمة للقدر فيما يتعلق بديمومة المجاعة باعتباره أمرا اعتياديا.

شهدت بداية القرن العشرين، وهي فترة تأسس فيها عدد كبير من المنظمات والهيئات متعددة الجنسيات (التي كان أبرزها الاتحاد البرلماني الأوروبي، الذي كان سابقا على تأسيس عصبة الأمم)، إنشاء أول بيت للمقاصة لجمع الإحصاءات الزراعية العالمية. وكان المعهد الدولي للزراعة من بنات أفكار ديفيد لوبن David Lubin، وهو مهاجر بولندي يهودي إلى الولايات المتحدة استقر به المقام في ساكرامنتو بولاية كاليفورنيا، إذ بدأ تأسيس شركة للسلع الجافة قبل أن يشتري في النهاية مزرعة للفواكه. كان هناك شيء من شخصية هنري دنانت Henri Dunant، مؤسس حركة الصليب الأحمر، في التصميم أحادي التفكير لدى لوبن بشأن إنشاء مؤسسة ذات اختصاص لم يكن مسبوقا إلى حد كبير. وعاد لوبن وابنه سيمون إلى أوروبا في العام 1896 حيث دافعا بشراسة عن المشروع. وفي العام 1904 نجح كلاهما في كسب الاهتمام لدى فيكتور إيمانويل ملك إيطاليا الذي قدم لهما الدعم، حيث تبرع لهما بمبنى في روما ليكون مقرا لمؤسستهما[4] كما فتح باب الاكتتاب المالي فيها بعد تأسيسها في العام 1908. ومن ثم بات المعهد الدولي للزراعة مؤسسة دولية بالفعل، وبحلول العام 1919 كان يضم ممثلين من ثلاث وخمسين دولة. وعلى رغم ذلك، حين تأسست عصبة الأمم في أعقاب الحرب العالمية الأولى مباشرة، لم يرتبط بالعصبة المعهد الدولي للزراعة نفسه أو أي أجهزة معنية أخرى على نحو عام، وذلك على رغم أن كثيرا من أبحاث التغذية كانت تُجرى تحت رعاية العصبة.

بيد أن التناقض بين هذه اللامبالاة لدى العصبة والالتزام من جانب الأمم المتحدة في أثناء الحرب العالمية الثانية، حين كانت خليفة العصبة لاتزال في طور

التكوين الجنيني، لم يستطع أن يكون أكثر اكتمالا. وقبل عام تقريبا من دخول الولايات المتحدة هذه الحرب، وفي خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه في يناير من العام 1941، والذي بات يُعرف فيما بعد بخطاب الحريات الأربع، اقترح الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلانو روزفلت التحرر من الحاجة، وهو ما كان يتضمن -إلى حد كبير - التحرر من الجوع، إلى جانب حرية التعبير، وحرية العبادة، والتحرر من الخوف (وهو ما يعني التحرر من الاستبداد)، وهو إحدى الحريات الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الناس في كل بقعة من بقاع العالم. بعد ذلك بخمسة أشهر، عقد روزفلت أول مؤتمر قومي للتغذية من أجل الدفاع، وكان الحافز الرئيس وراء انعقاد هذا المؤتمر يكمن في حقيقة أن مشاركة الولايات المتحدة في الحرب باتت وشيكة، حيث كان المخططون العسكريون الأمريكيون قد هالتهم الصدمة من جراء المستويات المرتفعة لسوء التغذية التي اكتشفوا أنها كانت سائدة بين المجندين المحتملين. بيد أنه كانت هناك أيضا حوافز أكثر مثالية تجسَّدت في أحد القرارات النهائية للمؤتمر، إذ أوضح هذا القرار أن أحد أهداف الديموقراطيات يجب أن يكون دحر الجوع، وهو ما فهم المندوبون المشاركون في المؤتمر أنه، بالبصيرة النافذة، يعني «ليس فقط الجوع الواضح الذي قد عرفه الإنسان دائما، لكن أيضا الجوع الخفي الذي كشفت النقاب عنه المعرفة الحديثة في مجال التغذية».

تأكدت أهمية الزراعة أيضا من البداية بينما أخذ نظام الأمم المتحدة الوليد يتشكل. والواقع، كان أول مؤتمر رسمي للأمم المتحدة يُعقد بشأن أي موضوع يتمثل في ذلك الاجتماع حول الغذاء والزراعة، والذي عقده الرئيس روزفلت في هوت سبرينجز، في فيرجينيا، في أواخر مايو من العام 1943، وقبل عامين كاملين على التأسيس الفعلي للأمم المتحدة. وجذب مؤتمر هوت سبرينجز مندوبين يمثلون خمسا وأربعين دولة، من بينها الاتحاد السوفييتي، وهو المؤتمر الذي استمد أهميته في ذلك الوقت من الفهم الجيد لإعادة بناء عالم ما بعد الحرب. وفي إطار تغطيتها وقائع المؤتمر، عكست مجلة لايف Life magazine الأمريكية ما صار يُعرف بسرعة برأي الإجماع حيال مركزية مسائل الغذاء. فقد بدت القصة التي نشرتها المجلة كأنها كانت ببساطة بيان حقيقة واضحة مفادها أن الغذاء لم يكن قد أصبح فقط «سلاح الأمم المتحدة السياسي الأكثر مفعولا ليس فقط في كسب

الحرب لكن أيضا في الحفاظ على السلام»، لكن تقرير المجلة مضى إلى القول بأن المؤتمر - قبل سنتين من استسلام ألمانيا - كان «الاختبار العظيم الأول حول ما إذا كانت الأمم المتحدة قادرة أم لا على العمل بكفاءة على طاولة السلام وبالمثل في أرض المعركة»[5]. وإذا كان المؤتمر القومي للتغذية من أجل الدفاع أدى إلى نشأة الهياكل البيروقراطية، وفي مقدمتها إدارة الأغذية والعقاقير (FDA)، وربما، وهو الأكثر أهمية العقلية الحسابية الخاصة بالسعرات الحرارية والمكملات الغذائية التي قد ظلت ضرورية للفهم الأرثوذكسي للتغذية منذ ذلك الحين، فإن مؤتمر هوت سبرينجز كان السلف المباشر لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والتي كانت في قلب نظام الغذاء العالمي منذ ذلك الحين.

ومن المهم عدم المبالغة في بُعد النظر لدى المشاركين في مؤتمر هوت سبرينجز. ففي اللحظة التي انعقد فيها المؤتمر، كانت المجاعة في غرب البنغال تزداد سوءا لتصبح كارثية، حتى على الرغم من أنها كانت ستصل إلى ذروتها فقط في أوائل نوفمبر من ذلك العام. ولم يكن هنالك تحليل لهذه المجاعة باعتبارها حدثا اجتماعيا اقتصاديا وسياسيا في الأساس بدلا من اعتبارها نتيجة رئيسة لأحوال الطقس. ومع ذلك، وحتى على رغم أنه في معظم مراحل تاريخ البشرية، كان المناخ وفشل المحاصيل لاحقا من العوامل المحركة الضرورية للمجاعة، فإنه منذ المجاعة الأيرلندية العظيمة في العام 1847، كان دور السياسة قد أصبح مركزيا. وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كان من المعتقد أن ما يتراوح بين اثنين وثلاثين وواحد وستين مليون شخص قد ماتوا نتيجة للمجاعات في الصين والهند والبرازيل. وقد ألّف الكاتب الأمريكي مايك ديفز كتابا يحظى بتقدير كبير تناول فيه هذه «المجاعات الإمبريالية» والتي وصفها ببساطة بأنها «محارق العصر الفيكتوري الأخيرة» Late Victorian Holocausts وفي رأي ديفز، فإن موجات الجفاف المرتبطة بما يُسمى نمط الطقس المتقلب لإعصار النينو الجنوبي في آسيا والمناطق الاستوائية والنظام الاقتصادي الجديد الذي فُرض على العالم الاستعماري أدى إلى حدوث كوارث إنسانية والتي يعتقد ديفز أنها كانت لا تقل في قسوتها عما يطلق عليه الموت الأسود، وهو وباء الطاعون الدبلي الذي اجتاح أنحاء أوروبا في منتصف القرن الرابع عشر. ولدى ديفز اقتناع بأنه قد كان في الإمكان تفادي هذه

الكارثة لو أن المستعمرين لم يدمروا قدرة مجتمعات الفلاحين على التكيف. وهنا لا بد من أن نولي عناية فائقة لهذا الموضوع. إذ إنه وكما حذَّر الاقتصادي والفيلسوف السياسي الهندي الكبير أمارتيا سين، الذي أدت كتاباته عن المجاعة حرفيا إلى تغيير طريقة فهمها والذي أثنى بشدة على كتابات ديفز، حذر من أنه قد كانت هناك مجاعات مروعة أخرى إلى جانب تلك التي يمكن أن توضع على أعتاب القوى الاستعمارية الأوروبية. وما يتجاوز نطاق المناقشة، على رغم ذلك، أنه بحلول بداية القرن العشرين، كانت المجاعات في المقام الأول الأخير نتاج السياسة، سواء كانت هذه السياسة محل النقاش تتعلق بالإمبريالية أو الاشتراكية، والحرب أو الثورة.

كان غرب البنغال في العام 1943 مسرحا لآخر المجاعات الإمبريالية - التي هي «من صُنع الإنسان»، وعلى حد قول سين- في الهند. والقول بأن المجاعة في هذا الإقليم كانت نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن زمن الحرب يتجاوز نطاق النزاع الآن. وجدير بالذكر أن الهند لم تكن قد شهدت مجاعة منذ حصولها على الاستقلال في العام 1947[(6)]. بيد أنه في ذلك الوقت، وكما ذكر سين، فإن ما قد استخدم باعتباره «المُفجِّر» للكارثة كان ذلك «الارتفاع في الطلب الكلي والذي كان كبيرا للغاية في ظل اقتصاد الحرب في البنغال، وهو ما أدى إلى ارتفاع حاد في سعر الأرز وجوع هؤلاء الذين تُركوا في الخلف في ظل اقتصاد الطفرة»[(7)]. إذ لم يكن السبب أن الإمداد من الغذاء قد انخفض بدرجة كبيرة وفق الأرقام المطلقة، حتى إن كانت هناك حالات نقص لا يرجع سببها فقط إلى زيادات الأسعار والزيادة في الطلب، ولكن يُعزى أيضا إلى إصرار مسؤولي حاكم الهند على مواصلة إرسال المواد الغذائية إلى خارج الهند لدعم المجهود الحربي البريطاني. وكانت السلطات الإمبريالية على صواب في فهم أنه كان لايزال يوجد غذاء كافٍ في غرب البنغال، وذلك ما أدى بالفعل إلى إيجاد وضع مرعب، بل وأكثر من كونه كذلك. وقد وصف سين هذا الوضع بأنه «الارتباك الإمبريالي [الذي قد ربط] علة المجاعات وأرجع أسبابها تماما إلى ظروف الإمداد من الغذاء (وعلى نحو خاص إلى تراجع توافر الغذاء)، متجاهلا تأثير الطلب وعملية توزيع القوة الشرائية، مما أدى إلى وفاة الملايين»[(8)].

ومن وجهة نظر كورماك أو جرادا، كانت مشكلة توافر الغذاء مشكلة رئيسة، كما كان الحال بالنسبة إلى السبب الكامن في أن بريطانيا في زمن الحرب كانت لديها

أولويات أخرى. أيضا كانت المجاعات في أوروبا خلال تلك الفترة من زمن الحرب من صُنع الإنسان. وتصف كتب التاريخ اليوناني «المجاعة الكبرى» في العامين 1941 و1942، وهي المجاعة التي أودت بحياة نحو ثلاثمائة ألف شخص من مجموع السكان الذي وصل في ذلك الوقت إلى أقل قليلا من 7.5 مليون نسمة. وحدثت هذه المجاعة نتيجة لأعمال النهب بالجملة التي مارسها المحتلون الألمان، وإن كان سببها أيضا الحصار البحري البريطاني لأثينا. إذ كان هذا الحصار شديدا إلى حد أنه حتى في ظل المناخ الأخلاقي شديد القسوة لحرب شاملة، سبَّب صدمة لدى الرأي العام البريطاني دفعت منظمي حملات بقيادة مجموعة من أساتذة جامعة أوكسفورد إلى التحرك، والذين ردا على ذلك، أسسوا منظمة أوكسفورد لإغاثة المجاعة (وهي المنظمة التي ستصبح منظمة التنمية والإغاثة العالمية غير الحكومية التي تُعرف الآن باسم أوكسفام)، بينما تمكن هؤلاء من إقناع ونستون تشيرشل، رئيس الوزراء البريطاني آنذاك، بإبداء ليونة والتراجع عن قراره وأن يأمر بالرفع الجزئي للحصار. أما المجاعة الأوروبية الأخيرة في أثناء الحرب العالمية الثانية فهي تلك التي أطلق عليها شتاء الجوع للعام 1944-1945 والتي حدثت في أجزاء من هولندا التي كانت لاتزال ترزح تحت نير الاحتلال النازي وكانت نتاجا لشتاء شديد القسوة على نحو استثنائي والإجراءات العقابية الألمانية ضد السكان المدنيين (على رغم أن بعض الباحثين يجادلون بأن الزيادة في معدل الوفيات في ذلك الوقت كانت أعلى حتى في الأجزاء التي خلت من المجاعة في هولندا لأنها كانت ساحة للمعارك). وأحد الدروس الحتمية المستفادة من هذا كله أنه بينما كانت هنالك مجاعات في أوقات السلم، كانت هنالك أيضا بضع حروب كبرى بلا مجاعات. ويُقدر بأن ما يتراوح بين خمسين واثنين وسبعين مليون شخص قد لقوا حتفهم في أثناء الحرب العالمية الثانية. لكن ما يقرب من العشرين مليونا من تلك الوفيات التي كانت ترجع في الحقيقة إلى الجوع، أكثر من نصف هؤلاء في الاتحاد السوفييتي، يعادل العشرين مليونا تقريبا الذين من المقدر أنهم قد ماتوا في معركة فعلية.

وإلى الحد الذي يمكن للمرء أن يرى على نحو شرعي الجزء الأخير من القرن التاسع عشر باعتباره عصر المجاعات الإمبريالية، فإن من المناسب بالمثل رؤية كثير من القرن العشرين باعتباره عصر المجاعات الاجتماعية. والأسوأ في هذا إلى حد

بعيد، ووفق الأرقام المطلقة (وإن لم يكن متناسبا، أن المجاعة الأيرلندية في العام 1847 تدعي ذلك الشرف المروع)، على رغم أن من المحتمل أن يكون أشد الأحداث فتكا في تاريخ البشرية تلك المجاعة الصينية التي حدثت في الفترة 1958-1962. وعلى رغم أن الطبيعة أدَّت دورا في هذه المجاعة، مثلما كانت تفعل دائما حتى في المجاعات التي هي «من صنع الإنسان»، فإن السبب الرئيس وراء هذه الكارثة كان يُعزى إلى السياسات الكارثية التي اتبعها ماو تسي دونغ Mao Zedong في مجال الزراعة والغذاء والتي ألغت الزراعة الخاصة وأدت إلى تجميع القطاع الزراعي الصيني، كما كانت ترجع إلى استراتيجيته الكارثية بالنسبة إلى التنمية الوطنية، والتي قد أدى تأكيدها التصنيع إلى إرسال الملايين من المزارعين إلى المدن.

لم تكن مجاعة ماو السياسية فريدة من نوعها. فعلى النقيض من ذلك، كانت المجاعات التي سبقتها قد حدثت في الاتحاد السوفييتي: المجاعة الأولى تحت حكم لينين في العام 1921، والتي امتدت آثارها إلى كل بقعة تقريبا في غرب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، وحدثت المجاعة الثانية في ظل حكم ستالين في أوكرانيا في العام 1932 والعام 1933، وهي المجاعة التي يطلق عليها الأوكرانيون «هولودومور». أما آخر هذه المجاعات السوفييتية فقد حدثت في العام 1946 واستمرت حتى العام 1948، وحدثت في مولدوفا، على رغم أنها أثرت كذلك في أوكرانيا وبيلاروس (روسيا البيضاء). ويبدو أن ما قد عجَّل بحدوث هذه المجاعة موجات الجفاف الشديد في مناطق زراعة الحبوب والتي قد كانت آثارها أكثر شدة إلى حد كبير من جراء الدمار والفوضى اللذين خلفتهما الحرب.

وعلى رغم ذلك، ومنذ الستينيات، تراجعت المجاعة كلها على نحو مطرد واختفت من قلب آسيا (باستثناء كوريا الشمالية، على رغم أنه لم يكن يوجد حتى أي شيء واضح بشأن كيف كانت تقارير وسائل الإعلام عن معدلات الوفيات المرتفعة للغاية موثوقا بها بالفعل)، وبعد ذلك من كل قارة فيما عدا أفريقيا، التي تعد اليوم المعقل الأخير للمجاعات. وحتى في منطقة شبه الصحراء الأفريقية، وعلى الرغم من المآسي متكررة الحدوث في منطقة القرن، قبل كل شيء في الصومال وإثيوبيا، وفي الدول السواحلية - مالي، تشاد، أفريقيا الوسطى، وأولها النيجر- كانت المجاعة قد تقلّصت على نحو كبير جدا. وبعد طول انتظار، بدأ هذا الخبر السار يصل إلى عامة

الناس. ومن المؤكد أننا قد قطعنا شوطا طويلا بدأ من العام 2000، حين نشرت مجلة «الإيكونومست» البريطانية على غلافها عنوانا رئيسا يقول «القارة اليائسة» وضعته فوق صورة لمقاتل شاب وقد أمسك في يده بقاذفة قنابل صاروخية مصوبة إلى خارطة أفريقيا. وفي الحقيقة، وفي ديسمبر من العام 2011، نشرت هذه المجلة اعتذارا في طبعتها جاء في عنوانه، «صعود أفريقيا». ومع ذلك، وعلى الرغم من التفاؤل حول أفريقيا الذي يسمعه المرء على نحو منتظم الآن من سياسيين غربيين مثل هيلاري كلينتون، التي أولت القارة السمراء اهتماما خاصا في أثناء تولي منصبها باعتبارها وزيرة للخارجية في إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، وكذلك التفاؤل الذي نصادفه في الصحافة الاقتصادية التي تصور القارة باعتبارها السوق الصاعدة القادمة، (وهي وجهة نظر مشتركة، حتى وإن كانت بطريقة أكثر دقة بكثير، في أجزاء من عالم التنمية)، بيد أن الحقيقة هي أن المجاعات التي مازالت تحدث على نحو متكرر هناك كان لها تأثير كبير في تشكيل وجهة نظر الجمهور العام في الشمال العالمي - وهو تشاؤم فضولي على نحو خاص بالنظر إلى حقيقة أن، وكما أظهر عدد من الاستطلاعات التي أجرتها مؤسسة بيو، الأفارقة يميلون إلى كونهم أكثر تفاؤلا إزاء مستقبلهم من السكان في كل قارة أخرى.

ولا يتعين علينا أن نؤيد على نحو جازم بعض أشكال الروايات المسيحية أو العلمانية عن التقدم المحرز لكي نجد في هذه المجاعة المهزومة في كثير من العالم مثالا لا يقبل الجدل على تقدم حقيقي. وفي بعض أجزاء من العالم، ولاسيما آسيا، كان هذا التقدم نقطة تحول جذرية في نفس مستوى أهمية إلغاء نظام الرق وتحرير المرأة في معظم (وإن لم يكن في كل) أنحاء العالم، على الأقل في أوروبا، وكثير من منطقة شمال شرق آسيا، وكثير من أمريكا اللاتينية، وفي أوساط الطبقات العليا في شبه القارة الهندية. ويشير كوماك أو جرادا إلى النقطة الأساسية حين يكتب قائلا: «بالنسبة إلى المؤرخين الاقتصاديين، يعد عالم اليوم رائعا بسبب عدم وجود مجاعة كارثية تقريبًا»، ولأن تلك المجاعات التي قد حدثت «كانت صغيرة وقصيرة العمر بالمقاييس التاريخية»[9].

والشيء الذي لم يكن من الممكن تصوره في أواسط القرن العشرين يؤخذ باعتباره مسلما به على نحو متزايد في أوائل القرن الحادي والعشرين، ومن ثم،

فإن هؤلاء الذين يحتفلون بنهاية المجاعة لديهم الحق في أن يفعلوا ذلك. لكن هل النتيجة المباشرة لهذا لا يمكن إنكارها بالقدر نفسه؟ أو، بعبارة أخرى، هل التقدم الذي تحقق باتجاه إنهاء الجوع العالمي شيء لا يمكن إيقافه؟ ذات مرة، وصفت إليانور روزفلت بتمنٍ بأنه إحدى «الخطايا التي تحيق» بأمريكا. وفيما يتعلق الأمر بالجوع، هل بات هذا الجوع هو الخطيئة التي تحيق بالعالم أيضا؟ وفي معرض الحديث عن الإخلاص لهذا البديل الأمريكي المثالي على نحو جوهري في الألفية الجديدة، التي من المفترض أننا نستطيع فيها إعادة صُنع العالم كما نريد أن يكون، نجد أننا نقف وجها لوجه أمام معنى واحد على الأقل تبدو فيه وجهة النظر بشأن حداثة رأسمالية معولمة قد أصبحت أكثر وليس أقل من بناء أمريكي لنظام كبير، وذلك على الرغم من حقيقة أنه وفق كثير من المقاييس، كان مطلع القرن الحادي والعشرين عصرا شهد على الأقل تراجعا نسبيا للولايات المتحدة. وعن عمد أو عن غير عمد، يبدو أن خطابا في عالم التنمية على نحو خاص يلخص على نحو نمطي وجهة النظر الأمريكية بأن، وكما قال هنري فورد، «التاريخ على نحو عام هو كلام فارغ»، على الأقل بقدر ما يعني ذلك التقدم الذي يمكن توقعه على نحو معقول في المستقبل القريب. ذلك أن ما وصفه عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي جيمس سي سكوت بـ «الاحتمال الجذري» للمستقبل في كتابه «الرؤية كحالة: كيف أخفقت مشروعات تحسين الحالة الإنسانية» Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed، هي فكرة يبدو أنها لا مكان لها في إجماع التنمية الراهن.

في القرن التاسع عشر، كان في وسع نيتشه أن يصف واحدا من أهم كتبه، «مولد التراجيديا» The Birth of Tragedy. وفي هذه الأيام، يبدو غالبا أنه إذا أراد أن يجد أي جمهور على الإطلاق ليستمع لآرائه، فسيتعين على نيتشه في القرن الحادي والعشرين أن يسند إلى نفسه مهمة مختلفة جدا، وبدلا من ذلك يؤلف كتابا عنوانه «موت التراجيديا». وسواء إلى الأفضل أو إلى الأسوأ، فإن ذلك هو المدى البعيد الذي وصلنا إليه في زمن نجد فيه أن الرأي السائد والمهيمن هو ذلك الذي يجمع بين «ثورة القلق الأخلاقي» للكاتب مايكل إغناتيف - والتي حاجج بأنها بدأت مع نشأة نظام الأمم المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية وبلغ طور النضج مع النجاح

الذي حققته حركات حقوق الإنسان- مع إيمان بيل غيتس بالابتكار التكنولوجي والاكتشاف العلمي اللذين يعدان الضمانة الكافية لاستمرار تقدم العالم وتحوله من الفقر إلى الرخاء.

لقد تمحورت كتابات إغناتيف إلى حد كبير حول ثورة حقوق الإنسان، بما في ذلك مآزق العمل الإنساني في حالات الطوارئ ووصولا إلى التدخلات العسكرية لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان. لقد أولى قدرا ضئيلا من الاهتمام للتنمية. لكن كان سيصبح مثيراً للاهتمام لو أنه قد فعل ذلك، لأنه، إن كان ثمة شيء، فإنه يمكن القول بأن راديكالية التفكير المعاصر حيال الفقر والجوع تعد أكثر تطرفا. في الواقع، في هذا السياق، ربما كان يُنظر إلى إغناتيف على نطاق واسع باعتباره كان شديد الحذر في ادعاءاته. وبالتأكيد، فإن تحذيره في محاضرات تانر التي ألقاها في العام 2000 من أن حقوق الانسان، في أفضل أحوالها، كانت شكلا من أشكال السياسة لكنها واجهت دائما خطر أن تصبح شكلا للوثنية - «الإنسانية تعبد ذاتها»، على حد قوله - لن يتوافق هذا التحذير تماما مع عديد من الجماعات المدافعة عن حقوق الإنسان مثل منظمة العالم الذي نريده، وحملة ألفية إنهاء الفقر 2015، وحملة اجعلوا الفقر من الماضي، والتي قد كان لها مثل هذا التأثير الهائل فيما يُتوقع أن تنجزه التنمية في الفترة من أوائل إلى منتصف القرن الحادي والعشرين. وبالنسبة إلى هذه المنظمات والحملات، فإن كل الشك إزاء النتيجة النهائية، على رغم أنها تسلم على نحو واضح بأنها ستجابه تحديات كبرى على طول الطريق، إما أنه مجنون أو سيئ أو كلاهما معا.

إلى الحد الذي أصبحت فيه صلة حقوق الإنسان والتنمية تبدو كأنها دين علماني، فإنها ليست كأي ديانة قد سبقتها، حيث ستظهر نظرة سطحية خاطفة إلى الطريقة التي قد فكرت من خلالها تقاليد الديانة الرئيسة في الفقر والجوع. على سبيل المثال، نجد أنه من خلال الفهم السائد للديانة الهندوسية، أدت صلابة النظام الطبقي والأحكام الأخلاقية حول الأسباب التي جعلت الناس في ظروفهم المادية تلك، إلى تأكيد «أبدية» الفقر. والديانة البوذية، وهي فرع من فروع الهندوسية، ترى الفقر أيضا باعتباره إحدى هبات الحالة الإنسانية. ومع ترديد صدى والتأكيد بشدة على ما قاله النبي موسى في سفر التثنية 11:15 بأن «الفقراء لن يكفوا مطلقا

عن الخروج من الأرض»، يعلم يسوع المسيح تلاميذه في إنجيل متى 11:26 فيقول «لأنكم دائما سيكون معكم الفقراء، لكني لن أكون معكم دائما». غير أنه في غضون أكثر قليلا من نصف قرن، فإن هذا الرأي القديم في كل التقاليد الدينية الرئيسة يبدو أنه قد حلت محله الفكرة القائلة إننا نقف على عتبة جعل الفقر والجوع «من الماضي»، حيث نستخدم هنا الشعار الذي كان شائعا في الأصل من قبل مغني البوب الأيرلندي بونو في العام 2005.

في الحقيقة، لقد كنا هنا من قبل. ففي العام 1974 بالفعل، تبنى مؤتمر الغذاء العالمي الذي عُقد في روما برعاية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ما أسماه «الإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية» وكان من الواضح أن هذا العنوان صدى صوت للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة في العام 1948، والذي يحدد المبادئ الأساسية لحركة حقوق الإنسان. وفي هذا المؤتمر أعلن هنري كيسنجر، الذي كان وزيرا للخارجية الأمريكية في ذلك الوقت، أنه «في غضون عقد، لن يذهب طفل إلى فراشه وهو جائع... لن تخشى أسرة على قوتها في اليوم التالي، و... لن يعيق سوء التغذية مستقبل البشر وقدراتهم». وليس ثمة شك، وبالنظر إلى أن كيسنجر كان شخصا واقعيا في مجال العلاقات الدولية، فإن من الصعب التصديق بأنه كان يؤمن بأي شيء من هذا القبيل. وفي حقبة السبعينيات، كانت ثورة القلق الأخلاقي لدى إغناتيف لاتزال في مرحلة الطفولة.

وفي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، كان الوضع مختلفا تماما. فعلى سبيل المثال، حين يكتب بيل غيتس تدوينة على مدونته يثني فيها على ما يُسمى أهداف الألفية للتنمية MDGs، فإن تلك «الأحلام ذات الموعد النهائي»، كما وصفها، والتي تتكون من ثمانية أهداف وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2000، والتي تتراوح من خفض نسب الفقر المدقع إلى النصف وصولا إلى إيقاف تفشي فيروس جهاز نقص المناعة المكتسبة المسبب للإيدز، فإنه ليس ثمة سبب يدعو إلى الشك في التزامه أو إخلاصه. أما غيتس فهو لم يكن وحده. وعلى العكس من ذلك، فإن الافتراض بأنه من الممكن القضاء على الفقر والجوع لو استطاع العالم فقط أن يحشد العزيمة والمال حتى يحدث ذلك، بات الآن آلية «التأطير» المركزية للطريقة التي يُفهم بها الفقر داخل عالم التنمية الدولية، الخاص والحكومي على حد

سواء. وبالنسبة إلى هؤلاء الذين من المرجح أنهم مازالوا يجادلون بأن «القضاء» على الفقر، في الحقيقة، وعلى نحو نهائي أمر يتجاوز قدرات البشر، مهما يكن التزامهم، ومهما يكن الدعم السياسي الذي يتلقونه، وبغض النظر عن كمية الأموال التي تحت تصرفهم، أرى أن مثل هؤلاء الأشخاص لديهم الميل في أن يُنظر إليهم بالقدر نفسه من الشكوكية المثيرة للشفقة التي سيعطيها مؤتمر لعلماء الفلك إلى شخص ما تخبط في وسطهم وهو يصر على أن الأرض مسطحة أو على أن الشمس تدور حولها.

فهل يمكن أن تكون ديانة ما مناهضة لعلم الميتافيزيقا الذي يبحث في الغيبيات؟ إن بيل غيتس، الذي نقل عنه قوله إنه «فقط بالنسبة إلى تخصيص موارد الوقت، لا تعد الديانة فعالة للغاية»[10]، وأن «هنالك الكثير الذي يمكن أن أفعله صباح يوم الأحد»، لم يبدُ حتى أنه قد فكر في أن شكوكا كهذه قد تكون مستلهمة بفعل حدس أخلاقي بدلا من حدس عملي على نحو دقيق. ويعترف غيتس بأن البعض يتشككون بالفعل في وجهة نظره. بيد أن هذا الأمر قد أرجعه غيتس تماما إلى تعقُّد المشكلة. وذلك بالنسبة إليه هو جمال أهداف التنمية الألفية: فهي «التي تقطع الطريق على ذلك التعقيد»[11]. وكما قال صديقه الجيد والمتعاون معه، بونو، في مقابلة أُجريت معه في العام 2004: «لنكن أمناء. لدينا العلم، والتكنولوجيا، والثروة». واعترف بأنه في الوقت الحالي، لا يملك العالم الإرادة الجماعية للقضاء على الفقر، لكنه أضاف أن هذا لم يكن «سببا يقبله التاريخ»[12].

دفع بونو برأيه أبعد من غيتس، وعلى نحو يشبه كثيرا رؤية جيفري ساكس، نجد أن النشاط طويل الأمد لدى بونو قد كان يرتكز أيضا على نحو متزايد على فكرة أن الجزء الأول من القرن الحادي والعشرين هو الذي سيشهد إنهاء الجوع الشديد والفقر المدقع. هذا الأمر صار واضحا لدى الحملة الأصلية لمنظمة اجعل الفقر تاريخا، وهي الحملة التي قد أدَّت دورا رئيسا في الدفاع عن التنمية لتكون لها الأولوية عندما تولت بريطانيا رئاسة مجموعة الثماني في العام 2005. وفي العام 2013، بينما اضطلعت المملكة المتحدة بهذا الدور مرة أخرى، تضافرت جهود معظم منظمات التنمية الرئيسة الدولية غير الحكومية معا، حيث كان بونو لايزال يعمل قائدا لهذه المنظمات لكنه كان يحظى هذه المرة بمساندة قوية من مؤسسة غيتس، للترويج لما بدأته من خلال توجيه الدعوة إلى تنظيم حملة «اجعل الفقر تاريخا

الرقم 2» Make Poverty History 2، ولكنها الحملة التي أطلقتها هذه المنظمات في النهاية بعنوان له وقع حسن في الأذن، وهي «حملة إذا» IF Campaign، والتي كان شعارها أن لدى العالم ما يكفي من الغذاء لكل شخص، وأن بالإمكان منع الجوع تماما في كل مكان في العالم لو أن الحكومات المانحة اتخذت بعض الخطوات البسيطة - وعلى وجه التحديد، الارتقاء إلى مستوى التزامات المساعدات التي قد أعلنتها بالفعل، وضخ استثمارات إضافية لمساعدة صغار المزارعين وفي برامج التغذية، والمساعدة في تمويل تأقلم الزراعة العالمية مع التغير المناخي، وضمان أن الشركات متعددة الجنسيات دفعت ضرائبها المستحقة كاملة، وحماية المزارعين من طردهم قسرا من أراضيهم، والتوقف عن تحويل الذرة إلى إيثانول (أي استخدامه من أجل الوقود، بدلا من الطعام)، ودفع الحكومات والشركات إلى أن تكون شفافة حيال شؤونها. وأصرت هذه المنظمات على أنه مع تنفيذ كل هذه المطالب، يمكن أن يبدأ العالم في «إنهاء الجوع خلال العام 2013».

وما كان مثيرا للدهشة بشأن هذا هو الافتراض الواضح لدى منظمي هذه الحملات بأن الحكومات تستطيع الوفاء بهذه المطالب من دون إجراء تغييرات جذرية على النظام العالمي. وبهذا المعنى الأساسي، كان القصد الذي يرمي إليه هؤلاء ولايزال مناهضا للسياسة - رؤية للعالم تستند إلى التكنولوجيا، وقبل كل شيء إلى الوعد اللامحدود بالابتكار التكنولوجي الذي، عند وضعه في السياق الخاص بثورة إغناتيف بشأن القلق الأخلاقي، يصبح في العادة شيئا لا يمكن وقفه. فكما أشارت كيت ناش من كلية جولد سميث في بحثها الرائع الذي يتناول تحليل حملة العام 2005، كانت حملة اجعلوا الفقر تاريخا «حملة مناهضة للفقر، وليس حملة ضد الرأسمالية أو العولمة». وعلى النقيض من ذلك، افترضت مسبقا «أن هياكل الحوكمة العالمية الرأسمالية [كانت هي ما جعل] هدف إنهاء الفقر ممكنا لأول مرة»[(13)]. وعلى رغم ذلك، كما أشارت ناش، فإنه في حين كان البعض من مطالب حملة 2005، مثل إلغاء الديون المستحقة لدى بعض الدول الأكثر فقرا والمثقلة بالديون وزيادة المساعدات، تكلف الدول المانحة الغنية القليل نسبيا، فإن العدالة التجارية التي دعت إليها حملة اجعلوا الفقر تاريخا - والتي تعد حاضرة أيضا، وإن كانت على نحو مختلف نوعا ما وعلى رغم وجود اختلافات مهمة في التأكيد. بينها

وبين ما دعت إليه حملة «إذا» IF Campaign [14] أثارت قضايا عميقة حول تضارب المصالح بين شمال العالم الغني وجنوبه الفقير، لكن هذه الحملة ظلت - على نحو جوهري - غافلة عن حقيقة أن العمل من خلال المؤسسات الدولية الموجودة - كما قالت ناش - لم يتمكن من النجاح مطلقا لأن هذه المؤسسات «أُنشئت من أجل فائدة الدول الغنية والقوية»[15].

أن يريد أي شخص حسن النية أن يجد نفسه، في مواجهة الحقائق المؤلمة للجوع في العالم الفقير، يكون «جزءا من الحل، وليس جزءا من المشكلة»، هو أمر يستحق الثناء بالفعل ويمكن فهمه تماما. أما ما يمكن فهمه بدرجة أقل فهو أن شعارات من قبيل «في غضون الخمسين يوما المقبلة سيكون بوسعك تغيير العالم (عن طريق المشاركة في حملة اجعلوا الفقر تاريخا)» قد بدت مقنعة جدا، على الرغم من نداءات ناش التي تصف فيها «المواطنة العالمية بأنها كعالم الفن الاستعراضي». من المؤكد أن جزءا من الإجابة عن ذلك يأتي تقريبا من الحقيقة التي مفادها أن عالم أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين هو مكان ينظر فيه على نحو متزايد إلى التشاؤم (التشاؤم العام، على أي حال)، باعتباره انحلالا أخلاقيا. لقد أصبح هنالك شيء ما ينقصه الورع تقريبا في إنكار أن جميع المجتمعات والمشكلات الإنسانية في هذا الجانب من الوفيات يمكن وضع نهاية لها على نحو جذري وكذلك إنهاء هذه المعاناة في العالم. وبحكم التعريف، في سياق السرد الخاص بالتقدم، فإن الخير هو الذي ينتصر في النهاية، بينما ينهزم الشر. ففي هذا الكون، وربما على نحو أكثر عاطفية (ولا أقول أكثر نرجسية) من كونه أخلاقيا بأي معنى صحيح، فإن من قبيل التأكيد تقريبا على عضوية المرء في حزب الخير ألا يتعامل بارتياب مع ادعاءات تقول إن العالم على وشك أن يُصنع من جديد وهي ادعاءات تصدر على نحو روتيني عن مسؤولي التنمية والمساعدات من الحكومات الغربية الكبرى، والتي هي في أي حال من الأحوال، تظل المصدر لمعظم مساعدات التنمية على الصعيد العالمي.

في خضم هذه الجوقة الشاسعة، وهي شاسعة إلى الحد الذي لا يبدو أنه قد خطر على بال المغنين فيها إمكانية اختلاف شخص ذي لباقة معهم، يجد المرء أيضا في نهاية المطاف مجمل نظام الأمم المتحدة، ليس فقط السكرتير العام والأمانة العامة، لكن أيضا الوكالات المتخصصة مثل برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ومنظمة

الصحة العالمية (WHO)، وذراع التنمية للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). ونجد أيضا الأعمال الخيرية العالمية، والتي تأتي في مقدمتها مؤسسة غيتس، التي باتت تعكس هيمنتها على عالم الأعمال الخيرية والإنسانية هيمنة الولايات المتحدة في مضمار النظام السياسي العالمي (وإن كان ذلك مقلقا لدى هؤلاء ممن لا يرون مؤسسة غيتس شيئا مرغوبا فيه، فضلا على كونها النظام الطبيعي للأشياء). على أن الدور المركزي الآخذ في التزايد والذي تضطلع به هذه المؤسسات في نظام المساعدات العالمي قد بات قادرا على التغيير، حتى على الرغم من أن هذا القائمة الراسخة التي تضم منظمات غير حكومية دولية ورئيسة في مجال التنمية والإغاثة مازالت تواصل ممارسة تأثيرها الكبير.

يبدو الأمر كأن النتائج المختلطة جدا على نحو لا يمكن إنكاره والتي أفرزها ما يربو على نصف قرن من جهود التنمية العالمية لم تؤخذ في الحسبان. وما قاله إف. سكوت فيتزجيرالد F. Scott Fitzgerald عن مواطنيه بأنه «لا وجود لمشهد آخر في الحياة الأمريكية»، يبدو الآن يميز عالم التنمية الدولية أيضا. وقد يتساءل مراقب متشكك عن السبب الذي يجعل أعضاء جماعات الحملات هذه يبدون كأنهم مترددون للغاية في أن يسألوا أنفسهم في كثير من الأحيان عما إذا كانوا قد مارسوا العادة السيئة بأن يخطئوا نبل نياتهم من أجل جدوى أهدافهم، وذلك من خلال رسم صورة للمستقبل المنظور والتي قد كانت ستوصف في أي عهد آخر بأنها ليست ذكرى ألفية فقط لحدث ما، لكنها أيضا ألفية من حيث كونها تنسحب على أفراد ينتمون إلى أجيال ممتدة إلى ألف سنة. لكن سواء كانوا يعتبرون أن هذا السؤال طُرح وعرفوا إجابته (بشكل إيجابي) أو كانوا يعتبرونه انحلالًا أخلاقيًا حتى لطرحه في المقام الأول.

وكيف يمكن أن تكون المسألة شيئا آخر غير ذلك في حين أن حكمة العصر التي تلقيناها تقول إنه لن يكون من الممكن ببساطة إنهاء الفقر العالمي المدقع على نحو دائم في وقت ما في المستقبل - وهو نفسه ادعاء متطرف للغاية من الناحية التاريخية - لكن بالأحرى اليقين بأنه إذا تضافرت جهود العالم، فإن بالإمكان تحقيق هذا في غضون عقد أو عقدين؟ وحقيقة أن هذا قد أصبح إجماعا داخل النظام الدولي ومادة إيمان لدى كثير من الناس حسني النية في مختلف أنحاء العالم، قد

ساعد على إخفاء تطرف الادعاء الذي يُقدم: ففي نصف قرن، أي تقريبا من تأسيس الأمم المتحدة في العام 1945 إلى تبني أهداف الألفية للتنمية MDGs في العام 2000، تحول العالم العظيم والخير من الاعتقاد بأن الفقراء سيكونون دائمًا معنا إلى الثقة بأن ما كان يعتبر مستحيلا بالنسبة إلى الجميع باستثناء حقبة زمنية قصيرة في تاريخ البشرية يعد الآن ليس شيئا يمكن تخيله ولكنه حتمي أيضا. وهذا الإجماع راسخ للغاية إلى حد أن من الصعب تخيل أي نوع من التراجع، مهما كانت النتائج على الأرض. وبدلا من ذلك، رأينا أن نظام الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومعظم المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسة والمؤسسات الخيرية والإنسانية، قد توحدت فيما بينها في النظر إلى أهداف الألفية للتنمية MDGs، وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) باعتبارها العامل المنظم الرئيس للتنمية والحد من الفقر. وبعدما ترأس مشروع الألفية للأمم المتحدة، وهي لجنة الخبراء المنوط بها تنفيذ أهداف الألفية للتنمية، كان من الواضح أن جيفري ساكس كان طرفا مهتما بهذا الموضوع. غير أنه كان محقا تماما في تصميمه على أنه «حين يتعلق الأمر بأي أهداف دولية، فهي بلا شك أهداف الألفية للتنمية»[16].

أدى هذا التفاؤل الحزبي بشأن التنمية إلى تهميش، على نحو فعال، الانتقاد الموجه إلى توقعات التنمية الراهنة، سواء جاء هذا النقد من اليمين المؤيد للسوق الحرة أو اليسار المناهض للعولمة. كما أن تبني أهداف الألفية للتنمية والتركيز على ما يسمى أهداف التنمية المستدامة، والتي من المقرر أن تخلفها، قد أديا إلى إضفاء الطابع المؤسسي على نحو أساسي على الجانب الأخلاقي للأمل. ومن المؤكد أن هذا قد تحقق بأفضل النيات. وعلى الرغم من ذلك، فإنه من خلال دمج الواقعية والتشاؤم والوصول إلى فهم أن كليهما في الواقع يعدان إلى حد كبير ستائر من الدخان لحجب نزعة الشك غير الأخلاقية، فإن التيار الرئيس السائد في عالم التنمية أمكنه أن يحول ما كان يجب أن يكون نقاشا مثمرا بين رؤيته وبعض، أو على الأقل، الآراء المعارضة الانتقادية في العالم، إلى مناقشة يبدو فيها أن الجانب الوحيد الذي ينظر إليه باعتباره ذا قيمة هو حين سيصل العالم أخيرا إلى منحدرات ما كان يطلق عليه، بلا سخرية، في الاتحاد السوفييتي القديم «مستقبلا مشرقا».

3

مالتوس بحاجة إلى أن يخطئ مرة واحدة

يمكن نعت مسألة ما إذا كان من الحكمة الارتقاء بالأهداف الإنمائية للألفية ورفعها إلى مثل هذه المكانة، وكما قد وصفها أمير عطاران، وهو محامٍ كندي وخبير في الصحة العامة، بأي شيء سوى أنها واضحة مثلما يدعون مؤيدو هذه الأهداف. ويعزى السبب في هذا إلى أنه، بحلول العام 2015، وإلى جانب مشروعات أكثر واقعية مثل مشروع مكافحة مرض الإيدز وتعزيز المساواة بين الجنسين، رأينا أن هؤلاء الذين قد صمموا تلك المشروعات أبقوا على الوعد، فعرضوا بلا شك وبإخلاص تام، أنه «ستُستأصل شأفة» الفقر المدقع والجوع (استخدام كلمة مرتبطة بقهر أمراض كان رمزا لعقلية بأكملها وراء المشروع)، بينما أصروا أيضا على ضمان الاستدامة البيئية وتحقيق التعليم العالمي للطفل (على رغم أن التفاصيل الفعلية لما سيكون عليه محتوى وجودة هذا التعليم تُركت كسؤال مفتوح). وحين تَشكَّك منتقدون مثل عطاران

«يذهب الإجماع إلى أنه ليس ثمة ارتباط ضروري بين التنمية الناجحة والديموقراطية»

فيما إذا كان نجاح أو فشل بعض الأهداف الإنمائية للألفية يمكن حتى قياسهما بدقة، تجاهلت لويز فريشت، التي شغلت منصب نائب الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت، الدليل الذي توصل إليه خبراء الإحصاء التابعون لها، وأعلنت أن اجتماعات الأمم المتحدة «يجب ألا تشتتها مجادلات تدور حول قياس الأهداف الإنمائية للألفية»؛ وذلك لأن «أي تغييرات من شأنها فقط أن تصرف الانتباه عن النتيجة التي نود تحقيقها». وبدلا من طرح الأسئلة الأساسية، التي كانت بشأن ما إذا كان يجب أن تكون الأهداف الإنمائية للألفية موضع الأهداف الجماعية للنظام الدولي، وعلى نحو ملموس أكثر، لو أن عددا من أهداف التنمية للألفية تعذّر قياسها بدقة، فهل لم يكن الأمر يستحق على الأقل التفكير بشأن ما إذا كانت الأهداف الإنمائية للألفية في الواقع برنامجا يمكن تحقيقه أم أنه فعل من أفعال الغطرسة العالمية؟ بيد أن الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان، بدا أنه قد فضَّل تعميق التزام منظمة الأمم المتحدة، حين قال على نحو علني إن الأهداف الإنمائية للألفية لم تكن الأهداف الممكنة في نهاية المطاف ولكنها بدلا من ذلك كانت الحد الأدنى الذي يُموضع العالمُ نفسَه منه، وما أن يتحقق، الحاجة إلى أن يحدد موضعا لنفسه لينتقل بعد ذلك إلى تحقيق أهداف أكثر طموحا. وفي ذلك الوقت، كتب عنان: «تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو الخطوة الأولى فقط»[1].

ولو أن أحدًا قرأ عينة تمثيلية مختارة لتصريحات وبيانات كبار مسؤولي الأمم المتحدة، وزعماء معظم الحكومات (سواء في العالم الغني أو العالم الفقير)، والعاملين في المنظمات غير الحكومية ومجال التنمية، وأولئك الذين يتولون الإشراف على المؤسسات الخيرية العالمية الكبرى، سوف يكتشف أن عنان كان في الواقع واحدًا من أكثر الناشطين حذرًا ودقة وأشدهم دفاعا عن الأهداف الإنمائية للألفية. إذ إن المنظور الأكثر شيوعًا هو مما يوصف بأنه الثقة الثابتة المنتشية نوعًا ما في أنه لو توحَّد فقط جميع الفاعلين من ذوي الصلة بالموضوع فيما بينهم، فإن الفقر سرعان ما سيصبح مجرد قطعة أثرية من الماضي في معظم أنحاء العالم مثلما كان الحال بالنسبة إلى العبودية في القرن التاسع عشر، وكما كان الحال كذلك بالنسبة إلى كثير من أسوأ الأمراض الوبائية مثل الجدري وشلل الأطفال في القرن العشرين. ومن ثم، فإن الخطر الكامن في المبالغة في الوعود المفرطة المنقوشة على هذا النوع من التفكير الألفي يبدو خطرا واضحا، وكما حاول البعض في جماعات نشطاء الغذاء

المتطرفة، ومنظمات الفلاحين المتشددة، والمدافعين عن البيئة، الإشارة إلى ذلك، بعد أن انزعجوا من المدى الذي أصبحت فيه هذه المطالب أكثر جموحا. وثمة مثال رئيس يعبر عن الإفراط في قطع الوعود نجده في كتاب بعنوان «نهاية الفقر: احتمالات اقتصادية لزماننا» The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time، والذي نشره ساكس في العام 2005. فوفقا لما ذكره ساكس، لو أن الدول الغنية أسهمت ببساطة بنسبة 0.7 في المائة من الناتج القومي الإجمالي لديها لانتشال الدول الفقيرة من مستنقع الفقر، فإن هذا سيكون كافيا. وكما كتب بونو في تقديمه للكتاب الذي ألَّفه ساكس: «هذا كتاب يبين كيف يمكن لنا إنهاء العمل [إنهاء الفقر إلى الأبد]». وخلص بونو إلى القول بأن ما «يقترحه البروفيسور هنا، هو أن باستطاعتنا تغيير النموذج».

ويُعد ساكس بالكاد أول اقتصادي يضع ثقته ويؤمن بشدة بما قد وصفه واحد من أبرز أسلافه، ألا وهو إيرفنج فيشر Irving Fisher، بأنه «قابلية البشر للتحسن». فقبل ثمانين عاما، كان فيشر قد كتب مقالا نشرته صحيفة في العام 1925 جاء فيه أن «الاقتصاد السياسي لم يعد ذلك العلم الكئيب الذي يعلِّم الناس أن أجور المجاعة شيء حتمي من منظور النمو المالتوسي للسكان(*)، لكنه الآن، على محمل الجد وبأمل، يصارع مشاكل القضاء على الفقر». وبالنسبة إلى فيشر فإنه يرى أن الاقتصاد بحاجة إلى إخراجه من دائرة القدرية التي قد ميَّزته والعثور، بدلا من ذلك، على إلهام في الثقة التي لا حدود لها لدى علماء الأحياء.

تماما مثلما كان الحال في العصر الأول للطب العلمي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تخيل الأطباء أنهم سيتوصلون في النهاية إلى علاج لكل مرض[2]، ومن ثم، اعتقد فيشر أن التغييرات الاقتصادية يمكن أن تؤدي إلى إنهاء الفقر. وبهذا المعنى يعتبر ساكس وريث فيشر إلى حد كبير (على رغم أنه لم يستطع بالطبع أن يبتعد كثيرا عن معتقدات فيشر بشأن علم تحسين النسل eugenics). لكن المقارنة التاريخية التي يستند إليها ساكس في كتاب «نهاية الفقر» ليست مع فيشر، ولكنها بدلا من ذلك، مع الاقتصادي العظيم الآخر من عصر الكساد، وهو جون مينارد كينز

(*) هي نظرية تتحدث عن حتمية نقص المواد الغذائية بسبب الزيادة السكانية السريعة، وتنسب إلى الاقتصادي الإنجليزي توماس روبرت مالتوس. [المترجم].

John Maynard Keynes. ففي العام 1930 كتب كينز مقالا بعنوان «احتمالات اقتصادية لأحفادنا»، والتي تنبأ فيها أيضا بنهاية الفقر في بريطانيا ودول أخرى في العالم المتقدم. وبمعنى مهم، تكمن حجة ساكس ببساطة في امتداد هذا التنبؤ إلى العالم النامي. وكما ذكر بثقة في كتابه: «كان كينز محقا بالطبع: فالفقر المدقع لم يعد له وجود اليوم في الدول الغنية، وبدأ بالاختفاء في معظم بلدان العالم المتوسطة الدخل». وخلص إلى القول: «اليوم يمكننا أن نستدعي المنطق نفسه لإعلان أنه بالإمكان إنهاء الفقر المدقع ليس في زمن أحفادنا فقط، ولكن في زماننا أيضا»[3]. والمشكلة هي أنه في معرض إظهار هذا الإجلال والاحترام لكينز، يتجاهل ساكس جانبا حاسما في حجة كينز - وهي الحجة التي اعتمد عليها كثير من ثقته حيال المستقبل. ويبدو أن كينز قد كان على صواب بشأن ما سيحدث في العالم الغني، على رغم أن النتائج المادية والبشرية المترتبة على التقشف المتوحش الذي فرضه صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي على اليونان في العام 2011 يشير إلى كيف أنه قد يتبين يوما ما أنه كان مخطئا حتى هناك. غير أن كينز كان حريصا في مقاله هذا على إضافة تحذير مهم إلى السيناريو الحانق الذي وضعه من أنه في غضون مائة عام، سيكون من المرجح أن تكون مشكلة الفقر قد وجدت حلا لها على نحو جيد. وكتب يقول: «استخلص [هذا] الاستنتاج، استنادا إلى الافتراض بأنه لن تكون هنالك حروب مهمة أو زيادات مهمة في السكان»[4]. وبالنظر إلى أنه في الوقت الذي ألّف فيه ساكس كتابه، كان على علم تام بأن السكان لم يكونوا قد زادوا فقط، بل انفجروا (فعل رهيب، لكنه مناسب تماما في هذه الحالة)، وأنه في كثير من مناطق شبه الصحراء الأفريقية، سوف يستمر النمو السكاني بسرعة هائلة حتى منتصف القرن، ومن المحتمل أن يتوقع المرء أن هذا ربما كان السبب الذي قد خفف من تفاؤله. على سبيل المثال، يبلغ العدد الحالي للسكان في تنزانيا ما يقرب من تسعة وأربعين مليون نسمة، في حين يصل عدد سكان كينيا إلى قرابة خمسة وأربعين مليون نسمة. وفي تقدير متحفظ، من المتوقع أن يصل عدد السكان في كلتا الدولتين إلى أكثر من الضعف بحلول نهاية العام 2050. ومن المنظور التاريخي نجد أن دولة ثالثة تقع في شرق أفريقيا، وهي أوغندا، كان لديها سكان أقل من عدد السكان في جاراتها، حيث لايزال عدد السكان في هذه الدولة يبلغ خمسة وثلاثين مليون نسمة. لكن

وفقا لعديد من علماء الديموغرافيا، لن يظل هذا الرقم كما هو فترة طويلة، في حين يعتقد بعض الديموغرافيين البارزين أن أوغندا، التي لديها بالفعل واحد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، قد يرتفع عدد سكانها ليبلغ مائة وأربعة ملايين نسمة بحلول العام 2050[5].

من المؤكد أن ساكس يعرف هذه الأرقام جيدا كأي شخص آخر. لكن بينما يعترف بها في كتابه «نهاية الفقر»، فإنه يصر على أنه إذا ما أقدمت الأمم على اتخاذ الخطوة البسيطة نسبيا التي أوجز خطوطها العريضة، فليس ثمة سبب يدعو إلى القلق. هذه هي بالكاد وجهة نظر ساكس وحده. وعلى النقيض من ذلك، وليس فقط فيما يتعلق بإثيوبيا، يبقى التفاؤل الرأي الغالب والسائد في عالم التنمية، وذلك على الرغم من أن نشطاء حقوق الإنسان يرون الأشياء بطريقة مختلفة تماما. وتستند ثقة ساكس إلى الفكرة التي مفادها أن التقدم التقني «يمكننا من تلبية احتياجات أساسية على نطاق عالمي وتحقيق هامش غير مسبوق في التاريخ يتجاوز الاحتياجات الأساسية». وعلى رغم أن السكان في أفريقيا يستمرون في الزيادة على الأقل الآن بالمعدلات المذهلة التي قد دأب علماء الديموغرافيا على تتبعها وكتابة تقارير عنها، يبدو أن ساكس يعتقد أن الاستثمارات الصحيحة، لاسيما بالنسبة إلى النساء والفتيات في المناطق الريفية في أفريقيا، لن تؤدي فقط إلى تراجع معدلات الخصوبة في الأجلين المتوسط والطويل، لكن أيضا، على حد قوله، «ستؤدي إلى انخفاض سريع وحاسم في معدلات الخصوبة في فترة زمنية قصيرة»[6].

وللإنصاف، اعترف ساكس منذ ذلك الحين في مقابلة صحافية معه بأنه قد «أراد تبسيط المشاكل عن طريق تنحية قضايا العالم الغني جانبا، ومن ثم، [التركيز] على مشكلة الفقر المدقع، لكن كل القضايا مترابطة»[7]. وهو قد كان دائما على علم تام بأنه ما لم تنخفض بسرعة الزيادة في معدل السكان في دول مثل أوغندا وإثيوبيا، فلن تكون هنالك نهاية لمشكلة الفقر في العالم، بل ستتفاقم هذه المشكلة بشدة. على سبيل المثال، وفي مقابلة أجراها معه الصحافي البريطاني بيتر جيل بشأن إثيوبيا، اعترف ساكس بأنه «إذا لم ينخفض معدل الخصوبة بشكل حاد، فلن تكون لدي أفكار لطرحها». وحين أخبره جيل أن من المحتمل أن يصل عدد سكان إثيوبيا إلى 160 مليون نسمة بحلول العام 2050، كان رده أي شيء

آخر غير التفاؤل، إذ قال «إنه أمر لا يمكن السيطرة عليه على الإطلاق، فهو أمر يتجاوز نطاق أدوات [التنمية] لدينا في الوقت الحالي»(8).

بشكل عام، تعد إثيوبيا مثالا إيجابيا في عالم التنمية. فمنذ تبني الأهداف الإنمائية للألفية، تمكنت هذه الدولة من خفض معدل الوفيات بين الأطفال، وشيَّدت المدارس، وحسَّنت مستوى التغذية، بل أطلقت أيضا برنامجا طموحا لتوليد الطاقة الشمسية في الريف. والحقيقة هي أن إثيوبيا - كشأن دولة أفريقية أخرى وليدة حديثة العهد بالنسبة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، وهي رواندا - لديها أيضا نظام ديكتاتوري قلما يأتي أحد على ذكره. وعلى النقيض من ذلك لم يكن ساكس فقط بل بيل وميلندا غيتس وتوني بلير الذين أثنوا أيضا إلى حد كبير على برامج الحكومة الإثيوبية لمكافحة الفقر وتحسين الصحة، حيث ذهبت ميلندا غيتس إلى مدى بعيد، إذ كتبت في مدونتها تقول إن «إثيوبيا أحد الأماكن المفضلة لدي، لأنها تبرهن على أن العالم يمكنه أن يتحسن - يتحسن كثيرا، وبسرعة هائلة - مع وجود النوع الملائم والصحيح من القيادة»(9). إن المشكلة هنا تكمن في أن عديدا من الأنظمة الديكتاتورية كانت ناجحة في الحد من الفقر، وتحسين الصحة العامة، وجعل مجتمعاتها تعمل بكفاءة أكثر، فالنازيون استطاعوا تحقيق تحسينات كبيرة في مجال الصحة العامة، وموسوليني جعل بالفعل القطارات تسير في المواعيد المحددة. وفي حالة العالم الشيوعي نرى أن الإشارة إلى تحسينات اجتماعية، لاسيما في قطاع التعليم والصحة العامة، كانت ردا قياسيا من جانب مؤيدي هذه الأنظمة على اتهامات تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، وقمع حرية الرأي وتكميم حرية الصحافة، وما شابه ذلك (تعد كوبا حالة واضحة في هذا الموضوع، وكذلك فنزويلا، حتى وقت قريب جدا).

بالنسبة إلى أولئك الذين يعتقدون، كما يعتقد وليام إيسترلي (ومعه بالفعل حركة حقوق الإنسان العالمية برمتها)، أن التنمية الناجحة تعتمد، على نحو متغير تقريبا، على الحريات الديموقراطية - وهذا يعني، أن التنمية الاستبدادية ليست سيئة فقط من الناحية الأخلاقية، لكنها غير فعالة أيضا من الناحية الاقتصادية، على الأقل في المدى الطويل - ومن ثم، فإن اتخاذ موقف ضد أنظمة قمعية كتلك التي توجد في رواندا وإثيوبيا يعد مسألة واضحة. لكن هذا ليس هو الرأي

السائد في عالم التنمية، حيث يذهب الإجماع إلى أنه ليس ثمة ارتباط ضروري بين التنمية الناجحة والديموقراطية. وبالنسبة إلى أولئك الذين لهم نمط تفكير عقلي تكنوقراطي (إن كان يمكن نعت بيل غيتس بأي شيء، فإنه سيُنْعَتُ بأنه من أولئك)، فإن الأنظمة الديكتاتورية التي تُعنى بصدق بالرفاه المادي لمواطنيها تجد أن من الأسهل في الحقيقة أن تتعامل، في الأغلب بحرية أكبر، مع التغييرات الاقتصادية التي يعتقد المانحون الغربيون الرئيسون والمؤسسات الخيرية مثل مؤسسة بيل غيتس ومؤسسة روكفلر، أنها ضرورية من أجل إنهاء الفقر المدقع والجوع. وعلى رغم ذلك، وفقا للمعايير التي استندت إليها مؤسسة بيل غيتس، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، وصندوق كلينتون العالمي، وإدارة التنمية الدولية البريطانية DFID، فيما كتبته عن إثيوبيا في العام 2013، نجد أن اعترافَ ساكس لصحافي بشعوره بالعجز يُعدُّ (نسبيا) تصرفاً ينّم عن أشد أنواع التشاؤم كآبةً. وفي معظم كتاباته لم يكن ساكس مستعدا للاعتراف حتى باحتمال أن وضع نهاية للفقر شيء يتجاوز قوى البشر وقدراتهم على تحقيق ذلك، مع الافتراض، بالطبع، أن هنالك المال الكافي المتاح، وأن بالإمكان حشد ما يكفي من الإرادة السياسية، فضلا عن أنه على الأقل في بعض أجزاء من العالم، ربما يكون قد فات الأوان. من المؤكد أن ساكس لم يكن ذلك الشخص الذي يؤمن بالنزعة الحتمية بطريقة شعبوية، فهذا الكتاب، كما كتب في مقدمته، «ليس توقعا». وعلى رغم ذلك، وبعد قراءة ثلاث جمل، نجده يصر على أن «جيلنا يمكنه أن يختار إنهاء ذلك الفقر المدقع بحلول نهاية العام 2025»[10]، وهذه الفكرة ليست توقعا بشأن الفرص السياسية للإستراتيجية التي تبناها، لكنها في الحقيقة توقع لما يمكن تحقيقه في حال حشد الإرادة اللازمة لعمل ذلك.

يمكن للمرء أن يبدي إعجابه بالحماس التبشيري لدى ساكس في معرض طرحه لصيغه بشأن الإنقاذ الاقتصادي للفقراء، حتى على رغم أن إصراره على تقديم نفسه مناهضا للفكر المالتوسي يبدو أكثر قليلا من كونه طنانا، وعلى الأخص بالنظر إلى ما قاله للصحافي بيتر جيل. وكي نضعها بتعاطف أكبر مع ساكس، نجد أن رفضه الفظ للتحليلات الاقتصادية ووجهات النظر حيال هذا العالم والتي لا تتوافق مع تحليلاته، هو أمر يقلل من شأنه، وخاصة حين يتعارض ذلك مع عدم

قدرته الواضحة على الاعتراف بأنه قد ارتكب خطأ كان بالفعل خطأه هو بدلا من أن يكون فشلا لمحاوريه في فعل ما قد أوصى به.

ومسألة ما إذا كانت الزيادة السريعة في عدد السكان في دول مثل إثيوبيا يمكن إيقافها بالفعل في الوقت المناسب، هي فقط مشكلة واحدة تتعلق بالصيغة المتفائلة التي يطرحها ساكس. وثمة مشكلة أخرى تتمثل في ادعائه المشكوك فيه للغاية بأن الفقر المدقع يختفي من دول ذات دخل متوسط. وللتأكيد، فإنه لا خلاف بشأن أن العديد من الدول مثل تايلند وشيلي والبرازيل قد خفضت على نحو جذري كلا من عدد ونسبة الفقراء لديها. بيد أن هنالك أيضا مزاعم تعويضية تعتبر على الأقل جديرة بالملاحظة، ففي العام 2013 عاش أقل من 10 في المائة من الفقراء في ما يصفه اقتصاديو التنمية بـ «دول الدخل المنخفض الهش»[11]. وفي بحث يرجع تاريخه إلى العام 2011 وصف أندي سومنر Andy Sumner، الباحث بمعهد دراسات التنمية بجامعة ساسكس في المملكة المتحدة هذا التحول، حيث قدر بأن نسبة 70 في المائة من فقراء العالم يعيشون الآن في دول ذات دخل متوسط[12]. وفي بعض هذه الدول تبين أنه لم تكن توجد علاقة ارتباط بين تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة والانضمام إلى مصاف دول متوسطة الدخل، وخفض الفقر بشكل حاد، وسوء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي. والحالة النموذجية لهذا توجد في الهند التي، بالنظر إلى حقيقة أنها ستتفوق قريبا على الصين كأكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم (واحد من كل سبعة أشخاص أحياء اليوم هندي)، يمكن أن توصف بالكاد بأنها حالة غريبة. وهذا لا يأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن سكان العالم يزيدون الآن بنسبة 70 مليون إنسان تقريبا كل عام، فإن ما يعنيه هذا من الناحية العملية هو أنه من الممكن خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية من دون الحاجة إلى خفض أعدادهم المطلقة.

على رغم هذا كله، مازال ساكس مقتنعا بأن ما قاله كينز بأن «المسيرة الدرامية للعلم والتكنولوجيا وقدرة جوانب التقدم التي تحققت في التكنولوجيا على دعم النمو الاقتصادي المستمر على أساس الفائدة المركبة من شأنها أن تضع في نهاية المطاف حدا للفقر والجوع في العالم الغني» ينطبق على نحو متساوٍ على العالم الفقير، ومن ثم، يجعل «نهاية الفقر احتمالا واقعيا بحلول العام 2025»[13]. وفي مسيرته

المهنية، حيث قد تحول من كونه مؤمنا بعلاج الصدمات الاقتصادي، الذي يتضمن انتقالا سريعا إلى أسواق حرة غير مقيدة بالنسبة إلى روسيا في أوائل التسعينيات، إلى موقفه الراهن باعتباره رسولا مدافعا عن مساعدات أجنبية هائلة لأفريقيا، نجد أن ساكس قد بدا في الأغلب معرضا لنفس نمط التفكير العقلي الذي شكّل أضعف العناصر في فكر كينز، ألا وهو تقلباته الجامحة بين التفاؤل والتشاؤم. ففي كتابه الذي يحمل عنوان «النتائج الاقتصادية للسلام» The Economic Consequences of the Peace، الذي ألَّفه في العام 1919 خلال الفترة التي أعقبت التوقيع على معاهدة فرساي مباشرة، تركز اهتمام كينز على القارة الأوروبية واعتقد أنه أدرك جيدا التشنجات المخيفة لحضارة آخذة في الاحتضار»[14]. وبعد مرور أحد عشر عاما على ذلك، وفي كتابه بعنوان «الآفاق الاقتصادية لأحفادنا» Economic Prospects for our Grandchildren، اعتقد أنه رأى مستقبل رخاء غير مقيد. كما يشارك ساكس اعتقاد كينز بأن معظم المشاكل فنية في الأساس. وكما قالت سيلفيا نصار، كان كينز مقتنعا بأنه «متى كان هناك تشخيص صحيح للمشكلة، كان هناك حل له - لو كانت السلطات لديها الاقتناع بالفعل لعمل شيء ما»[15]. وفي هذا الشأن، فإن من المحتمل أنها كانت تصف ساكس أيضا، لأن هذا على وجه التحديد الافتراض الذي يدعم الحجة التي يسوقها في كتابه «نهاية الفقر».

تاريخيا، ترجع هذه الثقة في الحلول التقنية لجميع مشاكل العالم إلى علماء البيولوجيا في حقبة ما بعد أواخر القرن التاسع عشر مثل باستور وكوخ، وإلى أتباع المدرسة الوضعية، وكذلك كتابات هنري دو سان سيمون وأوجست كونت. وقد لخَّص جون جراي باقتضاب ما يصفه بأنه «تعليم شفهي» وضعي باعتباره يستند إلى ثلاثة مبادئ: «قوة العلم هي التي تحرك التاريخ، والمعرفة المتنامية والتقنية الجديدة هما العاملان الرئيسان اللذان يحددان وتيرة التغيير في المجتمع البشري. ثانيا، العلم سيمكِّن البشر من التغلب على الندرة الطبيعية، وبمجرد أن يكون ذلك قد تحقق، فإن الشرور القديمة للفقر والحروب ستختفي إلى الأبد. ثالثا، التقدم في العلم والتقدم في الأخلاق والسياسة يسيران معا جنبا إلى جنب، ذلك أنه بينما تتقدم المعرفة العلمية وتصبح أكثر تنظيما على نحو منهجي، تصبح القيم الإنسانية متقاربة على نحو متزايد»[16]. وكما أشار جراي «المشكلة مع

السرد العلماني تكمن في أنه يفترض أن التقدم حتمي (لكنه غير حتمي في عدة نسخ). إذ إن الاعتقاد بأن ذلك التقدم الذي قد تحقق في مجال العلم يمكن إعادة إنتاجه في مجالي الأخلاق والسياسة»[17].

وفي حالة ساكس الخاصة هذه - هنا مرة أخرى، يقفز إرفنج فيشر إلى الأذهان - وهذا المذهب العلمي له قالب طبي. ومرة بعد مرة في كتابه، يعتمد ساكس على التعبير المجازي الطبي لكي يشرح ما يجب عمله وكيف يمكن عمله بنجاح. فهو تارة لديه نظرات حالمة، وتارة أخرى نظرات جادة، وهو ما يجعله يؤكد مرارا وتكرارا على العقبات التي يتعين التغلب عليها لإنهاء الفقر، كما أنه يذكر ملاحظة منطقية مفادها أنه سيكون لدى كل دولة فقيرة تحدياتها الخاصة. وفي هذا المجال بالتحديد، يضع ساكس أهم التعبيرات المجازية الطبية، إذ يكتب قائلا: «التحديات التي تواجه اقتصاديين يسدون النصح إلى دول فقيرة، تشترك مع عديد من التحديات نفسها كما هو الحال بالنسبة إلى الطب السريري»، وعلى الأخص في الحاجة إلى إجراء «تشخيص تفريقي»[18]، فمن أجل الرد على نحو فعال على هذه التحديات، لا بد أن تستند الاستجابة العالمية إلى ما يصفه بـ «الاقتصاد الإكلينيكي»[19].

وأولئك الذين يتذكرون حماس ساكس في التسعينيات دفاعا عن العلاج الاقتصادي بالصدمة في الاتحاد السوفييتي السابق ربما رغبوا في التمتمة لأنفسهم بعبارة «أيها الطبيب، داوِ نفسك»(*). بيد أن ساكس يظل شخصا مثيرا للجدال في عالم التنمية. بل إن الملياردير جورج سورس، الذي كان تبرعه بخمسين مليون دولار لمشروع قرية الألفية لدى ساكس، وهو التبرع الأكبر الذي تلقاه هذا المشروع حتى الآن، اعترف للصحافية نينا مونك بأن «هناك صفة مسيحية معينة بشأن [ساكس]، وهي صفة بحاجة إلى الإبقاء عليها تحت سيطرة النقد»[20]. وما ليس للنشر هو أن كثيرا من زملاء ساكس الآخرين في المجالين الأكاديمي والعمل الخيري يوجهون إليه نقدا لاذعا للغاية. وعلى رغم ذلك ومهما كانت تحفظات الاتجاه السائد في عالم التنمية حيال ساكس الإنسان، فإن رأيه بأنه من الممكن

(*) عبارة مقتبسة من إنجيل لوقا 23:4، وسياقها باختصار هو أنه لما طلب اليهود من المسيح أن يأتي بالمعجزات في بلده الناصرة كما أتى بها لأهل كفر ناحوم، قال المسيح لهم: «على كل حال تقولون لي هذا المثل: «أيها الطبيب اشفِ نفسك». [المحرر].

إنهاء الفقر قريبا نسبيا يمثل حكمة تقليدية. والقياس الطبي الذي استخدمه ساكس بات الآن تقريبا أمرًا شائعًا كثيرا في عالم التنمية. على سبيل المثال، ولدى تولي مهمات منصبه في قيادة البنك الدولي في العام 2012، قال جيم يونغ كيم Jim Yong Kim، الذي أمضى معظم سنوات عمله طبيبا متخصصا في الصحة العامة (كان أحد مؤسسي جماعة التنمية والإغاثة الطبية الدولية التي اتخذت من هارفارد مقرا لها)، قال «أريد القضاء على الفقر». وكان النموذج الذي اختاره لتحقيق ذلك نموذجا طبيا أيضا ويرتكز على الحملة التي قادها قبل ذلك بعشر سنوات والتي استهدفت تحقيق زيادة كبيرة في عدد الفقراء ممن يتلقون العلاج من فيروس «إتش آي في/ الإيدز» HIV/AIDS.

ما من أحد تقريبا أسره التعبير المجازي للفقر كنوع من المرض الذي يمكن محوه تماما، وكما كان الحال بالنسبة إلى الأوبئة في الماضي، يبدو أنه قد بحث بشكل جاد في مسألة ما إذا كانت مثل هذه النماذج والتعبيرات المجازية ملائمة. فالأمر لا يتعلق فقط بأن «مرض الفقر» لم يعد مرضا يكون الجهد فيه أقل من المجهودات المبذولة لإيجاد علاجات لمرض السرطان، كما كانت أمي تحاول البرهنة دوما بحماس شديد. وقد تبدو النقطة هنا أشبه ما تكون بنقطة تافهة نسبيا. وعلى رغم ذلك، فإنه يجب ألا يقلل أحد من شأن آثار التشويه للغة غير دقيقة على أي تفكير جديد بالاسم، لأنه، وإن لم يعلمنا شيئا آخر، لكان يجب على بلاغة العالم الشيوعي أن تبينه لنا. وفي الحالة الخاصة للتشابه الجزئي لمرض الفقر الوبائي، نجد أن هنالك حتى مشكلة أشد خطورة، إذ إنه وبمجرد أن طُوِّرت اللقاحات، فإن القضاء على مرض الجدري ومرض شلل الأطفال بات من الأهداف التي يمكن تحقيقها تماما. وكان من المعقول على نحو مثالي لكارل فيلهلم شتنهامر - رئيس مجلس إدارة منظمة الروتاري الدولية - التي جمعت ما يربو على المليار دولار من التبرعات للقضاء على شلل الأطفال - أن يصر في مقابلة صحافية معه على «أننا نملك القوة للقضاء على شلل الأطفال - فلدينا اللقاح». وبقدر ما بقيت المشاكل، أضاف أن سبب هذا هو «أنه مازالت هناك فجوة في التمويل، لذا، فإن الأمر يتعلق بالمال، لكن يمكن تحقيق ذلك»[21].

في أفضل الأحوال، كان شتنهامر على صواب إلى حد ما؛ لأنه كما تعلمنا منذ ذلك الحين في تقديرنا، فإنه من خلال القضاء على الأمراض، لن يكون الاتفاق السياسي

أقل أهمية من اللقاحات. ففي مطلع الألفية، كان مسؤولو الصحة العامة على ثقة بالفعل بأنه سيُقضى على شلل الأطفال في غضون عقد أو نحو ذلك. والشيء الذي لم يكن يتوقعه هؤلاء هو تلك المقاومة الشرسة والدموية لبرامج التطعيم هذه والتي ستظهرها جماعات جهادية، وعلى نحو خاص في باكستان وأفغانستان، ومن جانب جماعة «بوكو حرام» في شمالي نيجيريا. ذلك أن الاستعداد لدى هذه الجماعات الجهادية لقتل عمال الصحة ممن ينفذون برامج التطعيم، كان يعني في أفضل الأحوال، أنه كان يتعين إرجاء تحقيق الآمال لإيجاد عالم خالٍ من مرض شلل الأطفال. وما كان مثيرا للقلق على الأقل هو عودة هذا المرض إلى سورية، حيث جعلت الحرب الأهلية الدائرة هناك عمليات التطعيم مستحيلة في عديد من المناطق، وهو ما أدى أيضا إلى عودة المرض نفسه إلى العراق، حيث لم يكن موجودا في هذا البلد من قبل سنوات عديدة. وفي ضوء هذا كله، ربما يمكن القول إن النموذج الطبي ليس بالنموذج الصحيح تماما حتى فيما يتعلق بالمسائل الطبية.

بيد أنه إذا نحينا جانبا الدرجة التي قد ثبت عندها أن افتراضات شتنهامر بشأن إنهاء شلل الأطفال كانت خاطئة، فإن حقيقة أن هذه الافتراضات كانت مطابقة تقريبا لتلك التي ذكرها ساكس بشأن إنهاء الفقر ليست مطمئنة. فالمشكلة هي أن التحديات التي يطرحها المرض الوبائي تعد مختلفة في الأساس. ولنفترض، بغرض الجدال، أن ساكس، والدكتور جين، وأعضاء آخرين ضمن الاتجاه السائد الرئيس في مجال التنمية الدولية، والذين يمثل التعبير المجازي الطبي لهم شيئا معقولا ومنطقيا، على صواب حين يزعمون أنه مع توافر المال الكافي، يمكن القضاء على الفقر، فإنه وخلافا لمرض شلل الأطفال أو مرض الجدري، لا توجد ضمانة بالفعل على أنه سيعود. فهنالك أمثلة لا حصر لها في مختلف مراحل التاريخ على دول غنية أصبحت فقيرة، ودول فقيرة صارت غنية، كما أنه ليست هنالك ضمانة بالمدة الزمنية التي ستستغرقها الظروف الاجتماعية والتاريخية التي دفعت ساكس وزملاءه إلى اعتقاد أنه من الممكن جعل الفقر «شيئا من الماضي»، وبعبارة أخرى، وعلى عكس المرض الذي يمكن تطعيم الناس ضده بشكل دائم باللقاح، فلن يكون هنالك لقاح ضد الفقر، وهكذا لن يعود من الملائم الحديث عن إنهاء الفقر على نحو يفوق الحديث عن «إنهاء» معدلات الوفيات الناتجة عنه. صحيح أن التقدم التكنولوجي

والمعرفة العلمية المتراكمة هما، على نحو عام، حقيقتان لا رجعة فيهما، لكن الاعتقاد بما هو عكس ذلك يعني الافتراض بما هو أبعد من هذا. فهو يعني المضي قدما في الافتراض العملي بأنه لن يكون هنالك مزيد من الحروب الرهيبة، ولا أوبئة جديدة على غرار مرض «إتش آي في/ الإيدز»، ولا تغيرات إحيائية والتي بسببها لم تعد العلاجات الحالية فعالة، وكما يبدو الحال بالنسبة إلى سلالة وباء الملاريا الخبيث على وجه الخصوص المقاوم للأرتيميسينين artemisinin - resistant، والذي قد انتشر بالفعل من جنوب شرق آسيا إلى ميانمار، وقد ينتشر على نحو جيد في الهند، مما يدفع السلطات الصحية الهندية إلى التحذير من أن مثل هذا التطور قد يمحو المكاسب التي قد جنتها بلادهم من وراء خفض كل من حالات الإصابة بالملاريا والوفيات الناجمة عن هذا الوباء. كما أن هذه الافتراضات المتفائلة لن تؤثر بصورة صحيحة في احتمال حدوث تطورات بيئية كارثية لا رجعة فيها. وكمثال واحد فقط على ذلك، نجد أن الهدف السابع من بين أهداف التنمية للألفية الثمانية يحمل عنوان «ضمان الاستدامة البيئية»، فهذا الهدف ينقسم إلى أربعة أجزاء، والتي يدعو الجزء الثالث منها إلى أنه، بحلول العام 2015، ستنخفض «بمقدار النصف» نسبة السكان المحرومين على نحو دائم من الحصول على مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي الأساسي. وعلى رغم ذلك، وكما ورد في قصة نشرتها أخيرا صحيفة «الغارديان» البريطانية وسجلت أحداثها، فإن العاصمة اليمنية صنعاء، وهي مدينة يقطنها ما يقرب من مليوني شخص، والتي يستمر سكانها في الزيادة بسرعة، قد تصبح قريبا أول عاصمة في العالم تعاني نفاد إمدادات المياه القابلة للاستمرار. ففي العام 1970 كان منسوب المياه في صنعاء ثلاثين مترا تحت مستوى باطن الأرض. واليوم، يصل مستوى هذا المنسوب إلى 1200 متر أسفل بعض المناطق في المدينة.

يمكن وصف أزمة المياه في صنعاء بأي شيء إلا بأنها مختلفة. وعلى النقيض من ذلك، تعد هذه الأزمة واحدا من أكثر الأمثلة المتطرفة على أزمات المياه المتعددة التي نشهدها الآن في كثير من أجزاء العالم - التغير المناخي يعد جزءا سبَّب هذه الكارثة المستمرة. ومع وضع هذه الحقيقة في الاعتبار، فإن الاقتراح بأننا سننجو من مآسي الحروب (قبل كل شيء، حروب الموارد التي تؤدي إلى تقلص إمدادات المياه في عديد من المدن الرئيسة في العالم الجنوبي من المؤكد أنها

ستُنْتِجُ فعليا)، ومن الأمراض الوبائية الجديدة والكوارث البيئية سيبدو غير واردٍ إلى حد السخف. وهذا هو السبب الذي يجعل الوعود العظيمة للنخبة في عالم التنمية أشبه بجرس يدق على نحو رهيب بحيث لا يمكن سماعه أخلاقيا. وإذا كان هناك ما يبرر حتى بعض هذه المخاوف حيال المستقبل، فإن هذه الادعاءات لا تجسد عندئذ أي أمل، بل تستهزئ بالأمل وتسخر منه.

وحتى فيما يتعلق بالظروف كما توجد الآن، فسوف يجد المستمع أو القارئ الحذر قريبا أنه في أماكن فيما قد يبدو للوهلة الأولى أنها التصريحات العلنية المتفائلة المتجانسة بشأن أهداف التنمية للألفية، والتي تصدر عن مؤسسات مثل البنك الدولي وبيل غيتس، الذي، في هذا الموضوع على الأقل، يمكن القول إنه يتحدث نيابة عن «الرأسماليين الخيرين» كجماعة، فإن ما يستحق القراءة حقا هو التفاصيل الدقيقة من هذه التصريحات. فهناك، يجد المرء تقييمات أكثر واقعية، والتي، لو كانت تعرف على نطاق واسع، لكان من المفترض أن تثير التساؤل أو تؤدي على الأقل إلى بعض إعادة النظر في الإجماع السائد بشأن تفاؤل صلب لا يلين. والدليل على ذلك موجود هناك، لكن الشيء الناقص، على ما يبدو، هو الاستعداد لإلقاء نظرة جديدة والتي يبدو أن هذا الدليل يدعو إليها. وهذا أمر غريب من نواحٍ عديدة، وذلك لأن بيل غيتس على نحو خاص كان من أشد المؤيدين للحاجة إلى النظر عن كثب إلى بيانات ثابتة قابلة للقياس عند تقييم البرامج. لكن، كما أشار أندي سومنر في بحثه، فإن حقيقة أن الأغلبية من الفقراء يعيشون في دول متوسطة الدخل، «ستضع قدرا كبيرا من الأهمية على عاتق لاعبين خارجيين يفهمون الأبعاد السياسية للتنمية»[22]. وعلى الرغم من كل الخبرة الفنية الكبيرة لدى مؤسسة غيتس وساكس، فإن هذا هو بالضبط ما لم تُظْهِر أيٌّ منهما القدرة الكافية على الاضطلاع به - لاحظ عبارات الثناء الشديد التي قالتها ميلندا غيتس عن حكومة إثيوبيا التي لديها واحد من أسوأ سجلات حقوق الإنسان في أفريقيا.

ولا يعد تحليل الاقتصاد الكلي الأساسي أكثر موثوقية. فعلى سبيل المثال، في تقرير أصدره البنك الدولي في العام 2010 يسمى «عمل غير منتهٍ: حشد جهود جديدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للعام 2015»، Unfinished Business: Mobilizing New Efforts to Achieve the 2015 Millennium Development Goals، وبعد إعداد

قائمة تضمنت التقدم المحرز حتى الآن في الوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية (وتسليط الضوء على دور البنك في هذا الصدد)، أدرج معدو التقرير التحديات التي واجهت هذا الجهد. والتحدي الأول من بين هذه التحديات كان التأكيد على أن «تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب اقتصادا عالميا نابضا بالحياة، يعمل بواسطة نمو قوي مستدام ومتعدد الأقطاب، وتدعمه سياسات سليمة وإصلاح فعال على مستوى الدولة»[23]. ولو أن البنك الدولي كان يؤمن بهذا فعلا، كان يجب أن يكون تقريره أكثر حذرا إلى أبعد حد. إذ إنه بحلول العام 2010 كان من الواضح بالفعل إلى حد ما أن معدلات النمو في أوروبا وأمريكا الشمالية قد بلغت درجة الجمود، وكان من المرجح أن تبقى كذلك بعض الوقت. لم يحْتَج الأمر كثيرا من الخبرة لرؤية ما إذا كانت اقتصادات هذه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لن تتوسع. فاقتصاد الصين، الذي يعتمد بشدة على الصادرات إلى هذه الأسواق، لم يتمكن من النمو عند المستويات المرتفعة للغاية التي بلغها في العقد السابق.

على نطاق أوسع، يمكن القول إنه مع حلول العام 2010، سنرى أنه ما من أحد في عقله أو عقلها السليم - ولا حتى الصحافيين المشجعين الذين يظهرون على شاشات القنوات التلفزيونية التجارية، والتي بدا أنها قد انتشرت خلال العقد الماضي كأن ذلك حدث عن طريق التوالد العذري - من لندن إلى دلهي وجوهانسبرغ إلى ساوباولو، لم يكن يجرؤ على وصف الاقتصاد العالمي بأنه «نابض بالحياة»، وإن كان هذا هو ما كان مطلوبا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه وبالنظر إلى أن هذه الظروف لم يكن من المحتمل أن تحدث بحلول العام 2015، فمن المؤكد أن الاستنتاج الوحيد الذي أمكن استخلاصه هو أنه لم يكن من الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أو، على أقل تقدير، أن هذه الأهداف لن تتحقق في الموعد المحدد لها ولكنها ستستغرق وقتا أطول بكثير من ذلك الذي كان قد توقعه حتى أكثر الخبراء حذرا من المشاركين في المشروع. وفي العام 2012 اعترف تقرير للأمم المتحدة بعنوان «الشراكة العالمية من أجل التنمية: تحويل الخطب البلاغية إلى واقع» The Global Partnership for Development: Making Rhetoric a Reality[24]، اعترف أن الهدف الثامن ضمن الأهداف الإنمائية للألفية لم يكن رُقي إلى مستوى التوقعات. فقد ركز الهدف الثامن على دور والتزامات الدول الغنية في تعزيز جهود

الحد من الفقر في العالم الفقير من خلال الزيادات في مساعدات التنمية الرسمية (ODA) ومن خلال إصلاح نظام التجارة الدولية الذي اتفق الجميع تقريبا على أنه لم يكن مواتيا للجنوب العالمي. وبدلا من ذلك، توقع التقرير أنه، وبسبب الأزمة الاقتصادية، ستظل مساعدات التنمية الرسمية في حالة ركود تقريبا، في حين أنه، وبعدما تنبأ طويلا بالتجارة الحرة للعالم النامي، ذكر أن «الوضع الاقتصادي الراهن قد أغرى حكومات [الدول الغنية] للعودة إلى استخدام سياسات التجارة الحمائية».

وعلى الرغم من ذلك، لم يتراجع أنصار الأهداف الإنمائية للألفية عن ادعائهم بشأن نجاح الأهداف السبعة الأخرى للألفية. إذ إنهم يجادلون بأن التقدم في خفض الفقر، وكذلك التقدم في التعليم، وفي مجال الحصول على العلاج الطبي، تحقق قبل الجدول الزمني المقرر. والحقيقة هي أن صورة مختلفة ظهرت حين قرأنا فقط بعضا من التقارير التفصيلية التي تصدرها على نحو منتظم الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومعهد التنمية الخارجية التابع للحكومة البريطانية. وعلى سبيل المثال، توضح الفقرة الاستهلالية لتقرير التنمية للألفية لدى الأمم المتحدة للعام 2011، أنه في حين أن «هنالك مزيدا من العمل في المستقبل، فإن لدى العالم سببا يدعوه إلى الاحتفال» بالإنجازات التي تحققت حتى الآن ضمن الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى رغم هذا، وبعد ذلك ببضع فقرات، يعترف التقرير بأن الظروف السائدة في جنوب آسيا، وقبل كل شيء «النقص في جودة الغذاء وممارسات التغذية السيئة، جنبا إلى جنب مع عدم كفاية المرافق الصحية»، التي قد أعطت المنطقة التميز المشكوك فيه بأن لديها أعلى نقص في التغذية للطفل في العالم قبل إعلان الأهداف الإنمائية للألفية، بقيت كما هي ولم تتأثر بهذه الأهداف، على الأقل بين الأطفال في أفقر الأسر[25]. أما التقدم الوحيد الذي تحقق في الفترة بين العامين 1995 و2009، فكان بين الأطفال في نسبة 20 في المائة من الأسر الأغنى. وبالنظر إلى العدد الهائل للأشخاص الفقراء الذين انضموا إلى صفوف الطبقة الوسطة الهندية إبان هذه الفترة، بدا من المحتمل بالكاد إرجاع الفضل إلى أهداف التنمية للألفية في ممارسة دور مركزي في هذا الشأن.

ربما يصر المدافعون عن الأهداف الإنمائية للألفية على أن العالم كان يتجه إلى المسار الصحيح لتحقيق هدف خفض الفقر المدقع إلى النصف. لكن يجب

القول مرة أخرى إن نظرة دقيقة إلى التحليل الجغرافي لذلك الإنجاز ستخبرنا بقصة مختلفة تماما، إذ إنه وفقا لتقرير الأمم المتحدة نفسه، في الفترة بين العامين 1999 و2005، كان الفقر المدقع قد تراجع من نسبة 60 في المائة إلى نسبة 16 في المائة في منطقة شرق آسيا (وهي تسمية جغرافية كانت تعني الصين بالفعل لكل النيات والأهداف)، كما انخفض من 39 في المائة إلى 19 في المائة في جنوب شرق آسيا (تايلند، وفيتنام، ولاوس، وكمبوديا)، ومن 49 في المائة إلى 39 في المائة في الهند. وعلى النقيض من ذلك، كان معدل الفقر المدقع في منطقة شبه الصحراء الأفريقية قد انخفض فقط من 58 في المائة إلى 51 في المائة، كما تراجع المعدل في منطقة الكاريبي من 29 في المائة إلى 26 في المائة، وفي أمريكا اللاتينية من 11 في المائة إلى 7 في المائة. أما في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز فكانت المعدلات قد ارتفعت بالفعل من 6 في المائة إلى 19 في المائة. في ضوء هذا كله خلص داني رودريك، أستاذ علم الاجتماع في معهد الدراسة المتقدمة في برنستون، بولاية نيوجيرسي، إلى استنتاج أساسي هو أنه إذا كان الهدف المتمثل في خفض الفقر المدقع إلى النصف كان سيتحقق بالفعل قبل الجدول الزمني المحدد له، كما كتب، «فإن الفضل في هذا يرجع إلى حد كبير إلى النمو الهائل الذي حققته الصين»[26]. وبدا أن هذا يؤكد الانتقادات التي وجهها مشككو التنمية مثل وليام إيسترلي، الذي قد جادل في مراجعة لكتاب ساكس «نهاية الفقر»[27]، بأن ممارسات أقل طموحا من الأهداف الإنمائية للألفية، مقترنة بإستراتيجيات معقولة للنمو الاقتصادي، كان من المحتمل إلى حد بعيد أن تحقق النتيجة المرغوبة. أما رودريك، فكان قاطعا في رأيه، حيث كتب يقول إنه يوجد دليل قليل للاقتراح بأن نجاح الصين، الذي من دونه لما أمكن حدوث تقدم في الادعاءات بشأن نجاح الأهداف الإنمائية للألفية في خفض الفقر المدفع، «كان نتيجة لأهداف التنمية نفسها». والسبب في هذا، كما أضاف رودريك، هو أن «الصين نفَّذت السياسات التي صممت أعظم وسيلة في التاريخ للقضاء على الفقر قبيل، وعلى نحو مستقل عن، إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية»[28].

وفي مواجهة أخبار مختلطة على نحو متزايد، قبل كل شيء، نزعة الشك بخصوص الدرجة التي كانت عندها الأمم الغنية مستعدة لمواصلة تنفيذ الالتزامات التي وقَّعت عليها حين صادقت على إعلان الألفية، بدأ عديد من المدافعين عن الأهداف

الإنمائية للألفية التأكيد على كيف أن الأهداف الثمانية قد أثارت الانتباه والوعي بشأن مشكلة الفقر المدقع. هذا الموقف البديل لم يكن جديدًا. والواقع، تبين أن قصة بوليانا هي القصة التحذيرية للتنمية تمامًا مثل قصة الصبي الذي أعطى إنذارا كاذبا بقدوم الذئب، هي لمنظمات الإغاثة الإنسانية التي غالبًا ما تخطئ أجهزتها الإعلامية في التنبؤ بأكثر النتائج المروعة المحتملة في أي أزمة معينة. وفي المدى الطويل نرى أن الإفراط في قطع الوعود، والذي يذهب الزعم في الأهداف الإنمائية للألفية إلى إمكانية القضاء على الفقر بحلول العام 2015 قد ثبت بالفعل أنها تحققت، يمكن فقط أن يولد نزعة الشك فيما يتعلق بعديد من النجاحات الحقيقية التي قد تمت عالميا في الحد من الفقر - وهو خطر يجب ألا تسمح بإخفائه والتعتيم عليه كل المؤتمرات المتفائلة التي حددت الخطوط العريضة لما تصفه الأمم المتحدة الآن بـ «ما الذي يحدث بعد الأهداف الإنمائية للألفية؟».

من المهم ألا نبتعد كثيرا فنضل الطريق لنجد أنفسنا أيضا في الاتجاه المعاكس. وثمة شيء واحد أن نشير هنا إلى غطرسة الافتراضات التي تستند إليها الأهداف الإنمائية للألفية - وهي افتراضات سيظل صداها يتردد ليصل إلى أدنى السلسلة الغذائية للتنمية بحيث يسمعه متخصصون في موضوعات مختلفة من قبيل التغذية والاستدامة البيئية، وكما كتب رئيس معهد دراسات التنمية بجامعة ساسكس في أعقاب أولمبياد العام 2012 أن شعارا جديدا للمدافعين عن تغذية أفضل يجب أن يكون «لا للتقزم قبل دورة الألعاب الأولمبية 2032». غير أن هذا لا يعني أن تقدما لم يتحقق وأنه لا يمكن أن يتحقق فيما يخص الحد من الفقر. وفي الحالة المحددة بشأن نظام الغذاء العالمي، هنالك ذلك المثال على ما يحتمل أن يكون النجاح المذهل حتى الآن: الاحتمال الحقيقي لإنهاء المجاعة. والشيء المؤكد هو أن العملية لاتزال غير حتمية. وما يُضاف إلى رصيده الكبير وتقديرا لفضله أنه بعدما تنحى عن منصبه أمينا عاما للأمم المتحدة، حاول كوفي عنان مرارا وتكرارا دق جرس الإنذار بشأن حقيقة أن الفشل المستمر للمؤتمرات الدولية المختلفة في الاتفاق فيما بينها على سياسة بيئية قابلة للتطبيق للحد من الارتفاع في درجات الحرارة في العالم كان يعني أن أكثر السيناريوهات كارثية بالنسبة إلى الاحتباس الحراري العالمي لم يكن من الممكن استبعاده ببساطة. ذلك أن التهديد الذي سيشكله هذا

السيناريو لإمدادات الغذاء في أكثر المناطق المعرضة للخطر في العالم، سواء من خلال الجفاف (أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، أو من خلال الارتفاعات في منسوب مياه البحار (وهي أكثر وضوحا في خليج البنغال)، يمكن أن تبشر بعصر جديد للمجاعة. لكن يوجد أيضا سبب يدعو إلى التعلق بالأمل. وهذا لأن الاحتباس الحراري العالمي، الذي يحدث بالفعل والذي فات الأوان الآن للقضاء عليه، يمكن إبقاؤه بحيث يصبح في الطرف الأدنى للتوقعات الخاصة بالارتفاعات في درجات الحرارة، وبعد ذلك، وللأسباب التي قد لخصها كورماك أو جرادا، قد تبرهن نهاية المجاعة على أنها تحول تاريخي للعالم بدلا من أن تصبح فترة انقطاع غير مستديمة.

ومثلما كان من الصعب للغاية التخلص من التصور الخاطئ من جانب الجمهور العام في الشمال العالمي، فإن الخبر الجيد حول العالم عن المجاعة، بما في ذلك في كثير وليس كل أفريقيا، كان، إن كان ثمة شيء، من الأصعب حتى هزه والخلاص منه. لكن هذا سببه وإلى حد كبير أن التصورات لدى الأغلبية من غير المتخصصين، على الأقل في العالم الغني، مازالت أسيرة لعبودية الرأي الذي طرحه أول مرة المفكر الإنجليزي الذي عاش في القرن الثامن عشر، روبرت توماس مالتوس، والذي غالبا ما يطلق عليه «أب» علم الديموغرافيا الحديث، والذي طرح وجهة النظر القائلة إن المجاعة كانت الطريقة النهائية لدى الطبيعة للحد من عدد سكان العالم حين أخفقت كل الوسائل الأخرى. وليس ثمة شك في أن الارتفاع الهائل للسكان حول العالم خلال الخمسة والسبعين عاما الماضية، لاسيما في مناطق من العالم مثل القرن الأفريقي، والدول السواحلية، وفي أجزاء من منطقة الشرق الأوسط حيث لايزال الجوع مشكلة متوطنة، قد أثار مخاوف الغمر واليأس من الفقر في كثير من العالم الغني. وفي مواجهة هذه التطورات، يجب ألا يكون من قبيل المفاجأة معرفة أن اقتراح مالتوس هذا، على رغم كل ما يتعلق بنظرته الكارثية المنظمة، قد حافظ على جاذبيته. فكما ذكر ذات مرة كاتب مقالات ألماني يدعى هانز ماجنوس إنزنسبرجر Hans Magnus Enzensberger، فإن نهاية العالم وفقا لسفر الرؤيا، تعد «واحدة من أقدم شواغل أذهان الجنس البشري»، والتي ظلت مصاحبة تاريخيا للفكر اليوتوبي وصارت له «مثل ظله»[29]. وبالتأكيد، وبالنظر إلى حقيقة أنه في عصرنا الحالي، رأينا أن الفكر اليوتوبي، وعلى رغم كل النيات والأغراض، قد أُضفي الطابع المؤسسي عليه باعتباره

الحكمة الأخلاقية التقليدية، بحيث يجب ألا يكون من المستغرب بالكاد أن تحتفظ هذه الظلال الرهيبة بعملتها النفسية وترفض بعناد أن تُبدَّد.

وعلى الأقل، على رغم أنها بربرية، تعرض فكرة نهاية العالم نوعا من الحل لأزمة السكان. والمشكلة هي أنه، على الأقل حتى الآن، كان مالتوس مخطئا في تنبئه الرهيب هذا بأن الإمدادات من الغذاء لن تكون قادرة على مواكبة الزيادة السكانية. ولدى تقديمه هذه الحجة، ارتكب مالتوس عدة أخطاء، لكن الخطأ الرئيس كان يكمن في عدم قدرته على تخيل التقدم الهائل الذي تحقق في الأساليب الزراعية، والتي تجدر الإشارة هنا إلى أنها ليست كلها نتاجا للتقنيات الجديدة، وكما تحاول إقناعنا الشركات متعددة الجنسيات الزراعية على الدوام بأنها كذلك. ومرة أخرى، إنصافا لمالتوس، فإنه ليس من الواضح بأي حال ما إذا كان سيكون على خطأ دائما أو ما إذا كان هؤلاء الذين يعتمدون على زيف ادعائه يجدون أنفسهم في موقف ذلك الرجل بطل المزحة التي تقول إنه بينما كان يسقط من بناية مؤلفة من مائة طابق، أجاب، لدى سؤاله عن حاله، وقد وصل إلى الطابق الخمسين، فقال: «حتى الآن، جيد جدا». والحقيقة الصارخة هي أنه من أجل تفادي مجاعة يتكرر حدوثها مرة أخرى في مختلف أرجاء عالم يقطنه الآن سبعة مليارات نسمة، ومن المؤكد تقريبا أنه سيُضاف إليهم ملياران بحلول العام 2050، وربما مليار آخر في العقدين اللذين سيعقبان ذلك العام، فإنه لا بد من زيادة الإنتاج الزراعي من دون توقف. وفي حين أن المكاسب التي نتجت عن الأهداف الإنمائية للألفية حقيقية في بعض قطاعات (على رغم أنها، كما اعترف غيتس نفسه، أقل بالنسبة إلى هدف الحد من الفقر بالمقارنة مع أي هدف آخر)، فإن مسألة ما إذا كان يمكن الحفاظ عليها هي أي شيء سوى أن تكون واضحة. والقول لبيل غيتس إنك متفائل غير صبور، أو لساكس، حين زار في العام 2005، وهو برفقة أنجلينا جولي، القرية الأولى من بين قراه للألفية وأصر على أنه توجد هنا «قرية ستضع نهاية للفقر المدقع»، هذا القول دليل على الحالة الذهنية لشخص مطبوع على حب الخير ودليل على آماله من أجل المستقبل. لكن الادعاء بأن أحدا لديه بالفعل فكرة جيدة تتعلق بالحال الذي سيكون عليه ذلك المستقبل، ليس تفاؤلا - لكنه غطرسة.

يمكن القول على نحو صارخ إنه كان يتعين على مالتوس أن يكون مصيبا في رأيه مرة واحدة. والقول بأنه قد ثبت أنه كان مخطئا حتى الآن بشأن إنتاج الغذاء ولأنه من غير المحتمل أن يواكب الزيادة السكانية في الأجل الطويل، لهو شيء يتخطى نطاق النزاع. وربما أنه كان قد صُعق من قدرة دول مثل بوركينا فاسو والنيجر، حيث يستمر السكان في الزيادة بنسبة 3 في المائة سنويا، حتى يمكنه إبقاء ذئب الجوع بعيدا عن باب البيت. لكن لنفترض، من أجل الجدال، أن القفزات الكبيرة التي حدثت في حصاد المحاصيل الزراعية، تلك التي يدعمها كل من مؤيدي الكائنات المعدلة وراثيًا (GMOs) مثل مؤسسة غيتس وأولئك الموجودين على اليسار الذين يعارضونها بشدة ويؤيدون ما يسمونه حلًا بيئيًا زراعيًا، لنفترض أنها تستمر بالفعل في الحدوث، قبل كل شيء، في دول يظل النمو السكاني مرتفعا بعناد. وهذا مازال لا يدعم الادعاء بأنه لا توجد مجموعة من الحقائق البيئية أو السياسية يمكن أن يكون لها مثل هذا التأثير المقيد في الإمدادات الغذائية العالمية للمطالبة بأنه سيكون هنالك دائما ما يكفي لإطعام سكان العالم. وذلك سيكون بمنزلة انتصار على نحو خطير لعملية استقراء الماضي للمستقبل ومثلما كانت تنبؤات مالتوس المروعة بالقدر نفسه من الخطورة. ولعل من أكثر التقييمات حصافة وحكمة لهذه التيارات الديموغرافية، والزراعية، وفوق كل شيء، الأخلاقية المتقاطعة، هو ذلك التقييم الذي قدمه والدن بيلو، والذي لا يمكن أن يعد نقده المنهجي لنظام الغذاء العالمي من يسار العولمة أبعد من ذلك النقد الذي قدمه الفكر المالتوسي. فقد كتب يقول: «يمكن للمرء بالتأكيد أن ينتقد التشاؤم المفرط لدى مالتوس وكذلك نزعة التشاؤم لدى عديد من تلاميذه المعاصرين. غير أنه من الصعب أن نرفض تماما تحذيراتهم. ذلك ولأنه ما لم نتخذ الإجراءات الضرورية للحد من الزيادة في السكان لدينا، فإن استهلاكنا، وانبعاثات الكربون، فسوف تجد الطبيعة في الواقع طرقا أقل متعة بكثير لإعادة التوازن القائم بينها وبيننا»[30].

4

أزمة الغذاء في 2007 – 2008: هل كانت نقطة تحول؟

«على الرغم من أنه قد يبدو غير منطقي، فإن النمو الاقتصادي لا يرتبط تلقائيًا بالحد من الفقر»

في تقريره بعنوان «تأثير الابتكار: تمويل التنمية في القرن الحادي والعشرين» Innovation with Impact: Financing 21st Century Development، الذي قدمه إلى زعماء مجموعة العشرين في أثناء القمة العالمية التي عُقدت في مدينة كان في العام 2011، كتب بيل غيتس يقول: «الأشخاص المتشائمون حيال المستقبل لديهم الميل إلى الاستقراء من الحاضر في خط مستقيم. بيد أن الابتكار يغيِّر مسار التنمية على نحو أساسي». وقد سلك مالتوس نفس نهج الاستقراء الثابت هذا بالضبط من العالم الذي راح يراقبه من حوله، عالم كانت فيه الزيادة السكانية سريعة وسهلة (الطريقة الوحيدة لضمان أن معدلات الخصوبة بقيت منخفضة، كما كان يعتقد، هي إبقاء الناس في حالة من الفقر المدقع)، لكن الإضافة إلى الإمدادات من الغذاء كانت بطيئة وصعبة. وعلى مدار القرن

العشرين، زاد سكان العالم من 1.5 مليار نسمة إلى أقل قليلا من سبعة مليارات. واستنادا إلى تقرير غيتس، أدى هذا الارتفاع الهائل، وبالمعنى التاريخي، غير المسبوق في عدد السكان (الذي، وإن تباطأ إلى حد ما، لكنه مازال مستمرا في القرن الحادي والعشرين)، إلى خلق ظروف كان يجب أن تفضي لا محالة إلى عصر جديد لمجاعة عالمية. لكن بعيدا عن حدوث هذا الأمر، حدث شيء ما مغاير تماما تقريبا: فالمجاعة بدأت تختفي، أولا من جنوب آسيا، وبعد ذلك من شرق آسيا. وكما لاحظت من قبل، في وقت كتابة هذه السطور، كانت المجاعة تنحسر في كل مكان، بما في ذلك منطقة جنوب الصحراء الأفريقية، حتى إن كان هذا لن يكون واضحا بالضرورة لشخصٍ ما اعتمد على وسائل إعلامية غير متخصصة للحصول على معلوماته.

بعبارة أخرى، عندما يتعلق الأمر بالمجاعة، يمكن القول إن الأحفاد الفكريين لمالتوس قد كانوا مخطئين في حين أن المتفائلين وفق منظور بيل غيتس قد كانوا على حق تماما. وإلى حد كبير، وبفضل توافر بذور جديدة وتحسن أساليب الزراعة التي قد تحداها غيتس وتعهد بتمويلها في عديد من الحالات، تمكن الإنتاج الزراعي من أن يبقي على وتيرة النمو السكاني نفسها، بل استطاع أن يتخطاها في بعض الأحيان. أما من كان يعد الرمز لهذا السجل الاستثنائي للنجاح الذي تحقق فقد كان يتجسد فيما أطلق عليها الثورة الخضراء، والتي أحدثت تحولا في الزراعة بدأ أولا في أمريكا اللاتينية لينتقل بعد ذلك إلى كثير من مناطق آسيا في الخمسينيات والستينيات من خلال مزيج من مجموعات متنوعة من القمح عالي الغلة جنبا إلى جنب مع أساليب إنتاج زراعية على الطراز الغربي. وعلى رغم ذلك، حين كان نورمان بورلوج Norman Borlaug، المهندس الزراعي الأمريكي، الذي كان يعتبر على نحو عام الملهم للثورة الخضراء الذي فاز بجائزة نوبل للسلام في العام 1970 تقديرا لجهوده في مجال عمله، حين كان رائدا في استخدام هذه الأساليب الجديدة لتربية النبات والتي كان من المفترض استخدامها جنبا إلى جنب مع طرق الزراعة الجديدة، فإن الإجماع العام كان يتمثل في شخص مالتوسي جديد. وفي الواقع، من أواخر الأربعينيات إلى أوائل الستينيات، رأينا أن هناك بوادر لإحياء الفكر المالتوسي، وذلك في ظل وجود كُتَّاب ونشطاء مثل وليام فوجت William Vogt، والذي كان في مرحلة ما المدير الوطني لمنظمة بلاند بيرنتهود Planned Parenthood غير

الربحية، ومنظمة فيرفيلد أوسبورن Fairfield Osborn، وكان أيضا شخصا مهما في أوساط أنصار الحفاظ على البيئة الأمريكية في منتصف القرن العشرين، حيث ألف كتبا أخذت ببساطة المستقبل المالتوسي باعتباره أمرًا مفروغًا منه ما لم تُبذل جهود جذرية أولا لكبح جماح الزيادات السكانية الضخمة التي كان يشهدها عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ولخفض سكان العالم على نحو دائم في نهاية المطاف[1]. هذه الأعمال، وأعمال أخرى مثلها، والتي تحمل عناوين مثل كتيب هوغ إيفرت مور في العام 1954، «القنبلة السكانية»، والكتاب الذي شارك في تأليفه في العام 1967 وليام وبول بادوك بعنوان «المجاعة، 1975» تقدم الخلفية لأكثر البيانات تأثيرا في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية بشأن الموقف المالتوسي، وهو ما بدا واضحا في كتاب «القنبلة السكانية» من تأليف بول إيرليش وآن إيرليش، الذي طبع أول مرة في العام 1968، ثم أُعيدت طباعته على نحو دوري في طبعات منقحة حتى القرن الحادي والعشرين.

سواء اعتبرنا الثقة التي لا تهتز لدى كل هؤلاء في تنبؤاتهم فضيلة أو دراسة حالة في العناد، نجد أن بول إيرليش وآن إيرليش، قد تمسكا بمعتقداتهما منذ ذلك الحين، وذلك إلى حد أنه في مقابلة أُجريت معهما في العام 2009، أصرا على أن «العيب الأخطر في كتاب [القنبلة السكانية] كان يكمن في تفاؤله المفرط حيال المستقبل». وعلى رغم ذلك، فإن الحقيقة هي أنه بينما قد كان هنالك بلا شك انفجار سكاني، لكن القنبلة السكانية التي حذرا منها لم تنفجر حتى الآن. ففي عالم به مجاعات أقل من أي وقت مضى يمكن بالكاد أن نعتبره عالم ما قبل حقبة النهاية الرهيبة، بغض النظر عن إصرار بول إيرليش وآن إيرليش وأتباعهما الحماسي على أن التاريخ سيبرئ ساحتيهما يوما ما. وللإنصاف، فإن نورمان بورلوج نفسه كان قلقا للغاية من جراء القوى الموجهة الحديثة التي تقف وراء الزيادة السكانية. ففي محاضرة نوبل التي ألقاها في العام 1970، حذَّر من أن «معظم الناس يعجزون عن فهم حجم وخطر» الوحش السكاني «... ومتى سينتهي كله؟»[2] لكن في حين أنه بدا أنه قد عاش لحظات ذلك الذعر الذي أثاره بول إيرليش وآن إيرليش بسبب تهديد الزيادة السكانية الذي يواجه بقاء الجنس البشري، بيد أنه ظل مقتنعا بأن أساليب البذور الجديدة والتحسن في أساليب الزراعة من شأنهما إنقاذ البشرية. أوضح

بورلوج ذلك في محاضرة ألقاها في العام 2000 حيث قال: «أقول الآن إن العالم لديه التكنولوجيا - إما تلك المتاحة بالفعل وإما التي تتوالى عبر الأبحاث الجارية - لكي تغذي، على أساس مستدام، ما يصل إلى عشرة مليارات نسمة من السكان. ومن ثم، فإن السؤال الأكثر صلة وأهمية اليوم هو ما إذا كان المزارعون وأصحاب المزارع سوف يُسمح لهم باستخدام هذه التقنية الجديدة؟ وفي حين أن الأمم الغنية يمكن أن تتحمل بالتأكيد تكلفة تبني مواقف منخفضة المخاطر للغاية، وأن تدفع أكثر مقابل الحصول على الغذاء الذي تنتجه ما تسمى الأساليب العضوية، فإن من لا يقدرون على ذلك هم المليار شخص الذين يعانون نقص التغذية على نحو مزمن والذين يعيشون في أمم منخفضة الدخل ولديها عجز في الغذاء»[3]. ومرة أخرى، حتى الآن على الأقل، فقد تبين أن بورلوج كان على حق، وكذلك الحال بالنسبة إلى بيل غيتس، الذي يعد، من حيث الأهمية، أقوى مؤيدي وورثة بورلوج وأكثرهم تأثيرا ونفوذا. ويمكن للمرء أن يتساءل عن الدور الذي قد أدته مساعدات التنمية، سواء تلك التي وزعتها حكومات في دول غنية، أو قدمتها وكالات الأمم المتحدة، أو قدمتها مؤسسات خاصة خيرية وإنسانية والتي تعد مؤسسة بيل غيتس حتى الآن أكبرها وأكثرها ثراء، وأفضلها تنظيما، أدته في التحسن الذي طرأ خلال نصف القرن الماضي على حياة مئات الملايين من الأشخاص الفقراء. فقد جادل اقتصاديون مستقلون مثل وليام إيسترلي بأن معظم هذا التقدم يعزى أكثر وبشكل دقيق إلى التنمية الرأسمالية، التي نجدها، قبل كل شيء، في الصين والهند وفيتنام. وبينما نجد أن ملاحظة إيسترلى لا تقبل الجدال، لكنها تعد أيضا تفسيرا متحيزا للغاية. إذ إن الصعوبة هنا هي أن الازدهار الشامل الذي كان قد تحقق في هذه المجتمعات والذي يشيد به إيسترلي بحق (حتى مع أنه، بالنسبة إليَّ، يبدو أنه واثق إلى أبعد الحدود بأن التكاليف الباهظة التي يتكبدها الفقراء جدا ومن البيئة المادية التي قد رافقتهم، ستكون تكاليف عابرة)، لكنه قد كان إلى حد كبير ظاهرة حضرية. ففي أعماق الريف، وبشكل خاص في عديد من المناطق الريفية في الهند، لم يحدث أن تراجع الفقر وسوء التغذية إلى حد كبير، كما أن الزيادة السكانية مازالت تتجاوز معدلات هجرة فقراء المناطق الريفية إلى المدن. وحين يتعلق الأمر بالزراعة، فإن الرخاء المتزايد لم يحقق سوى القليل أو لا شيء لتحسين حياة المزارعين من أصحاب

الحيازات الصغيرة وكذلك العمال الزراعيين، وذلك على رغم أنه في بعض مناطق معينة أصبح المزارعون من ذوي الحيازات الأكبر أكثر ازدهارًا.

وعلى رغم ذلك، فإن الحقيقة هي أن هذه التحسينات، بما فيها تلك التي حدثت في الريف، حقيقة لا تقبل الجدال ببساطة ويمكن أن تظهرها بسهولة سلسلة كاملة من المؤشرات الاجتماعية المستمدة من نسب الوفيات بين الأمهات وحتى معدلات التعليم. على أن السؤال البارز، على رغم ذلك، هو ليس ما إذا كان قد حدث تَقدُّمٌ، ولكن بدلا من هذا، ما إذا كان ذلك التقدم، باستثناء بعض الأحداث المروعة حقا، يمكن معاملته كخط أساس جديد والذي يمكن افتراضه بأمان كحد أدنى دائم ومن غير المرجح أن يُتراجع عنه، والذي يمكن أن ينطلق منه عالم التنمية ليواصل مسيرته في قطع أشواط أكبر للحد من الفقر المدقع والجوع. هذه الثقة هي التي قد دفعت بالفعل مؤسسة التنمية برمتها - منظومة الأمم المتحدة، كلا من الحكومات المانحة وتلك المستفيدة، والمنظمات غير الحكومية في العالمين الغني والفقير على السواء، وبالطبع المؤسسات الخيرية - دفعتها إلى أن تصف الموعد النهائي في العام 2015 لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بأنه فرصة لتمديد التقدم من خلال طرح مبادرة جديدة تسمى أهداف التنمية المستدامة SDGs. ومن ثم، عرض مؤتمر كبير للأمم المتحدة عقد في العام 2012 بمدينة ريو بالبرازيل ما يشبه المسودة الأولى لما يجب أن تكون عليه أهداف التنمية المستدامة، وذلك في وثيقة بعنوان «المستقبل الذي نريده»[4]. وحقيقة أن الوثيقة لم تصف بدقة العالم الفعلي الذي «كنا» نعيش فيه، بيد أن ذلك الأمر لم يبدُ أنه أفزع أيا من الموجودين على أقل تقدير. وعلى النقيض من ذلك، بدا كأن المشاركين افترضوا أن الرغبة في تحقيق أمر نبيل تكفي بكل تأكيد للحصول عليه.

وللتأكيد، فإن «العالم الذي نريده» تضمن الاعتراف المنفصل بأن التقدم في الحد من الفقر قد كان، وكما وصفه التقرير على نحو عفيف، تقدما «متفاوتا» وأنه قد كانت هنالك «انتكاسات» انعقاد قمة الأرض قبل عشرين عاما والتي شهدت للمرة الأولى صياغة كثير من هذه الأهداف. واعترف التقرير كذلك بخطورة التغير المناخي لكن بدا أنه يفترض أن دعوته من أجل «إجراء عاجل» لاقت استجابة، فإنه ليس ثمة سبب يدعو إلى القلق بأن الأهداف الطموحة إلى حد بعيد كان

يجري إعلانها. وكان التحول السياسي الذي دعا إليه مثاليا بالمعنى الأضيق والأدق لكلمة المثالية (اليوتوبيا)، والتي يقصد بأول تعريف لها في معجم ميريام ويبستر Merriam - Webster's dictionary أنها «مكان خيالي تكون فيه الحكومات، والقوانين، والظروف الاجتماعية مثالية».

وفي عصر يتعمق فيه عدم المساواة، والعدمية البيئية (كانت البرازيل، وهي الدولة المضيفة لمؤتمر «ريو+20»، تواجه في الوقت نفسه إخفاقا في إيقاف، إن لم يكن بالفعل تشجيعا، على تدمير غابات الأمازون المطيرة)، وظهور الرأسمالية السلطوية التي كانت غير ليبرالية بكل المعاني فيما عدا الحق الممنوح للنخب في أن يثروا ويزدادوا ثراء، في عصر كهذا، كتب معدو التقرير ما يلي: «نحن نعترف بأن الديموقراطية والحكم الجيد وحكم القانون، على المستويين القومي والدولي، وكذلك تمكين البيئة، تعد ضرورية للتنمية المستدامة، بما في ذلك النمو الاقتصادي المستدام والشامل، والتنمية الاجتماعية، والحماية البيئية، والقضاء على الفقر والجوع. ونحن نؤكد مجددا أنه من أجل تحقيق أهدافنا للتنمية المستدامة، فإننا بحاجة إلى مؤسسات يجب أن تكون، على جميع المستويات، فعالة، وشفافة، وخاضعة للمساءلة، وديموقراطية». ومتابعة لمنطقهم هذا، أو بالأحرى، تفكيرهم بالتمني، فإن من الممكن إنهاء الفقر المدقع والجوع مرة واحدة وإلى الأبد بحلول العام 2030، وبالإمكان أيضا جعل العالم الجديد مستداما، لكن شريطة أن يُكبح جماح التغير المناخي، والتخفيف من حدة عدم المساواة على نحو كبير، وترسيخ الحكم الجيد وحكم القانون عالميا في الفترة الزمنية نفسها. ذلك كان في الواقع العالم الذي أرادوه، ومن أجل تلك المسألة، فإن العالم الذي ينشده معظم الناس المحترمين عالم واضح. ومن ثم، فإن السؤال هو: لماذا لم يكن واضحا بالمثل لهؤلاء الذين وقعوا على التقرير أنه كان أيضا عالما لم يستطيعوا بلوغه؟

كان هذا هو المكان الذي جاءت فيه الثقة الحتمية (التي كان بيل وميلندا غيتس من أكبر الداعين لتطبيقها على التنمية)، وهي تعني أن الابتكار سيعطي دائما سكان العالم الوسيلة لمواجهة أي تحدٍ. فلماذا مثل هذه القناعة التي لا تتزعزع؟ بالنسبة إلى مؤسسة الغذاء العالمية على نحو عام، ولمؤسسة بيل غيتس على وجه الخصوص، وما تؤديه من دور هائل في تشكيل فهم تلك المؤسسة، كان مثال الثورة

الخضراء دالًا فضلًا على أنه كان يمثل نموذجًا للنجاحات المستقبلية التي كان الابتكار التقني ملزما بتحقيقها. فما كان يبدو لغيتس أنه شعار لنجاح مستقبلي بدا مختلفا جدا لدى عديد من منتقدي التنمية، وبشكل خاص بين النشطاء في منظمة الحق في الغذاء وبين كثير من منظمات الفلاحين المتشددة التي تأثرت بحركة مناهضة العولمة، وهو الأمر الذي كان يمكن التنبؤ به بطبيعة الحال. وبالنسبة إلى هؤلاء، قدم هذا في أحسن الأحوال صورة مختلطة أكثر بكثير للنجاح والفشل في آن واحد، أما في أسوأ الأحوال، فقد كان الأمر كارثة لا حدود لها لكل من المزارعين والبيئة على السواء. وحتى غيتس اعترف بأن الثورة الخضراء سببت أضرارا بيئية هائلة، والتي حدثت، قبل كل شيء، من خلال تلوث المياه من الأسمدة التي تعتمد على النيتروجين، والتي، في بعض الأماكن، أفادت كبار المزارعين وليس أصحاب الحيازات الصغيرة، وذلك على رغم أن ما زعمه غيتس من أن هذه التفاوتات قد حُلت إلى حد كبير في العقد الثاني للثورة الخضراء لن يكون مقبولا بالتأكيد لدى معظم نشطاء الغذاء الهنود. لكن بوضوح، من وجهة نظر غيتس، كانت هذه في الحقيقة آلام التسنين لواحد من الانتصارات العظيمة على الجوع في التاريخ البشري. وبالتأكيد، لا يوجد في خطبه وكتاباته الغزيرة أي دليل على أنه يرى الابتكار بأي طريقة أخرى سوى أنه قوة خارقة بالمعني الإيجابي حصريا. إذ إن فكرة أن هذا الابتكار قد يكون سلاحا ذا حدين، والذي بمجرد أن يُحدد جانبه السلبي، لا يصبح عُرضة للإصلاح الفني، لهي فكرة غريبة على عقل مهندسيه.

من السهل معرفة السبب الذي يجعل بيل غيتس ينظر إلى هذا كله باعتباره أوقاتا ملهمة، وهو رأي يمكن حتى لنظرة سريعة إلى ردود الفعل على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» لدى الجماعات النشطة الرئيسة في مجال الغذاء أن تظهر أنه رأي يتشاركه كثيرون على نطاق واسع. ففي عصر يسود فيه المذهب الاسمي المتطرف nominalist، ذلك الوقت الذي قالت فيه سامنثا باور، الممثلة الدائمة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، وفي معرض تعليقها على تقرير للمنظمة الأممية عن حوادث الاغتصاب في أوقات الحروب «نحن نسحقه على الصعيد المعياري» (كأن التغير في المعايير يبشر دائمًا تقريبا بتغير في الحقائق)، ومن ثم، فإن حقيقة أن تغريدات غيتس تعد اسمانية متطرفة يجب ألا تكون مفاجأة. وقد يتساءل

متشكك عما إذا كان تكرار شعارات من قبيل «نحن الجيل الذي سيضع نهاية للجوع»، و«نحن الجيل الذي سيضع نهاية للفقر المدقع»، مرات ومرات على هذا المنوال، بشكل أو بآخر، من شأنه أن يزيد من احتمال تحقيق هذه النتائج على نحو أكبر. وعلى الرغم من هذه التجمعات الحاشدة الحماسية السيبرانية، نرى أن الحكم الأسكتلندي القديم الرائع «ليس مثبتًا» سيبدو أنه الاستنتاج الأكثر عقلانية بشأن مثل هذه التصريحات عن نصر وشيك. لكن القول بذلك، أو حتى التفكير فيه، يعني ببساطة إظهار كيفية الخروج من المزامنة وعدم مسايرة روح العصر.

ويشير غيتس وهؤلاء الذين يشاركونه رأيه إلى حقيقة مفادها أن المجاعة قد أمكن دحرها في الواقع على ما يبدو، لكن مرة أخرى، يجب القول إن انتصارات الماضي ليست ضمانا لتحقيق انتصارات في المستقبل. هذا ما يعرفه بالطبع نشطاء التيار السائد، لكن بلاغتهم نادرا ما تتداخل مع مثل هذه المعرفة. ولعل من المغري تفسير هذا الأمر عن طريق حقيقة أن الصلة بين التفاؤل والأخلاقيات قد باتت راسخة بشدة إلى درجة أن حتى الاستمتاع باحتمالية الفشل يعد بمنزلة هفوة أخلاقية. وخشية أن يبدو هذا الادعاء مبالغًا فيه، علينا أن ننظر إلى ما حدث في العام 2012، وما قاله دكتور جيم يونغ كيم، وبعد شهرين فقط من توليه منصبه كرئيس للبنك الدولي، وفي أول زيارة له إلى أفريقيا، حيث أخبر صحافيا أجرى مقابلة معه بأنه «بالنسبة إليَّ، التفاؤل خيار أخلاقي». وأضاف «لو أنك شخص محظوظ، لديك موارد مالية، ووجدت نفسك في وضع يجعلك تعمل مع أناس فقراء جدا، فإذا كنت متشككا أو متشائما وسلبيا، فسيكون هذا بالقطع أمرا مميتا بالنسبة إلى الناس الفقراء». وبعد ذلك بعامين، وفي خطاب ألقاه أمام منظمة «سوجيرنرز»، وهي منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة تعرف نفسها باعتبارها «منظمة مسيحية قومية ملتزمة بالإيمان بالعمل من أجل العدالة الاجتماعية»، كان كيم حتى قاطعا على نحو أكبر. إذ أعلن أن «التفاؤل هو واجبك الأخلاقي في العمل مع الفقراء».

للإنصاف، فإن ما قاله دكتور كيم كان يتوافق فقط مع الأسلوب السياسي للعصر، وهو الأسلوب الذي يتطلب من الرؤساء التنفيذيين، سواء كانوا يقودون دولًا، أو منظمات غير حكومية، أو مؤسسات خيرية، أو البنك الدولي، أو صندوق

النقد الدولي، الاضطلاع بدور «رئيس المتفائلين». ذلك أن إصرار كيم على أن التفاؤل وحده يمكنه أن يفعل هذا كله، يعكس ثقافة من المفترض فيها على نحو عام أنه حتى الأعمال الخيرية يجب أن تُوضع العلامات التجارية عليها ثم تُنشر كأن ما بيع كان صنع سيارة معينة أو مطعما للوجبات السريعة. وبعد كل شيء، حين تبيع شيئا، فمن غير المتوقع أن تقول «أوه! لكن بعد ذلك مجددًا، قد لا ترقى منتجاتنا إلى مستوى توقعاتكم». أضف إلى ذلك حقيقة أن هؤلاء الذين يعملون في عالم التنمية، والذين يبسطون رسائلهم بهذه الطريقة، يعتقدون أنهم يفعلون ذلك من أجل غاية عظيمة، ألا وهي إنهاء الفقر والمجاعة، وأنه لا بد لهم في الواقع من الإبقاء على الأشياء بسيطة بأي حال من أجل مشاركة عامة الناس، وهو الأمر الذي يبدو أنهم يعتقدون أنهم يشتهون قصصًا لرفع المعنويات بدلًا من حقيقة واقعة تزيد الوضع تعقيدا. وهناك دوافع داخلية المظهر كذلك، مع وجود عديد ممن يعتقدون بأن فعل ما هو عكس ذلك، وفي الواقع بالنسبة إلى البعض حتى ممن يفكرون في ذلك بطريقة أخرى، لا يمكن إلا أن يؤدي إلى إضعاف المعنويات وزرع الارتباك. ونظرا إلى مثل هذه المقدمات المنطقية، العملية والأخلاقية على السواء، من السهل رؤية السبب الذي قد جعل مواقف إيجابية أخرى أقل حماسة بدت تقريبا غير مشروعة أخلاقيا، ومن ثم، لم يكن هناك تمييز بين التشاؤم ونزعة الشك، وبين التفاؤل والأمل، والتي تعني حتى في الواقع أشياء مختلفة.

والجوع شيء مربك. فعلى حد قول جان - هيرفي برادول Jean - Hervé Bradol، الرئيس السابق للقسم الفرنسي في منظمة أطباء بلا حدود MSF، فإنه في كثير من الأحيان عندما يصدر تنبيه حول الجوع، نجد أن الرسالة تخلط بين «الجوعى» و«الذين يموتون بسبب الجوع»[5]. وإذا ما نحينا الحروب الدعائية جانبا لحظة واحدة، فإن من المعقول تماما أن نشعر بالتفاؤل المشوب بالحذر إزاء نهاية المجاعة. لكن مرة أخرى، إذا كان يمكن للمرء أن يتجاوز الضوضاء البيضاء الترويجية لمبيعات الألفية، فإن الأشياء تبدو مختلفة تماما. ولدى بيل غيتس اقتناع بأنه مثلما كان الحال بالنسبة إلى المجاعة، سيكون هنالك بالمثل خبر سار يمثل نقطة تحول بشأن تخفيف وطأة المعاناة لدى ما يربو على مليار شخص والذين لا يعانون فقط سوء التغذية الحاد، لكنهم مازالوا يعانون سوء التغذية على نحو مزمن - وهذا يعني،

إما أنهم لا يحصلون على ما يكفي من الطعام، وإما لا يحصلون على الفيتامينات والعناصر الغذائية التي يحتاج إليها البشر، خصوصا الأطفال، إذا أرادوا أن يعيشوا حياة صحية ومنتجة على نحو معقول.

من ثم، هل بيل غيتس على حق في أن يكون متفائلا، ليس فقط حيال المجاعة، لكن إزاء سوء التغذية المزمن وأيضا نقص التغذية؟ على الجانب الإيجابي من دفتر الحسابات، نجد أن عدد الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية على نحو مزمن، كنسبة من سكان العالم، قد كان يتقلص على نحو مطرد لبعض الوقت. لكن إذا ما انتقلنا من النسب المئوية إلى الأعداد الفعلية، فسنكتشف وجود قصة مختلفة تماما. على سبيل المثال، نجد أن إحدى المفاخر التي يتباهى بها عالم التنمية أنه في الفترة بين العامين 1999 و2010، شهدت مستويات الفقر المدقع انخفاضا من نسبة 58 في المائة إلى نسبة 48 في المائة في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية. على أن المشكلة في هذا هي أنه بسبب النمو السكاني، فإن العدد الفعلي للأشخاص الذين يعيشون على 1.25 دولار يوميا هناك قد زاد من 377 مليونا إلى 414 مليونا، وذلك على الرغم من أن بعض دول فقيرة مثل غانا ومالاوي قد خالفت هذا الاتجاه. وما قد حدث في غضون الخمسة عشر عاما الماضية في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية يعكس نمطا عالميا، وهو المعدل المنخفض في معظم الدول بالنسبة إلى الفقراء والأسر الفقيرة، لكن مع حدوث زيادة في العدد المطلق للفقراء، وكان أفقرهم من الفلاحين بأغلبية ساحقة. وعلى المستوى العالمي، ارتفع ذلك العدد من 790 مليونا في العام 2005 إلى ما يقرب من 1.2 مليار شخص في حالة فقر مدقع (اعتبارا من سبتمبر 2013). فلماذا، وبالنظر إلى هذه البيانات، كان يُنظر دائما تقريبا إلى الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى العالمي من قبل هؤلاء الذين حضروا اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر من العام 2013 في نيويورك باعتبارها قد كانت انتصارا واضحا، مع الأخذ في الاعتبار أنه بالنسبة إلى الأغلبية، وليس الجميع بالتأكيد، من هؤلاء الجوعى، فإن أفضل ما يمكن قوله هو أن الأمور لم تكن قد ساءت[6].

في الوقت نفسه، تصاعد عدم المساواة في الدخل عبر القارة، على رغم أن هذا ظاهرة عالمية وليست ظاهرة أفريقية بحتة. وعلى الرغم من أنه قد يبدو غير منطقي، فإن النمو الاقتصادي لا يرتبط تلقائيًا بالحد من الفقر. ومرة أخرى، فإن

الإحصاء الرئيس الذي لا بد أن يبقى في الأذهان دائما هو أن أربعة من بين كل خمسة فقراء في العالم موجودون في دول متوسطة الدخل كالهند. وهذه الحقيقة يعرفها بالطبع هؤلاء الذين يشاركون في تنفيذ أهداف التنمية للألفية وفي المفاوضات التي تدور بشأن الأهداف الأخرى التي تحتاج إلى الاتفاق عليها بعد العام 2015. وهذا هو السبب الذي يجعل مؤيدي هؤلاء على حق في إصرارهم على أن الافتراضات التي تكمن وراء الأهداف الإنمائية للألفية تمثل تحسنا جذريا في فهم العلاقة بين النمو الاقتصادي للدول الفقيرة والحد من الفقر في تلك الدول - كما أنها تبشر بممارسات جديدة وأفضل للتنمية في أنحاء العالم. غير أن بعض هذا التقدم، على الأقل، لا يصمد أمام الفحص الدقيق. مثلا، ارتفعت معدلات النمو في أوغندا طوال التسعينيات والألفين، لكن وكما أشار خبير التنمية البريطاني ستيف ويجينز Steve Wiggins، فإنه في حين انخفضت معدلات الفقر في التسعينيات، لم يرتفع عدد الأوغنديين الفقراء في فترة الألفين فقط، لكن «الفقراء [صاروا] أيضا أكثر فقرا»[7]. ومن الواضح أن افتراض التيار السائد في عالم التنمية، الذي يدعم الأهداف الإنمائية للألفية، والقائل بأن هذه المؤشرات يمكن أن تتغير إلى الأحسن، ومع الأخذ في الحسبان أنهم يتوقعون نهاية الفقر المدقع بحلول العام 2030، فإن هذا يعني أن هذا التغيير سيحدث بسرعة فائقة. وقياسًا على الشكل التاريخي الماضي، لا يبدو أن هذا كله من المحتمل أن يتحقق، لكن بعد ذلك، فإن هؤلاء الذين يعتقدون أن بالإمكان إنهاء الفقر والجوع في أثناء جيلهم، بل يؤمنون بصدق في أنفسهم أنهم يعيشون في عصر تكنولوجي غير مسبوق، وضمنًا على الأقل (وهنا عند هذه النقطة تتداخل مناهضة الفقر مع حركة حقوق الإنسان المعاصرة)، والفرص الأخلاقية.

الحقيقة الصارخة هي أنه على الرغم من أن كثيرا من الخطاب البلاغي للتنمية قد تغير وأن مفاهيم جديدة قد ظهرت على السطح (الأكثر أهمية هو فكرة المرونة، ولاسيما من جانب المزارعين الذين يحاولون التعامل مع التغير المناخي)، فإن الاستدامة قد كانت في قلب عملية التنمية المؤيدة للفقراء عقودا عدة على الأقل. غير أنه ليس من الواضح لماذا يقتنع المتفائلون بقوة أن الافتراض بأنهم ناجحون بالفعل في وضع نهاية للفقر المدقع بحلول العام 2030 (أو مهما يكن التاريخ الذي يختارونه لتحقيق هذا الهدف)، فإن هذا يعني أن مثل هذه المكاسب ستدوم،

أي أنها ستكون مستدامة بالفعل. وعلى عكس المجاعة، ليس هناك حاجة إلى أن يكون هناك حدث مروع خارجي مثل سيناريو الكابوس المخيف بشأن الزيادات في إجمالي درجات الحرارة العالمية من 4 إلى 6 درجات مئوية لكي يحدث تدهور سريع لمشكلة سوء التغذية المزمن. وفي الواقع، كشفت دراسة أجراها بن أولكن Ben Olken، الخبير الاقتصادي المتميز في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT، ومن خلال ربط بيانات للطقس عمرها نصف قرن، أن كل زيادة بمقدار درجة حرارة مئوية واحدة في المناخ الخاص بدولة فقيرة خلال أي سنة معينة أدت إلى خفض نموها الاقتصادي بنسبة 1.3 في المائة. وعلى العكس من ذلك، وجد أولكن وزملاؤه أن التغيرات في درجة الحرارة لم يكن لها تأثير كبير في الثروات الاقتصادية للدول الغنية. وإن كان ثمة شيء، فهو أن من المحتمل أن الاحتباس الحراري كان إضافة في بعض المناطق في الشمال الغني، مع افتراض أن مستويات البحر لا ترتفع على نحو كبير جدا.

وحتى أكثر خبراء التغير المناخي تفاؤلا يتفقون على أن ارتفاعا بمقدار درجتين مئويتين أمر حتمي، كما أن عالم المناخ الرائد، جيمس هانسن، الذي يرأس معهد جودارد لدراسات الفضاء التابع لوكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) NASA's Goddard Institute for Space Studies، قد خلص إلى استنتاج مؤداه أن أفضل نتيجة يمكن أن يأملها العالم الآن على نحو معقول هي ارتفاع درجة الحرارة بواقع ثلاث درجات مئوية. وبطبيعة الحال، من الصحيح أن معدلات النمو نفسها هي في الواقع بارومتر غير دقيق آخر لقياس انخفاض الفقر، ذلك أن انعدام الأمن الغذائي في دول فقيرة كقاعدة عامة يصبح أسوأ بفعل معدلات النمو الأقل، ولاسيما أنه حتى مع معدلات النمو المرتفعة، فإنه ينبغي على الدول التي تشهد زيادات هائلة في السكان أن تُوجد أعدادا هائلة من الوظائف الجديدة وذلك فقط لئلا تتراجع اقتصاديا. وعلى الرغم من كل مزاعم الانتصار التي أعلنها البنك الدولي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين - ليس فقط كما يوضح العنوان الموجود على موقعه الإلكتروني بشأن «العمل من أجل عالم خالٍ من الفقر»، ولكن ما يدعيه أيضا من أن هذا الهدف كان يلوح في الأفق، فإنه بحلول العام 2013، وجدنا أنه حتى أكثر الأشخاص تفاؤلا مثل رئيس البنك، د. جيم يونغ كيم، كان

يدق ناقوس الخطر. فقد قال في مقابلة أجراها معه أحد الصحافيين: «إني قلق جدا بشأن تأثير زيادة الحرارة في العالم بواقع درجتين مئويتين في أفريقيا. فكما تعرف أنه بحلول العام 2030، يمكن أن نرى وضعا حيث ترتفع الحرارة بشدة ويزداد الجفاف ما يجعل ما نسبته 40 في المائة من الأرض التي تُستخدم حاليا في زراعة الذرة غير قادرة على زراعة هذا المحصول. علاوة على ذلك، ستؤدي الحرارة الشديدة إلى تدمير مروج السافانا التي تدعم سبل العيش الرعوية. فإن كان لنا أن نتعلق بأي أمل لإنهاء الفقر، فيجب أن نحرز تقدما في أفريقيا. وما لم نفعل شيئا للتخفيف من حدة التغير المناخي، فسوف نواجه وقتا صعبا للغاية في محاولتنا إنهاء الفقر في العالم ووضع حد له في أفريقيا»[8].

إن الإدراك منذ منتصف العقد الأول من القرن الجديد بأن ما قد سُمي، من أجل الشعور بالراحة، أزمة الغذاء العالمية، لهو في الحقيقة أزمة لنظام الغذاء العالمي برمته والذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بطرق لا تُعد ولا تُحصى بالمفارقات الظاهرة للنمو الاقتصادي في الجنوب العالمي، وهو بالتأكيد إدراك لم يكن «صديقا للفقراء» في الماضي في كثير من أجزاء العالم النامي وربما لا يصبح كذلك في المستقبل المنظور. وما يلوح في الأفق وراء هذا كله هو تلك القصة التي لم تُروَ عن التغير المناخي العالمي. فغالبا ما تُتهم حركة حماية البيئة بأنها أشبه بالاستغاثة الكاذبة. لكن في حالة التغير المناخي، لم يفعل البنك الدولي نفسه شيئا سوى الاعتراف بأن الذئب ليس عند باب المنزل بل هو يملأ طريقه، ويسيل لعابه، نحو غرفة النوم الرئيسة. والمشكلة هنا تكمن في أن اعترافات كهذه لا تنعكس، على ما يبدو، في التصريحات والبيانات المتفائلة الأخرى لدى البنك والتي تتعلق بنهاية الفقر. ففي إحدى خطبه، يمكن أن يحذِّر د. جيم يونغ كيم من «أننا لا نملك ما يكفي من الغذاء لإطعام سكاننا، وفي المدن التي تغمرها المياه، ولا نستطيع الدخول من النافذة الضيقة، فإنه يتعين علينا اتخاذ إجراء الآن»[9]. وعلى رغم ذلك، وفي خطاب آخر[10]، أصر كيم على أن «هنالك فرصة حقيقية لوضع نهاية للفقر في غضون جيل»، ثم يمضي قائلا، كأن نهاية الفقر ستحدث تقريبًا، «إننا نعرف أن هذا ليس كافيًا»، وإن البنك كان ملتزما أيضا بزيادة الدخول لدى نسبة 40 في المائة التي تمثل الأشخاص الأكثر فقرا في العالم.

فمن الواضح أن الدور الذي أدته كاساندرا(*)، لا يناسب قطعا العمل رئيسا للبنك الدولي. لكن نظرا إلى النوعية المروعة لخطاب كيم البلاغي بشأن التغير المناخي، فإن السمة غريبة الأطوار والمتفائلة لخطبه عن نهاية الفقر، تبدو أشبه بلغة الصم على الأقل، وبغض النظر عن تلك الثقة الكبيرة التي ربما قد توقعها منه جمهوره من المستمعين. والحقيقة هي أن ذلك كان يمكن أن يشكل تحديا بما يكفي لخفض جذري في عدد أشخاص فقراء جدا في سياق اقتصادي، وسياسي، والآن مناخي إذ كانت أوضاعهم مستقرة. لكن هذه هي النقطة الأساسية على وجه التحديد: فما قد فعله التغير المناخي هو أنه جعل الظروف المستقبلية التي ستواجه شعوب العالم، الغنية، ومتوسطة الدخل، والفقيرة على السواء، من الصعب للغاية تحديدها. وكما قد أشار كيم (إلى هذا النمط المروع)، فإن النافذة باتت ضيِّقة وتنغلق بسرعة. ولأن ما من أحد يعرف بعد كيف يمكن أن يكون الحال السيئ الذي سيكون عليه الاحتباس الحراري العالمي، فإن أفكار الاستدامة والمرونة التي تعتمد عليها كثير من التكهنات بشأن مستقبل التنمية، تكتسب نفسها بُعدًا لعدم الموثوقية، ولا أقول عدم الواقعية، والتي تحول أشياء شبه يقينية إلى احتمالات طارئة. ومهما تكن النوايا حسنة، فإن التوقع للحظة بأن البشرية باتت على مرمى البصر من «مستقبل مشرق»، والمستقبل الذي قد تخيله تشرشل بمجرد دحر النازية، والتوقع الذي يليه، أن القارب يوشك أن يصطدم بجبل الجليد ما لم يغير مساره فورا، علامةٌ على الارتباك والفشل في فهم المعضلة، وليس علامة على العزيمة. ذلك أن الإصرار على أن كل شيء سيكون على ما يرام ليس دائما بالأمر الذي يستحق الثناء وكما كان الإجماع في أوائل القرن الحادي والعشرين يجعله كذلك.

كانت البداية المفاجئة لأزمة الغذاء في العام 2007 و2008 تذكيراً شديد اللهجة بهذا الأمر، وذلك لأنها أظهرت فقط كيف يمكن أن تحدث الأشياء الخاطئة على نحو سيئ وسريع بالنسبة إلى السكان الأفقر في العالم. كما بدا أن من شأن هذا إعطاء تبرير للقلق، لدى البعض من النشطاء على الأقل، بأنه على الرغم من كل الحديث المتعجرف، حتى لو كان يوجد احتمال أقل، (وحتى الآن كانت أقل نجاحا) فيما

(*) ابنة ملك طروادة التي لديها القدرة على التنبؤ بالأشياء. [المترجم].

يخص أهداف التنمية للألفية، بما يضمن الاستدامة البيئية عن طريق الحفاظ على التنوع الإحيائي أو زيادته عبر العالم، أو عن طريق عكس الخسارة في الموارد البيئية العالمية، حتى إذا تحقق ذلك بأعجوبة، فمن المرجح أن تكون هذه الآمال متفائلة على نحو مفرط. وما قد فعلته أزمة الغذاء العالمية هو تأكيد نقطة أن حياة «مليار القاع» من المحتمل على الأقل أن تصبح أكثر سوءا بدلا من أن تتحسن ما لم يُعمل شيء جاد، ليس فقط بشأن الإمداد العالمي من الغذاء، لكن أيضا بشأن الحصول على غذاء يصبح في المتناول لدى فقراء العالم، وكذلك اتخاذ إجراء عالمي إزاء التغير المناخي الذي يهدد بالفعل كلا من توافر الغذاء والحصول عليه. وفي عالم لم يكن الناس فيه محاطين بروايات تتحدث عن التقدم - وهو ما يعني في أي عصر قبل العصر الذي بدأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية - والذي لم يكونوا قد تمكنوا فيه من التعلق بآمالهم، حيث راحوا، بصورة عمياء وعن قصد، يتعبدون في ضريح نواياهم الحسنة، وربما بدا هذا واضحًا. وبدلا من ذلك، جاءت أزمة الغذاء العالمية كصدمة غير مفتعلة، وذلك على رغم أنه حتى قبل وقت طويل من الارتفاعات الهائلة في الأسعار في العامين 2007 و2008، وما صاحبهما من تداعيات سياسية واقتصادية، نجد أن تراجع المجاعة نفسها وفر دعما قويا للرأي القائل إن سوء التغذية ونقص التغذية المزمنين كانا قد أخذا مكانهما بالفعل باعتبارهما عارا للأمم.

ومن الصعب أن نفهم تماما كيف قد كان هذا هو الحال. إذ إن سوء التغذية المزمن ليس سوى ظاهرة خفية، وهو معنى يفهمه على الأقل أي شخص يعرف ما يحصل عليه الفقراء بالفعل في العالم الجنوبي كطعام لهم في كل يوم، أو، يتوقف فقط، في الواقع، لكي يفكر فيما ينبغي أن تعنيه محاولة الحصول على طعام كافٍ لتأكله بينما لديك دخل يبلغ دولارين أو أقل في اليوم الواحد، وهو ما يعد القاعدة العامة بالنسبة إلى مليار القاع من سكان العالم. لكن حين يفكر معظم الناس في العالم الغني في الجوع على نحو محدد، بدلا من رسم صورة ذهنية للفقر على نحو عام، فإنهم يستمرون في التركيز على المجاعة بدلا من سوء التغذية المزمن.

وذلك هو المكان الذي مارست فيه احتياجات وأولويات وكالات الإغاثة الدولية الكبرى، عن غير قصد، دورًا غير مفيد. ذلك أنه لكي تتمكن هذه المنظمات غير الحكومية من أن تجمع بسرعة مبالغ كبيرة من المال اللازم لعملها في حالات

الطوارئ، فإن الاستراتيجية التي تستخدمها هذه الجماعات على نحو عام تتمثل في إشباع وسائل الإعلام في بلادها لتحصل على تبرعات خاصة وتبرعات الشركات، وأيضا لتعبئة ضغط الرأي العام على زعماء الدول القوية لحملهم على العمل. وهذا قد أعاق مشكلة سوء التغذية المزمنة أكثر، ومهما تكن أفعال المنظمات غير الحكومية مفهومة وحسنة النية على نحو عام، وعلى الرغم من حقيقة أن أصحاب الضمائر الحية، بأغلبية ساحقة، يتمنون أنفسهم ذلك بطريقة أخرى.

حتى إذا توقفت المنظمات غير الحكومية عن تأكيد مشكلة المجاعة، فإن ثمة أسبابا جيدة تدعو إلى الشك في أنها ستحقق النجاح نفسه في سعيها إلى تعبئة قلق الجمهور بشأن سوء التغذية المزمن. ذلك أنه يمكن التعرف على المجاعة على الفور حتى للعين غير المدربة. لكن ليس فقط أولئك الذين يعانون سوء التغذية المزمن نادرا ما يموتون من آثارها، إذ إنه للوهلة الأولى يكون من الصعب في الأغلب تمييزهم عن هؤلاء الذين يحصلون على تغذية سليمة. فقد أشار خبير التغذية الكندي، جون هودينوت John Hoddinott، الذي قد ركز في كثير من أبحاثه على سوء التغذية المزمنة لدى الأطفال، إلى أن الطفل الذي قد يكون أقصر بأربعة سنتيمترات من رفاقه ممن يتغذون على نحو صحيح، يمكن أن يتعرض للضرر على نحو هائل من الناحية العصبية الفسيولوجية. وعلى رغم ذلك، مرة أخرى، على عكس المجاعة، فإن من الصعب للغاية، إن لم يكن من المستحيل، تصور مثل هذا الضرر أو وصفه في تعليق بسيط. ولو بنيت مدرسة، ستكون لديك فورا قصة مفهومة لكي ترويها. إذ يجب أن تتأكد أن الطفل ينمو أكثر بمقدار أربعة سنتيمترات، ومن ثم، يصبح لديك موضوع يبعث على الشعور بالرضا بين الخبراء، ولكن ليس شيئا يمكن أن تُوصل أهميته بسهولة أو بسرعة. ومع أخذها بعضها مع الآخر، يتضح أن كل هذه العوامل جعلت من السهل لسوء التغذية المزمن ألا يصبح تلك الأولوية قطعا والتي قد كان يجب أن تكون كذلك طول الوقت، في كل من الدول الفقيرة للجنوب العالمي حيث حدث هذا في الأغلب، وفي الدول المانحة في الشمال العالمي.

على مر التاريخ، كان الغذاء يشكل دائما حصة أكبر بكثير من ميزانية الأسرة لدى الفقراء وبقدر يفوق الحصة التي لدى الأسرة في أوساط الأغنياء، واليوم، في معظم أجزاء العالم، تتسع هذه الفجوة أكثر من أي وقت. فقد تبين أن مليار القاع ينفق

في المتوسط بين 60 و80 في المائة من دخله على الغذاء[11]. على العكس من ذلك، ينفق الناس في العالم المتقدم جزءًا صغيرًا جدا على الغذاء. وفي الولايات المتحدة، تراجعت هذه النسبة بالفعل من 19.2 في المائة في العام 1945 لتصل إلى أدنى مستوى تاريخي لها، وهو 10.5 في المائة في العام 1997، قبل أن تبدأ في الارتفاع مع مطلع القرن الحادي والعشرين لتتراوح بين 13 و15 في المائة[12]، حتى لو بقي الحال كما هو حيث نجد أن الفقراء في أوروبا الغربية وشمال أمريكا أنفقوا على رغم ذلك نسبة من دخولهم على الغذاء أكبر من تلك التي أنفقها مواطنوهم المزدهرون. وبشكل واضح، يمكن القول إن ارتفاع أسعار الغذاء في العام 2007 في مكان بين كونه انزعاجا ومشكلة لم تكن بأي حال من الأحوال حرجة بالنسبة إلى الأغلبية في العالم الغني. وفي المقابل، كانت هذه كارثة بشرية غير مفتعلة في عديد من أجزاء الجنوب العالمي. وحرفيا، وجد مئات الملايين من الفقراء أنفسهم فجأة في حالة من الخوف، لسبب معقول غالبا، وهو أنهم لن يستمروا فقط في مواجهة صعوبة الحصول على القدر الكافي من الأطعمة الصحيحة، أي تلك التي لديها مستويات مقبولة من السعرات الحرارية والعناصر الغذائية، ولكنهم لن يتمكنوا أيضا من تحمل تكلفة الغذاء الذي كانوا يحتاجون إليه للبقاء على قيد الحياة - فبالنسبة إلى معظم هؤلاء الفقراء، دأب ذلك الوضع على تعكير صفو حياتهم، وإذا كان هنالك عديد ممن لم يتأقلموا مع هذا الوضع (الواقعية، وليس السلبية، هي لعنة الأكثر بين الفقراء)، إذ يبدو آمنا القول بأن قليلين فوجئوا بذلك. وعلى الرغم من كل ما يميز سوء التغذية المزمنة عن سوء التغذية الحادة، فإن الخط الفاصل بينهما من السهل عبوره. وفي العام 2007 والعام 2008، بدا كأن ثمة احتمالا حقيقيا أن الناس الذين قد عاشوا بالفعل في معاناة باتوا يواجهون الآن الاحتمال الحقيقي نفسه جدا بشأن فقدان حياتهم في الواقع. كما هو الحال دائما، كان الأطفال هم الأكثر عرضة لخطر كهذا.

وقبل تفجر الأزمة، كان الخط المتبع في الدوائر الرئيسة هو في حين أنه من المؤكد أن هنالك بعض المشكلات في الزراعة، فإنه ليست هناك أزمة تامة النضج في المستقبل القريب. إذ ذكر تقرير كتبه في العام 2010 ديريك هيدي Derek Headey وشينجين فان Shenggen Fan، والذي كُتب لمعهد أبحاث سياسة الغذاء الدولي IFPRI، الذي يحظى باحترام على نطاق واسع، ذكر على نحو

صريح أنه «مع الاستفادة من الإدراك المتأخر، باتت أسباب [الأزمة] واضحة على نحو متزايد»[13]. وتلك كانت هي النقطة على وجه التحديد: فكما اعترف هيدي وفان، كان بعد فوات الأوان فقط أن مثل هذا الإيضاح المثير للإعجاب قد أصبح متاحا، منذ، وعلى حد قولهما، أن «الأزمة أخذت معظم المراقبين على حين غرة، وفاجأت حتى معظم الخبراء». إن لم يكن هذا خطأ، كان هذا صحيحًا فقط إذا كان، وباستخدام عبارة «معظم المراقبين»، مؤلفا التقرير يقصدان معظم المراقبين والخبراء من التيار السائد. وهذا قياس للمسافة بين مؤسسة الغذاء الرئيسة، حتى في التكرارات الأكثر استنارة مثل IFPRI، ومنتقدي نظام الغذاء العالمي، مثل عالم الاجتماع الفلبيني والدن بيلو، الذي كان قد حذر من احتمال مثل هذه النتائج لما يقرب من عقدين. لكن حتى تفجر أزمة 2007-2008، كان هنالك القليل من الحوار بين النقاد والتيار السائد. إذ كانت الفجوة ببساطة واسعة جدا بحيث كان يتعذر سدها. وعلى الرغم من احتجاجات مؤسسة الغذاء على ما هو عكس ذلك، فإن من الواضح أن شيئا لم يتغير منذ ذلك الحين.

في أعقاب الأزمة، يدعي الجانبان أنهما يفهمان الآن لماذا ارتفعت الأسعار فجأة. والمشكلة هي أنه بالنسبة إلى الجزء الأكبر، فإن حساباتهم ليست متوافقة إلى حد كبير، حتى بما في ذلك التاريخ الذي بدأت فيه الأزمة، والذي يعتقد كثير من النشطاء أنه كان في العام 2006، أي قبل عام من التاريخ الذي يرد عادة في وسائل الإعلام. وبالنسبة إلى النشطاء، يعتبر الغذاء ببساطة حقًا، وهم يرفضون على نحو قاطع الفكرة القائلة بأن قوى السوق العالمية هي التي يجب أن تحدد، بأي كميات، وأي نوع، ولأي سوق، يتعين على المزارعين إنتاج غذائهم. وبدلًا من هذا، يصر هؤلاء عادة على أن هذه الآليات وقوى السوق هي التي سببت الأزمة في المقام الأول. وفي المقابل، في حين أن هؤلاء الذين يقبلون بالرأي الذي يمثل الاتجاه السائد يتوقون إلى إيجاد طرق من شأنها ضمان الأمن الغذائي للفقراء في المناطق الريفية في العالم، فإنهم يصرون على أنه في عصر العولمة، يمكن للدول والمؤسسات الدولية، التي تعمل جنبًا إلى جنب مع، ليس فقط منظمات الإغاثة والتنمية غير الحكومية «التقليدية»، لكن أيضا مع الشركات متعددة الجنسيات، أن تحقق هذا الهدف. ومن دون التزام القطاع الخاص، كما يصر هؤلاء، سيتحقق التقدم بالتأكيد على نحو أبطأ بكثير،

والخطر هو أن هذا التقدم لن يأتي على الإطلاق. ومن دون التقنية الجديدة، لن تكون هنالك نهاية دائمة للفقر. وفي مؤتمر عُقد في العام 2008 بشأن أنظمة الغذاء العالمية، والذي رعته المؤسسة التي يقودها، أصر جيفري ساكس على أنه تاريخيا في أرجاء العالم قد كان هذا هو السبيل الوحيد لإخراج الفقراء من دائرة الفقر. هذا الموقف لخصه خطاب ألقاه الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، أمام مجموعة تضم الرؤساء التنفيذيين للأعمال الدولية في قمة «ريو+20» بشأن البيئة في أواخر يونيو في العام 2012، حين قال إن من الصعب تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من دون «الموارد، والتكنولوجيا، والابتكار، والمشاركة» من جانب هؤلاء.

5

نظام الغذاء العالمي ومنتقدوه

«لا تهتم الأسواق كثيراً بـ [أفقر الفقراء]، لأن هؤلاء أناس لا يملكون شيئا، وهذا لا يعني أن الرأسمالية هي عدوهم، بل يعني أنها لم تولِهم اهتمامًا أكبر»

ساكس

نظام الغذاء الحالي لم يكن موجودًا قط من دون منتقديه، وقبل كل شيء، منتقدي الدور المركزي للأعمال الكبرى. وما يُحسب لهم، سواء كانت الحلول التي عرضوها فعالة أو لا كما كانوا يعتقدون، فإن النشطاء الذين عارضوا الوضع الراهن، وعلى رغم أن عديدا منهم وليس جميعهم، كانوا منحازين على الأقل إلى حدٍ ما إما إلى الحركة المدافعة عن البيئة وإما إلى حركة مناهضة العولمة (وإما إلى كلتيهما)، كانوا يدقون ناقوس الخطر بشأن مشكلة الجوع قبل وقت طويل من العام 2007. إذ كان هؤلاء، وليس خصومهم في التيار السياسي والفكري السائد، الذين حاولوا إقناع أي شخص نمى إلى مسامعه أن النظام الغذائي كان غير فعال. لكن على الرغم من بعض الجهود المضللة في الحوار من قبل شخصيات في التيار الرئيس، ولاسيما جيمس ولفنسون عندما كان رئيسا للبنك الدولي وراجيف شاه، حين، وقبل أيام من عمله لدى الوكالة الأمريكية للتنمية USAID،

كان مسؤولا عن برامج الزراعة في مؤسسة غيتس، نجد أن هذه المخاوف قوبلت إلى حد كبير إما باللامبالاة وإما بالعداوة الصريحة من قبل المؤسسات المالية العالمية الكبرى التي تمول التنمية في العالم الفقير، وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي IMF، وبين صانعي السياسة في أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، واليابان، والتي كانت لاتزال معا في العام 2007 تمثل نسبة 90 في المائة من مساعدات التنمية الحكومية الرسمية. وبالنسبة إلى مؤسسة الغذاء، لم يكن المنتقدون «أصحاب نقد بناء»، وهو ما كان صحيحا بمعنى ما، وذلك لأن المنتقدين لم يكونوا مهتمين بالإسهام بما في عقولهم من أفكار، وخبرتهم، وتجاربهم لتعزيز نظام اعتقدوا أنه تحمل المسؤولية عن الأزمة في المقام الأول. وبالنسبة إليهم، كان هذا ما يُعرف في عالم الأعمال بـ «العصف الذهني»، وليس النقد.

وما كان يريده التيار السائد هو تعاون المنتقدين معه في تنفيذ الإصلاحات التي تحول دون تكرار الأزمة أو على الأقل إيجاد طرق لحماية المزارعين الفقراء والمستهلكين الفقراء على السواء من أسوأ الآثار الناجمة عن الارتفاع الحاد في الأسعار وحمايتهم أيضا من تقلبات الأسعار. وفي الأغلب، كان رأي المؤسسة يتمثل في أنه لم تكن ثمة حاجة تدعو إلى إجراء مزيد من النقاش بشأن المبادئ الأولية الأخلاقية والسياسية لأن الإجماع بشأنها كان قد تُوُصِّل إليه بالفعل. وكما ذكر جيفري ساكس في القسم الختامي في كتابه «نهاية الفقر»، فإن «فرصة [الجيل الحالي] المذهلة، تكمن في قدرته على إحراز تقدم في رؤية التنويرية لدى جيفرسون، [آدم] سميث، وكانت، وكوندورسيت»[1]. وبالنظر إلى الطبيعة الكاسحة شبه الدينية لهذه الادعاءات - يتحدث ساكس، في نقطة أخرى بكتابه، عن واجب الجيل الحالي في «تضميد جراح العالم»[2] - وهي الملاحظة التي أبداها جلبرت رست، مؤرخ التنمية السويسري، بأن «فلسفة [سان أوجوستين] عن التاريخ [أخذت شكل] تاريخ الخلاص»[3]، والتي يبدو أنها ملاحظة تنطبق على نحوٍ صحيح على رؤية ساكس أيضا.

وعلى الرغم من أن ساكس عبر عن وجهة نظره مستخدما عباراته المنمقة بطريقة مميزة، عكست الإجماع الرئيس السائد إلى حد كبير. إذ كانت مثاليات التنوير هذه أخلاقية على نحوٍ كاف، حيث كان النظام بحاجة إلى إصلاح، وعلى نحو جذري أحيانا، وكانت الحكومات بحاجة إلى أداء دور أكثر نشاطا في وضع القواعد التي من شأنها أن تسمح للعولمة الإنسانية بالازدهار، بيد أنه لم يكن هنالك بالقطع

سبب يدعو إلى محاولة تصور بدائل لها. كما كان ساكس رافضا باقتضاب لمعارضة المنتقدين للعولمة، التي وصفها بأنها «من الماضي»[4] وأثنى ساكس، وإن كان ذلك من قبيل التنازل إلى حد ما، على دعاة مناهضة العولمة لما لديهم من «الحماس الأخلاقي الصحيح ووجهة النظر الأخلاقية»، لكنه أنحى باللائمة عليهم بسبب «الكراهية غير المحسوبة للرأسمالية»[5]، وكان هؤلاء مخطئين تماما في رؤيتهم لشركة مايكروسوفت على أنها جزء من المشكلة بدلا من اعتقاده بأنها كانت: جزءا من الحل. وسبب هذا كان بسيطا تماما، ألا وهو أنهم كانوا «متشائمين للغاية إزاء احتمالات نظام رأسمالي له وجه إنساني يمكن من خلاله تسخير القوة الملحوظة للتجارة والاستثمار ومعالجة القيود من خلال الأعمال الجماعية التعويضية»[6]. ومما لا يثير الدهشة أن اسم ماركس لا يظهر حتى في فهرس كتاب «نهاية الفقر».

وما يثير السخرية هو استخدام ساكس لمصطلح «رأسمالية بوجه إنساني»، لأن هذا التعبير، سواء استُخدم فيما يتعلق بالنظام الرأسمالي أو أي أيديولوجية أخرى، فإن المقصود منه هو نقل فكرة قناع تتخفى وراءه الحقيقة الضرورية الأعمق والأبغض. وبعيدا عن الاعتقاد بأنه كان هنالك الكثير من الأرضية المشتركة، فإن معظم المنتقدين لمؤسسة الغذاء الرئيسة اعتقدوا أن التعاون كان بلا هدف. وبدلا من ذلك، ومع بداية الثمانينيات واستجماع قواهم في التسعينيات، انضم هؤلاء إلى جماعات الفلاحين والمزارعين الصغيرة التي عقدت العزم على مقاومة التعدي على الصناعات الزراعية العالمية. وأبرز هذه الجماعات هي فايا كامبيسينا Via Campesina، وهي رابطة دولية لمنظمات الفلاحين تأسست في العام 1993. وفي معرض رفضها لما أسماه ساكس «العولمة المستنيرة»، كان النوع الوحيد من نظام الغذاء العالمي، الذي اعتقدت هذه الجماعات أن من الممكن قبوله، غير متوافق على الإطلاق مع وجهة النظر السائدة. وحتى بالنسبة إلى افتراض أن كل الإصلاحات التي تجري مناقشتها من قبل جماعات مثل المجموعة الاستشارية للبحث الزراعي الدولي (CGIAR)، وIFPRI التابعة لوكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID، وإدارة التنمية الدولية لدى الحكومة البريطانية (DFID)، وداخل منظومة الأمم المتحدة، قد تم تنفيذها بالفعل، فإن المنتقدين، الذين كانت الحالة النهائية بالنسبة إليهم هي النظام العالمي ما بعد الرأسمالية، كانوا سيعترفون في الأغلب بأن هذه

كانت بداية إيجابية لما كان يجب أن يتحول في نهاية المطاف إلى شيء أكثر تطرفا بكثير. وأصر هؤلاء على أن ما كانوا يحتاجونه لم يكن فقط ثورة في تقنيات النظام الغذائي العالمي، ولكن أيضا تحولا في أسسه السياسية والأخلاقية. ومن ثم، رفضوا النموذج الهندسي الرئيس، وأصروا، بدلا من ذلك، على حد قول والدن بيلو، على «عدم الفصل بين التنظيم الاقتصادي، والتكنولوجيا، والإنصاف، والاستدامة»[7].

عدم الفهم المتبادل هذا للمبادئ الأولى كان لا ينفصل عن الخلاف الحاصل بين التيار السائد ومنتقديه بشأن مفاتيح الحل العملية لكبح جماح الجوع بين فقراء العالم، وعلى نحوٍ خاص فقراء الريف. وركزت مؤسسة الغذاء على ما بات يُسمى بالأمن الغذائي. وكانت هذه فكرة جديدة بالكاد. ذلك لأن أوليفيه دو شوتر، المحامي البلجيكي الذي خلف الكاتب السويسري والناشط جين زيجلر في منصب المقرر الخاص للأمم المتحدة في مايو من العام 2008، قد أشار، في تقرير نُشر في العام 2011، إلى أنه «منذ الستينيات كان الغذاء يرتبط ارتباطا كبيرا بالإنتاج»، مشيرا أيضا إلى وجود تأكيد مفرط في عالم التنمية على «زيادة الإنتاج الزراعي وخفض أسعار الغذاء، في حين حظي ضمان توافر وإمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من الأغذية المتنوعة باهتمام ضئيل»[8]، وهي أغذية احتاج إليها الأطفال لكي ينموا، واحتاج إليها البالغون أيضا حتى يتمكنوا من عيش حياة صحية ومنتجة. وكما اعترف دو شوتر بسهولة، كان التيار الرئيس في نظام الغذاء العالمي على علم بهذه المشكلة على نحوٍ متزايد، حيث حاول إعادة تكوين البرامج بناء على ذلك. لكن، وكما أشار شوتر أيضا، فإن النموذج الإنتاجي قد جرى تعديله فقط، ولم يُتَخلَّ عنه. إذ كتب يقول إنه «في حين أن زيادة الإنتاج المستقبلي من الغذاء لسد الاحتياجات المستقبلية أمر ضروري، فإنه غير كاف»[9]. وبدلا من ذلك، اقترح ما قد بات يعرف باسم «إيكولوجيا الزراعة» التي ركزت على تنويع الزراعة بدلا من النموذج الإنتاجي لتكثيفها، وهو ما يعني الابتعاد عن التركيز على الأنواع النباتية الفردية للتركيز بدلا من ذلك على «التفاعلات والإنتاجية عبر النظام الزراعي»[10].

كان دو شوتر على حق في إدراكه لمقياس للتقدم فيما يتعلق بتركيز مؤسسة التنمية المتزايد على مبادرات من شأنها أن تضمن دخلًا لائقًا للمزارعين، وفي مقدمتهم أصحاب الحيازات الصغيرة، حتى إن كان من الممكن تحدي مفهوم

الأمن الغذائي نفسه باعتباره ثنائيا إلى حد بعيد (الأمن الغذائي كحل لانعدام الأمن الغذائي). وعلى النقيض من ذلك، فإن مسألة مكان إنتاج الغذاء، سواء سيُستورَد، وسواء سيصبح بمقدور دول فقيرة ممارسة أي شكل من أشكال السيادة الحقيقية داخل سياق نظام الغذاء العالمي، وهي مسألة لم تبقَ بلا إجابة فقط، من وجهة نظر المؤسسة، لا تستحق أيضا عناء طرحها. فربما كانت السيادة أيضا شيئا من الماضي. إذ أعطى جيفري ساكس كل دليل على التفكير على هذا النحو حين دعا الحركة المناهضة للعولمة إلى أن تصبح «حركة مؤيدة للعولمة»، يدافع أصحابها، وكما قال، عن «نوع العولمة التي يناصرها التنوير - عولمة الديموقراطيات، والتعددية، والعلم والتكنولوجيا، ونظام اقتصادي يهدف إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية»[11]. وكانت المشكلة، بالطبع، هي أنه بالنسبة إلى حركة مناهضة العولمة، فإن الشيء الوحيد الذي لا يمكن ولم تقدر الرأسمالية على تحقيقه قط، كان يتمثل في إيجاد نظام عالمي يستطيع أن يلبي هذه الاحتياجات الإنسانية على نحوٍ كاف.

بيد أن أيًّا من الجانبين لم يشك في إمكانية الوفاء بهذه الاحتياجات، وذلك مع الافتراض أنه جرى تكييف الوصفات الخاصة بكل جانب - وقول الاتجاه الرئيس «دعونا نجرب كل شيء، وَنَر ما ينجح وما لا يفلح»، والخليط الذي طرحه المنتقدون بشأن إيكولوجيا الزراعة والتحول السياسي. ولو أن هذه الوصفات وجدت الاستجابة، كما زعم كل جانب، لكان من الممكن عندئذ إطعام ليس فقط تسعة مليارات نسمة يمثلون سكان العالم، لكن من المحتمل أيضا عدد إضافي يصل إلى مليار أو ملياري نسمة، والذين اعتقدت أقلية من علماء الديموغرافيا أنهم سيُضافون إلى سكان العالم قبل حدوث تسوية ديموغرافية في أواخر القرن الحادي والعشرين، أو في أسوأ الأحوال، في مطلع القرن الثاني والعشرين. وليس ثمة شك في أنه كان هنالك مدافعون في كلا الجانبين حذروا من أن ثمة حاجة إلى تغييرات كبيرة في النظام الغذائي البشري، وأهم هذه التغييرات إجراء انخفاض جذري في كمية اللحوم التي يستهلكها الناس، وذلك من أجل نجاح الاستجابة للارتفاع الهائل لعدد سكان العالم. لكن، كما ذكر ديفيد كليفلاند، الخبير البيئي، الذي يعد كتابه «التوازن على كوكب الأرض: مستقبل الغذاء والزراعة» Balancing on a Planet: The Future of Food and Agriculture، واحدا من أهم التحليلات المدروسة وأكثرها منطقية،

من وجهة نظر أحد منتقدي النظام الغذائي، فإن الحد من الاستهلاك وتغيير ما يُستهلَك من المرجح نجاحهما «فقط كجزء من ثورة أكبر بالطريقة التي يفكر بها العالم وفي تحركه صوب تحقيق الاستدامة، حيث يدرك حدود القدرة الاستيعابية البشرية [للأرض]، ويرفض التناقض المزدوج للنمو الأخضر المستدام»[12].

بيد أنه في حين قد يتهم جيفري ساكس نشطاء مناهضين للعولمة بأنهم أخفقوا بما يكفي لفهم وتقدير النزعة الإنسانية لدى آدم سميث، لكن فكرة أن أي نسخة للرأسمالية، بغض النظر عن كيفية تنوير نفسها وتنظيمها بذكاء وفعالية من قبل الحكومات لإجبار حتى الأكثرهم تمردًا على إدارة أعمالهم بطريقة تفيد البشرية، والتي أمكن تغييرها لجعلها تتوافق مع نظام عالمي لم يعد مكرسًا للنمو، هذه الفكرة تبدو تمامًا مثل التضاد في حد ذاتها. غير أنه قبل أي من هذا كله، برز السؤال بشأن من أين سيأتي هذا الغذاء الذي يكفي السبعة، أو التسعة، أو ربما الأحد عشر أو الاثنى عشر مليار نسمة من السكان. وتبنى المدافعون عن الأمن الغذائي موقفا محايدًا حيال الموضوع، حيث قالوا إن الغذاء يمكن أن يأتي من الواردات من أي مكان في العالم بدلا من إنتاجه محليًا، فهو يمكن أن يكون من إنتاج الشركات الزراعية أو الفلاحين التقليديين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وإن الأغذية التي تباع يمكن أن تحتوي على الكائنات المعدلة جينيًا. لذا، كان المعيار للنجاح أو الفشل بسيطًا وواضحًا: هل أمكن توفير التغذية الكافية، وهل يكسب المزارعون، لاسيما أصحاب الحيازات الصغيرة، ما يكفيهم للعيش بكرامة؟ كان هناك حديث عن الحكم الجيد، وجهود مكافحة الفساد، وما شابه ذلك، ولكن ظلت هذه الأمور بوضوح أسئلة ثانوية (ولكن مهمة) في عقول هؤلاء الذين قد طوروا فكرة الأمن الغذائي.

وبالنسبة إلى المنتقدين، على رغم ذلك، نجد أن الموقف الرئيس بأن من الممكن تلبية احتياجات الفقراء والجوعى على نحوٍ كافٍ، من دون التشكيك في الوضع الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي الراهن، كان في أحسن الأحوال أنقى تفكير بالتمني ومن المرجح أنه بحاجة أكثر إلى أن يُفهم على أنه توفير شكل من الغطاء «الإنساني» للشركات متعددة الجنسيات لإحكام سيطرتها الكاملة على تلك المجالات لنظام الغذاء العالمي والتي لم يسبق لها ممارسة سيطرتها عليها. وكان تحليل المنتقدين للإصلاحات التي اقترحتها مؤسسات رئيسة لاذعًا وراسخًا. ففي تقريرها السنوي

الصادر في العام 2013، تبنت شبكة عمل ومعلومات الغذاء أولا FIAN، التي كانت واحدة من أكثر الجماعات النشطة دراية وتطورًا، الحملة الرئيسة المدافعة عن الأمن الغذائي مباشرة، حيث لاحظت أن «عدة مشاريع مرتبطة بالغذاء، والزراعة، والتغذية، والتي تقودها أقوى الدول في العالم بالتعاون الوثيق مع الشركات، قد اكتسبت تأثيرًا غير مسبوق في السنوات الأخيرة»[13]. وأصر هؤلاء على أنه لا يمكن إصلاح النظام الحالي، واستمروا في الالتزام بالرؤية التي عُبِّر عنها لأول مرة في منتدى جماعات السيادة الغذائية الذي عقد في مدينة سيلينج في مالي في أوائل العام 2007، حيث أعلن هؤلاء النشطاء أن حركتهم «تعرض إستراتيجية لمقاومة وإزالة نظام الغذاء والتجارة الحالي لدى الشركات، والتعليمات الخاصة بالغذاء، والزراعة، ونظم الرعي ومصايد الأسماك التي يحددها منتجون محليون»[14].

بيد أن هذا قدم فقط، وبعبارات سلبية قاسية، ما رأت المؤسسات الغذائية الرئيسة أنه بمنزلة ابتكار جديد ضروري والذي من المؤكد أن يؤدي تقريبًا إلى تحسين حياة الفقراء والجوعى. ومع المضي قدمًا إلى الأمام، من وجهة نظر مؤسسات الغذاء، فإنه لا بد من وجود مزيد من التعاون الوثيق بين الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من ناحية، والشركات متعددة الجنسيات، ومن بينها شركات الأسمدة والبذور مثل مونسانتو، وسينجينتا، ويارا إنترناشيونال، من ناحية أخرى. وكلما بات هذا الرأي أكثر رسوخًا، زادت صعوبة تحديد فروق واضحة بين مشاركة القطاعين العام والخاص في مشروع التنمية. وإذا كان هناك أي شيء، فهو أن الخوف داخل مؤسسات الغذاء لم يكن مِن أنّ ما باتت تُعْرَفُ بالشراكات بين القطاعين العام والخاص من شأنها أن تشوه المشروع الإنمائي، بل كان الخوف من أن النجاح في القرن الحادي والعشرين لن يتحقق إلا من خلال هذا التعاون.

ومن الواضح أن دعاة نموذج الأمن الغذائي كان لديهم مفهوم مختلف تمامًا لما يجب أن يكون عليه نظام غذاء عالمي جديد. فبالنسبة إليهم، يرى هؤلاء أن نموذج الأمن الغذائي الذي جرى اقتراحه كان يدعم فقط ما أسموه «نظام الغذاء للشركات»، والذي كان يستند، في رأيهم، إلى الزراعة على نطاق واسع في سياق ما وصفه التيار الرئيس بأنه تحرير التجارة ولكن الذي اعتبره دعاة حقوق الغذاء وسيلة لإدامة المظالم الأساسية للنظام الغذائي العالمي الحالي بينما يدعم شرعيته

السياسية. من ثم، فإن المشكلة الحقيقية، كما جادل هؤلاء، كانت تنبع إلى حد كبير من خطايا إما إغفال وإما ارتكاب ثالوث غير مقدس في مجال الأعمال الزراعية العالمية، ألا وهو المضاربة غير الصحيحة على أسعار الغذاء في أسواق السلع العالمية، وتحويل الحبوب الغذائية في الولايات المتحدة إلى أنواع من الوقود الحيوي. على الجانب الآخر، تميل مؤسسة الغذاء إلى الاتفاق مع منتقديها بشأن أنواع الوقود الحيوي في حين أنها تتحدث، على نحوٍ رديء، عن الحاجة إلى شكل من أشكال التنظيم لعمليات المضاربة على السلع الغذائية بعبارات تبدو فورا أنها مبهمة ومروضة للغاية، سواء على نحوٍ مؤقت أو بالنسبة إلى ما سيُعمَل بطريقة ملموسة، إلى درجة أن المرء لا يحتاج إلى أن يكون ناشطًا متطرفًا في مجال حقوق الغذاء ليشك إن لم يكن في صدق هذا الالتزام ففي يقينية جدّيته (كأن رفض أي نقد منهجي للأفعال الماضية لشركات الزراعة متعددة الجنسيات العالمية لم يكن مؤشرا كافيا).

ولا يمكن لأحد أن يدعي مصداقية، كما فعل بان كي مون في ريو، وكما فعلت أيضا كل من وكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID، وإدارة التنمية الدولية لدى الحكومة البريطانية DFID، ومؤسسة غيتس، وكما تفعل معظم، ما لم يكن كل، المؤسسات الكبرى التي تتألف منها مؤسسة الغذاء العالمية، على نحوٍ منتظم، أنه من دون أعمال تجارية عالمية، لن تكون هناك تنمية حقيقية، وبصورة موسعة، لن يكون هناك مزيد من التخفيض المستدام في الفقر في العالم، ويعد من الحماقة الإصرار على أن مشاركة هذه الشركات متعددة الجنسيات ستكون شيئا حسنا، فكيف ستقبل هذه الشركات قواعد السلوك التي تتضمن فرض قيود على ممارسات الأعمال لديها. والواضح أنه من غير المرجح حدوث هذه المشاركة أو نجاحها والسبب وراء هذا بسيط: فهذه الشركات تمتلك سجلا حافلا طويلا من محاربة كل اللوائح التي حاولت البرلمانات والحكومات فرضها عليها، بينما ظلت تعتمد على جماعات الضغط التي يتقاضى أعضاؤها أجورا مرتفعة للحيلولة دون اقتراح إجراءات كهذه في المقام الأول. لكن فجأة، وفيما يتعلق بالعالم الفقير، أخذت هذه الشركات نفسها تنسجم مع هذا الوضع بطريقة مختلفة ومسؤولة على نحوٍ كبير.

وإحياءً للخط القديم الذي سلكه ذات مرة إلديريدج كليفر Eldridge Cleaver المناضل في منظمة الفهد الأسود Black Panther(*)، نرى على نحوٍ عام أن هنالك الآن إشادة بالشركات المتعددة الجنسيات الزراعية، كما فعل جيفري ساكس فيما يتعلق بشركة مايكروسوفت في كتاب «نهاية الفقر»، باعتبارها جزءا أساسيا من الحل بدلا من أن تكون جزءا من المشكلة، وكما يعتقد النشطاء أنها كذلك. وكما ذكر تقرير شبكة عمل ومعلومات الغذاء أولا FIAN، على نحوٍ حاد «يبدو أن المبدأ الجديد في الشؤون الدولية هو أنه ليس بالإمكان تنفيذ مشروع تنمية رئيس من دون المشاركة الفعالة للشركات الكبرى ومؤسساتها/ وكالاتها الأمامية، والتي تكون في الأغلب في شكل شراكات عامة - خاصة (PPP)». وثمة حاجة ملحة إلى التشكيك في هذا الاتجاه لأنه يجب أن يكون واضحا لكل شخص أن مصالح الشركات لا تتماشى دائما مع المصالح العامة[15]. وبالطبع، فإن عبارة «كل شخص» هنا لا تتضمن فعليا أي شخص في التيار السائد للنظام الغذائي ولا أي شخص يرى الأمن الغذائي كأفضل إجابة عن سوء التغذية ونقص التغذية المزمنين. فهؤلاء الذين يتبنون مثل هذه الآراء لديهم الميل، في الحقيقة، إلى الأخذ في الاعتبار تلك النوايا الحسنة لمعظم الشركات الدولية، بما في ذلك شركات الأسمدة والبذور العملاقة مثل مونسانتو Monsanto وسينجينتا Syngenta، والتي ينتقدها بشدة نشطاء سيادة الغذاء. وهذه حجة لا يمكن الاعتماد عليها في الواقع لإيجاد أرضية مشتركة. ولكن لنفترض جدلًا أن جماعات مثل فيا كامبيسينا Via Campesina وشبكة عمل ومعلومات الغذاء أولا FIAN على صواب إلى حد كبير وأن الشركات المتعددة الجنسيات هي لب المشكلة. ومن ثم لنفترض أن التغيير الاجتماعي الجذري الذي يحطم احتكارات الشركات الحل الوحيد طويل الأجل القابل للتطبيق (مع النهوض بذلك، هذا يعني الدخول في نظام عالمي حيث لا يعد الربح الأولوية القصوى). وأخيرا، يمكن أن نخطو خطوة أخرى أبعد من ذلك ونقبل بأن والدن بيلو كان محقًا حين كتب أنه «حتى بينما ينهار نظام [الغذاء] القديم، تصبح نماذج بديلة للإنتاج الزراعي حية، حيث تعرض إمكانية وجود غذاء كاف

(*) هي منظمة تأسست في الولايات المتحدة في العام 1966 دفاعا عن حقوق أصحاب البشرة السمراء من التمييز العنصري. [المترجم].

للناس جنبًا إلى جنب مع الإنصاف والاستدامة البيئية»[16]. ولكن تبقى الحقيقة أنه في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، لم تكن هذه البدائل قد ترسخت وتجذرت بما يكفي على نطاق واسع، وكما يعترف حتى معظم النشطاء، أو على الأقل ليس على نطاق واسع بحيث يمكن أن تشكل استجابة كافية للأزمة الحالية التي تواجه نظام الغذاء العالمي. بعبارة أخرى، وحتى مع افتراض أن بيلو على حق، وأن الوضع الراهن الزراعي يواجه انهيارًا بالفعل، فإن ذلك لا يتم بسرعة تكفي لتحرير النشطاء وإعتاقهم من العمل الفوضوي بشأن التفاوض على حلول وسط مع مؤسسة الغذاء، حتى إن كان هؤلاء المنتقدون يرون مثل هذه المفاوضات باعتبارها تدابير مؤقتة، وحتى بينما يشاركون فيها، فإنهم يواصلون النضال من أجل القضاء على نظام الغذاء العالمي الراهن وتحطيمه إلى الأبد. ومهما يكن تعاطف المرء، فإن الواقع هو، على الأقل بقدر ما يعني هذا الأمر الجمهور العام، لم ينجح أي من الجانبين في أن يكسب هذا الجدال على نحوٍ قاطع (إلا إن كان ذلك في عقولهم، بطبيعة الحال). على النقيض من ذلك، فإن ما كان بارعا فيه من كل جانب هو الإشارة إلى القيود والبقع العمياء لتفسيرات خصومهم. ومن المؤكد أن المؤسسات الغذائية تقف على أرض ثابتة وصلبة حين تشير إلى أن التشخيص الذي توصل إليه النشطاء، وهو تشخيص له باع طويل في انتقاد النظام الرأسمالي، لا يولي اهتمامًا كافيًا لمجموعة متنوعة من القضايا الأكثر تقريبية. وتتضمن هذه القضايا ضعف الاستثمار طويل الأجل في التنمية الزراعية في العالم الفقير والذي يلحق الضرر أخيرًا بالأمن الغذائي، وكذلك الارتفاع في أسعار النفط العالمية، وما يعقب ذلك من تقلب الأسعار وتأرجحها، والتي كان لها تأثير في زيادة سعر الأسمدة التي تعتمد على النفط والتأثير كذلك في معظم الإنتاج الزراعي في الشمال العالمي والنسبة المئوية المرتفعة للزراعة في الجنوب العالمي، وهو ما قد كان نفسه دائما موضوعا لنقاش حاد بين الجانبين. ومن جانبهم، كان المدافعون عن حقوق الغذاء قد نجحوا في تحدي الافتراض الذي يأخذه التيار السائد كنقطة انطلاق له، والتي تتمثل في أن هنالك إجماعًا سياسيًا عالميًا واسع النطاق بشأن ما يجب فعله وكيف يمكن ذلك. بعبارة أخرى، يمكن القول إن النشطاء قد كشفوا كلا من المدى الذي كانت فيه رؤية التيار الرئيس تكنوقراطية - مثل رؤية مهندس للعالم بدلًا من

رؤية صاحب الخلق الفاضل للعالم - والدرجة التي لا يمكن عندها أن تنفصل هذه العقلية التكنوقراطية عن الاعتقاد بأن العالم قد دخل إلى عصر ما بعد السياسة.

وللإنصاف، يعد جيفري ساكس استثناء من هذا. ففي نفس مؤتمر معهد الأرض الذي عقد في العام 2008، حيث استخدم (أو أساء استخدام) امتيازه لكونه الداعي إلى هذا المؤتمر لإلقاء خطاب ختامي وجه فيه عبارات الازدراء إلى هؤلاء المشاركين الذين يرون أن اللوم يلقى على الرأسمالية لمسؤوليتها عن أزمة نظام الغذاء العالمي، أصر ساكس أيضا على أن «الأسواق لا تهتم كثيرًا بـ [أفقر الفقراء]، لأن هؤلاء أناس لا يملكون شيئا. وهذا لا يعني أن الرأسمالية هي عدوهم، بل يعني أنها لم تولِهم اهتمامًا أكبر»[17].

إن الفجوة القائمة بين وجهتي النظر هاتين لا يمكن أن تكون أوسع من ذلك؛ إذ إن قالب الأمن الغذائي يعتمد على الافتراض، الذي يكون واضحًا تارة ولا يكون كذلك تارة أخرى، أن النظام الرأسمالي الليبرالي هو في الحقيقة الموقف الأيديولوجي المشروع الوحيد، أخلاقيًا وعمليًا، وبعبارة أخرى، وجهة النظر التي تعامل الشراكات العامة - الخاصة، التي حذرت شبكة عمل ومعلومات الغذاء أولا FIAN، منها باعتبارها تعزيزا هائلا لقدرة العالم الجماعية على الحد من الفقر والجوع. ويعتمد نموذج سيادة الغذاء على ذلك الموقف التعويضي الذي يرى أن الوقت الحاضر لم يبشر بنهاية التاريخ أو نهاية الأيديولوجيا. وبالنسبة إلى أولئك الذين يتبنون هذا الرأي، لم يفعل الأمن الغذائي شيئا للتخفيف مما يصفه تقرير هذه الشبكة بأنه إدامة «الاستبعاد الاجتماعي [و] التمييز»، واللذين يؤديان في الحقيقة إلى «توليد الجوع، ولاسيما في المجتمعات الريفية»[18].

مثل هذه الأسئلة الفوقية أو البعدية meta - questions مهمة للغاية، حيث إن إحدى أهم نقاط الضعف الفكرية لدى الرأي السائد أنه قلما يعترف، وحتى على مضض، بأن هذه هي القضايا التي تستحق التفكير فيها. ففي عبارات جاءت على لسان معدي دراسة أسترالية مهمة أجريت في العام 2014، قال هؤلاء «أخذ التعقيد في أنظمة الغذاء على محمل الجد» - وهي الدراسة التي، وخلافا لمعظم الأبحاث، اتخذتها دوائر الرأي السائد على نحوٍ جاد تعامل مع آراء المنتقدين بجدية واحترام – «حتى حين تكون موثوقا بها ويمكن الوصول إليها، [تحليل النقاد

السياسي/ الإيكولوجي] ونتائجه تختلف على نحوٍ جذري للغاية عن فكر وممارسة التنمية في الاتجاه السائد، ومن ثم، فإن معرفته لا يمكن أن توجه تدخلات تنمية الأمن الغذائي بطريقة مفيدة». وأضاف هؤلاء أنه «كسرد مضاد يحتوي على التفكير في لعبة صفرية»(*)، فإن هذه الانتقادات «ستناضل دائما من أجل البروز»[19]. والحقيقة أنه ما حاول أن يفعله على نحوٍ عام معتنقو الرأي السائد هو معارضة الانتقادات، التي يرفضونها باعتبارها مجرد حوارات، مع أولئك الذين هم على شاكلتهم ويريدون أن يشمروا عن سواعدهم للبدء في التوصل إلى حلول للفقر والجوع. فعلى حد قول جيفري ساكس، كان لدى المنتقدين «ميل معين إلى رؤية القضايا على أنها كقضايا للوم، وباعتبارها أيضا تبسيطا عميقا وهائلا بالفعل لما يكون عليه حال اقتصاد السوق، وهو ما يؤدي إلى قدر كبير من الخطابة والكلام البلاغي»، وأضاف أيضًا «هنالك كثير وكثير من الأدوات التي تربط اقتصاد السوق بالحياة، والإنصاف، والاستدامة البيئية التي نتحدث عنها... فباستطاعتنا أن نفعل ما هو أقل للكلام البلاغي وأن نفعل ما هو أكثر بالنسبة إلى حل المشكلة وهياكل الحوافز»[20].

وفي السياق الخاص بمثل هذا الخلاف الذي لا ينضب، هناك على الأقل العزاء بأنه لا يوجد نقاش بشأن نتائج الأزمة: فقد كانت إعادة النظر إلى هناك، على الأقل، هي نظراً بقوة 20/20(**). ففي فترة زمنية طويلة جدا، أدى الارتفاع الشديد في سعر المواد الغذائية الأساسية إلى ارتفاع كبير في عدد الجوعى في العالم. ووفقا لمعظم التقديرات، فإن ارتفاع الأسعار، حتى بعدما بلغت ذروتها، مع التقلب المستمر لهذه الأسعار، أدى إلى زيادة أعداد الجوعى حقا بما يتراوح بين 130 مليونا و150 مليونا. وربما يمكن المبالغة في الرمزية: وعلى رغم ذلك، تجدر الإشارة بالتأكيد إلى أنه في ذروة الأزمة في العام 2008، ولأول مرة في تاريخ البشرية، تجاوزت أعداد من يعانون نقص التغذية على نحوٍ مزمن علامة المليار. ومما لا يثير الدهشة أن معظم هؤلاء

(*) Zero-sum game thinking: تعني تحقيق الربح والنجاح على خسائر وفشل الآخرين. [المحرر].

(**) هي ترجمة للعبارة الإنجليزية Hindsight is always 20/20 بمعنى أن إعادة النظر إلى الأمور بعد مضيّها تمكّن المرء من إدراكها إدراكا صحيحا ودقيقا وإنْ كان إدراكا متأخرا؛ فالرقم 20/20 يعبر عن حدة البصر بالمقياس الأمريكي، والذي يكافئ 6/6 بالمقياس البريطاني. [المحرر].

عاشوا في دول بها العدد الأكبر مما قد وصفه اقتصاديو التنمية بأنهم «الفقراء جدا»، وهو ما يعني المائة والستين مليون شخص - تعيش أغلبيتهم الكاسحة في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية - ممن يحاولون البقاء على قيد الحياة اعتمادا على أقل من خمسين سنتا في اليوم الواحد. ومن المؤكد أن هذا لم يُقصد به أن «متوسطي الفقر» (هؤلاء الذين يعيشون على ما يتراوح بين 75 سنتا ودولار واحد يوميا)، لم يكونوا أيضا في خطر كبير، مع النساء الحوامل والمرضعات وأطفالهن الذين يعيشون في أخطر وضع على الإطلاق.

وشأنه شأن تأنيث الفقر على نحوٍ عام، فإن هذا التأنيث للجوع لطالما قد فهمه جيدًا العاملون في مجالي الإغاثة والتنمية، وبالنسبة إلى هذه المسألة، كانت تحظى باهتمام ظاهري فقط وعلى نحوٍ منتظم في مؤتمرات الأمم المتحدة ومن قبل كبار المسؤولين في الحكومات المانحة الرئيسة في الشمال العالمي. غير أن أزمة الغذاء العالمية فاقمت اتجاهًا خبيثًا كان قد سبقها إلى حد كبير. وعلى الأقل في ذروة الأزمة، بدا أن الحاجة إلى معالجتها بسرعة وبطريقة منهجية بدأت تُعامل أخيرًا على الأقل بقدر من الإلحاح الذي كانت تستحقه دائمًا بالطبع، ولكن حتى هذه النقطة، نادرًا ما مُنحت ذلك الإلحاح. وتوالت الاجتماعات الوزارية الواحد تلو الآخر، ولاسيما قمة روما للغذاء التي عقدت في سبتمبر من العام 2008، وما سُمي الاجتماع الوزاري رفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي للجميع، الذي عُقد في العاصمة الإسبانية مدريد في يناير من العام 2009. وكانت هنالك حتى بعض المناقشات التي أثارها أوليفيه دو شوتر، بشأن ما إذا كان من الأفضل اعتبار الغذاء حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، ومن ثم، فإن الطريقة الوحيدة الدائمة لإصلاح النظام الغذائي كانت تتمثل في رؤية الجوع من منظور حقوق الإنسان. وبالنظر إلى السجل الحافل لمعظم المؤتمرات الدولية، نجد حتى حقيقة أنه جرى اتخاذ بعض إجراءات ملموسة في أعقاب هذه الاجتماعات، كانت شهادة على كيفية التعاطي مع أزمة الغذاء على نحوٍ جاد أخيرًا. أُعطي النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة (GIEWS)، والذي تأسس إبان أزمة الغذاء في السبعينيات، تفويضا متزايدا واكتسب قدرًا من الوضوح المؤسسي الذي أُنكِر على مدى فترة طويلة. لكن هذه كلها تعد إصلاحات صغيرة

نسبيا لو أن المرء فكر كم كانت خطيرة بالفعل تلك التهديدات التي طرحتها أزمة الغذاء العالمية. وسواء استمرت الجهات الفاعلة القوية أو لا في الوفاء بوعودها بشأن العمل على نحوٍ متماسك وجاد (كما أخفقوا في النهوض بذلك في أعقاب الأزمة في السبعينيات)، أو، كما تنبأ نشطاء الغذاء في ذلك الوقت، فإنهم يبرهنون على أنهم لم يعودوا أكثر استعدادا لمواصلة تنفيذ وعودهم هذه المرة مما كان عليه الحال في السابق (وهو الأمر الذي سبب على نحوٍ فعال تهميشَ مشاكل التنمية كما تبين من الاجتماعات الدولية الأخيرة مثل مؤتمر «ريو20+»، فضلا عن اجتماعات مجموعة العشرين في أعقاب أزمة اليورو، والذي سيبدو أنه يؤكد على وضوح شيئين، وهما أن المخاوف التي أفرزتها أزمة الغذاء العالمية في ذلك الوقت كانت أكثر من مبررة، وأن التهديد الوجودي الذي مازالت تشكله هذه الأزمة لمصير ما يصل حرفيا إلى مئات الملايين من الأشخاص لم ينحسر بعد. فعلى النقيض من ذلك، كان هنالك ارتفاع تصاعدي قوي في أسعار الغذاء في 2010 - 2011، على الرغم من أن هذه الأزمة، ولحسن الحظ، لم تتحول إلى العاصفة المثالية الكاملة للعوامل التي جعلت أزمة 2007-2008 كارثية بالنسبة إلى فقراء العالم، مع وجود آثار ضارة من جراء الارتفاع في أسعار الأغذية الأساسية تضاعفت بفعل أعمال الحظر على التصدير والإجراءات الأخرى التي وصفها بحق أليكس إيفانس Alex Evans، الباحث البريطاني في الغذاء والتنمية، بأنها بمنزلة لعبة المحصلة الصفرية بين الأمم.

وعلى الرغم من هذا التركيز الجديد الأكثر حدة على النظام الغذائي العالمي، فإن من الصعب، على رغم ذلك، أن نتخيل، ومن دون حدوث كارثة ضخمة مثل عودة ظهور مجاعة في آسيا أو النجاح غير المتوقع للثورة السياسية والاجتماعية التي تعد جوهر تصور العديد من النشطاء، ما الذي قد يزود المؤسسات الرئيسة بالقوة التي تمكنها من تشكيل الأحداث بحيث تضطلع حقا بإعادة إعمار جذري لنظام الغذاء العالمي. بيد أن هذا الأمر معضلة لا مفر منها. ذلك أنه ما لم يُصلَح هذا النظام بطريقة شاملة، فإن من المؤكد بالفعل أن طفرات الأسعار في السلع الغذائية الزراعية ستصبح متكررة على نحوٍ منتظم. والحقيقة أن السؤال الذي يحتاج إلى إجابة ليس ما إذا كانت هذه الطفرات في الأسعار ستحدث على نحو

متكرر، ولكن السؤال بدلا من ذلك هو إلى أي مدى ستكون هذه الطفرات حادة، وكيف سيتعامل معها نظام الغذاء العالمي على نحوٍ فعال؟ وبعد الأزمة المالية في العام 2008 تنبأ محمد العريان، الذي شغل في ذلك الوقت منصب الرئيس المشارك لشركة بيمكو العملاقة للاستثمار، بأنه سوف يتعين على المستثمرين أن يعتادوا ما أسماه «وضعًا طبيعيًا جديدًا» للنمو الاقتصادي القليل، ومستويات مرتفعة نسبيا للبطالة، ونسب فائدة أقل كثيرا على أموالهم من تلك التي بات المستثمرون معتادين عليها خلال عقود عدة سابقة. وبالقياس، نجد أنه من المرجح أن الوضع الطبيعي الجديد لنظام الغذاء العالمي سيصبح وضعا ستكون فيه ارتفاعات الأسعار الحادة، والمفاجئة أحيانا، هي القاعدة العالمية، في حين أنه، وعلى مستوى أساسي أكبر، سيكون الاتجاه العام لأسعار الغذاء تصاعديا. وكل هذه الحقائق القائمة وحتى خطر احتمالات مستقبلية أكثر قتامة تشكل جانبا واحدا من دفتر الحسابات. مرة أخرى، بينما تتضح خطورة هذا الوضع، فإنه لا يخلو على الأقل من بعض علامات الأمل. ذلك أن العديد من نشطاء الغذاء الأكثر تطرفا، ممن أعلنوا التزامهم كعادتهم، ليس فقط بالإصلاح، ولكن أيضا، وعلى حد قول آني شاتوك Annie Shattuck وإيريك هولت - جيمنز Eric Holt Giménez -، بـ «تغيير» نظام الغذاء العالمي، سيرفضون بلا شك هذا باعتباره حالة لإعادة ترتيب الكراسي على سطح السفينة العملاقة تيتانك. لكن بالنسبة إلى أولئك الأكثر تعاطفا مع فكرة الإصلاح بدلا من الثورة، فإن فكرة أن الزراعة قد صارت مرة أخرى عنصرا رئيسا في كل التفكير الجيد بشأن التنمية، مثلت أول خطوة حاسمة، حتى برغم أن هذا لم يضمن بوضوح إمكانية الاتفاق على الحلول الصحيحة، أو حتى إن كانت كذلك، فلن يضمن ذلك أيضا وجود إرادة سياسية كافية لوضع هذه الحلول في حيز التنفيذ.

وعلى رغم ذلك، وللمرة الأولى منذ الثورة الخضراء في آسيا إبان الستينيات والسبعينيات، حين لم يكن الأمن الغذائي بالنسبة إلى الجوعى في العالم أولوية أخلاقية فقط بل أيضا إستراتيجية لدى الإمبراطوريتين الأمريكية والسوفييتية – كان مسؤولو التنمية الذين عملوا في إدارة الرئيس دويت إيزنهاور يعتقدون أنه «أينما يذهب الجوع، تتبعه الشيوعية» - تبين أن المسائل الزراعية على نحوٍ عام

ومشكلة سوء التغذية المزمنة على وجه التحديد تتضمن مشاركة كل من القوى الكبرى التي توفر الجزء الأكبر من مساعدات التنمية للعالم الفقير والمؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها البنك الدولي، والتي قد أدت دورا كبيرا في إطار سياسة التنمية منذ تأسيسها في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فهنالك من يستمع إلى باحثين في مؤسسات رئيسة مثل المعهد الدولي لأبحاث سياسة الغذاء IFPRI، والمجموعة الاستشارية للبحث الزراعي الدولي CGIAR - ربما وإن لم يكن على نحوٍ كاف، ولكن بدرجة غير مسبوقة. والشيء المؤكد هو أن السجل مختلط. ففي تقرير كُتب لمعهد التنمية الخارجية بالمملكة المتحدة ODI، أثنى ستيف ويجينز Steve Wiggins على الاستجابة الدولية لأزمة 2007-2008 لكونها كانت «رائعة ومثيرة للإعجاب من حيث حجمها وسرعتها»[21]، لكنه أصر، في الوقت نفسه، على أن فعالية هذه الاستجابة كانت مختلطة. غير أن هذا لا ينفصل عن كيف أن نظام الغذاء العالمي قد أصبح مجددا قضية «المرتبة الأولى» في الشؤون العالمية.

أي شخص يراقب العجز الواضح للحكومات الأمريكية والأوروبية والمؤسسات المالية الدولية عن متابعة تنفيذ الإجراءات التي تبنتها أثناء الأزمة النظامية في رأس المال التمويلي ومباشرة في أعقابها، والتي بدأت بالأحداث التي أدت إلى انهيار مصرف ليمان براذرز في العام 2008، كان من المحتمل أنه سيرفض اقتراح أن أزمة الغذاء ستظل تُعالج بطريقة جادة بمجرد أن بدأت أسعار الأغذية الأساسية في التراجع في العام 2009. وبعد كل شيء، فإنه ما لم تُكبَح الأزمة المالية، لكانت شكلت تهديدا وجوديا للرخاء الاقتصادي للشمال العالمي، بينما، على الرغم من تأثير ضربتها القاضية، فإن أزمة الغذاء العالمية قد تركت العالم الغني سالما إلى حد كبير، حتى في حين أنها سببت تدمير الجنوب العالمي. لكن في حين يقف نشطاء الغذاء على أرض صلبة عندما يشكون من عدم اتخاذ ما يكفي من الإجراءات، نجد أن التركيز على الزراعة العالمية من جانب المانحين الغربيين الرئيسين، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات الخيرية الكبرى منذ أحداث 2007-2008، لم يتبع النمط السابق المتمثل في دق ناقوس الخطر العالمي، تليه الإغاثة التي تشير إلى أن الأزمة قد مرت على ما يبدو، ويأتي الإهمال

عقب ذلك. والإشارة إلى هذا الانفصال المرحب به من الممارسات السابقة ليست هي الشيء نفسه مثل ادعاء أنه لا يوجد سبب لاستمرار الشكوك. إذ إن الكثير من التفسير الخاص بالاهتمام المستمر الذي يُولى لأزمة الغذاء ولاحتمال تكرارها بانتظام في العقود القادمة يذهب إلى أنه يوجد إجماع بين صانعي السياسة عبر العالم على أن مثل هذا الاحتمال خطير من الناحية السياسية. فالمرء ليس بحاجة إلى أن يكون عالما للغيب على نحوٍ رهيب لفهم أن الناس يميلون إلى أن يصيروا أكثر اضطرابا لدى مواجهتهم احتمالا حقيقيا أنهم لن يعودوا قادرين قريبا على تحمل تكلفة إطعام أنفسهم وأطفالهم.

والحقيقة أن الاحتجاجات الجماهيرية التي تفجرت في ثلاث وستين دولة، حيث كانت نتيجة الزيادات في الأسعار الحادة على نحوٍ خاص والتي أدت إلى حوادث شغب في إحدى وعشرين من هذه الدول (وليس فقط في دول فقيرة مثل هايتي واليمن، لكن أيضا في دول متوسطة الدخل كالمكسيك)، كانت برهانا على هذا حيث نُظِر إلى هذه الاحتجاجات بحق على أنها تنطوي على إمكانية زعزعة الاستقرار على نحوٍ كبير. وعلى الرغم من أنه في معظم الدول الكبرى المصدرة للغذاء كانت هنالك حلقات أقل كثيرا من الاضطرابات المدنية (برغم حدوث بعض الاضطرابات)، فإنه سادت حالة أقرب إلى الذعر على الصعيد السياسي. ومن ثم، فإن الاستجابة الأكثر شيوعا لهذه الاحتجاجات في هذه الدول تمثلت في محاولة التحرك على نحوٍ عكسي لقلب الارتفاع في أسعار الغذاء المحلية (الذي يُحْتَمل أن يكون مُحَرِّضا على الانفجار اجتماعيا) عن طريق كبح الصادرات، في حين حاولت الدول المستوردة للغذاء على نحوٍ يائس بناء مخزوناتها الغذائية المتضائلة عن طريق خفض التعرفات الجمركية على الأغذية الأساسية المستوردة. وعلى رغم أن هذا لم يكن بوضوح ما كان يقصده صانعو السياسة، سواء في الدول المصدرة أو المستوردة، فإن هذه الإجراءات جعلت المشكلة أسوأ. فكما ذكر أليكس إيفانس في الدراسة الموثوقة التي أجراها لمؤسسة شاتهام هاوس بعنوان «إطعام التسعة مليارات»، فإن «التأثير الصافي لهاتين المجموعتين من الإجراءات، كان يهدف، على رغم ذلك، إلى زيادة الأسعار العالمية بقدر أكبر لأن تلبية الطلب المتزايد أدت إلى تقليل العرض»[22]. وفكر زعماء عدة دول آسيوية في الذهاب إلى أبعد من ذلك

حيث وضعوا في الاعتبار على نحوٍ جاد تلك الفكرة التي قد ظهرت منذ سنوات بين صانعي القرار السياسي في المنطقة بشأن تأسيس منظمة للأرز على غرار منظمة أوبك من أجل ضمان الأمن الغذائي القومي. وهذه الأولوية ذاتها أدت إما إلى فرض عمليات حظر تصدير صريحة وإما إلى رفع التعرفات الجمركية المرتفعة على نحوٍ عقابي على مواد غذائية أساسية من قبل الكثير من دول رئيسة مصدرة للغذاء، سواء كان عنصر الغذاء الأساسي المعني هو الأرز (إندونيسيا، والصين، والبرازيل، وفيتنام)، أو القمح (الأرجنتين، وأوكرانيا، وروسيا). ومن المحتمل أن الأزمة لم تكن بداية «سيناريو كارثة وشيكة» والذي حذر منه ناشطا حقوق الغذاء إيريك هولت جيمنز وراج باتل في كتابهما بعنوان: «تمرد الغذاء: الأزمة والجوع من أجل العدالة» Food Rebellion: Crisis and the Hunger for Justice. لكننا لسنا بحاجة إلى إقرار كل آراء هولت جيمنز وراج باتل حتى نقتنع بأن الأزمة أظهرت خوفا حقيقيا بشأن الحال الذي ستكون عليه الأسعار المرتفعة قبل أن تتراجع وحتى أكثر خوفا إزاء ما يحتمل أن تكون عليه الآثار السياسية.

ونتيجة لذلك، وبرغم أنه لم يكن موضع ترحيب، فإن الإدراك بدأ يظهر في العالم الغني بأنه ربما أن الادعاءات الأكثر إثارة للقلق من جانب الحركة المناهضة للعولمة لم تكن كذلك، في الحقيقة، بعد كل شيء. فمثلا، لم تكن هذه الحركة على حق في التحذير من أن تحويل الذرة، المنتج في الغرب الأوسط الأمريكي من استخداماته التقليدية باعتباره مادة غذائية لكل من البشر والماشية إلى صنع الإيثانول للوقود الحيوي، سيؤدي إلى تقلص المعروض الغذائي العالمي، وأن هذا من شأنه من ثم أن يؤدي حتما إلى ارتفاع هائل في أسعار الغذاء على طول امتداد السلسلة الغذائية في تلك المناطق من العالم التي تعتمد على الذرة، والذي كان يعني، بالمعنى العملي، أي دولة تعد فيها اللحوم جزءا مهما من الوجبات الغذائية اليومية. وربما كان لا بد أن يكون هذا واضحا، وللإنصاف، وكما أشارت، بمرارة نوعا ما، هيلاري بن، وزيرة التنمية الدولية السابقة في الحكومة البريطانية، فإن بعضا من المنظمات غير الحكومية نفسها التي بدأت في شجب الوقود الحيوي في أوائل القرن الحادي والعشرين، قد طالبت في التسعينيات بسرعة تبني ما كان يُرى على نطاق واسع آنذاك أنه بديل نظيف الطاقة للاعتماد المستمر على استخدام أنواع الوقود الأحفوري.

بيد أنه على المنوال نفسه، قد كان من الواضح بالتأكيد لدى صانعي السياسة الأوروبيين أثناء المفاوضات بشأن معاهدة ماسترخت، التي أفضت إلى اعتماد اليورو، أن وجود عملة موحدة مشتركة من دون شكلٍ ما من أشكال الاتحاد، كان مصيره الفشل. وليس من قبيل المغالاة بالتأكيد الإصرار على أن صانعي السياسة الأوروبيين، والأمريكيين في هذا الصدد أيضا، قد أولوا بالتأكيد مزيدا من الاهتمام باليورو، وفكروا كثيرا بشأنه، وراهنوا على نجاحه أكثر من رهانهم على الاحتياجات الغذائية للفقراء في عالم الجنوب. إذ إنه على الأقل مع اليورو، فإن الكثير ممن كانوا قد شاركوا في إيجاده فهموا من البداية أنه لكي يبقى قابلا للحياة، فإنه في مرحلة ما أو أخرى، كان لا بد أن يؤدي إلى مزيد من الاتحاد الاقتصادي على مستوى القارة الأوروبية. لكن أزمة الغذاء لم يكن من الممكن التنبؤ بها، ومن الناحية النظامية، بدأت هذه الأزمة في إثارة شبح المجاعة في عدد أكثر قليلا من دول نامية حتى في آسيا، حيث كان من يفترض أن يكون المد المرتفع للعولمة، الذي سيرفع «كل القوارب»، هو الأكثر نجاحا. ولعل الأكثر تهديدا من هذا كله، هو ذلك الإجماع المتزايد بين خبراء التنمية، والمهندسين الزراعيين، والاقتصاديين، ومسؤولي الأمم المتحدة، وفي بورصة وول ستريت، وفي بورصة السلع الغذائية في شيكاغو، وفي مدينة لندن، أن الحقبة التي استمرت قرنًا من الزمان والتي لم تقتصر على الغذاء الرخيص نسبيًا فقط، ولكن أيضا أسعار الغذاء المتراجعة على نحو مطرد كنسبة مئوية من ميزانيات الأسرة، وأن هذه الحقبة كانت في طريقها للانتهاء في المستقبل المنظور، والمقصود منه، بعبارة أخرى، أن الأزمة كانت بدائية - عودة الجوع إلى الصدارة في عالم معولم، والذي قد افتُرِض، ليس بأي حال من الأحوال، أنه على نحوٍ متفائل أو غير مدروس، قد بات أو كان سيصبح على الأقل لاعبا قليل الأهمية. وبالطبع فهم الأشخاص الذين لديهم اطلاع على الأمور بطريقة مثالية تماما أن احتمال المجاعة سيظل على رغم ذلك، على مدى بعض الوقت، قائما في بضع الأماكن، وفي مقدمتها جنوب الصحراء الأفريقية في منطقة الساحل، حيث استمر توسع الصحراء على نحو مطرد في ابتلاع مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية (وهي العملية التي لا يوجد دليل مقترح على أنها ستتوقف في المستقبل المنظور).

وإلى ذلك الحد، على الأقل، كان من المتفق عليه على نحوٍ عام أن إيجاد طريقة للتخفيف على الأقل من حدة آثار ما كان يحدث سيكون أمرا بالغ الصعوبة. غير أن التفكير التقليدي كان يتمثل في أنه على المستوى العالمي كان من المرجح أن تنحسر المشكلة بمرور الوقت وبالطريقة نفسها التي قد أمكن من خلالها التغلب على مرض شلل الأطفال بحيث إنه قد صار يقتصر أكثر فأكثر على قليل من المجتمعات الفقيرة وأمكن حتى القضاء عليه هناك وإن كان بوتيرة بطيئة. ومسألة ما إذا كانت مثل هذه الثقة مضمونة وأكيدة من عدمها تعد مختلفة تماما. ولكن في عصر بات فيه من المفهوم على نطاق واسع أن إمكانية التقدم اللانهائي، وفي المقام الأول التقدم التكنولوجي، يقينية وليست مجرد احتمال، فإن هذا الفكر لم يكن مرحبا به جدا في دوائر التيار الرئيس وحقوق الغذاء على السواء، إلى حد أنه كان مرفوضا على الدوام تقريبا.

6

وعود للفقراء

العبارة التي تقول «الفرصة تُولد من رحم الأزمة» باتت أشبه بالكليشيه الشائع، إلى حد أنه في مناسبات نادرة حين يكون لديها بعض الأساس في الواقع، يصبح هناك شيء غير محتمل تقريبًا بشأنها. بيد أنه، وفقا لأي معيار، كانت أزمة الغذاء العالمية في العامين 2007 و2008 مجرد مناسبة. إذ إن سعر الأغذية الأساسية بدأ في الانخفاض مرة أخرى في نهاية العام 2008. وفي الماضي كان من الممكن أن تكون هذه نهاية الأزمة، فالاهتمام الذي استحوذت عليه الأزمة كان سيُعاد توجيهه إلى مكان آخر، ومرة أخرى، فإن نقاط الضعف لدى نظام الغذاء العالمي كانت ستُترك من دون معالجة. لكن ما حدث في العام 2007 كان مزعجا للغاية، وكان الإجماع في الآراء بشأن طفرات مماثلة لارتفاع الأسعار في المستقبل والتي ربما كانت شيئا لا مفر منه عامًا إلى درجة أنه في هذه المرة كانت الاستجابة

«من المهم أن نتذكر، وإن على نحو غير بديهي، أن عالِم التنمية، تاريخيا، لم يتخذ مسألة التخفيف من حدة الفقر أولويةً رئيسة لديه في الأجلين القريب والمتوسط»

الدولية مازالت قوية. فقد كشفت الأزمة هشاشة نظام الغذاء العالمي بطرق لم يعد بالإمكان إنكارها أو تجنبها ببساطة. ويبدو أنه بعد طول انتظار، ولت إلى الأبد أيام إحالة المسائل الزراعية إلى حالة أشبه بشيء ما بين أمر ثانوي وشيء عفَّى عليه الزمن والتي سادت في سياسات التنمية الرسمية لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والحكومات المانحة الغربية الكبرى منذ، على الأقل، أواخر السبعينيات. لكن مسألة كيف يمكن إصلاح النظام، مع افتراض أن ثمة إمكانية لإصلاحه على الإطلاق، لم تكن قريبة من الحد الذي يجعلها واضحة.

وثمة صعوبة تمثلت في أنه على الرغم من التأكيدات التي قدمها المدافعون عن «الابتكار»، بالمعنى الذي طرحه بيل غيتس، والذي طرحه آخرون في عالم التنمية والذين كانوا مقتنعين بأنه مع وجود ما يكفي من المال، وقوة العقل، والالتزام الدولي، فإنه ما من مشكلة موجودة كان يتعذر حلها، بيد أن الفهم أخيرا في الواقع لخطورة التهديد القائم لم يعنِ بالضرورة أنه كان هناك حل بالفعل، على الأقل، وكما استمر نشطاء الغذاء في محاولة الإشارة إلى ذلك، وهو الحل الذي كان متوافقا مع النظام العالمي كما شُكِّل حاليا. أما قد قيل ذلك، فلا يمكن أن يكون هنالك شك في أنه بالنسبة إلى مؤسسات دولية مثل البنك الدولي ووكالات التنمية لدى المانحين الغربيين الرئيسين وحتى يمكنها صياغة إجماع تحليلي جديد بأنه كان خطأ من جانب مؤسسات دولية والمانحين الغربيين الرئيسين أن يقلصوا مساعدات التنمية للزراعة من نسبة 17 في المائة في العام 1980 إلى نسبة 3.8 في المائة في العام 2006، كان خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح.

ولن يكون من الدقة في شيء القول إنه لم يكن هناك تفكير نقدي في دوائر التيار الرئيس قبل أزمة العامين 2007 و2008. إذ إنه بحلول العام 2004 كان البعض من الأشخاص المؤثرين داخل مؤسسة الغذاء ممن نأوا بأنفسهم على نحو متزايد عن الرأي الذي أوجزته وثيقة إستراتيجية التنمية الزراعية لمؤسسة غيتس بأن «مشكلة عدم كفاية الإمدادات الغذائية حُلت»، وأن باستطاعة المانحين أن يحولوا اهتمامهم بأمان إلى اهتمامات أخرى. وفي ذلك العام نفسه، ولأول مرة في غضون ما يربو على عقدين، طرأ ارتفاع صغير على نسبة مساعدات التنمية الرسمية المخصصة للزراعة - وهو تحول، يجب الإشارة إليه هنا، لطالما طالب به طوال سنوات ليس

فقط نشطاء حقوق الغذاء، لكن أيضا المنظمات غير الحكومية الرئيسة العاملة في حقل التنمية. وعلى رغم ذلك، كانت الأحداث التي وقعت في العامين 2007 و2008 هي التي أعادت الزراعة إلى قلب جدول أعمال التنمية الدولية. ففي العامين 2008 و2009 عقدت أربع قمم عالمية تمحور موضوعها الرئيس حول الأمن الغذائي، وهي القمم التي تعهدت بعدها الدول المشاركة فيها بتقديم أربعين مليار دولار لكل من عمليات الإغاثة الطارئة في دول تضررت بشدة من جراء ارتفاعات الأسعار وأيضا تقلبات الأسعار في الأغذية الأساسية، وكذلك «لإعادة انطلاق» الاستثمار في قطاع الزراعة في الجنوب العالمي. وعلى رغم ذلك، فإن السؤال المطروح هو ما إذا كانت هذه الوعود والتعهدات، وهنا إعادة صياغة لعنوان تقرير بحثي موثوق لمنظمة أوكسفام في العام 2009، ستتحول إلى حقائق على الأرض، أو ما إذا كان، وكما حدث عدة مرات في الماضي، الاهتمام بالاضطلاع بذلك سوف يتبخر في نهاية المطاف؟

على أي حال، كان تغير اتجاهات المانحين جزءًا فقط من المعركة، لأنه، وللإنصاف، خلال الفترة بين العامين 1980 و2004، رأينا أن قادة عديد من البلدان في العالم الفقير، الذين حثهم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمانحون الغربيون الرئيسون على إعادة تخصيص أموال التنمية بعيدا عن الزراعة، احتاجوا إلى كثير من الإقناع للاضطلاع بذلك. وفي العقدين الماضيين من القرن العشرين، كان عديد من هذه الدول قد واجه أزمات اقتصادية حادة. وفي كثير من الحالات، كان هذا يعني ظهور تلك الدول بمظهر المتوسل والمتضرع إلى البنك الدولي والمانحين. وحتى لو أن زعماء هذه الدول كانوا قد اعترضوا على السياسات الاقتصادية التي فُرضت عليهم كشرط للحصول على مزيد من المساعدات، فمن غير المحتمل أن أصواتهم كانت ستجد آنذاك آذانًا صاغية أو أي استجابة، كما فعل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي حين لم يستمعا إلى آراء اليونانيين منذ بداية أزمة الدين الحكومية في العام 2010. لكن ما ينقص سرد ما حدث للتنمية الزراعية في العالم الفقير في الأعوام الخمسة والعشرين بعد العام 1980 هو الاعتراف بأن زعماء الأمم الفقيرة لم يكونوا سوى مجرد ضحايا للنظام الدولي، والذين لو كانوا تُركوا لإرادتهم ورغباتهم لما كانوا تجاهلوا الزراعة كما فعلوا. وتخيل هذا الأمر سيعني تجاهل المدى الذي توافقت فيه توصيات المانحين الدوليين على نحو مريح مع آراء النخب المحلية التي جاءت

إلى السلطة في أعقاب إنهاء الحقبة الاستعمارية في الخمسينيات والستينيات. وعلى الرغم من استثناءات ملحوظة قليلة، كانت هذه النخب حضرية أكثر من كونها ريفية. وحين تولت هذه النخب الحضرية نفسها مقاليد السلطة بعدما نالت دولهم الاستقلال، فإنهم لم يفعلوا شيئا تقريبا للتغيير من أجل الأفضل في هذا الشأن، لكن كان هناك الكثير الذي تغير إلى الأسوأ، وذلك إلى درجة أن مستويات التفاوت في الدخل بين الفلاحين وسكان المدينة صارت أكثر اتساعا على مدار العقود الأربعة الأولى بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية.

فهل ثمة إمكانية لأن يكون الوضع مختلفا عن ذلك؟ جادل الاقتصادي الأسترالي دي إي لو D. A. Low في كتاب صغير رائع بعنوان «لحظة المساواة» The Egalitarian Moment، بأنه على الرغم من أن زوال الحقبة الاستعمارية في كثير من أجزاء العالم أنهى نظام السيادة الرسمية على الأرض، فإن ما أعقب ذلك لم يكن مزيدا من الأنظمة الريفية المتساوية، بل كان أشكالا اقتصادية جديدة أطالت من أمد الظلم، والواقع، في عديد من حالات عادت إلى عصر ما قبل الحقبة الاستعمارية. ولا يدعي الاقتصادي الأسترالي لو هذا على نحو صريح، غير أن منطق حجته يشير إلى أن فشل النخب الحاكمة الجديدة في اغتنام فرصة تاريخية لإلزام أنفسهم بإصلاح الأراضي كان عاملا مهما للغاية في الفشل الاقتصادي اللاحق الذي مُني به عدد كبير من الدول النامية. وبدلا من ذلك، في أعقاب الاستقلال، عززت النخب السياسية من التوزيع غير العادل للموارد وللسلطة السياسية والذي كان السمة المميزة للأزمنة الاستعمارية. وإن كان ثمة شيء، فهو أن الهجمات «النابعة من الداخل» على المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في عديد من الدول، لاسيما في أجزاء من نيجيريا، وغانا، وأجزاء من السودان، وكينيا، كانت القاعدة قبل وقت طويل من إعلان البنك الدولي وصندوق النقد الدوليين فرض إصلاحاتهما الاقتصادية والاجتماعية شديدة القسوة على دول الجنوب العالمي. فعلى حد قول كولين ليز Colin Leys، وهو ناقد أسترالي آخر، فإن هذه العملية تميزت «باستخدام سلطة الدولة من قبل طبقات رأسمالية محلية ناشئة للاستحواذ على الأرض من أجل (وهو ما يعني، على نطاق واسع) الزراعة الرأسمالية». وإذا ما دمجنا النظريات الاقتصادية للمانحين الدوليين مع المصالح الاقتصادية للنخب

الأفريقية الحضرية، فسنبدأ في رؤية السبب الذي جعل من الصعب للغاية تنفيذ ما يسمى سياسات «النمو المؤيد للفقراء»[1].

فَلْنُفَعِّلْ كليشيهاً آخر، وهو «أن النظر الرجعي هو بالفعل نظرٌ بقوة 20/20»[*]. لكن لو كان لشيء أن يكون واضحا في ذلك الوقت، فهو أن النمو المحلي والنمو المؤيد للفقراء ليسا الشيء نفسه. وعلى رغم ذلك، احتاج الأمر حتى فترة التسعينيات - أي بعد مرور أربعين عاما على بدء انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية والظهور الأول لما يسمى أيديولوجية التنمية، التي كان ظهورها إلى حد كبير ردا على هذا الانهيار الاستعماري - لكي نصل أخيرا إلى إدراك في ذلك الشأن. وعلى الرغم من أنه قد لا يبدو منطقيا، فإن زيادة معدلات النمو الاقتصادي لم تتماش في الحقيقة مع الحد من الفقر في تلك الدول. وللإنصاف، نجد أن الوتيرة السريعة للتصنيع في عديد من المناطق في العالم النامي والهجرة الجماعية لسكان الريف إلى المدن الكبرى في الجنوب العالمي تسارعتا على نحو مستمر وبلا هوادة. فلأول مرة في التاريخ الإنساني، أصبح عدد الناس الذين يعيشون في المدن يفوق عدد هؤلاء الذين يعيشون في الريف، ومن ثم، لخَّص هذا من جديد، على نطاق عالمي، ما حدث في أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين. ومنذ التوسع الحضري - ولنقل ذلك على نحو فج، فإن الانتقال من مجتمع زراعي فيما قبل العصر الحديث إلى مجتمع صناعي وحضري حديث - كان يعتبر تاريخيا شرطا أساسيا لا غنى عنه للتقدم من أجل الخروج من الفقر، حيث بدا أن هذا التفضيل للمناطق الحضرية على الريفية كان منطقيًا ومعنويًا وجعل الزراعة – وعلى نحو خاص الزراعة كثيفة العمالة ذات الحيازات الصغيرة، والتي تُعرَّف تقليديا بأنها تتضمن مزارعين يعملون في قطع من الأرض لا تزيد مساحتها على عشرة هكتارات لكنها تتكون في الأغلب من قطع من هكتار واحد أو اثنين وحتى أقل من ذلك أحيانا - جعلها انطلاقة لمعظم الناس إلى حياة أفضل بعيدا عن الأرض.

(*) سبق بيان أن هذه ترجمة للعبارة الإنجليزية: hindsight is always 20/20 بمعنى أن إعادة النظر إلى الأمور بعد مضيها تمكّن المرء من إدراكها إدراكاً صحيحاً ودقيقاً وإنْ كان إدراكاً متأخراً؛ فالرقم 20/20 يعبر عن حدة البصر بالمقياس الأمريكي، والذي يكافئ 6/6 بالمقياس البريطاني. [المحرر].

هذا الاعتقاد بأن السياسات المناصرة للفقراء يجب أن تكون أيضا، إلى حد كبير، سياسات مؤيدة للتحضر يساعد في تفسير لماذا، ولفترة طويلة جدا، تمكن المتخصصون في التنمية من التقليل من الأهمية الانتقادية الحرجة لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وحتى اليوم، فإن عديدا من هؤلاء الذين كانوا أكثر قلقا إزاء الزراعة في أفقر المناطق في العالم، متشددون في الإصرار على أن الطرق التقليدية للزراعة لدى أصحاب الحيازات الصغيرة ليست كافية إلى حد كبير للتماشي مع احتياجات عالم يقطنه سبعة مليارات نسمة، هذا إن لم يكن العدد وصل إلى عشرة أو أحد عشر مليار نسمة. ويجادل هؤلاء بأن التكنولوجيا وحدها هي التي يمكن أن تفعل هذا، وهو رأي بات الآن الحكمة التقليدية لدى وكالات التنمية الحكومية مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وإدارة التنمية الدولية البريطانية، وأيضا لدى المؤسسات الخيرية مثل مؤسسة غيتس ومؤسسة روكفلر، والشبكة العالمية لمعاهد أبحاث الغذاء، فضلا على كثير، ما لم يكن جميع، وكالات منظومة الأمم المتحدة. وكما قال جيفري ساكس: «الطريقة التي أخرجتنا من الفقر على نحو عام في العالم كانت من خلال العلم والتكنولوجيا الجديدة»[2].

بيد أنه على الرغم من القفزة الهائلة في نسبة سكان المدينة في الدول التي تقع جنوب العالم منذ عصر انتهاء الحقبة الاستعمارية، فإن الزراعة لاتزال في قلب كل من اقتصادات وثقافات عديد من الدول في العالم الفقير. ففي منطقة جنوب الصحراء الأفريقية، نجد أن ما يربو على نصف مجموع السكان - ما يقرب من خمسمائة مليون من بين تسعمائة مليون نسمة تقريبا - يعيشون في المناطق الريفية، حيث يشتغل بالزراعة نسبة 65 في المائة من مجموع القوة العاملة. وعلى الصعيد العالمي يتبين أن زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة - إضافة إلى الرعاة ممن يرعون قطعانا لا تزيد على عشرة من الأغنام أو الماشية - يعولون اليوم ما يقرب من ملياري شخص على مستوى العالم، وهو ما يعني شخصين اثنين من كل سبعة أشخاص أحياء اليوم، حيث يظل الرعي على نحو خاص «العمود الفقري» للزراعة الأفريقية.

لكن كان مفادُ الحكمة التقليدية في عالم المساعدات والتنمية حتى فترة الثمانينيات فيما يبدو هو أنه لم يكن هنالك كثير يمكن أن تفعله الحكومات المحلية أو المانحون الدوليون لإصلاح الزراعة القائمة على أصحاب الحيازات الصغيرة. وعلى وجه الخصوص،

لم يكن يُنظر إلى الدولة على أنها تضطلع بدور مركزي في إيجاد حل، والحقيقة أن الإجماع السائد كان يتمثل في أن أحد الأسباب الجذرية للصعوبات الاقتصادية التي واجهت عديدا من الأمم في العالم الفقير هو أن الدول دأبت تاريخيا على التدخل إلى حد كبير. والأمثلة على هذا تضمنت تحديد أسعار صرف مرتفعة للغاية لقطاع الزراعة، لاسيما الصادرات الزراعية، لكي تصبح مربحة، والتنافس مع القطاع الخاص من خلال مجالس التسويق، وفرض تعرفات جمركية عالية على الواردات، وغير ذلك من أشكال التنظيم المفرط. وكانت الحجة في ذلك أنه ما لم تكن الحكومات الأفريقية، على نحو خاص، عزلت اقتصاداتها عن آلية عمل الأسواق العالمية، لكانت أصبحت بالفعل أكثر ازدهارا بكثير. كما أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فعلا كثيرا بشأن المقارنة مع دول آسيوية، والتي حُدِّد ازدهارها بأنه كان يُعزى - إلى حد كبير - إلى أنظمة تحرير التجارة التي تبنتها. ففي بحث مؤثر نُشر في العام 1996 زعم جيفري ساكس وأندرو وارنر أن «أفريقيا كانت تستطيع تحقيق نمو للفرد الواحد بنسبة 4.3 في المائة سنويا لو أنها اتبعت سياسات نمو سريعة»، وجادلا بأنه في حال استدامة هذا النمو، لكان سيؤدي إلى تضاعف الدخول الحقيقية كل ستة عشر عاما. ولكن بدلا من ذلك، وعلى حد قول الخبيرة الاقتصادية جوديث دين، التي نقل عنها ساكس ووارنر بطريقة مستحسنة في بحثهما «في أفريقيا فقط، نجد تقدما قليلا نحو نظام التجارة المحرر. وهنا كانت هنالك حالات مهمة لقلب السياسة، وليس تحرير التجارة، أو عقبات تصدير متزايدة». لكن ساكس ووارنر يصران على أنه ليس ثمة سبب يدعو إلى التشاؤم حيال الاقتصادات الأفريقية لأنه حيث نُفِّذ ما وصفاه «بإصلاحات جادة مؤيدة للنمو» كهذه، كانت الدول الأفريقية «حققت معدلات نمو مثيرة للإعجاب»[3].

لم يكن الجميع متفائلين جدا، ولم يتعين على أحد بالتأكيد أن يكون «متشائما تجاه أفريقيا» ليختلف مع هذا الرأي. وبدلا من ذلك، رأينا أن منتقدي الإجماع السائد في عالم التنمية في الثمانينيات وأوائل التسعينيات جادلوا بحماس بأن موقف منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الضعيف في نظام التجارة العالمي كان يعني أن اعتماد سياسات تجارة حرة واسعة النطاق كهذه يمكن أن يفضي فقط إلى كارثة. وبعيدا عن تمهيد الطريق لمزيد من الازدهار، فإنه كلما زاد انفتاح هذه الأسواق، كما تنبأ هؤلاء، كان من المحتمل أن يصبح موقف أفريقيا غير مواتٍ، وزاد الضرر

الذي يلحق بالاقتصادات الأفريقية. إذ إنه بالنسبة إلى هؤلاء المنتقدين، كان من قبيل التفاهة الطوباوية الاقتراح بأن المزارعين الأفارقة يمكن أن يتطابقوا قريبا مع العالم الغني في الموارد المالية، والتقنية، أو البنية التحتية، سواء على المستوى الوطني (الطرق، الموانئ، الجسور... إلخ) أو في سياق المزارع الفردية. وبالنظر إلى هذه الحقائق كانت النتيجة الأكثر احتمالا مزيدا من الإفقار والتهميش للمزارعين الأفارقة من أصحاب الحيازات الصغيرة في الريف، في حين أن التأثير الأهم الدائم لتحرير التجارة كان إنشاء أسواق جديدة للمنتجين الزراعيين في شمال العالم.

وفي تقرير نشر في العام 2010 في وقائع الأكاديمية الوطنية للعلوم، لخص لورنس بيكر، عالم الجيولوجيا من ولاية أوريغون، هذا السطر من الجدال. ففي جذور الإصلاحات، كما أشار، كان هناك مطلب من المانحين الدوليين بأن المزارعين الفقراء يجب أن ينظروا إلى إزالة أنظمة الدعم التي ترعاها الدولة باعتبارها فرصة لـ «المنافسة مع بعض أكفأ الأنظمة الزراعية في العالم». وعن هذا الاحتمال، قال بيكر «لا وجود في الواقع لسوق حرة في هذا العالم. فليس لدينا هذه السوق، لكننا نخبر الناس الجوعى في أفريقيا بأنه من المفترض وجودها»[(4)]. وبشأن هذه النقطة، كان بيكر يقف على أرض تاريخية صلبة. وعلى حد قول ها - جون شانغ، الخبير الاقتصادي في التنمية بجامعة كمبريدج: «دولة تلو الأخرى من الدول الناجحة، بداية من بريطانيا في القرن الثامن عشر إلى كوريا الجنوبية وتايوان في أواخر القرن العشرين، استخدمت أولا إجراءات سياسية مختلفة (حماية التجارة كانت متضمنة في معظم، إن لم يكن في كل، الحالات) من أجل إيجاد المساحة التي يمكن فيها للمنتجين من هذه الدول تعزيز قدراتهم الإنتاجية قبل أن يتمكنوا من التنافس مع منتجين أفضل من الخارج، سواء في السوق المحلية أو في سوق التصدير».

وحرص شانغ على أن يركز كثير من بحثه على الحالة الكورية الجنوبية. ففي العام 1961 وصل نصيب الفرد من الدخل القومي في كوريا الجنوبية إلى 82 دولارا، وهو نصف مثيله في غانا. وبالنظر إلى النجاح الذي حققته كوريا الجنوبية لاحقا، يتساءل شانغ، لماذا كان هناك مثل هذا «التعصب لتلك السياسات القومية التي استخدمتها كوريا في الماضي، من جانب الدول الغنية والمؤسسات متعددة الأطراف»، لاسيما نظرا إلى حقيقة أنه بينما صارت الولايات المتحدة ما أسماه شانغ

«حامل لواء التجارة الحرة في الماضي القريب»، كانت أمريكا واحدة من، إن لم تكن، الحامي الأكبر والأهم للاقتصاد العالمي في الفترة ما بين الحرب الأهلية الأمريكية والعام 1945![5]، وحاجج أكثر خصوم شانغ الفكريين إدراكا، لاسيما مارتن ولف، وهو مسؤول سابق في البنك الدولي يشغل الآن وظيفة رئيس المعلقين الاقتصاديين لدى صحيفة «فايننشيال تايمز» البريطانية، حاججوا بأن الإطاحة بالإجماع الليبرالي الجديد واستبدال الحمائية الكورية الجنوبية به (أو، في الواقع، الحمائية الأمريكية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين)، ليس من المرجح أن تكون وصفة مؤكدة للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر بقدر أكبر مما كانت عليه سياسات نقية قائمة على السوق الحرة، وهي حجة يتقبلها شانغ إلى حد كبير. ولكن حتى مع هذا التحذير، وبغض النظر عن مدى حسن نية هذه الوصفة العلاجية (في كثير من الأحيان، يخلط نشطاء عن طريق الخطأ النيات الخبيثة مع الآثار الخبيثة)، سيكون من الصعب توضيح أن النتائج كانت غير كارثية.

ولندع الإحصاءات الغاشمة تتحدث عن نفسها. فكما أشار تقرير أصدرته منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في العام 2012: «في العام 1980 كانت لدى أفريقيا تجارة زراعية متوازنة تقريبا حين بلغ حجم الصادرات والواردات الزراعية نحو 14 مليار دولار، لكن بحلول العام 2007 فاقت وارداتها الزراعية الصادرات بمقدار 22 مليار دولار»[6]. وهذه الزيادة في واردات الغذاء لم تكن تركزت على نحو غير متناسب في المواد الغذائية الأساسية، وهو ما كان طريقة أخرى للقول بأنها أثرت على نحو غير متناسب أيضا في الأمن الغذائي للناس الأشد فقرًا في أنحاء القارة وسببت توترات اقتصادية معينة لدى دول أفقر. وخلص معد التقرير إلى القول إن «نحو الثلث فقط (19 من كل 53) دولة أفريقية كانت لديها عوائد تصدير زراعي تكفي لسداد فواتيرها من الواردات الغذائية، في حين كان يتعين على بقية الدول سحب الحصول على المال من موارد أخرى أو انتظار تبرعات الغذاء لضمان إمداد مستقر من الغذاء»[7]. واستمر هذا النمط حتى في دول أفريقية مزدهرة نسبيا. ففي ساحل العاج، على سبيل المثال، وهي دولة مستهلكة ومنتجة للأرز في آن واحد، كانت نسبة 64 في المائة من الاستهلاك تأتي من الأرز المستورد، معظمه من آسيا.

وعلى الرغم من البيانات اللعينة التي يعرضها، لكن تقرير منظمة الفاو، شأن عديد من التقارير التي أصدرتها مؤسسات دولية في ذلك الوقت، يعرض على رغم ذلك دفاعًا مؤهلًا عن السياسة غير المقيدة للأسواق الحرة، وهي السياسة التي بدأ مانحون دوليون، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، استنادا إلى وجهة نظر كل واحد منها، في الحث عليها أو فرضها على دول أفريقية فقيرة في أوائل الثمانينيات (في حالة البنك الدولي، عن طريق منح قروض لدول تعاني أزمة مالية طاحنة جعلتها في وضع لا يسمح لها بالاعتراض على أي شروط كانت مصاحبة لهذه القروض وتتوقف على تبني مثل هذه الإجراءات). وأصر واضعو التقرير على أن «الهدف طويل الأجل لنظام سياسة تجارة زراعية أكثر ليبرالية ليس محل تساؤل». وعلى رغم ذلك، على الأقل، حيث يعني الأمر الزراعة ذات الحيازات الصغيرة، نجد أن الدليل الخاص بالتقرير نفسه يُكذِّب هذه الثقة. إذ يوضح التقرير أنه «بموجب الإصلاحات المالية، فإن أنواع الدعم (المدخلات على نحو رئيس)، التي تقدم إلى المزارعين، أُلغيت على نحو مفاجئ مما أدى إلى عواقب وخيمة لمنتجي الغذاء الفقراء. «فهذه لغة عفيفة لوصف فترة زمنية في العلاقات بين العالمين الغني والفقير والتي، مرة أخرى، ومهما كانت النيات الحسنة لدى المانحين، سببت في الواقع مأساة إنسانية غير ضرورية والتي صنعها البشر تماما في القرن العشرين»[8].

في حين أنه من المتعذر بوضوح الإجابة عنه على نحو قاطع، لكن يجدر بنا على الأقل أن نطرح السؤال المتعلق بما كان سيحدث لو كان التركيز في تفكير عالم التنمية خلال هذه الفترة على مساعدة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في البقاء على الأرض - بعبارة أخرى، تعزيز وتحسين الحياة الريفية كما كانت موجودة بالفعل - بدلا من التركيز على المطالبة بتغييرات هيكلية عميقة في القطاع الزراعي. مهما تكن الإجابة، فإن من الصعب أن نتصور مدى السوء الذي كان يمكن أن يكون عليه سجل الحد من الفقر لدى سكان الريف الفقراء في جنوب العالم. غير أن هذا لم يكن هو ما ركز عليه اهتمام التيار الرئيس لعالم التنمية في معظم النصف الثاني من القرن العشرين، كما أنه ليس من الواضح بأي حال أن التأكيد الحالي على الأمن الغذائي، والذي يتوافق تماما، على الأقل نظريا، مع دول مازالت تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات، يمثل كثيرا من التغيير.

في هذا السياق، من المهم أن نتذكر، وإن على نحو غير بديهي، أن عالم التنمية، تاريخيا، لم يتخذ التخفيف من حدة الفقر أولوية رئيسة لديه في الأجلين القريب والمتوسط. ففي الواقع، وكما كتب روجر ريدل Roger Riddell، الذي يعد إلى حد كبير مؤرخ التيار السائد الأكثر حكمة وإنصافا في مجال المساعدات الخارجية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث قال إنه فقط في بداية السبعينيات «اكتشف مانحون رسميون الفقر فجأة»[9]. وحقيقة أن هذا التغير حدث في أعقاب أزمة غذاء عالمية أخرى، والتي بدأت في العام 1972، وبلغت ذروتها في خضم صدمة النفط في العام 1974 في أعقاب ما سُمي حرب يوم الغفران في الشرق الأوسط (حين ارتفعت أسعار الأغذية الزراعية الأساسية لتصل إلى مستويات لم نرها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية)، يبدو بالكاد أنه كان محض مصادفة. ومع أن اختصاصيي التنمية يميلون إلى التأكيد على مشاكل وحلول فنية، فإنه وكما هو الحال بالنسبة إلى عناصر رئيسة أخرى لنظام الغذاء العالمي، كان الغذاء دائما، أولا وأخيرا، مسألة سياسية. وقد فطن النبي حزقيال إلى هذا الأمر بالتأكيد، حتى وإن كان البنك الدولي قد اختار على مدى عقود طويلة أن يعمل كأنه بطريقة أو بأخرى «يعلو فوق» السياسة.

وكما حدث، سيثبت التركيز الجديد في منتصف السعبينيات أنه تركيز عابر، ومن ثم، سيتعين على سياسات النمو الجادة المناصرة للفقراء الانتظار والترقب قرابة عقدين آخرين. وهذا لا يعني القول إنه لم تكن هناك تغييرات مهمة في حوكمة نظام الغذاء العالمي خلال هذه الفترة، والتي سبق بعضها أزمة الغذاء العالمي للعامين 1973 و1974، في حين نُفِّذ بعضها الآخر كرد فعل على هذه الأزمة. فعلى النقيض من ذلك، كان هنالك عدد من التغييرات المهمة إلى حد كبير. ومن ثم، فإن السؤال البارز هو ما إذا كانت هذه التدابير الجديدة خدمت بالفعل مصالح المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، لاسيما مصالح هؤلاء الذين يعيشون في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية، أو أن هذه التغييرات - بدلا من ذلك - تمت أساسا لتلبية اهتمامات المانحين واسترضائهم. وهناك، تبدو الصورة مختلطة. فمن المؤكد أنه لم توجد «خطة رئيسة» للزراعة، فضلا على إعادة النظر في افتراضات مسبقة أيديولوجية وجوهرية لنظامي بريتون وودز والأمم المتحدة. وعلى العكس من ذلك، كان لكل واحد من هذه التغييرات منطقه الأيديولوجي

والمؤسسي الخاص، ومن ثم فإنها لم تُبْن بالضرورة على إصلاحات سابقة أو تكملها. ولكن مع الاستفادة من تجارب سابقة، يظهر نمط ما. إذ يبدو أن كل هذه الإجراءات كان لديها تأثير واحد مشترك، ألا وهو الضعف التدريجي لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة.

حتى أعظم المناصرين لـ «الفاو» سيتعرضون لضغط شديد للادعاء بأن هذه المنظمة قد أوفت بوعدها. ولكن بعد ذلك لم يفِ نظام الأمم المتحدة نفسه بوعده. ولكن، مهما حاول المرء تحديد الجهة التي يقع عليها اللوم، فسوف يجد مرة أخرى، مثل الحال مع الأمم المتحدة، أن الوعد الذي قطعته «الفاو» كان أكبر إلى حد بعيد مما آل إليه، أو، على نحو صحيح، الحد الذي سُمح له أن يبلغه. مع ذلك، وعلى الرغم من كل أخطائها ونقاط ضعفها، بداية من أواخر الأربعينيات إلى أوائل السبعينيات، مارست «الفاو» مهماتها باعتبارها «وزارة الزراعة» للأمم المتحدة[10]. ولو أن أول مدير عام للمنظمة، وهو اللورد بويد أور Lord Boyd Orr، الحائز جائزة نوبل للسلام العام 1949، تقديرا لمجهوداته في مجال عمله، وجد طريقه الصحيح وأُتيحت له الفرصة، لكانت «الفاو» ستحاول إبعاد سياسة الغذاء العالمية كثيرا عن المصلحة القومية للدول الفردية وجعلها تتجه نحو سياسة تتبنى العمل الجماعي (كثيرا على المنوال نفسه وكما كان يعني مفهوم الأمم المتحدة الأصلي بشأن لجنة الأركان العسكرية الدائمة التي كانت معنية بضمان الأمن العالمي بمساعدة، إذا ما اقتضت الضرورة، قوات من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والتي توضع تحت تصرف الأمم المتحدة). وكما أكدت نورا ماكيون Nora McKeon على نحو صحيح في كتابتها البليغة عن أزمة الغذاء وهياكل الحوكمة العالمية المطلوبة للحيولة دون تكرار هذه الأزمة، فإن بويد أور مارس ضغوطا شديدة على زملائه في الأمم المتحدة من أجل إنشاء مجلس غذاء عالمي، مجادلا بأن الغذاء لم يكن مثل سلع أخرى وأن هذا وحده برر اعتقاده بأن العالم كان يتطلب «سياسة غذائية تستند إلى احتياجات إنسانية»، وليس سياسة تابعة لضرورات السوق العالمية. وفي هذا نجد أن بويد أور، الذي كان فدراليا عالميا مقنعا، كان يطرح آراء، عكست بطرق مهمة، مثالية مؤسسي الأمم المتحدة، وقدمت صورة مسبقة للحجج التي سيبدأ

نشطاء حقوق الغذاء وأعضاء المنظمات المناهضة للعولمة في طرحها بعد ذلك بثلاثة عقود، وهي الآراء التي مازالت تكمن في صميم حججهم إلى اليوم.

أرغمت أزمة 2007-2008 مؤسسة الغذاء العالمية على إعادة النظر في كيف يجب إعطاء أسواق اليد الحرة (كانت الكناية التي تعبر عن هذا هي قوة السوق، واليد الخفية، وكل ذلك) صلاحية تحديد أسعار المواد الغذائية الأساسية. وفي العام 2011 أنشأت دول مجموعة العشرين مجموعة أسمتها منتدى الاستجابة السريعة والذي كان مؤلّفا من كبار المسؤولين من كل من الدول المصدرة الكبرى وتلك التي تعتمد إلى حد كبير على استيراد المواد الغذائية الأساسية، وهو بالضبط ذلك النوع من الإشراف الذي دعا إليه بويد أور. ووفقا لما ورد في بيان التأسيس الذي أصدرته مجموعة العشرين، كان الهدف من هذا المنتدى هو «السماح للدول بالتواصل بعضها مع بعض تفاديا لأن تتخذ أي واحدة منها قرارات فردية يمكن أن تكون غير عقلانية من وجهة النظر الجماعية»[11]. وبالنظر إلى الطريقة التي قلّص من خلالها المانحون الدوليون دور منظمة الفاو على مدى عقود، ظهرت سخرية مريرة بشأن حقيقة أن هذه المناقشات كانت مفوضة بأنها يجب أن تكون مبنية على المعلومات التقنية التي وفرها نظام معلومات السوق الزراعية الجديد AMIS الذي كانت مجموعة العشرين أنشأته في الوقت نفسه، وكان مقره داخل منظمة الفاو، ويعمل به موظفون تابعون لها. ولم تتضح ما إذا كانت المنظمة مؤهلة لأداء مهمتها بعد عقود من التهميش النسبي لدورها وفي أعقاب رحيل مديرها العام سنوات طويلة، جاك ضيوف Jacques Diouf، مباشرة والذي كان مكروها من عدد كبير من مرؤوسيه. وكان الهدف من وراء إنشاء نظام معلومات السوق الزراعية الجديد AMIS، كما أوضح الأمين العام عبدالرضا عباسين، في مقابلة مع صحيفة «لوموند» الفرنسية، هو تحسين «الشفافية والمعلومات بشأن [ما يجري] في الأسواق بالنسبة إلى المواد الغذائية الأساسية الأربع (القمح، والأرز، والذرة، وفول الصويا) والتي يحتاج إليها الأمن الغذائي العالمي»[12]. وكانت المشكلة، على رغم ذلك، أنه بمجرد أن تأسس وبدأ في العمل، كان هنالك قليل من الشك حيال قدرة نظام معلومات السوق الزراعية هذا على توفير البيانات الضرورية، حيث كانت توجد ولاتزال نزعة شك مبررة بشأن إلى أي مدى كانت الحكومات القوية مستعدة لفرض قيود على الأسواق وكبح جماح المضاربة فيها.

وحين تأسس نظام معلومات السوق الزراعية، رأت منظمة الفاو أن مجموعة العشرين قد أسندت إليها مسؤوليات مهمة جديدة. وإن كان هذا هو الحال، فإن هذا كان أول خطوة إلى الوراء في عملية تضييق منهجي للتفويض الممنوح للمنظمة والذي بدأ في العام 1963، أي بعد أقل من عقدين على تأسيس المنظمة، وذلك عندما أُوقِفت مهمة توفير المساعدات الغذائية للفقراء الجوعى من منظمة «الفاو» لتنتقل إلى برنامج الأغذية العالمي WFP الذي أُنشئ حديثا. بيد أن هذه الخسارة المؤسسية للفاو عُوِّض عنها في العام 1971 مع تأسيس المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية CGIAR. وكانت الفكرة من وراء تأسيس هذه المجموعة هي تجميع كل مراكز البحوث الزراعية الأكثر أهمية في العالم معا في سياق إداري واحد. وكانت هذه المجموعة من بنات أفكار مؤسسة «روكفلر»، التي، وفي بداية العام 1943، وكجزء من تمويلها للباحث الذي وفَّر الأساس العلمي للثورة الخضراء، قدمت دعما ماليا إلى أحد معاهد الأبحاث المتخصص في دراسة الأرز، ثم، بالتعاون مع الحكومة المكسيكية، لتحسين سلالات القمح والذرة. وفي العام 1966 باتت هذه المؤسسات مستقلة عن الحكومة المكسيكية لتصبح بدلا من ذلك معتمدة على نحو كامل على مؤسسة «روكفلر»، ومن ثم، أُعيدت تسميتها لتصبح CYMMIT، وهو اختصار باللغة الإسبانية لما كان يُسمى بالإنجليزية المركز الدولي لتحسين الذرة والقمح. وفي العام 1969 دعت لجنة للتنمية الدولية ترأسها ليستر بيرسون Lester Pearson، رئيس الوزراء الكندي الأسبق، إلى بذل جهود عالمية جديدة لتمويل الاكتتاب في «أبحاث متخصصة في إمدادات الغذاء والزراعة الاستوائية»[13]. وبعد ذلك بعام اقترحت مؤسسة «روكفلر» إنشاء هذه المؤسسة، وفي العام التالي شكل المركز الدولي لتحسين الذرة والأرز CYMMIT، والمعهد الدولي لأبحاث الأرز IRRI، واللذين كانا يحصلان على تمويل مشترك من مؤسسة روكفلر وفورد، شكلا نواة المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية CGIAR.

كانت منظمة الفاو من أصحاب المصلحة في الهيئة الجديدة، حيث كان دورها تحدد رسميا في القرار الخاص بإيواء الأمانة الفنية لمجموعة «CGIAR» في المقر الرئيس لـ «الفاو» في روما. لكن المنظمة الراعية المهيمنة التي تقف وراء هذه المجموعة كانت بلا شك البنك الدولي، الذي كان رئيسه في مطلع السبعينيات، وهو روبرت مكنمارا Robert McNamara، الشخصية الرئيسة في إنشائه. وكما

قال مكنمارا في شريط فيديو يمكن مشاهدته على الموقع الإلكتروني للمجموعة الاستشارية: «تأسيسي مجموعة «CGIAR» هو أحد الأشياء التي أفخر بها بشدة»[14]. ومنذ ذلك الحين، ظل البنك الدولي في الصدارة بين نظرائه من الداعمين لمجموعة «CGIAR»، حيث بات يؤوي أمانتها العامة، ويزود هذا التحالف بجميع من تعاقبوا على رئاسته عدا واحدا فقط، كما بقي أول أو ثاني أهم المساهمين فيه، حتى على رغم أنه لم يعد يؤدي ذلك الدور الذي وصفه تقييم داخلي للبنك الدولي بأنه «مانح الملاذ الأخير لمجموعة «CGIAR». وأي شخص يكتب تاريخًا ليس فقط عن نظام الغذاء العالمي، لكن أيضا عن أسس العولمة الرأسمالية، سيفعل الصواب على نحو جيد بإلقاء نظرة على التفاعل بين المؤسسات الخيرية الكبرى الأمريكية مثل مؤسسة روكفلر، ومؤسسة فورد، والبنك الدولي في تأسيس مجموعة «CGIAR».

تضييق التركيز إلى حد ما، سواء كانت هذه هي النية أم لا، فإن نتيجة هذا الدور المتميز للبنك الدولي في قرارات إدارة وتمويل المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية CGIAR، كان يعني فعليا أن جميع الأبحاث الزراعية التي تُجرى خارج العالم الشيوعي حدثت في الواقع تحت وصاية مؤسسة كان من المفهوم دائما أن رئاستها يجب أن تذهب إلى أمريكي تقدمه الحكومة الأمريكية، التي كانت لديها التزامات أيديولوجية عميقة جدا حيال نظام غذاء عالمي قائم على السوق الحرة وموجه للتصدير، مع المحافظة على علاقات وثيقة مع الأعمال الزراعية العالمية. وبعد بضع سنوات فقط من تأسيس المجموعة الاستشارية، عُقد مؤتمر طارئ بشأن الغذاء العالمي في روما كان الهدف منه تحديد الاختصاصات لنظام غذائي عالمي، والذي أظهرت أزمة الغذاء في العامين 1973 و1974 أنه كان مختلا في أداء مهماته في عدد من الطرق الحاسمة. وكان في هذه المرحلة أن جرى تضييق صلاحيات التفويض لمنظمة الفاو على نحو كبير. ففي هذا المؤتمر الطارئ، اتُّخِذت خطوات تحضيرية من أجل تأسيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) "IFAD"، والذي أصبح في العام 1977 الوكالة الثالثة عشرة ضمن منظومة الأمم المتحدة. وكان التفويض المحدد الممنوح لصندوق «إيفاد» هو تمويل المشروعات التي سعت إلى التخفيف من، وحيثما أمكن ذلك، إنهاء الجوع والفقر في المناطق الريفية. ومع تقلص الدور الذي تمارسه في تلك الأنشطة على نحو كبير بفعل تأسيس برنامج الأغذية العالمي من

ناحية، والآن صندوق «إيفاد» من ناحية أخرى، بدأت منظمة الفاو في إعادة توجيه تركيزها الأصلي بعيدا عن الفقر في الريف، وهو تحول يعد مسألة سياسية بالضرورة، بعد كل ما قيل ونُفِّذ، حيث تركز اهتمامها بدلا من ذلك على موضوعات فنية أكثر ضيقا. وإحقاقا للحق، فإن هذه الترتيبات المؤسسية الجديدة وإعادة الترتيبات أظهرت على الأقل أنه كان هنالك بعض التفكير الجاد المستمر داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن ما يجب أن يكون عليه دور الزراعة في التنمية الناجحة.

وتمكنت المؤسسات الجديدة هذه من الصمود والاستمرارية. إذ إنه وبخلاف برنامج الأغذية العالمي، والذي بات خلال عقود المورد للغذاء كملاذ أخير للجوعى في المناطق الأشد فقرا وحرمانا في العالم، نجد أن صندوق «إيفاد» لم يرتق قط إلى مستوى فواتيره المسبقة. ومن ثم، يعد هذا الصندوق اليوم الشريك الأصغر إلى حد كبير بالمقارنة مع منظمة الفاو وبرنامج الأغذية العالمي. ولكن لو أن مؤسسات الغذاء التابعة للأمم المتحدة أخذت مكانها في البيروقراطية الحركية العالمية، لما تحول التركيز العالمي المتجدد على الزراعة في مطلع السبعينيات إلى قوة بقاء مماثلة. وبحلول العام 1976 شهدت أسعار الغذاء انخفاضا حادا، وهو ما كان ينذر ببداية تراجع دائم حقيقي. وكانت المشكلة أن كثيرا من الناس الذين كان يجب عليهم أن يعرفوا ذلك على نحو أفضل، أخطأوا في فهم هذا الاتجاه طويل الأجل، الذي كان من المقرر أن يستمر حتى أوائل العقد الأول من الألفية الثالثة، وظنوا أنه تغيير دائم. وهذا الاعتقاد بأن أسعار الغذاء ستواصل الانخفاض أضاف مزيدا من الإحساس بين المانحين بأن العالم لم يتمكن فقط من التغلب على أزمة العامين 1973 و1974، ولكن أيضًا لم يكن من المرجح أن تتكرر. ولما يزيد على ثلاثة عقود، بدت هذه التوقعات مضمونة. وكانت هناك أصوات تحذر من أن أزمة غذاء عالمية ستتكرر، لكنها قُوبلت بالتجاهل التام تقريبا. وفي العام 1980 كتب خبيرا الاقتصاد الزراعي، ألبيرتو فالديز Alberto Valdés وعمار سياموالا Ammar Siamwalla، أنه في حين «لم يعد الأمن الغذائي مصدر قلق كبير للصحافة والجمهور العام... فإن الأسباب الكامنة لأزمات غذائية مثل تلك التي حدثت في الفترة من العام 1972 إلى العام 1974، لم تكن قد اختفت»[15].

وعلى رغم ذلك، كان الرأي الذي يمثل الإجماع، هو أنه لم يكن ثمة سبب يدعو إلى إثارة الشكوك حتى في أفضل السيناريوهات التي تتضمن توقعات مستقبلية لأسعار

المواد الغذائية الأساسية عبر العالم. ومن المؤكد أن «حل» مشكلة الأمن الغذائي على ما يبدو، أسهمت بالتأكيد في ذلك التحول الأوسع نطاقا في العالم الغني بشأن تفكيره في قضية التنمية. فقد شهدت فترة السبعينيات تحركا باتجاه وضع الخفض المباشر للفقر في مركز مؤسسة التنمية. لكن بحلول أوائل الثمانينيات كانت الحكومات المانحة الرئيسة حذت حذو البنك الدولي في التنصل من هذا التأكيد لمصلحة سلة من الإستراتيجيات الليبرالية الجديدة، والتي تتضمن ما يخص موضوع الزراعة، حيث عكست على نحو متزايد، مرة أخرى، جداول أعمال عديد من أهم المؤسسات المعنية، لاسيما المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية CGIAR، التفكير الخاص بالبنك وأولوياته. فهذا التحول ربما كان حتميا ولا مفر منه؛ وذلك لأنه قبل كل شيء، منذ أوائل الثمانينيات كان يمثل ذروة الأيديولوجيا الريغانية(*)، والأيديولوجيا التاتشرية(**). وكان من المحتمل بالكاد أن نمط التفكير لدى البنك الدولي، الذي كانت إدارته هي نفسها الآن كما كانت من قبل، احتكارا أمريكيا، لم يكن سيعكس هذا الإجماع الجديد الذي يميل إلى تيار اليمين؛ إذ إنه وبعد فترة وجيزة من توليه مقاليد منصبه رئيسا للولايات المتحدة، طلب ريغان إلى ألدن دبليو «توم» كلوسن Alden W. «Tom» Clausen، الذي شغل آنذاك منصب الرئيس التنفيذي لبنك أمريكا، أن يصبح الرئيس السادس للبنك الدولي، وهو ما أعاد تشكيل أنشطة هذه المؤسسة المالية الدولية على طول هذه الأسطر فقط. وكما يلخص الدخول إلى الموقع الإلكتروني للبنك، بطريقة ملطفة ومخففة إلى حد ما، فترة رئاسته، فإن «التزام كلوسن الجوهري بسياسة الأسواق الحرة، والتدفقات الخاصة لرأس المال، والتعاون الدولي، فضلا على المعرفة المالية لديه باعتباره مصرفيا ملما بالشأن التجاري، كل هذا كان مصدر إلهام لابتكارات جديدة تتعلق بضمانات الاستثمار والتمويل المشترك مع البنوك التجارية. كما ساعد هذا على تحديد ما البرامج المستمرة لدى البنك والتي يجب تأكيدها»[16].

وفي ظل رئاسة كلوسن، بدأ البنك الدولي في تأسيس ما وصفه، على نحو مخفف إلى حد كبير، ببرنامج التعديل الهيكلي SAP للدول الفقيرة - وهو مجموعة من السياسات التي تضمنت، وفقا لما ورد في الموقع الإلكتروني للبنك، تحويل «الاهتمام بتوزيع الثروة

(*) الريغانية: مصطلح ينسب إلى الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان. [المترجم].
(**) التاتشرية: مصطلح ينسب إلى رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر. [المترجم].

والعودة إلى النمو الاقتصادي»، وأخذ «عظاته من الأسواق المالية بدلا من مطالب الدول النامية». وقد باتت هذه السياسات تُعرف فيما بعد باسم إجماع واشنطن، حتى إن كان جون وليامسون John Williamson، الاقتصادي الذي صاغ هذا المصطلح في العام 1989، سيصر في وقت لاحق على أن القصد من استخدامه لم يكن قط «مرادفا لليبرالية الجديدة أو أصولية السوق»، والذي، كما قال وليامسون في بحث له نُشر في العام 2004، إنه اعتبره بمنزلة «تحريف بغيض ومرفوض تماما لمعناه الأصلي». وعلى أي حال، كانت تلك هي الكيفية التي فسر بها البنك الدولي هذا المصطلح في ظل رئاسة كلوسن. ودعونا نقتبس مرة أخرى ما جاء في الموقع الإلكتروني للبنك، «بصفته مصرفيا تجاريا، عكف [كلوسن] على البحث عن حلول في إستراتيجيات التنمية الموجهة نحو السوق». وهذا لأن، كما يفسر الدخول إلى موقع البنك، كلوسن، وببساطة، «شعر بأنه أكثر ارتياحا مع القطاع الخاص من الأنظمة البيروقراطية الحكومية».

وذهبت العقيدة الجديدة للبنك إلى أبعد من ذلك بكثير، حيث بدأت من فرضية أن الدولة كانت عائقا مهما في طريق التنمية الناجحة، إن لم تكن، في الواقع، الحاجز الرئيس للتنمية. وتشير السيرة الذاتية الموجزة للبنك إلى أن إدارة ريغان رأت «التخفيف من حدة الفقر» باعتباره «برنامجا للهبات الاجتماعية»، وكان هذا هو المنطلق الذي اتبعه كلوسن في إدارة البنك. ففي اعتقاده أن ما كان يجب أن يحدث هو أن تتنحى الدولة جانبا ببساطة، ومن ثم، تحرر اليد الخفية للسوق، وهي عبارة شهيرة في فكر آدم سميث ولكنها مفهومة كثيرا، حتى يمكنها أن تؤدي عملها لتحقيق الازدهار. في هذا السياق، فإن أي شخص اتبع حجج المصرفيين في أعقاب الأزمة المالية للعام 2008 سوف يدهشه مدى توافق وثبات وجهات النظر في بورصة وول ستريت ومدينة لندن، وحقيقة أن هذا كان سوء تفسير جسيما لفكر سميث لم تكن أكثر إلزامًا لكلوسن مما ستكون عليه لاحقا بعد ثلاثة عقود للحزب الجمهوري في الكونغرس الأمريكي. فقد كانت الدولة هي العدو العام الرقم واحد. وكما جادل تقرير نشره أحد البنوك في تلك الفترة: «فإن العوامل الرئيسة وراء حالة الركود والتراجع في [منطقة جنوب الصحراء الأفريقية في السبعينيات]، كانت تتمثل في السياسات الضعيفة - لكل من الاقتصاد الكلي والاقتصاد القطاعي على السواء - والتي كانت ناجمة عن نموذج للتنمية أعطى الدولة دورا بارزا في الإنتاج وتنظيم النشاط الاقتصادي»[17].

كان هذا هو الرأي الذي لم يتراجع عنه البنك قط على نحو كامل، وذلك على الرغم من حقيقة أنه قد تبنى الآن، كشعار له، عبارة «العمل من أجل عالم خالٍ من الفقر». والواقع، كان فقط في منتصف التسعينيات أن بدأ التأكيد على التعديل الهيكلي وتنفيذه إلى حد كبير، وذلك بعد أن رشح الرئيس الأسبق بل كلينتون جيمس ولفنسون وعيَّنه في منصب الرئيس التاسع للبنك، خلفا للويس برستون، الرئيس التنفيذي لبنك «جي بي مورغان»، الذي وافته المنية في مكتبه. وكان البنك يواجه ضغوطا بالفعل من جانب نشطاء احتفلوا بذكرى مرور أول نصف قرن على تأسيسه بتنظيم حملة كان شعارها «خمسون عاما تكفي». ويبدو أن ولفنسون فهم من البداية أن الوضع الراهن لم يعد في الإمكان قبوله. ففي حين أنه لم يرفض على نحو صريح التعديل الهيكلي، لكنه أعاد صياغة صورة البنك إلى حد كبير وذلك بفضل مارك مالوش براون Mark Malloch Brown، وهو خبير علاقات عامة متخصص في الحملات السياسية والذي سيتولى فيما بعد رئاسة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP. أما وجهة نظر كثير من النشطاء، وفي مقدمتهم هؤلاء الذين شاركوا في حملة «خمسون عاما تكفي»، فكانت تتمثل، على حد قول والدن بيلو، وفيما يتعلق بمحور الإصلاح لدى ولفنسون، ألا وهو ما يسمى برامج إستراتيجية الحد من الفقر التي قدمت كبديل لبرنامج التعديل الهيكلي SAP، في أن «الكلام البلاغي بشأن التغيير لم يتوافق، بأي حال، مع واقع الاستمرارية»[18]. ورأى المدافعون عن ولفنسون أن هذه الانتقادات غير معقولة، وأكدوا حدود مقدار التغيير الذي يمكن أن ينفذه حتى أكثر رؤساء البنك الدولي حسنا للنية. وبالتأكيد لم يكن ولفنسون سيُعيّن قط رئيسا للبنك لو كانت لديه النية في أي وقت لتقويض النظام الرأسمالي، والذي، عندما قيل كل شيء وتم عمله، كانت هذه الحالة النهائية التي شن بيلو ونشطاء لديهم الرأي نفسه حملة من أجلها. وعلى العكس من ذلك، جعل هذا النظام الذي يؤمن به ولفنسون ثريًا. لكن ولفنسون كان لديه أيضا اهتمام حقيقي بالحد من الفقر بطريقة لم تكن أُتيحت لدى أي من أسلافه. والأكثر أهمية من ذلك هو أنه حتى لو كان هذا التحول، وبطرق عديدة، مجرد تحول في لغة الخطاب البلاغي، فإن إعادة صياغة مهمة البنك من مهمة تتمثل في مساعدة الشعوب الفقيرة في النمو الاقتصادي إلى أخرى كانت تتركز على محاربة الفقر، فإنه يعد في الحقيقة خطوة جذريَّة. وللتعبير عن التغيير الخطابي، فإن التغيير الجذري في الخطابة البلاغية كان تاريخيا وفي

كثير من الأحيان حقيقة مختلفة. فعلى سبيل المثال، حين يكتب الرئيس الحالي للبنك، جيم يونج كيم، في منشور بمدونة أن «أكبر سؤال على الإطلاق في مجال التنمية هو: كيف يتسنى لنا أن نفي بوعودنا للفقراء على نحو أكثر فعالية؟»، فإنه يتقدم هنا بمطالبة للبنك والتي كان سيرفضها على الفور، ليس فقط توم كلوسن، ولكن أيضا جميع أسلافه الذين تولوا رئاسة البنك قبل ولفنسون.

بيد أنه سواء رأينا فترة رئاسة ولفنسون للبنك الدولي باعتبارها تمثل انفصالا حقيقيا عن ماضي المؤسسة، أو باعتبارها فترة نجح فيها البنك في إعطاء برنامج التعديل الهيكلي (SAP)، تحولا صحيحا من الناحية السياسية، فإن حقيقة أن البنك ظل متشبثًا بهذا البرنامج بشدة في فترة رئاسته ولم يتحرر منه بالكامل إلى اليوم، لهي حقيقة عصية على الفهم، وذلك بالنظر إلى ما سيصعب على المراقب الأكثر إحسانًا وصفه على نحو أكثر إيجابية من نتائجه المختلطة. وليس ثمة شك في أنه كانت هنالك قصص نجاح أرجعها البنك، على الأقل، إلى التعديل الهيكلي، بالنسبة إلى كل من الارتفاعات الحادة في معدلات النمو في عدد قليل من البلدان والانخفاض الأكثر انتشارا في أسعار الغذاء للمستهلكين في المناطق الحضرية. ولكن لو أن المسؤولين في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لم يروا أن هذه الأسواق المفتوحة، التي دافع عنها كلوسن وزملاؤه بطريقة مرنة للغاية، كانت تدمر تدريجيا سبل العيش لدى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ممن لم يستطيعوا منافسة الأغذية الأساسية المستوردة الأرخص ثمنا، فإن سبب ذلك أنهم إما كانوا أغبياء وإما أنهم كانوا أيديولوجيين ممن يتبنون فكر السوق الحرة. ويمكن القول إنهم كانوا أي شيء بيد أنهم لم يكونوا أغبياء. وبدلا من ذلك، كان هؤلاء من المؤمنين بصدق بعقيدة أن الرخاء على المدى الأطول كان يعتمد تقريبا وعلى نحو حصري على تخفيض قيمة العملة، وأولوية القطاع الخاص، والأسواق الحرة الموجهة نحو التصدير. وبالنسبة إليهم، كان كل شيء آخر ثانويا. فكما أشارت دامبيسا مويو Dambisa Moyo، وهي تعد واحدة من أشد المنتقدين للتنمية من منظور رأسمالية السوق الحرة التي لا تعرف الحياء (هي ليست من دعاة الحمائية!)، أشارت إلى أن سياسات التنمية هذه، من قبيل الريغانية والتاتشرية، وعلى نطاق أوسع، «حملت جميع العلامات المميزة لثورة اقتصادية، وكان هناك مجال صغير للمساومة»[19].

7

كاساندرا والدكتور بانجلوس

«الفقر ظاهرة مركبة تتضاعف فيها أسباب كامنة بفعل انحيازات إنسانية وسياسات تمييزية يبرزها استبداد النظام العالمي الحالي»

أوجينيو دياز بونيلا

في لحظات ثورية يميل التفكير المؤسسي إلى أن يُصاغ بعبارات محصلتها صفر. وحتى في لحظات غير ثورية، وبمجرد أن يُتخذ مسار العمل الذي يعتقد مخططوه أنه سيكون نقطة تحول، الاعتراف بالفشل أو، والأسوأ من ذلك، الخطأ، أو حتى تغيير المسار من دون الإفصاح عن مثل هذا الاعتراف، فإن هذا ليس بالشيء الذي يأتي بسهولة من المؤسسات القوية الكبيرة مثل البنك الدولي ووكالات التنمية التابعة للمانحين الغربيين الرئيسين، أو المؤسسات الخيرية الكبرى ومنظمات التنمية غير الحكومية. ولكن الإصرار على أن برنامج التعديل الهيكلي (SAP) سيؤتي ثماره مع إعطائه الوقت الكافي والاضطلاع به على نحو صحيح، ولن يعمل على نحو رئيس بسبب المكابرة المؤسسية أو العناد. وبدلا من ذلك، وفي قلب الصعوبة في تغيير المسار تكمن حقيقة أنه بينما، من خلال بعض الطرق المهمة،

كان التعديل خروجا جذريا عن معتقدات تنمية سابقة، فإنه بطرق أخرى، ولاسيما حيث كان يتعلق الأمر بالدور الذي يتعين أن تضطلع به الزراعة، كان الأمر مجرد عملية إعادة معايرة متواضعة نسبيا لمجموعة افتراضات كانت في قلب التنمية بداياتها الاستعمارية، عندما كانت تُستخدم من قبل مفكرين بريطانيين لتبرير استمرارية الإمبراطورية على أساس أنه في هذا السياق فقط يمكن تحقيق عملية التحديث الضرورية.

من ناحيتها، فإن الليبرالية الجديدة التي صَبَغَت عصرَ ريغان - تاتشر، والذي كان عصرا راديكاليا بطرق معينة، إذْ كانت التنمية تحظى بالاهتمام؛ كانت تلك الليبرالية الجديدة مجرد مراجعة بسيطة لتلك العقيدة الشاملة التي تُسمى نظرية التحديث، والتي سيكون من الصعب المغالاة في تقدير أهميتها في تاريخ القرن العشرين، ولاسيما بمجرد إسدال الستار على الحقبة الاستعمارية ومع بداية الحرب الباردة. وقد أكد مؤرخ التنمية السويسري جلبرت رست Gilbert Rist أهمية الحقيقة التي مفادها أن نموذج التنمية، والذي يُؤخذ الآن على أنه أمر مسلم به، سواء باعتباره التزاما جماعيا مركزيا أو كأحد المبادئ المنظمة الرئيسة للنظام العالمي الحالي، هذا النموذج لم يعلنه فقط الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت هاري ترومان في خطاب ألقاه في العام 1949 والذي عُرف فيما بعد باسم «النقطة الرابعة»، وهو الخطاب الذي ألقاه في لحظة احتدمت فيها الحرب الباردة وصارت أكثر عنفا. كما عكس الميل الأمريكي إلى تفسير العالم بعبارات في عصر ما بعد الأيديولوجية. وكما قال رست: «خلافا للحقبة الاستعمارية، فإن العمل المطلوب ليس نقل القيم أو برنامج تربوي تكون المبادرة فيه لأشخاص من الخارج، ولكن، بدلا من ذلك، جهد دولي، ومشروع جماعي يستند إلى زيادة في الإنتاج واستخدام أفضل للموارد الطبيعية والبشرية لدى العالم»[1].

ومع أن «الهيمنة» كلمة مفرطة الاستخدام، لكن كما أشار رست، فإن الصورة التي رسمها ترومان في خطابه بشأن كيفية معالجة مشكلات العالم مرة واحدة وإلى الأبد، كانت صورة مهيمنة حقا، «لأنها لم تبدُ فقط [الحل] الأمثل، بل الحل الممكن الوحيد»[2]. ولو استطاع رست، في كتابه بعنوان «تاريخ التنمية» History of Development، أن يصف التقدم في مشروع التنمية باعتباره تطورا من «مبادئ

غربية إلى إيمان عالمي»، فإن ما يبدو أكثر لفتا من وجهة النظر التي سادت في مطلع القرن الحادي والعشرين هو كيف أن حجم التغير كان قليلا. وإن كان من شيء، فهو أن التشكيك في التنمية اليوم بات أمرا أصعب مما كان عليه الحال في الخمسينيات بسبب إضافة عنصر جديد - وهو اليوتوبيا التقنية التي تصر على أن الاختراعات، والطفرات التكنولوجية، والاكتشافات العلمية التي لم تكن موجودة بعد من المؤكد أنها ستحدث إلى درجة أنه يمكن الاعتماد عليها في معالجة مشكلات العالم. وعلى المستوى الأخلاقي والأيديولوجي، الحكم المطلق نفسه يسود. ويجد رست هذا بالفعل في خطاب ترومان، إذ كتب يقول إن الجزء الأول من الخطاب «يسترجع الأوضاع الصعبة اليائسة - رعب الجوع والحاجة - الذي يعيش فيه أكثر من نصف سكان العالم. بعد ذلك، يأتي الخبر السار وهو أن هذه هي المرة الأولى في التاريخ أن شيئا متاحا سيجلب السعادة ويجعل من الممكن لحياة هؤلاء أن تتغير. [لكن] هذا لن يتحقق ما لم تُعبأ الطاقات من أجل زيادة الإنتاج، والاستثمار، والنزول إلى العمل، والتوسع في التجارة. غير أنه في نهاية المطاف، وفي حال اغتنام الفرصة وموافقة الناس على بذل الجهود المطلوبة، سيبزغ فجر السعادة والسلام والرخاء والذي سيعود بالنفع على الجميع»[3].

بيد أن الإجماع الذي تحقق في مطلع القرن الحادي والعشرين، والذي يتمثل في أنه ليس من الأخلاق إلى حد ما الجدال بأن هناك حدودا على ما يمكن إنجازه، موجود بالفعل في شكل جنيني في خطاب ترومان. فكما يلاحظ رست، «كان المرء لديه مطلق الحرية لمناقشة أشكال [التنمية]، وطريقة تسريع وتيرة النمو أو توزيع آثاره على نحو أكثر إنصافا»، لكن مشروع التنمية نفسه كان خارج نطاق الحدود المتاحة. ويقول رست: «أنت لا تجادل بشأن ما هو واضح، وأقصى ما يمكن أن تفعله هو تحسينه»[4]. والآن هناك هيمنة!

وبعد ذلك كما هو الحال الآن، فإن ما يفترض أنها عقيدة ما بعد الأيديولوجيا كانت في الواقع عقيدة سياسية على نحو مكثف، وذلك لأنه يمكن استنتاجها على نحو معقول من حقيقة أن عديدا من أهم مخططي المشاريع ممن ينتمون إلى نظرية التحديث الأمريكية كانوا محاربين متحمسين من ذوي القلوب القاسية. وهذا جعل الأمر أكثر إثارة للسخرية لأنه بالنسبة إلى الجميع الذين اعتبروا أنهم في منافسة

أساسية بعضهم مع بعض، فإن آراء هؤلاء من واضعي نظريات التحديث في منتصف القرن العشرين، مثل إدوارد شيلز Edward Shils وروستو برذرز Rostow brothers، وهؤلاء من منظري التنمية في الحقبتين السوفييتية والماوية، كان لديهم كثير من القواسم المشتركة. ففي كلا المخططين كان يُنظر إلى التصنيع باعتباره أولوية مطلقة إن كان يُراد للتنمية أن تنجح، وكما أشار كولين ليز، تحدث الجانبان عن التنمية بالنسبة إلى دول فقيرة «تحاول اللحاق» بالعالم الغني[5]. وفي كتابه الذي ألَّفه في العام 1960، نجد أن والت ويتمان روستو Walt Whitman Rostow، وهو نفسه جاء من خلفية الاشتراكيين اليهود المهاجرين (سُمي شقيقه على اسم أوجين دبس Eugene Debs)، والذي على رغم أن أفكاره باتت مناهضة للشيوعية، لكنها تداخلت على نحو لا يبعث على الارتياح مع الماركسية إلى الحد الذي جعله يختار لكتابه هذا، وهو الأهم بين كتبه، عنوان مراحل النمو: بيان غير شيوعي The Stages of Growth: A Non-Communist Manifesto. وجادل روستو بأن ما وصفه «بنقطة الانطلاق» للاقتصادات الفقيرة تحدث عندما «يزداد التصنيع، مع تحول العمال من القطاع الزراعي إلى قطاع التصنيع». ولم يكن النموذج السوفييتي بأي حال من الأحوال متطابقا لكنه اعتمد أيضا على العمل واسع النطاق، والمشروعات ذات رأس المال الكثيف لتحديث الاقتصاد. وتبنى ماو في الصين النهج نفسه لمعالجة هذا في بادئ الأمر وفي أثناء نقل التكنولوجيا الهائل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية إلى الصين والذي حدث بين الانتصار الشيوعي في العام 1949 وانتهاء الخطة الخمسية الأولى للصين (مرة أخرى، على النمط السوفييتي) في العام 1957. وبعد ذلك بعام، سيصبح هذا الاعتماد على التصنيع أحد العوامل الرئيسة التي أسهمت في حدوث المجاعة الصينية من العام 1958 إلى العام 1962. وكان ماو يعتقد أنه إذا ما أرادت الصين أن تتطور، فإن دور الزراعة بحاجة إلى أن يكون تابعا للدور الذي تؤديه الصناعة، والواقع، ثمة حاجة إلى أن تؤمِّن الصناعة القطاع الزراعي حتى يمكن تحقيق الهدف الذي حدده ماو في العام 1958 بشأن تجاوز بريطانيا في إنتاج الصلب في غضون خمسة عشر عاما.

من الواضح أن قرار ماو بشأن تحديد أولويات كهذه ثم الإصرار على أنه يمكن إدراكها مهما كانت التكلفة لا يعد غير أنه حماقة إجرامية. فهو قرار لا يمكن مقارنته على نحو مشروع بقرار المانحين الغربيين الرئيسين ومؤسسات بريتون وودز بإدارة

ظهورهم بطريقة جماعية للزراعة في العالم الثالث. وفي حين لم تكن هذه السياسات الأخيرة إجرامية، لكنها كانت راديكالية. ففي الواقع، سيكون من الصعب المبالغة في كيف كان يُقصد بأن تكون هذه السياسات تحويلية ومقدار التغيير الذي نجحت في تحقيقه. إذ لايزال البنك الدولي يصر على أنه منذ نشأته كان الإصلاح الزراعي «يأتي في الصدارة في جدول الأعمال الخاص بالتعديل»[6]. غير أن ما تضمنه هذا في الممارسة العملية كان هو الضغط على حكومات أفريقية لتحجيم أشكال الدعم لأسعار الغذاء على مستويي المنتج والمستهلك، وإعادة توجيه الزراعة نحو الصادرات، وإزالة القيود المفروضة على العملة لجعل هذه الصادرات أكثر تنافسية. على النقيض من ذلك، حُجمت المساعدات المباشرة للمزارعين على نحو حاد. وكما تبين الأرقام التي تضمنتها دراسات أجرتها إدارة التنمية الدولية البريطانية، وهي بمنزلة وزارة التنمية الخارجية في المملكة المتحدة، فإنه على الرغم من أن المساعدة الثنائية وكذلك المساعدة متعددة الأطراف للزراعة استمرت في الزيادة في السبعينيات وأوائل الثمانينيات، (على رغم أن نسبتها فيما يتعلق بقطاعات المساعدات الأخرى، وكذلك مسألة ما إذا كانت هذه المساعدة واكبت الزيادة السريعة في السكان هما موضوعان منفصلان)، فإنها تراجعت بعد ذلك. ففي الفترة بين العام 1980 والعام 2002 انخفضت المساعدات الإجمالية من 6.2 مليار دولار سنويا إلى 2.3 مليار دولار، وهو انخفاض يصل إلى الثلثين تقريبا. وما حدث هو أنه خلال الفترة نفسها زادت تدفقات المساعدات الإجمالية إلى العالم الفقير بمقدار الثلثين، حيث ارتفعت من 37.1 مليار إلى 61.4 مليار دولار[7].

وكأن هذا لم يكن سيئًا بدرجة كافية، حيث إنه في حين جاءت أكبر التخفيضات في المساعدات الدولية للزراعة - 83 في المائة خلال فترة تزيد على عشرين عاما - من آسيا، حيث رأينا أن الثورة الخضراء، ومهما كانت سلبياتها، أدت على نحو لا يمكن إنكاره إلى زيادة ضخمة في الإنتاجية الزراعية (قبل كل شيء في شبه القارة الهندية وفي الفلبين)، كما جرى خفض المساعدات لأفريقيا إلى النصف. وعلى رغم ذلك، لم يكن لدى أفريقيا ثورة خضراء، ومن ثم لم تحدث قفزة ضخمة في الغلة لكل هكتار. ولو اعتقدنا أن الثورة الخضراء وفرت حلا تقنيا دائما لمشكلة الجوع، لكان من المنطقي بالفعل بالنسبة إلى المانحين الرئيسين من العالم الغني أن يخلصوا إلى

الاستنتاج بأنه يمكنهم تخفيض مساعداتهم على نحو كبير للزراعة الآسيوية. لكن الجدال بأن الإستراتيجية نفسها ستكون فعَّالة لأفريقيا كان يتعارض مع الحقائق على الأرض هناك. وكان غياب ثورة خضراء جزءا فقط من ذلك الأمر. ذلك أن المناطق الحضرية في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية كانت تمثل نسبة 14.7 في المائة في الوقت الذي انتهت فيها الحقبة الاستعمارية. وبحلول العام 2000، ارتفعت هذه النسبة إلى 37.2 في المائة. غير أنه على الرغم من الوتيرة المتسارعة والمحمومة لعملية التوسع الحضري عبر معظم القارة، حتى مع تزايد موجات الهجرة الداخلية إلى المدن أو الهجرة إلى أوروبا التي خففت من بعض الضغط على الريف، لايزال ثلثا السكان يعيشون في المناطق الريفية. كما أن الزيادة السكانية السريعة كانت تعني أن الحيازات الزراعية التي تقل عن هكتار، والذي على أساسه لا يمكن حتى لأكثر الأسر الزراعية صمودا أن تأمل البقاء على قيد الحياة اقتصاديا، كانت تتزايد على نحو مطرد. وفي ظل هذه الظروف، يصبح من المؤكد أن فشل عالم التنمية في جعل تعزيز الزراعة ذات الحيازات الصغيرة أولوية رئيسة، حالة نموذجية لاستيعاب معنى الهزيمة من بين فكي النصر.

ولإيضاح المسألة على هذا النحو القوي ليس معناه الادعاء بأن صانعي السياسة في واشنطن، ونيويورك، ولندن، وباريس، وبروكسل يفتقرون إلى المنطق بشأن السياسات التي اختاروها، فضلا على أنهم تصرفوا بدافع من الحقد المحض أو بدافع من تعزيز بعض المؤامرة الرأسمالية الشريرة لجعل حياة الفقراء في العالم أكثر جحيما حتى مما كانت عليه من قبل. ومثل هذه الممارسات في دراسة الشياطين التآمرية، التي تنم عن الإغراء الذاتي الشديد من جانب أولئك الذين ينغمسون فيها، يجب أن تُترك لكُتاب مثل جان زيجلر، عالم الاجتماع والسياسي السويسري المؤثر والذي سيصبح فيما بعد أول مقرر خاص للأمم المتحدة في مجال حق الغذاء. بالاستقراء من فرضية أنه على الرغم من أن الجدل يُشارك على نطاق واسع ليس من قبل نشطاء غذاء آخرين فقط ولكنه كذلك أيضا من جانب كثير من الشخصيات المهمة في مؤسسة الغذاء الرئيسة - بأن هنالك غذاء أكثر مما يكفي في العالم لكل شخص وأن المشكلة الحقيقية تتعلق بسعر الغذاء، وتوافره، والحصول عليه - توصل زيجلر إلى استنتاج مفاده أنه إذا كان الجوع لايزال موجودا، فإنه كان نتاجا للجريمة المنظمة،

والتي كانت بالنسبة إليه المرادف للرأسمالية العالمية. وهنا نرى أن زيجلر لا يخجل من الآثار المترتبة على هذا الأمر. وإن كان من شيء، يبدو أنه يستمتع بها، حيث يتهم في كتابه «الدمار الشامل: الجغرافيا السياسية للجوع» Mass Destruction: The Geopolitics of Hunger بأن أي طفل يموت جوعا قد جرى قتله في الواقع[8].

ادعاءات في سياق مماثل قدمتها الفيزيائية الهندية فاندانا شيفا، التي تحولت إلى نسوية بيئية، ومدافعة عن الزراعة، إحدى ناشطات حقوق الغذاء. فهي أنحت باللائمة على السوق الرأسمالية لمسؤوليتها عن أزمة الغذاء برمتها، حيث أصرت على أن «الطبيعة تنكمش بينما ينمو رأس المال»[9]، وكأنه لا وجود لعامل آخر يجب أخذه في الحسبان، مثل النمو المتفجر في سكان العالم - الذين قفز عددهم من أكثر بقليل من ملياري نسمة في العام 1950 إلى سبعة مليارات في العام 2011 - أو صعود أول طبقة متوسطة حقيقية في العالم، التي صارت لها الآن مطالب أكبر بكثير على النظام العالمي مما كان معروفاً من قبل بسبب الاستهلاك. وهذا لا يعني أن الاتهام الذي وجهته شيفا إلى النظام الغذائي الحالي ليس اتهاما قويا، لاسيما تأكيدها على السيطرة المتزايدة على نحو دائم على هذا النظام من قبل الشركات، وفي الآونة الأخيرة، الاعتماد المتزايد على هؤلاء المنتمين إلى التيار السائد ممن يؤمنون بإمكانية الثقة في هذه الشركات متعددة الجنسيات نفسها كشركاء في الجهود الرامية إلى الحد من الجوع والفقر المدقع، والذين يبدو أنه ليس لديهم اعتراض على سيطرة هذه الشركات المتزايدة على البذور التي يستخدمها مزارعون. وبالنسبة إلى شيفا، كان هذا يعني الموافقة على فكرة أنه لا يجب التعامل مع مسألة البذور، وكما كان الحال من قبل على نحو تقليدي، وذلك لأن الملكية المشتركة للجميع تعتبر مثل الملكية الفكرية للشركات المتعددة الجنسيات الزراعية، وكأنها سلع لدى هذه الشركات الحق في السيطرة عليها، حتى إن لم يكن المزارعون بالطبع مضطرين إلى شرائها، ومن ثم قبول الشروط التي تُباع بموجبها هذه البذور.

ويصر منتقدو شيفا على أنها مذنبة ولديها نوع من الحنين المثالي إلى الماضي والذي على أساسه أنه إذا كان يتعين على المزارعين في الدول الفقيرة العودة إلى مبادئ الزراعة التقليدية، فسوف يستغرق هذا الأمر وقتا طويلا للسير في الطريق المؤدي إلى حل أزمة النظام الغذائي العالمي. ولكن عند هذه النقطة، لم تكن شيفا

واضحة دائما. فلو أنها تعني فعلا الزراعة التقليدية، لكان هناك عندئذ سبب كافٍ يدعو إلى الشك، لأن ذلك الشكل من، بعد كل شيء، أشكال زراعة الكفاف البديلة كان عاجزا عن منع حدوث مجاعة في القرن تلو الآخر منذ بداية التاريخ المسجل. ومن ناحية أخرى، إن كانت شيفا تتحدث عن شكل جديد للزراعة، وهو ذلك الذي يجمع بين المعرفة التقليدية والمبادئ الحديثة للعلوم البيئية والزراعية، وهي إيكولوجيا الزراعة التي دافع عنها ودعا إليها أوليفه دو شوتر طوال فترة رئاسته باعتباره مقررا خاصا للأمم المتحدة للحق في الغذاء، فإنها تقف في هذه الحالة على أرض أكثر صلابة، حتى لو كان خطابها البلاغي شديد الخطورة بحيث لا يتردد صداه مع أي شخص ليس في معسكرها بالفعل.

ثم مرة أخرى، نرى أن شيفا مناضلة بالنسبة إلى الحملات التي تنظمها، فأي مناضلة هذه التي تستحق الاحترام وهي لا تقدم مطالب الحد الأقصى لديها؟ وعلى رغم ذلك، فإن السؤال هو ما إذا، حتى مع افتراض أن الطابع المتزايد للشركات الذي يميز نظام الغذاء العالمي يمكن التراجع عنه، كان هذا سيؤدي لا محالة إلى استعادة عالم حيث، وفي حالة محددة كالزراعة، يمكن لأمن غذائي قائم على مبادئ زراعة سليمة بيئيا، أن يُوضع موضع التنفيذ. فهل هذا نتيجة محتملة واحدة؟ هي كذلك بالطبع. ولكن على الأقل من منظور تاريخي، هنالك نتائج أخرى معقولة أكثر إلى حد كبير. ذلك أن النشطاء على حق في انتقاد مؤسسة الغذاء بسبب نظرتها إلى الأشياء من خلال عدسة فنية بدلا من رؤيتها بعدسة سياسية. ومن ثم، سيستوجب نصحهم جيدا بأن يولوا مزيدا من الاهتمام لعضو يحظى بمكانة جيدة في التيار الرئيس. فقد كتب أوجينيو دياز بونيلا Genio Diaz Bonilla، الذي يعمل لدى مصرف «أميركان إنتر بنك»، يقول إن «الفقر ظاهرة مركبة تتضاعف فيها أسباب كامنة بفعل انحيازات إنسانية وسياسات تمييزية يبرزها استبداد النظام العالمي الحالي»[10].

هذا لا يعني أن سياسة «المنقذ» المثالي لدى اليسار العالمي، وعلى رغم أنها مؤطرة بلغة سياسية على نحو صحيح، فهي سياسة جديرة بهذا الاسم. إذ يوجد كثير من الأسباب للشك في قدرة منتقدي الغذاء على تغيير مسار الأحداث على أرض الواقع، في المقام الأول وعلى نحو أكثر وضوحا فيما يتعلق بالتغير المناخي ولكن أيضا

بخصوص صعود الطبقة الوسطى في آسيا. ففي الصين الساحلية، وأجزاء من الهند، وعلى نحو متزايد في سريلانكا، وفيتنام، وإندونيسيا، وماليزيا، يوجد الآن مئات الملايين من الناس ممن يعيشون حياة أكثر راحة ويأكلون على نحو أفضل من كل الأجيال التي جاءت قبلهم. ويعتقد كثيرون أنهم سيتمتعون قريبا بمستوى المعيشة الذي ينعم به أفراد الطبقة الوسطى الأمريكية والأوروبيون الغربيون. وسواء كان هذا شيئا يمكن تصوره من عدمه في الحقيقة فيما يتعلق بتوافر موارد طبيعية محدودة أو استدامة بيئية في الأجل الأطول، فإنه ليس طُموحا يمكن أن يصبح أناس في شنغهاي، وفي دلهي، أو سايغون، مستعدين للتخلي عنه لمصلحة الأركاديا الريفية لدى فاندانا شيفا. وهؤلاء ممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى الجديدة في آسيا أُقنعوا فقط بالقدر نفسه الذي فعلته الحركة المناهضة للعولمة بأن من الممكن إيجاد عالم أفضل. غير أن العالم الذي يحلم به هؤلاء هو عالم أقرب ما يكون إلى نمط الحياة الذي يعيشه الأمريكيون واليابانيون والأوروبيون الغربيون اليوم، وكأي شخص أمضى وقتا في هذه المدن، فإنه سرعان ما يكتشف، خلافا للحال في الغرب، فإن إحساسهم بالذنب في الواقع ضعيف كضعف النباتيين في الصين.

وما يدعو إلى الأسف أن آراء زيجلر وشيفا حيال نظام الغذاء العالمي تُذكرنا بقوة بنظريات نعوم تشومسكي حول الولايات المتحدة باعتبارها المصدر الأصلي لكل شرور العالم. في النهاية، نجد أن كل ما أنجزه تشومسكي بفعله ذلك كان أخذ الاستيعاب الذاتي الاستثنائي الأمريكي وجعله ينقلب رأسا على عقب. نعم، ووفق روايته، كانت الولايات المتحدة شريرة وليست البطل في القصة العالمية، لكن وجهة نظره في كل مكان كانت متمحورة حول أمريكا مثل الاستثنائيين الذين ينتقدهم في أعماله. وثمة حالة مماثلة يمكن أن نجدها فيما يسمى نظرية التبعية، وهي النظرية التي صِيغت أصلا في أبحاث أعدها هانز سيبلر Hans Silber وراؤل بريبش Raul Prebisch في العام 1949 - التي كانت مفيدة في تفنيد وجهة نظر التيار الرئيس بشأن التحديث، والتي ذهبت إلى أن عملية التنمية متشابهة في كل المجتمعات - وهي تعتبر - إلى حد كبير - انعكاسا ماركسيا لنظرية التحديث الرأسمالية التي كان المقصود دحضها. فبالنسبة إلى نظريات التبعية، يعد الأساس الغني هو الأساس الغني، والمحيط الفقير يبقى كذلك، ومن ثم، ما من شيء أقل

في تحول المجتمع العالمي يمكن أن يغير هذا. لكن بعد أن حققت بالفعل زخما يبدو أنه لا يمكن إيقافه وهو أقل من حدث مروع، فإن ما تكشفه تنمية رأسمالية استثنائية حدثت بالفعل في آسيا هو حماقة من الالتفات إلى مثل هذه الازدواجيات المنفصلة والمنفذة، والتي تظهر بدلا من ذلك قابلية الاختراق لما كان أساس (أوروبا، وأمريكا الشمالية) عن طريق المحيط والواقع إمكانية تبادل الأماكن بين الأساس والمحيط كما يتضح ذلك من صعود الصين باعتبارها دائنا رئيسا في العالم، والولايات المتحدة بصفتها المدين الرئيس فيه.

ومن المفارقات، أنه قد يكون هناك حتى حقيقة أنه لا توجد خطة واعية وشائنة وضعتها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالتعاون مع شركات جشعة متعددة الجنسيات، والتي تتحالف بدورها مع النخبة الثرية المحلية من البلوتوقراطيين والأوليغارشيين من القلة الحاكمة، والتي جعلت أزمة النظام الغذائي العالمي أسوأ إلى حد بعيد مما كان يمكن أن تكون عليه، لو أن نوع المؤامرة الخبيثة الكبرى على مستوى النظام، التي اعتقد أنصار تشومسكي، وزيجلر، وشيفا أنهم تمكنوا من تحديدها، كان له أي أساس كبير في الحقيقة. وفي حين أنه ليس هذا هو المعيار بالتأكيد، فإنه لا توجد أوجه نقص في تاريخ أمثلة المقاومة الناجحة للاستبداد. إذ يستوجب علينا فقط أن ننظر إلى ما حدث في بلدة كوشاهامبا Cochabamba في بوليفيا في العام 2000، عندما استطاعت منظمات الفلاحين أن تتصدى بنجاح لطموحات شركات المياه الأجنبية، أو القتال الذي استمر عشر سنوات في بلدة أوريسا Orissa بالهند، حيث تمكن أفراد مجموعات قبلية من إحباط جهود شركة فيدانتا Vedanta للتعدين لطردهم ونزع ملكية أراضيهم من أجل استخراج البوكسيت bauxite، وهي أمثلة تبين لنا كيف أن المقاومة على نحو فعال وعلى نطاق واسع يمكن تعبئتها، وأن الفوز كان من نصيب النضال حين أقدمت شركات مدعومة من دول على التصرف بجشع علني، حيث مازالت شركات تشارك في استخراج الموارد الطبيعية تفعل ذلك في كثير من الأحيان. لكن خارج نطاق الصناعات الاستخراجية، نجد أن معظم شركات القرن الحادي والعشرين تقدم نفسها، بل ومن دون شك في الأغلب تصور نفسها بصدق، باعتبارها مواطنين عالميين مهتمين، في مجال أعمال لا يقتصر فقط على المساهمين في هذه الشركات،

ولكن أيضا، باستخدام المصطلح العصري، لجميع المساهمين. وأخبر بيتر باكر Peter Bakker، رئيس شركة «تي.إن.تي»، وهي شركة شحن متعددة الجنسيات هولندية، الصحافيَين روجر ثارو Roger Thurow وسكوت كيلمان Scott Kilman، أنه بعد هجمات التاسع من نوفمبر في نيويورك، وبدلا من محاولته أن يقرر ما إذا كان يتعين على شركته رعاية سباق السيارات «فورمولا - 1» أو ترعى بطولة للجولف، شرع بدلا من ذلك في أن يسأل نفسه: «كيف يمكن أن نرعى العالم؟».

وبالنسبة إلى أولئك الذين مازالوا غير مقتنعين بأن أفضل وسيلة لتحسين مستوى البشر تكون من خلال رعاية الشركات، فإن السؤال الأبرز هو «كيف يمكن للمرء محاربة دكتور بانجلوس Dr. Pangloss؟(*)». حين يعلن قادة الأعمال بالفعل أن المشكلات التي مازالت موجودة باتت، للمرة الأول في تاريخ البشرية، على وشك الانتهاء ووضع حد لها من قبل التحالف الذي دخلوا فيه مع حكومات، وعلماء، وجمهور واسع من المواطنين المعنيين، وأن كل هذه الجماعات تعمل معا اليوم في وئام أخلاقي سلس وغير مهتم لتحقيق حلم دكتور بانجلوس بشأن الأفضل من بين جميع العوالم الممكنة، فهل يمكن لأي رؤية بديلة لكيفية تحقيق الهدف نفسه للحد من الفقر والجوع أن تأمل المنافسة على ذلك في أي وقت؟ حتى الآن على الأقل، نرى أن هذه «الأخبار السارة» لدى الشركات، والتي تبشر بها باستمرار الشركات المتعددة الجنسيات نفسها ولكن تُقرر من قبل زعماء سياسيين، وفنانين مشهورين مثل بونو، وجورج كلوني، وبوب جيلدوف، ومعظم وسائل الإعلام العالمية، نجحت في تهميش إن لم يكن في إسكات تلك الأصوات المعارضة التي مازالت تصر على السؤال عما إذا كان العالم تغير كثيرا بالفعل إلى حد أن من المعقول الاعتقاد أن الشركات متعددة الجنسيات هذه صارت الآن مكرسة حقًا للمصلحة العامة العالمية كما هو الحال بالنسبة إلى مصالح مساهميها. وكما كتب ناشط حقوق الغذاء الهندي، الدكتور أرون جوبتا Dr. Arun Gupta، المقيم في دلهي، الذي، بصفته رئيسا لشبكة الهند لتشجيع الرضاعة الطبيعية، كتب بأسى في بريد إلكتروني يدق

(*) هي إحدى الشخصيات في رواية كانديد للأديب فولتير، وتتميز هذه الشخصية بنظرتها المتفائلة الشديدة إلى العالم، حتى مع الكوارث يرى أنها من مصلحة الإنسان. [المحرر].

ناقوس الخطر بسبب محاولة شركة نسلة الإقدام على ما وصفه بـ «الغسل الأخضر» لنفسها، فإن الإستراتيجيات الترويجية لدى الشركات «باتت أكثر ذكاءً في كل يوم» إذ تستخدم هذه الشركات إستراتيجيات تواصل ذكية في العصر الحديث والتي تتضمن «تسويقا له صلة بقضية» و«الارتباط بالمشاهير»[11].

إنه لأمر شائع أن نرى أن تعزيز الترويج الذاتي المخزي صار أشبه بعملية نقش على الحمض النووي لثقافة معاصرة. ويكفي أن تدخل على موقع تويتر لتجد عددا هائلا من التغريدات تكون تقريبا مثل «مقالة/ خطاب/ مداخلة رائعة لجون سميث». وتلاحظ أيضا عناوين تقول «أعاد جون سميث تغريدة». وحين نشر نورمان ميلر مجموعة من المقالات في العام 1959، أسماها إعلانات عن نفسي Advertisements for Myself، اعتقد كثيرون أن مثل هذا الترويج الذاتي أقل مما كان متوقعا من الكاتب الجاد ميلر. واليوم، لم تعد النظرة إلى الترويج الذاتي باعتباره شيئا مشينا، بل أصبح ينظر إليه بالفعل باعتباره جزءا من أداء المرء مهمات عمله. وكما يبدو أننا جميعا عازمون بشدة على استخدام «العلامات التجارية» والإعلانات التي تبدو معقولة للناس حتى على رغم أن الإعلانات عبارة عن عملية تلاعب في أحسن الأحوال وعادة ما تكون أكاذيب صريحة، ومن ثم، فإن ما يهم الناس الآن أكثر هو النيات الحسنة لدى المرء، وليس ما إذا كان يقول الحقيقة. وإلا كيف لنا أن نشرح أيضا طريقة القرن الحادي والعشرين السائدة بين المؤسسات الخيرية، ووكالات الأمم المتحدة، والجماعات المنظمة للحملات (ومن بينها عدد مشارك في مشكلات الغذاء، وعلى الأخص حملة بونو الرقم واحد)، لنطلب إلى الناس أن يصوتوا على نوع العالم الذي يريدونه؟ فهل أصبح الناس ماهرين للغاية في إخماد الحس السليم لديهم الذي يجعلهم يصدقون هذه النداءات التي هي استطلاعات رأي في الأساس، ومن ثم، فهل استطلاعات كهذه تُجرى في عالم يُدار على نحو متزايد كبلوتوقراطية، مع ما فيه من تفاوتات في المال والمكانة لم تشهدها أوروبا أو أمريكا منذ عصر بلزاك Balzac(*)، يمكن أن تترجم إلى سلطة سياسية أو اجتماعية؟ لكن كما هو الحال في حالة الملابس الجديدة للإمبراطور، ليس من مصلحة أحد أن يقول

(*) أونريه دي بلزاك، روائي فرنسي شهير في القرن التاسع عشر وأحد مؤسسي الأدب الواقعي في أوروبا. [المترجم].

يا للعار، يا لها من محاكاة مماثلة للديموقراطية بهذه الطريقة المعينة في الإطراء على الذات وتصنيع الموافقة.

بيد أن حتى مثل هذا الخزي له حدوده، فهل من المبالغة التأكيد على أنه في مطلع القرن الحادي والعشرين، يمكن أن يبدو أحيانا أنه كأن هناك أربع فئات فقط من الأشخاص الذين لا يعترفون بمثل هذه الحدود ويبدو أنهم يعتقدون، في الأساس، أنه يحق لهم التصرف كما يحلو لهم، وهي الأطفال والمرضى النفسيون والضحايا وفاعلو الخير؟ بالطبع، هذا من قبيل المبالغة. لكن ذلك لا يجعل هذه المبالغة شيئا زائفًا تمامًا. وحتى إن كان في هذا المجتمع، بما فيه من نزعة عاطفية معوقة على نحو طفولي وعجزه عن التمييز بثقة بين السمعة الحسنة والسمعة السيئة، فإنه ليس هناك ضغط اجتماعي قوي يدعو إلى الإعجاب باللامبالاة تجاه الطفل، وإكراه الشخص السيكوباتي، أو الجدال «لدواعي الضرورة» بأن الضحايا الفرديين والحالات التي تشكل تاريخهم باعتبارها واحدة من ممارسات الإيذاء تحرز تقدما في كثير من الأحيان.

على العكس من ذلك، تمضي حرية فاعل الخير من دون منازع. والسبب الأعمق لهذا الأمر يكمن في الاحترام الممنوح ليس فقط لتصرفات فاعل الخير أو المحسن، ولكن في نياته أو نياتها الحسنة، والتي يبدو أنها تشير إلى أنه في إطار هذه الثقافة، فإن الفهم المتضمن في القول المأثور بأن «الطريق إلى جهنم مفروش بالنيات الحسنة» عفَّى عليه الزمان وصار الآن شيئا من الماضي. بيد أن العواقب الناجمة عن هذا كانت أكبر كثيرا مما كان يفترض في العادة. إذ إنه حالما توافرت هذه النيات الحسنة على نحو راسخ، فإنها هي بالتحديد التي تقود معظم الناس إلى تحديد الفضيلة الكامنة في المشروع الخيري، سواء كانت تنفذه الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، أو المؤسسات الخاصة. وهنا يصبح للغة أهميتها. فلو أن الفقر هو «الشخص الشرير»، عندئذ، سيكون كل واحد يحارب الفقر «شخصا جيدا». وأي شخص تساوره الشكوك حيال هذا، لا بد أن يكون ساخرا، أو كما يذهب إليه هذا الجدال، سيكون شخصا بانجلوسيا حتى النخاع.

فكيف يمكن أن تصبح حقيقة واقعة في غاية البساطة؟ الإجابة الموجزة هي أنها لم تكن كذلك؛ وذلك لأنه بمجرد أن يأخذ المرء المسافة المتاحة له، لن يكون ثمة سبب

للتفكير في أي شيء كهذا. وما يُقدم، بطريقة متأنقة، كشيء مثالي هو في الواقع وقاية «جيدة» ضد الفكر. والطبيعة المأساوية للوجود الإنساني تُنكر بأي ثمن، ويجري استبدالها باقتراحات متغطرسة والتي تقول إن أي شيء يريده المرء يعد مؤشرا إلى ما إذا كان من الممكن تأمينه. والعمل لايزال هو العمل، والسياسة لاتزال هي السياسة، وكل هذه الأشياء ليست نهاية الأيام. وعلى رغم ذلك، فإن هذا ما يؤكده بالفعل وعلى وجه التحديد خطاب الأهداف الإنمائية للألفية، الرامية إلى إنهاء الفقر والجوع. سنحصل على المستقبل الذي نريده! كأن القاعدة كانت في هذا العالم هي أن تحصل على ما تبتغيه.

سيكون من المثير للاهتمام معرفة متى أمكن لهذا التحول المعرفي، من «الطريق إلى جهنم مفروش بالنيات الحسنة» إلى «النيات الحسنة ستؤدي لا محالة إلى حقائق جيدة» حتى وبما في ذلك نهاية الجوع المدقع والفقر، أن يصبح مقبولا بلا جدال كتصوير دقيق للواقع العالمي داخل منظومة الأمم المتحدة، وإدارات المساعدات لدى الأمم الغنية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الخيرية. والسؤال هو: لماذا تعامل مسؤولو هذه الأجهزة مع هذا العدد الذي لا حصر له من الأمثلة التاريخية للشعوب والحركات كأنها كانت تحفا من الماضي لا صلة لها بالموضوع، مع وجود إمبراطورية أوروبية لكونها حالة تمثيلية في هذه النقطة، والتي جرى إقناعها بأنها كانت تسهم في الخير الأكبر للبشرية وإن كنا نفهم الآن أنها تصرفت بقسوة لا يمكن تصديقها وارتكبت جرائم لا توصف؟ فالضابط الأمريكي الذي عُرف عنه ما أعلنه من أنه ورجاله اضطروا إلى إحراق قرية كانت تحتلها قوات الفيتكونغ الفيتنامية «من أجل إنقاذها»، كان صادقا تماما فيما قاله. فالقسوة التي أقدم على فعلها لم يعرف حتى نفسه أنها كانت كذلك. وحقيقة أنه كان نفسه يؤمن بصدق أنه كان على جانب الملائكة ليس من شأنها أن تغير حقائق ما فعله هو ورفاقه. وعلى مدى ما يقرب من عشرين عاما، كان مسؤولو البنك الدولي وخبراء التنمية أصروا بحماس وبأفضل النيات على أن الزراعة ذات الحيازات الصغيرة في أفريقيا تضورت جوعا وأن حكومات أفريقية (من بين حكومات أخرى)، اضطرت إلى فتح أسواقها لواردات زراعية كانت أسعارها منخفضة للغاية إلى درجة أنه لم يعد باستطاعة مزارعين محليين المنافسة، وذلك من أجل تحديث الزراعة. كان السبب وراء هذا، من وجهة

نظرهم، يكمن فقط في أن عملية التحديث هذه على طول خطوط السوق الحرة، يمكن أن تحقق الرخاء في أي وقت على أي أساس مستدام. لكن في حين أن هذا يفسر ما فعلوه، فإنه لا يبرره. فعلى العكس من ذلك، حيث يقدم توضيحا آخر عن الحدس العظيم لباسكال بأن «الإنسان ليس ملاكا ولا وحشا، وأن من سوء الحظ أن من يتصرف كملاك يتصرف أيضا كوحش».

لذلك، في حين أن هنالك قليلا من الأساس التجريبي للحفاظ على الاتهامات التي وجهها زيجلر وشيفا، ونشطاء آخرون لديهم التفكير نفسه بأن مخططي المشاريع المرتبطين بالتعديل الهيكلي لم يعتقدوا بصدق أن المفتاح إلى التنمية، في المقام الأول ولكن ليس فقط في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية، بل كان يتمثل في تكامل الاقتصادات الوطنية لهذه الدول في الاقتصاد العالمي، فإن هذا لا يعني أن ما فعله هؤلاء المخططون كان صائبا؛ هذا يعني فقط أنهم اعتقدوا أن ما كانوا يفعلونه كان صحيحًا - وهو موضوع مختلف تماما. وفي مواجهة حقيقة لا جدال فيها وهي أن أفريقيا شهدت ركودا وأن عديدا من الدول في القارة بدت في وضع اقتصادي مترد على نحو متزايد، حتى بينما شهدت مناطق أخرى، في مقدمتها آسيا، نموا، فإن كثيرا من الاقتصاديين الذين لم يشاركوا توم كلوسن آراءه المنحازة بشأن السوق الحرة، قد خلصوا إلى الاستنتاج بأن النمو كان لا بد أن يكون أولوية شاملة، بحيث تصبح له الأسبقية على جميع الأهداف الأخرى وهو ما يتطلب من ثم إعادة صياغة البرامج الموجودة. ووفقا لما ورد في تقرير للبنك الدولي، «يعد نمط النمو الاقتصادي السريع واسع النطاق حيويا للحد من الفقر في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية»[12].

حتى في التسعينيات، ونعني هنا أنه بعد فترة طويلة باتت خلالها التكاليف البشرية لبرنامج التعديل الهيكلي (SAP) واضحة حتى لدى عديد من المسؤولين داخل البنك الدولي، كان لايزال يوجد إجماع بأنه يتعين على أفريقيا إجراء «تعديل»[13]، وبدلا من ذلك، شهدت أفريقيا ركودا. وكان النجاح الذي حققته كوريا الجنوبية مذهلا إلى حد أن المقارنة بين إجمالي ناتجها القومي ومثيله لدى غانا أو كينيا تعد المثال الأكثر شهرة. لكن مقارنة آسيا بأفريقيا ألحق الضرر على حساب أفريقيا إلى حد كبير. وكان الناتج القومي الإجمالي لإندونيسيا أقل من مثيله لدى نيجيريا، كما كان الناتج القومي الإجمالي لتايلند أقل من مثيله لدى غانا. وبعد ذلك

بخمسين عاما، رأينا كيف صارت كوريا الجنوبية عضوا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حين أن إندونيسيا وتايلند كانتا تسيران على نحو جيد على الطريق نفسه نحو العضوية في هذا «النادي» للدول المتقدمة، بينما ظلت كينيا، ونيجيريا، وحتى غانا، غارقة في الفقر، وذلك على الرغم من أن الأداء الاقتصادي لهذه الدول كان أفضل كثيرا من جيرانها. فالمشكلة إذن لم تكن تتعلق بتحليل البنك الدولي للحقائق الأساسية، ولكنها تتعلق بالأحرى بأن حلوله كانت تستند إلى فهم قابل للنقاش للغاية حول سبب بقاء أفريقيا غارقة في الفقر. أما النتيجة فقد كانت هي كل ما كان يخشاه المنتقدون، ألا وهي عقد مفقود بالنسبة إلى أفريقيا على نحو عام، وكارثة بالنسبة إلى صغار المزارعين.

بيد أنه بالنسبة إلى البنك الدولي، يبدو هذا التفسير بديهيا؛ إذ لم تكن ثمة حاجة إلى دواء جديد، ولكن إلى مزيد من الدواء المتمثل في التعديل الهيكلي، وذلك على رغم أنه بمرور السنين، تنامى الشعور ربما بأن هناك حاجة إلى استخدام هذا الدواء بقدر أكبر من المهارة. وحيث كان المسؤولون في البنك عنيدين بشأن اعتقادهم بأن من المستحيل أن تصبح دول فقيرة مزدهرة من دون، كما تؤكد عديد من تقاريره بقوة، «وضع الصادرات في المقام الأول». وما كان يعنيه هذا من الناحية العملية لم يكن فقط إعادة التشكيل الجذري للاقتصادات الوطنية لدى عديد من الدول الأفريقية بحيث يمكن أن يفضل التصدير على الاستهلاك المحلي، ولكن أيضا تحويل مصادر الاستهلاك المحلي. وقد استمر تنفيذ هذه العملية تحت عنوان «تحرير» أنظمة الاستيراد، وهي العبارة التي كانت تعني بلغة إنجليزية واضحة وبسيطة تلك الدول التي تتحمل بالفعل الوصول الحر لشركات أجنبية إلى أسواقها المحلية. وكان من المفهوم أن تحدث كل هذه التغيرات في إطار تقشف اقتصادي شديد وتخفيض للميزانية، وذلك على الرغم من أن البنك آثر أن يضع هذا المعنى في عبارة الدول «التي تعيد تأسيس التوازن بين الدخل والإنفاق»[14]. وحيثما كان الأمر يتعلق بالزراعة، فإن نموذج «الصادرات أولا» كان يعني تفضيل الإنتاج الزراعي المخصص للبيع على المستوى الدولي بينما يُسمح للأغذية الأساسية الزراعية من العالم الغني، ومهما كان السعر المحدد لها، بالتنافس مع المواد الغذائية المنتجة محليا. وكان من الضروري لتلك النتيجة

استبدال سيطرة الدولة على عملية تسويق وتسعير الأغذية الأساسية الزراعية، من خلال مجالس تسويق وطنية تديرها الحكومة، بأسعار تستند إلى القيمة التي كانت تساويها هذه السلع الغذائية في السوق العالمية أو جلبها في السوق المحلية، وعلى نحو أعم تفضيل إنتاج السلع القابلة للتداول على السلع المحلية.

اعتقد أنصار برنامج التعديل الهيكلي أنه كلما أحرز هذا التكامل تقدما - «أطلق العنان لسوق رسمي»، كما ذكر تقرير، حتى إن كانت هذه إشارة مباشرة إلى صورة جون ماينارد كينز المتعلقة بإطلاق العنان لأرواح الحيوان في الاقتصاد غير واضحة - زادت الكفاءة التي تعمل بها اقتصادات الدول الفقيرة. كان من المفترض أن تكون هذه دائرة فاضلة: فكلما تحققت مثل هذه الكفاءات بقدر أكبر، أمكن الحد من الفقر، على الأقل في الأجل الطويل. وكانت توجد مشكلات عديدة بشأن هذه النظرية، وبغض النظر عن قطاع الاقتصاد الذي ستُطبق هذه النظرية فيه. ولكن لم يكن أي مكان كانت فيه الدائرة الفاضلة أقل حكمة مما كانت عليه فيما يتعلق بالزراعة. ومع إضفاء الطابع المثالي على السوق كما فعل أنصار هذه النظرية، يبدو أنه لم يطرأ على الإطلاق في أذهانهم، كما ستظهر دراسات لاحقة، فإنه يمكن للأسواق أن تعمل بالفعل ضد الفقراء. وبدلا من ذلك، أقنع مخططو برنامج التعديل الهيكلي أنفسهم، بطريقة أو بأخرى، أن الزيادات في أسعار السلع الزراعية، التي غالبا ما كانت ترتكز على تغيير ما كان يُزرع لتلبية الطلب الخارجي بدلا من الطلب المحلي، كان لا بد أن تجعل صغار المزارعين أكثر ثراءً. ونُفذت برامج كهذه تحت عدد من مسميات مختلفة. ففي كينيا في التسعينيات، أُطلق على هذه البرامج «مشروعات التسويق التجاري»، وهي المشروعات التي مُولت على نحو مشترك عن طريق السلطات الكينية والبنك الدولي. حققت هذه المشروعات أرباحا، لكن المشكلة أن هذه الأرباح قلما كانت تذهب إلى أيدي صغار المزارعين. وبالنسبة إلى هؤلاء، على سبيل المثال، وخلافا لتجار الحبوب المزدهرين حديثا، والذين ازدهروا بفضل هذه المشروعات، أو الشركات متعددة الجنسيات التي أمكنها الآن الوصول إلى أسواق في أفريقيا كانت مغلقة أمامهم في السابق، ونهاية مجالس التسويق كانت أي شيء عدا أخبارًا سارة. وفي بعض دول، على الأقل، وبالنسبة إلى كثير من صغار المنتجين عبر شبه القارة، كانت هذه كارثة محضة. ففي نهاية المطاف، أصبح

المزارعون أشد فقرا إلى حد أنهم بدأوا في الهجرة بأعداد متزايدة على نحو مطرد من المناطق الريفية إلى المدن. ولعل أحد الآثار المهمة للغاية لهذا الأمر على القارة ككل هو أن أفريقيا تحولت من كونها مصدرا صافيا للغذاء في بداية السبعينيات إلى مستورد لما يقرب من ربع ما كانت تحتاج إليه في نهاية القرن.

واعتقد دعاة العولمة أنه من خلال جعل الصادرات المحرك للبدء في عملية التنمية المحلية في دول فقيرة، إذا ما تحققت عن طريق الحكم الرشيد، فإن خفض عجوزات الميزانية، وما كان يُسمى، على نحو مستقيم، بلغة البنك الدولي «تشوهات السياسة»، أدى إلى مردود من حيث التنمية والذي من المؤكد أنه مردود هائل. وما يبدو أن هؤلاء لم يقدروا على فعله هو فهم المضامين الكاملة لحقيقة أن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لم ينتجوا للسوق فقط، سواء كانت خارجية أو محلية، ولكن أيضا لأنفسهم. فما الذي كان من المفترض أن يفعله مزارعون فقراء بينما كانت تُنشأ البنى التحتية وهياكل السوق ذات الكفاءة النسبية التي من دونها لم تكن هنالك فرصة لنجاح الآمال المثالية لهذه البرامج؟ هذه المسألة لم تُعالج بالفعل. بدلا من ذلك، أصرت دراسة للبنك الدولي تلو الأخرى على أن التعديل الهيكلي كان «مناصرا للفقراء في مجمله»[15]، وذلك نقلا عن تقرير ربما كشف عن حقائق مختلفة من تلك التي كان يستهدفها. غير أنه في ذلك الوقت، تبين أنه لا التحيز الحضري لتحول كهذا في سياسة التنمية (وهو تحيز تشاركت فيه على نحو تام معظم النخب الحاكمة الأفريقية)، ولا حقيقة أن تحفيز النشاط الاقتصادي الكلي لدولة فقيرة قد لا يؤدي إلى تحسن في حياة الفقراء (وخاطروا في الواقع بجعل الأمور أكثر سوءًا بالنسبة إليهم) إن كانت الأشياء التي كان مؤيدو برنامج التعديل الهيكلي مستعدين للنظر فيها على نحو جاد. وهنا، نجد الفيزيائي العظيم ماكس بلانك Max Planck وقد انتقد ذات مرة زميله جيمس جينز James Jeans بسبب رفضه التخلي عن إحدى نظرياته حتى في مواجهة حقائق كانت كفيلة بأن تجعله يفعل ذلك. ومن ثم، كتب جينز وبلانك إلى زميل مشترك، حيث قالا «هل هذا هو النموذج نفسه لمُنظر لا ينبغي أن يكون عليه، وكما كان الحال بالضبط لهيجل في الفلسفة: وهو شيء أسوأ بكثير من الحقائق إذا كانت لا تصلح»[16]. ويمكن قول الشيء نفسه عن البنك لأنه تشبث ببرنامج التعديل الهيكلي، بغض النظر عن الدمار الذي سببه.

وعلى الرغم من الادعاء، وبغض النظر عن كل نقاط ضعفه، فإن برنامج التعديل الهيكلي ساعد الفقراء، لكن ما حدث بالفعل في الثمانينيات والتسعينيات في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية وفي مناطق أخرى من العالم الفقير هو أن وضع المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة استمر في التدهور. إذ إن ما كان يعانيه مزارعون أفارقة على نحو خاص هو إنهاء أنظمة دعم كانت هشة بالفعل (قبل كل شيء مجالس التسويق) من دون أي فائدة تعويضية كبيرة. فقد كان سيحدث شيء واحد لو أن المؤسسات والحكومات المانحة الغربية فتحت الأسواق، وألغت أشكال الدعم الحكومي للأسعار والتي كان يعتمد عليها كثير من صغار المزارعين، والدعوة إلى سياسات زراعية موجهة إلى التصدير، وهو ما يعني أنها مستعدة للاعتراف تماما بالخسائر البشرية بأن رؤيتهم بشأن كيفية جعل دول فقيرة أكثر ثراءً، كانت صارمة، وخصوصا فيما يتعلق بالسكان في الريف، ومن ثم كان بالإمكان اتخاذ بعض إجراءات مُسكنة. لكن، بدلا من ذلك، أصر هؤلاء - في ظل وجود كثير من الأدلة التجريبية التي كانت متاحة بسهولة في ذلك الوقت - على أن كل شيء كان يسير وفقا لخطة. وحيث شق البنك الدولي الطريق، اتبعت الحكومات المانحة الرئيسة، حيث كان يبدو أنها لم تشعر بالقلق حيال إحداث تغيير جذري في سياساتها الخاصة بمساعدات التنمية وعلى النحو الذي أدى إلى تغيير القطاع الزراعي من كونه تركيزا رئيسا إلى كونه شيئا ثانويا تقريبا.

ونحن نعلم الآن أن ما ضمن ثقة عديد من مسؤولي التنمية، والاقتصاديين، والخبراء الزراعيين في ذلك الوقت هو ما كان ينظر إليه آنذاك باعتباره النجاح المظفر للثورة الخضراء في تحويل الإنتاجية الزراعية في آسيا في الستينيات والسبعينيات. فمن هذا الذي يحتاج إلى مجالس تسويق بينما لديك التقنية التي يمكن أن تصنع المعجزات؟ يبدو أن وجهة النظر هنا كانت تتمثل في أنه يجب في المقام الأول ترتيب البيت الاقتصادي الكلي الأفريقي، ثم إحضار الدروس المستفادة من الثورة الخضراء في آسيا وتطبيقها على أفريقيا، ومن ثم مصاهرة التقنيات الزراعية الجديدة واندماجها مع الأسواق الحرة المفتوحة حديثا. وللإنصاف، لم يكن هذا الحماس من دون تحيز.

وفقا للسرد القانوني، جمعت الثورة الخضراء تطورات تحويلية في علم المحاصيل، وفي مقدمتها ذلك التطور في أصناف البذور الهجينة الجديدة من القمح والأرز التي

نضجت على نحو أسرع كثيرا وقدمت إنتاجية أعلى، في حين أنها على نطاق واسع، أحدثت تغييرات هيكلية أدت في كثير من الدول إلى استبدال جزء كبير من الزراعة التقليدية بتقنيات حديثة، والتي من أبرزها الأسمدة غير العضوية والميكنة الزراعية. وهذا جعل الأمن الغذائي ممكنا لمئات الملايين من الأشخاص في آسيا والذين كانوا يجدون دائما صعوبة في الحصول عليه. وهنالك كثير من المشكلات بالنسبة إلى هذه الرواية، والتي أقلها جدلا هو كونها تتمحور كثيرا حول التكنولوجيا ولا تتركز على نحو كافٍ على سياسة الثورة الخضراء، والتي كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا متبعا للحرب الباردة. فكما يبين المختص الأكاديمي الأمريكي نيك كولاثر Nick Cullather في كتابه الرائع «العالم الجائع: معركة الحرب الأمريكية الباردة ضد الفقر في آسيا» The Hungry World: America's Cold War Battle against Poverty in Asia، كان صانعو السياسة الأمريكيون يعتقدون أنه وكما أوضحت الورقة البيضاء الصادرة عن وزارة الخارجية على نحو لا لبس فيه، كان انتصار ماو يعزى إلى حد ما إلى «إخفاق أمريكا في تزويد الصين بما يكفي من الطعام لتأكله»[17].

ويمكن القول بوضوح إن مثل هذه المخاوف لم تعد شيئا أكثر من كونها اهتماما تاريخيا. واليوم، يبدو أن الإرث الأكثر ديمومة للثورة الخضراء هو مدى استمرار معرفة الآراء السائدة حول التغلب على أزمة الغذاء العالمية عن طريق الاعتماد على الابتكار التقني في الزراعة، وعلى نحو أوسع نطاقا، عن طريق الإيمان بالفتوحات العلمية، وكلاهما كانا من السمات المميزة الفكرية للثورة الخضراء. أما مسألة ما إذا كان منتقدو هذه الثورة سينجحون في نهاية المطاف في تحدي هذه الرواية وتفنيدها فهي تظل مسألة مفتوحة للنقاش، على الرغم من أن هذا الجهد يعد في قلب الجهود التي يبذلها دعاة حقوق الغذاء ومؤيدو الزراعة البيئية في مختلف أنحاء العالم. والمشكلة بالنسبة إلى هؤلاء هي أن تجربة الحداثة تجربة مبتكرة تنم عن روح التحدي، وهو ما يعني أنه بمجرد أن يُكتشف شيء أو حتى يصمد باعتباره احتمالا، فإنه لن يكون هنالك تقريبا طريقة لعدم تعلمه أو نسيانه. وبالنظر إلى النجاح الذي لا يمكن إنكاره والذي حققته الثورة الخضراء في إحداث تغيير كبير ليس فقط في الممارسات الزراعية ولكن أيضا في الهياكل الثقافية العميقة للحياة الريفية في العالم الفقير، من الاتجاه حول الاكتفاء الذاتي إلى دور التكنولوجيا، فإنه يبدو

من غير المرجح إلى حد كبير، وفي غياب القوة الخارقة السابقة لبعض الكوارث، أن يتمكن صغار المزارعين من العودة إلى الزراعة التي مارسها أسلافهم.

أحد الشعارات العظيمة التي رفعتها الحركة المناهضة للعولمة كان: «عالم آخر ممكن». ولكن لتهدئة الجهد المبذول لتصحيح مظالم النظام الغذائي الحالي على مثل هذه الآمال الألفية في هذا، وهو عصر كان فيه نصف عمر الأمل قد انخفض على نحو كبير (لنفكر في التوقعات العالمية في أعقاب سقوط الاتحاد السوفييتي بالمقارنة مع تلك التوقعات بالنسبة إلى ثورات الربيع العربي، وحتى تلك التي لم تكن أثبتتها الأحداث)، لا يبدو هذا مجرد شيء عاطفي ولكنه متهور أخلاقيا. فالقول المأثور القديم الذي يذهب إلى أن باستطاعة المرء العيش على الخبز وحده، قول خطأ. فكما قال بريكت Brecht، وهي عبارة دقيقة وإن كانت قاسية، الطعام أولاً، ثم الأخلاق. وما لا يستطيع الإنسان أن يفعله هو أن يحيا حصرا على الأمل وحده.

8

هل يعد إصلاح النظام الغذائي كافيًا؟

«ستصبح المعارك بشأن المياه والغذاء أهم الآثار المباشرة للتغير المناخي في غضون السنوات الخمس أو العشر القادمة»

جيم يونغ كيم

مخططو برنامج التعديل الهيكلي SAP كان لديهم مشروع تحديث أكثر راديكالية ومنهجية على قدر أكبر من الوعي من ذلك الذي كان لدى مخططي الثورة الخضراء، الذين كان معظمهم، في النهاية، مهندسين زراعيين، وليسوا خبراء اقتصاد كليٍّ. وصف نورمان بورلوج Norman Borlaug زملاءه ونفسه، لدى استرجاعه سنوات عمله في المكسيك إبان الأربعينيات، بالقول «لسنا مستشارين أو مراقبين، بل علماء عاملون تتسخ أيديهم، وأحذيتهم الطويلة، ونعرض من خلال نتائجنا الميدانية ما يمكن أن نفعله»[1]. صحيح بالطبع أنه بمجرد حدوث ذلك، شارك بورلوج وزملاؤه في مناقشات بشأن نظام الغذاء برمته. فعلى سبيل المثال، أبدى بورلوج قلقه الشديد إزاء موضوع الانفجار السكاني، وإن لم يكن عبَّر عن هذا القلق على نحوٍ صريح تمامًا، وبطريقة مالثوسية أو قاتلة (كما هو الحال

بالنسبة إلى بيل غيتس، ظل إيمان بورلوج بالابتكار التكنولوجي والاكتشاف العلمي ثابتًا لا يتزعزع). الواقع أنه في خطاب القبول الذي ألقاه بعد فوزه بجائزة نوبل للسلام، في العام 1970، كان بورلوج قاطعًا حين قال: «لا يمكن إحراز تقدم دائم في المعركة ضد الجوع ما لم تتضافر جهود الوكالات التي تناضل من أجل زيادة الإنتاج من الغذاء، وتلك التي تقاتل من أجل السيطرة على السكان»[2].

ولكن بالنسبة إلى الجزء الأكبر، تمسك مخططو الثورة الخضراء بعلمهم، وسواء أكانت هذه نيتهم أم لا، فإنهم كانوا قادرين إلى حد كبير، نتيجة لذلك، على المحافظة على براءتهم، حتى إن كان هذا تضمن غض الطرف، إلى حد كبير، وقبل كل شيء، عن السياق السياسي للثورة الخضراء. فلا بد من أنهم جميعًا قد عرفوا أن الممول الرئيس للثورة الخضراء، وهو مؤسسة فورد، شأنها شأن معظم المؤسسات الخيرية الأمريكية الكبرى في الخمسينيات والستينيات، وعلى حد قول الكاتب جيسون إيبشتاين: «قد تصرفتْ دائمًا، إلى حدٍ ما، باعتبارها [امتدادًا] للحكومة»[3]. وعلى رغم ذلك، وفي حالة برنامج التعديل الهيكلي، فإن أيَّ عمًى مثل هذا العمى المتعمد أو السذاجة الحقيقية، كان شيئًا مستحيلًا من البداية. ذلك أن هذا العمى كان يستند على نحوٍ تام تقريبًا إلى فهم اقتصادي كليٍّ صريح للتنمية، والحد من الفقر، وإلى فهم جيوإستراتيجي ضمني. واستطاعةُ أنصارِ برنامج التعديل الهيكلي الانطلاق من الافتراض بأن وصفاتهم العلاجية ستكون مفيدة على هذا المستوى للاقتصاد الكلي أمرٌ يمكن فهمه تمامًا. فلماذا بدا الافتراض المعقول بأن «أي مجموعة من السياسات التي سيكون لها مثل هذا التأثير التحويلي لا بد أن تخلق ليس فقط اختلالات اقتصادية عميقة، بل أيضًا صراعات اجتماعية وسياسية وثقافية» على أنه لم يكن له وزن كبير في مداولاتهم؟

كان هناك شيء واحد لرفض ما وصفه البنك الدولي تحت رئاسة توم كلوسن بأنها طرق معالجة «إحصائية»، كانت تتماشى مع المنطقة الأيديولوجية. لكن تجربة الثورة الخضراء نفسها أشارت إلى أنه لم يكن البدء في إطلاق نوع من الانفجار الزراعي الكبير كافيًا. ولإيضاح هذا الأمر على نحوٍ صارخ، فإن الشخص المثالي فقط هو الذي يمكن أن يعتقد أن بمقدورك أن تجعل الناس أكثر ثراءً عن طريق الاستثمار فيهم بقدر أقل، وانتظار اليد الخفية للسوق لكي تعمل.

ففي أيام الثورة الخضراء التي سبقت وصول رونالد ريغان ومارغريت تاتشر إلى السلطة، كان هذا مفهومًا في واشنطن ولدى المؤسسات المالية الدولية. ولكن بحلول الوقت الذي وُضع فيه التصور الخاص ببرنامج التعديل الهيكلي وفُرض على تلك الدول الفقيرة التي تسعى إلى الحصول على مساعدة البنك، كان هذا الدرس قد بات في طي النسيان على ما يبدو.

نجد، إلى يومنا هذا أن الخط الرسمي الذي ينتهجه البنك الدولي، وعلى الرغم من توازناته وعيوبه وإخفاقاته، هو أن البرامج التي شكلت جوهر برنامج التعديل الهيكلي ساعدت إلى حد كبير في إعادة أفريقيا لعافيتها الاقتصادية، ومن خلال النهوض بذلك بدأت في خفض الفقر على نحوٍ كبير في القارة. على سبيل المثال، في مايو من العام 2013، اعترف شانتيانان ديفاراجان، الذي كان يشغل منصب كبير الاقتصاديين في شعبة أفريقيا لدى البنك الدولي، بأن هذه البرامج لم تحقق نجاحًا حين طُبِّقت لأول مرة في الثمانينيات والتسعينيات، ولكنها آتت ثمارها بالفعل على نحوٍ جيد في غضون الخمسة عشر عامًا التالية. وما فسَّر هذه النتيجة المختلفة لم يكن وصفات السياسة نفسها - فهذه الوصفات، على حد قوله، قد كانت «كما هي بالضبط» خلال كلٍّ من الفترتين السابقة والأخيرة - ولكن بدلا من ذلك لم تنجح هذه السياسات عندما فرضها الشمال العالمي، وعندما كانت هذه السياسات المتطابقة «نابعة من الداخل ومملوكة» لحكومات أفريقية، ومن ثم، «لم يكن من قبيل الجدال» أنها قد نجحت ببراعة، وحققت كلا من النمو الاقتصادي، والحد من الفقر على السواء». وسواءٌ أقيل عن «الإجماع السياسي»[4] الأفريقي - بحماس كما فعل ديفاراجان - إنه لم يُخَلِّف معنىً فكريا ولا أخلاقيا - بالنظر إلى الافتقار إلى المساءلة الديموقراطية (أو ما هو أسوأ) في معظم دول منطقة جنوب الصحراء الأفريقية، وبالنظر أيضا إلى الانحيازات المناهضة للريف، والمؤيدة للحضر لدى معظم النُّخب الأفريقية - أو أن ذلك الإجماع كان يستحق أن يؤخذ بطريقة غير انتقادية، فهذه مسألة أخرى تمامًا. وأي شخص يشك في استمرار هذه الانحيازات الحضرية، وآثارها في التنمية الزراعية كان يتعين عليه فقط أن يقرأ طبعة المنشور الرئيس للعام 2012 لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والذي صدر بعنوان «حالة الغذاء والزراعة»، لكي يرى أنه في حين لم تُتجاهل الزراعة إلى الدرجة التي قد كانت

عليه في الثمانينيات والتسعينيات، «بيد أن الاتجاهات في الإنفاق الحكومي لدول منطقة جنوب الصحراء الأفريقية تعد مُحبطة من حيث إنها تشير إلى فشل في ميزانيات الحكومة لتحديد أولويات الزراعة»[5].

في السيناريو المتكرر لإصلاحه في القرن الحادي والعشرين، ترأس البنك الدولي أولًا جيمس ولفنسون، ثم روبرت زوليك، وأخيرًا جيم يونغ كيم (الذي كان في فترة شبابه ينتمي إلى «خمسون عامًا تكفي»، وهي الحركة التي تدعو إلى إلغاء البنك)، وهم الرؤساء الذين أكدوا بشدة المدى الذي قد بلغه البنك في تطور تفكيره منذ بلوغ غاية الإجماع الفكري والاقتصادي داخل البنك لمصلحة برنامج التعديل الهيكلي. غير أن تعليقات ديفاراجان تشير إلى أنه، على الأقل في بعض قطاعات هذه المؤسسة، لم يكن هناك أي نوع جوهري من الإعادة في التفكير أو كان قليلًا إن وجد، باستثناء ما يتعلق بالحاجة إلى أن مثل هذه البرامج يجب النظر إليها في العالم الفقير على أنها نابعة من الداخل بدلًا من أن تكون مستوردة من واشنطن أو بروكسل. وكان ديفاراجان مصرًّا على أن «معظم القيود التي تعرقل تحول أفريقيا [كانت] تكمن في إخفاقات الحكومة، وليس إخفاقات السوق». والتي كانت تتجسد في المعتقدات التقليدية القديمة في شكل غير مخفف تقريبًا. بل إنه أنكر أن التخفيضات في الإنفاق الاجتماعي، التي قد كانت واحدا من أكثر الآثار المنتقدة بمرارة لبرنامج التعديل الهيكلي، قد كان لديها بالفعل نتائج سلبية على نحوٍ خاص، حيث إصر على أنه في ضوء الفشل واسع الانتشار الذي مُنيت به حكوماتٌ في أنحاء أفريقيا «فإنه ليس من الواضح أن الزيادة في الإنفاق العام في التعليم والصحة ستؤدي إلى نتائج تنمية بشرية أفضل»[6]. وقد ذهب ديفاراجان إلى حد الادعاء أن جوزيف ستيجليتس، أحد أشد منتقدي برنامج التعديل الهيكلي، أيَّد في الواقع ادعاءه أن السياسات الاقتصادية التي تقودها الدولة لم تنجح في الماضي وليس من المحتمل أن تنجح في الوقت الحاضر أو في المستقبل بسبب الفساد السياسي.

صحيح أن وجهات نظر ستيجليتس قد تغيرت إلى حد كبير منذ الأيام التي عمل فيها لدى البنك الدولي. وعلى رغم ذلك، فإن ثمة تبريرًا قليلًا لما زعمه ديفاراجان. فعلى العكس من ذاك، يبدو أن النتائج تؤكد رؤى أشد منتقدي السياسة. إذ إنه على حد قول أنوب شاه، مؤلف كتاب التعديل الهيكلي: السبب الرئيس

للفقر Structural Adjustment—A Major Cause of Poverty، فإن تركيز برنامج التعديل الهيكلي على خفض الدين، والخصخصة، والتركيز على الصادرات، إنما يرقى في الحقيقة إلى الطلب «بأن تُخَفِّضَ الأمم الفقيرة مستويات المعيشة لشعوبها»[7]. ويصر بعض نشطاء مناهضين للعولمة على أن نهج المعالجة هذا كان جهدًا واعيًا من جانب العالم الغني لإبقاء العالم الفقير في حالة من التبعية الدائمة له والاعتماد عليه. ولو صح هذا، كما هو الحال مع النزعة الاستعمارية نفسها، سيكون من شأنه أن يجعلها نوعًا من المؤامرة الإجرامية. لكن إذا ما رفض المرء مثل هذه المزاعم، ونسب نوايا حميدة إلى مُخططيه، يبدو أن برنامج التعديل الهيكلي لم يكن قد استند إلى منظور تاريخي فقط، ولكن أيضًا إلى منظور غير تاريخي. وحتى أحد أبرز زملاء ديفاراجان السابقين، وهو جستين يفو لين Justin Yifu Lin كبير الاقتصاديين لدى البنك الدولي، قد دافع بشدة عن حكومات في الجنوب العالمي لتحديد ودعم الصناعات التي يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي، وذلك بدلًا من نهوضها ببساطة بتوفير البنية التحتية والنظم القانونية التي يعترف بضرورتها حتى هؤلاء الذين يؤمنون بوجوب السماح للأسواق بأن تعمل بالحد الأدنى من تدخل الدولة. ففي رأي لين، لا يمكن لدول فقيرة أن تتجاهل ببساطة إخفاقات السوق لمجرد أنها تخشى إخفاقات الحكومات.

هذه النقطة الأخيرة تعد ذات صلة خاصة بالمجال الزراعي. ذلك لأن مخططي برنامج التعديل الهيكلي كانوا على علم تام بأهمية مساعدات التنمية الدولية لدول الجنوب العالمي، مع أن البعض قد يقول: إن المركزية، سواء أكانت أفضل أم أسوأ، هي بالطبع مسألة أخرى. ومع العودة إلى الوراء، فإن حقيقة أنهم احتفظوا فترة طويلة بالمنصب الذي يمكن أن يكافح من أجل تأمين هذه المساعدات، بينما، لجميع النوايا والمقاصد، يحرم الزراعة من الاستثمارات الحكومية، ويتوقعون بطريقة ما أن تمتد يد السوق الخفية لإنهاء الركود، تبدو حقيقة سخيفة. وعلى رغم ذلك، في حين أنه ليس ثمة طريقة لإثبات أو دحض هذا الأمر، يبدو أن ما قد كانوا يفكرون فيه بالضبط كان سيحدث، هذا مع افتراض أنهم فكروا في الموضوع على الإطلاق. فهل كان هذا مسألة عمًى مؤسسي؟ إلى حد ما، ربما يبدو أنه كان كذلك، بيد أن التأثير الأكبر إلى حد بعيد كان في مثال الثورة الخضراء نفسها، والتي يبدو أنها قد كانت قهرية للغاية إلى حد أن

محاولة إيجاد طريقة للتخفيف من حدة الفقر في الريف من دون تحول تكنولوجي «تحديثي» بدا أنه لم يُنظر فيها بجدية، فكما قد أشار أوليفيه دو شوتر، فإن تحديد الإنتاجية الزراعية كمقياس وحيد للنجاح جعل من السهل تجاهل الحاجة ليس فقط إلى توفير وجبة غذائية كافية للناس الفقراء جدًّا، ولكن لفعل ذلك أيضا في سياق «المساواة الاجتماعية والاستدامة البيئية»[8]. وعلى رغم ذلك، وبالنظر إلى الطريقة التي أُطلِق بها مشروع التنمية من البداية إلى النموذج الإنتاجي، فإن ما يبعث على الدهشة هو أنه كان أقل احتفاظًا به، ولكن إلى أي مدى تباعد النموذج الجديد عنه.

والنزعة الإنتاجية المحضة ببساطة ليست هي وجهة النظر التي يستمر حتى هؤلاء الذين يدافعون عن الخطوط العريضة لبرنامج التعديل الهيكلي في محاولة تبريرها في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. ولا ينكر ذلك أيضا هؤلاء الذين يحتفلون (بذكاء) بالإنجازات التي حققتها الثورة الخضراء، وكما قال بيل غيتس «كانت هناك أيضًا بعض العواقب الخطيرة غير المقصودة»[9]. كما أن الظلم الاجتماعي الذي ارتُكب باسم برنامج التعديل الهيكلي عادة ما تغاضى عنه البنك الدولي، تلك المؤسسة التي نراها كالفيل فيما يتعلق بالحد من الفقر، لكنها تصبح برغوثًا فيما يتعلق بالديموقراطية، فهكذا نجد أن العواقب السلبية والضارة للثورة الخضراء تلوح في الأفق على نحو أكبر مما يفهمه غيتس. وبوسعنا الجدال من عدمه بشأن ما إذا كان ذلك العدد الهائل من حالات الانتحار بين المزارعين، التي يرى كل من فاندانا شيفا وعدد من النشطاء الآخرين في حركة الحق في الغذاء أنها نتيجة (مباشرة من وجهة نظر شيفا، وغير مباشرة من وجهة نظر البعض من زملائها من النشطاء)، أو ما إذا كان، وكما يعتقد عديد من العلماء والصحافيين المؤيدين لموضوع الكائنات المعدلة وراثيًّا GMO، وكذلك أذرع العلاقات العامة لدى الكثير من أهم الشركات المتعددة الجنسيات الزراعية ـ ما إذا كان هنالك علاقة ارتباط فيما بينها، وإن كانت الإحصاءات تظهر بالفعل عدم وجود سببية واضحة يمكن إثباتها. كما أن باستطاعتنا الجدال بشأن سلامة أو خطورة الكائنات المعدلة وراثيًّا. ويمكن أن نجادل بشأن كيف أن من المهم لإخراج أعداد ضخمة من الناس من الفقر، فإن الزراعة التقليدية تعد بالفعل واحدة من أهم جوانب الثقافة الريفية بالمعنى الأعمق لهذا المصطلح[10]. غير أن تأكيد الثورة الخضراء على الميكنة الزراعية

أدى إلى ارتفاع هائل في البطالة بين الفقراء في الريف، بما لديهم من موارد أقل لشراء الغذاء، فإنهم غالبًا ما يجدون أنفسهم أكثر قربًا من انعدام الأمن الغذائي، وذلك على الرغم من القفزة الكبيرة جدًّا التي تحققت في غلة المحاصيل الزراعية، والتي جعلتها الثورة الخضراء ممكنة على نحو لا يمكن إنكاره.

ومن ثم، وجَّه برنامج التعديل الهيكلي، الذي جاء في أعقاب الثورة الخضراء، ضربة ثانية في جسم المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، والتي كانت في شكل سحب أنواع الدعم الذي تقدمه الدولة للزراعة ولأسواق المنتجات الزراعية التي تحظى ببعض الحماية على الأقل، في حين أنه سُمح للولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم إلى مزارعيهم. وعلى ذلك، كان السياق العالمي لهذا هو أن الرأسمالية، وكما قد جرى فهمها في عهد دويت آيزنهاور، ومع ما لديها من ثقة بأنه يمكن للحكومة، وما هو أكثر أهمية، أن تؤدي، وبالأحرى أنها بحاجة إلى أن تؤدي دورا رئيسا، قد استُبدلت بالنسخة المتطرفة لرأسمالية «دعه يعمل» التي قد باتت تهيمن على تفكير النُّخب الغربية خلال سنوات حكمي ريغان وتاتشر، والتي سيتحقق فيها مستقبل مشرق بفضل اليد الخفية للسوق الرأسمالية. ومضى الجدال إلى القول بأن الشيء الرئيس الذي كانت ثمة حاجة إليه هو إزالة اليد الميتة للدولة. فلو أن ذلك تحقق، قد لا يكون الرخاء مضمونًا، لكن البلدان الفقيرة سوف تتجه على الأقل إلى الاتجاه الصحيح. وحتى مع افتراض أن هذا قد كان صحيحًا، ـ وعلى الرغم من الإجراءات الخلفية المستمرة في البنك، والتي لا تذكرنا بأي شيء مثل الأشخاص الذين يدافعون عن الشيوعية ولكنهم يقولون إن كل مظهر من مظاهرها كان تشويهًا لمبادئها، يبدو من الصعب تصديق أن شيئًا بهذه الآثار الكارثية على فقراء جنوب الكرة الأرضية يمكن أن يكون «صحيحًا» ـ غير أن إفقار الريف الفقير على وجه الخصوص كان كارثة في الممارسة العملية. وكما قال جوزيف ستيجليتس بسخرية ذات مرة: «السبب في أن اليد الخفية غير مرئية يعزى جزئيًّا إلى أنها ببساطة ليست موجودة هناك»[11]. والتأثير في العالم الحقيقي، بعيدًا عن الأوهام غير الدموية لدى ميلتون فريدمان و«أولاد شيكاغو» الآخرين، كان هو أن سياسات التنمية التي يُمليها، إلى حد كبير، البنك الدولي على دول، وفي حالات عديدة، كان نصف السكان أو أكثر يتألف من مزارعين ذوي حيازات صغيرة، هو حرمان الزراعة

من الأموال التي كانت في حاجة ماسة إليها مرة أخرى، كان هذا في وقت كانت كلٌّ من مساعدات التنمية الثنائية ومتعددة الأطراف قد زيدت إلى حد كبير لمصلحة أولويات أخرى أكثر انسجامًا مع الافتراضات الكامنة في برنامج التعديل الهيكلي.

الواقع أنه أدى برنامج التعديل الهيكلي إلى تقويض، ليس فقط الزراعة التقليدية في العالم الفقير، ولكن أيضا آليات التكيف التقليدية لدى صغار المزارعين. أما اليوم فمن المفترض أننا أكثر حكمة، فهؤلاء ربما مازالوا يخوضون معركة ضد حارس خلفي لتبرير هذا البرنامج، لكن ما من أحد تقريبًا في البنك الدولي يبدو أن لديه الرغبة في الحديث عن التعديل الهيكلي بعد الآن. وبدلًا من ذلك، فإن شعارات من قبيل «الحد من الفقر» هي التي تثير كل الغضب. وما عليك إلا أن تدلف إلى الموقع الإلكتروني للبنك الدولي حتى تجد إشارات لا تُعد ولا تُحصى إلى «الابتكار، والشفافية، والمساءلة.» إنه اختيار مثير للاهتمام للكلمات، وهو اختيار أكثر إثارة بشأن ما يستبعده، وعلى نحوٍ يفوق ما يضيفه. فبطبيعة الحال، يعد «الابتكار» كلمة تكنوقراطية، لها قيمة محايدة تمامًا (فباستطاعتك أن تبتكر في تطوير أسلحة، أو، أكثر من ذلك، في تداول المشتقات، بالسهولة نفسها كما هو الحال في الزراعة المستدامة). بالنسبة إلى «الشفافية»، فهي مصدر قلق كبير لدى مواطني الدول المانحة، وهي أيضًا شيء أقرب إلى شعار داخل تلك المنظمات غير الحكومية، ولاسيما التي تشارك في حملات لتعزيز «حكم جيد» عالمي. وسواء كان ذلك المشروع، الذي يستحق الثناء، على رغم ذلك، له أي صلة كبيرة في الأجل القريب بمزارع من ذوي الحيازات الصغيرة في غينيا أو بنغلاديش، فذلك موضوع مفتوح كثيرًا للتساؤل. وفيما يخص «المساءلة»، فإنه يتعين أن نسأل: منذ متى كان الأقوياء في أي وقت عرضة للمحاسبة أمام الفقراء؟ وليس ثمة شك في أن الكلمات تساعد في تشكيل الواقع، لكن نشرَ الحقائق، في الحين الذي يتم فيه تجاهلها، ما لم تُنكَر على نحوٍ قاطع هذه الحقائقُ المزعجة وغير المستساغة بشأن الطريقة التي يعيش بها الكثير من الفقراء الآن، هذا النشرُ له طابع يشبه التفكير الخرافي Magical Thinking(*)، كما لو أن الاستمرار في وصف العالم بطريقة إيجابية سوف يسبب عاجلًا أو آجلًا أن يصبح الواقع أيضًا أكثر إيجابية.

(*) التفكير الخرافي: هو الذي يحصل خلاله ربطٌ سببيٌّ بين ظواهر لا صلة حقيقية بينها في الواقع، كالربط بين حضور إنسان ما وحصول أحداث سيئة. [المحرر].

نعود الآن إلى جلبرت رست وحجته التي ذهب فيها إلى أن التنمية تعد أكثر بكثير من كونها برنامجًا، ولكنها بالأحرى إيمان عالمي، فبعد كل شيء، لو أن المرء يؤمن بأن الحل للجوع والفقر المدقع ليس ممكنًا فقط، ولكنه حل مضمون تقريبًا، مع افتراض أن كل شخص يضطلع بمهام دوره، وأن السؤال الوحيد المطروح هو مدى السرعة (لم يسبق لها مثيل على الإطلاق تاريخيًّا) التي يمكن أن يتحقق بها عالم أفضل، فإن أي شيء يقف في طريقه عندئذ لا بد من أن يكون مصيره أيضًا إلى الاختفاء. وهنا، نجد أن رست قد أشار إلى أصوات النغمة الخفيضة للخلاص المسيحي. وللإنصاف، يمكن القول إن دور الشخص المتنبئ بالتوقعات المستقبلية في الحركات الاجتماعية الراديكالية يعد دورًا طويلًا ومتميزًا. والحقيقة ببساطة هي أن مثل هذه التوقعات الألفية كانت قد نُقشت على الحمض النووي لمشروع التنمية من بداياته. وربما هذا لا يمكن أن يتماسك من دونها. لكن في الوقت نفسه، وحتى برغم أن الموقع الإلكتروني للبنك مملوء بصور أشخاص فقراء من العالم النامي، وقد ارتسمت البسمة على وجوههم، فإن من الصعب العثور على كثير من المشاركة الجادة بشأن ما قد يريده هؤلاء الأشخاص في تلك الوثائق التي تقدم هذه المؤسسة المالية العالمية من خلالها تحليلها للاقتصاد الكلي، ووصفات السياسة الطبية التي تتدفق منها.

وليس ثمة شك في أن الرياء شيء آخر مختلف عن الصدق. ولكن ما هو أكثر ما يلفت الانتباه بشأن الشعار الصحيح سياسيًّا للبنك الدولي، هو الكلمات التي تُستبعَد. إذ ليس هنالك أي ذكر للديموقراطية، وكذلك للحقوق. وبدلًا من ذلك، كما أشار وليام إيسترلي في كتابه «طغيان الخبراء» Tyranny of Experts، والذي يمثل نقده العاطفي لمشروع التنمية، ومن الواضح إن البنك لم يستطع أن يتجنب بعض النقاش لطبيعة الحكومة في عملية التنمية، فقد حصر نفسه دائمًا في مصطلح «الحوكمة»، الذي يمكن أن يعني أي شيء تقريبًا، والذي، وفقا لدراسة أجراها فرانكو موريتي Franco Moretti ودومينيك بيستر Dominique Pestre، تظهر كلمة «الحوكمة» في منشورات البنك ووثائق عامة أخرى، بنفس مقدار ظهور كلمة «غذاء»، وعشر مرات أكثر من كلمة «القانون»، ومائة مرة أكثر من كلمة «السياسة»[12]. وكما أشرت في وقت سابق، ووفقًا لما قاله إيسترلي،

أخبره مسؤول للإعلام في البنك الدولي أنه محظور على البنك من الناحية القانونية، بموجب الشروط الواردة في ميثاقه، أن يستخدم كلمة ديموقراطية. وما يصفه إيسترلي على نحوٍ صحيح بأنه بمنزلة «مراوغات لغوية»، ليست مجرد تحف فنية أثرية تعود إلى «الأيام الخوالي السيئة» لبرنامج التعديل الهيكلي، قبل أن يشهد البنك حقبة تحول في ظل رئاسة جيمس ولفنسون، ويكف عن الحديث عن جعل دول فقيرة غنية، ولكن بالأحرى عن إنهاء الفقر. وعلى النقيض من ذلك، تعكس تلك الأيام كثيراً أيضًا الممارسات الراهنة لدى البنك.

إذ إن الديموقراطية تطرح في الواقع تحديًا لمؤسسات مثل البنك الدولي. والأسباب وراء هذا بسيطة: فبالنسبة إلى كل الطرق التي أسيء فيها استخدام معانيهما، وفي بعض الأحيان يُساء استخدامهما، فإن الديموقراطية والحقوق كلمتان يمكن أن يكون لهما على الأقل عواقب أخلاقية وقانونية وسياسية عميقة. وهذه ليست فقط النقطة التي يركز عليها المجادل. ذلك لأن برنامج التعديل الهيكلي كان أمرًا أو مرسومًا فُرض من جانب المؤسسات المالية الدولية والحكومات المانحة الغربية الرئيسة، ولأن تنفيذ هذا البرنامج وإدارته على السواء حدث بطريقة غير ديموقراطية، فإنه، ومهما تكن نواياه، ترك تأثيراً مدمرًا في الزراعة لدى أصحاب الحيازات الصغيرة في مختلف أنحاء العالم الفقير. ومن ثم، نشأت أزمة الغذاء العالمية الحالية في سياق ذلك الدمار، وإذا فُهِم هذا على أنه مجرد مشكلة فنية، حيث لايزال الكثير من الناس في الشمال العالمي يعتقدون أنه كذلك، وأنه قابل للحل الفني إلى حد كبير على غِرار ثورة خضراء أكثر حساسية من الناحية البيئية، فإن النتيجة هذه المرة ستكون أكثر دمارًا على الرغم من ذلك. وهذا هو ما يخشاه النشطاء، والذين من المؤكد تقريبًا أنهم مُحقُّون فيه، وذلك على الرغم من أنه، في عصر بات ينظر فيه العالم تقريبًا إلى التكنولوجيا على أنها القوة الخارقة الأخيرة، بيد أن من الممكن التفكير في الطريقة المطلوبة المختلفة الأخرى جذريًّا، والتي يمكن القول على الأقل إنها ستبقى سؤالًا مفتوًحا. كما أنه ليس من الواضح، على الرغم من كل حديث الإصغاء إلى فقراء العالم، والذي قد صار منتشراً في البنك، ولدى مؤسسات مانحة كبرى مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وإدارة التنمية الدولية البريطانية، ما إذا كانت التنمية لم تعد اليوم أكثر ديموقراطية مما كانت عليه خلال فترة الذروة لبرنامج

التعديل الهيكلي. ذلك أن البرنامج الإملائي الحالي الذي فرضه البنك قد يكون أكثر عقلانية بكثير من وصفات العلاج السابقة التي قدمها البنك، لكن إن كان ثمة شيء، فإنه ليس من الواضح أن طغيان الخبراء و«التنمية الاستبدادية»، التي رفضها وليام إيسترلي في كتابه، قد خفت حدَّتُهما بدرجة كبيرة.

فهل يمكن معالجة أزمة نظام الغذاء العالمي بنجاح من خلال المعرفة لدى الخبراء والابتكار التكنولوجي؟ هنا، يمكن أن تكون المخاطر أعلى بالكاد. وليس من الغلو القول بأن أزمة الغذاء العالمية - ليس فقط أحداث 2007-2008 نفسها لكن، حتى لو أخذنا بوجهة نظر إيجابية إلى حد كبير حيال الثورة الخضراء، وبعد ما يقرب من نصف قرن من السياسات الزراعية الفاشلة في دول غنية وفقيرة على السواء - قد كانت مأساة بالفعل ذات أبعاد تاريخية عالمية. ذلك لأن الفقراء في عالمنا، وفي مقدمتهم، المزارعون الفقراء، قد دفعوا ثمنًا باهظًا لبرنامج التعديل الهيكلي[13]، وفي حال عدم معالجة أزمة الغذاء العالمية على نحوٍ جاد فسوف يدفع هؤلاء ثمنًا أكثر فداحة. وقد تمسك أوليفه دو شوتر، وهو واحد من أهم أصوات العقل في النقاش الذي يدور في الوقت الحاضر بشأن كيفية صياغة نظام غذائي عالمي فعال ولائق، (وهي أصوات ليست متشابهة بالضرورة، كما يعرف أي منفعي)، تمسك بالأمل في أن هنالك على الأقل احتمالًا أن تتحول الأزمة إلى فرصة. ولكن حتى يكون لتفاؤله «الحَذِر» ما يبرره، كان سيتعين عكس الكثير من الاتجاهات التي كانت سائدة في السنوات الثلاثين الماضية. وفي العام 1979 مثلت المساعدات التي ركزت على التنمية الزراعية نسبة 18 في المائة من مجموع المساعدات الدولية للدول الفقيرة، سواء على نحوٍ مباشر من البلدان الغنية أو من خلال منظومة الأمم المتحدة، وبحلول العام 2006 - أي قبل عام من تفجر أزمة الغذاء - كانت هذه النسبة من المساعدات قد انخفضت إلى 2.9 في المائة[14]. ونظرًا إلى كل النوايا والمقاصد، فقد اختفت هذه المساعدات من أجندة التنمية العالمية، ولكن بسبب أزمة الغذاء العالمية، عادت هذه المساعدات من جديد. ولكن ثمة حاجة إلى شيء واحد لوضع الأمور في نصابها ومسارها الصحيح، وشيء آخر تمامًا لمعرفة كيفية عمل ذلك. وبالتأكيد، لم يزعم دو شوتر أبدًا أن التغييرات الهائلة المطلوبة في الحوكمة العالمية للزراعة، ستكون سهلة، وهو كان مُحِقًّا كذلك بشأن هذه النقطة. ففي بعض الأحيان تصبح الأزمة مجرد أزمة.

وعليه، فإن ما هو واضح الآن على نحوٍ عملي للجميع هو أن الارتفاعات في الأسعار التي حدثت في 2007-2008 لم تكن شذوذًا تاريخيًّا عن القاعدة العامة، ولكن بالأحرى أن من المؤكد أنها ستحدث مِرارًا وتَكرارًا (كما كان الحال في 2011-2012)، وأن ما نعيشه الآن ليس أزمة عابرة، والتي بعدما تستحوذ على العناوين الرئيسة للصحف طوال موسم أو موسمين، سوف تُستبدل عندئذ بأزمة أخرى تتجسد في قلق مروع - ربما حالة تبريد عالمي، وذلك لأن تأثير إعصار النينو يحتاج على الأقل إلى سيطرة مؤقتة، أو ذلك الاحتمال بشأن تناقص إمدادات النفط في العالم بمعدلات أقل من تلك التي كانت مفترضة في السابق، أو بدلًا من ذلك، احتمال أنه لن يحدث فطام العالم عن الاعتماد على أنواع الوقود الأحفوري، ومن منظور بيئي، قبل فوات الأوان. وعلى العكس من ذلك، حيث إنه في عالم باتت فيه أسعار الغذاء باهظة إلى حد كبير، ويشهد نموًا مستمرًا في عدد السكان، وعلى الأخص في مناطقه الأشد فقرًا، فإن شيئًا من اثنين سيحدث: سنجد طريقة لزراعة مزيد من المواد الغذائية بأقل قدر من التكلفة البيئية، أو أننا سنرى عشرات الملايين، ما لم يكن مئات الملايين، من الناس الذين سيقعون فريسة للجوع. وحتى لو ثبت أن ذلك تنبؤ يدقُّ ناقوس الإنذار، سيكون هناك، على أقل تقدير، إجماع متزايد بين جميع اللاعبين من ذوي الصلة بالموضوع - خبراء التنمية، والمهندسين الزراعيين، والاقتصاديين، ومسؤولي الأمم المتحدة، وفي بورصة وول ستريت، وفي بورصة شيكاغو للسلع، وفي مدينة لندن - على أن هذا العصر الذي استمر لما يقرب من قرن يقترب من نهايته؛ ليس فقط بسبب الأغذية الرخيصة نسبيا، لكن أيضا بسبب التراجع على نحوٍ مطرد في أسعار الغذاء كنسبة مئوية من ميزانيات الأسرة، في العالمين الغني والفقير، على حد سواء، وعلى أنه حتى في حال انخفاض أسعار المواد الغذائية في نهاية المطاف - وكما حدث ذلك بحلول نهاية خريف العام 2008 - فإنه كان من المؤكد فعلًا أن الغذاء سيكون أكثر تكلفة في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، مما قد كان عليه في النصف الثاني من القرن العشرين.

وعلى رغم ذلك، فإن هذا هو المدى الذي وصل إليه الإجماع، ألا وهو أن الناس صاروا يُولون الاهتمام أخيرًا بزراعة عالمية، وهو الأمر الذي يمثل على نحوٍ لا يقبل الجدال، تغييرًا جذريًّا في المواقف. لكن ما إذا كانت نتيجة هذا الاهتمام

المتجدد ستتبين في تقليل أعداد الجوعى في العالم، فهذه مسألة أخرى تمامًا. حتى مع افتراض أن الادعاءات بشأن ما قد أُنجِز كانت مبررة، وأن التقنيات الزراعية الجديدة، بما في ذلك تقنية الكائنات المعدلة جينيًّا، تَبَيَّنَ أنها تقدم نتائج مذهلة من حيث غلة المحاصيل والجفاف، ومكافحة الآفات، وكل هذا وفقًا لأسعار بذور يمكن أن تكون في متناول صغار المزارعين في العالم الفقير، فإنه سيوجد في هذه الحالة الاحتمال الحقيقي نفسه أن يتوقف التغير المناخي أولًا؛ ثم يتراجع بعد ذلك بالكثير من ذلك التقدم، إن لم يكن كله في تغيير المناخ. وفي دوائر عالم التنمية، يعد الحديث عن المرونة والتكيف مع التغير المناخي نظامًا يوميًّا، حتى مع بعض التوافق للكلمة الطنانة المفضلة من الماضي مع تلك المفضلة في الحاضر، حتى يمكن أن نتكلم عن «المرونة المستدامة»، ولكن حتى مع افتراض أن الدول الغنية تفي بتعهداتها بشأن تقديم دعم قيمته مائة مليار دولار إلى صندوق المناخ الأخضر التابع للأمم المتحدة (الحقيقة هي أنه من المنظور التاريخي، نجد أن الدول الغنية نادرًا ما كانت تفي بمثل هذه الوعود في مجملها)، وكذلك مع الافتراض أن ممارسات التكيف الناجحة تأسست على نطاق واسع في العالم الفقير، فإن الحقيقة تبقى في أن النجاح سيعتمد بالرغم من ذلك على كبح الارتفاعات العالمية في درجات الحرارة عند درجتين مئويتين فقط. فعلى حد قول سليم الحق، مدير المركز الدولي للتغير المناخي والتنمية التابع للجامعة المستقلة في بنغلاديش «إذا ارتفعت درجة الحرارة إلى ما فوق أربع درجات - وهي المسار الذي يسلكه العالم الآن - فإنه حتى الدول الغنية ستصل عندئذ إلى حدود قدرتها على التكيف»[15].

فهل من المرجح أن تُبذل جهود جادة في الوقت المناسب؟ استنادًا إلى الأداء السابق، فإن هذا لن يحدث بالتأكيد: فالحكومات والمنظمات غير الحكومية قد دأبت على تركيز جهودها على التغير المناخي البشري المنشأ منذ العام 1990، مع عدم النهوض بأي شيء عملي تقريبًا لإظهار ذلك، على الرغم من الوفرة في الحلقات الدراسية، والتقارير العلمية، ولجان الخبراء، والمؤتمرات التي بدأت وانتهت من دون أن تحقق الحد الأدنى من الإنجاز في الطريقة الوحيدة التي تهم حقا: ألا وهي الحد من مدى الارتفاع في الاحتباس الحراري العالمي، وعلى النقيض من ذلك، نجد أن هنالك المئات من مصانع الفحم الجديدة موجودة بالفعل الآن على لوحة الرسم،

فضلًا عن أن عمليات التدمير لغابات الأمازون في الإكوادور والبرازيل تبدو أنها فقط تستجمع قواها، وتزيد من سرعتها، كما أن التكسير الهيدروليكي بقصد الحصول على الغاز الطبيعي، يوشك أن يصبح، على ما يبدو، واقعًا حقيقيًّا على نطاق واسع في مناطق كثيرة في الولايات المتحدة وكندا. في الوقت نفسه، ما زالت القوى الناشئة مثل الصين والهند والبرازيل، من ناحية، والولايات المتحدة وكندا ودول الاتحاد الأوروبي، من ناحية أخرى، على خلاف بشأن كل شيء، بداية من كمية الانبعاثات الغازية المسموح بها، والتي سيحق لكل دولة الحصول عليها، وانتهاءً بكيفية تغطية تكاليف وسائل كبح هذه الانبعاثات، وتمويل الجهود الرامية إلى التخفيف منها في دول فقيرة، ومن الذي سيتحمل هذه التكاليف. ولم يكن هذا فيما يُحتمل هو ما قد خطر على بال الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، حين دعا في العام 2013، مفاوضي المناخ في اجتماع عقد في وارسو إلى أن يرتقوا إلى مستوى التحدي لمشكلة التغير المناخي «بحكمة وإلحاح وعزيمة»[16]، أو حتى ما كان يعنيه رئيس البنك الدولي، جيم يونغ كيم في العام 2014، عندما دعا إلى خطة شاملة «مساوية للتحدي»، ونعي حقيقة أنه لا وجود لخطة كهذه، ولا يبدو حتى أنها تلوح في الأفق[17]. لا عجب إذن في أن الاهتمام العام ظل عابرًا حتى في حالة وقوع حدث بالغ الخطورة، كما حدث، في مايو 2014، عندما تقرر أن الأنهار الجليدية في الجزء الغربي من القطب الجنوبي قد بدأت في الانهيار، وأنه قد فات الأوان ببساطة لإيقاف هذه العملية، والتي كانت تعني أيضًا أن الوقت كان متأخرًا لإيقاف ارتفاع كبير في مستويات البحر، حيث كان السؤال الوحيد يتعلق بحجم هذا الارتفاع، ومدى السرعة التي سيحدث بها.

ويمكن القول بوضوح شديد إنه حتى التوقعات الحذرة نسبيًّا بشأن آثار الاحتباس الحراري العالمي ليست متوافقة مع الخطاب البلاغي المنتصر بشأن القضاء على الجوع الذي قد بات هو القاعدة في أوائل القرن الحادي والعشرين. ذلك أن جيم يونغ كيم، الذي بدا أنه منجذب على نحوٍ خاص إلى هذا السيناريو الوردي إبان فترة رئاسته للبنك، قد بات أقل تفاؤلًا، حيث حذر عشية اجتماع البنك السنوي في العام 2014، من أن «المعارك بشأن المياه والغذاء ستصبح أهم الآثار المباشرة للتغير المناخي في غضون السنوات الخمس أو العشر القادمة»[18]. وما لم يقله كيم، على الرغم من أنه ظهر ضمنيًّا في بيانه هذا، هو أن صراعات كهذه لن تؤدي فقط إلى

إيقاف التقدم صوب إنهاء الجوع والفقر المدقع في أجزاء كبيرة من العالم الفقير، ولكنها أثارت الشك أيضًا في الافتراض السائد في عالم التنمية بأن التقدم الذي تحقق بالفعل كان أمرًا لا رجعة فيه. ولإيضاح الأمور، يمكن القول إن نسبة الجوعى في العالم قد تناقصت بالفعل (بالرغم من أنه مع وضع مشكلة التغير المناخي في جانب واحد، يصبح من الواضح بدرجة أقل إن يكون هناك نقص مستدام في الأعداد النهائية لهؤلاء الجوعى). غير أن الأماكن التي كان فيها التقدم أكثر لفتًا للأنظار - للاستشهاد باثنين من أهم الأمثلة، وهما بنغلاديش والبرازيل، هي الدول والمناطق نفسها، حيث من المرجح أن يؤدي الاحترار العالمي إلى خسائر فادحة على نحوٍ خاص. ففي كتابه «نهاية الفقر»، لخص جيفري ساكس على نحوٍ مثير وجهة النظر السائدة الناشئة، حيث كتب يقول: إن «وقت إنهاء الفقر [قد] حان»[19]. لكن، ولأن ساكس نفسه قد بدأ، على ما يبدو، يدرك، في سنوات كتابته لهذه السطور، أن إرسال ما أسماه «تيارات قوية من الأمل» ربما لا يمكن أن تحقق النتيجة الألفية التي زعم أنها باتت في قبضة البشرية، إذا ما ارتفعت درجات الحرارة العالمية إلى أكثر من درجتين مئويتين.

وكما أن التغذية الجيدة ليست ببساطة مسألة سعرات حرارية كافية، وعناصر غذائية مناسبة، ولكنها بالأحرى تتعلق بمستوى معقول من الرعاية الصحية، والنظافة اللائقة، ويمكن على الأقل إضافة المسألة الأهم في ذلك كله، ألا وهي، تحرير المرأة، ومن ثم، فإن أيَّ تقدم دائم في إصلاح نظام الغذاء العالمي، سيعتمد على ألا يصبح التغير المناخي مشكلةً لا يمكّن السيطرة عليها عمليًّا. ولو حدث هذا، فسوف تثبت تيارات الأمل القوية لدى ساكس أنها مجرد وهم خادع أكثر من كونها رؤية كاشفة. وتمامًا كما هو الحال في الطب، فإن حقيقة أنً شيئًا لا يمكن علاجه لا تعني أنه سيُداوى، وهذا هو الحال أيضًا بالنسبة إلى حقائق أن الجياع ليسوا أكثر من كونهم أشخاصا غير مرئيين لهؤلاء الذين يعكفون على صنع سياسة الغذاء العالمية، وأنه توجد أشياء يمكن فعلها على الأقل للتخفيف من معاناتهم، وهو ما لا يعني أن تلك الأشياء ستتحقق. ففي عصر غالبًا ما تختلط فيه النوايا الحسنة في كثير من الأحيان مع الأعمال الصالحة، والأعمال الفعالة، تصبح هذه في الواقع حقيقة غير مريحة بالمرة. وعلى رغم ذلك، وإن يكن على نحو غير مستساغ، تبقى حقيقة أن نافذة الفرصة لصد ما أسمتها أخصائية المناخ الصيني، شانغ خوا وو Changhua Wu،

«عصر الحرارة القادم»[20]، حيث ترتفع إلى ثلاث، وحتى أربع درجات مئوية، آخذة في الانغلاق بسرعة. وإذا ما أُغلقت هذه النافذة، من المحتمل أن تنظر الأجيال القادمة بسخرية مريرة، ليس فقط إلى اعتماد مؤسسة الغذاء العالمية على القوة الخارقة للابتكار العلمي الذي يكفي؛ لأن يواجه بالفعل أي تحد يطرحه سكان العالم البالغ عددهم تسعة مليارات نسمة، ولكن أيضًا إلى منتقدي هذا النظام الذين بدا أنهم اعتقدوا بأنه حالما اعتُرِف بالغذاء كحق من حقوق الإنسان، فسوف يُعترَف من ثم باستئصال آفة الجوع، والقضاء على سوء التغذية كهدف يمكن تحقيقه.

وفي تقريره النهائي، وقبل أن يتنحى من منصبه كمقرر خاص للأمم المتحدة للحق في الغذاء، قدم أوليفيه دو شوتر هذه الحالة بثقة كبيرة بالنفس. لكن ثقته في أن من الممكن تطبيق ما أوصى به عمليًا كانت ترتكز على الافتراض الضمني القابل للنقاش إلى حد كبير أن إضفاء طابع ديموقراطي على نظام الغذاء العالمي كان هدفًا واقعيًا يمكن بلوغه. ولقد كانت الفترة من أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، بلا جدال، عصرًا شهد في الواقع انخفاضًا في الفقر المدقع على نحوٍ عام. لكنها قد كانت أيضًا فترة تزايد انعدام المساواة في الدخل على نحوٍ جذري في كل جزء في العالم تقريبًا، الغني والفقير على حد سواء. هذه العملية وحدها جعلت إضفاء الطابع الديموقراطي على نظام الأغذية العالمي أقل وضوحًا بكثير مما كانت تظهره التقارير الرسمية لدى دو شوتر. ففي الوقت نفسه تقريبًا الذي كان يصدر فيه دو شوتر قائمته الأخيرة بشأن توصيات سياسية للمنظمة كمقرر خاص، نشر الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي Thomas Piketty كتابه الوقور بعنوان رأس المال في القرن الحادي والعشرين Capital in the Twenty - First Century، والذي كشف فيه أن انعدام المساواة كان يتزايد أكثر من أي وقت مضى، ومن ثم بات أكثر تحديدًا للرأسمالية العالمية كنظام. وإن كان بيكيتي محقًا بنسبة 50 في المائة، فإن الخريطة التي رسمها دو شوتر عندئذ، وقدمها باعتبارها طريقا حيويا نحو إضفاء الطابع الديموقراطي على نظام الأغذية العالمي، كان محكومًا عليها بالفشل منذ البداية بسبب الحقيقة الصارخة بأن النظام العالمي الأوسع الذي كان النظام الغذائي أحد عناصره قد كان ينمو بطريقة أقل ديموقراطية، وعلى نحو واضح على مدى سنوات. ومثلما فعل جيم يونج كيم في مقابلة أجرتها معه صحيفة البايس El País الإسبانية

في العام 2015، ذلك لأنه «بسبب معرفة العالم الآن كيف يعيش [العالم] الغني، وأنه لهذا السبب، سيطالب بمزيد من المساواة»، فإن ذلك الأمر لم يكن مفيدًا أو مقنعًا.

على ذلك، فإن وجهة نظر بيكيتي بأن عدم المساواة في الدخل سيبقى منقوشًا على الحمض النووي للرأسمالية ما لم يُصحَّح عن طريق فرض ضرائب عالمية عالية على الثروات، على الأقل عرضت هذه وسيلة طريق للخروج من هذا المأزق، ولكنها كانت نادرا ما تمر من دون نقد. لكن لم يكن يتعين على المرء أن يكون منتقدًا شرسًا للنظام العالمي الراهن، ناهيك عن الاتفاق مع الحلول التي طرحها بيكيتي، لكي يرى عدم المساواة في الدخل كتهديد ملحٍّ للنظام العالمي الحالي. فعلى العكس من ذلك، إن كان هنالك من شيء، فهو أن المدافعين «المستنيرين» عن ذلك النظام تبنوا وجهة نظر كانت أكثر إثارة للقلق. على سبيل المثال، حدد تقرير المخاطر العالمية الصادر عن منتدى دافوس الاقتصادي العالمي للعام 2014 «التفاوت الحاد في الدخل»[21]، حتى في دول ومناطق شهدت نموًّا في دخول الأشخاص الأكثر فقرًا، باعتباره أحد أعلى مخاطر القلق العالمي، وفي المقام الأول بالنسبة إلى احتمال تكرار هذا التفاوت، الذي تغلب عليه فقط «الأزمات المالية في الاقتصادات الرئيسة، ارتفاع معدلات البطالة/ العمالة الناقصة هيكليًّا، [و] أزمات المياه»، فضلا عن «الفشل في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه»[22].

وعلى نحوٍ واضح، لم يكن كل المحللين منزعجين من جراء الآثار المترتبة على تزايد عدم المساواة بالنسبة إلى الديموقراطية، وكما كان الحال مع بيكيتي وأتباعه أو مع المنتدى الاقتصادي العالمي. فبالنسبة إلى البعض، شكّل عدم المساواة خطرًا مجتمعيًّا قليلًا مادامت مداخيل الفقراء واصلت الارتفاع، ومادامت مداخيل معظم الناس في العالم الغني لم تستمر في الركود، كما قد فعلت منذ الثمانينيات. غير أن قضية ما إذا كان العالم بات أقل ديموقراطية لا تعتمد على ما يعد في الأساس الحدس الأخلاقي، وليس حقيقة لا جدال فيها بشأن النتائج الاجتماعية لمشكلة عدم المساواة في الدخل. وبدلًا من ذلك، توجد أدلة وافرة في تقارير جماعات، مثل: جماعة بيت الحرية، والتي تشير إلى أنه في أوائل القرن الحادي والعشرين، شهدت الديموقراطية تراجعًا في العديد من أجزاء العالم، إن لم يكن على نحوٍ رسمي، فمن المؤكد أن ذلك بالمعنى الذي قصده فريد زكريا عندما شرَّح ظاهرة «الديموقراطية غير الليبرالية»، وبدا أن

هؤلاء يفندون أيضًا الافتراض واسع الانتشار لعصر ما بعد الحرب الباردة مباشرة بأنه، على حد قول جوشوا كورلانتزيك Joshua Kurlantzick في كتابه «الديموقراطية في تراجع» Democracy in Retreat الذي ألَّفه لمجلس العلاقات الخارجية، بأنه «بينما تتطور الدول اقتصاديًّا، فإنها ستصبح أيضا أكثر ديموقراطية» بدًلا من ذلك، نجد أن مجموعة من العوامل، كما جادل زكريا، «بداية من صعود الصين إلى نقص النمو الاقتصادي في ديموقراطيات جديدة، وصولًا إلى الأزمة المالية في الغرب، قد تضافرت معًا لعرقلة الديموقراطية في مختلف أرجاء العالم النامي»، ولم يكن لدى كورلانتزيك من خيار سوى أن يكون متفائلًا بأن هذا سيتغير في المستقبل المنظور. فقد كتب يقول «التغيرات الجذرية الغائبة وغير المحتملة في النظام الدولي، تلك المجموعة المترابطة من القوى المناهضة للديموقراطية، سيكون لديها قوة بقاء خطيرة»[23].

كما يُبَيِّن مدحُهما غير المحدود للأنظمة غير الديموقراطية و(في أحسن الأحوال) للأنظمة السلطوية كاللذين في إثيوبيا ورواندا، أعني مدح تلك الأنظمة من قبل المؤسسات في عالم التنمية التي وضعت إيمانها، وكذلك - في حالة وكالات التنمية الرسمية، مثل: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وإدارة المساعدات الخارجية البريطانية، والمؤسسات الخيرية مثل مؤسسة بيل غيتس ومؤسسة روكفلر - سخّرت أيضا مواردها الشاسعة وخبراتها الواسعة لإطلاق استجابات تكنوقراطية إلى حد كبير وما بعد سياسية - إن لم تكن معادية للسياسة - على نحو قابل للجدل، بشأن مسألة الفقر المدقع والجوع، فإن قضية الديموقراطية لم تبدُ كبيرةً جداً في البداية. ومع الافتراض بأن هذا هو ما كان يحدث في الواقع، فإنه لم يكن هنالك سببٌ يدعو إلى أن الإلغاء الطابع الديموقراطي للعالم ممكن أن يقلل من تفاؤلهم حيال إنهاء الفقر المدقع والجوع المزمن. بيد أنه لا يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة إلى هؤلاء الذين كانوا يرون التقدم المستدام في خضم هذا الصراع، على أنه جزء لا يمكن أن ينفصل عن تأمين حقوق الإنسان الأساسية للفقراء، والحد من انعدام المساواة في الدخل على الصعيد العالمي. وفي ضوء هذا كله، كان تفاؤل بيل غيتس أمرًا مفهومًا تمامًا. لكن حين أصر أوليفيه دو شوتر على أنه كان يتعين على أنظمة الغذاء أن «تهدف إلى ضمان المساواة الاجتماعية»، وأعطى إشارة للاعتقاد بأنه كان يمكن الاضطلاع بذلك من دون تحول جذري في النظام السياسي العالمي برمته، وليس فقط الغذاء والزراعة، فإن رؤيته هذه لم تكن صائبة.

9

حالة للتفاؤل

«إننا نربط كلًا من سوء التغذية ونقص التغذية بمواطني العالم الثالث، ونحن مُحقُّون في ذلك، بيد أنه يوجد عدد كبِير مثير للدهشة من الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية ونقص التغذية في أغنى دول العالم»

هناك ما يزيد قليلًا على سبعة مليارات شخص يعيشون اليوم على كوكب الأرض، وأنا أعكف على كتابة هذه السطور في ربيع العام 2015، وبعد عام من الآن، أي بحلول الوقت الذي يُنشر فيه هذا الكتاب، سيكون عدد سكان العالم قد زاد بما يربو على سبعين مليون نسمة، أي ما يعادل عدد سكان فرنسا في الوقت الحاضر بالإضافة إلى خمسة ملايين. نظريًّا من الطبيعي أنه قبل أن يصل سكان العالم إلى عتبة التسعة مليارات ستحدث كارثة من المتوقع أن تكون مميتة للغاية، والتي ستتوزع جغرافيًا على نطاق واسع، كما ستكون طويلة الأمد في آثارها، بحيث لن تكون هذه الزيادة مرتفعة تقريبًا. بيد أن كارثة كهذه لا بد أنها ستكون على نطاق غير محدد، لم يعهده العصر الحديث، بل إنها ستفوق، إلى حد كبير، الكارثة التي أودت بحياة أكثر من عشرين مليون روسي إبان الحرب

العالمية الثانية، أو حتى هؤلاء الذين لقوا حتفهم من جراء المجاعة الصينية في الأعوام من 1959 إلى 1962، أو وباء الإيدز الذي بدأ في الثمانينيات، وهي الكوارث التي لم يستطع أي منها كبح جماح النمو السكاني في المناطق المتضررة فترةً طويلة[1]. والحقيقة أنه لا توجد سوابق حديثة لهذا الانعكاس الديموغرافي الناجم عن كارثة، وذلك على الرغم مما قاله الكاتب الساخر الروماني جوفينال بأن الترف أكثر قسوة من الحرب، وهو القول المأثور الذي تتجلى حقيقته في الانخفاض الحالي في معدلات المواليد في الشمال العالمي إلى درجة أنها في معظم البلدان الغنية تقل عن مستوى الإحلال. وبدلًا من ذلك، فإن ثمة حاجة إلى العودة إلى مرض الطاعون الذي تفشى في القرن الرابع عشر، والذي أُطلق عليه آنذاك «الموت الأسود»، والذي من المعتقد أنه قد محا من الوجود ما نسبته 30 في المائة من السكان في الصين (حيث يُعتقد أنه قد نشأ) ونسبة بلغت 40 في المائة من السكان في أوروبا في العصور الوسطى. لكن بينما احتاجت أوروبا إلى ما يقرب من قرن ونصف القرن للوصول مرة أخرى إلى مستوى السكان الذي كانت عليه في أوائل القرن الرابع عشر، فإنه حتى مع الخسائر المروعة في الأرواح التي تكبدتها خلال الحرب العالمية الثانية، كان عدد سكان روسيا الذي زاد على 214 مليونًا في العام 1960، أكبر بواقع خمسة وعشرين مليونًا تقريبًا من عدد سكانها قبل الحرب، والذي بلغ قرابة 180 مليونًا.

يميل موضوع السكان إلى أن يكون موضوعا مثيرا للجنون بكلا معنيي الكلمة، أضف إلى هذا السؤال عما إذا كان يمكن للإمداد بالغذاء المحافظة على مواكبته للزيادة الديموغرافية، وأن المرء يستطيع أخذ الانطباع بأنه - بالنسبة إلى الكثيرين من ورثة مالتوس المعاصرين الذين يغرقهم الخوف في هوامش الحركات البيئية - لا يوجد سيناريو يعد كارثيا للغاية من بين كل السيناريوهات. وفي العام 2012، أي بعد مرور أكثر من ثلاثين عاما على أول مرة نشر فيها كتاب بول وآن إيرليش Paul and Anne Ehrlich «القنبلة السكانية» The Population Bomb، استطاع الكاتب البريطاني المقروء له على نطاق واسع والناشط البيئي جورج مونبيو George Monbiot تقديم الادعاء القائل إنه «بارتفاع عدد السكان لن يمكن تفادي المجاعة العالمية الهيكلية إلا إذا قلل الأغنياء من تناولهم للحوم»[2]، وكأن هذا الادعاء تصريح بسيط.

ومثل بول وآن إيرليش من قبله، تُعد الحجج التي ساقها مونبيو لا أساس لها بالمرة، لكن قوَّتَها ليست قريبةً مما تدّعيه كلماتُه غيرُ المؤهلة. وحتى لو نحَّينا جانبًا مسألة ما الذي تعنيه عبارة مجاعة عالمية هيكلية بالفعل، فإن تيقُّنَ مونبيو بأن الموت جوعًا لمئات الملايين من الأشخاص أمر أكيد ما لم يَكُف الناس عن أكل كثير من اللحوم هو يقين، في أفضل الأحوال - وأنا أرى أن ذلك متوافق مع حجته إلى حد كبير - هو استقراء للاتجاهات الحالية. وفي هذا، يواصل مونبيو السير على الخطوط نفسها التي سار عليها مالتوس، والتي بالنظر إلى تلك السابقة المؤسفة، تعني على الأقل أنه من الممكن أن يكون مخطئًا. بيد أن مونبيو كان مُحِقًّا بوضوح في التأكيد على الضغط الذي تتعرض له البيئة، والذي قد سببه تفضيل إنتاج اللحوم. لكن حتميته المريرة هي ببساطة صورة معكوسة للحتمية المثالية لدى هؤلاء داخل مؤسسة الغذاء، فهم الذين يعتقدون أن ثورة خضراء ثانية لن تمارس فقط دورًا رئيسا في الاستمرار في ضمان بقاء المجاعات كأشياء من الماضي، ولكن ستجعل، عاجلًا أو آجلًا، سوء التغذية المزمن ونقص التغذية ضربًا من الماضي أيضًا.

ولكن مهما كان المستقبل سيئًا، وحين يتعلق الأمر بالجوع المزمن، فإن عالم الحاضر - أي عالم السبعة مليارات - يُعدُّ عالمًا سيئًا تمامًا بما فيه الكفاية. وعلى الرغم من كل التقدم الذي لا يمكن إنكاره، والذي قد تحقق في الحد من الفقر العالمي، في الوقت الحاضر، اعتمادًا على السنة (الأرقام تميل إلى التقلب)، بما يتراوح بين تسعمائة مليون، وأكثر من مليار شخص - أي بواقع شخص واحد تقريبًا في كل سبعة أشخاص - فسوف يصبح لدى الناس على الأقل تجربة الجوع بصورة متقطعة في مراحل مختلفة خلال حياتهم. وحتى حين يصبح بمقدورهم الحصول على ما يكفي من الطعام لكي يأكلوه، فإن الشخص الجائع بشكل مزمن يعيش حالة من العجز من جراء انعدام الأمن الغذائي.

هذا العجز يمكن أن يكون موسميًّا، وذلك بالنسبة إلى الجزء الأكبر المرتبط بتلك الفترات من السنة حين يوجد قدر أقل من الغذاء المتاح، على الأقل بسعر معقول، وفي متناول الجميع. أو أنه من الممكن أن يرتبط هذا العجز بشكل مباشر بتناقص في الدخل، وكما هو الحال، مثلًا، مع الفقراء من الناس في العالم المتقدم، والذين تصبح رواتبهم أو مدفوعات المساعدات الاجتماعية مستنفدة بحلول بداية الأسبوع الأخير

من الشهر، ومن ثَمَّ، فمنذ ذلك الوقت وحتى اليوم الأول من الشهر التالي، لا يكون لديهم ببساطة المال الكافي لشراء كل ما يحتاجون إليه من الطعام. وهذه هي بعض المتغيرات التي يفكر فيها، وبقصد التبسيط، غير المتخصصين على اعتبار أنها سوء تغذيةٍ مزمن، على الرغم من أن العديد من الناس يعانون كذلك نقص التغذية. فمن الناحية العلمية لا يوجد أي تماثل بين سوء التغذية ونقص التغذية، فهما مختلفان، وذلك على الرغم من أن كثيرا من الفقراء يعانون كليهما معًا. إذ إن نقص التغذية مسألة تتعلق بالكم إلى حد كبير، وبالنسبة إلى الجزء الأكبر نجد أن هؤلاء الذين يتأثرون بها لا يحصلون ببساطة على الحد الأدنى من السعرات الحرارية التي يحتاج إليها الإنسان لكي ينمو. وعلى العكس من ذلك، يحدث سوء التغذية حين لا يحصل الشخص على ما يكفي من الفيتامينات، والأملاح، والمعادن، أو البروتينات، حتى إذا كان عدد السعرات الحرارية التي يستهلكها أكثر من المطلوب.

إننا نربط كلًا من سوء التغذية ونقص التغذية بمواطني العالم الثالث، ونحن مُحِقُّون في ذلك، بيد أنه يوجد عدد كبير مثير للدهشة من الأشخاص يعانون سوء التغذية ونقص التغذية في أغنى دول العالم، لا سيما في الولايات المتحدة، وفي المملكة المتحدة، وإن كان ذلك بقدر أقل في دول أخرى من الاتحاد الأوروبي أيضًا. ففي كلتا الدولتين أدت الارتفاعات الحادة في معدلات الفقر منذ بداية هذا القرن إلى زيادات مذهلة في حدوث كلٍّ من سوء التغذية ونقص التغذية، مع تأثير غير متناسب في الأطفال والكبار. وفي العام 2013 أصدرت مجموعة من كبار الباحثين في مجلس الأبحاث الطبية البريطاني خطابًا عامًا، جاء فيه أن الجوع في المملكة المتحدة قد بات يشكل «حالة طوارئ للصحة العامة»[3]، إذ تشير التقديرات إلى أنه يوجد ثلاثة ملايين شخص يعانون سوء التغذية في بريطانيا، وهو عدد غير متناسب مع كبار السن. وإن كان يتعين إدراج الأشخاص البدينين ضمن هذا الملف الإحصائي، فسوف يرتفع الرقم إلى حد كبير. ووفقًا لمنظمة «خبز من أجل العالم»، تكافح نسبة 14.5 في المائة من الأسر الأمريكية لكي تضع الغذاء الكافي على موائدها. أي أن أكثر من تسعة وأربعين مليونًا من الأمريكيين - من بينهم 15.9 مليون طفل - يعيشون في هذه الأسر[4]. وهنالك ما يقرب من تسعة ملايين شخص يحصلون على بعض المساعدات الغذائية، وذلك إلى حد كبير من خلال ما يُسمى برنامج WIC (النساء، والأطفال

الرضع، والأطفال)، وهو البرنامج الذي تأسس في العام 1972، والذي كان من بنات أفكار هوبرت همفري Hubert Humphrey، الذي يعد آخر المدافعين العظماء عن اتفاقية الليبرالية الجديدة الأمريكية[5].

وفي خريف العام 2013 تمكن جمهوريون محافظون في الكونغرس الأمريكي من أن يُقَلِّصُوا، إلى حد كبير، من الأموال التي كانت تُمنح بموجب برنامج المساعدة للتغذية التكميلية SNAP، وهو البرنامج الذي كان معروفًا باسم قسائم الطعام، وذلك لمصلحة الأسر الأمريكية التي تعاني انعدام الأمن الغذائي. وعلى سبيل المثال، وفي مدينة نيويورك كلَّف هذا التخفيض 160 ألف شخص 90 دولارًا شهريًّا في المتوسط من قسائم الطعام. ومن خلال إقدامهم على هذه الخطوة، أوضح هؤلاء المُشَرِّعون أن الحالة النهائية التي كانوا ينشدونها كانت في نهاية المطاف هي التخلص من معظم برامج المساعدات الفدرالية الغذائية على نحو كامل. وإذا نجح ذلك في مرحلة ما، والذي يُعدُّ ممكنًا تمامًا، في ضوء الحقائق السياسية التي شهدتها واشنطن في أوائل القرن الحادي والعشرين، فهذا أمر مفروغ منه، أي أن عدد الأمريكيين ممن يعانون سوء التغذية ونقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي سيزيد أكثر. وعلى الأقل لقد تمكن هؤلاء، جزئيًّا، من خفض برنامج المساعدة للتغذية التكميلية؛ لأن الفترة الأخيرة التي تلقت فيها الأزمة الغذائية المستمرة للفقراء في الولايات المتحدة جزءًا صغيرًا فقط من الاهتمام الذي كانت تستحقه، كانت في ذلك الوقت الذي أعلن فيه الرئيس ليندون جونسون مبادرات المجتمع العظيم في أواسط الستينيات. وفي حين أن جزءًا من هذا يُعْزى إلى غياب القيادة السياسية من جانب هؤلاء الزعماء الذين يفضلون برنامج المساعدة للتغذية التكميلية، فإن حقيقة أن غلبة أولئك الذين يعانون الجوع في أمريكا في أوائل القرن الحادي والعشرين كانوا يعانون سوء التغذية - وليس نقص التغذية - من شأنها أن تجعل مهمة التواصل مع الأزمة أكثر صعوبة بكثير. فبالنسبة إلى ملايين الأمريكيين ممن يعانون انعدام الأمن الغذائي، فإنهم مدينون بمباركة مشكوك فيها لهذا الشكل غير الصحي من الشبع والوجبات الخفيفة السكرية والمشروبات الغازية التي تحتوي على السكر، والتي تخلو سعراتها الحرارية إلى حد كبير من القيمة الغذائية. فهذه الأغذية لا تُسمَّى وجبات سريعة من فراغ.

ومثل هذا الاعتماد على الوجبات السريعة لتفادي الجوع يتزايد باستمرار. فالصودا السكرية تُعد أكبر مصدر وحيد للسعرات الحرارية في الوجبة اليومية العادية للأمريكيين، حيث تمثل نسبة 7 في المائة من مجموع الوجبات[6]. ذلك أن الإحصاءات الأمريكية تُعدُّ أسوأ كثيراً من مثيلاتها في أوروبا الغربية، حيث تصل النسبة إلى 3 في المائة، غير أن الاتجاهات في كلتا القارتين تسير في الاتجاه المؤسف نفسه، حيث يعرض سوء التغذية نفسه غالبًا على أنه بدانة - التغذية المفرطة في مقابل التغذية الناقصة - والتي تضاعفت معدلاتها على نحو كبير في العالم منذ العام 1980. والناس الذين لديهم معرفة أفضل يفكرون في الأغلب في السمنة المفرطة باعتبارها مظهرا آخر من مظاهر الامتياز لدى الأثرياء. وكان هذا صحيحًا في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، لكن إن كان ثمة شيء، فإن العكس هو الحال اليوم. وعلى رغم ذلك، وقبل كل شيء، عندما يتناقض هذا مع الصور الإعلامية النمطية لضحايا المجاعة الذين يتضورون جوعًا من إثيوبيا والصومال، فإن من المفهوم هنا أن يظهر ذلك المنعكس المسيحي القديم الذي يرى السمنة تجسيدًا لخطيئة الشراهة، التي هي بمنزلة خلل أخلاقي. والحقيقة، كما هو الحال بالضبط مع مرض الإيدز، تعد السمنة المفرطة الآن على نحو كاسح مرضًا يصيب الربع الأفقر من سكان العالم، وليست مصيبة يُبتلى بها الأثرياء فقط.

في العقود الثلاثة الماضية انتشرت ظاهرة السمنة المفرطة بمعدل زيادة مطردة في مختلف أرجاء العالم، بداية مما يُطلق عليها دول متوسطة الدخل مثل البرازيل والمكسيك ومصر - حيث معدلات البدانة، من مرحلة الطفولة، قد زادت بمعدل يصيب المرء بالدوار - لتنتشر في الآونة الأخيرة في دول فقيرة. ففي منطقة جنوب الصحراء الأفريقية، على سبيل المثال، تبين أن نسبة البدانة بين النساء في المناطق الحضرية قد ارتفعت بسرعة منذ العام 2000. وقد أدى هذا إلى مزيد من التعقيد للجهود الرامية إلى التخفيف من مشكلة انعدام الأمن الغذائي، ومعالجة مشاكل سوء التغذية ونقص التغذية. ومن ثم، ليس من قبيل المفاجأة لأي شخص من جميع أرجاء العالم أن من المرجح إلى حد بعيد أن يؤثر سوء التغذية ونقص التغذية في النساء والأطفال وسكان الأقليات العرقية والقبلية. الواقع أن هذا كان دائمًا

نقطة الانطلاق المنطقية لجميع الجهود التنموية، بغض النظر عن مدى اختلاف كل واحدة من طرق المعالجة عن الأخرى على نحو جذري.

في المقابل، ما كان أقل وضوحًا بكثير قبل أزمة الغذاء العالمية 2007-2008، على الأقل لدى غير المتخصصين، كان المدى الذي كان من الخطأ عند بلوغه تصور أن الحد من الفقر يمكن أن يكون فعالًا على أساس مستدام ومتين، بينما ظلت مشكلة سوء التغذية المزمنة بلا معالجة. وعلى رغم ذلك كان هذا بالضبط ما توافقت عليه الآراء في عالم التنمية، على الأقل حتى الثمانينيات. ومن ثم، نجد أن آلان بيرغ Alan Berg، وهو مسؤول في البنك الدولي، والذي كان من أوائل المدافعين عن جعل التغذية عنصرًا مركزيًّا في برامج الحد من الفقر، كتب ذات مرة يقول: «على مدى سنوات، تحدى اختصاصيو التغذية مجتمع التنمية الأوسع على أخذ قضية التغذية على محمل الجد»، غير أنه حتى في التسعينيات، كما ذكر بيرغ، عندما «تبين أن جزءًا كبيرًا من [مجتمع التنمية الدولي تبنى] موقفًا جادًّا حيال الحاجة إلى تغذية أفضل»[7]، وأن اختصاصيي التغذية لم يعد لديهم شعور بأنهم «كانوا يصعدون عبر المصعد السفلي»[8]، وهو ما أدى إلى بقاء إعادة التركيز هذا معنيًّا على نحو ضيق للغاية بشأن السعرات الحرارية والمغذيات الدقيقة والأطعمة المحصّنة ودور البروتينات، أي كمجموعة من المشكلات الفنية المحددة التي من المؤكد أن عالم التنمية اعترف بها الآن، باعتبار أن هنالك حاجة إلى معالجتها بدلًا من الاستلقاء على قلب هذا النوع من التنمية التي ستنجح في تحقيق الإفادة لأفقر الفقراء.

بالعودة إلى الوراء، لايزال من غير المفهوم إلى أي مدى استغرق الأمر وقتًا طويلًا حتى نتوقف عن معالجة مسألة التغذية باعتبارها مشكلة قائمة بذاتها، منفصلة إلى حد كبير عن الصحة والنظافة. ولكن بعد ذلك، كان الشيء نفسه صحيحًا بالنسبة إلى المشكلة الأوسع المتعلقة بما أصاب الزراعة ذات الحيازات الصغيرة في الجنوب العالمي، حيث كانت الزراعة في العالم الفقير في حالة لائقة وملائمة في إطار النظام الغذائي العالمي، وأيضا بشأن ما إذا كانت جهود المعالجة الغذائية على مستوى دولة ما يمكن أن تكون مستدامة، مادامت هذه الأسئلة استمرت على المستوى الكلي بشأن الزراعة في البقاء إلى حد كبير غير مطروحة، وحتى عندما طُرحت هذه الأسئلة، لم يُرَد عليها بالكامل تقريبًا.

وذلك بحد ذاته كان وصفة طبية للفشل؛ ذلك لأنه من دون هذه التحليلات السياسية والاجتماعية لطرفي الثقل الحديدي الزراعي في العالم الفقير، فإنه من الصعب بالنسبة إلى الزراعة ذات الحيازات الصغيرة من ناحية، وزراعة المستأجر على نطاق واسع، (التي تُعرف في أمريكا اللاتينية باسم لاتيفاندياس latifundias) من ناحية أخرى - أي: النظم الزراعية في معظم تلك الدول حيث كانت مشاكل التغذية في معظمها حادة للغاية - يجب أن نفهم كيف أمكن لخبراء التغذية، حتى بمجرد أن بدأ تمويلهم مرة أخرى على نحو صحيح في التسعينيات، تصور أن جهودهم ستكون مستدامة. وجزئيًا، كان هذا نتاجا لافتراضات غير مدروسة في عالم التغذية بشأن الدور الذي تمارسه السياسة والأيديولوجيا في هذا المجال، إذ إنه بالنسبة إلى التغذية، كما هو الحال مع التنمية بشكل أعم، كان الحديث يدور حول سياسات سليمة، والتي بدا من المفترض بشأنها أن الجميع كانوا على اتفاق إلى حد كبير، بدلًا من تبني أيديولوجيات متنافسة، وهو ما يعني، خلافات جوهرية في كل من تحديد ما كان يُبقي على الناس بالفعل في حالة من الفقر، وبطبيعة الحال، الاضطلاع بما يجب عمله لتغيير ذلك. وفي حين أَوْلَى الاتجاهُ السائد في عالم التنمية كثيرا من الاهتمام لما كانت تحتاج إليه الدعائم المؤسسية في العالم الفقير، حتى يمكن للبرامج أن تحظى بفرصة جيدة للنجاح، نجد أن الشرعية السياسية، وقبل كل شيء، الأخلاقية، لدى هذه المؤسسات، فضلا عن مقدمي المساعدات أنفسهم، وعلى نحو أعم برامج المساعدة لدى الشمال العالمي، كانت كلها تُؤخذ دائمًا كأمر مفروغ منه.

هذه الافتراضات الأيديولوجية غير المدروسة كانت أهم، إلى حد بعيد، مما كان الاتجاه السائد في عالم التنمية على استعداد للاعتراف به[9]. فهل كان ذلك اعتمادًا مفرطًا على ما يُفترض أنه نموذجُ «كارثةٍ طبيعيةٍ» لاسياسيٌّ للتدخلات في الصحة العامة، من تلك الأنواع التي تدرب اختصاصيو التغذية على المشاركة فيها، والتي تساعد في تفسير السبب وراء حصول السياسة والأيديولوجيا على مثل هذا الاهتمام القصير، بعدما باتت مسألة التغذية مرة أخرى أولوية في عالم التنمية؟ بعد كل ذلك، في الخمسينيات والستينيات، كانت جهود التنمية الغربية سياسية على نحو مكثف، كما أنها كانت في الواقع جزءًا لا يتجزأ، ولكن يمكن تمييزه عن الملاحقات القضائية إبان الحرب الباردة، غير أنه في العام 1993،

في الوقت الذي عكف فيه بيرغ على الكتابة، كانت الحرب الباردة قد حُسمت وتحقق النصر فيها، وهو ما جعل الولايات المتحدة وحلفاءها مقتنعين بأن ما قد يُطلق عليه نسخة حلف الناتو للرأسمالية الليبرالية كانت السياسة الوحيدة التي بقيت واقفة على قدميها، ليس فقط في الوقت الحالي، لكن أيضا في المستقبل. لقد كان ادعاءً طوباويًا شأنه في ذلك شأن كل أيديولوجيا بما فيها تلك التي قدمها القادة السوفييت في أوج مجد الاتحاد السوفييتي. وتحقيقًا لجميع الأهداف العملية، كانت وكالات التنمية لدى الحكومات الغربية، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات الخيرية الكبرى، تجعل إستراتيجياتها للتنمية ومحاربة الفقر ترتكز على افتراض أن الأيديولوجيا لم تعد ذات أهمية، أو على نحو أكثر دقة، افتراض أن الرأسمالية الليبرالية قد انتصرت، وأن نسختها لِمَا كان يُسمَّى في الاتحاد السوفييتي «المستقبل المشرق»، قد وصلت. وللإنصاف، إن كان هذا ما اعتقده المرء، فإنه كان من المعقول تماماً النظر إلى جميع مشاكل التنمية على أنها مشاكل فنية، والتي كانت ببساطة تنتظر حلولها النهائية، سواء كان الحل موضع التساؤل ملحًا مملوءًا بالحديد واليود، أو حكمًا جيدًا، أو إعانات غذائية مستهدفة، أو كل هذه الأشياء مجتمعة.

وبحلول نهاية التسعينيات رأينا أن هؤلاء الذين استمتعوا باحتمال ما أسماه جيفري ساكس «عولمة مستنيرة»، والتي من خلالها، كما قال، «يجعل التقدم التكنولوجي بإمكاننا تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية على نطاق عالمي»[10]، قد باتوا يدركون إلى أي مدى أُهمِلت مشكلة الجوع المزمن. وعلى حد قول بيرغ: «خلال العقود التي أمكن فيها ترويض المجاعة عبر العالم، تغيرت بالكاد حسابات التغذية»[11]، وهذا لا يعني اتهام خبراء التغذية بنوعٍ ما من «حسد المجاعة»، أو التلميح ضمنًا بأن أي شخص جاد معنيٍّ بسوء التغذية ونقص التغذية المزمنتين كان يعتقد في أي وقت أن الإستراتيجيات الناجحة للتغلب على المجاعة يمكن نقلها ببساطة. على سبيل المثال، ما الذي سيعنيه إنشاء ذلك النوع من أنظمة الإنذار المبكر لسوء التغذية، والتي تُعد أزمة طويلة الأجل لا تلوح في الأفق أي بداية أو نهاية لها على السواء، والتي تهدف إلى التنبؤ بالمجاعة؟ وحتى مع ذلك، فإن من الصعب رؤية كيف لم يكن بالإمكان عقد تلك المقارنة مع المجاعة.

وعلى رغم ذلك، فإن هذا النوع من الكلام الخطابي كانت له نتائج عكسية للغاية. وبالنسبة إلى الحدس البديهي على الرغم من أنه قد يبدو في البداية، وعلى الرغم من أنه لا يوجد أحد سوى الدارويني الأكثر عدمية في شرق آسيا، أو الجمهوري من أنصار حزب حفل الشاي الأمريكي سيفكر حتى في إنكار أن محاربة المجاعة تعد بلا جدال مسألة أخلاقية مُلحَّة، فإن هنالك القليل، أو لا يوجد بالمرة دليل على أن أعظم النجاحات في هذا المجال سيكون من شأنها أن تخفف كثيراً من الفقر الذي يستوطن منطقة محددة، وعلى نحو يفوق التوقعات لأي إغاثة طارئة لمنطقة محددة اجتاحها وباء الكوليرا، بأن تلك الإغاثة يمكن أن تحسّن البنية التحتية الطبية لتلك المنطقة المتضررة بأي طريقة دائمة. وللاستشهاد بالحالة الأكثر وضوحًا، وفي كثير من الحالات، الحالة الأكثر صعوبة على ما يبدو، فإنه لم تكن قد حدثت مجاعة على نطاق واسع في الهند منذ العام 1943، لكن في الوقت نفسه، وكما ذكرت الأمم المتحدة في وثيقة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، كان لهذا الأمر تأثير قليل في تحسين الحالة الغذائية للسكان الهنود الأكثر فقرًا، وهي الحالة التي ظلت كما هي من بين الأسوأ في العالم بمرور السنين.

ومع رؤيتها من هذا المنظور يتضح أن العلاقة بين سوء التغذية المزمنة والمجاعة لديها بعض أوجه الشبه، مع تلك العلاقة بين الإغاثة في حالات الطوارئ وعملية التنمية. ففي الواقع، قد بات شائعًا بالنسبة إلى المنظمات الإنسانية غير الحكومية أن تفكر من حيث الإغاثة لاستمرار التنمية، ويتعين عليها استخدام مصطلح الفن الذي حظي بالقبول فترة طويلة، وذلك على أساس أنه من دون المشاركة في فكرة توسعِيَّة للعمل التنموي الذي يتضمن العمل المتعلق بحقوق الإنسان وجهود حل الصراعات، فإنه حتى لو استطاع عُمَّال الإغاثة بعد ذلك تحقيق النجاح في إيقاف وباء أو ترويض أزمة اللاجئين، فإنهم بذلك، على حد قول مسؤولة الإغاثة الأسترالية، فيونا تيري، «سيُدانون إلى الأبد» لتكرار تدخلاتهم في حالات الطوارئ. ومن ثم، فإن مدى نجاح هذه المنظمات غير الحكومية في تغيير مسار الأمور بطريقة أساسية يعد مسألة أخرى، حيث توجد آراء مختلفة على نحو حاد بشأن هذا الموضوع داخل وكالات الإغاثة الرئيسة. إذ تعد أوكسفام حالة رمزية لوكالة معنية بالإغاثة والتنمية، بالمعنى المؤسسي، والتي كانت مرتاحة لهذا النهج الشامل للمعالجة. وبالنسبة إلى وكالات أخرى، لا سيما منظمة أطباء بلا حدود MSF، فقد كانت مترددة في قبول

مدى ملاءمة الاحتياجات الإنسانية والتنموية. ونظرًا إلى حقيقة أن هنالك دائمًا ذلك الخطر أن الجوع المزمن سيتحول إلى سوء تغذية حادة، وهي مقدمة فورية للمجاعة، سيكون من المعقول قبول أنه ستوجد أوجه اختلاف أقل بين جماعات معنية بالمساعدات الغذائية. لكن على نحو بديهي إلى حد ما، أثبتت هذه الصلة أنها أكثر وليست أقل ضعفًا. فالمجاعة يمكن فهمها بنحو صحيح على أنها حالة طارئة موجودة وفورية، في حين أن الجوع المزمن ليس كذلك، وهو ما كان يعني، على نحو غير خاطئ، أن مكافحة ومنع المجاعة كانَا يحظيان دائمًا بأولوية أخلاقية وتشغيلية على الجوع المزمن.

وعندما كانت المجاعات أكثر شيوعًا وأكثر تعقيدًا، كان هذا منطقيًّا، لكن اليوم، عندما يكون سوء التغذية المزمن ونقص التغذية أكثر احتمالًا للاستمرارية من المجاعة (مع وجود بضعة استثناءات جغرافية محددة، قبل كل شيء، مثل منطقة القرن الأفريقي)، والتأثير في البشر على نحو كبير ـ فإن الضرورة الأخلاقية تصبح أقل وضوحًا. فالمجاعة تحصد الأرواح، في حين لا يحدث هذا مع سوء التغذية ونقص التغذية المزمنين. لكن من حيث الآثار طويلة الأجل للمجاعات في المجتمعات التي تنتشر فيها، يصبح حساب التفاضل والتكامل الأخلاقي واضحًا جدًّا؛ وذلك لأن الحدوث واسع النطاق لسوء التغذية ونقص التغذية المزمنين يدين تقريبًا مجتمعات بأكملها على الفقر المدقع.

وفي كل حالة تلو الأخرى، نجد أن المجاعة قد أثبتت بالفعل أنها أكثر استمرارية من الجوع المزمن، وبالمعنى الضيق، برهنت المجاعة على أنه من الأسهل كثيرًا أن يحصل الناس على غذاء كافٍ يبقيهم على قيد الحياة، من حصولهم على الحد الأدنى من السعرات الحرارية والعناصر الغذائية الدقيقة التي هم بحاجة إلى استهلاكها من أجل النمو على مدار العمر. وإلى حد ما، فإن هذا بسبب ما أسماه سيمون ماكسويل، الرئيس السابق لمعهد التنمية الخارجية بالمملكة المتحدة، «الوزن العاطفي» الذي حمله مصطلح المجاعة دائمًا على نحو صحيح. وبسبب جميع الخلافات المستمرة بشأن أسباب حدوث المجاعات وعدم حدوثها، فإنه لم تُتَحَد مركزية المجاعة قط. كما أن ابتكارات مثل أنظمة الإنذار المبكر لدق ناقوس الخطر بشأن المجاعات الأولية كانت قد وُضعت موضع التطبيق حتى على الرغم من أنه

قد تبين أن فعاليتها كانت ناقصة، وهو ما حدث في الصومال في العام 2012، حين أعلنت الأمم المتحدة أن مجاعة قد حدثت، ولم يكن النظام الدولي قد أعد العُدة لها. والواقع، يُعد من قبيل تشويه الحقائق أن نفكر في المجاعة باعتبارها حدثًا «متفجرًا» مفردًا.

كانت الصومال في العام 2012 مثالًا على ذلك، فقد تفشى وباء الحصبة الذي كان سببه يعزى بدرجة كبيرة إلى رفض متمردي حركة الشباب السماح بتنفيذ برامج التطعيم، كما أن عمليات النزوح القسري التي حدثت من جراء الصراع المستمر لعشرات الآلاف من الرعاة والمزارعين أدت دورًا لا يقلُّ في أهميته عن الدور الذي مارسه الجفاف الذي أصاب البلاد. ولكن على الرغم من عدم دقة مثل هذا التفكير، فمن المهم أن يكون هناك خطأ «مفيد»؛ لأنه سبَّب مجموعة واسعة من الاستجابات والمبادرات. في المقابل، على الرغم من أن سوء التغذية المزمنة يمكن أن يوصف بشكل مفيد أيضًا بأنه أزمة، فإن أنظمة مثل أنظمة الإنذار المبكر لا تحقق النوع نفسه من الشعور الحدسي، ليس على الأقل؛ لأن سوء التغذية ونقص التغذية لم يكتسبا قط ذلك النوع من الصدى العاطفي الذي عرفه ماكسويل بشكل صحيح على أنه أساس الاستجابات العالمية للمجاعة.

سيكون من قبيل الانحراف الأخلاقي الخطير للانتقاص من أهمية هذه العوامل الرمزية والذاتية التي تمنح المجاعة مكانة خاصة مماثلة جدًّا لتلك التي تحتلها جريمة الإبادة في إطار القانون الإنساني الدولي. ولكن مع الاعتراف بأن المجاعة والإبادة على السواء، في بعض المعاني الأساسية الفريدة، يجب ألا يعملا على حجب، كما حدث في كثير من الأحيان، حقيقة أن الاستجابة العالمية لسوء التغذية المزمن ونقص التغذية، وقبل كل شيء، الصلة بين التغذية السليمة والحد من الفقر لم تكن محورًا رئيسا للتفكير الأساسي في تفكير التنمية حتى أوائل منتصف التسعينيات. وقبل ذلك بعقدين، في العام 1973، كان بيرغ يحذر بالفعل من أن «سوء التغذية يؤثر سلبًا في التطور العقلي، والنمو البدني، والإنتاجية، ومدى سنوات العمل - والتي تؤثر جميعها إلى حد كبير في القدرة الاقتصادية للإنسان»[12]، غير أنه حتى وقت قريب تمامًا، كانت هناك بيانات علمية غير كافية تدعم ما قاله. ذلك أن التأثير العصبي البيولوجي لسوء التغذية في فرص الحياة،

وتجاوزا لكل التوقعات والآمال التعليمية، وبصورة موسعة التوقعات الاقتصادية لدى الأطفال، ببساطة لم يكن قد جرى فهمه فهما علميا بشكل كافٍ، بحيث يمكن وضع افتراضات بشأن الروابط السببية المحتملة.

ويبقى هناك الكثير مما يجب أن نفهمه عن المساهمة الدقيقة لنقص الغذاء في هذه العملية. لكن الشيء الذي لم يعد مثارًا للجدال هو أن التأثير الفسيولوجي للوجبة الغذائية السيئة يؤدي دورًا رئيسا في تأخير التطور الفكري في مرحلة الطفولة المبكرة، وهو ما ينتج عنه، في كثير من الحالات، عدم القدرة على حل صعوبات معرفية كبيرة. لذا فإن معظم العلماء الذين يعكفون على العمل على هذه المسائل يعترفون بسهولة بأنه توجد عوامل أخرى تتفاعل فيما بينها، وأنهم ليسوا قادرين بعدُ على أن يصفوا بدقة كافية تفاعل حالات العجز الغذائي مع الافتقار إلى الحصول على التعليم الذي يُعد واحدًا من المصائب الكبيرة لدى الفقراء، وعلى نطاق أوسع، الآثار الاجتماعية للفقر المدقع نفسه. وعلى الرغم من ذلك، فمن الممكن القول بثقة كبيرة إن الفشل في تزويد الأمهات بالطعام المغذي بداية من الفترة ما بين الأسبوعين العاشر والثامن عشر من الحمل - وهي ذلك الوقت الذي يبدأ فيه النمو السريع لمخ الجنين البشري - يشكل خطرًا مباشرًا على التطور السليم للجهاز العصبي، وتطور الخلايا الدبقية التي توفر الدعم البدني للنيترونات وللنمو. وعلى رغم أن مثل هذا الضرر ليس دائمًا بالضرورة، لكنه غالبًا ما يكون كافيًا إلى حد أنه، وكما كشف عالم الأعصاب الألماني س. فورستر C. Forster، من خلال شرائح سكانية واسعة يعد فيها سوء التغذية ونقص التغذية من الأمور الشائعة، وتوجد أدلة كثيرة تظهر أن ثمة ارتباطًا بين حالات النقص في التغذية في الطفولة المبكرة والقصور الفكري في وقت لاحق من الحياة.

والعلامات على هذا تظهر في وقت مبكر للغاية. وكقاعدة عامة نجد أن الأشخاص الذين كانوا يعانون سوء التغذية بشكل مزمن منذ مرحلة الحمل حتى عامهم الثالث يصبحون أقل حجمًا إلى حد ما - وهو ما يسميه أطباء الصحة العامة «التقزم» - كما أنهم يعانون نقص الوزن إلى حد ما - وهو ما يطلق عليه الأطباء «الهُزال» - وعلى نحو متزايد، كان علماء وأطباء قد توصلوا إلى رأي مفاده أن فرص الحياة لدى الكائن البشري تتحدد بدرجة كبيرة جدًّا من خلال التغذية التي يحصل

عليها، والبيئة التي يعيش في محيطها أول ألف يوم من حياته؛ إذ إنه بعد انقضاء الألف يوم الأول هذا، يصبح من المعتقد أنه لا رجعة في الضرر الحاصل. فالمحنة المأساوية لحياة الأفراد هي أكثر من مأساة بما فيها الكفاية. وسيكون من الصعوبة أيضًا المغالاة في تحديد الأخطار التي تواجه أي مجتمع حين توجد نسبة كبيرة من الأطفال المصابين بسوء التغذية في منطقة بعينها، أو بين أفراد مجموعة معينة. فمن المهم هنا إيضاح أنه ليس كل شخص يعاني سوء التغذية أو نقص التغذية كطفل سينمو ولديه قصور معرفي، أو أي من أوجه القصور العصبية، أو نواحي العجز البدني الأخرى، وعلى نحو يفوق أي شخص آخر كالمدخن، والذي يمكن أن يُصاب بسرطان الرئة. غير أن نسبة هؤلاء الذين سيعانون آثارا كهذه تعد مرتفعة، بما يكفي إلى درجة أنه لا يمكن التعويض عن ذلك بأي قدر من القصص الشخصية الملهمة للبقاء على قيد الحياة والنجاح، ففي الواقع يمكن القول إن الحماس الذي تُنشَر به هذه القصص (في كثير من الأحيان، لسوء الحظ، عن طريق منظمات غير حكومية حسنة النية تتصرف أحيانًا بدافع اللباقة، وفي أحيان أخرى بدافع الترويج الذاتي، وبالطبع، أحيانًا بدافع من الاثنين معًا بعض الشيء)، له تبعات ضارة مترتبة على جعل الأزمة أقل خطورة مما هي عليه بالفعل.

والأسوأ من ذلك، يتمثل الواقع القاسي في أنه نظرًا إلى أن الضرر يحدث في وقت مبكر جدًّا من الحياة، فإن إستراتيجيات تنمية تقليدية من قبيل بناء مدارس، وبغض النظر عن مدى التزام السلطات ببناء هذه المدارس واستدامتها، ومدى قدرة المدرسين والتزامهم، تأتي متأخرة وبعد فوات الأوان بالنسبة إلى عديد من الأطفال. والواقع أن عديدا من الاختصاصيين في مرحلة التطور المبكر للأطفال الفقراء مقتنعون بأنه في حين أن نموذج التنمية ظل مهيمنًا على مدى عقود فقد كان له تأثير كبير في مرحلة التعليم الابتدائي، وقد فعل كثيرا من الخير (إنهم لا يقترحون بشكل قاطع بناء عدد أقل من المدارس في الجنوب العالمي)، حين يتعلق الأمر بمليار القاع من سكان العالم، وذلك لأن نجاح هذا التعليم يعتمد إلى حد كبير على ما إذا كان الأطفال الذين يأتون إلى هذه المدارس قد جرت تغذيتهم بطريقة سليمة من شهرين بعد الحمل. وإن كان هؤلاء محقين حتى جزئيًّا بشأن هذا الأمر، فهذا يعني أن محاولة تنفيذ التنمية من دون التأكيد على التغذية المبكرة

للطفل أشبه بمحاولة تجميع أُحجية فقدت منها عدة قطع مهمة. وربما لا يلقى هذا الخبر الترحيب في أي مكان، وقبل كل شيء، المسؤولون في وزارات التنمية في الدول المانحة، والذين، لأسباب يمكن فهمها، يسعون إلى الحصول على صور مرئية؛ لكي يُظهروا للجمهور العام أن أموال الضرائب الخاصة بهم تُنفق على نحو جيد، وليس لمسؤولين في دول الجنوب العالمي، والذين يسجلون نقاطًا سياسية في الداخل والخارج على السواء عن طريق التقاط صور لهم، وهم يفتتحون مدارس أو مستشفيات جديدة. وعلى النقيض من ذلك؛ لأنها عملية، ومن ثم لا يمكن طرحها كما تفعل أمام المبنى، فإن إعلان دعمك لبرامج التغذية المبكرة للطفل يكون أقل احتمالًا بكثير لجذب انتباه وسائل الإعلام، حتى لو كانت الفوائد على المدى الأطول قد تكون بالأهمية نفسها إن لم تكن أكثر من ذلك.

ولكن مهما يثبت بشأن صعوبة إعادة التفكير في التنمية للتأكيد على صحة الطفولة المبكرة والتغذية، وعلى الرغم من الفجوات التي تبقى قائمة في المعرفة، فإن الآثار الأوسع للتغذية السيئة في الطفولة المبكرة باتت شيئًا مُتفقا عليه الآن على نحو عام، وذلك إلى حد كبير بفضل السلسلتين من الأبحاث اللتين نشرتهما المجلة الطبية البريطانية «ذا لانسيت»، حيث كانت السلسلة البحثية الأولى في العام 2007، والثانية في العام 2011، بشأن الموضوع العام لتنمية الطفل في الجنوب العالمي. وبالنسبة إلى مؤلفي هذه الأبحاث، فإن مسألة ما إذا كانت إستراتيجيات التنمية انحازت في أغلب الأحيان تجاه أطفال أكبر سنًا (أي في سن المدرسة) أكثر من تحيزها نحو أطفال تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة وأربع سنوات، كانت حاسمة وأكدت ادعاءات اختصاصيي تنمية الطفولة المبكرة. فكما ذكر مؤلفو أحد تقارير السلسلة البحثية للعام 2007 «توصلنا إلى تقدير بأن ما يربو على المائتي مليون طفل دون سن الخامسة لا يستطيعون الوصول إلى إمكاناتهم في التطور المعرفي بسبب الفقر، وسوء الحالة الصحية، ونقص الرعاية»[13].

كان الأمر عبارة عن دائرة مفرغة. ذلك أن المخاطر التي واجهها هؤلاء الأطفال - وكان أهمها يتمثل في التحفيز المعرفي الضعيف، والتقزم، ونقص الحديد، ونقص اليود، وفقر الدم بسبب نقص الحديد - كل هذه المخاطر أعاقت فرص الحياة المستقبلية لديهم. وكلما ساءت فرص الحياة هذه، كان من المرجح أكثر أن تصبح

دائرة الفقر في مجتمعاتهم ودولهم أكثر إدامة. وكما قال مؤلفو الأبحاث: «من المحتمل أن يكون أداء هؤلاء الأطفال المحرومين من التعليم ضعيفًا في المدارس، ومن ثم يكون دخلهم منخفضًا، ولديهم خصوبة عالية، ويوفرون رعاية سيئة لأطفالهم في المستقبل، مما يسهم في انتقال الفقر بين الأجيال»[14].

على نحو عام، يمكن القول إن ما أظهرته الدراسات التي نشرتها مجلة «ذا لانسيت» هو أن النتيجة الحتمية لهذه الأرواح الجريحة كانت وستظل تتمثل في وجود مجتمعات جريحة. وحتى إن كان يتعين علينا أن نأخذ، على نحو ظاهري، مزاعم النجاح التي كانت قد تحققت لأهداف تنمية الألفية، وبغض النظر عمن يستحق الفضل، مع الاعتراف بالأعداد الهائلة من الأشخاص الذين لم يعودوا يعيشون في فقر مدقع، تبقى الحقيقة التي مفادها أن الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية undernourished وسوء التغذية malnourished على نحو مزمن يشكّلون في المجمل شخصًا واحدًا من كل خمسة على قيد الحياة الآن. بيد أنه كان بالفعل فقط في أعقاب أزمة الغذاء العالمية للعام 2007-2008 اتضح أن المؤسسات العالمية الرئيسة: حكومات، ومنظمات غير حكومية، ومؤسسات خيرية، لديها صلاحية إصلاح نظام الغذاء العالمي - شرعت في تأكيد أن التغذية السليمة لكل من الأمهات وأطفالهن خلال الألف يوم الأول من الحياة كانت أكثر من كونها ببساطة أولوية تنموية واحدة ضمن أولويات أخرى، ولكنها أولوية من دونها، لم يكن من المحتمل لأهداف التنمية الأخرى، ومن بينها التعليم، أن تتحقق بنجاح. بهذا المعنى، على الأقل، فإنه من دون التغذية السليمة يصبح من الصعب للغاية تصور أي مجموعة من البرامج والتدخلات التي يمكن أن يُطلق عليها على نحو مشروع وصف التنمية المناصرة للفقراء.

كان هذا هو الدرس الذي تعلمه أخيرًا، وعلى نحو كامل، التيار السائد في عالم التنمية في أعقاب أزمة الغذاء العالمية 2007-2008. وفي العام 2010 كان هناك تحالف يضم الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والحكومة الأيرلندية - والذي لأسباب تاريخية واضحة قد جعل، فترةً طويلة، التخفيفَ من حدة الفقر محورًا لجهوده التنموية، وإلى حد كبير بالطريقة نفسها التي نحتت بها النرويج مكانة لنفسها في المشهد الدولي بالتركيز على دبلوماسية صنع السلام - وعدد من منظمات غير حكومية رئيسة، لاسيما منظمة «أنقذوا

الأطفال»، و«الرؤية العالمية»، و«الخبز من أجل العالم»، و«القلق في أنحاء العالم»، كان هذا التحالف أطلق مبادرة الألف يوم، والتي كان هدفها زيادة جهود التغذية بدرجة كبيرة في مختلف أرجاء العالم النامي. وكما لخص توم أرنولد، الرئيس التنفيذي لمنظمة «القلق في أنحاء العالم» في ذلك الوقت، والذي قد مارس دورًا رئيسا في كل من مبادرة الألف يوم، وما أُطلق عليه توسيع حركة التغذية، لخص الواقع الذي كانت هذه الجهود تأمل تغييره، حيث قال: «لم يكن لدينا قط الكثير من المعرفة، والأدلة، والإرادة السياسية والمشاركة الشعبية، كما هو الحال اليوم، بحيث يمكن أن نجعل سوء التغذية شيئًا من الماضي، وعلى الرغم من هذا، يواجه قرابة مليار شخص انعدام الأمن الغذائي، في حين أن هناك 171 مليونًا من الأطفال الذين تقزموا، بدنيًّا أو ذهنيًّا، أو كليهما معًا؛ لأنهم لم يحصلوا على طعام غذائي كافٍ؛ لكي يأكلوه في طفولتهم المبكرة»[15].

عدم امتلاك رفاهية التبديد والسماح بقول ما يفكر فيه المرء، من دون أن يكون ذلك مقيدًا بالتزامات عملية وأخلاقية، أولًا للحكم على ما ستكون عليه العواقب بالنسبة إلى مؤسسة يكون الفرد جزءًا منها، ويؤمن بحماس بالعمل الذي تؤديه (كما يتمتع بذلك منتقدون مثلي)، هو ما كان يقصده أرنولد الذي أراد أن يصنع حالة للتفاؤل. ولم يكن هذا أقل مما كان ينبغي أن يفعله أي ناشط مناضل وملتزم، إذا ما أراد حشد الدعم الشعبي، وحاول تحفيز العمل. وكان أرنولد مدركًا تمامًا، كأي منتقد للنظام الغذائي العالمي، من الوفيات الناجمة عن التأكيدات السابقة أن البشرية تقف على عتبة نهاية الفقر المدقع والجوع. لكنه بدا على الرغم من ذلك مقتنعًا بأنه توجد إمكانية جادة بأن الأمر بالفعل «سيكون مختلفًا» هذه المرة. وبالطبع كان أرنولد يعرف تمامًا أن هذا أثار واحدةً من أعمق المعضلات لدى المجموعات المعنية بتنظيم الحملات، ألا وهي مسألة ما إذا كانت منظمة غير حكومية ما يتعين عليها ابتكار إستراتيجيات مصممة لطمأنة المانحين، سواء كانوا حكومات، أو مؤسسات خيرية، أو أفرادا، بأنه مع قليل من الجهد الزائد سيتحقق النجاح، حتى يتمكن الأشخاص الذين لم يكونوا مهنيين في مجال التنمية (أو حتى مهنيين محبين لفعل الخير للغير، وكما يمكن أن يبدو بعض النشطاء في بعض الأحيان)، من مواصلة دعم جهودك. وما المدى

الذي يجب على المنظمات غير الحكومية أن تكون مستعدة للذهاب إليه؟ على سبيل المثال، ما القدر الذي يجب عنده أن تعتمد المنظمات غير الحكومية على المشاهير للعمل كمتحدثين باسم قضاياها؟ «لتلطيف المضمون المطلوب إيصاله للجمهور مع وجود هؤلاء المشاهير»[16]، وكما قال جيمي دراموند، وهو أحد مديري حملة واحد التي أسسها بونو في العام 2002.

بيد أن الترويج لمنظمة ما أو لقضية بعينها، وتمجيد إنجازاتها، والتقليل من إخفاقاتها، ورسم صورة متفائلة للمستقبل كما يمكن للمرء الدفاع عن ذلك وتبريره، كل هذا قد بات أمرًا شائعًا إلى درجة أن الاعتراض على مثل هذه الإستراتيجيات يصبح غير مُجدٍ، ولا طائل منه تقريبًا، ومثل الشكوى من أن الجو حار في الشتاء، أو بارد في الصيف. فهل يمكن قول الشيء نفسه عن التوقعات الألفية التي هي الآن الوضع الافتراضي لدى كثير إن لم يكن معظم العاملين في عالم التنمية؟ ولماذا يشعر جيمي دراموند بأن من الضروري القول بأن «أسرتنا البشرية الواحدة تواجه خيارًا وشيكًا»، وهو خيار سوف يتعين فيه على الزعماء السياسيين «إما أن يغتنموا الفرصة السانحة لديهم للبناء على تقدم كبير للقضاء في النهاية على الفقر والجوع والأمراض التي يمكن الوقاية منها وعلاجها - وإما أنهم سوف يتعثرون ويتراجعون إلى الوراء، ومن ثم يخاطرون بتفشي الأوبئة، والفساد، وعدم الاستقرار؟»[17].

وما الذي كان سيصبح خطأ إذا ما قلنا ببساطة: «لقد حققنا ومازلنا نحقق تقدمًا كبيرًا، ويحدونا الأمل، على الرغم من ذلك، إلى بذل ما هو أفضل للحد من الفقر والجوع في السنوات القادمة؟» ما من شك في أن إصابة خطاب المنظمات غير الحكومية (ومن الناحية العملية كل شيء) بعدوى اللغة الإعلانية يقدم جزءًا من الإجابة عن هذا السؤال. والشيء الذي يبعث على الحيرة أكثر، من وجهة نظري على الأقل، وما يعد أكثر إثارة للقلق، هو أن الحديث عن الألفية من جانب عديد من هؤلاء الذين يتنبأون بالنهاية الوشيكة للجوع والفقر المدقع، غالبًا ما يأتي مقترنًا بالتهديد من أنه ما لم تقدم البشرية على اتخاذ الخيارات الصحيحة، فإننا، وبدلًا من العيش في عالم كان سيتعين حرفيًّا على جميع الأجيال الماضية رؤيته كجنة على الأرض (حيث لا وجود للجوع، ولا

الفقر، وحيث النهاية لكل الأمراض التي يمكن علاجها)، سنواجه عندئذ نهاية هذا العالم. ومثل هذا الاحتمال موجود بالتأكيد، لكن هنا، مرة أخرى، وفي رأيي، فإن ما يمكن أن يُطْلَقَ عليه «غرور الأحياء»، لعدم توافر مصطلح أفضل، يتدخل هنا. لا بد أن يحدث كل شيء في هذا الجيل؛ إذ إن التقدم وحده ليس بالأمر الكافي. وما لم يحدث هذا، فسوف يحدث نقيضه حتماً. ففي عالم التنمية في مطلع القرن الحادي والعشرين، لم يعد «مجرد» التقدم كافيًا.

10

العلم للإنقاذ؟

الرؤية القوية والهادئة لمستقبل التغذية والجهد العالمي لإنهاء الجوع التي قدمها توم أرنولد كانت بالكاد بعيدة، من حيث اللغة البلاغية، عن الادعاءات المرتفعة لدى جيفري ساكس أن الجيل الذي عاش في أوائل القرن الحادي والعشرين كانت لديه فرصة «لإرسال تيارات قوية من الأمل»، و«العمل معًا؛ لكي تندمل جراح العالم»[1]، وعلى رغم ذلك، كانت مزاعم أرنولد بشأن ما يمكن فعله الآن أقل طموحًا وجزمًا بالكاد. إذ قال: «نعتقد أننا وصلنا إلى نقطة تحول في معركتنا لإنهاء جوع الأطفال»[2]. فهو لم يعتقد أن النظام تحطم، ولكنه كان بالأحرى على المسار الخطأ سنوات عديدة في مجالات حاسمة، بيد أنه عاد على نحو راسخ الآن إلى المسار الصحيح. وبالنسبة إلى أرنولد، كان من الضروري ربط العلم بالسياسة، كما أنه راح يُمجِّد «التعاون بين المجتمع المدني، والمانحين، والجهات المتعددة الأطراف، والقطاع الخاص»[3]، وهو كان أيضًا على صواب بقوله: إن مجالات التعاون

«إن أعظم إسهامات سِن تتمثل - على وجه التحديد - في إظَهار أن المشكلة الغذائية العميقة ليست في الإمداد من الغذاء، ولكن في الحصول عليه، ولا في الإنتاج في حد ذاته، بل في العدالة»

لما بعد 2007-2008 اتسعت وتعمقت. والواقع، أن من الممكن الجدال بأنه بحلول العام 2014، كانت وجهة نظر الإجماع في عالم التنمية أن وضع نهاية للفقر المدقع والجوع سيصبح حقيقة فقط إذا ما أصبح القطاع الخاص شريكًا أقرب حتى مما كان عليه من قبل[4].

وقبل أن نذهب إلى أبعد من ذلك، أريد أن أدعو هؤلاء الذين يعكفون على قراءة هذا الكتاب إلى ألا ينسوا أن وجهة نظر الإجماع في عالم التنمية، التي عكسها جيفري ساكس وتوم أرنولد، كل منهما بطريقته المختلفة، وهي تتلخص في أن التاريخ سوف يسجل أنه في الثلث الأول من القرن الحادي والعشرين وضعت البشرية نهاية إلى الأبد للفقر المدقع والجوع، تبرهن على أنها وجهة نظر صائبة، وأن نزعتي إلى الشك في ذلك كانت في غير موضعها إلى حد كبير. بيد أنني آمل أنهما سيعترفان بأن مثل هذا النجاح كان جرى التنبؤ به عدة مرات من قبل؛ لينتهي به الحال فقط إلى خيبة أمل ووعود محطمة. فعلى سبيل المثال، إذا ما نظر المرء إلى التغذية التي يتفق الجميع على أنها أحد مفاتيح النجاح فسيجد أن تاريخها يكشف النقاب عن نمط نرى فيه اليقين متبوعًا بالشك، والذي بدوره يليه التخلي عن المعتقد التقليدي السابق لمصلحة معتقد آخر. فكما أشار نيك كولاثر Nick Cullather في العام 2007 في مقال رائع نشرته «الدورية التاريخية الأمريكية» American Historical Review[5]، فإن السعرات الحرارية حقيقة سياسية بقدر ما هي عبارة عن قاعدة علمية تقيس محتوى الطاقة في الغذاء. والقول بهذا لا يعني على نحو قطعي أنه غير دقيق، أو أن سوء التغذية تعد بأي حال من الأحوال بناءً ثقافيًّا، أو بعضَ نسجٍ من الخيال الإمبريالي الغربي. إذ تظهر البيانات التي وردت في الدراسات التي نشرتها مجلة «ذا لانسيت» الآثار الكارثية لسوء التغذية ونقص التغذية المزمنين في الأطفال الصغار، وإلى حد يفوق أي شك معقول. غير أن هذا ليس معناه أن في الإمكان تطبيق البيانات بطريقة صحيحة من دون التفكير من خلال السياسة وكذلك العلم. وهنا مرة أخرى، على الرغم من ذلك، نجد أن أيديولوجيا نهاية التاريخ هي التي تهيمن وتسود، وذلك بمعنى أن عالم التغذية الغربي يتصرف كأننا افترضنا أنه سُويت بالفعل جميع المسائل السياسية، ومن ثم، فإنه يجب على الجميع أن يواصلوا العمل الشاق (جدًّا) بشأن محاولة إيجاد طرق للتخفيف، على الأقل، أو من المفضل، وضع نهاية لسوء التغذية ونقص التغذية المزمنين.

ولكن كما قال كولاثر: «السعرات الحرارية لم تكن على الإطلاق عنصرًا محايدًا، ومقياسًا موضوعيًّا لمحتويات طبق العشاء. فمن البداية كان الغرض منه جعل تقديم الطعام، وعادات الأكل لدى السكان، شيئًا واضحًا من الناحية السياسية»[6]، وما يسميه هنا «تحويل الطعام إلى أرقام واضحة» يرجع تاريخه إلى العام 1896، حيث إنه كان على نحو ساحق العمل الذي أنجزه الكيميائي الأمريكي ويلبور أتواتر Wilbur Atwater بجامعة ويسليان Wesleyan University، والذي اخترع جهازًا أطلق عليه «مُسَعِّر التنفس»، وهو الجهاز الذي سمح له بأن يطور نظامًا يمكنه أن يقيس، في شكل وحدات، الطاقة التي يولدها الغذاء. لكن حقيقة أن هذا القياس أصبح مقبولاً الآن في كل مكان في العالم يجب ألا تعني الخلط بينه وبين عدم وجود صبغة سياسية له. وكما أشار كولاثر، ربط غاندي هذا القياس بالحضارة الصناعية التي كان يمقتها، والتي لخصها ذات مرة بأنها بمنزلة «قياس التقدم من حيث السعرات الحرارية ووسائل الراحة»[7].

وحتى داخل إطار العمل الواسع الذي أدى إليه اعتماد نظام القياس لدى أتواتر، فإن التأكيدات الخاصة فيما يجب أن تكون عليه الأولوية الغذائية، تغيرت بمرور الوقت تقريبًا، وبشكل حاسم، كما كان الحال بالنسبة إلى مراحل التفكير التنموي. ذلك أن العلوم لا تكون عرضة للأنماط الفكرية مثل العلوم الإنسانية، لكنها نادرا ما تكون محصَّنة ضدها. وفي الخمسينيات والستينيات، على سبيل المثال، كان التركيز على البروتين. لكن كما أشار البروفيسور تيد جراينر Ted Greiner، من جامعة هانيانج Hanyang University في كوريا الجنوبية، في بحث نُشِر في العام 2012: «بدأت الشركات ورواد الأعمال في الدول الغنية في إظهار اهتمامهم (على طول الطريق إلى البنك)، عن طريق تطوير بروتين الأسماك، وبروتين الخلية الوحيدة، وحتى البروتين من الكائنات العضوية الدقيقة التي تنمو على النفط. غير أن هذه الأجندة توقفت بعد العام 1974 حين نَشَر دون مكلارين Don McLaren مقالة بعنوان «الفشل الذريع للبروتين» The Great Protein Fiasco في مجلة «ذا لانسيت». فقد أشار إلى أنه في كل حالات الوجبات التقليدية تقريبًا، حين تكون كافية في الكمية، فإنها كانت توفر البروتين الكافي. وبعدما كان يتصدر الموضوعات في أجندة السياسة الغذائية، تراجع موضوع نقص البروتين منذ ذلك الحين إلى مركز ذي أهمية بسيطة»[8].

وبحلول أواخر السبعينيات، وكما يوثق جراينر «بدأت المغذيات الدقيقة (فيتامينات ومعادن معينة) تحتل مركز الصدارة»[9]، لكن جراينر ليس مقتنعا بذلك. وبدلًا من هذا، جادل بأنه كما كان الحال بالضبط مع البروتين، فإن الدليل العلمي فيما يتعلق على الأقل بفيتامين (أ)، وهو واحد من أكثر هذه الفيتامينات وصفًا، يجعل إحداث فرق جوهري في حياة الأطفال ادعاءً مفرطًا على نحو واضح. كان المثال المعاصر النموذجي لمثل هذا التوسع في التطور الذي حدث في العام 2000 لما يُسمى الأرز الذهبي، وهو نوع من الأرز المعدل جينيًّا، والغني بالفيتامين السابق لفيتامين (أ)، وهو بيتا كاروتين. وحين أُطلق، استُقبل الأرز الذهبي بالترحيب باعتباره علامة فارقة في تحسين تغذية الطفل في العالم الفقير - وهي وجهة نظر، يمكن القول على نحو عام، مازالت سائدة في الأمم المتحدة، وتقريبًا جميع المؤسسات الرئيسة الأخرى. وينسب جراينر تطور هذا الإجماع الذي، إن كان ثمة شيء، صار أقوى إلى حد كبير، إلى التأثير المفرط للدول المانحة الغربية، ومصالح الشركات المتعددة الجنسيات، والتي ظل متشككًا، على نحو قاطع، حيال دوافعها.

لكن ليس لِزامًا على المرء أن يتقبل رواية جراينر هذه عن المصالح السياسية والاقتصادية، وراء هذا الضغط القوي من أجل المكملات الغذائية لفيتامين (أ)، لكي ينزعج بالأدلة التي يقدمها بشأن عدم فعاليتها، وعلى الأخص في تقليل وَفَيَات الأطفال - وهو أحد الأهداف الرئيسة ضمن أهداف التنمية الألفية - الذي تردد أنه هدف له قيمة خاصة[10]، ولم يكن جراينر مستعدًا تمامًا؛ لأن يتقبل أن يأخذ مزاعم المؤيدين للتعديل الجيني للأغذية في ظاهرها أن نجاح النشطاء المناهضين للكائنات المعدلة جينيًّا في حرمان الفقراء من الأرز الذهبي كان ظلمًا تاريخيًا. ويمكن العثور على تعبير رمزي عن هذا الرأي في تقرير أصدرته جامعة كاليفورنيا في العام 2014، والذي كتب فيه ثلاثة باحثين زراعيين بارزين أنه «كان يمكن للأرز الذهبي أن ينقذ حياة ملايين الأشخاص، ويساعد في تفادي الإصابة بالعمى، والتعرض لعدوى الطفولة، والأنيميا وضعف النمو لدى الملايين»[11] من الناس، وذلك منذ تحديد العملية الهندسية في العام 1999 لإضافة فيتامين (أ) إلى الأرز. كما أن أحدث الأبحاث سيدعم، على الأقل فيما يبدو، حالة الحذر. وأبرزها كان التحديث الخاص في العام 2014 الذي أصدره

المعهد الدولي لأبحاث الأرز IRRI، الذي يشرف على مشروع الأرز الذهبي، والذي كان صارمًا في إصراره على أن هذا المشروع واعد إلى حد كبير، حيث اعترف بأن متوسط العائد من الأرز الذهبي «كان لسوء الحظ أقل من أنواع قابلة للمقارنة [غير معدلة جينيًّا]، والتي كانت مفضلة بالفعل لدى المزارعين» حين أجرت معظم تجاربها في الفلبين[12].

لكن لنفترض على سبيل الجدال أن النتائج المخيبة للأرز الذهبي كانت تمثل فقط نكسة مؤقتة وأنه على نطاق أوسع، سنجد أن الثقة التي استند إليها توم أرنولد بشأن ما قاله إننا كنا نعرف ما هو أكثر مما عرفنا في أي وقت عمّا كنا بحاجة إلى عمله لإنهاء مشكلة سوء التغذية، بما في ذلك المعرفة العلمية والتقنية على السواء، كان له ما يبرره. وهذا لايزال يطرح سؤالا عما إذا كان أرنولد وزملاؤه على حق في الإصرار، كما فعلت منظمة «القلق في أنحاء العالم» من قبل في تقريرها الصادر في العام 2008، على أن الدول الأعضاء في مجموعة الثماني كانت لديها الفرصة لجعل نقص التغذية شيئًا من الماضي. والحقيقة إن الإجابة عن هذا السؤال كانت أقل وضوحًا مما كان من المحتمل أن يريده أرنولد ومنظمته، ومرة أخرى بدافع من أفضل النيات. وكانت المشكلة الأولى أن ثقة كهذه تطلبت أن يعتقد المرء أنه، في هذه المرة، كانت مجموعة الثماني حقًّا جادة. لكن بالنظر إلى التاريخ، كان هناك مجال واسع للتشكيك، على الأقل مع افتراض أن نزعة الشك هذه كانت لاتزال تعتبر مشروعة أخلاقيًّا في عالم التنمية، والتي لم تكن مؤكدة بأي حال من الأحوال في بعض من ردود الفعل على الأقل داخل حركة صن SUN، العامة والخاصة على السواء، على التحدي النقدي الحاد. أما المشكلة الثانية فكانت تتمثل في الافتراض أن دول الجنوب العالمي التي أعلنت التزامها العلني بعملية حركة صن، كانت جادة في رؤية هذه الثورة في التغذية التي كانت الحركة تبشر بها، وذلك على الرغم من أنه في كثير من الحالات كانت أنظمة الحكم المعنية غير ديموقراطية للغاية، بل قمعية على نحو وحشي في بعض الحالات. وإذا ما ربطنا بين هذه الحقائق وإخفاقات الماضي، على الأقل - على الرغم من أن المخططين في صن لن يوافقوا بالتأكيد - فسيؤدي هذا إلى إثارة السؤال بشأن ما إذا كانت مثل هذه الادعاءات تمثل، مرة أخرى، انتصار الأمل على تجربة المعاناة.

وصف جلبرت رست التنمية بأنها «الإيمان العالمي»، وإلى حد كبير بالطريقة نفسها التي أشارت بها نادين جوردمير إلى حقوق الإنسان باعتبارها نوعًا من «الديانة العلمانية»، ومن ثم، ربما كان الأحرى بدلًا من ذلك القول بأنه انتصار الإيمان على تجربة المعاناة. لكن الإيمان وحده لا يمكن أن يفسر الرضا عن النفس لدى مخططي حركة صن بشأن ما كان عليه الحال، وهي على عتبة تحقيق ما كان واضحًا في وثيقة مشروع الاستراتيجية الذي صدر في أغسطس 2008، إذ كانت هذه فقط الصفحة والنصف الصفحة الأخيرتين ضمن تقرير يقع في ست وعشرين صفحة، وذلك بعد أن ذكر بيانات عن المهمة، وإعلانات المبادئ، وأنظمة المحاسبة، وعددًا لا حصر له من المخططات والرسوم البيانية، وهي بمنزلة أفكار ثانوية تقريبًا؛ ليظهر بعدها قسم يُسمى «القيود والمخاطر والتخفيف من آثارها». وهذا القسم، بالمقارنة مع التدفق الذي تفيض به الأقسام السابقة، يعد مقتضبًا كما أن معظم المخاطر المدرجة تهم مسائل مثل الفشل في الحصول على موارد كافية، و«القيمة المضافة لحركة صن كقيمة غير مفهومة أو محددة بوضوح»، إذ إنه فقط في الرمز النقطي الثاني ضمن قائمة تضم سبع نقاط، تقع بين «دول حركة صن، تفشل في إعطاء الأولوية للتغذية على نحو فعال»، وفي «نقاط الاتصال داخل البلد، لا توجد موارد كافية، أو تفتقر إلى المهارات»، نجد الجملة التي تقول: «الالتزام السياسي عالي المستوى الكافي غير موجود»[13].

وكما هو الحال مع أهداف التنمية الألفية فإن توقعات النجاح المبهجة التي يكشفها هذا يمكن أن تبدو معقولة، فقط لو أننا قبلنا من دون تردد ما بعد مرحلة النظام السياسي في الأساس، والتي طرحها فرانسيس فوكاياما. وإن كان صحيحًا في الحقيقة أن هنالك مجموعة واحدة من الأهداف العالمية التي يشترك فيها جميع الفاعلين المسؤولين، حتى إذا ظل «مفسدون» معينون - أمراء الحرب، والإرهابيون، والاستغلاليون، ومن على شاكلتهم - خارج الحضن الدافئ لنهاية التاريخ، فإن ما سيحدث بعدئذ أن التوقعات الخاصة بمبادرة الألف يوم وحركة صن من المرجح أن تبدو معقولة إلى حد كبير، حتى لو كانت بعض التصريحات الطوباوية الرائعة للمسؤولين المشاركين في هذه البرامج ليست كذلك. ومن الصعب معرفة ما إذا كان الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، جادًّا عندما انتقل، في اجتماع بشأن حركة

صن عُقد في مقر الأمم المتحدة في خريف العام 2012، من البيان الذي يمكن الدفاع عنه تمامًا بأنه «في عالمنا الذي يزخر بالوفرة، يجب ألا يعاني أحد سوء التغذية» إلى الخيال الطوباوي عن عالم لا مكان فيه ببساطة للجوع فقط، ولكنه أيضًا عالم «ستكون فيه جميع مقومات الغذاء والزراعة مستدامة، ولن يضيع أو يُهدر فيه الغذاء»[14]. والحقيقة أنه حتى يتحقق ذلك ويظهر عالم كهذا إلى حيز الوجود، يجب أن تكون هناك إعادة ترتيب سياسي جذري أكثر، والتي يُقلل فيها من انعدام المساواة بدلًا من اتساعه على نحو مثير، ومثلما كان يحدث حين ألقى بان كي مون خطابه، ويظهر كل علامة على الاستمرار في الاضطلاع بذلك.

لإيضاح هذا الأمر، إذا لم تكن الزراعة مستدامة، فهذا ليس عن طريق بعض الرقابة، بل تعكس ذلك افتراضات اجتماعية عميقة، وترتيبات سياسية مترسخة، وفوق كل شيء، مصالح مالية قوية للغاية، وبالتأكيد لم يفترض بان كي مون أن هذه الطبقات الاجتماعية المهيمنة، والنخب السياسية الحاكمة، والشركات المتعددة الجنسيات، التي تحصد أرباحا من النظام الحالي للزراعة الصناعية، وبشكل صريح، كبيرةً للغاية، كانت ستشهد بأعجوبة تحولًا كبيرًا، على غرار القديس بولس(*) في طريقه إلى دمشق. ولكن على افتراض أن كلامه لم يكن شكليًّا تمامًا، وأنه كان يعتقد بالفعل أن الرؤية التي كان يطرحها كانت ذات مصداقية؛ (لكي نكون منصفين، يكون الأمين العام للأمم المتحدة مضطرًا إلى أن يقول كل صنوف الأشياء التي من المحتمل أنه لا يؤمن بها)، فما الشيء الآخر الذي كان يمكن أن يقصده بان؟

الإجابة عن هذا السؤال، مرة أخرى، أنه بعدما أصبح كتاب «نهاية التاريخ» في المتناول، كان من المفترض أنه لم تكن ثمة حاجة إلى مناقشة: ما نوع المجتمع العادل الذي تحتاجه البشرية إن كان هنالك أي أمل لتحقيق هذا الهدف، وعلى نطاق أوسع، تلك الأهداف التي وردت بإيجاز في أهداف التنمية الألفية، والأهداف الأخرى التي كان قد جرى تحديدها ومتابعتها بعد العام 2015. ألم نتفق جميعًا على أن ذلك كان يتمثل في الرأسمالية الليبرالية، مدعومة بسيادة القانون، والأمان

(*) وردت معجزة تحوّل القديس بولس في الإنجيل، وفحواها أنْ القديس بولس كان يعتنق الديانة اليهودية، وأراد الذهاب من القدس إلى دمشق لإلقاء القبض على أتباع المسيح وسجنهم، وفي أثناء الرحلة شاهد معجزة ظهور روح المسيح، مما جعل القديس يتحول للديانة المسيحية وينشر الدين المسيحي. [المحرر].

الاجتماعي السليم... إلخ - وبعبارة أخرى، النظام الحالي، على الرغم من الاعتراف بوجود بعض التغييرات الكبيرة، والكثير من اللمسات البسيطة؟ وغالبًا ما كان يُشار إلى هؤلاء الذين كانوا خارج هذا الإجماع باعتبارهم مفسدين، وهو مصطلح له أصداؤه في عبارة «أولئك الذين يفسدون الحفل»، والذي يحمل على الأرجح أكثر مما كان يُقصد به. وهؤلاء المفسدون يضمون بعض الديكتاتوريين من دول الجنوب العالمي، وذلك على الرغم من أنه ليس بينهم، بالتأكيد، أشخاص مثل «رئيسي» إثيوبيا ورواندا، اللذين يُعتقد أن التزامهما الحازم بإنجاز أعمال التنمية يبرر تجاهل التزامهما المصمم بالقدر نفسه بإنهاء القمع أو القيام به، على الأقل. وبالطبع، كان من بين هؤلاء أمراء الحرب والشركات التي استنفدت ونهبت البيئة عن عمد، حتى إن كان بحلول العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أنكرت كل شركة عامة عمليًّا هذا الأمر[15]. وأخيرًا، تضم هذه القائمة أيضًا هؤلاء المنتمين إلى حركة مناهضة العولمة الذين أنكروا أن في الإمكان إصلاح النظام، وكذلك هؤلاء الذين تشككوا ببساطة في هذه الرؤية المتفائلة للمستقبل.

مثل تصريح بان كي مون المعادي للسياسة، حتى أن معظم الأوصاف الأكثر توازنًا لِما وعدت حركة صن بإنجازه، تضمنت على الأقل الادعاء الضمني بأنه مع تجاوز المشكلة الاجتماعية والسياسية، ومع رؤية الحلول الفنية، وهي إما في المتناول وإما في مرحلة التطوير، فإن التركيز يمكن أن ينصب على مهمة تنفيذ إرادة المجتمع الدولي بتفانٍ وذكاء.

ولكن ماذا لو كان هذا الإجماع والحشد للإرادة الجماعية، الذي يأخذه مشروع حركة صن باعتباره أمرا مفروغا منه، هو في الواقع مظهر أكثر من كونه واقعًا؟ حتى لو كان هذا حقيقيًّا، ماذا لو ثبت أنه تلاشى، مثلما ثبّت ذلك مع عديد من الالتزامات الحماسية الأخرى من قِبل عالم التنمية على مَرِّ العقود؟ وحتى البعض من أكثر المشاركين حرصًا في عمليات حركة صن، ومبادرة الألف يوم كانوا حذروا فقط من هذا الاحتمال. ففي قمة التغذية الأفريقية التي عقدت في مدينة بلومفونتين Bloemfontein في جنوب أفريقيا في سبتمبر من العام 2012، حذرت البروفيسورة آنا لارتي Anna Lartey من جامعة غانا، وهي أيضًا الرئيسة القادمة للاتحاد الدولي لعلوم التغذية، من أنه في حين كان التركيز الدولي على التغذية مكثفًا في الوقت

الحاضر، فإنه لن يدوم إلى الأبد، ولأنها كانت متأكدة بشدة من هذا الأمر، حثت لارتي زملاءها على «الانخراط في» الارتباطات التي أُجريت في أقرب وقت. وتوم أرنولد نفسه، وفي تدوينه كتبها مباشرة بعد عودته من أيرلندا من قمتي مجموعة الثماني، وحلف الناتو في واشنطن وشيكاغو في العام 2012، قال إنه شعر «أن كتلة مهمة بدأت تتشكل في الحرب التي تستهدف إنهاء الجوع العالمي»، وأن ما يحتاجه العالم كان «اغتنام هذه اللحظة»، ولكن حتى وهو يسمح لنفسه بأن يتعلق بالأمل، كان أرنولد حريصًا على إضافة التحذير الضروري الذي وُلد من تجربة طويلة وغير سعيدة. فقد حذر قائلا: «إنه شعور عايشته من قبل، ربما ليس بهذا القدر من القوة، [ولكن] شعور محبط فقط حين انقضت الوعود من دون تنفيذها. وعلينا ألا نكف عن دعوة زعمائنا للحفاظ عليها، ولاسيما هؤلاء في مجموعة الثماني، لضمان عدم حدوث ذلك هذه المرة»[16].

كان أرنولد بالكاد قادرًا في ذلك الوقت فقط على السيطرة على العقبات السياسية التي تعترض الجهود الرامية إلى إنهاء نقص التغذية المزمن. والعكس هو الصحيح تمامًا، وذلك؛ لأنه كان يتمتع بخبرة كبيرة، وكان لدى منظمته تاريخ طويل للغاية في التأكيد على هذه العوائق التي تحول دون ارتكاب مثل هذا الخطأ. ففي تقرير أصدرته منظمة «القلق في أنحاء العالم» في العام 2008، والذي كان قد نُشر في أعقاب اجتماع مجموعة الثماني في مدينة لاكويلا L'Aquila، والذي التزم فيه المانحون بتقديم 22 مليار دولار خلال ثلاث سنوات لتمويل الزراعة والأمن الغذائي، وهو ما سُمي بمبادرة لاكويلا للأمن الغذائي AFSI، حيث ذكر التقرير أنه «بينما يجري العمل على توسيع نطاق التدخلات المحددة التي ستُعالج الأسباب المباشرة لنقص التغذية لدى الطفل، فإن ثمة حاجة إلى حل، على الأجل الأطول، لمعالجة المحددات الاجتماعية والاقتصادية والصحية الكامنة وراء ذلك»، وخلص التقرير إلى القول إن «تجربة منظمة القلق في دول ذات دخل منخفض تشير إلى أن معالجة مشكلة عدم المساواة، وتعزيز الأنظمة الصحية والخدمات طريقة واحدة لتحقيق هذا الهدف».

إذ إن من واجب الناشط ألا يكتفي بالأمل فقط، ولكن يجب عليه أيضًا أن يتكلم ويعمل، كأن القضية التي يدافع عنها لن يكتب لها النجاح. ومن المؤكد أن

أرنولد كان سيصبح في طي النسيان إذا لم يصر بثبات على أن سوء التغذية ونقص التغذية بين أطفال العالم الفقراء سيُعالجان أخيرًا على نحو فعال. غير أنه هنالك الكثير ببساطة مما هو مختلط في خطة منظمة القلق في أنحاء العالم. وبادئ ذي بدء، لا توجد ببساطة أي مقارنة بين مشروع تعزيز أنظمة الصحة، وهو ما يُعد، إلى حد كبير، مشكلة فنية توجد من أجلها حلول فنية، شريطة توافر موارد مالية وبشرية كافية - ومعالجة انعدام المساواة - والذي، في كثير من دول العالم الفقير، يعد فكرة ثورية، والتي ستتضمن تغيير الترتيبات السياسية، وفي حالة العلاقات بين الجنسين، والتي من دونها لا يمكن أن ينجح الهجوم على عدم المساواة الاجتماعية، ومن ثم ينقلب الواقع الاجتماعي والثقافي رأسًا على عقب. كما أنه ليس من الواضح أن وزيرا للتنمية الوطنية من دولة في الشمال العالمي، فضلا على منظمة غير حكومية للتنمية، وحتى أي منظمة لديها القدرة، وربما الأكثر أهمية، لديها رؤية تأملية كمنظمة القلق في أنحاء العالم، يمكن أن تتمتع بأي خبرة، فضلا على الشرعية، في السعي إلى تغيير العلاقات السياسية والاجتماعية والعلاقات بين الجنسين في الجنوب العالمي. ذلك أن معظم المنظمات الرئيسة غير الحكومية، ومن بينها منظمة القلق، على دراية تامة بهذا الأمر (الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة ربما ينسحب على منظمة «أوكسفام»، التي على الرغم من كل ما حققته من إنجازات، فإنها تتصرف في الأغلب على اعتبار أنها حركة سياسية أكثر من كونها منظمة غير حكومية) وعلى رغم ذلك، حتى عندما يحين الوقت لتقديم توصيات السياسة، يمكن أن يبدو الأمر غالبًا كأنهم لم ينسوا سياسات الآخرين فقط، بل نسوا سياساتهم أيضًا.

وعند النظر إليه من وجهات نظر أخرى، ولاسيما من وجهة النظر المتعلقة بأجزاء من العالم حيث لاتزال المجتمعات التقليدية القاعدة وليس الاستثناء، فإن هذا المشروع السياسي يعد متطرفًا للغاية. فعلى سبيل المثال، نجده يطرح قضية المساواة بين الجنسين عندما تظل السلطة الأبوية هي القاعدة، وبشكل خاص في كثير من مناطق العالم الفقير. وعلى رغم ذلك، تُطرح المساواة بين الجنسين كأن افتراضاتها الأخلاقية والاجتماعية واضحة كما هي اليوم، ومن ثم فهي تتطلب فقط اللغة المنطقية وغير السياسية للصحة العامة. وأعتقد أن هذا أحد الأسباب وراء وجود كثير من عدم الارتياح في عالم التنمية حين تُثار أسئلة بشأن انتهاكات حقوق

الإنسان للحكومات التي تبلي بلاءً حسنًا بالنسبة إلى أهدافها التنموية، وما إذا كانت الحكومات المانحة ووكالات التنمية على حق في الاعتقاد أنه إن كان لا بد من اختيار الخيار التعيس، فإنه في حين أن حقوق الإنسان مهمة جدًّا، فإنها ستأخذ المقعد الخلفي في هذه الحالة.

وكأي أمين عام سبقه في شغل هذا المنصب، جسَّد بان كي مون هذه الإرادة لتجاهل السياسة، ليس فقط سياسة منظمته وسياسة النظام العالمي الذي تخدمه، لكن أيضًا سياسة هؤلاء الذين يعتقدون أنه يجب إلغاء ذلك النظام. وعندما أعلن بان أن «حركة صن تحشد الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والمانحين الدوليين، وأنها تهدم الحواجز التي تفصل بين التخصصات المختلفة، وحشد الخبراء في مجالات الزراعة، والصحة، والحماية الاجتماعية، والتمويل»[17]، وكانت لهجة كلامه الخالية من الروح والمشاعر يمكن مسامحتها - أي تشويه مهني كما يقول الفرنسيون. ولكن ما كان جديرًا باللوم، على الرغم من ذلك، تشويه بان للعالم باعتباره مكانًا كانت فيه جميع العلاقات هي مجاملات على نحو أساسي، بمجرد الشروع فيها. ففي هذا العالم المناهض للجدلية القائمة على المنطق، على افتراض أن المرء حشد الخبرة اللازمة، (كما كانت تفعل حركة صن بلا جدل)، حيث سيكون كل شيء على ما يرام، كان من الممكن بالفعل الحفاظ على الاعتقاد أن أي مشكلة تقريبًا تنشأ في المستقبل، من المحتمل أن تكون مشكلة في التواصل والتعبئة بدلًا من المبادئ الأولية المتنازع عليها. ولكنها مهما كانت مفهومة في المدى القصير، فإنها كانت وجهة نظر، ستؤدي بالتأكيد على المدى الأطول إلى تقويض جهود التنمية العالمية تقريبًا، بما فيها تلك المعنية بالتغذية، ما لم يكن المرء يعتقد في الواقع أن مطلع القرن الحادي والعشرين يمثل نهاية التاريخ؛ بإعادة ذكر ما هو واضح. إذ لا يمكن للمرء تشويه صورة العالم بينما يتوقع أيضًا أن يصبح قادرًا على مداواة جراحه مستعينًا بأدوات ومنهجيات مشتقة من تشويه كهذا.

ولكي أكون واضحًا، فإن هذا لا يعني أنه ما من شيء سيتحقق من هذه الجهود الرامية إلى الحد من الجوع في العالم، أو، ولئلا يُساء فهم انتقادي هذا، أنه سيكون من الأفضل عدم الاضطلاع بهذه الجهود (حتى لو بقيت مقتنعًا بأن فرص النجاح ستتعزز إذا أمكن تقليل الوعود الطوباوية بشأن ما يمكن

تحقيقه). وحتى كتابة هذه السطور، من السابق لأوانه معرفة ما ستكون عليه النتائج. لكن حتى الآن، وعلى الرغم من هذا التركيز الدولي المتجدد على مشكلة التغذية من قبل الدول المانحة الرئيسة، قبل كل شيء من جانب الولايات المتحدة، التي، وخلال الفترة التي تولت فيها منصب وزيرة الخارجية الأمريكية في الفترة بين العامين 2009 و2013، جعلت هيلاري كلينتون هذه المشكلة واحدة من قضاياها الخاصة، بيد أن عدد الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية على نحو مزمن لم يقل كثيرا ويقر التقرير المرحلي للأمم المتحدة للعام 2012 بشأن الأهداف الإنمائية للألفية بأنه في كل من أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا - المنطقتين اللتين ينتشر فيهما سوء التغذية المزمن ونقص التغذية - لن يصبح في الإمكان تحقيق الهدف المتمثل في تخفيض الجوع الشديد إلى النصف بحلول العام 2015 «في حال استمرار الاتجاهات السائدة»[18]، وحتى في أقصى حالات حماسه، وكما كان في كتابه «نهاية الفقر»، كان جيفري ساكس حريصًا على إيضاح النقطة التي مفادها: أنه بينما كان يعتقد أن باستطاعة جيله أن «يختار وضع نهاية للفقر المدقع بحلول العام 2025»، لكنه «لم يكن قادرًا على التنبؤ بما سيحدث، ولكن فقط تفسير ما يمكن حدوثه»[19].

وهؤلاء الذين يشاركون ساكس رأيه على حق تمامًا في إصرارهم على أن هنالك كثيرا من الأنباء السارة. ولكن هناك الاتجاه المعاكس كذلك - ألا وهو الإخفاق، أو على الأقل عدم إحراز تقدم، وهو أمر ليس واضح سيُتغلب عليه بأي حال من الأحوال. ففي حالة أهداف التنمية الألفية، مثلا، نجد أن لورنس حداد، الذي يدعمهم بقوة، أكد مرارًا وتكرارًا (وصراحته مثيرة للإعجاب تمامًا؛ لأنها كما الحال عادةً حجة ضد المصلحة)، أنه «إذا كان التقزم مؤشر أهداف التنمية الألفية، استنادًا إلى معدلات التقدم الحالية - نحو نسبة مئوية واحدة في عقد كامل - فإن أفريقيا ستحقق هدفها التي أعلنت عنه في العام 2015م في القرن الثاني والعشرين»[20]، كما أن جنوب آسيا ومنطقة جنوب الصحراء الأفريقية ليست المناطق الوحيدة في العالم حيث تعد الأخبار عن الجوع كئيبة. ففي غرب آسيا والأوقيانوسيا، كما يخلص التقرير: إما أنه لم يُحرز تقدم على الإطلاق في الحد من الجوع، أو أن الوضع استمر في التدهور. وتوجد عدة تفسيرات لهذا. إذ إن الوضع في غرب آسيا، على سبيل

المثال، بما في ذلك أفغانستان، تمزق بسبب الحرب. لكنه ليس من قبيل المصادفة أن جميع المناطق، التي هدفها خفض الجوع إلى النصف، فيما عدا غرب آسيا، شهدت أيضًا معدلات فقر عالية جدًّا ونموًا سكانيًّا سريعًا للغاية.

إنها علاقة مترابطة يجب ألا تكون من قبيل المفاجأة؛ ولأن مشكلة السكان تعد مركزية، فإن الفشل في علاجها كارثة، حتى لو بدافع من التردد المفهوم لدى الحكومات المانحة الغربية للدفاع عن سياسات يمكن تفسيرها بسهولة، وبالنظر إلى الماضي الإمبريالي والعنصري لهذه الدول، كتعبير آخر للعنصرية الغربية. وهذا النص التاريخي كان عاملًا مساهمًا مهمًا في السيطرة على النمو السكاني بعد أن كان قد سقط من أجندة التنمية في أواسط السبعينيات، وذلك حين كان يُنظر إليه في السابق باعتباره مكونا أساسيا لأي سياسة تنموية لديها الحد الأدنى من الأمل في تحقيق نجاح دائم. وعلى رغم ذلك، سيكون من الخطأ الإشارة إلى أن الاستبعاد الفعلي للسيطرة السكانية من مجموعة أولويات التنمية كان بسبب نوع من الصواب السياسي السابق لأوانه. والحقيقة أن ما جعل هذا التغير الجذري في الأولويات ممكنًا كان ذلك النجاح الظاهر للثورة الخضراء. إذ إنه من خلال زيادة إنتاجية المحصول إلى حد كبير، كان من المعتقد أن الثورة الخضراء قضت على نحو دائم على حجة مالتوس بأنه في السباق بين إنتاج الغذاء والنمو السكاني، سيتفوق السكان دائمًا على قدرة الأرض على إنتاج غذاء كافٍ من شأنه أن يجعل حياة الجميع مستدامة. وبدلًا من ذلك، كان الدرس الذي تعلمه الاتجاه السائد في عالم التنمية من الثورة الخضراء أن إنتاج الغذاء بات الآن (ومن المرجح أن يظل) في الصعود، وأنه كنتيجة لذلك، فإن الزيادات السكانية الكبيرة في العالم الفقير تبقى عاملًا معقدًا، ولكن ليس عاملًا حاسمًا.

وبقصد الجدال لا أكثر، يمكن أن ننحي جانبًا مزاعم نشطاء حقوق الغذاء وغيرهم من منتقدي الثورة الخضراء المسؤولين الجادين ممن لديهم اطلاع جيد على الأمور بأن الزيادات في الإنتاجية الزراعية التي عززتها هذه الثورة كانت تستند إلى نموذج للزراعة الصناعية غير مستدام بيئيًّا وماليًّا، والذي كان معتمدًا بدرجة كبيرة على مدخلات باهظة التكلفة، مثل المبيدات الحشرية، ومبيدات الأعشاب الكيميائية، والأسمدة النيتروجينية الاصطناعية. ولنضع جانبًا كذلك كل

التكاليف البشرية التي سببتها الثورة الخضراء، وفي مقدمتها، قبل كل شيء، تسريح مئات الآلاف من العمال الزراعيين من العمل، بينما حلت حصَّادات الجمع محل العضلات البشرية في حقول القمح في إقليم البنجاب، وبعد أن قتلت المبيدات الحشرية التي رُشَّت على حقول الأرز في الفلبين الأسماك والخضراوات البرية، التي لطالما اعتمد عليها المزارعون الفلبينيون الفقراء في معيشتهم. وبدلًا من ذلك، لنأخذ بعين الاعتبار وجهة النظر السائدة بأن كل هذه المشاكل، (ومشاكل كثيرة أخرى) يمكن حلها الآن، وذلك بفضل كل من الفهم الأعمق للتكاليف الاجتماعية والتكنولوجيا الأكثر تقدمًا والأقل ضررًا للبيئة. وبعد كل شيء، حتى نورمان بورلوج لم يدَّعِ على الإطلاق أن الثورة الخضراء تركت أي مشاكل من دون حل. فعلى النقيض من ذلك، نجده أصر على أنه بينما مثلت الثورة الخضراء «تغييرًا في الاتجاه الصحيح»، [لكنها لم] تحول العالم إلى عالم مثالي». كما أن ذلك «التغيير في الاتجاه الصحيح» كان ملحميًّا، حيث شهد إنتاج الحبوب زيادة بنسبة 250 في المائة في الفترة بين العامين 1950 و1984[21].

هذا يساعد على شرح السبب في أن ادعاء المؤسسة الإنمائية هو عكس التحذير المطلوب قانونًا، والوارد في التفاصيل الدقيقة من العقد لمعظم عروض صناديق الاستثمار المشتركة ذات السمعة الطيبة، ألا وهو أن الأداء السابق ليس ضمانًا للنجاح في المستقبل. فحين يدعي بيل غيتس أنه لن توجد تقريبًا دول فقيرة بحلول العام 2035، فإنه يقول في الحقيقة إن الأداء السابق يعد في الواقع ضمانة للنجاح في المستقبل، وحتى حين لا يكون الأمر كذلك، فإنه يظل يضمن القضاء على الفقر المدقع والجوع، وذلك؛ لأنه ستُطور تقنيات جديدة غير متوقعة بعد، وكما كان الحال مرة بعد مرة خلال المائتي سنة الماضية، وهي تقنيات ستساعد على حل تلك المشاكل، والتي سيعترف حتى غيتس نفسه في حين يُفترض في اللحظة الحالية أنه ليس هناك حل واضح لها[22].

وفي كتابهما بعنوان «العلم والابتكار من أجل التنمية» Science and Innovation for Development، يقول المؤلفان السير جوردون كونواي Sir Gordon Conway، الرئيس السابق لمؤسسة «روكفلر» (التي قدمت التمويل المبكر لأول ثورة خضراء)، والبروفيسور جيفري واج Jeffrey Waage إن ثقتهما

ترتكز بما لدى العلم الزراعي من «تاريخ طويل من النجاح والإشارة الواضحة إلى أن المشاكل التي ووجهت في الماضي، عند تطبيق العلم على التنمية، تُعالج»[23]. فمن الواضح أنهما يعتقدان أن هذا السجل، وكذلك التطورات الواعدة، والتي تُبشِّر بالخير في علم المحاصيل، وتربية الحيوانات، وعلم الأحياء، وتكنولوجيا النانو، وكما يؤكد كونواي وواج يجب أن تقضي تكنولوجيا المعلومات والاتصال على كل الشكوك الخطيرة، ومن ثم، فإنهما ينتقدان ما يشيران إليه على أنه تحيز أولئك الذين يستمتعون بأي شكوك جدية بشأن الوعود التي يقدمها العلم. ولدى قراءة كتابهما، لن يعرف المرء على الإطلاق إذا كان يفكر على نحو جاد في تاريخ العلم، فإن الحقيقة أقل بطولية. ذلك لأن بعض الابتكارات كانت مفيدة على نحو هائل، في حين أثبتت ابتكارات أخرى أنها كأس مسمومة. وأي شخص يتشكك في هذا، يكون بحاجة فقط إلى التفكير مرة أخرى في إنشاء القنبلة الذرية، والتي، قبل كارثتي هيروشيما وناغازاكي، توسل كل من ألبرت أينشتاين وليو سيزيلارد Leo Szilard ونيل بوهر Neils Bohr إلى واشنطن للتخلي عنها، أو أنه يمكن للمرء أيضًا القفز إلى الأمام إلى الاحتمال الحقيقي نفسه أن الشركات ستصبح قادرة بالمعنى الحرفي على عمل براءات الاختراع للحياة.

ولدى إجراء تقييمهم، على الرغم من ذلك، فإن هؤلاء الذين يعتقدون أن التكنولوجيا تتحسن على نحو دائم، يفكرون في الطب، وعلى وجه الخصوص طب الصحة العامة، وليس علم الفيزياء. وحتى فيما يتعلق بالطب، نجد أن الوعود الكبيرة أدت إلى إحباطات وخيبات أمل كبيرة تمامًا، كما أدت إلى انتصارات عظيمة. وإن استمرار فتك عديد من أنواع السرطان، على الرغم من الأبحاث والمال والقدرة العقلية التي التُزم بها لمعالجة هذه الأمراض، يعد درسًا نموذجيًّا في هذا الصدد. وعلى المنوال نفسه، من المؤكد أن العبء يقع على عاتق أولئك الذين يعتقدون أن الثورة الخضراء كانت في الماضي متوازنة، وكان ذلك نجاحًا كبيرًا لشرح سبب كونهم جازمين للغاية في تأكيداتهم إلى درجة أنها ستنجح بالمثل في المستقبل. كل ذلك يشبه الجنرالات الذين يضعون خطة المعركة التي ليس لها موقف احتياطي، ولا توجد مجموعة من البدائل التكتيكية إذا ساءت الأمور، والتي كُوِّنت فقط لتحقيق النصر. ولو توقفنا عن التفكير في التكنولوجيا كـ «عصا سحرية» (الصورة المجازية هنا من

وضع الناقد الرائع للتكنويوتوبيا(*)، إيفجيني موروزوف)، فإنه ما من سبيل لديهم ببساطة لمعرفة ذلك، ومن ثم لا يوجد لديهم تبرير لتأكيد أن الابتكار التقني سيوفر دائمًا الحلول الضرورية.

إن الإشارة إلى هذا لا تعني الادعاء، كما يفعل بالتأكيد بعض المعارضين للتغير التكنولوجي في القرن الحادي والعشرين، (كونواي وواج على حق بشأن هذا)، أن العلم لا يحمل أي وعد. لكنْ، وعد لا حدود له؟ لاحظ سول بيلو Saul Bellow ذات مرة أنه نظراً إلى أن عصرنا هو الذي ولدنا فيه وسنموت فيه، فإننا دائماً ما سنعطي ذلك العصر امتيازا خاصا. ولكن ببساطة كاحتمال، فإنه يبدو من المعقول بالكاد على نحو موضوعي، (على عكس ما يُنظر إليه بصورة عاطفية)، افتراض أنه في حين ارتكبنا أخطاء لم يكن من الممكن إصلاحها، وواجهنا عقبات لم نتمكن من التغلب عليها في الماضي، لكن في يومنا هذا لا توجد مشكلة، لا يمكن ولن يمكن حلها في نهاية المطاف. ولن يتعين على المرء مشاركة نشطاء الغذاء تشككهم إزاء التكنولوجيا على نحو عام، وكذلك معارضتهم المحددة للأغذية المعدلة جينيا والزراعة الصناعية، للشك في الادعاءات القصوى لدى جوردون كونواي. فعلى سبيل المثال، يمكن للمرء القبول بأنه أُحرز تقدم كبير، ولكنه لن يوافق على أن هذا التقدم لا حدود له، أو أنه لا رجعة فيه. كما يمكن للمرء بالتأكيد تخيل حدوث ثورة خضراء ثانية، والتي لن تكون قريبة من الضرر البيئي الذي أحدثته الثورة الأصلية، والتي تزيد من غلة المحاصيل على نحو كبير، خاصة في المناطق التي لم تترسخ فيها على الإطلاق الثورة الخضراء الأولى.

وعلى رغم أن كل شيء على ما يرام حتى الآن، لكن الأسئلة الصعبة تأتي سريعًا بعد ذلك، وبقوة. ولعل أكثر هذه الأسئلة وضوحًا وإلحاحًا ببساطة هو: ماذا لو، بسبب النمو السكاني السريع في العالم، وتفاقم الاحترار العالمي في آن واحد، وبينما سنكون قادرين على إنتاج كثير من الغذاء أكثر مما نفعل الآن، ماذا لو أخفقنا في إنتاج ما يكفي تمامًا لإطعام تسعة أو عشرة مليارات نسمة؟ وعلى عجالة السؤال

(*) تكنويوتوبيا، مصطلح يستخدمه أصحاب معتقد أن العالم سيصبح عالما مثاليا مع زيادة التطور واستخدام التكنولوجيا أكثر. [المحرر].

الأول نفسها، هل إنتاج مزيد من الطعام سيؤدي إلى إمكانية حصول الفقراء عليه؟ بعد كل شيء، هنالك ما هو أكثر من طعام كافٍ يُنتج اليوم لإطعام السبعة مليارات شخص وهم يعيشون في الوقت الحاضر على كوكب الأرض. وعلى رغم ذلك، يوجد ملياران من سكان العالم يعانون سوء التغذية المزمن أو نقص التغذية. ويكتب كونواي وواج نفسهما عن الحاجة إلى تعلم ما إذا كان «العلم والتكنولوجيا [قد] ساعدَا على تحسين قدرة دول أفقر على التعامل مع صدمات زراعية وصحية وبيئية متتالية»[24]. وهما أشارا على نحو صحيح تمامًا إلى أنها من المؤكد أن تحدث. لكنهما يذكران هذه النقطة فقط في خاتمة كتابهما، في حين أن المرء ربما كان يعتقد أنهما سيريدان تأسيس، وبدرجة معقولة من اليقين، الإجابة عن ذلك السؤال، قبل طرح أنواع من الادعاءات التي يثيرانها بالنسبة إلى العلم والابتكار التقني.

وعلى رغم ذلك، نجد أن كونواي يكتب في «الثورة الخضراء المضاعفة» The Doubly Green Revolution، وبشكل قاطع، عن تلبية تطلعات الفقراء والجوعى «من خلال جلب قوة التكنولوجيا الحديثة للتأثير في مشكلة توفير الأمن الغذائي للجميع في القرن الحادي والعشرين»[25]. ولكن بالروح نفسها التي تنطلق بها حركة صن، وكأنه جرى التوصل بالفعل إلى إجماع عالمي بشأن النظام السياسي والاجتماعي المطلوب لإنهاء الجوع، نلاحظ من ثم أن كونواي يكتب كأن أزمة الغذاء العالمية في الأساس مشكلة تتعلق بإمداد الغذاء، وذلك على الرغم من أن الأزمة الحالية تُظهِر بوضوح أن هذا ليس هو الحال. ومثل كل شخص جاد آخر معني عمليًّا بالنظام الغذائي العالمي، يكتب كونواي على نحو مثير للإعجاب عن أمارتيا سن. وعلى رغم ذلك، فإن أعظم إسهامات سن كانت تتمثل على وجه التحديد في إظهار أن المشكلة الغذائية العميقة ليست في الإمداد من الغذاء، ولكن في الحصول عليه، ولا في الإنتاج في حد ذاته، بل في العدالة. ومن ثم، يمكن القول إن الآثار المترتبة على هذا واضحة على نحو صارخ: إذ إن كونواي وواج ربما يكونان برهنَا على نحو جيد على أنهما كانَا على حق تمامًا في تنبؤاتهما بشأن كمية الغذاء التي يجب إنتاجها، مع الافتراض أن كلًا من الدول الغنية والفقيرة تتبنى السياسات الصحيحة، وأنه تُنفذ تقنيات جديدة، في حين أنهما أثبتا أنهما كانا على خطأ تمامًا، بشأن ما إذا كان مثل هذا الإنتاج الغذائي سيجعل المأزق لدى الأشخاص الأكثر فقرًا في العالم أقل فظاعة في

وقت سيعيش فيه تسعة مليارات نسمة على الأرض، مما هو الحال الآن مع وجود سبعة مليارات نسمة على كوكبنا.

وبشكل مباشر أكثر، فإن ما يلفت النظر إلى الرأي السائد هو الدرجة التي يتأرجح فيها هذا الرأي بين التفاؤل القوي، سواء كان موضوع هذا التفاؤل هو الأهداف الإنمائية للألفية لدى جيفري ساكس، أو حركة صن التي أسسها ديفيد نابارو، أو الإنتاجية الخضراء لدى جوردون كونواي، والذعر في السجل نفسه الذي عبَّر عنه بول وآن إيرليتش في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وغيرهما الذين يتشابهون في التفكير من المتنبئين بالكوارث الديموغرافية. على سبيل المثال، العالم السياسي بجامعة ويسليان، روبرت بارلبرج Robert Paarlberg، الذي كان مدافعًا لا يكل عن موضوع الأغذية المعدلة جينيا، ويصر على أن المحاصيل المعدلة جينيًّا لا بد أن تؤدي دورًا مركزيًّا، إن كانت ثمة حاجة في أي وقت إلى التغلب على الجوع في أفريقيا، قد اتهم على نحو قاطع هؤلاء الذين يواصلون معارضتهم للأغذية المعدلة جينيا بتهيئة المسرح لمجاعات جديدة عبر شبه القارة. وهذه وجهة نظر تشاطرها البروفيسورة نينا فيدوروف Nina Fedoroff، وهي عالمة نباتات متميزة عملت فترة من الوقت مستشارة علمية لهيلاري كلينتون بين العامين 2007 و2010، وكان ذلك في أثناء الفترة التي كانت فيها كلينتون عضوًا في مجلس الشيوخ، وبعد أن صارت وزيرة للخارجية تحت رئاسة باراك أوباما، وبعدما تركت العمل في الحكومة، شغلت منصب رئيسة الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم. ففي كتابها بعنوان «ميندل في المطبخ» Mendel in the Kitchen، عقدت فيدوروف مقارنة بين المقاومة الحالية للأغذية المعدلة جينيًّا، والمعارضة للقاحات الجدري، عندما طُوِّرت للمرة الأولى. ولم تكن الحجة التي ساقتها فيدوروف ترتكز ببساطة على حلول تستند إلى التكنولوجيا على نحو عام، ولكنها استندت أيضًا إلى مركزية الأغذية المعدلة جينيًّا، حيث جادلت بأن معظم الزيادات في الإنتاج الغذائي العالمي كانت تعتمد، وستظل تعتمد، على استخدامها.

إذ لا يجب السماح للجودة القصوى لهذا النوع من الكلام الخطابي بإخفاء حقيقة أن أولئك الذين يرفضون النظر في مشكلة السكان، وكما يفعل، في كثير من الأحيان، عديد من نشطاء الغذاء ومناهضي العولمة، المنغمسين في طريقة تفكيرهم

السحري الخاص بهم، في حين أنه في عالم التنمية، إذ لم تعد مناقشات المشكلة السكانية من المحظورات، كما صارت كذلك في الثمانينيات، يظل هذا الموضوع غير مرحب به، وهو أمر يمكن فهمه على هذا النحو. ذلك أن موضوع السكان موضوع صعب، وحتى ما هو أكثر أهمية، هو موضوع مُثقل بالجوانب السياسية، والدينية، والعرقية، والأخلاقية، إلى درجة أنه، بطبيعة الحال، يصبح من المنطقي ألا يرغب الإنسان في مواجهته. غير أن الحقائق تدافع عن خيار مختلف. إذ إنه بعد أن استُشهد بالفعل بهذه الإحصاءات بشأن نقاط متعددة في هذا الكتاب، بيد أنها، على الرغم من ذلك، تستحق تكرارها: فالسكان في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية، الذين من المعتقد على وجه العموم أنهم زادوا من 100 مليون في العام 1900 إلى 770 مليونا في العام 2005، سيرتفع عددهم إلى ما يتراوح بين 1.5 مليار وملياري نسمة بحلول العام 2050. وهنالك ببساطة عديد من المتغيرات والأشياء المجهولة التي تضطلع بما هو أكثر من مجرد التخمين المستنير بشأن متى سيبدأ التحول الديموغرافي في عديد من دول جنوب الصحراء الأفريقية، والأغلبية مما يطلق عليها الدول الساحلية (تشاد، والنيجر، وجمهورية أفريقيا الوسطى... إلخ) التي تقع جنوب المغرب العربي. ومن ثم، فإن السؤال الرئيس هو: هل سيحدث هذا التحول الديموغرافي قبل فوات الأوان؟[26].

وليس ثمة شك في أن جوردون كونواي سيرفض هذه المقارنة، ولكنه على ثقة بأنه في الإمكان إطعام الجميع، بغض النظر عن عددنا، حيث هناك صدى بعيد لملاحظة غاندي الشهيرة أن «العالم يملك ما يكفي لسد احتياجات الجميع، لكنه لا يملك ما يكفي لتلبية الجشع لدى الجميع». ومن المؤكد أن هذه العبارة أحد شعارات حركة حقوق الغذاء، والتي يصر نشطاؤها على أنه في ظل نظام عالمي لائق متحرر من السوق الرأسمالية، فإنه ليس ثمة سبب فني يدعو إلى الاعتقاد أنه لا يمكن إطعام اثني عشر مليار شخص على نحو صحيح. وبعبارة أخرى، إن الأزمة الغذائية العالمية تعد في الأساس أزمة عدالة، وليست أزمة إنتاج. ومن ثم، فإنه بهذا المعنى، على الأقل، هناك قدر من الاتفاق، ولكنه اتفاق من هذا النوع العقيم الذي لا يفعل سوى القليل أو لا شيء، لتضييق الفجوة القائمة بين الموقفين. كما أن النقاش كان مريرًا على وجه التحديد؛ لأن كلا الجانبين مقتنع أن الحل الذي يعتقدان أنه الحل

الصحيح ليس مؤقتا فقط، ولكنه بالأحرى الحل النهائي للأزمة الغذائية العالمية. وإذا كنت منتجًا فنيًّا، وكنت على يقين من أنه يمكن زيادة إنتاج الغذاء على نحو يكفي حتى لإطعام كوكب أكثر اكتظاظا بالسكان، فمن المحتمل أنك ستغضب بشدة بسبب استمرار نشطاء الغذاء في تجاهل الدليل العلمي، ولرفضهم ليس فقط التخلي عن مواقفهم المعارضة، لكن لأنهم يستمرون أيضًا في تحقيق بعض النجاح في معارضة الابتكارات التقنية في الزراعة، سواء تلك التي تتضمن النباتات المعدلة جينيًّا، أو تلك التي لا تشتمل على ذلك.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أنه أمر مفهوم، بالنظر إلى اعتقاد هؤلاء أنه فقط إذا ما سُمح لهم بالمضي قُدُمًا، فإن تكرار الثورة الخضراء في القرن الحادي والعشرين سيحقق كل الفوائد التي حققتها الثورة الخضراء الأصلية في القرن العشرين، (لكن هذه المرة من دون أي من مشكلاتها البيئية أو الاجتماعية)، فإن مطالب المنتجين الفنيين أن يتخلى نشطاء الغذاء عن القلق الذي لديهم حيال الكائنات المعدلة جينيًّا تعتبر ببساطة خطأ في استقراء الأمور - سواء بدافع الغطرسة أو الجهل، وليس لي أن أقول - للشغف والجدية الموجودة لدى خصومهم. فبالنسبة إلى البعض من العلماء المؤيدين لموضوع الكائنات المعدلة جينيًّا، حتى الاقتراح أنه يجب أن تخوض السياسة في نقاش بشأن ما إذا كان يتعين السماح بالكائنات المعدلة جينيًّا يعد في حد ذاته اقتراحًا مهينا بطريقة ما.

وعلى حد قول الاقتصادي الزراعي الألماني، ألكساندر شتاين في رده عبر البريد الإلكتروني على سلسلة من الأسئلة التي طرحتها عليه، فإنه «إذا كان النقاش يدور بشأن لاعبين أقوياء ورأسماليين خيرين في هذه الصناعة»[27]، تصبح مشكلة الكائنات المعدلة جينيًّا عندئذ، وببساطة، مثل بيدق الشطرنج في مناقشة أيديولوجية على مستوى أعلى بكثير، وأعني هنا ما نوع المجتمع الذي نريده.

وكما رآها شتاين، إن كانت المشكلة سياسية، فإنها بحاجة عندئذ إلى معالجتها عن طريق «تغيير إطار العمل السياسي - القانوني، لو أن إطار العمل الحالي لا يحقق النتائج المثلى اجتماعيا، وليس عن طريق معارضة التكنولوجيا». بيد أن هنالك عدة صعوبات في هذا الرأي. أولى هذه الصعوبات، وكما أشار الفيزيائي البريطاني جون بتروورث Jon Butterworth في مقاله الذي نشرته صحيفة الجارديان في العام 2012،

أن «السياسة، بجميع مستوياتها، تؤثر في العلم الذي نفعله»[28]. قد تكون صلاحية الاستنتاج العلمي تتعلق بالعلم وحده، غير أن التطبيق العملي لذلك العلم في شكل تقنية لا يمكن أن يحظى بحماية مماثلة على نحو معقول. فكما ذكر بترورث بإيجاز «لن يخبرك العلم بما يجب أن تكون عليه سياستك». وإن إجراء مقارنة مماثلة بين معارضة الناشطين في مجال الغذاء لنشر الأرز الذهبي، ومعاناة عديد من العلماء الذين قسموا الذرة واستُخدمت اكتشافاتهم في صنع القنابل التي قتلت مئات الآلاف من الناس في هيروشيما ونجازاكي، يبدو بعيد المنال. لكن لو أنك تعتقد أن استمرار النموذج التقني/الإنتاجي الحالي خطأ كارثي، فإن الأمر عندئذ، وبعد تفكير عميق، لن يكون بعيد المنال بعد كل ذلك.

علاوة على ذلك، فإن الفصل بين عالمين متميزين، لكل منهما مجالات اهتمامه المنفصلة، والتي بدا أن شتاين يحاول إقامته - وذلك على الرغم من أن الفضل في ذلك يرجع إلى قليل من الغضب غير المنضبط الذي يميز، (ويشوه)، كتابات فيدروف، وبارلبرج، وبعض زملائهم الآخرين ممن لديهم التفكير نفسه - بين العلم والسياسة هو عملية فصل غير مستدامة. وبادئ ذي بدء، يمكن القول إن أنصار قضية الكائنات المعدلة جينيًّا استندوا إلى حد كبير في قضيتهم بالنسبة إليهم إلى أساس كونها تكنولوجيا «المناصرة للفقراء». وليس هذا في حد ذاته، بيانا سياسيا في أي سياق آخر غير ذلك الذي يتعلق بكتاب «نهاية التاريخ»، ولكنه تبرير لموضوع الكائنات المعدلة جينيًّا على أسس أخلاقية، وليست علمية على نحو حصري.

وفي أي حال من الأحوال، يجب علينا ألا نشاطر النشطاء المعارضين للكائنات المعدلة جينيًّا مشاعر القلق المروع لديهم بشأن أخطار هذه التقنية، إذ يمكن لنا أن نتفق، في الواقع، على أن الكائنات المعدلة جينيًّا لا بد من أن تكون جزءًا من المزيج كله، إن كان سيوجد غذاء كافٍ لتسعة مليارات نسمة في العالم، من دون القبول بالمزاعم (المتزايدة بصورة روتينية)، من جانب خبراء مثل بارلبرج أو فيدوروف، وبشكل أقل حدة، جوردون كونواي، والسير ديفيد بولكومب، (وهو اختصاصي متميز في مجال مقاومة أمراض النباتات بجامعة كامبريدج)، وآخرين، والتي تذهب إلى أنه لا توجد ثمة حاجة ملحة إلى إجراء مزيد من النقاش بشأن النتائج التي سيسفر عنها هذا التركيز على الكائنات المعدلة جينيًّا بالنسبة إلى حلول محتملة

أخرى. فكما قال إيان سكونز من مركز ستيبس STEPS التابع لمعهد الدراسات التنموية بجامعة ساسكس: «أن شبه الهوس بشأن الحلول المعدلة جينيًّا بإمكانه أن يعمل على حشد الحلول البديلة»[29]. وخلافًا لعديد من نشطاء مناهضين لمسألة الكائنات المعدلة جينيًّا، لم يرَ سكونز روابط التمويل وحركة الموظفين بين شركات الأعمال الزراعية مثل مونسانتو وسينجينتا ومعاهد البحوث الغذائية العامة الدولية مثل CGIAR وIRRI وIITA وCIMMATY، كجزء من مؤامرة مظلمة. وعلى الرغم من ذلك، كان سكونز مُصرًّا بشدة على أن «بعض الشركات، وعلى وجه الخصوص... شركة مونسانتو، اعتمدت في تكوين ثرواتها على تقنيات معدلة جينيًّا»، وكانت النتيجة، كما جادل سكونز، هي «وباعتبارها من ممولي كثير مما يطلق عليها أبحاث عامة»، أن الشركات الكبيرة عززت دينامية، والتي أمكن من خلالها لأبحاث الابتكارات الزراعية «المناصرة للفقراء» أن تصبح «حبيسة داخل مسار معين»[30].

كما بدا أن سكونز لم يشارك هؤلاء اقتناعهم - وهو رأي يجب تأكيده، والذي يشترك فيه كثير من باحثي العالم البارزين في مجال علم المحاصيل، ومن بينهم سير ديفيد بولكومب - أن الكائنات المعدلة جينيًّا لم تكن مجرد عنصر واحد ضمن عديد من عناصر أخرى، ولكنه جزء رئيس لأي حل لأزمة الغذاء العالمية، ومشكلة الفقر المدقع. ولكن مع وجود ذلك الاستثناء المهم، كانت الحجة الأساسية لدى شتاين متوافقة إلى حد كبير مع حجج هؤلاء. فقد قال لي: «بمعارضتهم الكائنات المعدلة جينيًّا، لا يفعل [النشطاء] أي شيء لتغيير النظام الذي [لا] يحبونه، سوى أنهم يلحقون الضرر بهؤلاء الذين يعانون في ظل هذا النظام»، وهي وجهة النظر التي يشارك فيها عديد من زملاء شتاين في IFPRI، وIRRI، وCGIAR، ومؤسسة غيتس، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وكورنيل، وهلم جرا. وبالنسبة إلى هذه المؤسسات، فإن الموقف الشرعي الوحيد، بالنظر إلى احتياجات الأشخاص الجوعى، هو ذلك الذي يتعلق بأولئك الذين يهتمون بصدق باستخدام سوء التغذية ونقص التغذية، كما يقول الكليشيه: كل أداة في صندوق الأدوات، بما في ذلك الكائنات المعدلة جينيًّا، على الرغم من أن هذا لا يقتصر عليهم. على أن ما كان محيرًا بشأن هذه الحجة لم يكن في كونها مؤيدة لموضوع الكائنات المعدلة جينيًّا، ولكن بالأحرى في أن هؤلاء الذين قدموها نظروا إليها باعتبارها حلًّا وسًطا بين هؤلاء

الذين يؤمنون فقط بالكائنات المعدلة جينيًّا، وأولئك «المعارضين» الذين يحاولون منع البحث من المضي قدمًا إلى الأمام. وما لم يره شتاين، فيما يبدو، هو أنه من وجهة نظر شخص ما، تُعد الكائنات المعدلة جينيًّا خطرًا كبيرًا بالنسبة إليه، فإن ما اقترحه لم يكن حلًّا وسطًا حقيقيًّا على الإطلاق، وذلك؛ لأنه تضمن على نحو أساسي أن يتخلى هؤلاء عن معارضتهم، ويعتمدون بدلًا من ذلك على أخلاقيات علمية، وإجراءات وقائية، وإشراف تنظيمي حكومي. ولم يتنازل المعسكر المؤيد له عن شيء؛ لأنه وزملاءه لم يعتقدوا على الإطلاق أن الكائنات المعدلة جينيًّا كانت الإجابة أو الحل الوحيد، بل أحد الحلول فقط.

ربما كان شتاين يرفض حججهم هذه، لكن يبدو من الواضح، وكما قال دومينيك جلوفر، زميل سكونز في مركز ستيبس STEPS في بحث أعده في العام 2009، بعنوان «الوعد الذي لا يموت في رواية التكنولوجيا الحيوية المؤيدة للفقراء بعد عشر سنوات»، فإنه على الرغم من أن نشطاء مناهضين للكائنات المعدلة جينيًّا في دول مثل الهند وجنوب أفريقيا «قد تعرضوا للانتقاد بشدة بسبب افتقارهم إلى الصرامة الأكاديمية في تقاريرهم، بيد [أنهم] قدموا بلا شك خدمة عظيمة في إرغام المدافعين عن التكنولوجيا الحيوية لإنتاج المحاصيل للعالم النامي على شحذ تركيزهم على الآثار الحقيقية الواقعة على المحاصيل المعدلة جينيًّا»[31]. وفي حين أنه كتب عن الحالة المحددة بشأن النبات القطني «بي تي» Bt cotton المعدل وراثيًّا، أوضح جلوفر نقطة تكمن في جوهر الخطأ في الحجة المؤيدة للكائنات المعدلة وراثيًّا لدى أشخاص مثل شتاين أن التكنولوجيا يجب ألا تصبح رهينة للسياسة. إذ كتب جلوفر بالقول: «لقد كان فقط عن طريق عزل النبات القطني بدقة من سياقه الاجتماعي - الاقتصادي، والزراعي، والمؤسسي كان من الممكن الحفاظ على التكنولوجيا في حالتها الأصلية»[32]. (النبات القطني البي تي عبارة عن أحد الأنواع من القطن المعدل وراثيًّا التي تنتج مبيدات حشرية).

مع الاقتراب من نهاية بحثه، فإن دعوات جلوفر إلى «التبسيط البطولي لقصة «المحاصيل المعدلة وراثيًّا مفيدة للفقراء»؛ قد انتهت في نهاية المطاف»[33]. ولكن أوجه التبسيط من قبل المنتقدين الراديكاليين للنظام الغذائي العالمي الحالي، هي، إذا كان ثمة شيء، بطولية على الأقل بالمثل، ولاتزال مطالبهم أكثر من كونها بطولية.

والانضمام إلى هؤلاء سيرقى، بالنسبة إلى مؤسسي الشركات، إلى الإقدام على شكل ما من أشكال الانتحار الطبقي الجماعي، وليس هناك أي فرصة أخرى لحدوث ذلك أكثر من أن يصبح نشطاء الغذاء مؤيدين متحمسين للمواد الغذائية المعدلة وراثيًّا، أو يقروا بأن تقنيات الزراعة التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الأسمدة القائمة على النفط قد تكون عنصرًا مهمًا في حل أزمة الغذاء. ليس هناك فقط أدلة قليلة على أن أيًّا من الجانبين يتحرك نحو الوسط، ولكن كل ما على المرء فعله هو متابعة موقع تويتر وإلقاء نظرة على خلاصات الناشطين على كلا الجانبين لمعرفة أنه، إذا كان هناك أي شيء، فإن الانقسامات تصبح أكثر حدة، وأن النقاشات أصبحت الأكثر ضراوة وأكثر ضغينة، ومن ثم، فإن إيجاد حل لأزمة الزراعة العالمية عبارة عن لعبة محصلتها صفر، حيث نجد مقابل كل جانب من الجانبين رؤيتين متعارضتين تمامًا لما يكمن في جذور أزمة الغذاء العالمية، وكيف يمكن تخفيفها أولًا وحلها في نهاية المطاف. وعلى ذلك، فإن الاقتناع على كلا جانبي الانقسام الأيديولوجي هذا بأن خصوم المرء السياسيين والعلميين إما أن يكونوا شياطين وإما مسوخا (أو كليهما معًا)، تركت الجدال وقد بات مجمدًا تمامًا، حيث يتمسك كل جانب بالاستسلام الفكري والسياسي غير المشروط للجانب الآخر. ومن ثم، نصل إلى حالة من الجمود التي يمكن أن تلحق الضرر فقط بالفقراء والجياع، الذين يستحقون ما هو أفضل من ذلك. إذ إن المشكلة التي لديهم دائمًا، وبمعنى مهم، تتمثل في أين يقف المرء بشأن ما إذا كان الأمر كذلك - اعتمادا على سياسة المرء وفهمه الأخلاقي - لإصلاح أو تغيير أو إحداث ثورة في نظام الغذاء العالمي، وهي مشكلة إنما تحدد بدرجة كبيرة ما إذا كان المرء يعتقد أن هذه الأوقات مختلفة حقًّا أم أن، بدلا من ذلك، التعلق بمثل هذه الآمال يحتوي على قدر من الغطرسة يفوق ما يصل إليه التحليل.

الوقوع في حب القطاع الخاص

«تمثّل أحد الإخفاقات الكبيرة في نظام الأمن الغذائي على نحوٍ خاص في غياب العمل والتعاون مع القطّاع الخاص على نحو فعال»

راجيف شاه

في تقديمه لتقرير سياسة الغذاء العالمية الذي أصدرته منظمته في العام 2013، كتب شينجين فان Shenggen Fan، المدير العام للمعهد الدولي لأبحاث سياسة الغذاء IFPRI، يقول: إن الوصول إلى الهدف المتمثل في «القضاء على الجوع ونقص التغذية على نحوٍ دائم بحلول العام 2025» يتطلب «شراكة عالمية أكثر شمولًا، وهي شراكة تتضمن مستويات محلية وإقليمية، ويتسع نطاقها؛ ليشمل الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص»[1]. وحين يأتي هذا الرأي من شخص يشغل أعلى منصب في مؤسسة كهذه، يُنظر إليها حتى من قبل الكثير من المنتقدين للنظام الغذائي العالمي باعتبارها المؤسسة البحثية البارزة التي تعمل على الزراعة والجوع والتغذية، فإنه يحمل كثيرا من الوزن، وهو محق في ذلك، على الرغم من أنه في هذا المقام، كان يستخدم سلطته الشخصية وسلطة مؤسسته لتكرار ما

قد بات وجهة النظر الرئيسة التقليدية. ولكن سواء عن قصد أو غير قصد خدمت كلماته هذه أيضًا، بالنسبة إلى أي شخص من الخارج على الأقل، هدفًا أصليًّا بقدر أكبر، ألا وهو إيضاح ما قد تغير. إذ إنه بالنسبة إلى جميع الفاعلين الذين وصفهم فان بأنهم ضروريون لتحقيق النجاح - الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات المحلية - فإنها قد كانت كلها، في تكرار أو آخر، جزءًا من خليط من جماعات تعكف على العمل على مشاكل الجوع وسوء التغذية ونقص التغذية، منذ بدايات مشروع التنمية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية - حيث عملتْ معًا، فيما عدا جماعة واحدة، وهي القطاع الخاص.

وأثناء المدة كلها ما بين أوائل الخمسينيات ومنتصف التسعينيات، كان الانفصال بين المنظمات غير الحكومية ومجتمع الأعمال التجارية الخاصة شيئا حتميًّا. وبالنظر إلى وجود العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية، لاسيما منظمات مثل منظمة «أوكسفام» التي لديها انتماءات وارتباطات تاريخية عميقة مع اليسار السياسي - وهي وجهة نظر عالمية من المحتمل أنه قد كان من المتوقع لها، من حيث المبدأ، أن تحول دون رؤية فهمهم للتنمية من أجل مستقبل أكثر عدلًا وإنصافًا على أنه متوافق مع أجندة عالم الشركات - كان هنالك ما بدا في ذلك الوقت كأنه فجوة سياسية غير قابلة للردم أيضًا. والواقع أن حتى العلاقات مع وكالات التنمية الحكومية الرسمية كانت في كثير من الأحيان أبعد من كونها علاقات تعاونية، بالنسبة إلى مجال السياسة وفيما يخص التمويل أيضًا[2]. والإحصاءات الخاصة بمصادر حصول المنظمات غير الحكومية على تمويلها كانت تعكس هذا الأمر. فوفقًا لدراسة أصدرتها، في العام 2005، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC، كان التمويل العام يمثل نسبة 1.5 في المائة فقط من ميزانيات هذه المنظمات في العام 1970 - وهو دليل قوي على استقلالية القطاع التطوعي الخاص. بيد أنه بحلول منتصف التسعينيات، كانت المساهمات المالية من الدول، سواء على نحوٍ مباشر، أو من خلال منظومة الأمم المتحدة، قد ارتفعت على نحوٍ كبير لتصل إلى نسبة 40 في المائة، وهو ما يعني أن الاستقلالية قد تحولت إلى تبعية عميقة. فكما أشار تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر باقتضاب «هذا الاعتماد المتزايد على المساعدات الحكومية يثير أسئلة بشأن إلى

أي مدى تعتبر هذه المنظمات غير حكومية بالفعل»[3]، فقد ارتفعت النسب المئوية فقط منذ ذلك الحين. وللاستشهاد بمثال واحد فقط تبين أنه في العام 2008 قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID منحًا قيمتها ثلاثة مليارات دولار إلى منظمات غير حكومية أمريكية وحدها[4].

وإن كان حدث فقط في السبعينيات أن بدأ مانحون غربيون في النظر إلى المنظمات غير الحكومية باعتبارها جهات فاعلة مهمة، إن لم يكونوا شركاء بعد، في مشروع التنمية (وفي البداية، كان هذا الاعتراف مؤقتًا جدًّا)، لكن رأينا أنه كان فقط في حقبة ما بعد الحرب الباردة، كما أكد اختصاصيا التنمية مايكل إدواردز وديفيد هولم شهود عدد المنظمات غير الحكومية زيادة كبيرة للغاية، حيث تحول العديد منها من كونها منظمات صغيرة نسبيًّا إلى أن توسعت وأصبحت مؤسسات ضخمة كما هي الآن، وذلك بحلول أوائل القرن الحادي والعشرين. وقبل ذلك، كما كتب إدواردز، كانت المنظمات غير الحكومية «منطقة خلفية راكدة في مجال الشؤون الدولية»[5]، إذ لم يكن الأمر متعلقا بمجرد أن الحكومات بدأت تأخذ المنظمات غير الحكومية على محمل أكثر جدية في أعقاب الحرب الباردة؛ بل كان الأمر متعلقا أيضا بأنه في تلك الفترة كانت كثير من المنظمات غير الحكومية تحاول - حين أدركت الفرصة - تغيير دورها، أو يمكن القول «رفع مستوى» دورها، وهو هدف أخذ طابعه الرسمي لأول مرة في مؤتمر نظمه إدواردز وهولم في مدينة مانشستر في العام 1994، والذي كان موضوعه «زيادة تأثير المنظمات غير الحكومية في التنمية».

وعلى رغم ذلك، وبمعنى له أهميته، كانت هذه المنظمات غير الحكومية التنموية تطرق بابًا مفتوحًا بالفعل. ففي مطلع التسعينيات كانت حكومات مانحة غربية قد توصلت إلى استنتاج مفاده أن نموذج التنمية فيما بين الحكومات، الذي قد اعتمدت عليه منذ الخمسينيات، لم يبرهن فقط على أنه نموذج عاجز عن تحقيق النتائج المنشودة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية، أو الحد من الفقر على نحوٍ كبير في العالم الفقير، لكنه كان أيضًا نموذجًا لا يمكن التعويل عليه كمنقذ في شكله الحالي. ومن ثم، أخذت استجابتها شكل ما بات يعرف باسم أجندة السياسة الجديدة، وذلك بالرغم من أنه لا توجد وثيقة واحدة ضمن هذه الأجندة تحدد أي نهج للمعالجة، وإن كان الدافع الرئيس وراءها واضحًا بما فيه الكفاية. وعلى حد

قول ديفيد لويس، مدير مركز المنظمة التطوعية وكلية لندن للاقتصاد، كانت أجندة السياسة الجديدة هذه عبارة عن مزيج من «وصفات علاجية للسياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة مع التزامات معلنة بالحكم الرشيد»[6].

وبالنظر إلى الماضي، يبدو من الواضح أن حكومات مانحة غربية كانت تتحرك بالفعل في ذلك الاتجاه منذ منتصف الثمانينيات. إذ كان من المتصور أن هنالك حكومات في الجنوب العالمي لم تكن مستعدة، وغير قادرة، أو أنها كانت متباطئة للغاية، وتفتقر إلى الكفاءة في مواصلة العمل بفعالية للوفاء بالالتزامات التي قدمتها إلى المانحين، حتى بعد أن كانت قد فهمت أن المساعدات كانت تتوقف جزئيًّا على دور مخفض إلى حد كبير في الاقتصاد بالنسبة إلى هياكل الدولة، بما يتوافق مع برنامج التعديل الهيكلي للبنك الدولي. كما تبين أن المانحين كانوا يعتقدون أن مشكلة الفساد في الدول الفقيرة كانت متوطنة جدًّا، وعميقة الجذور إلى درجة أن قدرًا كبيرًا من مساعدات التنمية لهذه الدول لم يكن ببساطة يصل قط إلى مستحقيها والمستفيدين المستهدفين. لكسر ما اعتبروه هذه الحلقة المفرغة، عكف المانحون على البحث عن مؤسسات أخرى، وقنوات، وآليات لتقديم مساعدات التنمية لديهم. وكان هذا هو المدخل الذي جاءت عبره المنظمات غير الحكومية الغربية. وعلى حد قول ديفيد لويس، تبين أن المانحين كانوا يرون منظمات التنمية الغربية غير الحكومية «باعتبارها بدائل فعالة وسريعة الاستجابة للدولة، وأيضًا باعتبارها فاعلين تنظيميين لديهم القدرة على تعزيز العملية الديموقراطية» في دول الجنوب العالمي التي عملوا فيها[7].

كان تفكير المانحين في الثمانينيات على علم بالتغيرات الاقتصادية الجذرية التي حدثت في دولهم. ففي أثناء رئاسة رونالد ريغان في الولايات المتحدة، وخلال تولي مارغريت تاتشر رئاسة الحكومة في المملكة المتحدة خُفِّفت مجموعة واسعة من الأنظمة والقواعد التنظيمية على نحوٍ كبير، وفي بعض الحالات تُخُلِّص منها تمامًا. وقد استمر ذلك بالتوازي مع التقيد المنهجي للقطاع الخاص بالعديد من المؤسسات والوظائف الاجتماعية التي كانت تعتبر في السابق احتكارات شرعية للدولة. ولعلنا نذكر هنا أوضح الأمثلة على ذلك، والتي تتمثل في قطاع السكك الحديد، وقطاع الكهرباء، وفي الولايات المتحدة على الأقل، نظام السجون الذي خُصخِص إما كليًّا

وإما جزئيًّا. وفي بيئة سياسية كهذه، يجب ألا يكون من قبيل المفاجأة أن الحكومات المانحة الغربية ستختار تطبيق المنهجية نفسها على مجالي الإغاثة والتنمية.

وعلى رغم أن ريغان وتاتشر تُوفيَا منذ سنوات طويلة، فإن الاعتقاد أن الحلول التي تقودها الحكومة - حتى في الحالات النادرة حيث تبين أنها كانت فعالة - لم تكن قط ببساطة على المستوى نفسه من الفعالية مثل الحلول غير الحكومية، وهو الأمر الذي جعلها أكثر رسوخًا في أوائل القرن الحادي والعشرين، مما كان عليه الحال عندما ترك هذان الزعيمان منصبيهما، حيث تعمقت هذه الحلول بفعل قرارات السياسة التي اتخذتها الإدارتان الديموقراطية والجمهورية في الولايات المتحدة، والحكومتان المحافظة والعمالية في المملكة المتحدة. وعلى الرغم من هذا، فإن الفكرة التي تذهب إلى أن هذه المنظمات غير الحكومية، التي عرفها البنك الدولي على وجه التحديد في ورقة سياسة في العام 1991 على اعتبار أنها «تتميز في المقام الأول بأهداف إنسانية أو تعاونية، وليست تجارية»[8]، يجب أن تعمل بالتناغم وجنبًا إلى جنب مع الشركات الدولية الكبرى الهادفة إلى الربح، هذه الفكرة لا يبدو أن لديها دورًا كبيرًا في تفكير هذه الحكومات، ولا أيضًا تفكير المسؤولين المعنيين بمشاكل المساعدات في البنك - الذين كانوا في ذلك الوقت في قمة ثقتهم بسياسة التعديل الهيكلي - ولا حتى في المنظمات غير الحكومية نفسها. وبدلًا من ذلك، عكف المانحون والمنظمات غير الحكومية على السواء على العمل لإيجاد أفضل السبل بشأن كيفية تنظيم علاقاتهم بعضهم مع بعض، بدلًا من العمل معًا بشأن كيفية تعاونهما مع القطاع الخاص. وإن كان التعاون مع أوساط الأعمال غائبًا في تلك الأجندة، فإن الفكرة لا تبدو بعد أنه سيكون هناك عالم متوسّع في مجال الأعمال الخيرية الجديدة، مؤسسة غيتس أولًا، وقبل كل شيء، والتي كانت تستند إلى الفكرة ذات الصلة التي أطلق عليها بيل غيتس «الرأسمالية الإبداعية»، وما وصفه الصحافيان ماثيو بيشوب ومايكل جرين بـ «الرأسمالية الخيرية»، والتي سيُنظر إليها على أنها قوة مهمة في إنهاء الفقر المدقع والجوع.

وسيكون من السخف نقد المنظمات غير الحكومية لفشلها في أن تكون مستبصرة، فالحقيقة أن هذه المنظمات، منذ بداية صعودها في أواسط التسعينيات، كانت بعيدة النظر تمامًا بشأن الدور المرسوم لها، والذي كان في عقول عديد من

المانحين، وذلك في إطار البرنامج النصي الجديد للتنمية الدولية، والذي قد صاغته الحكومات الغربية الكبرى. فكما كتب إدواردز وهولم أنفسهما، فإنه بعد مضي عام واحد فقط على صدور أول تقرير للبنك الدولي عن المنظمات غير الحكومية، رأى مانحون غربيون ومؤسسات بريتون وودز أن توسع هذه المنظمات «مكمل للثورة المضادة في نظرية التنمية التي تدعم سياسات التحرر الاقتصادي، وانسحاب الدولة، والتعديل الهيكلي... كما يُنظر إلى المنظمات غير الحكومية باعتبارها القطاع الخاص غير الربحي، والتي يُظهر أداؤها تقدم أيديولوجية القطاع العام السيئة، وأيديولوجية القطاع الخاص الجيدة للمعتقد التقليدي الجديد»[9]، والواقع أن السؤال الرئيس لمؤتمر مانشستر في العام 1994 كان هو «هل ستنضم المنظمات غير الحكومية إلى أجندة السياسة الجديدة باعتبارها الطفل المدلل والمفضل، أو الطلقة السحرية للتنمية؟»، وفي اللغة التي كانت مشتركة في ذلك الوقت، هل ستصبح هذه المنظمات «قريبة جدًّا من الأقوياء، وبعيدة جدًّا عن الضعفاء؟»[10].

بالنسبة إلى إدواردز، الذي كان مشاركًا في هذه المناقشات، والذي قد ظل منذ ذلك الحين واحدًا من أبرز المحللين في مجال العلاقات المتبادلة بين المنظمات غير الحكومية، والحكومات، وقطاع الأعمال، والمؤسسات الخيرية، تبدو الإجابة عن هذه الأسئلة معقدة؛ فهو يرفض على نحوٍ قاطع الخلاف بين أقسى منتقديهم بأن «العالم سيكون مكانًا أفضل من دون صعود منظمات التنمية غير الحكومية، وذلك على الرغم من أن تأثيرها ربما لم يكن مكتملًا»، غير أنه كان مُصرًّا على رأيه أن المنظمات غير الحكومية كانت على خطأ في اعتقادها أن المساعدات الأجنبية «سوف تُستبدل، بمرور الوقت، بنظام للتعاون الدولي مختلف، أكثر صحة، وأكثر فعالية لن تعود فيه العوامل المحركة للتنمية والتغيير تتمحور حول عمليات تحويل الأموال بين الشمال والجنوب والتدخل الأجنبي». وبدلًا من ذلك، كما قال: «من جيفري ساكس إلى بوب جيلدوف، تؤكد المعتقدات التقليدية الجديدة أن مزيدا من المال هو الذي سيحل مشاكل أفريقيا، وإذا أضفنا لمسة أمريكية، فسيجعل هذا المال العالم بمأمن من الإرهاب أيضًا»[11].

وفي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين لم يكن هذا هو الشيء الوحيد الذي تحول على نحوٍ مختلف تمامًا عن الطريقة التي أشارت إليها الحكمة التقليدية.

ففي تدوينة نُشرت بطريقة استفزازية في العام 2013 بعنوان «المساعدات والقطاع الخاص: قصة حب»، نجد أن إرينش ساهان، مستشار شؤون «القطاع الخاص في أوكسفام» (أن يكون لدى أوكسفام مثل هذا العضو البارز ضمن طاقم موظفيها فهو أمر في حد ذاته يحتاج إلى مجلدات للحديث عن مدى التغيير في عالم المنظمات غير الحكومية خلال العشرين عامًا الماضية)، أمكنه الكتابة عن «الزيادة المستمرة للمساعدات التي ترتكز على القطاع الخاص»، كما أنه استطاع تمييز الإجماع الجديد بين المانحين الرئيسين بأن قطاع الأعمال، وليس المنظمات غير الحكومية، «هو الذي سيضع نهاية للفقر»[12]، كأنه الشيء الأكثر طبيعية في العالم. وبمعنى ما، كان ذلك، على الأقل، الخطوة المنطقية التالية لعملية كان الابتعاد فيها عن الحكومة يعد على نحوٍ عام شيئًا براغماتيًا، وليس أيديولوجيًا. ففي الدوائر اليسارية الليبرالية في عالم التنمية، نقلاً عن رونالد ريغان لم يسمع به أحد تقريبًا، لكن الإجماع حول إمكانات الأعمال التجارية غير المحدودة لفعل الخير، والإمكانات الحكومية غير المحدودة في صنع فوضى في الأشياء كان جزءًا كبيرًا من حكمة ريغان الشهيرة التي تقول: إن «أكثر تسع كلمات مرعبة في اللغة الإنجليزية هي: أنا من الحكومة، وأنا هنا للمساعدة».

فمن الأسلم أن نقول إنه بداية من الوقت الذي توليَا فيه مهام قيادة بلديهما على التوالي، لم يكن لدى رونالد ريغان أو مارغريت تاتشر كثير من المعجبين بين هؤلاء العاملين في منظمات التنمية غير الحكومية، والذين ينتمون، بصورة عاطفية على الأقل، إلى تيار اليسار بأغلبية ساحقة. وعلى رغم ذلك، فإن الواقع أقل وضوحًا بكثير؛ إذ إنه «في لغة التنمية»، وبالتأكيد من حيث «الانتماءات الانتخابية» لدى أعضاء طاقم الموظفين، تعد المنظمات غير الحكومية تقليدية، بل إنها تميل إلى اعتبار نفسها، ليس من دون سبب، جزءا من مجتمع مدني، أو، كما تُسمى أحيانًا، «القطاع الثالث». لكن في حين أن المنظمات غير الحكومية تعتبر في الواقع كيانات غير ربحية، فإنها، في الحقيقة أيضًا، جزء من القطاع الخاص، وهو الأمر الذي يفسر السبب وراء الاستعمال الشائع لمصطلح يُطلق على العديد، (وليس كل) المنظمات غير الحكومية، ألا وهو «المنظمات التطوعية الخاصة» private voluntary organizations (PVOs)، وهذا هو السبب، بالرغم من أنه لم يكن واضحاً بأي حال في ذلك الوقت، أن المكسب الحقيقي للحكومات

المانحة يكمن في القرار الذي اتُّخذ بشأن خصخصة الكثير من مساعداتها التنموية على نحوٍ فعال. وبالمقارنة، فإن الانتقال من الاعتقاد أن هذا أمكن تحقيقه على أفضل وجه، من خلال اللجوء إلى شركات غير ربحية، باعتبارهم الجهات الفاعلة الرئيسة في مجال التنمية والتحول، بدلًا من ذلك إلى الأعمال التجارية الهادفة للربح، هذا الاعتقاد يبدو أقل تطرفًا، ويشبه إلى حد بعيد خطوة أخرى على طول المسار الذي قد حُدِّد بالفعل بدرجة كبيرة.

ومما لا يثير الدهشة أن المنظمات غير الحكومية لم تنظر إلى الأشياء على هذا النحو، حيث إنها لم تكن في بادئ الأمر، على أي حال، مبهورة كأنها على أمل أداء دور جديد، وأكثر مركزية. في كتابه المؤثر بعنوان «الخروج من دائرة الفقر» Out of Poverty، كتب بول بولاك Paul Polak، وهو ذاته رجل أعمال، والذي وصفه نفسه بأنه شخص يصمم «حلولًا تستند إلى السوق للفقر العالمي» من خلال شركته مشروعات التنمية الدولية International Development Enterprises (IDE)، كتب يقول: إنه حين شرع في البداية في تأسيس شركته هذه، رأت منظمات التنمية غير الحكومية الشركات المتعددة الجنسيات «ظالمين أشرارا للفقراء، أعداء للأعمال. أما الآن، فقد أصبح كثير من هذه المنظمات يراها باعتبارها الفرسان البيضاء المستعدين لذبح تنين الفقر»[13]. والأمر الأقل وضوحًا هو ما إذا كانت معظم المنظمات غير الحكومية تنجذب طوعًا إلى هذا المنظور الجديد أو أنها فعلت هذا، بدلاً من ذلك، فقط؛ لأنه لم يكن لديها خيار كثير في هذا الشأن. أيًّا كان الحال، بالرغم من ذلك، فإن فكرة أن المنظمات غير الحكومية كانت ضحية، وهنا نستخدم تعبير بورصة وول ستريت، لنوع ما من الاستيلاء العدائي عليها من قبل شركات متعددة الجنسيات، هي فكرة غير قابلة للاستدامة. وبدلًا من ذلك، وكما جادل مايكل إدواردز، وكان على حق من وجهة نظري، كانت هذه حالة كلاسيكية للاستحواذ، وكانت تُحوَّل فيها حركات للتغيير الاجتماعي تأسست وعملت على مدى عقود بوصفها بدائل قائمة على التضامن لأقوى العناصر في المجتمع، كانت تُحَوَّل «إلى مكون أساسي لا يتجزأ من مكونات الاقتصاد الرأسمالي الاجتماعي»، والذي من المفترض فيه أن تكون «الأخلاقياتُ المختلفةُ تمامًا، للمنافسة والتكنوقراطية»[14]، هي الطريقة الوحيدة القابلة للتطبيق لتحقيق التحول الاجتماعي.

ولا يوجد ثمة دليل على أن عديدا من المنظمات غير الحكومية - سواء، وكما كان الحال مع منظمة «السلام الأخضر» Greenpeace أو منظمة «أوكسفام»، وما لديها من تاريخ من التشدد المناهض للمؤسسات، أو مثل الاتحاد العالمي للحياة البرية، كانت دائمًا، وأكثر بكثير في الاتجاه الرئيس - تحاول فعل أي شيء آخر إلا أن تتكيف بحماس مع الوضع، وتحاول الاستفادة قدر الإمكان من الواقع المتغير لعالم التنمية الذي يهيمن عليه مجتمع الأعمال. وفي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، كانت هناك أمثلة وفيرة على مجالات التعاون بين القطاعين. وثمة مثال رمزي نجده في تقرير شارك في إصداره شركة «كوكاكولا»، وشركة «سابميلر» لصناعة الجعة، ومنظمة «أوكسفام» أمريكا، «لاستكشاف الروابط بين الشركة الدولية للأعمال، وموضوع الحد من الفقر»، ووفقا لهذا التقرير «تعكف الشركات الصغيرة، والشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة على السواء على صنع منتجات جديدة مبتكرة، وخدمات من شأنها أن تلبي في آن واحد احتياجات الناس في قاعدة الهرم [الاقتصادي]، وتحقق تأثيرًا تنمويًّا، وتعمل على إيجاد أسواق استهلاكية جديدة»[15]. وبينما تعمقت مجالات التعاون هذه، ترسخت فكرة التصور الذاتي الموحَّد بين المنظمات غير الحكومية الرئيسة. وفي كتابهما بعنوان «شركة الاحتجاج: تحويل النشاط الإنساني إلى شركات خاصة» Protest, Inc.: The Corporatization of Activism، يقول الكاتبان جينفيف لوبارون Genevieve LeBaron وبيتر دوفيرجين Peter Dauvergne: إن منظمة العفو الدولية وظَّفت جلوب سكان GlobeScan، وهي شركة تسويق من بين عملائها الآخرين باراك جولد Barrack Gold، وشيفرون Chevron، وجولدمان ساكس، «لبناء هوية للعلامة التجارية المُعاد تنشيطها»[16].

والإصرار على نقطة أن الشراكات بين المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات عكست تقاربهم الأيديولوجي في أوائل القرن الحادي والعشرين أكثر من أي شيء آخر، لا يعني، حتى لو أرادوا ذلك، أنه قد كان بمقدورهم مقاومة الضغوط التي كان معظمهم سيتعرض لها من قبل مانحيهم - من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وإدارة التنمية الدولية البريطانية DFID، والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، وبالطبع مؤسسة غيتس. فقد أدى بيل غيتس دورًا رئيسا في المحو المتزايد للحدود الفاصلة بين المانحين الحكوميين، ومنظمات التنمية غير الحكومية،

والشركات المتعددة الجنسيات، والمؤسسات الخيرية. ففي مجالات الصحة العالمية، ولاسيما مجال الزراعة، تبين أن ما يفعله غيتس الآن أكثر بكثير من مجرد ضمان برامج، فهو يقود سياسة دولية. والحقيقة أنه توجد أماكن قليلة أو مؤسسات مهتمة بصياغة هذه السياسة التي ليس لغيتس يد فيها، من قبيل شيء كبير مثل المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية CGIAR، وهي عبارة عن تجمع دولي لمعاهد البحث الزراعي يحظى بنفوذ هائل، إلى القسم الخاص بالموقع الإلكتروني لصحيفة الجارديان والمخصص لقضايا التنمية. إذ إن خريجي مؤسسة بيل غيتس، ومن أبرزهم على وجه الخصوص راجيف شاه، الذي أدار الفرع الزراعي لمؤسسة غيتس قبل انتقاله إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، يشغلون الآن مناصب حكومية في عديد من الدول المانحة، في حين أن لدى الكثير من وزارات التنمية في العالم الفقير شراكات وثيقة مع غيتس. وفي الوقت الحالي، توجد نسبة مئوية عالية من الخبراء في مجالات الزراعة، والتغذية، والصحة العالمية في مختلف أرجاء العالم، الذين إما يعملون على نحوٍ مباشر لدى مؤسسة غيتس، وإما قد عملوا مستشارين لدى المؤسسة، أو عملوا لدى مؤسسات تتلقى بعضًا من مصادر تمويلها من غيتس، إلى حد أنه في العام 2008 اضطر مسؤول في منظمة الصحة العالمية WHO إلى الشكوى من أن المنظمة كانت تواجه صعوبة في العثور على مُقيمين لمقترحات بحثية، الذين لم يكن لديهم مثل هذا التضارب في المصالح. والإصرار على الأهمية المحورية لهذا بالتأكيد لا يعني أن هناك أي مؤامرة أو خدعة معنية بذلك الأمر. وعلى النقيض من ذلك، حيث إن مؤسسة غيتس تتميز بالشفافية التامة حيال ما تفعله (إن كان ثمة شيء، فهي تتباهى بإخفاء تأثيرها، بدلًا من محاولة إظهار ذلك)، بينما يميل المانحون والمنظمات غير الحكومية إلى التأكيد على علاقاتهم مع مؤسسة غيتس، بدلًا من التقليل من شأنها.

ولو أن هذا التحول باتجاه إدراج هذا العمل الخيري ضمن ما يصفه بعض خبراء التنمية بأنه «المربع الذهبي» للعاملين في التنمية الرئيسين لم يكن من المحتمل قط أن يحدث في حال لم يقرر بيل غيتس ترك منصبه في شركة مايكروسوفت وتسخير طاقته، و(حرفيًّا) كل موارده التي لا مثيل لها في مجال العمل الخيري، فإنه يمكن القول إن تحول المانحين نحو الأعمال التجارية كان أمرًا حتميًّا على نحوٍ مؤكد

تقريبًا. وبحلول نهاية القرن بالفعل، أصبح من الواضح أنهم قد شعروا بأن النموذج غير الربحي قد مُني بالفشل، وأن الوقت حان لاستبدال نموذج ريادة الأعمال به. ذلك أن الكتاب المؤثر الذي صدر في العام 2004 للمؤلف س.ك. براهالد C. K. Prahalad، بعنوان «الثروة في قاع الهرم» The Fortune at the Bottom of the Pyramid، والذي، قبل سنوات من صياغة مؤلفه مصطلح «الرأسمالية الإبداعية»، وصفه بيل غيتس نفسه بأنه «مخطط مثير للاهتمام لكيفية محاربة الفقر من خلال الربحية»[17]، كان هذا الكتاب رمزًا لذلك النهج الجديد للمعالجة. وكانت فرضيته واحدة من دائرة حميدة ستوفر من خلالها الأعمال التجارية المنتجات التي يحتاجها الفقراء، حيث يشتريها هؤلاء، ونتيجة لذلك، سيحقق مجال الأعمال الربح، كما سيحقق ذلك التمكين للفقراء. وثمة فرضية أخرى، وهي كثرة الشركات التي كانت قد بدأت منذ العام 2000، على أساس فكرة الريادة الاجتماعية للأعمال التي قد استلهمت قناعة أن شركات ورواد أعمال من الأفراد على السواء كانوا مهتمين كثيرا بإنهاء الفقر، مثل أي منظمة غير حكومية، لكن بسبب كفاءتهم الفائقة والموارد الهائلة التي تحت تصرفهم، وانفتاحهم الأكبر (فيما يُفترض) على أفكار جديدة، والكفاءة الثقافية لديهم، فإنهم من المرجح إلى حد بعيد أن يفعلوا ذلك بنجاح وعلى نحوٍ مستدام.

ومحرك البحث «غوغل» ليس بالتأكيد مؤشرًا مثاليًّا يدلُّ على أين يكمن الإجماع، لكنه يعد مؤشرًا إيحائيًّا. فلو أنك شرعت في البحث في «غوغل» عن الكلمات «الأعمال التجارية هي التي يمكنها فقط أن تضع نهاية للفقر»، فسوف تحصل على 28,300,000 من النتائج. ولكن حين تبحث عن كلمة «عدم المساواة»، ستحصل على 9,180,000 نتيجة، وهي أقل من ثلث ذلك الرقم. كما يشير مايكل إداوردز إلى أنه في الفترة بين العامين 2004 و2012، تراجع عدد عمليات البحث في موقع «غوغل» عن كلمتي «مجتمع مدني» بنسبة 70 في المائة، في حين ارتفعت عمليات البحث عن عبارة «رواد الأعمال الاجتماعيين» بنسبة 90 في المائة. كل هذه الأرقام تعكس تغييرًا هائلًا في الصورة الذاتية للشركات في العالم، وكذلك في الدور الذي تضطلع به العديد من كبرى الشركات في العالم، بالنسبة إلى حجم العطاء الذي تقدمه. كما تعكس هذه الأرقام ذلك النمو الضخم لقطاع العمل الخيري، وعلى

نحوٍ خاص في الولايات المتحدة، وبالنسبة إلى القيمة الدولارية الثابتة، كان المبلغ الإجمالي للأموال التي تقدمها مؤسسات خيرية قد ارتفع من 16 مليار دولار في العام 1997 إلى 39 مليارًا في العام 2006[18]، وإلى 46.9 مليار في العام 2011[19]، وفي العام 2012 ساهمت المؤسسات الخيرية بنصف هذا الرقم تقريبا - أي 19.1 مليار دولار - لمصلحة ما تصفه كلية أسرة ليلي للأعمال الخيرية التابعة لجامعة إنديانا، والتي تتولى متابعة هذه الأشياء، بأنه «شؤون دولية»، والتي تشكل عمليات التنمية من خلالها أهم المستفيدين[20].

والمسألة لا تتعلق فقط بعطاء خيري، بل على العكس من ذلك، حيث إنه بحلول الثمانينيات كانت بعض الشركات قد شرعت بالفعل في إعادة تعريف نفسها. وتضمن هذا على نحوٍ متغير ليس فقط تفاخرها بعطائها الخيري، ولكن بالأحرى تقديم مطالبات أخلاقية كبيرة، وغير مسبوقة تقريبًا عمّا قاموا به كعمل تجاري. وبدلًا من تسليط الضوء على دورها كمواطنين منتجين شرفاء (بالرغم من أنها فعلت ذلك أيضًا بطبيعة الحال)، نسبوا القيمة الأخلاقية إلى المنتجات التي كانوا يعكفون على تصنيعها وبيعها. وليس من المثير للدهشة أن هذه الحركة بدأت في وادي السيليكون[21]، وكما قد أشار توماس فرانك، حيث نشأ الرأسمالي جو جوتسو ju-jitsu(*) صاحب شعار «المتاجرة بمعارضتك»[22]. وكانت شركة محرك البحث «غوغل» هي الرائدة في هذا الشأن. ففي الوثائق المصاحبة لعملية الاكتتاب العام الأولي لأسهمها في العام 2004، أصدرت الشركة بيانًا بشأن مهمتها بعنوان «دليل المالك لمساهمي غوغل»، إذ تحدث الدليل عن تطوير «خدمات من شأنها أن تعمل على تحسين حياة أكبر عدد ممكن من الناس وبدرجة كبيرة»، وكتب مؤسسَا غوغل، وهما سيرجي برين Sergey Brin ولارى بيج Larry Page، أن الشركة ستعمل على أساس مبدأ «لا تكن شريرا»، وليس واضحا ما إذا كان المعنى الضمني هو أن شركات أخرى كانت في الواقع شريرة، حتى إن لم يكن حب الذات كذلك. لكن الجمل التي تلت هذه العبارة بدا بالتأكيد أنها تنطبق على ما هو أكثر من غوغل، وذلك لتغليف تلك الرؤية الخاصة برأسمالية مستنيرة ملتزمة بتحسين البشرية على أساس عالمي،

(*) جو جوتسو: أحد الفنون القتالية للدفاع عن النفس نشأ في اليابان. [المترجم].

وقد بات منذ ذلك الحين الموقف الافتراضي الأخلاقي لعالم الشركات. إذ أعلن برين وبيج: «نؤمن بقوة بأنه في الأجل الطويل، سنحصل على خدمة أفضل - كمساهمين وبجميع الطرق الأخرى - عن طريق شركة تفعل أشياء جيدة للعالم، حتى لو لم نحقق بعض مكاسب قصيرة الأجل، فهذا جانب مهم في ثقافتنا التي نتشارك فيها على نطاق واسع داخل الشركة»[23].

مثل هذه البيانات كانت جذرية في ذلك الوقت. لكن في غضون العشر سنوات، كانت قد أصبحت شائعة إلى درجة أن الشركات التي لم تزعم أنها تجعل العالم مكانًا أفضل، أصبحت هي الاستثناء من القاعدة العامة. وحتى نستشهد بمثالين فقط من أمثلة وفيرة، رأينا أنه في العام 2010، وفي أعقاب تداعيات الزلزال الذي دمر الكثير من بورو برنس Port-au-Prince، عاصمة هايتي، أعلنت شركة «كوكاكولا» عن إطلاق «مشروع الأمل لهايتي». وكما جاء في بيان صحافي: «نعتقد أن شركة كوكاكولا في وضع فريد يسمح لها بالمساهمة في الانتعاش الاقتصادي لهذه الدولة»، أو لنأخذ شركة «يونيليفر» Unilever، التي غالبًا ما تُوضع في الصدارة باعتبارها تجسد كل شيء يجب أن تطمح إليه الشركات المتعددة الجنسيات التي تتحمل المسؤولية من الناحية الاجتماعية: ففي العام 2013 أعلنت الشركة أنها، وبالتعاون مع «أشوكا تشينجميكرز» Ashoka Changemakers، وهي شركة أسسها بيل درايتون Bill Drayton، مستشار الإدارة السابق لدى شركة «ماكينزي»، التي قد صارت واحدة من كبرى الشركات الدولية التي تروج لريادة الأعمال الاجتماعية، بدأت «جوائز المعيشة المستدامة لرواد الأعمال الشبان» تحت رعاية أمير ويلز. وأعلن بول بولمان، رئيس «يونيليفر» أن هذه الجوائز ستكون «نقطة محورية لقوة رواد الأعمال الشبان وإبداعهم، الذين يريدون المساعدة في إيجاد حلول لبعض مشاكل العالم الأكثر إلحاحًا»، وأضاف: «لا توجد طريقة أفضل لاستخدام ما لدينا من طاقة، وابتكار، وحسن التدبير من إنفاقها في محاولة خلق مستقبل أفضل للجميع في عالم نريده»[24].

كان بولمان داعية متحمسًا على نحوٍ خاص «للرأسمالية الإبداعية» على غرار بيل غيتس. ففي مقال نُشر على الموقع الإلكتروني لمجموعة «ماكينزي آند كومباني»، كتب بولمان أنه كان من الضروري «مواجهة حقائق العالم حيث سيضع 9.5 مليار نسمة

ضغوطًا هائلة على الموارد الطبيعية الحيوية»، وأردف قائلا: «أعداد السكان الآخذة في النمو بسرعة في الهند والصين وإندونيسيا، ستطمح إلى أن يكون لديها أنماط الحياة ومستويات المعيشة التي يتمتع بها الألمان وسكان كاليفورنيا»[25].

ربما يفترض الأشخاص غير المطلعين على أيديولوجية محاربة الفقر الجديدة، والرأسمالية التعاونية، الصديقة للبيئة، أن هذه الأخبار غير سارة. لكنهم لو فعلوا لأصبحوا مخطئين، وذلك لأنه في الجملة التالية من مقاله، أعلن بولمان بالتساوي أنه «ما من شيء يمكن أن نفعله، أو يجب أن نفعله لإيقاف ذلك»، وبقدر ما كان يعنيه الأمر، فإن بزوغ تحديات ديموغرافية وبيئية لم يكن بالشيء الذي يثير الخوف، وذلك بالطبع، شريطة أن تصبح الرأسمالية أكثر «تعاونًا، وابتكارًا، وشمولاً مما قد كانت عليه في الماضي»[26].

ولأنه على القدر نفسه من البلاغة مثل بولمان، فلا غرابة في أن بيل غيتس نفسه هو الذي بقي فيما سيطلق عليه في أي عصر أو سياق آخر المُنظِّر الأيديولوجي الرئيس لهذا المشروع الرأسمالي الثوري الجديد. فقد كتب يقول: إن «عبقرية الرأسمالية تكمن في قدرتها على أن تجعل المصلحة الذاتية تخدم المصلحة الأوسع»[27]، وقد أثبتت نفسها مرارًا وتكرارًا. فالرأسمالية، كما قال غيتس: «مسؤولة عن الابتكارات العظيمة التي أدت إلى تحسين حياة المليارات من البشر»[28]، وهذه الادعاءات قد جسدها كبار المسؤولين السابقين في مؤسسة غيتس مثل راجيف شاه، وكذلك اقتصاديون ممن يحظون بإعجاب غيتس، ولاسيما تشارلز كيني. إذ كان كيني هو الذي كتب في مجلة «السياسة الخارجية» Foreign Policy في العام 2013 يقول إنه بالرغم من وجود «الكثير الذي يكرهه المرء» بشأن سلسلة متاجر شركة «وولمارت»، «فإنه على الرغم من كل جرائمها المتعددة، لكن من المحتمل [أنها] قد فعلت ما هو أكثر من أجل المستهلكين الفقراء في الولايات المتحدة، وحول العالم، وعلى نحوٍ يفوق ما فعلته أي شركة أخرى في التاريخ الأمريكي». ومع أن شاه كان أكثر حذرًا، لكنه حين تولى قيادة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أصر مرارًا وتكرارًا على أن، وكما قال في مقابلة صحافية: «أحد الإخفاقات الكبيرة في نظام الأمن الغذائي على نحوٍ خاص كان يتمثل في غياب العمل والتعاون مع القطاع الخاص على نحو فعال». وفي المقابلة نفسها، كان شاه صريحًا للغاية بشأن حقيقة أن نهج المعالجة الذي كان

يتبعه ضمن دوره باعتباره مديرا للوكالة الأمريكية كان يستند إلى ممارسات الأعمال التجارية، وهو النهج الذي قد كان حتى وقت ليس ببعيد لعنة في عالم التنمية (الذي لديه ميل إلى تيار اليسار إلى حد كبير). وقال شاه، وهو يسترجع تجاربه في العمل مع بيل وميلندا غيتس: «لقد حاولت جلب هذه الصرامة الشبيهة بتلك التي نجدها في مجال الأعمال التجارية والميل إلى طرح أسئلة... للتأكد من أنه حين تنفق [الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية] موارد دافعي الضرائب، فإننا نفعل ذلك مع مراعاة التركيز المطلق على أننا نستثمرها»[29].

وكان بيشوب وجرين على حق تمامًا حين قالا في كتاب «الرأسمالية الخيرية»: إن «الرأسماليين الخيرين اليوم يرون عالمًا يعج بمشاكل كبيرة يمكنهم، وربما وحدهم، بل يجب عليهم تصحيحها»[30]. وفي حين أنه لا معظم المنظمات غير الحكومية ولا وكالات التنمية لدى الحكومات المانحة الرئيسة، في الواقع، ستكون مستعدة للذهاب بعيدًا إلى ذلك المدى، فإن هنالك إجماعًا واسعًا على أن هذه المشاكل لن يمكن حلها أبدًا من دون أن تؤدي الشركات دورًا مركزيًّا. وفيما يتعلق بالغذاء والزراعة، نقل مارك فان أميرينجين، من التحالف العالمي للتغذية المُحسنة GAIN، عن جوستين جريننج، وزيرة التنمية الدولية البريطانية لدى إدارة التنمية الدولية البريطانية، قولها في اجتماع عقد في دافوس في يناير من العام 2014 «إنه في حالة الجوع وسوء التغذية، سيكون القطاع الخاص أساسًا هو الذي يقدم الحلول». والسبب وراء هذا كان بسيطًا، وهو «أنه من أجل الوصول إلى مليارات البشر ممن يعانون سوء التغذية، وللنهوض بذلك في غضون بضعة عقود، سيتطلب الأمر استخدام مهارات التقنية والتسويق للأعمال التجارية من أجل المصلحة العامة». وشددت جريننج على أن «إنهاء الجوع وسوء التغذية في العقود القليلة القادمة» كان «هدفًا واقعيًّا». لكنها حذرت من «أننا لن نصل إلى ذلك الهدف إن لم نستطع إحضار القطاع الخاص معنا»[31].

ولم يكن باستطاعة عالم الأعمال الحصول على مديح أفضل، لو أن بعض الشركات المتعددة الجنسيات هي التي بدأت هذا الخطاب نفسه. ولكن بعد ذلك، ومنذ بداية القرن الجديد، رأينا أن السؤال بشأن أين ينتهي دور المانحين، وأين يبدأ دور الشركات قد ازدادت صعوبة الإجابة عنه على نحوٍ مطرد؛ ذلك لأن ظهور دمج

الشركات في مشروع التنمية عُدِّل في شكل تحول جذري للغة التنمية. ولدى بيشوب وجرين مهارة في هذا الشأن، حيث كتبا يقولان: إنهما بوصفهما رأسماليين خيرين «فإنهما يطبقان طرق الأعمال لديهما على العمل الخيري، [وإنهما] يطوران لغة جديدة (رنانة - إن كان هذا مألوفًا) من شانها أن تصف نهجًا شبيهًا بنهج الأعمال. وأعمالهم الخيرية تتميز بأنها إستراتيجية، واعية للسوق، وموجهة نحو التأثير، وقائمة على المعرفة، وغالبًا ما تكون عالية المشاركة، كما أنه دائمًا ما يكون الدافع وراءها هو تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من أموال المانحين. ولأن هؤلاء ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم مستثمرين اجتماعيين، وليسوا مانحين تقليديين، فإن البعض منهم يشارك في «مشروعات خيرية»[32].

إذ كانت المنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى أن تصبح لا غنى عنها للمانحين في بداية التسعينيات تضغط على أن يترك الباب مفتوح قليلاً، غير أن المانحين قد تركوا الباب مفتوحًا على مصراعيه أمام عالم الشركات. وعلى نحوٍ حاسم، في حين أن المانحين لم يتخلوا قط عن الاستفادة في علاقاتهم مع المنظمات غير الحكومية، فإنهم يعتقدون على ما يبدو أن فعلهم ذلك فيما يتعلق بالشركات المتعددة الجنسيات يعد مناسبًا تمامًا. وأحد الأمثلة التي توضح هذا كان ذلك الخطاب الذي ألقته جوستين جريننج، وزيرة التنمية الدولية لدى إدارة التنمية الدولية البريطانية، على نحوٍ ملائم بما فيه الكفاية، في بورصة لندن. ففي هذا الخطاب أثنت جريننج على «الشراكة الإستراتيجية» بين إدارة التنمية الدولية البريطانية والبورصة. ومضت إلى القول إن هذه الشراكة كانت بداية لرحلة «تحول جذرية». فبالنسبة إلى جريننج، كان الواقع بسيطًا. وهو أن التنمية الاقتصادية وحدها هي التي يمكن أن «تهزم» الفقر في نهاية المطاف. وفي حين أنها أكدت أن إدارة التنمية الدولية البريطانية ستواصل ما أسمته «المساعدات التقليدية - للمساعدة في التحاق مزيد من الأطفال بالمدارس، وقهر الأمراض القاتلة مثل شلل الأطفال والملاريا، ودعم دولة مثل الفلبين عند حدوث كارثة» - كانت إدارتها بصدد تقديم ما أمكن مما وصفته بـ «المساعدة الذكية». فما الذي كان تتألف منه هذه المساعدات الذكية؟ فقد بدا وصف جريننج لهذه المساعدات الذكية كأنه لا شيء أكثر من كونه قائمة رغبات لدى عضو في إحدى جماعات الضغط من

أجل الشركات المتعددة الجنسيات، وقالت جريننج إن «المساعدة الذكية يمكن أن تأخذ شكل بناء نظام أفضل للضريبة، والمساعدة في الحد من الحواجز التجارية، أو إعطاء رواد الأعمال والشركات الصغيرة منصة إطلاق اقتصادية»، وواصلت حديثها فقالت إن مساعدات التنمية البريطانية ستساعد في «بناء المؤسسات والقيم التي تُحمى من خلالها حقوق الأفراد لنيل الحرية والملكية الخاصة... وهي عناصر تمثل ضوءًا أخضر للشركات التي تفكر في الاستثمار في سوق حدودية»[33].

كانت جريننج صريحة بشأن المصلحة الذاتية المعنية، ففي خطابها في بورصة لندن قالت: «باعتباري وزيرة سابقة للخزانة، فإنني على دراية تامة بأن القوة الاقتصادية لبريطانيا في المستقبل تعتمد علينا في زيادة صادراتنا العالمية»، وحاججت بأن مساعدات التنمية كانت طريقة لجعل ذلك الأمر يحدث، وقالت: «الكثير من الدول التي تعمل فيها وزارتي تتمتع بمستويات نمو عالية، ولديها سكان من الشباب، وتشهد زيادة سكانية، كما لديها ثروة من الموارد الطبيعية... وباستطاعتنا الانتظار حتى تكون هذه الأسواق قد نمت، وحتى تصبح أقل خطرًا، وتكون الفرص أكثر وضوحًا، ولكن أليس من الأفضل كثيرًا أن نبدأ علاقاتنا مع هذه الدول عاجلاً وليس آجلًا»[34].

وقد أوجز راجيف شاه بالفعل وجهة نظر مماثلة، وذلك عندما كشف النقاب في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في العام 2011 بشأن ما وصفه بيان صحافي أصدرته لاحقًا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بأنه «ريادة الوكالة في خلق تضافر بين القطاعين العام والخاص لمواجهة تحدي الأمن الغذائي العالمي»[35]، وفي مدونته، سيكون شاه لاحقًا أكثر وضوحًا. ففي منشور بعنوان «تبني رأسمالية مستنيرة»، كتب شاه قائلا: إن «مجتمع التنمية» لم يكن دائمًا مستعدًا؛ «لتبني تشجيع نشاط القطاع الخاص بوصفه جزءا من المهمة الأساسية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية [USAID]»، وجادل بأن هذا قد كان خطأ؛ لأن عمل الأسواق هو الذي «يمكن أن يحقق أرباحًا، ويخلق فرص عمل، ويوفر فرصة اقتصادية للنساء، والأقليات والفقراء»[36].

الحقيقة أن تصريحات جريننج وشاه كانت عبارة عن توضيحات تفصيلية لالتزامات قد بدأ المانحون في تقديمها قبل بضع سنوات، والتي أُضفي الطابع

الرسمي عليها بالفعل في العام 2010 في «بيان ثنائي للمانحين دعمًا لشراكات القطاع الخاص من أجل التنمية»، وهو البيان الذي وقعت عليه جميع الوكالات المانحة الكبرى تقريبًا، بما في ذلك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وإدارة التنمية الدولية البريطانية، ووكالة التنمية الدولية السويدية SIDA (ذراع التنمية للحكومة السويدية)، ووكالة التنمية الدولية الدنماركية Danida (وهي الوكالة المرادفة للوكالة السويدية)، وهو ما يعني أن هذا لم يكن من جانب وكالات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الليبرالية الجديدة فقط، ولكن من جانب الوكالات الإسكندنافية الديموقراطية الاجتماعية ظاهريًّا كذلك. ونسب البيان النجاح الذي تحقق حتى الآن إلى هذه الوكالات ضمن أهداف التنمية الألفية، كما أشار، في الواقع، وعلى وجه التحديد، إلى أن أحد هذه الأهداف كان يتمثل في «تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية»، وأن المانحين أعلنوا في البيان، بصورة رسمية، إلى حد استخدام لغة شبه دينية، أنه «في غضون السنوات العشر منذ تأسيس الأهداف الإنمائية للألفية، تمكن المجتمع الدولي من إحراز تقدم كبير في تطوير شراكات مع قطاع الأعمال التجارية، وأننا نأتي إلى هنا اليوم لتجديد وإعطاء معنى أكبر لالتزامنا»، وعليه، من الآن فصاعدًا، لن يعود القطاع الخاص «مجرد مزودين من المصدر، لكننا اخترنا الاعتراف بالقطاع الخاص كشركاء متساوين»[37].

وبالنظر إلى ما ورد في بيان المانحين، فقد أكد هؤلاء من دون تحفظ أن القطاع الخاص كان «هو المحرك للنمو الاقتصادي والتنمية»، حيث إن شراكة متكافئة كانت بلا شك أقل ما يمكن أن يفعلوه. وليس من المستغرب أن شراكات بين القطاعين الخاص والعام لم يكن لديها نصير أكبر من حكومة الولايات المتحدة. ففي ظل إدارة أوباما، وحتى بالرغم من أنها شددت على دور الأمن الغذائي في التنمية إلى مدى لم تصل إليه أي من الإدارات الأمريكية السابقة، على الأقل منذ عصر الثورة الخضراء، فإن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لم تستمر فقط في عقد شراكات بين الحكومات والشركات المتعددة الجنسيات، والتي كانت ترتيبًا يوميًّا أثناء رئاسة جورج دبليو بوش، لكنها عكفت أيضًا على تعميق تلك الروابط وتوسيعها؛ لتصل إلى درجة غير مسبوقة. وكانت المناسبة لكل هذا تتجسد في الإطلاق العام لمشروع المنتدى الاقتصادي العالمي الذي أُطلق عليه «تحقيق رؤية جديدة للزراعة»، وهو المشروع

الذي جرى تنفيذه بالتعاون مع شركة «ماكينزي آند كومباني» للاستشارات الإدارية، والتي أعدت التقرير الذي مهَّد لإطلاق المشروع، ومع استخدام صياغة التقرير اللغوية غير الدقيقة على نحوٍ صارخ، الذي «دافع عنه» سبع عشرة شركة عالمية. هذه الشركات المعنية، التي وعد شاه بتعاون الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية معها، وهو حين يفعل ذلك، فإنه لا يقدم فقط ختم الموافقة الأخلاقية لوكالته، ولكن أيضا، بصورة موسعة، ختم الحكومة الأمريكية، كانت ضمن الدليل الافتراضي اللاعبين القدامى في مجال الصناعات الزراعية العالمية، (في كل من مجال إنتاج البذور وفي تصنيع الأسمدة البتروكيماوية، وتجهيز الأغذية، وتجارة التجزئة للمواد الغذائية والمشروبات)، وهي تضم: «آرشر دانيالز ميدلاند» Archer Daniels Midland، و«باسف» BASF، و«بانج» Bunge، و«كارجيل» Cargill، وشركة «كوكاكولا»، و«دوبونت» DuPont، و«جنرال ميلز» General Mills، و«كرافت فودز»، و«مترو» Metro، و«مونسانتو» Monsanto، و«نسلة»، و«بيبسيكو»، و«سابميلر» SABMiller، و«يونيليفر» Unilever، و«وولمارت» Walmart، و«يارا إنترناشيونال» Yara International.

بيد أنه في حين أثار هذا غضب الكثير من المنتقدين لنظام الغذاء العالمي الذين اعتقدوا، ومعهم الحركة المناهضة للعولمة، أن عالَمًا آخر كان ممكنًا، فإنه في كل جهة تقريبًا، قوبلت هذه التغييرات بالحماس أو، في حالة عدم حدوث ذلك، الاستسلام وعدم المضي فيها. وحتى بعض خبراء التنمية الذين مازالوا محايدين من حيث المبدأ بالنسبة إلى الدور المناسب للقطاع الخاص، يجب أن يصروا على أن إدراجهم هو ببساطة حقيقة لا رجعة فيها في إطار النضال المعاصر لترويض الجوع[38]. فقد أشار إلى هذه الملاحظة نفسها لورانس حداد، الذي شغل في ذلك الوقت منصب مدير معهد دراسات التنمية التابع لجامعة ساسكس، حين كتب يقول: «إذا كان يتعين على القطاع الخاص المشاركة في صياغة نتائج التغذية، فإن الشعور لدى الكثيرين (كما أعتقد) في المجتمع المدني هو «أن هؤلاء هناك فقط من أجل الربح». حسنًا، لنخمن ماذا، لقد شاركوا بالفعل في صياغة نتائج التغذية من أجل الربح»[39]. وفي ظل هذه الظروف، كما أصر حداد، فإن السؤال المهم الذي يجب طرحه لم يكن هو كيفية تحديد مشاركة القطاع الخاص (التي كانت غير مجدية)، ولكن بالأحرى،

«كيف يمكن أن نشرع في التحدث إليهم لإيجاد وزيادة التداخلات القائمة بين نتائج الربح الجيد ونتائج التغذية الجيدة؟»[40].

والافتراض الأساسي هو أن «فعل أشياء جيدة للعالم» يتجاوز نطاق الأيديولوجيا. فالواقع أنه يُنظر إلى الأيديولوجيا ذاتها على أنها تشتيت لانتباه الأعضاء المجتهدين لما وصفهم بعض الأشخاص داخل منظومة الأمم المتحدة بأنهم أعضاء «المربع الذهبي للشركات الخاصة، والمجتمع المدني، ومؤسسات المعرفة، والحكومات»[41]، وكما قال راجيف شاه بينما كان لايزال يعمل في مؤسسة غيتس، «هذا النقاش الكبير بشأن من الذي يجعل العالم آمنًا، ومِنْ أجل مَنْ هو النقاش الخاطئ. فالنقاش الصحيح يتعلق بكيفية مساعدة الناس، فنحن لا نتبنى ببساطة موقفًا أيديولوجيًا، وبدلًا من ذلك، فإننا موجهون لتحقيق نتائج... ومنفتحون على العمل مع أي شخص سيعمل معنا، بل إننا أكثر انفتاحًا على التعلم من كل أنواع الجماعات، بمن فيها منتقدونا»، وفي مقابلة أخرى، علق شاه قائلا: «ليس لدينا وجهة نظر محددة سوى أننا نريد مساعدة الناس على الخروج من دائرة الفقر»[42].

وليس ثمة سبب يدعو إلى لشك في أن شاه كان صادقًا تمامًا حين قال هذا. لكن عملية التنمية ليست ببساطة مجموعة من الممارسات، بل هي أيديولوجيا، في حين كان تصريح شاه يعتمد في قوته الفكرية، وتماسكه على (الفكرة الأيديولوجية نفسها) أن الأيديولوجيا لم تعد ذات أهمية. فكما يشير لوبارون ودوفيرجين في كتابهما «شركة الاحتجاج» .Protest, Inc، فإن نتيجة ما وصفه شاه، ومن على شاكلته في التفكير من المسؤولين بأنه طريقة معالجة براغماتية تمامًا لإنهاء الفقر المدقع والجوع، كانت تعني تهميش، إن لم يكن ينزع الشرعية عن، «الدعوى إلى إجراء تغيير بعيد المدى في السياسة العالمية»[43]. واستشهد الكاتبان بعد ذلك بما قاله الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي من أن تحويل الشركات الحكومية إلى النشاط الخاص على نحوٍ عام ومشروع التنمية على نحوٍ خاص يعملان على تضييق «حدود ما هو ممكن» بحيث يمكن للمرء أن يضيف «حدود ما يمكن تصوره» كذلك[44].

لا يمكن القول على الفور إن المرء مستعد «للتعلم من المنتقدين»، والقول في الوقت نفسه إن العمل والسوق فقط يمكنهما القضاء على الفقر والجوع، ما لم يكن المقصود بهذا التعلم هو الانفتاح على تبادل أفكار بشأن ما يمكن أن يحقق نجاحًا

أفضل ضمن إطار الرأسمالية الليبرالية غير قابل للتغيير، وذلك على الرغم من أن النسخة الحديثة من العقيدة، وفق ما قاله بيل غيتس، تذهب إلى وجود «محرك هجين من المصلحة الذاتية مع الاهتمام بالآخرين»[45]. والشيء الذي لا يفهمه شاه بصدق، والذي، بالنظر إلى ذكائه، يبدو غير محتمل إلى حد كبير، أو لا يفضل أيضًا مواجهته، هو أنه بالنسبة إلى جماعات مناهضة للمؤسسة الغذائية مثل جماعة فيا كامبيسينا، أو المنظمات التي تتماشى على نحوٍ كبير مع شبكة عمل ومعلومات الغذاء أولا FIAN، حتى تقبل افتراضه، فسوف يتعين عليها أن تقبل أولًا بأن الحل الدائم الوحيد للجوع والفقر المدقع لا يمكن أن ينفصل عن زيادة فرص وصول الفقراء إلى الأسواق على النحو الذي من شأنه أن يجعلهم مشاركين في النظام - بعبارة أخرى، أنه لا يوجد طريق بديل وحيوي للتحرر من العوز إلا من خلال الرأسمالية. ونظرا إلى معتقداتهم الخاصة، فإن هذا بالطبع هو الشيء الذي لا يمكنهم فعله.

إن عدم رؤية شاه لهذا، على الرغم من صفاته الفكرية الهائلة وتطوره السياسي، وبدلًا من ذلك مراعاته لوجهة نظر هي بالكامل جزء من الحكمة التقليدية للعصر، إنما يوضح تمامًا ملاحظة جيلبرت ريست التي نقلتها عنه في سياق آخر في وقت سابق من هذا الكتاب: «أنت لا تجادل بشأن ما هو واضح، حيث إن أقصى ما يمكن أن تفعله هو محاولة تحسينه». وحتى نكون منصفين لشاه وجوستين جريننج، فإن هذا التوافق الأيديولوجي سابق إلى حد كبير لتوليهما مهام رئاسة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وإدارة التنمية الدولية البريطانية، على التوالي. وفي أثناء فترة روبرت زوليك رئيسا للبنك الدولي بين العامين 2007 و2011، تحدث كثيرًا على نحوٍ جيد عن «حق الإنسان في الطعام»، وأعلن أن الاستثمار في الزراعة الموجهة للتصدير وحدها من دون استثمارات أخرى في الزراعة التي «تمد المجتمعات المحلية بالغذاء» لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق الرخاء[46]، وفي ذلك الوقت، كان هذا يبدو مفاجئًا بالنظر إلى أنه موقف مرتبط على نحوٍ عام بمنتقدي النظام الزراعي العالمي الحالي. غير أنه من وجهة نظر منتقدين جادين للنظام الغذائي العالمي، كان سعي زوليك أقل راديكالية إلى حد بعيد مما بدا، حيث إنه أصر أيضًا على أن أي إصلاح للنظام الغذائي سيُنفَّذ على نحو أفضل، لكن ليس عن «طريق [مقاضاة] أو [حظر] الأسواق، ولكن من خلال [استخدامها] على نحوٍ أفضل»[47].

الواقع أن زوليك كان يطرح نظامًا عالميًّا سيمكن من خلاله الإبقاء على جوهر السياسة الليبرالية الجديدة التي كانت تجسد الصورة الرمزية لدى البنك منذ فترة طويلة. لكن في إطار العمل المعدل هذا - الذي يمكن أن نسميه الليبرالية الجديدة 2.0 - كان التوقع بين صانعي السياسة الأكثر «استنارة» على ما يبدو هو أنه سيكون من الممكن ربط الرؤية الإنتاجية الفنية للإصلاح الزراعي بجرعات قوية من المساواة والعدالة. وجاذبية هذه الرؤية شيء واضح، وذلك؛ لأنها تطرح رؤية العالم نفسها التي قد أيدها شاه وجريننج - عالم ليس فيه ما يدعو إلى إجراء اختيارات صعبة. وفكرة أنه يمكن أن توجد خلافات جوهرية بشأن ما يشكل مجتمعًا عادلًا، أو حتى مجتمعا متكافئا نوعًا ما، التي لا يمكن التوفيق بينها من قبل أصحاب النيات الحسنة، مستبعدة على نحوٍ قاطع، ولو أننا اتفقنا جميعًا على مبادئ أولية، بمعنى أنه إذا ما التزمنا جميعا بما فيه الخير للبشرية، وإذا كان جميع أصحاب المصلحة، كما يُشار إليهم في اللغة الاصطلاحية للتنمية، فيما عدا بضعة مفسدين منهم (المتشددون، وأمراء الحرب، وفي النسخة الليبرالية - اليسارية، القليل، وليس سوى القليل - من الشركات «السيئة»)، يريدون هذه الأشياء الجيدة نفسها، وإن كنا نعتقد جميعًا أن هنالك القليل من المشاكل التي يستعصي حلها على القوة الخارقة للتكنولوجيا، فإننا لن نكون عندئذ بحاجة إلى القلق حيال مثل هذه الموضوعات المزعجة كالعدالة الاقتصادية، أو إمكانية أن السبيل الوحيد لجعل الأمن الغذائي للجياع من الناس حقيقة واقعية هو كبح جماح القوة لدى الشركات بدلًا من خصخصة التنمية، وتحولها إلى شركات مساهمة عن طريق وضع الشراكات العامة - الخاصة في مركزها.

ولكن حتى عندما تُقدَّم مثل هذه الآراء لسماعها من قبل مؤسسة التنمية، بينما قد يُتعامل معها في بعض الأحيان بتسامح، لكنها لا تؤخذ أبدًا على محمل الجد تقريبًا. ومرة أخرى، ليست هذه مسألة تتعلق بالنيات الخبيثة، بل تتعلق بالإيمان المفرط في سرد التقدم الليبرالي الحديث، وبثقتها الهادئة بأن التاريخ، وبالرغم من كل تقطعاته، يسير دائمًا في اتجاه الإيجابية. والحديث باستخدام مصطلحات الإيمانيات ليس شيئًا مجازيًّا؛ لأنه من المنظور التاريخي، فإن الرأي القائل إن التاريخ هو التقدم مستمد أصلًا من المسيحية، وفي القرن العشرين، بعد كل ما قيل وفُعِل تُبُنِّي هذا الرأي من قِبل المعتقدات الإيمانية التي خَلَفَتْ العلمانية والمتمثلة في الماركسية

أو الليبرالية الحديثة، وما يمكن تسميته «النزعة اليمينية الإنسانية»، ولكن ماذا لو كان التاريخ دورات زمنية، وكما كان ذلك مفهومًا في كل من الثقافتين الكلاسيكيتين اليونانية والهندية؟ الإجابة الموجزة عن هذا السؤال هي أنه في إطار الرؤية الوضعية للعالم، التي لا مجال فيها لقابلية القياس عليها، فإن وجهة النظر بأن من الممكن رؤية العالم بطرق متعددة، وأنه لا توجد طريقة عادلة واحدة لهذه الرؤية، وهو شيء صحيح، تعد وجهة نظر معرفية عديمة الجدوى بالنسبة إلى الشخص الوضعي المعاصر.

ويصر الرأي العالمي التقني على أن بالإمكان حل أصعب المشاكل، إذا ما توافر المال الكافي، والقدرات العقلية، والإرادة للاضطلاع بذلك. وفي المقابل، يصر منتقدو الرأي السائد على أنه كلما تزايد النظر إلى أزمة الغذاء العالمية باعتبارها مشكلة فنية، تضاءل احتمال حلها على نحوٍ فعال. واستنادًا إلى هذه الرواية، هناك أقل مما يجذب الانتباه إلى الاهتمام المتجدد الذي أولته للزراعة من قبل الحكومات المانحة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات الخيرية مثل مؤسسة غيتس، ومنظمات الإغاثة غير الحكومية منذ العام 2007، ويذهب بعض النشطاء إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، حيث يجادلون بأن الإصلاحات التي تحظى الآن بالدعم من حكومات غربية من خلال وكالاتها التنموية أو وزاراتها، والتي وضعتها بالتفصيل مؤسسات «بريتون وودز»، هي أكثر تجديدا لبرنامج التعديل الهيكلي من عمليات إعادة النظر والمراجعات الحقيقية لهذا البرنامج. على سبيل المثال، نجد أن الاقتصادي الزراعي والناشط هارون أكرم لودهي، قد وصف هذا النهج للمعالجة بأنه «عملية تحديث للتبعية»[48]، في حين تحدث مايكل إدواردز عن النظام الحالي «[لتحويل] مساعدة الآخرين إلى شكل آخر من أشكال الهيمنة»[49].

هل لدى أكرم لودهي، وإدواردز، ولوبارون، ودوفيرجين - بما أنه لن يُفاجأ أي شخص قرأ إلى هذا الحد من أن يعلم ما سيلي ذكرُه - حق في الاعتقاد بأنه - وعلى حد قول لوبارون ودوفيرجين في كتابهما، - كلما أصبح الإجماع أقوى «حول أن العمل التطوعي من جانب قطاع الأعمال هو [من أجل] تقليل عدم المساواة، وتحقيق تقدم في حقوق الإنسان، والإبطاء من وتيرة تدمير البيئة»، فإنه سَيُهَمَّش مزيدٌ من الحملات الداعية إلى تغيير النظام على نطاق واسع»؟[50]، فكما توضح

ملاحظات شاه، لدى أغلبية عالم التنمية إصرار على رفض جميع الانتقادات المنهجية للسياسات التي ينفذها باعتبارها قطعًا أثرية خلفتها الآن المشاجرات الأيديولوجية غير الملائمة إلى حد كبير أو باعتبارها ذلك العنب الحامض لدى هؤلاء الذين يشير إليهم بيشوب وجرين بازدراء في كتابهما «الرأسمالية الخيرية»، على أنهم «تقليديون خيِّرون»[51]، وربما سيبرهن هؤلاء أنهم على حق لكن إن كانوا على خطأ فإن التداعيات الناجمة عن رفضهم حتى النظر في مثل هذا الاحتمال سيكون من شأنها أن تترك مشروع التنمية مرة أخرى في حالة من الفوضى، وفي كل الاحتمالات، أسوأ حالًا مما كانت عليه بعد إخفاق المذهب الكينزي في الأربعينيات، وفشل نظرية التحديث في الخمسينيات، وبرنامج التعديل الهيكلي في الثمانينيات. يجب أن تكون حذرا.

ولئلا ينسى أي شخص، لقد رأينا نهاية أيديولوجيا سبق أن جرى توجيهها من قبل، بطريقة خاطئة دائمًا. وكما قال مارك توين ذات مرة ساخرًا «التاريخ لا يعيد نفسه، ولكن في الأغلب يتناغم». وبدت أزمة الغذاء العالمية في مسارها الصحيح لتوضيح تلك الملاحظة لهذه الرسالة. وعلى نحوٍ أكثر إيجابية، بالنظر إلى الاحتمال الحقيقي للغاية، وهو أنه إذا لم يكن بالإمكان إجراء أي تغيير، وإصلاح تقني مصحوب بملاحظات صادقة عن الحكومة الجيدة، والشفافية، والمساءلة، وهي عند تطبيقها على مجتمعات قاسية - دعونا على الأقل نسمِّها بأسمائها الصحيحة - يصبح فيها الجوع متوطنًا، فإن هذا الاحتمال يبدو كأنه خيال يقترب من حدود الفحش، وهذا هو كل ما هو معروض، أي بعد عقود من الآن، وربما قبل ذلك بكثير، فإن أزمة 2007-2008 ستظهر في وقت لاحق مثل مقدمة لسلسلة من الاضطرابات الكارثية لنظام الغذاء العالمي، والتي سيعانيها العالم في القرن الحادي والعشرين. وهذا هو ما يجعل استكشاف أي حل شامل أمرًا ملحًّا للغاية لما قد يوفره من فرصة لتجنب مستقبل كهذا. والسؤال، على رغم ذلك، هو ما إذا كان هذا سيتم على نحوٍ أفضل من خلال مبادرات تبدو في الأغلب مثل نسخ «جديدة ومُحسّنة» لمناهج التنمية السابقة للغذاء والزراعة. وهو نهج للمعالجة يكمن فيه كعب أخيل مع افتراض أن المشاكل بشأن ما قد فُعِل سابقًا كانت تتعلق أكثر بالتنفيذ الخاطئ، أو حتى بغياب التنفيذ من الافتراضات الجوهرية وراء تلك السياسات.

ويظهر الجدال الذي تفجر في العام 2013 بين حركة «صن» ومنتقدي النظام الغذائي العالمي بشأن أنشطة هذه الحركة في الهند الفجوةَ القائمة بين الموقفين. وشأنها شأن مؤسسة غيتس، أو الوكالة الأمريكية للتنمية إبان فترة رئاسة شاه (ترك منصبه في فبراير 2015)، قدمت حركة «صن» نفسها من البداية باعتبارها «كنيسة واسعة». وبالنسبة إلى المنتقدين، بالرغم من ذلك، كان ما يعنيه هذا بالفعل على نحوٍ عملي هو الرفض للأخذ على محمل الجد الاحتمال بوجود علاقات القوة العدائية والمصالح المتنافسة بين صغار منتجي الغذاء والمصالح الخاصة والحكومات القوية، التي لم تنكر حركة «صن» نفسها أنها كانت عداوات موجودة في الماضي، والتي لم يكن من الممكن التوفيق فيما بينها، وهذا يعني احتمال أن الرأي السائد كان خطأ، وأنه لم يكن هناك رابح من الجانبين، ولكن بالأحرى ذلك الاحتمال القوي الدائم بأن هذه لعبة محصلتها صفر. وأينما عملت حركة صن، كانت تشدد دائمًا على مركزية مشاركة المجتمع المدني، و«الملكية» المحلية لمبادراتها. لكن بالنسبة إلى النشطاء، فإنهم يرون أن مثل هذه الالتزامات كانت مخيبة، وتعطي فكرة خاطئة من جراء وضع جهود محاربة سوء التغذية ونقص التغذية لدى الأطفال، وإلى حد كبير، في أيدي عدد قليل من الجهات الفاعلة القوية. كما أن تأكيد أن حركة «صن» قد أقامت تعاونًا وثيقًا مع شركات كبرى مشاركة في القطاعات الزراعية، والدوائية، وتصنيع الغذاء، والترويج التجاري، قد أدى إلى مزيد من التعميق لمخاوف النشطاء.

ففي الحالة الهندية، تبلور الفزع لدى النشطاء عندما عين ديفيد نابارو، الممثل الخاص للأمم المتحدة للأمن الغذائي والتغذية، الرئيس، وكذلك إلى حد كبير «الروح المحركة» لحركة صن، فينيتا بالي، المدير الإداري لشركة «بريتانيا فودز» (أحد أكبر التكتلات الغذائية الهندية)؛ لتولي مهمات القيادة في الحركة. وكان عديد من أصحاب الرأي السائد في المؤسسات الغذائية العالمية، وكذلك في الأوساط الأكاديمية يعتبرون بالي محبة للعمل الخيري، حيث أشاروا إلى تأسيسها مؤسسة بريتانيا للتغذية في العام 2009، والتي كان هدفها يتمثل بوضوح في محاربة سوء التغذية لدى الأطفال، والتي قد كانت نشطة أيضًا في توزيع البسكويت المحصن على أطفال المدارس الهنود، وفضلًا عن تنظيم مؤتمرات وندوات على نحوٍ منتظم بشأن مشاكل سوء التغذية والأمن الغذائي. وكثيرون آخرون كانوا مذعورين، وذلك لاعتقادهم أن هذا

أكد فقط آراء قسم كبير من نشطاء المجتمع المدني في الهند ممن كانوا يعتبرون دائمًا حركة «صن» أداةً لتحقيق مصالح قطاع الأعمال، وسمح لتلك المجموعة الفرعية بممارسة تأثير غير مناسب في سياسات الغذاء الوطنية والمعايير الغذائية العالمية. وكما حذرت منظمة «فيان» FIAN بصفتها مجموعة رصد حقوق الغذاء في القسم الخاص بحركة «صن» في «البدائل والمقاومة للسياسات التي تولد الجوع»، جاء في تقريرها السنوي للعام 2013 أنه «في حين يمكن للشركات أن تؤدي دورًا في التنمية، فإن واجبها يكمن أولًا في المساهمين، وليس في الصحة العامة، ومن ثم، فإن ترويج «صن» للشراكات مع قطاع الأعمال التجارية يوفر لهذه الشركات فرصًا غير مسبوقة للتأثير في سياسات محلية وإقليمية وعالمية»[52].

ونفت قيادة حركة «صن» بسخط أن يكون لديها أي نية لإظهار بعض المحاباة الخاصة تجاه قطاع الأعمال التجارية. والواقع أن من خلال المراسلات الخاصة مع نشطاء حقوق الغذاء، أشارت أرقام مهمة في حركة «صن» إلى أن قادة الأعمال شعروا بأنهم قد أثبتوا إلى حد كبير مدى التزامهم لإنهاء الفقر، وأنهم شعروا بالاستياء؛ لأن دوافعهم كانت موضع شك وتساؤل بهذه الطريقة - وهو موقف يماثل الاتجاه الذي كثيرًا ما يُواجه مع مسؤولي الشركات الزراعية متعددة الجنسيات، مثل مونسانتو وسينجينتا وأنصارهما في المجال العلمي، وقطاع المنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، والذين بدأوا في العامين 2012 و2013 في «إعادة تسمية» أنفسهم على نحوٍ روتيني باعتبارهم ضحايا للتعصب غير العقلاني لنشطاء مناهضين للمنظمات غير الحكومية[53]. ويميل قادة حركة «صن» إلى التصرف بطريقة المظلومين بالقدر نفسه عندما يُسألون عن طلبهم النشط للشراكات ليس فقط مع التكتلات الزراعية مثل كارجيل، ومونسانتو، وآرشر دانيلز ميدلاند، ولكن أيضًا مع شركات تصنيع الغذاء الكبرى مثل «بيبسيكو»، و«كرافت»، و«دانون». إن الحجة القائلة إنه من خلال فعلهم ذلك، فإنهم كانوا يسهلون ما كان يرقى إلى استيلاء جزئي من جانب شركات على سياسات التغذية في العالم الفقير أثرت قليلاً في العلاقة معهم. وربما كان النشطاء مقتنعين بأنه كان من قبيل إما السذاجة، وإما سوء النية، الإشارة إلى أنه كان من الممكن إصلاح أسباب الجوع بنجاح مادامت علاقات القوة القائمة داخل النظام العالمي بلا تغيير، لكن بدا أن حركة «صن» لا ترى شيئًا سوى أصحاب المصلحة، سواء كانوا من الحكومة، أو منظومة الأمم المتحدة، أو

المنظمات غير الحكومية، أو جماعات النشطاء، أو قطاع الأعمال التجارية، والتي لا يجب استبعاد أي منها مادامت تلتزم بمبادئ الحركة، والضوابط والتوازنات الصحيحة، ودرجة مناسبة من الشفافية. وكانت المشكلة هي أن وجهة نظر كهذه كانت منطقية فقط إذا تجوهلت جوانب عدم المساواة في السلطة (من حيث كل من النفوذ والموارد).

وبالنسبة إلى نشطاء الغذاء الهنود، كان احتضان حركة «صن» لفينيتا بالي وشركة «بريتانيا فودز» التوضيح المثالي للبقعة العمياء الأساسية لدى الحركة، تماما كما كانت مشاركة بالى رمزًا لدوافع المصالح الذاتية المدمرة لعالم الأعمال التجارية برمته. وكانت الشكوى المحددة هي أنه قبل ذلك بسنوات عدة، حين كانت بالي تشغل منصبها رئيسةً للاتحاد الهندي لصناعي البسكويت، كانت قد مارست ضغوطًا على الحكومة الهندية لحملها على استبدال وجبة منتصف النهار الساخنة المطبوخة التي تقدم في المدارس الهندية والمكونة من الأرز والعدس والخضراوات بعبوات من البسكويت المحصن. وفي بادئ الأمر، بدا أن جهود الضغط هذه من قبل بالي ستُكلل بالنجاح، لكن خطتها قد وُضعت على الرف في نهاية المطاف، حيث يعود الفضل في ذلك إلى حد كبير لحركة الحق في الغذاء الهندية، والتي نالت، في هذه الحالة، بمؤازرة كل من أمارتيا سِن ومونتيك سينغ أهلوالي، والذي كان في ذلك الوقت لايزال يشغل منصب نائب رئيس لجنة التخطيط الهندية، والذي كان يحظى أيضًا بثقة رئيس الوزراء في ذلك الوقت، مانموهان سينغ، ومن المقربين إليه. لكن بالنسبة إلى حركة صن، تبين أن المعارضة ضد بالي بسبب إعطائها مثل هذا الدور الكبير كانت عائقًا رئيسا أمام إنهاء مشكلة سوء التغذية، ونقص التغذية في الهند، وهي بالنظر إلى حدة المشكلة هناك، فإنها كانت عاجلة على نحوٍ خاص. وبقدر ما كان يعني الأمر قيادة حركة صن، فإنه بدلًا من أن يكون الموقف مربحاً لجميع الأطراف في هذه المواجهة تحول إلى موقف خسارة لجميع الأطراف.

وفي فيلم هوليوود «المشتبه بهم المألوفون»، تقول الشخصية التي يمثلها الممثل كيفن سبيسي: «إن أكبر خدعة قام بها الشيطان على الإطلاق هي إقناع العالم بأنه غير موجود»[54]، وربما كانت أكبر خدعة لدى رأسمالية الليبرالية في القرن الحادي والعشرين هي أنها دأبت على إقناع الكثيرين في هذا العالم بأنها ليست أيديولوجيا، وكما فعلت ذلك، فإنها أقنعت نفسها بذلك أيضًا. وفي مخيلتهم الجماعية، يرى الليبراليون أنفسهم على النقيض من الأيديولوجيين، ذلك أنهم، وكما جاء في عبارة عظيمة قالها فرانكلين ديلانو

روزفلت: يرفضون كل الأساليب العقائدية لمصلحة «التجريب الجريء المستمر». لكن مشروع روزفلت لم يكن شيئًا أقل من إنقاذ الرأسمالية الليبرالية، وبمعنى مهم، إنقاذها من نفسها. فعلى حد تعبير المؤرخ وليام إي. ليوختنبرج William E. Leuchtenberg في كتابه الموثوق به بعنوان «فرانكلين دي روزفلت والاتفاق الجديد» Franklin D. Roosevelt and the New Deal، فإن برامج روزفلت «استندت إلى الافتراض أن من الممكن تأمين مجتمع عادل عن طريق فرض دولة الرفاه على أساس رأسمالي»[55].

إن مشروع بيل غيتس مختلف عن مشروع روزفلت بالمعنى الواضح بأنه لا يشغل منصبًا سياسيًّا، ولا يسعى حتى إلى ذلك، كما أنه، بوصفه فاعلا للخير، يتصور دوره باعتباره خبيرا تكنوقراطيا، وليس باعتباره زعيما سياسيا. غير أنه حين يتحدث عن «تغيير اجتماعي يستند إلى السوق» تعمل في سياقه «حكومات، وشركات، ومؤسسات غير ربحية مع بعضها البعض لتوسيع نطاق قوى السوق... وتعكف على عمل من شأنه التخفيف من حالات عدم المساواة في العالم»[56]، يبدأ المرء في رؤية تشابه عائلي ليس فقط مع كتاب «بشرى الثروة» Gospel of Wealth، لمؤلفه أندرو كارنيجي Andrew Carnegie، الذي قيل إن غيتس قد اقتدى به في أعماله الخيرية، ولكن حتى بالنسبة إلى كتاب الاتفاق الجديد، وإن كان نسخة معولمة ومخصخصة منه. وبالنسبة إلى كل من غيتس وروزفلت، يدعو المشروع الأساسي إلى إعادة تصميم النظام الرأسمالي حتى يمكن أن يخدم على نحوٍ أفضل هؤلاء المستبعدين من فوائده. والبديل لذلك، كما كان مطروحًا في حقبة روزفلت، سيكون مزيدا من التغييرات السياسية والاجتماعية الجذرية إلى حد بعيد، والتي كان قد دعا إليها الكثير من جماعات الفلاحين الناشطة والنشطاء المدافعين عن حقوق الغذاء. وغيتس ذكي للغاية بحيث لا يرى ذلك، بيد أنه ليس ثمة دليل على أنه يأخذ هذه الآراء المتعارضة على محمل الجد. ولا بد من الاعتراف بأنه لم يكن مضطراً إلى أن يفعل ذلك حتى الآن. ومع هذا، لا ينبغي للمرء أن يكون تجسيدًا لأنطونيو غرامشي حتى يرى الطابع السياسي لمشروع غيتس للأعمال الخيرية على نحوٍ خاص، ومشروع مؤسسة الغذاء العالمية على نحوٍ عام، حتى إن كان هو وهؤلاء لا يرون هذا، أو لن يروه.

12

الرأسمالية الخيرية: قصة حب الذات

«إن الرأسمالية الخيرية [قد ضخّمت] صوت هؤلاء الذين يمارسون بالفعل تأثيراً كبيراً، ولديهم إمكانية الوصول إلى الأشياء، ولديهم السلطة»

جاري. دبيلو. جينكينز

هناك نُكتة قديمة في جزر هاواي عن أول عائلة تبشيرية أمريكية تصل إلى الجزر في عشرينيات القرن التاسع عشر، والتي تقول: إن «هذه العائلات جاءت (لفعل الخير/ العمل الجيد)، واضطلعت بعمل جيد جدًّا بالفعل»(*). لم يكن راجيف شاه ولا جوستين غريننغ وحدهما من كانا يعتقدان أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة يمكنهما الاستفادة ماديًّا من الخير الذي اعتقدتا أن رؤيتهما الجديدة للتنمية التي تركز على الأعمال قد حققته بالفعل، فضلا عن الخير الأكبر بكثير الذي كانتا على ثقة بأن التنمية ستحققه في العقود القادمة. ومن منظور تاريخي، في أوقات السلم والحرب

(*) تكمن النكتة في المعاني المتعددة التي تحملها عبارة Doing Good بالإنجليزية، إذ إن لها معنى عاما هو الإبلاء بلاء حسنا، ومعنيين خاصين هما: فعل الخير لخدمة الديانة المسيحية والدعوة إليها، وجني قدر كبير من الأرباح، فلم يقصد معنى فعل الخير لخدمة الديانة المسيحية كما يقول المبشرون، بل قصد معنى جني الأرباح، فقد جنوا أرباحا كثيرة باسم التبشير بالديانة، وعملوا جيدا في تحقيق ثروة مادية. [المحرر].

على السواء، كان من المفهوم أن مساعدات التنمية، ومهما كان مقدار الخير الذي يأمل المانحون أن تحققه لهم، ستخدم في الوقت نفسه المصالح الجيو-إستراتيجية والاقتصادية الجغرافية لهؤلاء المانحين. إذ كانت خطة مارشال والثورة الخضراء من الأمثلة الكلاسيكية الناجحة على ذلك، حيث تجسد مثال كلاسيكي غير ناجح في الجهد الذي بذلته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في مختلف مراحل حرب فيتنام بهدف كسب «قلوب وعقول» الفيتناميين الجنوبيين العاديين. ومن ثم، فإن المشكك حين يستمع إلى شاه أو إلى غريننغ كان سيصبح في نطاق حقوق أيٍّ شخص الاستفسار عن السبب الذي دفع أي شخص إلى تخيل أن هؤلاء المسؤولين سيضعون قضايا التنمية في أي إطار آخر غير الإطار الرأسمالي للسوق الحرة.

لقد كانت النُّسخ السابقة من الحجج الخاصة بالمصلحة (الوطنية) التي قدمها مسؤولو التنمية الغربيون مستندة إلى الضرورات الجيو-إستراتيجية كما هي مستندة إلى الضرورات الخيرية، حتى إذا كانت، وكما قد بيَّن نيك كولاثر في كتابه عن الثورة الخضراء والحرب الباردة: «مصطلحات التحالفات والستائر الحديد والأسلحة [غالبًا] ما تفسح المجال أمام لغة الانطلاقات الجديدة والخطط الخمسية، ومعدلات النمو [الاقتصادي]»[1]، ذلك لأن المساعدات الغربية كانت جزءًا لا يتجزأ من سباق الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي. في المقابل، فإن مشروع التنمية الذي استحضره شاه وغريننغ قد طُرح باعتباره خاليًّا من أي روح تنافسية باستثناء المنافسة الصحية على الاعتراف، والتي وصفها غيتس في خطابه أمام منتدى دافوس الاقتصادي بشأن الرأسمالية الإبداعية بأنها مثل المكافأة التي ستحصل عليها الشركات مقابل «السلوك الجيد» في مواقف تعذر فيها تحقيق أرباح. والحقيقة أن ما وُصف كان تنمية تفتقر إلى الاحتكاك، «محرك هجين يجمع بين المصلحة الذاتية والاهتمام بالآخرين»[2]، وكما قال غيتس، والتي كانت تمامًا كجزء من عالم «الرأسمالية عديم الاحتكاك» الذي لطالما تكلم عنها. ولو أن السياسة، بالمعنى الطبيعي للكلمة، قد ذهبت إلى جانب الطريق، فإن هذا كله كان من أجل الخير. وكما وصفت لي سيلفيا ماثيوز بورويل Sylvia Mathews Burwell، التي عملت مسؤولة تنفيذية لمؤسسة غيتس قبل أن تصبح وزيرة للخدمات الصحية والإنسانية في إدارة أوباما، حين التقيتها في سياتل قبل بضع

سنوات، فإن «تركيز المؤسسة [كان] مُنصبًا على الفرد، بدلًا من التركيز على [الاقتصاد الكلي والسياسي»، وقالت إن هذا كان أفضل نهج للمعالجة إلى حد بعيد. كأنها، عن طريق التوضيح، كانت تشير في ذلك الوقت إلى صورة معلقة على الجدار في مكتبها لطفل أفريقي صغير يمسك بيده سطلًا بلاستيكيًّا أزرق، وقالت: «إننا نشير إلى هذا الشخص على أنه «الرئيس»، وأنا أعطي نسخة من هذه الصورة لكل شخص جديد يأتي للعمل هنا لدى المؤسسة»[3].

وفي ستينيات القرن العشرين، صاغ المُنظِّر السياسي الماركسي الألماني هربيت ماركوز Herbert Marcuse مصطلح «التسامح القمعي»، والذي كان يقصد من ورائه أنه في المجتمعات الرأسمالية حينما يبدو «السوق» - التعبير نفسه يوحي بالمعنى - منفتحا، فإنه يكون في الواقع مُحتَكَرا من قبل عدد محدود من الآراء. وحين كتب ماركوز في العام 1965 (أي، قبل نصف قرن من إصدار المحكمة العليا الأمريكية قرار اتحاد المواطنين Citizen United الذي وضع نهاية بالفعل لجميع القيود المفروضة على مساهمات الشركات للقضايا السياسية)، فإنه قد لاحظ بالفعل أنه في الولايات المتحدة «تُخفي أيديولوجيا الديموقراطية افتقارها إلى الجوهر»، وأنه كان يسير «جنبا إلى جنب مع التركيز الاحتكاري لرأس المال في شكل رأي عام»[4]. وحتى مع افتراض أن دعم مؤسسة غيتس لكل مؤسسة لأبحاث الغذاء مهمة بالفعل في أي مكان في العالم - مساهماتها الكبيرة في برامج رئيسة لكل من برنامج الأغذية العالمي (WFP)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، وحتى رعايتها لموقع التنمية العالمي لصحيفة الغارديان، الذي يعد الآن أهم موقع عالمي باللغة الإنجليزية يعبر عن الاتجاه السائد إزاء هذه المسائل - مع افتراض أن هذا الدعم ليس احتكاريًّا عن قصد بالطريقة التي كانت عليها بلا شك إستراتيجية عمله في شركة مايكروسوفت[5]، فإن هذا الأمر يناسب القالب الذي صاغه ماركوز حرفيا. فهو يعمل على مستويين. ففي المقام الأول، ينفي أن يكون هنالك خلاف أيديولوجي حقيقي، على الأقل من ذلك النوع الذي سيمنع كل شخص يصل إلى إجماع في نهاية المطاف. وفي المقام الثاني، وحيث إنه لا وجود لخلاف (مشروع) من هذا النوع، فإن أي شخص يختلف في الرأي، يعد في الحقيقة، ولنستخدم هنا مصطلحًا غالبًا ما استعمله مفاوضو الأمم المتحدة لوصف أمراء الحرب ممن لا يشاركون في محادثات السلام، «مُفسدًا»،

والذي قد تسبب أفعاله إلحاقَ الضرر بالجهود الرامية إلى إحراز تقدم باتجاه إنهاء الفقر، أو المرض، أو الجوع، ولكن لا يوجد أي شخص محترم ملتزم بأخذ آرائه على محمل الجد أكثر من وجهات نظر مُنكر لمحرقة الهولوكوست أو «معارض» لهجمات 11 سبتمبر truther 11/9[*].

وفي العام 1961 وبعد عامين ونصف العام على توليه مقاليد السلطة الرئاسية، ألقى فيدل كاسترو خطابًا احتفاليًّا أمام نخبة من الفنانين والمثقفين الكوبيين، وهو الخطاب الذي عُرف باسم «كلمات إلى المثقفين»، وفي هذا الخطاب تساءل: «ما الحقوق الثورية وغير الثورية للكُتاب والفنانين؟». وفي معرض رده على سؤاله بعد ذلك، ومع تركيزه الخاص على الكُتَّاب غير الثوريين، أعلن أن «المثقفين الذين هم ليسوا ثوريين بصدق [لا بد أن يُسمح لهم] بإيجاد مكان للعمل والإبداع داخل الإطار الثوري»، لكن كاسترو سرعان ما أضاف أن هذه الحرية لها حدودها الخاصة. وقال بصوت مدوٍ: «داخل الثورة، كل شيء يسير، ضد الثورة، لا شيء يمضي... لا حقوق على الإطلاق»[6]، ولم يكن باستطاعة بيل غيتس أن يكون أكثر اختلافًا مزاجيًّا، أو أن يذهب إلى ما هو أبعد مما ذهب إليه كاسترو سياسيًّا، حتى الآن، في الحقيقة، وذلك إلى درجة أنه وصف ذات مرة كل من يتحدى قوانين الملكية الفكرية، وعلى وجه التحديد تلك التي تضمن براءات اختراع البرمجيات، بأنهم «نوع جديد من الشيوعيين في العصر الحديث»[7]، ولكن هناك الازدواجية الأخلاقية الصلبة نفسها التي كان كاسترو مشهورًا بها، ونجدها في ردود غيتس على منتقدي فلسفة مؤسسته في مجال المساعدة والتنمية، والإصرار نفسه على أن هؤلاء الذين لا يتفقون معه لا يستحقون عناء الإصغاء إليهم. وثمة مثال على هذا تبين من هجوم غيتس على دامبيسا مويو Dambisa Moyo، الاقتصادية الزامبية التي يعد كتابها بعنوان «المعونة الميتة» Dead Aid موجزًا للمدعي العام عن المساعدات الإنمائية لأفريقيا التي ألحقت ضررًا أكثر من نفعها[8]. ولدى سؤاله عن هذا الكتاب في معرض رده على أسئلة طُرحت عليه في مايو العام 2013 بجامعة جنوب ويلز الجديدة، لم يكتفِ غيتس فقط برفض ما كتبته مويو باعتبارها «لا تعرف كثيرا عن

(*) مجموعة تؤمن بمؤامرة أن حادثة هجوم 11 سبتمبر هي بفعل الحكومة الأمريكية وليس هجوما إرهابيا. [المحرر].

مجال المساعدات، وما كانت تفعل هذه المساعدات في أفريقيا»، وهو ما كان حكمًا قاسيا، وإن كان لدى غيتس كل الحق في التعبير عنه، ولكنه مضى أيضًا إلى القول بأن «كتبًا مثل هذا الكتاب تروج للشر»[9]، وهو حكم كان، في سياقه، مستبداً تمامًا كذلك الذي أعلنه كاسترو.

داخل الثورة، يتحول كل شيء يسير ضد الثورة إلى عدم. كان غيتس يتحدث بالطبع عن ثورة مختلفة، لكن رد فعله الذي أبداه حيال الشخصية البارزة التي اعترضت على ثورته الخيرية كان ردًّا استبداديا نصًّا وروحًا، وبالاستبدادية نفسها التي كان قد اتسم بها رد كاسترو قبل ما يربو على نصف قرن، على أولئك المثقفين الكوبيين الذين اعترضوا على ثورته السياسية والاجتماعية. وبكل تأكيد، يرى غيتس نفسه ثوريا. ففي خطاب البداية الذي ألقاه بصورة مشتركة مع زوجته ميليندا في جامعة ستانفورد في العام 2014، استرجع غيتس شريط الذكريات، وقال: إنه حين بدأ مع شريكه بول ألين في تأسيس شركة مايكروسوفت، كان أحد «الكتب الرائدة في مجال البرمجيات يحتوي على قبضة يد مرفوعة ظهرت على الغلاف، والتي أُطلق عليها مكتبة الكمبيوتر»، وقال غيتس إنه في ذلك الوقت «كانت الشركات الكبيرة فقط هي التي أمكنها شراء أجهزة الحاسوب. كنا نريد أن نقدم القوة نفسها إلى الناس العاديين - أي، إضفاء الطابع الديموقراطي على الحوسبة»[10]. باختصار، فإن تكرار شعار أقصى اليسار في ذلك الوقت، وهو «القوة للناس»، يجعل من الصعب تخيل كيف أن غيتس كان أكثر وضوحًا بقوله: إن مايكروسوفت كانت حركة ثورية. ومن ثم، لو أن آخرين كانوا يرونها كاحتكار، فهذه الرؤية كانت مشكلتهم فيما يحتمل.

وفي خطابه قال كاسترو: إن الثورة «تعني مصالح الأمة بأكملها»، ورفض أولئك الذين «نبذوها» باعتبار أنهم قد سمحوا لأنفسهم بأن «يقعوا في حيرة من جراء الباطل»[11]. ومن ثم، فإن لمحاولة غيتس رفض ما قالته مويو في كتابها شيئا من نوعية هذا الزيف؛ ذلك أنه قال: «هي منتقدة للمساعدات»، وأردف قائلا: «[و] ليس هناك الكثير؛ لأنه من الناحية الأخلاقية، يعد اتخاذ هذا الموقف شيئًا صعبًا بالنظر إلى ما قد أمكن للمساعدات أن تفعله»، ومضى إلى القول: «لو أنك نظرت على نحو موضوعي إلى ما قد استطاعت المساعدات أن تفعله، لن تتهمها على

الإطلاق بخلق التبعية. أن تُتجب أطفالًا لا يكونوا عرضة للموت لا يعني خلق تبعية، وإنجاب أطفال لا يصابون بالمرض بحيث لا يمكنهم الذهاب إلى المدرسة، وليست لديهم تغذية كافية، بحيث لا يمكن أن تنمو عقولهم لا يعني خلق تبعية، [والقول] بأن هذا شيء شرير»[12].

هناك قصة تخطف الأنفاس في محاولة غيتس لاستبعاد أي شخص يشكك في الفرضية الأساسية لعمله الخيري من النقاش الدائر حول المساعدات على أساس فسادهم الأخلاقي المفترض. ولكن، ولكي نكون منصفين، فإنه في حين أن لعنات كهذه، والتي تأتي من أغنى رجل في العالم، والذي يدير أغنى مؤسسة في تاريخ العالم، كان لا بد أن تَلْقَى اهتمامًا أكثر أضعافًا مضاعفة من تعليقات مماثلة، أو ذات صلة بالموضوع من أي شخص آخر في عالم التنمية، ومهما كان متميزًا، فإنه لا يمكن استبعاد آراء غيتس باعتبارها انزعاجا لملياردير انتُقِد بقسوة، بدلًا من الإطراء عليه، والتصفيق والتودد له. ذلك لأن جيم يونغ كيم ليست لديه ثروة هائلة باسمه، وعلى رغم ذلك كان قد اتخذ خطًّا متشددًا للغاية في خطابه الذي ألقاه في العام 2014، الذي اقتبسته في وقت مبكر من هذا الكتاب، حين أعلن أن «التفاؤل واجبك الأخلاقي حين تعمل مع الفقراء»، وهو تصريح يرفع على نحو ضمني من مستوى تهمة التشاؤم، لأي سبب من الأسباب، بأنه عمل غير أخلاقي. ومن جانبه، اتخذ جيفري ساكس خطًّا مماثلًا، على رغم أنه في حالته لم يكن هنالك شيء ضمني حيال ذلك. ففي مقال رأي كتبه لصحيفة «لوس أنجلوس تايمز» في العام 2006، وجّه ساكس اتهامًا مفاده أن «المشككين في المساعدات الأجنبية يزدهرون على التشاؤم»[13]، وفي تغريدة وضعها على موقع تويتر في العام 2014 كتب أن «نزعة الشك أكبر عقبة لتحديات مثل إنهاء الفقر ومحاربة التغير المناخي. فهدف المُشككين هو إيقاف العمل الإيجابي»[14].

إذا نحينا جانبًا الحقيقة المهمة التي مفادها أنه من خلال وصف ساكس كلًّا من المُشككين والمتشائمين بالانحرافات الأخلاقيات نفسها، حتى لو كانت نزعة الشك أسوأ بالنسبة إليه، نجد أن ساكس يكتب وكأن التمييز بين التشاؤم والشك كان شيئًا غير مهم، وهو الشيء الذي لا تزيد أهميته عن أهمية ما بين التفاؤل والأمل من اختلاف في المعنى حيث إن حقيقة أن باستطاعة ساكس أن يقترح بجدية أن

الشك أكبر عقبة أمام إنهاء الجوع والفقر المدقع، أو الحد من مدى الاحتباس الحراري العالمي هي حقيقة مُحيرة. فهل يتخيل ساكس بالفعل أن التهديد أكبر من حجم الدمار الذي تُلحقه الزراعة الصناعية بالبيئة؟ أو أنه تهديد أكبر من إزالة الغابات التي يسببها التوسع الزراعي والزيادة السكانية؟ أو أن هذا التهديد أكبر من عودة الحرب في أوائل القرن الحادي والعشرين وكوارث الصحة العامة (عودة شلل الأطفال إلى منطقة الشرق الأوسط، على سبيل المثال، في أعقاب الحرب المدنية السورية)، والهجرات الجماعية التي قد باتت من الآثار التي يمكن التنبؤ بها لهذه الحرب؟ من المؤكد أن لدى ساكس تاريخًا في الإدلاء بتصريحات مسرحية الطابع، ومتسمة بالغلو، بما في ذلك الجملة الأخيرة في كتابه «نهاية الفقر»، والتي يأمر فيها جمهوره من القراء «[بإرسال] تيارات قوية من الأمل»، وكذلك «[بالعمل] معًا لمداواة جراح العالم»[15]. فهل كان وحده الذي قدم مثل هذا الادعاء، وربما لا يعلق المرء أهمية كبيرة عليه. لكن جيم يونغ كيم، الذي لم ينزع إلى الغلو على الإطلاق، وجَّه تهمة مماثلة، إن لم تكن، في الواقع، أخطر، حيث إن ساكس يتهم الرافضين فقط بأنهم يمثلون عقبة كبيرة أمام التقدم، لكن كيم اتهمهم بأنهم مذنبون بأسوأ ما يمكن تخيله من أشكال الفجور.

وعلى رغم ذلك، في حين قد نرفض أن يلعن كيم أي شخص لا يشاطره رأيه بأن التفاؤل هو الموقف الأخلاقي الوحيد المشروع لدى كل من يشارك في عملية التنمية، فإن فعل التفكير الأخلاقي الذي حدا به إلى اتخاذ هذا الموقف لا يمكن الطعن فيه استنادًا إلى أسباب واقعية. في المقابل، كان بيل غيتس مخطئًا تمامًا من الناحية الواقعية حين أبلغ جمهوره من الأستراليين في سياق توجيه نسخته الحديثة من اتهامه لدامبيسا مويو بالهرطقة بأنه لم يكن هنالك «عديد من منتقدي المساعدات» مثلها. وكما يقولون في الجيش، يحصل العدو في الحرب على صوت. والحقيقة أنه يوجد كثير من منتقدي المساعدات الذين يأتون من مختلف الأطياف السياسية، حيث يتباينون من شخصيات مثل والدن بيلو، وسوزان جورج، وجوناثان جيلني في معسكر اليسار المناهض للعولمة، إلى مويو نفسها ووليام إيسترلي على جانب السوق الحرة الهايكية(*).

(*) نسبة إلى الاقتصادي النمساوي البريطاني فريدريك هايك. [المترجم].

وسواء اعترف غيتس بهذه النقطة أو لا، فإن ثمة مشكلة ملحة لدى هؤلاء الذين يعتقدون، كما يعتقد هو، أن مساعدات التنمية، كما هي في شكلها الحالي، قد سبق أن قدمت الشيء الكثير بالفعل، وأنها تقف على أهبة الاستعداد لتقديم المزيد، وهو الأمر الذي كان ضمنيًّا في تحذير ساكس من أن نزعة الشك كانت تشكل عقبة رئيسة أمام الجهود الحالية الرامية إلى وضع نهاية للفقر والجوع، ألا وهي أن هناك كثيرا من هؤلاء النقاد الذين هم في كثير من الأحيان قادرون على تأمين كثير من السمع.

لقد أخذنا جميعًا رغباتنا من أجل حقائق في مرحلة ما من حياتنا. وبالنسبة إلى ملياردير ناشط يملك عديدا من مليارات الدولارات، سواء كان غيتس، أو جورج سورس، أو تشارلز وديفيد كوخ، لا بد أن يكون الإغراء أكبر إلى حد بعيد من أولئك الذين لن يكونوا على الإطلاق في وضع يسمح لهم، إن شاءوا تقريبًا، بتأسيس مؤسسات قوية مكرسة لتحقيق هذه الأمنيات. ففي كتاب «الرأسمالية الخيرية»، يصف بيشوب وجرين هؤلاء الأشخاص بأنهم أشبه «بوكلاء مفرطين»، حيث يقتبس تعريفًا حصل فيه على الموافقة، والذي يشير إلى ذلك الدور بأنه دور «أفراد يمكنهم فعل ما ستفعله حركة اجتماعية بطريقة أخرى». وهم يخلصون إلى الاستنتاج بأن هذا هو «الثراء المُلزم»، وأن «الإيمان بالوكالة المفرطة هو الروح المحركة للرأسمالية الخيرية»[16].

بيد أن «الثراء» لا يتوقع فقط أن يُلزم الآخرين، بل من المتوقع أن يكون مُلزَمًا كذلك. وإحدى أكثر التجارب التي تثير القلق فيما يتعلق ببيل غيتس الدخول إلى شبكة الإنترنت، وقراءة المديح له، والثناء الشديد عليه من قبل شركات يعتمد بقاؤها المؤسسي على ما يقدمه لها من عطايا وخدمات مالية. ذلك أن حملة الواحد The ONE هي جماعة شارك في تأسيسها بونو، وتتكون أصلًا من إحدى عشرة منظمة غير حكومية، من بينها أوكسفام أمريكا، وخبز من أجل العالم، وهي الحملة التي تصف نفسها باعتبارها «منظمة دولية لمناصرة والدفاع عما يقرب من ستة ملايين شخص يعكفون على اتخاذ إجراء من شأنه إنهاء الفقر المدقع، والمرض الذي يمكن الوقاية منه، لاسيما في أفريقيا»، وفي بيانها الختامي، تعلن حركة الواحد نفسها، باعتبارها «ممتنة على نحو خاص لأصدقائنا ولمؤسسة بيل وميلندا غيتس لشراكتهم

المستمرة منذ زمن طويل ولدعمهم الرئيس لعملياتنا 501 (سي) 3»، وأحد الأشكال التي اتخذها ذلك التعبير عن الامتنان هو المنشور الذي وضعته حركة الواحد بعنوان «حقائق رائعة عن بيل غيتس»، والتي تتضمن أن غيتس قد «أنقذ حياة ما يربو على خمسة ملايين شخص عن طريق توفير لقاحات وتحسين الرعاية الصحية للأطفال على الصعيد الدولي»[17].

هذا النوع من المعاملة يلقاه تقليديًّا ملوك وديكتاتوريون. وفي حين أنه لا غيتس ولا زملاؤه من الرأسماليين الخيرين ينتسبون إلى أي من هاتين الفئتين، يمكن القول إن المشروع الرأسمالي الخيري غير ديموقراطي على نحو لا يمكن اختزاله، ما لم يكن، في الواقع، مناهضًا للديموقراطية. وحتى الداعمون الأكثر حماسًا لهذا المشروع يعترفون بهذا، حتى إن كانوا يفعلون ذلك باستخدام عبارات تتجنب عادة قضايا المساءلة الأساسية باسم الكفاءة. ونسخة بيشوب وجرين من هذا نسخة رمزية؛ إذ كتبا يقولان: «بصفتهم وكلاء مفرطين ومن ذوي الثراء الفاحش يمكنهم الاضطلاع بأشياء للمساعدة في حل مشاكل العالم، والتي لا يمكن أن تفعلها نخب السلطة التقليدية في الحكومة وحولها، فهؤلاء متحررون من الضغوط المعتادة التي يتعرض لها سياسيون ونشطاء ورؤساء شركات لديهم مساهمون يسعون إلى إرضائهم»[18]، وفي جزء لاحق في الكتاب، نجدهما يعلنان ذلك حتى على نحو أكثر وضوحًا، حيث لاحظا أن «أصحاب الأعمال الخيرية ليس لديهم أحد للرد عليه سوى أنفسهم»، وهي حالة راهنة يصنفانها على أنها حالة «كل الأصول من غير ديون»[19]، هذا الشيء قد أشار إليه بيل غيتس نفسه في عديد من المناسبات، وذلك على الرغم من أن العلاج الذي قدمه من أجل، على حد قوله، «عدم الحاجة إلى القلق بشأن التصويت للخروج من مجلس الإدارة في انتخابات الشركة، أو اجتماع مجلس الإدارة»، هو «العمل على نحو جاد للحصول على كثير من الملاحظات وردود الفعل»[20]. على الرغم من ذلك، لا يوجد أدنى إدراك بأنه قد توجد مشكلة أخلاقية في هذا البحث عن الملاحظات هذه؛ لكونها ترجع على نحو كامل إلى تقدير مؤسسة ميلندا وبيل غيتس، أو أن المساءلة التي تُفرض على نحو ذاتي كامل، ولا يمكن لأي شخص آخر أن يفرضها، لا تعد مساءلة على الإطلاق بالمعنى الرصين للكلمة.

وردًا على هذا، فإننا بحاجة إلى أن نكون واضحين بالقدر نفسه: ففي عالم تُحاسَب فيه الديموقراطية، على غرار نمط المحاسب القانوني، كديون بدلًا من كونها أصولا، هو عالم ينظر فيه الأقوى بالفعل في مرآة الرؤية الخلفية، حيث يرى انحسارًا للديموقراطية، وعدم الاهتمام بها كثيرًا. وهذا العجز في ميزان الديموقراطية هو الشبح في مأدبة الرأسمالية الخيرية. فلو أن مؤسسة غيتس قررت، لنقل مثلا، «بذل مجهود مضاعف» على التزام ما، وكما فعلت في حالة الثورة الخضراء الثانية، ليس فقط من خلال التمويل، لكن أيضًا من خلال ممارسة ضغوط على نحو فعَّال على كل من حكومات أفريقية، والمانحين الغربيين الرئيسين، فإن من الصعب رؤية ما يمكنه منعها من ذلك. وللإنصاف، كما قد أشار ناشط حقوق الغذاء، راج باتل، فإن السبب الذي يُمكن مؤسسة غيتس من أن «تمارس دور الإله» على النحو الذي تفعله، لاسيما فيما يتعلق بسياسة الغذاء العالمية على نحو عام، والزراعة الأفريقية على وجه الخصوص، هو أنه حتى وقت قريب نسبيًّا «لم يكن هنالك شخص آخر تقريبًا يحاول المساعدة»، وعلى رغم ذلك، كما قال باتل «يجب أن يكون هناك شيء إشكالي بشأن بعض العقول الكبيرة في ولاية واشنطن، والتي تصنع قرارات بشأن قارة بأكملها. على الأقل، ألا يجعل هذا أي ديموقراطي صغير مضطربًا؟»[21].

ولكي نكون واضحين، هذا السؤال ليس خاصًّا بغيتس، لكنه بالأحرى ينطبق على جميع المؤسسات الخيرية الخاصة الرئيسة الملتزمة باستخدام أموالها لإحداث تغيير اجتماعي، واقتصادي، أو سياسي. على سبيل المثال، يمكن للمرء أن يصف على نحو منصف الأنشطة التي تضطلع بها مؤسسة «سوروس» في بعض الدول التي تعمل فيها على الأقل بأنها أنشطة تحاول تحقيق نتائج ديموقراطية من خلال الوسائل غير الديموقراطية لأموال جورج سوروس، ونفوذه، وفوق كل هذا، قدرته على الوصول إلى صانعي السياسة في العواصم الغربية الكبرى، وكذلك قدرته على تجنيد عديد من أفضل الناس وألمعهم في الدول التي يختارها؛ لكي ينشط فيها من أجل إدارة مؤسساته الوطنية. وبعض منتقدي سوروس المنمقين بدرجة أكبر، مثل جاديش بهاجواتي Jagdish Bhagwati الخبير الاقتصادي في مجال السوق الحرة بجامعة كولومبيا، حاولوا رسم خط فاصل بين تطفل سوروس المفترض على سياسة الدول التي تعمل فيها مؤسساته، وما يُفترض أنه افتقار غيتس إلى أجندة سياسية،

غير أن هذا خادع مثل ادعاء قناة فوكس نيوز التلفزيونية بأنها «عادلة ومتوازنة». بيد أن القبول بهذا سيتطلب من المرء الاعتقاد بأن رأسمالية السوق الحرة لم تكن معنية بالسياسة، وهو الأمر الذي قد يعطي غيتس نفسه حتى فترة للتوقف وإعادة التفكير من جديد.

وبعد ذلك مرة أخرى، ربما لا يحدث هذا. وحين زرت مكاتب مؤسسة بيل وميلندا غيتس في سياتل في العام 2009، لاحظت أن شاشة التوقف الافتراضية على أجهزة طاقم الموظفين عبارة عن شريحة عرض تظهر فيها المبادئ التوجيهية الخمسة عشر للمؤسسة. وبعض هذه المبادئ تقدم طلبات متواضعة بطريقة ممتعة بشأن ما يمكن حتى أن تحققه مؤسسة غيتس. أحد هذه المبادئ يشير إلى أن «العمل الخيري يؤدي دورًا حيويًّا، ولكنه محدود»، وقرأت مبادئ أخرى فوجدتها إرشادية تقريبًا، سواء على مستوى العمل الداخلي للمؤسسة - «نحن نتعامل مع بعضنا الآخر كزملاء كرام محترمين»، و«نطالب بالسلوك الأخلاقي لأنفسنا» - أو من حيث النهج الذي لا بد أن تسلكه المؤسسة في سعيها إلى تحقيق أهدافها «نحن ندافع بقوة، ولكن بمسؤولية عن مجالات اهتمامنا». لكن كان هناك مبدأ أكثر قوة، وكان كاشفًا وموحيًا أكثر، والذي يقول ببساطة: «هذه مؤسسة عائلية تقودها مصالح وعواطف أسرة غيتس».

وعندما سألت عن هذا المبدأ، أشار كثير من كبار المسؤولين في مؤسسة غيتس إلى أن المؤسسة نادرًا ما كانت، إن وجدت، الممول الأكبر لأي من الجهود التي دعمتها، بداية من التعليم في الولايات المتحدة، إلى الصحة العالمية، وانتهاء بثورة خضراء ثانية من أجل أفريقيا. لكن هذا الرد يحجب حقيقة أنه كما هو الحال بالنسبة إلى حصة أقلية مساهمة في شركة تمنح شخصًا أو مؤسسة تملكها قدرةً غير متناسبة على إبداء الرأي في إدارتها، فإن مشاركة مؤسسة غيتس كانت حاسمة مرارًا وتكرارًا. على سبيل المثال، تبين أن دور المؤسسة فيما يتعلق بأبحاث اللقاحات كان في الأغلب دورًا تصرفيًّا. وسيكون من الظلم إلقاء اللوم على غيتس بشأن المسؤولية عن برامج الاكتتاب والمبادرات البحثية التي بدت واعدة، ولكنها لم تُكلل بالنجاح في نهاية المطاف. ومن ثم، فإن السؤال هو، والذي طُرح بشأن ما اعتبره كثيرون أنه ممارسات غيتس الضارية والاحتكارية، حين كان لايزال يدير شركة مايكروسوفت،

هو ما إذا كان احتكار جدول أعمال البحث بالطريقة التي تحتكرها مؤسسة غيتس على الأقل إلى حد ما، في أي مجال من المجالات التي تشارك فيها بنفسها، تخاطر بإيجاد موقف يفضي إلى الاحتمال بأن قانون جريشام (وهو نظرية اقتصادية تقول: إن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة) سوف يأخذ طريقه إلى حيز التطبيق. وعلى الرغم من كل هذه الضجة بشأن عدم المطابقة العلمية، فإن الأبحاث تذهب إلى حيث يوجد المال، تمامًا كما كان الحال منذ أيام عالم الفيزياء الأمريكي أوبنهايمر وفريقه في لوس ألموس، بينما كانوا يعكفون على صنع القنبلة الذرية. والآن أصبح نفوذ غيتس واسع الانتشار إلى درجة أنه قد يكون عملًا انتحاريًّا شخصيًّا أو مؤسسيًّا في حال عدم التوقيع بالموافقة على ذلك.

مرة أخرى، نشير إلى أن النقطة الأساسية هي، وخلافا لما عليه الحال في مؤسسات خاضعة للمساءلة ديموقراطيًّا، أنه حين ترتكب المؤسسة خطأً، لا يوجد بالفعل مجال للجوء إلى أي شخص خارج المؤسسة. وقالت ميلندا غيتس: إنها وزوجها «يتعلمان من أخطائهما». لكن حتى إن كان هذا هو ما يبذل الزوجان قصارى جهدهما للقيام به، وإن كنت لا أرى ثمة سببا يدعو إلى افتراض أن هذا ليس هو الحال، فإن المشكلة أن هذا «التعلم من الأخطاء» يحدث تمامًا وفقا لشروطهما. ولقول ذلك بطريقة مهذبة، وفقًا لأهوائهما ومصالحهما، أو على نحو أقل تهذيبًا، وفقًا لما إذا كانا يختاران التعلم من هذه الأخطاء من عدمه. وخلافًا لمساعدات التنمية الحكومية، لا توجد أي مراجعة، أو تحقق بشأن ما يمكن للزوجين عمله، فيما عدا مواردهما ورغباتهما الخاصة، كما أنه لا توجد وسيلة لجعل طريقة التعلم هذه، حين تحدث وفي حال حدوثها، أي شيء آخر أكثر من كونها عملا تطوعيًّا من جانبهما.

كما أنه ليس من المرجح أن يكون النقد الذاتي لديهما منهجيًّا منظمًا؛ وذلك لأن هذا الأمر، مرة أخرى، سيتطلب من المؤسسة أن تكون منفتحة على الفكرة التي مفادها أن الافتراضات الأساسية لدى بيل وميلندا غيتس بشأن مشكلة بعينها – وعلى نحو أكثر وضوحًا بشأن أن النمو المستدام ممكن تنفيذه، وأنه لا ينطوي على تناقض من حيث الأسباب البيئية الواضحة - وهو شيء لم يظهر بيل وميلندا غيتس وكبار العاملين لديهما أدنى دليل على أخذه على محمل الجد، حتى كاحتمال بعيد إلى حد ما. ولكن بعدئذ، حتى يمكن تحقيق تقدم في هذا باعتباره توقعًا مشروعًا،

فإن ذلك يفترض أن روح العصر التي يقول مدافعون عن النموذج الرأسمالي الخيري إنها تتجسد، مازالت روحًا ديموقراطية بأي معنى حقيقي. لكن، وكما لاحظ ذات مرة الفيلسوف الكندي جون رالستون سول John Ralston Saul، «يمكنك في العادة أن تعرف متى تضعف مفاهيم الديموقراطية والمواطنة. فهنالك زيادة في دور العمل الخيري، وتحول العمل التطوعي إلى عادة كثيرة التكرار»[22].

ويؤكد تفضيل الشراكات العامة - الخاصة في الجهود الرامية إلى وضع نهاية للجوع والفقر المدقع التشخيصَ الذي قدمه شاه؛ ذلك أنه بعد فترة قصيرة من توليه منصب مدير لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أعلن شاه على نحو رسمي «نموذجا جديدا للتنمية» من أجل محاربة الفقر المدقع، وأعلن أنه «على نحو متزايد، لا تأتي أفضل الأفكار فقط من المحترفين في مجال التنمية الذين كانوا يعملون فيه على مدى ثلاثة عقود، إذ تأتي هذه الأفكار أيضًا من علماء، ومخترعين، ورواد أعمال حول العالم»[23]. وبالروعة نفسها التي أبدى بها شاه اعتقاده بشأن أفضل الأماكن التي يمكن البحث فيها عن الأفكار التي ستؤدي إلى تحقيق نجاحات أكبر للتنمية - أي، بين خبراء التقنية، والمبتكرين، والرأسماليين - كانت الأفكار التي تُركت ولم تطرح. إذ لم يأتِ أحد على ذكر الديموقراطية، على الأقل الديموقراطية بأي معنى آخر غير معناها على الطريقة الأمريكية - الديموقراطية الرأسمالية الليبرالية كان من المعتقد فيها أن حرية العمل الخاص من دون عقبات لا يمكن أن تنفصل عن الحرية نفسها.

تحدث شاه باستفاضة عن هذه الأفكار في خطاب مهم ألقاه في يونيو من العام 2011 في مقاطعة أرلينغتون بولاية فيرجينيا، أمام مؤتمر رعته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن «تعزيز الديموقراطية، وحقوق الإنسان، والحوكمة»، وفي خطابه هذا، اعترف شاه بأنه كان هناك «بعض المزايا» للانتقادات الموجهة إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهي الانتقادات التي وبخت الوكالة؛ لأنها «عملت على نحو وثيق للغاية مع حكومات ترفض احترام حقوق شعبها... حكومات كبلت ومنعت انتقاداتنا، [وكانت] متواطئة في علاقات غير متوازنة بين مستبدين وشعبها»، لكن شاه أكد لجمهوره من المستمعين لخطابه أن الرئيس أوباما كان يفهم «أننا نعيش في عالم جديد، مع نموذج جديد للمصلحة القومية»، وأنه من الآن فصاعدًا لن

تعود الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وكما فعلت في كثير من الأحيان في الماضي، «تعمل كأن التنمية والديموقراطية هدفان مختلفان». لن تكون هناك «مساواة أي بلد بحكومته». وبدلًا من أن تجعل مساعداتها تقتصر على «جماعات كانت قد أقرتها [هذه] الحكومات»، ستسعى الوكالة إلى «المشاركة عن كثب مع مجموعة كاملة من أصحاب المصلحة: برلمانات، وأحزاب معارضة، ومجتمع مدني، والأهم من ذلك، المواطنون أنفسهم»[24].

وما يحسب لشاه اعترافه بأن المثالين الخاصين بالصين وفيتنام أظهرا أن الديموقراطية لم تكن «شرطًا لا غنى عنه للنمو الاقتصادي». غير أنه أصر على أنه «بالنسبة إلى كل دولة تتمكن من النمو بسرعة من دون اعتناق الديموقراطية، هناك خمسة ديكتاتوريين أوصلوا بلدانهم إلى اليأس الاقتصادي والسياسي». وقال لمستمعيه، إن مثال ثورات الربيع العربي، يجب أن يُذكِّر الجميع بأن «الرخاء الاقتصادي والحرية السياسية لا بد أن يكونا متلازمين، ويسيرا معًا جنبًا إلى جنب»، وما لم يتحقق ذلك، لن يحقق العمل التنموي للوكالة «النتائج المستدامة التي نسعى إليها».

بيد أن السؤال هو ما الذي تتكون منه هذه الحرية السياسية؟ الإجابة عن هذا السؤال تتمثل في القائمة المختصرة التي قدمها شاه، والتي اشتملت على ما يلي: «مؤسسات عامة قادرة، شفافة، خاضعة للمساءلة... استقرار سياسي [و] حقوق الملكية... [والحد من] مخاطر الاستثمار التي تواجه شركاء القطاع الخاص». قد يكون هذا كله مزعجًا لأي شخص ليس معتادًا بالفعل على ما قد آل إليه حال الإجماع في عالم التنمية في أوائل القرن الحادي والعشرين. وبالنسبة إلى أي شخص اعتاد هذا، على رغم ذلك، كان تأكيد شاه ببساطة هو ما بيَّنته الحكمة التقليدية على نحو أكثر وضوحًا إلى حد ما. فكما ورد في تقرير أصدرته المفوضية الأوروبية في مارس 2014، حيث إن الوظيفة (لم يحدد التقرير ما نوع الوظيفة)، كانت أفضل الطرق للخروج من دائرة الفقر، ونظرًا إلى أن القطاع الخاص وفر نحو 90 في المائة من الوظائف في دول نامية، فمن ثم، كان القطاع الخاص «شريكًا أساسيًّا في مكافحة الفقر»، ولهذا، فإن هنالك حاجة إليه «كمستثمر في الإنتاج الزراعي المستدام، إن كان العالم يريد مواجهة التحدي المتمثل في إطعام تسعة مليارات نسمة بحلول العام 2050»، ومن خلال

«الابتكار والاستثمار في حلول منخفضة الكربون وذات كفاءة في استخدام الموارد»، يكون لديه «دور رئيس للاضطلاع به في عملية التحول نحو اقتصاد أخضر شامل»[25].

وجهة النظر هذه كانت أيديولوجية، ولم تكن رأسمالية ليبرالية فقط في أفضل الأحوال، إن لم تكن الطريقة الوحيدة في الواقع، لتنظيم مجتمع دولي على نحو إنساني، لكن على الرغم من «الحالتين الاستثنائيتين» الصينية والفيتنامية، اللتين اعترف بهما شاه، فإنها لاتزال أفضل طريقة، ما لم تكن الوحيدة، لإنهاء الفقر المدقع والجوع في العالم. ويعني ذلك أن بالإمكان أن يكون هذا الرأي محل نزاع استنادًا إلى أسباب أيديولوجية، غير أنه لم يكن هنالك تناقض حقيقي من جانب شاه في تأكيد هذا الرأي، حتى لو كان يوجد خلاف كبير بين المدافعين عنه، بشأن ما يجب أن تكون عليه أدوار قطاع الأعمال التجارية، والدول، والمجتمع المدني على التوالي، حيث حذرت، على الأقل بعض جماعات – على نحو خاص، منظمة وتش دوج البريطانية UK watchdog، واللجنة المستقلة لتأثير المساعدات - من أن «القطاع الخاص ليس الحل الناجح لمشاكل التنمية»[26]، وفى المقابل، فإن ادعاء شاه - والذي، لكي نكون واضحين، كان مطابقًا تقريبًا للادعاءات الأخرى التي طرحها معارضوه في مؤسسات مثل الذراع التنموية للاتحاد الأوروبي وإدارة التنمية الدولية البريطانية والبنك الدولي - بأن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كانت ملتزمة بالربط بين برامج التنمية والديموقراطية لديها، يعد ادعاءً لا يتحمل ببساطة ما يصل إلى مستوى الفحص الدقيق. لقد خرج شاه عن طريقه خلال فترته مديرا للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حين راح يكيل المديح، ويثني على إثيوبيا ورواندا وغيرهما من الأنظمة المستبدة في أفريقيا التي أظهرت نجاحًا في الحد من الفقر، وتناقص معدلات سوء التغذية، وتحسين الرعاية الصحية، وقبل كل شيء، تحسين صحة الأم والأطفال الرضع. وقد تحدث أيضًا بعبارات متفائلة للغاية عن برامج وكالته في أمريكا الوسطى، في وقت تبين فيه أن السلفادور وغواتيمالا وهندوراس في حالة سقوط حر سياسيًا واجتماعيًا. وفي ذلك الوقت أيضًا، أظهرت الموجة غير المسبوقة للمهاجرين غير المصحوبين بأطفال من هذه الدول إلى الولايات المتحدة، وعلى نحو مؤلم، كل مؤشر اجتماعي تقريبًا، بما في ذلك حقيقة أنه في العام 2013 صارت هندوراس الدولة التي لديها أعلى نسبة للجريمة في العالم.

ولكن إذا كان وعد شاه في خطاب أرلينغتون، الذي صيغ بلغة مستشار الإدارة وهو الأمر الذي ميز خطاباته، بأن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ستتعهد بتقديم «شيكات ائتمانية ديموقراطية»، والتي ستحدد ما إذا كان «استثمار الوكالة يساعد في تمكين حكومة على حساب شعبها»، كان وعدًا فارغا، فإنه عكس أيضًا الحماس لأنظمة حكم مثل إثيوبيا ورواندا، وهو الحماس الذي شارك فيه شاه بيل وميلندا غيتس، وجيم يونغ كيم وزملاؤه في البنك الدولي، ومبادرة توني بلير للحوكمة في أفريقيا، وجيفري ساكس، وفاعلو خير من المشاهير البارزين - أو celanthropists(*) وهي التسمية التي أطلقها عليهم بيشوب وجرين في كتابهما «الرأسمالية الخيرية» Philanthrocapitalism - مثل بونو وبوب جيلدوف. وثمة تعبير رمزي عن هذا قاله كانايو.إف. نوانز Kanayo F. Nwanze، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، وهو واحد من ثلاث وكالات تابعة للأمم المتحدة متخصصة في قضايا الغذاء جنبًا إلى جنب مع برنامج الأغذية العالمي (WFP) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، حيث أخبر صحافيًّا أجرى معه مقابلة في العام 2014، أن إثيوبيا وغانا ورواندا وتوغو «قد أظهرت بالفعل الطريق» لجعل النمو الاقتصادي في القارة الأفريقية «شاملًا»[27]. وبدا أن نوانز لم يكن مهتمًا بحقيقة أن غانا كانت دولة ديموقراطية، ولكنه كان معنيًا بحقيقة أن توغو يدير دفة الحكم فيها الآن نجل جناسينجيبي إياديما Gnassingbé Eyadéma، وهو الجنرال الذي حكم البلاد في الفترة من العام 1967 وحتى وفاته في العام 2005، وأن إثيوبيا ورواندا من الدول الاستبدادية التي تخضع لحكم الحزب الواحد.

لقد كانت إثيوبيا دولة مفضلة على نحو خاص لدى عالم التنمية الدولية، ففي الواقع، نراها في أغلب الأحيان توضع كملصق لطفل لنجاح التنمية. وعلى رغم ذلك، وفقًا لتقرير الدول الصادر عن منظمة هيومان رايتس وتش Human Rights Watch في العام 2014، فإن «مشاريع التنمية الطموحة في إثيوبيا، التي تُمول من مصادر دخل محلية ومساعدات أجنبية، تؤدي أحيانًا إلى تهجير سكان المجتمعات

(*) اللفظة Celanthropist منحوتة من لفظتين:
- «celebrity» وتعني الشخص المشهور ذا الشعبية
- «philanthropist» وتعني فاعل الخير. [المحرر].

الأصلية من دون التشاور الملائم معهم أو دفع أي تعويض لهم»[28]. وبعد أن وصف بالتفصيل قيام السلطات الإثيوبية بعمليات اعتقال وسجن على نطاق واسع لزعماء معارضة سلميين وصحافيين، وحظرها حق التجمع، من بين ممارسات عديدة أخرى لانتهاك حقوق الإنسان، لاحظ التقرير أنه في حين تحصل إثيوبيا على مساعدات من المانحين تبلغ قرابة أربعة مليارات دولار سنويًّا[29] «باعتبارهم شركاء للتنمية في إثيوبيا، فإن الدول المانحة هذه تلتزم الصمت حين يتعلق الأمر بانتقادها سجل حقوق الإنسان المروع لدى هذا البلد، كما أنها تتخذ قليلا من الإجراءات المهمة للتحقيق في ادعاءات بشأن انتهاكات مرتبطة ببرامج التنمية»[30].

فهل كان هذا كله خداعًا للذات من جانب شاه؟ وجهة النظر الساخرة ستذهب إلى أنه نظرًا إلى التزام حكومة الولايات المتحدة الخطابي بحقوق الإنسان، فإنه سيتعين على أي مدير للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية طرح المطالبات التي قدمها شاه في خطابه في أرلينغتون، ومهما كانت حقائق السياسة الأمريكية بالفعل. وحتى نذهب إلى خطوة أبعد من ذلك، وكما لاحظ جون تاسيولاس John Tasioulas، الباحث القانوني لدى كلية كينجز في لندن King's College London، فإنه في الآونة الأخيرة نجد أن «خطاب حقوق الإنسان قد اكتسب وضع لغة أخلاقية مشتركة»[31]، ولنعطِ شاه فائدة الشك لنقول إن ادعاءاته كانت تقصد حسن النية تمامًا، وإنها إذا كانت مضللة، فإن هذا لم يكن يُعزى إلى رياء، بل، في أسوأ الأحوال، إلى خداع الذات أو مجرد تمنٍ. فكما لاحظ جوزيف راز Joseph Raz من جامعة أوكسفورد، وهو زميل تاسيولاس، «الأشخاص الذين لديهم خداع الذات يشيدون بالمعايير التي يشوهونها من خلال الاعتراف بأن هذه هي المعايير المناسبة»، والتي يمكنهم من خلالها الحكم على أهمية حقوق الإنسان في الشؤون الدولية[32].

على النقيض من تلميذه السابق شاه، نجد أنه في حين يبدي بيل غيتس اهتمامه، متحمسًا، برفاهية الإنسان، لم تكن حقوق الإنسان موضوعًا مهمًا بالنسبة إليه. ولتوضيح هذا، فإنه مع بداية العام 2009 كان بيل وميلندا غيتس قد اعتادا كتابة الرسالة السنوية لمؤسسة غيتس، والتي كان الهدف منها، كما وصفه غيتس، هو أنها بمنزلة جهد؛ «لنتشارك على نحو صريح في: ما أهدافنا، وأين يمكن تحقيق تقدم، وما المجالات التي لا يمكن تحقيقه فيها؟»، إذ لم يظهر

مصطلح حقوق الإنسان في الرسالة الأولى، ولم يظهر حتى في كتابة هذه الرسالة في العام 2015، كما لم يظهر هذا المصطلح في أي من الرسائل اللاحقة. وقد مضى ماثيو بيشوب ومايكل جرين في متابعة عملهما في كتابهما «الرأسمالية الخيرية»، (حيث أتيا مرتين فقط على ذكر حقوق الإنسان؛ لينقضي بعد ذلك ما هو كثير جدًّا)، ومن خلال التعاون مع مايكل بورتر، الأستاذ في كلية هارفارد للأعمال، والذي يعد السلطة البارزة في العالم في مجال إستراتيجية الأعمال التنافسية، قد طور ما يسمونه «مؤشر التقدم الاجتماعي»، وهو المؤشر الذي كان القصد منه أن يكون مستقلًا عن المؤشرات الاقتصادية الأخرى، وأن يستند جزئيًّا إلى أفكار أمارتيا سين. لكن كما لاحظ توم بولسون، معلق التنمية، فإن «رواندا - التي غالبًا ما يُنظر إليها باعتبارها قصة نجاح أفريقية كبيرة في مجتمع التنمية - احتلت مركزًا قريبًا من القاع في القائمة. وكانت كل من موزمبيق وأوغندا ونيجيريا وإثيوبيا الدول الوحيدة ذات الدرجات المنخفضة»[33].

وبالنسبة إلى منتقدي غيتس، لم يكن هذا من قبيل المفاجأة، فسواء كان غيتس غير مكترث شخصيًّا بموضوع حقوق الإنسان، أو كان ببساطة الطابع السياسي لأنظمة الحكم التي يدعمها يحظى بأهمية ثانوية لديه، حين يقارن بدرجة التقدم الذي أحرزته هذه الدول في حل مشاكل الفقر والمرض والجوع، وفي تحقيق أهداف تنموية قابلة للقياس الكمي، فإن هذا شيء من المتعذر أن يعرفه أي شخص لا يحظى بثقة غيتس. لكن ما لا يمكن تخيله أن الرسم البياني الذي ظهر في الرسالة السنوية للمؤسسة في العام 2013 بعنوان «تقديم الرعاية الصحية للناس: قصة نجاح إثيوبيا»، كان من المفترض أن يكون هذا الرسم مصحوبًا برسم آخر يُقرأ (بالدقة نفسها) «انتزاع حقوق الإنسان من الناس: عار على إثيوبيا»، أو أي شيء من هذا القبيل. ومن ثم، فإن رد غيتس على دامبيسا مويو وكذلك رد جيوف لامب، كبير الخبراء الاقتصاديين ومستشار شؤون السياسة لدى بيل وميلندا غيتس، وفي معرض مراجعته لهجوم إيسترلي على «الوهم التكنوقراطي» لدى غيتس في كتاب «طغيان الخبراء» The Tyranny of Experts، لا يشيران إلى غيتس أو إلى كبار الموظفين في مؤسسته على أنهم يأخذون مثل هذه الانتقادات على محمل الجد؛ ذلك أن الرفض ببساطة من

دون تعمق من قبل لامب لانتقاد إيسترلي لتدوينة غيتس عن «المتفائلين غير الصبورين» كان رفضًا كاشفًا على وجه الخصوص. ففي رفضه هذا، أشار لامب إلى ما تقدمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من «دعم للحركات الديموقراطية»، كأنه حقيقة لا يمكن إنكارها، وهي الحقيقة التي تغاضت عن أيِّ حاجة من جانبه لمعالجة عنصر أساسي في الحجة التي ساقها إيسترلي، والتي كانت تذهب على وجه التحديد إلى أن هذا ما لم تكن تفعله الوكالة في إثيوبيا.

فهل كان غيتس جادًّا، بعد كل هذا حين أصر على أن مويو كانت واحدة من منتقديه القليلين جدا وهم من بهم من السخف والحماقة التي تدفعهم إلى اعتقاد أن مضار المساعدات التنموية أكبر من نفعها؟ إن من المرجح بطبيعة الحال، ومن الناحية النظرية أنه لم يكن يعرف بالفعل عمق المعارضة ومداها لنموذج المساعدات الذي فعل الشيء الكثير لوضعه وتطويره. لكن هذا الأمر يبدو محتملا بالكاد. وإن لم يكن من شيء آخر، حتى لو كان الانتقاد الذي وجهه كل من مويو وإيسترلي من منظورهما الخاص بشأن الانصهار في بوتقة النزعة الفردية المستمدة من فريدريك هايك والالتزام بحقوق الإنسان، أتت كشيء مفاجئ، فإنه لا بد أن غيتس كان على دراية بالتأكيد بالمظاهرات الضخمة المناهضة للعولمة التي تفجرت في أثناء الاجتماع الوزاري الذي عقدته في العام 1999 منظمة التجارة العالمية، والتي أدت إلى إصابة سياتل، مسقط رأسه، بالشلل التام. ففي كتابه «نهاية الفقر»، يتحدث جيفري ساكس حتى عن سيره مع والد غيتس خلال هذه المظاهرات، حيث يقول: «همست لرفيقي الذي كان يمشي معي، بيل غيتس الأب، بأنه كان من المحتمل تمامًا ألّا يُتعرف عليه من قبل الحشود!»[34] لكن بيل غيتس الابن، كما تشير أسرة غيتس، قارئ نهم، اعتاد أن ينشر بانتظام مراجعات تفصيلية للكتب على موقعه الإلكتروني الشخصي. وفي مقال رأي نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» في سبتمبر 2013، بعنوان «قريبًا، نهاية الفقر»، لاحظ ساكس أن الفكرة التي تقول إن ثمة إمكانية لإنهاء الفقر المدقع بحلول العام 2030 «كانت تترسخ على أعلى المستويات»[35]، وكان ساكس محقًا في ذلك تمامًا، وحيث إن عددًا قليلًا فقط من المنتقدين للمساعدات يتبنون مواقف كهذه، وبالنظر إلى الدوائر رفيعة المستوى التي يتحرك غيتس في إطارها على نحو عام لكن عند زيارته للمستفيدين من أعمال

مؤسسته، فربما يساعد هذا في تفسير السبب الذي يجعل غيتس يعتقد أن هؤلاء المنتقدين مجرد شيء ضئيل على الأرض، تمامًا مثلما يعتقد أنهم أشرار.

سيكون من المستحيل المبالغة في تقدير أهمية آراء غيتس في التوجه الحالي لمشروع التنمية. وعلى رغم ذلك، إذا خُصِّصت مخصصات للاختلافات في الحساسية والأسلوب الخطابي بين سياتل في العام 2014 وواشنطن في العام 1949، سيتبين أن اختلافًا قليلًا جدًّا هو الذي يفصل بين ثقة غيتس بأن النهج الذي يسلكه في التنمية هو النهج الوحيد الصحيح[36]، وأن معارضة هذا النهج بطريقة منهجية تعني الوقوف في طريق كل الآمال الإنسانية الكريمة لإنهاء كوارث الفقر والمرض والجوع، وبين تلك الآراء التي عبَّر عنها خبراء تنمية يذهبون فيها إلى المدى نفسه الذي ذهب إليه الرئيس ترومان في حديثه بإسهاب عن النقطة الرابعة في خطابه بمناسبة الفترة الثانية لتوليه الرئاسة في العام 1949، أي مع بزوغ فجر عصر التنمية الحديثة. وفي كتابه «تاريخ التنمية»، قسَّم مؤلفه غلبرت رست خطاب ترومان إلى أربعة أجزاء: يستذكر الجزء الأول من الخطاب المضايق اليائسة - رعب الجوع والعوز - التي يعيش فيها ما يربو على نصف سكان العالم. وبعد ذلك، يأتي الخبر السار بأنه «لأول مرة في التاريخ»، سيصبح شيء ما في متناول اليد، والذي سيحقق السعادة ويجعل من الممكن إحداث تحول في حياتهم. [لكن] هذا لن يتحقق ما لم تُحشَد الطاقات لدى هؤلاء السكان من أجل زيادة الإنتاج والاستثمار والعودة إلى العمل والتوسع في التجارة. لكن في النهاية، إذا اغتُنِمت الفرصة ووافق الناس على الجهود المطلوبة، فسوف يبزغ فجر عصر من السعادة والسلام والرخاء، والذي سيعود بالفائدة على الجميع[37].

كما يتطرق رست إلى الإشارة، من البداية، فإن الرسالة الضمنية بأن الحلول التي يعرضها عالم التنمية كانت، حرفيًّا تمامًا، هي «الحل الوحيد لمشاكل البشرية»[38]. فلو قبل المرء بهذا، فهو صديق للبشرية أو، على حد قول جيم يونغ كيم، أسس نفسه كشخص أخلاقي. في المقابل، فإن رفض الادعاءات التي قُدمت بشأن ما حققته التنمية، وما يمكن أن تستمر في تحقيقه، كان يعني عدم فعل شيء أقل من الوقوف على نحو عكسي في الطريق المؤدي إلى التقدم من أجل الفقراء والجياع، ومن ثم، تأخير، كما أصر جيفري ساكس على الرافضين الساخطين ممن لديهم القدرة على الاضطلاع به، فرصة هذا الجيل لـ «مداواة

العالم»، ولدى رؤيته من هذا المنظور، فإنه بالنسبة إلى إدانة بيل غيتس لدامبيسا مويو باعتبارها شرًّا، كان من قبيل الحس السليم. وإذا كان ما يجب الاضطلاع به واضحًا، وقابلًا للتنفيذ على حد السواء، عندئذ فإن معارضة الاضطلاع بذلك كان بالتأكيد تصرفًا مجنونًا أو عدميًّا أو، كما قال بيل غيتس على نحو قاطع عندما وصف كتاب دامبيسا مويو بالشر، ببساطة عدوًّا للجنس البشري.

ولكن إذا كانت الرؤية الأخلاقية المانوية لعالم التنمية، والتي يحاول في إطارها «حزب الإنسانية»، وهنا نستعير وصف المؤرخ بيتر جاي للتنوير الأوروبي، إقناع عالم متشائم، كما قال جيفري، بأن أحلى ثمار [جدول أعمال التنوير] في متناول أيدينا[39]، لم تتغير منذ القرن العشرين، فإن وسائل العلاج المطروحة على النحو الأنسب لتحقيق ذلك لم تفلح في هذا. وبدلًا من ذلك، فإن تاريخ عالم التنمية تطورت فيه نظرية تلو الأخرى، ونموذج تلو الآخر، ليرتفع إلى مستوى الإجماع؛ ومن ثم يفقد شعبيته، ويُستبدل بمجموعة مختلفة من التحليلات والوصفات. وكما تذكر بول كروغمان في خطاب ألقاه حول العمل الذي أنجزه ألبرت هيرشمان، فإن نظرية التنمية العالية في الغرب كانت ذات تأثير عميق بين اقتصاديين وصانعي سياسة من أوائل الأربعينيات إلى منتصف الخمسينيات، حيث شهدت هذه النظرية «فشلًا سريعًا» في تلك الفترة. وفي الوقت الذي بدأ فيه دراسة علم الاقتصاد في السبعينيات، تذكر كروغمان أن هذه النظرية «لم تبدُ خاطئة بقدر ما هي غير مفهومة»[40].

لا يمكن أن يعد هذا مفاجأة، ففي كتاب «صعود وهبوط نظرية التنمية» The Rise and Fall of Development Theory، يروي مؤلفه كولين ليز المسار التاريخي لفكر التنمية، والذي ارتكزت فيه «العقيدة الإيجابية» الأولية لحقبة الأربعينيات إلى حد كبير على المذهب الكينزي والدروس المستفادة من خطة مارشال، هذه العقيدة أفسحت المجال في الخمسينيات لنظرية الحداثة لروستو، التي بدورها أفسحت المجال في السبعينيات لظهور «نظرية التبعية» ذات التوجهات اليسارية من ناحية، ومن ناحية أخرى، لأشكال مبكرة لليبرالية الجديدة في واشنطن والدول المانحة الأوروبية الكبرى، مع تخليها التدريجي عن المذهب الكينزي، وهو ما يعني التخلي تقريبًا عن نظام التجارة الدولي برمته، وكما كان قد تصوره مؤتمر بريتون وودز في العام 1944. وفي الثمانينيات، طرح د. جرو هارلم برونتلاند Dr. Gro

Harlem Bruntland فكرة «التنمية المستدامة»، لكن بينما أصبح ذلك مصطلحًا رئيسا، فإن الأفكار التي كانت وراء ذلك تُجُنِّبت إلى حد كبير من قبل مخططي إجماع واشنطن، والذي كان من بنات أفكاره برنامج التعديل الهيكلي الذي وضعه البنك الدولي. وفقط بعدما مُني هذا البرنامج بالفشل في الارتقاء إلى مستوى الآمال والتوقعات حيث تحولت المؤسسة الغذائية إلى ما بات يُعرف باسم «النمو المؤيد للفقراء»، وعلى رغم ذلك فقد أمكن أن تتعايش هذه الالتزامات معًا، مهما كانت هذه الأفكار غير قابلة للخلط، كما يبدو ذلك لدى بعضنا، مع اعتقاد أنه لن يعود يتعين على الدولة أن تؤدي الدور التصرفي الرئيس في مشروع التنمية، والتبعية (النسبية) والتحييد السياسي للمنظمات غير الحكومية، وصعود دور قطاع الأعمال الخاص والذي يشكل إجماع التنمية في أوائل القرن الحادي والعشرين.

وقد حاجج لو بارون ودوفيرجين بأن هذا النموذج الأحدث للتنمية لا يشكل تهديدًا لأحد في السلطة. لكن يمكن للمرء الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك. إذ إنه كما قال جاري.دبيلو. جينكينز، أستاذ القانون بجامعة ولاية أوهايو: «مع تأكيدها على قدرة الوكلاء المفرطين من ذوي الثراء الفاحش على حل المشاكل الاجتماعية، فإن الرأسمالية الخيرية [قد ضخمت] صوت هؤلاء الذين يمارسون بالفعل تأثيرًا كبيرًا، ولديهم إمكانية الوصول إلى الأشياء، ولديهم السلطة»، ويجادل سميث بأن «الإستراتيجية الصريحة للرأسماليين الخيرين تسعى إلى تحقيق النفوذ النهائي للعطاء الخيري عن طريق التأثير في الحكومة؛ لكي تحذو حذوهم في اختيار أي المبادرات الاجتماعية (المشاكل والحلول المفضلة على السواء) التي تستحق الدعم»[41]. وما يعنيه هذا أنه للمرة الأولى في التاريخ الحديث، فإن الحكمة التقليدية التي أصبحت تتردد بأن القطاع الخاص - الأكثر تأثيرًا من الناحية السياسية، الأقل سدادًا للضرائب والأقل تنظيمًا، والأهم من هذا وذاك، والقطاع الأقل خضوعًا للمساءلة ديموقراطيًّا بين تلك الجماعات التي تتخلص من السلطة الحقيقية والثروة في العالم - هو الأنسب لأن يُعهد إليه بتحقيق الرفاهية وتحديد المصير لدى الأشخاص الضعفاء والجوعى. وعلى ذلك، لا يمكن أن تكون أي ثورة أكثر راديكالية، ولا توقعات بغض النظر عن إلى أي مدى كان هذا نتاجًا للترويج المتواصل لهذا الرأي في كل من وسائل الإعلام القديمة والحديثة يمكن أن تكون أكثر معاداة للمنطق، أو أشد عداوة للتاريخ، أو تتطلب التحلي بقدر أكبر من الإيمان.

13

نهاية الجوع؟

«لا تستطيع بناء السلام على بطون فارغة وبؤس بشري»

لورد بويد أور

سيرفض بيل غيتس بالتأكيد الاقتراح الذي ذهب إلى أن تحليه بقدر أكبر من الإيمان هو الذي دفعه إلى التنبؤ في رسالة مؤسسته التي كتبها في العام 2014، بأنه «بحلول نهاية العام 2035، لن تكون هنالك تقريبًا دول فقيرة في العالم»، وأن كل الدول تقريبًا «ستتعلم من جاراتها الأكثر إنتاجية، وستستفيد من ابتكارات من قبيل اللقاحات الجديدة، والبذور الأفضل، والثورة الرقمية»، وعلى النقيض، مثل جيفري ساكس وجيم يونغ كيم، لم يتخلَّ غيتس على الإطلاق عن إصراره على أنه إذا كان متفائلا (غير صبور) حيال المستقبل، فإن السبب وراء ذلك، على حد قوله، كان يكمن في أن «التقييم الواقعي لحال البشرية هو الذي يفرض النظرة المتفائلة لدى العالم». وبقدر ما فعل ساكس في كتابه «نهاية الفقر»، أهَّل غيتس - في كثير من الأحيان - هذا الادعاء بالتحذير من أنه في حين

أن مثل هذا التقدم كان محتملاً، فإنه لم يكن حتميًّا. غير أن هذا لم يجعل التفاؤل أقل من أي مبدأ توجيهي أخلاقي أو تشغيلي في عمله، وبالنسبة إلى غيتس، كان هذا تمييزًا، تقريبًا من دون فرق. فكما قال في خطاب بمناسبة بداية عمله، ألقاه أمام دفعة من الخريجين بجامعة ستانفورد في العام 2014، «حتى في المواقف العصيبة يمكن أن يغذي التفاؤلُ الابتكارَ، ويؤدي إلى اكتشاف أدوات جديدة للقضاء على المعاناة».

ولدى شخص متشكك في التنمية، كانت رؤية غيتس للمستقبل مفرطة في التفاؤل إلى حد كبير. لكن لم يكن هنالك بالقطع شيء تفاؤلي في تقييمه الاتجاهات الحالية. وهناك، على نحو مفاجئ إلى حد ما، كانت رؤيته أقرب إلى التشاؤم. ففي الرسالة السنوية للمؤسسة التي كتبها غيتس في العام 2010 «إذا توقعنا ما سيكون عليه حال العالم في غضون عشر سنوات من الآن، من دون وجود ابتكار في مجالات الصحة والتعليم والطاقة أو الغذاء، فسنجد أن الصورة كئيبة تمامًا. إذ إن التكاليف الصحية بالنسبة إلى الأثرياء ستتصاعد، مما يفرض مفاضلات صعبة مع إبقاء الفقراء عالقين في الوضع السيئ الذي هم فيه اليوم... ومن ثم، ستتعين علينا زيادة سعر الطاقة للحد من الاستهلاك، وهو ما سيجعل الفقراء يعانون كل هذه التكلفة الأعلى وتأثير التغير المناخي. وفيما يتعلق بالغذاء، سيكون لدينا نقص كبير؛ لأنه لن يكون لدينا أراضٍ كافية للزراعة من أجل إطعام سكان العالم الآخذين في التزايد، ودعم نظامه الغذائي الأكثر غنى»[1].

فلماذا كان مقتنعًا جدًّا بأن هذه النتائج لن تحدث؟ كانت إجابة غيتس بسيطة للغاية ومباشرة: إذا كانت القوة الكامنة في الابتكار، وما يبشِّر به من وعود هي التي أقنعته بأن مستقبل الإنسانية مشرق، وليس قاتمًا. ففي مقطع الفيديو الذي أعده للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أعلن غيتس بصراحة أن «كل ما تحقق من تقدم في الماضي، ومصدر كل التقدم في المستقبل، سيكمن في الابتكار»[2]، فبالنسبة إلى غيتس، كان الابتكار والتفاؤل وجهين لعملة واحدة ترحب بالمستقبل وتودع الماضي. وكما قال في خطاب البداية في العام 2014 «إن كان لي ومليندا أن نعبِّر بكلمة واحدة عن أكثر الأشياء المحببة لنا في جامعة ستانفورد، فهذا الشيء هو التفاؤل. إذ يوجد هنا ذلك الشعور المعدي بأن الابتكار يمكن أن يكون هو الحل تقريبًا لكل مشكلة»،

وأوضح غيتس أنه كان يؤمن بأن هذا ينطبق أيضًا على الفقر، أو المرض، أو الجوع، وكما كان الحال كذلك حين بدأ وبول ألين في تأسيس شركة مايكروسوفت «[اعتقادًا] منهما أن سحر أجهزة الحاسوب والبرمجيات من شأنه تمكين الناس في كل مكان، وجعل العالم أفضل بكثير»[3].

بالطريقة نفسها التي يقول بها وارين بافيت - والأهم من ذلك ما تشتريه شركته «بيركشاير هاثاواي» - وهي الطريقة التي يمكن أن تؤدي من خلالها إلى تحريك الأسواق المالية في الأغلب، فما الذي سيقوله إذن بيل غيتس - والأهم من ذلك، ما الذي تركز عليه مؤسسته - والذي يمكن أن يغير غالبًا النقاش بشأن التنمية. لكن في هذه الحالة، فإن نقطة الانطلاق لدى غيتس، وهي أن الابتكار صار العنصر الحاسم في نجاح الأعمال، كان رأي الإجماع في دوائر الشركات الأمريكية، وعلى نحو متزايد، حتى لو كان هذا لايزال إلى حد ما أقل، بين نخبة رجال الأعمال في معظم الدول المتقدمة الأخرى لبعض سنوات. ويرجع تاريخ هذا إلى نشر كتاب «معضلة المبتكر» The Innovator's Dilemma في العام 1997 من تأليف كلايتون كريستنسن Clayton Christensen من كلية هارفارد للأعمال، وهو يُعد واحدًا من أكثر كتب الأعمال المنشورة تأثيرًا حتى الآن. وبعد ذلك بعشر سنوات، في العام 2007، أظهر استطلاع أجرته «الإيكونومست»، وهي مجلة جسَّدت عقودا من الزمن الحكمة التقليدية المستنيرة لمؤسسة الأعمال «النمو الاقتصادي على المدى الطويل الذي يعتمد على خلق وتعزيز بيئة تشجع الابتكار»[4]. كما وجدت دراسة أجرتها مجلة «بيزنس ويك» عن أداء الشركات أنه في الفترة بين العامين 1995 و2005، كان هامش الربح المتوسط في قمة الشركات «المبتكرة» وصل إلى نسبة 3.4 في المائة، في حين بلغ المتوسط لدى شركات أخرى في مؤشر ستاندارد آند بورز العالمي 0.4 في المائة. لا عجب إذن أنه بحلول العام 2012 أظهرت بيانات مسح أن أربعة من بين كل عشرة من الرؤساء التنفيذيين لدى الشركات الأمريكية الكبرى عينوا ما يُسمى كبير مسؤولي الابتكار.

وفي أوائل القرن الحادي والعشرين، تبين أن هذا التحليل بشأن كيفية نجاح الشركات - خشية أن تنسى، كان قد كتب عنه بالفعل كريستنسن في كتابه «معضلة المبتكر»، حتى على الرغم من أنه نشر لاحقًا كتبًا بشأن تطبيق نظرياته على الرعاية

الصحية، وعلى التعليم الجامعي- قد بات نظرية عامة، كان يحتاج إليها المجتمع بأكمله؛ لكي ينجح من خلال الابتكار أولا، وقبل كل شيء. والنتيجة الطبيعية لهذا كان ما وصفته ماريانا مازوكاتو Mariana Mazzucato، الاقتصادية بجامعة ساسكس، وهي واحدة من المعارضين القلائل على نحو متزايد للإجماع الحاكم، بأن التصوير المستمر للحكومة «باعتبارها العقبة الثقيلة للابتكار وريادة الأعمال»، وكان الاقتصادي الشمالي الغربي البارز روبرت جوردون ممثلًا لهذا حين قال: «إنه كان متشككًا للغاية حيال الحكومة» باعتبارها مصدرا للابتكار، فهذا الأمر، كما أضاف «هو دور رواد الأعمال الفرديين. ذلك أن الحكومة لم يكن لها علاقة بما يفعله بيل غيتس، أو ستيف جوبز، أو [مارك] زوكربيرغ»[5].

وقد حاولت مازوكاتو الرد على هذا الرأي في كتابها الذي صدر في العام 2011، بعنوان «دولة الأعمال الريادية» The Entrepreneurial State، إذ جادلت بأن الرأي كان يستند إلى الأيديولوجيا، وليس إلى الأدلة، وأنه في الواقع، مارست الدولة دورًا مركزيًّا في إنتاج الاختراقات التي أحدثت تغييرًا في العالم، وكانت مرتبطة في العادة بالشركات. والمثال الرئيس على هذا شركة أبل. إذ كما تشير مازوكاتو: «تقريبًا كل حالة من أحدث التقنيات الموجودة في أجهزة آيبود وآيفون وآيباد تعد إنجازًا تُجُوهل من قبل جهود البحث ودعم التمويل لدى الحكومة والجيش»[6]. غير أنه لم يكن لمثل هذه الخلافات وزن كبير، قبل كل شيء، في رأيي، وذلك؛ لأن الحكومات نفسها وافقت على وجهة النظر التي مفادها أن الابتكار يصبح في حال أفضل لدى قطاع الأعمال، مع مراعاة أن ينحصر دور الحكومة إلى حد كبير في توفير بيئات تمكينية.

هذا كان صحيحًا ليس فقط فيما يتعلق بما هو أفضل مسار كان يمكن أن يسلكه التقدم الاقتصادي في الداخل، لكن أيضًا فيما يتعلق بمسار التنمية الدولية. وأثناء حكم إدارة أوباما في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، أصبح من الشائع الادعاء أن الرئيس، وعلى حد قول باتريك جالاغير Patrick Gallagher وكيل وزارة التجارة، جعل الابتكار «محور جدول أعمالنا الاقتصادي»، والسبب في ذلك كان بسيطًا للغاية، حيث قال جالاغير إن الابتكار أصبح «المحرك الأساسي لاقتصادنا»[7]، ويُنظر إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ECOSOC على نحو عام باعتباره أحد

الأجهزة القليلة لدى الأمم المتحدة الذي تتمثل فيه آراء الجنوب العالمي على نحو كافٍ، ولهذا السبب، فإنه غالبًا ما يجسد وجهة نظر لدى العالم مختلفة تمامًا عن تلك التي لدى واشنطن، وبروكسل، أو حتى، في الواقع، وجهة نظر دافوس. وعلى رغم ذلك، إن كان هنالك أي شيء، فهو أن نيستور أوسوريو Néstor Osorio، الرئيس السابق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كان أكثر جزمًا، حين أعلن في اجتماع عُقد في العام 2013 في دار السلام في تنزانيا أن «الابتكار جوهر مجتمعاتنا الحديثة. فمن دون تسخير قوته، لن نتمكن من خلق مجتمع صحي ومتعلم وشامل»[8]، ذلك، وكما أصرَّ أوسوريو، على أن أي آمال واقعية لتحقيق تنمية مستدامة، تعتمد على هذا الابتكار.

كانت هذه بلا جدال وجهة نظر الإجماع بين هؤلاء المهتمين بالزراعة والتغذية. وثمة مثال توضيحي على هذا كان يتمثل في مذكرة إحاطة أعدتها منظمة المزارع أولاً لمؤتمر كان من المقرر انعقاده في العام 2008 في معهد جامعة ساسكس لدراسات التنمية. إذ أوضحت هذه المذكرة في الحقيقة أنه «في خلال العشرين عامًا الماضية، شهدت سياقات البحث الزراعي والتنمية تغييرًا إلى حد كبير؛ ذلك أنه يتعين على المزارعين المشاركة باعتبارهم رواد أعمال في أنظمة تسويق معقدة، وعالمية في بعض الأحيان، ومن دون دعم من الدولة في الأغلب»[9]، وقد نجح هذا المؤتمر في جمع عديد من أبرز الاختصاصيين والممارسين الأكاديميين والأكثر تأثيرًا في مجال التنمية الزراعية. وكما ذكر التقرير النهائي للمؤتمر «يتفق الجميع على أن المشاركة مع القطاع الخاص أمر حاسم»[10]. ولم يكن هذا مجرد حقيقة من حقائق الحياة فقط، لكنه أيضًا، كما بدا، أمر محل ترحيب كبير للغاية. وفي صدى خطاب الأعمال الريادية بشأن تفوق الأعمال التجارية للحكومة من حيث الكفاءة والخبرة، تحدث التقرير عن «الأبحاث الكبيرة المتثاقلة ومنظمات التنمية» التي كانت محور التركيز لدى «المصلحين» في منظمة المزارع أولاً، أما اليوم، على الرغم من ذلك، فإنهم أصبحوا «جزءًا فقط من الصورة»، وفي أماكن عديدة، صاروا جزءًا آخذًا في التناقص من هذه الصورة. ونقل التقرير باستحسان عن شامبو براساد، وهو اختصاصي أكاديمي مؤثر في مجال الإدارة الريفية، تساؤله بشأن «كيف يتسنى لنا تحويل «تنافر النغمات» الغني للتنوع التنظيمي إلى «سيمفونية» للابتكار؟»[11].

والحقيقة أن منظمة المزارع أولًا رفعت راية تحذير من أنه إن كان يتعين الوصول إلى التأثير المنشود، فإن هذه التقنيات المبتكرة سيتعين تطبيقها بطرق كانت «مؤيدة للفقراء»، وهو صدى لشعار جيمس ولفينسون إبان توليه رئاسة البنك الدولي بشأن «النمو المؤيد للفقراء»، وذلك بالنظر إلى الخط الذي يتبعه كل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وإدارة التنمية الدولية البريطانية، ووكالات التنمية الغربية الرئيسة الأخرى، كان يبدو من المحتمل بالكاد أن ترك الأمور للقطاع الخاص لم يكن موضع ترحيب لدى المانحين الغربيين الرئيسين. ومن جانبه، وفي العقد الأول ونصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، كان البنك الدولي ازداد اقتناعا، وأكثر من أي وقت مضى بأن الابتكار كان الشرط الأساسي لجعل الأمن الغذائي حقيقة دائمة في العالم الفقير. وفي العام 2013 اعتنق البنك ما بشر به في العام 2012 على أنه «تحليل وعمل المبادئ الناشئة لنظام الابتكار الزراعي AIS»، والذي كان يهدف إلى المساعدة في «تحديد وتصميم وتنفيذ الاستثمارات وطرق المعالجة وأساليب التدخل التكميلية التي يبدو من المحتمل أنها تعمل أكثر على تقوية أنظمة الابتكار وتشجيع الابتكار الزراعي والنمو العادل»، وأوضح البنك أن هذا كان أمرًا ضروريًّا «إن كان يتعين على المزارعين وقطاع العمل الزراعي وحتى الدول أن تواكب وتنافس وتزدهر»[12]، في ظل ظروف زراعية متغيرة يشهدها القرن الحادي والعشرون. وحقيقة أن قطاع العمل الزراعي ورد ذكره باعتباره شريكا متساويا، أو في اللغة الاصطلاحية للتنمية، باعتباره «صاحب مصلحة»، على قدم المساواة مع المزارعين والدولة، كانت توضيحًا لكل هذا على نحو خاص. وكذلك كان أيضًا الافتراض القائل إن روح المنافسة يجب ألا يخبر فقط بما فعله قطاع العمل الزراعي، بل ما فعله المزارعون والدول أيضًا.

من جانبه، نجد أن جيفري ساكس، الذي كانت آراؤه، من خلال عمله ومنصبه بوصفه رئيسا لمشروع الألفية للأمم المتحدة، وهو المشروع الذي زود الأهداف الإنمائية للألفية بأدوات تسليحها الفكري، كان دائمًا من أشد المؤمنين بالابتكار. والواقع أنه جادل في العام 2002، في بحثٍ قدمه إلى مؤتمر أسماه «فجوة الابتكار العالمي»، بأن «الانقسام في العالم بين [الدول التي] تعد مبتكرة للتكنولوجيا، [وتلك التي تعتبر] غير مبتكرة»، لهو «انقسام أكثر وضوحًا بكثير من الاختلافات العالمية

في الدخل»[13]. ومع أخذ هذا الرأي في الاعتبار، لم يكن من المفاجئ أن إحدى النتائج الرئيسة لفرق العمل لدى مشروع الألفية للأمم المتحدة كانت أنه من دون الابتكار، الذي عرفه أحد تقارير فريق العمل بأنه «تطبيق المعرفة في حقل التنمية»، لم يكن من المرجح تحقيق أي من الأهداف الإنمائية للألفية. وأعلن التقرير أن «العلم والتقنية والابتكار، يدعمون كل واحد من هذه الأهداف»، وأنه من دونها «لم يكن من المتصور تحقيق مكاسب في مجالات الاهتمام الصحية والبيئية»[14]. وانتهت مقدمة التقرير باقتباس نقله عن الفيلسوف سبينوزا، ألا وهو: «لا أعرف كيفية تدريس الفلسفة من دون أن أكون مصدر إخلال للمعتقدات الراسخة» - وهي طريقة رنانة لتأكيد دعوة فريق العمل للدول النامية «بأن تتحلى بالشجاعة للانفصال عن طرق المعالجة التقليدية، والتحول إلى استكشاف دور العلم والتقنية والابتكار في استراتيجياتها التنموية»[15].

كل هذه الادعاءات، بما فيها الصيغة الأصلية لدى كريستينسين تم التنبؤ بها، إلى حد ما أو آخر، من خلال عقود من العمل المنجز من قبل الاقتصادي البارز لدى جامعة نيويورك، وليام جي. بومول William J. Baumol، الذي يُعد واحدًا من أعظم المسؤولين بالعالم بشأن دور ريادة الأعمال في الاقتصاد. فلطالما جادل بومول بأن نجاح الرأسمالية كان يُعزى إلى كونها فعالة على نحو استثنائي «كآلة ابتكار»، فلو أن دولًا فقيرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية أخفقت في التقارب اقتصاديًّا مع مجتمعات غنية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان، كما قال بومول في مقابلة صحافية في العام 2002، فذلك؛ لأن تدخل الحكومة في السوق في هذه الدول برهن على أنه «الطريقة الأضمن لمنع الابتكار»[16]، وأن الابتكار ضروري للنمو الاقتصادي في أي اقتصاد رأسمالي. لكن على النقيض من غيتس، وساكس، أو كيم، دأب بومول على القول مرارًا وتكرارًا إنه لا يتوقع أن يتحقق التقدم بوتيرة سريعة في العالم الفقير. كما أنه لم يرفض هؤلاء الذين أبدوا قلقهم حيال آثار العولمة. إذ أخبر الصحافي الذي أجرى المقابلة معه بأن «الاقتصاديين الذين أنكروا ذلك لم ينظروا بالفعل فيما يجري في الواقع»[17]، وعلى العكس من ذلك، بالنسبة إلى بومول، فإنه في حين كانت الفوائد النهائية للعولمة بالنسبة إلى الفقراء فوائد حقيقية، وهي كانت كذلك، على حد قوله «فإن الأمل

الوحيد لدينا في الأجل الطويل»[18] من شأنه أن يجعل الحياة «أصعب وأسوأ فترة طويلة ما لم تتدخل الحكومة بطرق معقولة»[19].

وحتى نكون منصفين، كان هذا ما أقنع غيتس وساكس وكيم بأن عديدا من الحكومات، بما فيها تلك الحكومات غير الديموقراطية إلى حد كبير، مثل إثيوبيا ورواندا، كانت قد بدأت تفعله على نحو مسؤول وبنجاح، حتى لو، وعلى نحو واضح، كان هنالك مزيد من الدول بحاجة إلى العمل بالطريقة نفسها، وكان يستوجب الاضطلاع بما هو أكثر من ذلك حتى من قبل تلك الدول التي قدمت هذه الالتزامات[20]. من الناحية النظرية، كان هذا ممكنًا، لاسيما إذا كانت الحكومات في العالم الفقير، على حد قول ساكس «ستضطلع بمهماتها في وضع القواعد الصحيحة»[21]. بشأن مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية. ولكن كيف كان هذا محتملًا؟ جميع الأشخاص تقريبًا عبر الطيف السياسي، سواء رحبوا بذلك أم تحسروا عليه، يتفقون على أن التأثير الرئيس للعولمة كان العمل على إضعاف سلطة الحكومات الوطنية. وعلى رغم ذلك، استمر المتفائلون بالتنمية في إصرارهم على أنه ما من شيء غير واقعي بشأن توقع وضع الحكومات الأضعف في الجنوب العالمي (في المتوسط) قواعد صارمة، وفرضها على الشركات المتعددة الجنسيات، وتحقيق هذا العمل الفذ في عصر، وكما أظهرت أعقاب الأزمة المالية في 2007-2008، إذ إنه حتى معظم الحكومات في العالم الغني أثبتت - إلى حد كبير - أنها غير قادرة على فرضها على نحو فعال في الداخل، بالنسبة إلى المسائل التي تُحسب حقًّا، وأولاها ما يتعلق بفرض الضرائب.

هذا المكان الذي أثَّر فيه التحيز المعادي للسياسة، أو على الأقل ما بعد السياسة لإجماع التنمية في القرن الحادي والعشرين على ما يبدو بطريقة أخرى، وكأنه مسعى عديم الجدوى لتربيع الدائرة المعبر عنها بمثل، وكما قال ساكس في مقدمة تقريره بشأن الابتكار والخاص بمشروع الألفية لفريق العمل: «الرد على تحديات في مجالات مثل الإنتاجية الاقتصادية، والزراعة، والتعليم، وعدم المساواة بين الجنسين، والصحة، والمياه، والصرف الصحي، والبيئة، والمشاركة في الاقتصاد العالمي، سيتطلب الاستخدام المتزايد للمعرفة العلمية والفنية. ذلك أن الابتكار التقني والتعديلات المؤسسية المرتبطة به يدعمان النمو طويل الأجل، ولا بد من أن يتوسطا أي

استراتيجية لتعزيز القطاع الخاص»[22]. وحاجة القطاع الخاص إلى التعزيز هذه كانت واضحة للغاية على ما يبدو إلى درجة أنها لم تكن حتى تستلزم الخوض في الجدال بشأنها. وحقيقة أن كل الأسئلة السياسية بشأن ما نوع المجتمع الذي يمكن تصنيفه ضمن فئة «التعديلات المؤسسية» شهدت ببلاغة إلى أي مدى كان يعتقد الأشخاص الأفضل والأكثر بريقًا في عالم التنمية أنه لكي تتصدى للحديث عن السياسة بهذه الطريقة القديمة لم تعد بحاجة إلى أن تكون أولوية فكرية، فضلا على أنه من المحتمل أن يكون هنالك بالفعل التزام أخلاقي لديهم لفعل ذلك. ولم يكن فقط هؤلاء الذين عارضوا العولمة (الرأسمالية) هم الذين احتفظوا بشكوكهم. إذ كان هنالك اقتصاديون مؤيدون للأعمال، والذين ظلوا أيضا غير مقتنعين. وفي أواخر التسعينيات، مثلًا، جادل ديباك لال Deepak Lal، الخبير الاقتصادي البريطاني البارز في التنمية، بأن «عولمة الاقتصاد ليست أمرا حتميا على نحو أو آخر. وفي المقام الأول يتعين عليها النجاة من تسييس المجتمع»[23].

بالنسبة إلى بيل غيتس، كانت السياسة من أي نوع تحتل أهمية ثانوية في أحسن الأحوال. فعلى حد قوله في مقابلة صحافية طويلة أجرتها معه في العام 2014 مجلة «رولنغ ستون»: «نمط حياتنا الحديثة ليس خلقًا سياسيًّا. وقبل العام 1700، كان الجميع يعانون فقرا أشبه بالجحيم. كانت الحياة قصيرة ووحشية. ولم يكن سبب ذلك عدم وجود سياسيين لدينا؛ لأنه كان لدينا بالفعل بعض سياسيين جيدين. لكن بعد ذلك، بدأنا في اختراع الكهرباء، ومحركات تعمل بالبخار، ومعالجات دقيقة، وفهم الجينات والطب وأشياء أخرى من هذا القبيل[24]، صحيح أن الاستقرار والتعليم مهمان - فأنا لا أقلل من أهميتهما - لكن الابتكار هو المحرك الحقيقي للتقدم»[25].

بيد أنه على رغم ذلك كان غيتس دائمًا ما يرفض منتقديه المتشائمين باعتبارهم مذنبين بشأن ما وصفه في خطاب البدء في جامعة ستانفورد بأنه «اليأس الزائف... وهو الموقف السلوكي الذي يقول إننا عاجزون عن هزيمة الفقر والمرض»، وبغض النظر عن مدى اقتناعه بأن «الابتكار سيعمل على إيجاد احتمالات جديدة، ويجعل العالم أفضل»[26]، ومهما كان هذا لا يحظى بالاعتراف منه، أو لم يلاحظه هؤلاء الذين شاركوه آراءه، بيد أنه كان هنالك تشاؤم، أو ربما على نحو أكثر دقة، نص فرعي

ينم عن القلق والخوف لادعاءاته. وأوضح غيتس هذا في حوار عام أجراه مع وارين بافيت، وذلك بعد إعلان بافيت نيته توريث كل ثروته تقريبًا، وهي تقدر بنحو 30 مليار دولار، لمؤسسة غيتس. وخلال حديثهما، اقتبس غيتس بموافقة فقرة في مذكرات عالم الفيزياء النووية الأمريكي، إدوارد تيللر، الذي يعد تقليديًّا أبًا للقنبلة الهيدروجينية. ففي إعادة سرد غيتس لهذه الفقرة، اعترف تيللر بأنه «لو لم يكن يؤمن بالابتكار، لكان أصبح شيوعيًّا»، كما أضاف غيتس، ولكن بتأنق أيديولوجي، أنه «إذا كان الاقتصاد في وضع محصلته صفرية، يتعين عليك عندئذ أن تجرب بعض أشياء مجنونة تشارك فيها الآخرين. إنه الابتكار والنشاط الآخذ في النمو وحدهما هما اللذان جعلا تيللر يشعر بالارتياح حيال النهج الرأسمالي»[27].

ومسألة أنه كانت هناك سمة مشابهة «أخيرة» للدور الذي حدده غيتس للابتكار، كانت واضحة من إصراره على أنه إذا أمكن للإنسان استقراء الحاضر، فستبدو الأشياء كئيبة جدًّا حقًّا. ذلك أن كلمة «شيوعي»، تُقرأ كمرادف لكلمة «متشائم». ومن ثم، فإن ما كان ضمنيًّا فيما قاله غيتس كان الخوف من أنه في حال فشل الابتكار في أي وقت، فمن المحتمل أن المتشائمين سيكونون على حق بعد كل شيء. وهذا لا يعني القول بأن غيتس أو أي شخص شاركه توقعاته وآماله بشأن المستقبل كان يعتقد أن هذا سيحدث بالفعل في أي وقت، وبالنظر إلى قابليتهم للتفكير الحتمي، ربما حتى يمكن أن يحدث. لكن نقطة الضعف في هذا التحليل تكمن في أنه لا يُسمح بإيجاد موقف احتياطي، أي أنه لا مجال لـ «الخطة ب»، إذا تبين أن الابتكارات التي لم يُفكَّر فيها حتى الآن، والتي آمن غيتس بإمكاناتها غير المحدودة لحل أي مشكلة، يمكن أن ينتهي بها الحال إلى الفشل في تحقيق الهدف منها. وفي انتقاد حاد لأفكار كلايتون كريستنسن، والذي كتبته جيل ليبور Jill Lepore، المؤرخة بجامعة هارفارد، ونشرته مجلة «نيويوركر» في العام 2014، وصفت جيل الابتكار باعتباره فكرة التقدم «التي نُقِّيت من أهوال القرن العشرين، وخُلِّصت من منتقديها»[28]. وحتى مع افتراض أنها كانت على حق، ربما طابق أحد المتفائلين السخرية بالسخرية، وأجاب بأنه مادام المستقبل متعاونا، فلا توجد مشكلة. ولكن ماذا لو أخفق المستقبل في التعاون؟

وجهة نظر غيتس بشأن تغير المناخ توضح هذه النقطة. إذ إن كل دراسة تقريبًا تحظى بسمعة حسنة توافق على أنه ما لم تتغير السياسات الحالية على نحو جذري،

وإذا كان التغيير لا يأتي بسرعة إلى حد ما، فإن زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية بين 3.6 و5.3 درجة مئوية ستكون أمرًا مؤكدًا. وكل واحد يعمل في مجال التنمية يعرف هذا جيدًا، حتى إذا، وكما هو الحال بالنسبة إلى عديد من العلماء، فضل كثيرون عدم الاعتراف بهذا على نحو علني، وهو ما يفسر لماذا يعد التغير المناخي أحد المجالات حيث نجد أنه حتى أكثر المتفائلين المتشددين سيعترفون بذلك على نحو عام، إذا لم يُبذل كثير من الجهد قريبًا للحد من الارتفاع في درجات الحرارة العالمية، والتخفيف من أسوأ آثارها، وإلا فسنجد أن سيناريوهات التحسن العالمي المستمر لا تعمل بنجاح كما يتوقع هؤلاء. وغيتس لم يكن استثناءً من ذلك. ففي المقابلة الصحافية التي أجرتها معه مجلة «رولنغ ستون»، كان غيتس، استنادًا إلى مقاييسه على الأقل، متشائمًا تمامًا إزاء هذه المشكلة، حيث أشار إلى أن ما جعل تحديها «صعبًا للغاية» أنه «بحلول الوقت الذي نرى فيه ذلك [التغير المناخي] سيكون وقتا سيئًا بالفعل، فإن [قدرتنا] على حل هذه المشكلة محدودة للغاية»، بل إنه اعترف باحتمال أنه، على حد قوله «حتى عندما تتحلى بالفضيلة، تزداد الأمور سوءًا بالفعل فترة من الوقت». وأضاف غيتس تحذيرًا، حيث قال: «ليس في وسعك أن تأخذ التقدم الذي حققناه، وتحوله إلى خطوط - لو فعلت هذا، فسوف تكتشف فعلًا كيف يمكن أن يكون التغير المناخي بهذا القدر من السوء»[29]. كان غيتس محقًّا في هذا، بالطبع. إذ إنه على حد تعبير إحدى اللافتات التي يراها المرء كثيرًا في المسيرات البيئية، نقرأ عبارة «لا وجود للكوكب ب».

هذا لا يعني القول إن مخاوف غيتس حيال التغير المناخي هزت ثقته في أن المستقبل سيكون أفضل إلى حد بعيد بالنسبة إلى الفقراء والجوعى، مما عليه الحال في الوقت الحاضر. والحقيقة أن ثقته لم تهتز. فكما أكد غيتس للصحافي الذي أجرى معه المقابلة لمجلة «رولنغ ستون»: «أعتقد أننا سنعمل معا بشأن التغير المناخي». والأهمية في هذا كانت في أنه، وبغض النظر عن الوباء أو الكارثة النووية، أو الإرهاب البيولوجي، وعلى الصعيد العالمي، سنجد أن السؤال الأكثر محدودية في التفكير بشأن ما إذا كان النظام السياسي الأمريكي «سوف يصحح نفسه»، إذ كان الاحتباس الحراري المشكلة الرئيسة المعاصرة الوحيدة التي اعترف غيتس بأنها تكون فعلا أسوأ في المستقبل، على الأقل فترة من الوقت. وفي أثناء مشاركته في

برنامج حواري في العام 2010 قدمته منظمة «تيد توك» TED Talk دار حول الطاقة والمناخ، استخدم غيتس حتى كلمة «معجزة» لوصف ما كان العالم بحاجة إليه، على الرغم من أنه سرعان ما أضاف على كلمة معجزة، لم يكن يقصد أنه من المستحيل حل المشكلة، وأنه بقدر ما كان يعنيه الأمر، فإن المعالج الدقيق، وجهاز الحاسوب الشخصي، وشبكة الإنترنت كانت أيضًا معجزات. غير أنه كان سريعًا بالمثل في الإشارة إلى أن ما هو مطلوب كان شيئًا غير مسبوق، حتى استنادًا إلى تلك المقاييس. وقال «لا يكون لدينا موعد نهائي في العادة، حيثما يتعين عليك الحصول على المعجزة بحلول تاريخ معين. عادة، ما تفعله مجرد نوع من الاستعداد؛ لتجد بعدها أن أشياء تتحقق، وأشياء أخرى لا تتحقق». لكنه حذر من أن التغير المناخي، كان حالة «حيث يستوجب علينا بالفعل القيادة بأقصى سرعة، والحصول على معجزة في إطار زمني ضيق جدًّا»[30]. وقد بات غيتس بالفعل قلقًا بما يكفي وعلى نحو واضح من أنه في رسالة مؤسسته في العام 2015، ألزم نفسه بأن يصبح مشاركًا بقدر أكبر في محاولة التعامل مع التغير المناخي. لكنه يوضح أن هذا سيكون بصفة خاصة، وليس في سياق مؤسسته.

ومهما يكن سياق التزامات غيتس، فإن فكرة أن معجزة يمكن أن تحدث وفقًا لجدول زمني، كانت ستبدو كأنها تناقض أخلاقي في أي حقبة من تاريخ البشرية حتى الجزء الأخير من القرن العشرين. لكن في السياق الذي أسماه الكاتب روب كوكس Rob Cox «الاستثنائية الأخلاقية»[31] لوادي السيليكون وجارون لانير Jaron Lanier، وصف عالم الكمبيوتر (وزميل الأبحاث الحالي لدى شركة مايكروسوفت) الذي تحول إلى منتقد للإنترنت، بأنه «اختزال تبشيري»[32]، وأصبحت مثل هذه التصريحات المتغطرسة بشأن الاستحقاق أمرًا شائعًا إلى حد أنه لم يعد يشعر بأنه متغطرس. وعلى الرغم من الأساس المادي القائم على العلم والتكنولوجيا لتصور غيتس للعالم، في عمله باعتباره رأسماليا ومحبا للعمل الخيري على السواء، فإن فكرة أن باستطاعة المرء التعجيل بحدوث معجزات تبدو بالتأكيد كعقيدة إيمانية أكثر من كونها «تفاؤلا نافذ الصبر»، ومن المفترض أن هذا ما كان جارون لانير يحاول إيصاله حيت كتب يقول إن «حركة مادية نصبت نفسها بنفسها، وهي تحاول أن تتخذ العلم أساسًا لها، تبدأ في أن تبدو كأنها ديانة بسرعة

إلى حد ما»[33]، وإن كان على حق، فإنها تبدو عندئذ ديانة يعادل فيها الزنديق أو المرتد الرافض المتشائم، والتي فيها أيضا، على حد قول جيل ليبور، كان افتتان وسائل الإعلام التجارية بالمبتكرين هو المعادل الحديث «لما كان يعرف، منذ قرن من الزمن، بوصفه رسومات لرجال التقدم». وبالنسبة إلى ليبور «الابتكار هو فكرة التقدم المغلفة داخل إطار مقاوم للنقد»[34].

وقد نضيف إلى هذا، داخل إطار الصندوق المقاوم للسياسة أيضًا، أو على الأقل إطار يُنظر فيه إلى السياسة باعتبارها نوعا من العائق المحير للعصر الذهبي لنهاية الجوع ونهاية الفقر، وهو ما تقف الرأسمالية الخيرية على عتبة الدخول فيه، وذلك إذا ما تنحى السياسيون جانبًا، وابتعدوا عن الطريق. على سبيل المثال، في حوار علني في العام 2014، والذي أجراه فينود خوصلا Vinod Khosla، المؤسس المشارك في شركة «صن مايكروسيستمز» Sun Microsystems، مع لارى بيغ وسيرجي برين، وهما من المؤسسين المشاركين في شركة «غوغل»، قال بيغ إنه حين نظر إلى الحكومة، وجد أن طريقة عملها بدت «غير منطقية» نوعًا ما بالنسبة إليه[35]، وعلى الرغم من كل التفاؤل لديه، بدا بيل غيتس محيرًا إلى حد كبير. ومع اقتناعه بأن الابتكار التكنولوجي، وليس السياسة، هو الذي كان مسؤولًا بالفعل عن كل التقدم الذي تحقق في القرون الثلاثة الماضية، كان غيتس أمينًا بما يكفي؛ لأن يعترف في المقابلة التي أجرتها معه مجلة «رولنغ ستون»، بأن أحداثًا مستعصية من قبيل الحرب في سورية «تثير تساؤلات لدى هؤلاء الأشخاص الذين يعتقدون أن في إمكانهم إصلاح حال أفريقيا بين عشية وضحاها»، وقال «أفهم كيف أن كل طفل سليم، كل طريق جديد، يضع دولة على مسار أفضل، لكن عدم الاستقرار والحرب سوف ينشآن من وقت إلى آخر، وأنا لست خبيرا في كيفية إيجاد مخرج لكل تلك الأشياء»، واختتم غيتس حديثه بالتمني إلى حد ما، فقال «أتمنى لو كان هناك اختراع أو تقدم [علميًّا أو تقنيًّا] لإصلاح ذلك»[36].

بالنظر إلى مدى ندرة التركيز على هذا الأمر باعتباره محورًا رئيسا لنقاش التنمية، لاسيما فيما يتعلق بما يجب عمله لجعل النظام الغذائي العالمي يخدم احتياجات الفقراء والأشخاص الذين يعانون سوء التغذية، فإن استعداد غيتس للاعتراف بهذا كان شيئًا يُحسب لرصيده الكبير. وبالنسبة إلى الجزء الأكبر، على

الرغم من أفضل التقارير، وأكثرها تطورًا بشأن ما يجب الاضطلاع به لإنتاج مزيد من الغذاء، لما يربو على تسعة مليارات من سكان العالم، مع العمل في الوقت نفسه على تحسين حياة وسبل العيش للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، سواء جاء هؤلاء من مؤسسات محترمة داخل المؤسسة الغذائية مثل المعهد الدولي لأبحاث سياسة الغذاء IFPRI، والمجموعة الاستشارية للأبحاث الزراعية الدولية CGIAR، ومؤسسات بحثية مثل مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية، أو منظمات غير حكومية رئيسة، ومؤسسات خيرية كبرى بما في ذلك مؤسسة غيتس، نجد أن هذه التقارير كُتبت كأن المرء سيقدم اقتراحات جدية بشأن كيفية إصلاح الزراعة، من دون توافق هذه الاقتراحات مع اقتراحات جادة بالمثل، بشأن كيفية الحفاظ على السلام في مجتمعات هشة، والتي سيجعلها التغير المناخي أكثر هشاشة قريبًا. وهكذا، أخبر فرانك ريجسبرمان Frank Rijsberman، الرئيس التنفيذي للمجموعة الاستشارية للأبحاث الزراعية الدولية، موقع SciDev.net في مقابلة أجراها معه في العام 2014 أنه «في غضون السنوات القادمة، سيكون الاستثمار في الابتكار في قطاع الزراعة أساسيًّا لمعالجة المشاكل التي تواجه منطقة جنوب الصحراء الأفريقية، والمناطق النامية الأخرى في العالم»[37]، وفي سياق مماثل، ذكرت ورقة عمل أصدرتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في العام 2014م، بعنوان «تحديات إدارة الأسعار الزراعية ومخاطر الإنتاج في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى» The Challenges of Managing Agricultural Price and Production Risks in Sub-Saharan Africa، ذكرت كل تحدٍ من المحتمل أن يواجه ذلك القطاع، (التقرير جيد على نحو خاص فيما يتعلق بالآثار المحتملة للتغير المناخي، على الرغم من أن هذا الموضوع ليس محور اهتمامه الرئيس)، فيما عدا الحرب والهجرة[38]، كما أن خاتمة التقرير السنوي الصادر عن منظمة التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا AGRA يعترف بأن «استمرار المستويات المنخفضة لإنتاج الغذاء أدى إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، والأسعار الزراعية غير المستقرة، وزيادة تكاليف المدخلات»[39]، لكن التقرير يمضي كأن الأمن الغذائي لديه أي فرصة للتأمين في فترة من عدم الأمن السياسي المتزايد على مستوى القارة، وهو اتجاه بالكاد يُذكر في التقرير.

حتى التقارير التي تهتم حصريًّا بآثار التغير المناخي في الأمن الغذائي تتعامل دائمًا فقط على نحو سريع تقريبًا مع قضايا السلام والحرب، وعدم الاستقرار السياسي، والصراع الطائفي، وهي قضايا لم يكن المرء بحاجة إلى أن يكون خبيراً؛ ليرى أنها ذات أهمية مركزية. على سبيل المثال، نجد أن التقرير الشامل والمدروس جيدًا لمجلس شيكاغو، والذي قدمه في العام 2014، بعنوان «تحقيق تقدم في الأمن الغذائي العالمي في مواجهة المناخ المتغير»، والذي موَّله كل من شركة بيبسيكو ومؤسسة غيتس، يبدأ بالملاحظة المنطقية بأنه «في العقود القادمة، سيواجه النظام الغذائي العالمي لدينا توترات غير مسبوقة» Advancing Global Food Security in the Face of a Changing Climate [(40)] لكن، ومثلما كان الحال مع تقرير المجلس للعام 2013، بعنوان «تحقيق تقدم في النظام الأمن الغذائي العالمي: قوة العلم، التجارة، والأعمال» Advancing Global Food Security: The Power of Science, Trade, and Business، فإن كل توتر تقريبًا واجهه النظام الحالي دُرس وفُحص، باستثناء ذلك الذي يتعلق بالأمن والاستقرار السياسيين. فقد حدثت احتجاجات في الشوارع، وتفجرت بعض حوادث العنف فيما يقرب من ثلاثين دولة في العام 2008، عقب الارتفاع الكبير في أسعار الغذاء، وهو ما دفع وزارة الدفاع الأمريكية إلى التحذير من أن «التغير المناخي يمكن أن تكون له آثار واسعة النطاق في الأمن القومي الأمريكي بسبب الاضطرابات الاجتماعية التي تفجرت من جراء النقص في توافر المياه، والإنتاج الزراعي المتدهور، وارتفاع أسعار الغذاء، والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، والتغيرات التي طرأت على أنماط المرض»[(41)].

بيد أن الإجراءات التي أوصى بها التقرير؛ لكي يتفادى العالم نتائج كهذه، كانت كلها إجراءات تكنوقراطية تقريبًا؛ أي إعادة موجزة لإجماع ما بعد أزمة العام 2008 الذي دعا إلى «تطوير الاختراقات العلمية الضرورية، ونشرها على نطاق واسع»، «وتقليل الحواجز أمام تجارة الغذاء العالمية»، وفي الحالة الخاصة بالولايات المتحدة، «[حشد] الموارد الدولية و[نشر] مشروعها الزراعي البحثي - جامعاتها، ومعاهدها البحثية، وقطاع العمل الزراعي - لجمع مزيد من المعلومات بشأن كيف سيؤثر التغير المناخي في النظام الغذائي العالمي، ويطور الابتكارات للتعاطي مع آثاره».

كان منشور الفاو الشامل في العام 2013 بعنوان «كتاب مرجعي عن الزراعة الذكية - مناخيًّا» Climate-Smart Agriculture Sourcebook، مثالاً آخر لدراسة موثوقة، والتي كان فيها السؤال المطروح بشأن – «كيف وإلى أي مدى يمكن للزراعة والنظام الغذائي أن يسهما في التخفيف من حدة التغير المناخي من دون المساس بالغذاء والأمن الغذائي؟» - كان سؤالًا مُلحًّا[42]. لكن تطور التقرير بشأن كيف أن كل جانب من الممارسات الزراعية بحاجة إلى إصلاح وعلى نحو أوسع، وما عملية إعادة الهيكلة المطلوب تنفيذها داخل المجتمعات ككل، وإذا ما أرادت أن تجني فوائد الزراعة الذكية – مناخيًّا؛ هذا التطور كان مصحوبًا بمستوى من الجهل السياسي الذي كان من الصعب الاعتماد عليه، وعلى نحو أكثر إشكالية من وجهة نظر عملية، وبمستوى من التوقع السياسي الذي بدا أنه منفصل تقريبًا عن الواقع. ومن ثم، أصر التقرير على أنه «لخلق بيئة تمكينية من أجل التنمية وتعميم [الزراعة الذكية - مناخيًّا] في الخطة الوطنية الشاملة، فإن ثمة حاجة إلى مؤسسات مناسبة لديها هياكل حوكمة فعالة وشفافة»[43]. كان يمكن أن يكون هذا الأمر على ما يرام لو أن التقرير بذل جهدًا جادًّا لوضع توصيات بشأن كيفية إيجاد هذه المؤسسات في عديد من الدول التي لم توجد فيها، أو إعطائها بعضا من السلطة الحقيقية في دول وُجدت بها، ولكنها كانت دائمًا عاجزة، ولا حول، ولا قوة لها.

أما الاستثناء الرئيس الوحيد من هذا السيل من التقارير الذي حصل فيه السياق السياسي على مثل هذا الاعتراف القصير، فكان هذا التقرير الرائع بعنوان «إطعام التسعة مليارات: الأمن الغذائي العالمي للقرن الحادي والعشرين» The Feeding of the Nine Billion: Global Food Security for the 21st Century، وهو التقرير الذي أعده أليكس إيفانز، اختصاصي التنمية بجامعة نيويورك في العام 2009 لشاتهام هاوس Chatham House. ففي هذا التقرير، الذي كُتب في أعقاب تداعيات أزمة أسعار الغذاء 2007-2008، وفي حين كان إيفانز منتقدًا لوجهة النظر الرئيسة لدى المؤسسة الغذائية، فإنه كان بعيدًا عن ذلك الرأي الذي جاء ضمن انتقادات جذرية موجهة إلى المؤسسة بشأن حقوق الغذاء، والبيئة الزراعية، والحركات المناهضة للعولمة. وقد دعا أيضًا إلى ثورة خضراء في القرن الحادي والعشرين، كما أكد، في حال تلبية شروط معينة. بعبارة أخرى، كانت هنالك قضايا

أساسية تتعلق بالعدالة على المحك. ونقل إيفانز عن غاندي ملاحظته الشهيرة أنه يوجد ما يكفي لحاجة كل شخص، لكن ليس لجشع كل شخص، مشيراً إلى أن هذه «أصبحت حقيقية أكثر مع مضي الزمن». كما أنه وجَّه تحذيرًا شديد اللهجة، حيث كتب يقول «ربما كان الشرط الأساسي أن يتذكر صانعو السياسة أن الابتكار وحده ليس كافيًا... هذه المرة، سيحتاج الابتكار إلى الدخول في علاقة زواج مع التزام بالعدالة الاجتماعية والتطور السياسي»[44]. والمشكلة أنه في مطلع القرن الحادي والعشرين، ومع تراجع حدة التغير المناخي، كان التطور السياسي، وفي هذا الصدد، وجهة النظر المعقدة للمؤسسات السياسية، هو ما جردت مؤسسة الغذاء نفسها منه في عصر الشراكات العامة - الخاصة»[45].

وغني عن القول إن مؤسسة الغذاء تزخر بأشخاص على قدر فائق من الذكاء والتطور. ومن ثم، فإن السؤال هو: لماذا اضطلعوا بهذا الفعل المتهور للتخلي عن آرائهم؟ كما أوضحت في هذا الكتاب، آراء هؤلاء أبعد ما تكون عن آرائي، غير أنه يجب أن يكون جليًّا أن باستطاعة الإنسان الاتفاق مع كل توصية أخيرة قدمها مجلس شيكاغو، ومنظمة الفاو، أو منظمة التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا بشأن ما التقنيات والتحولات في هياكل السوق التي ستكون هنالك حاجة إليها؛ لتسمح للمزارعين بالازدهار حتى في مناطق، مثل الدول الساحلية، حيث كان من المحتمل أن يكون التغير المناخي أكثر تطرفًا، ويمكن للمرء أن يدعم الكائنات المعدلة جينيًّا، والحلول القائمة على السوق، وأن يعتقد أن التنمية لا يمكن أن تنجح ما لم يؤدِّ القطاع الخاص دورًا مركزيًّا فيها، لكن ما لا يستطيع المرء فعله، إن كان ينظر إلى العالم كما هو بالفعل، بدلًا من النظر إليه كما يريد له أن يكون، فهذا يعني مناقشة هذه الأشياء من دون أن نناقش، وبالقدر نفسه من التفاصيل، الضغوط السياسية والاجتماعية التي أدت بالفعل إلى تفجر الاضطرابات وأعمال التمرد والحروب الأهلية بداية من شمالي نيجيريا، وعلى طول الطريق وصولًا إلى الصومال، كما أدت إلى هجرة جماعية غير مسبوقة آخذة في الزيادة إلى دول أوروبا من أنحاء أفريقيا.

ولكي نكون واضحين، يمكن القول إن الرأي السائد شدد دائمًا على أن الجوع يعد مشكلة سياسية واجتماعية ضخمة. وثمة مثال جيد على هذا هو الدخول على الجوع العالمي في قسم بعنوان «الجوع» في الموقع الإلكتروني لبرنامج الأغذية العالمي WFP،

الذي يوضح أن «حل مشكلة الجوع يسهم أيضًا في إحلال السلام والاستقرار. ذلك أنه حين لم تعد الحكومات قادرة على ضمان إمدادات غذائية كافية، تصبح الدول معرضة للسقوط. فالتقلبات في أسواق الغذاء سرعان ما تُترجَم إلى اضطرابات وتقلبات في الشوارع»[46].

والمشكلة هنا تكمن في أن هذا يجعل التسلسل السياسي والاجتماعي يرجع إلى الوراء. وباعتباره أول مدير لمنظمة الفاو، قال لورد بويد أور Boyd-Orr: «لا تستطيع بناء السلام على بطون فارغة وبؤس بشري»[47]. وهذا هو السبب في أن «حل» مشكلة الجوع - واستخدام ذلك الفعل تحديدا «حل»، كأن الجوع أحجية أو، ما هو أسوأ من ذلك، أنه مشكلة برمجة حاسوبية، يوضح إلى أي مدى باتت عقلية التقني تهيمن الآن على جزء كبير من مؤسسة الغذاء العالمية - بحاجة إلى تحقيق السلام، وعلى رغم ذلك، على الرغم من كل الحديث عن صعود أفريقيا، نرى أن السلام ينهار عبر تلك القارة بوتيرة سريعة تبدو مرعبة. علاوة على ذلك، وحيث إن سوء التغذية ونقص التغذية موجودان الآن في دول متوسطة الدخل، وعلى نحو يفوق وجودهما في دول فقيرة جدًّا، فإن المشكلة الرئيسة لا تتمثل تقريبًا على الإطلاق في توافر الموارد، ولكن بالأحرى في توزيع تلك الموارد، وفيما يصفه أمارتيا سِن بـ «الاستحقاقات». ونظرًا إلى أن قرارات توزيع واستحقاق هذه الموارد بالقطع في أيدي الحكومات، فإننا نجد أنفسنا، وقد عدنا إلى الوراء من حيث بدأنا، في ظل أخلاقيات وسياسة، وبدرجةٍ ما على الأقل، أسئلة أساسية بشأن عدالة التوزيع.

وقد فهم سِن هذا. ففي كتابه بعنوان «التنمية كحرية» Development as Freedom، جادل بأنه على الرغم من الاختلافات فيما بينها، سواء كانت عرفت التنمية بأنها «نمو الناتج المحلي، أو أنها الارتفاع في الدخول الشخصية، أو عملية التصنيع، أو التقدم التقني، أو التحديث الاجتماعي»، فإن كل هذه النماذج التنموية عانت العيب نفسه المتمثل في كونها تعريفات ضيقة للغاية. إذ كان سِن مقتنعًا بأن عملية «التنمية تحتاج إلى إزالة المصادر الرئيسة لانعدام الحرية: الفقر وكذلك الطغيان، ضعف الفرص الاقتصادية، وكذلك الحرمان الاجتماعي الممنهج، وإهمال المرافق العامة، وأيضًا التعصب مع فرط النشاط أو ممارسة القمع في الدول»[48]. ومن ثم، اقترح سِن أن التوسع في الحرية، ليس فقط في

سياق الفرص الاقتصادية، لكن أيضًا في سياق الحرية السياسية، وحده الذي «كان الغاية الأساسية والوسيلة الرئيسة للتنمية»[49].

هنالك بعض أصوات على الأقل في المؤسسات الغذائية السائدة أكدت الحاجة إلى التفكير بطريقة سياسية. وأحد أكثر هذه الأصوات بلاغة د. ستيوارت جيليسبي Dr. Stuart Gillespie، وهو من كبار الزملاء الباحثين في المعهد الدولي لأبحاث سياسة الغذاء IFPRI، والذي حاجج بأنه من أجل تحقيق تقدم جاد في الحد من الجوع المزمن، فإن النشطاء والاختصاصيين بحاجة أولًا إلى أن يحرروا [أنفسهم] من فكرة أن نقص التغذية مشكلة غير سياسية، وهي غالبًا ما تُؤطَّر على هذا النحو[50]. لكن في حين شجب جيليسبي بشدة هذا النهج للمعالجة باعتباره «ينم عن قصر النظر وهزيمة الذات»، فإن تأطير معظم التقارير يعد إما غير سياسي، أو أنه يتبنى فكرة أن الإجماع السياسي بشأن مشاكل الغذاء هو إجماع عام الآن، إلى حد أن وضع علامة في المربعات ذات الصلة - الحاجة إلى إرادة سياسية من جانب المانحين، وكذلك الحاجة إلى حوكمة جيدة، وشفافية، ومساءلة، وهلم جرّا - بيان بما فيه الكفاية. غير أنه يجب أن يكون واضحًا، حتى إن كان المرء متعاطفًا مع هذا النهج، أن هذه الاختيارات ترتكز على الافتراض أن النظام الدولي المعاصر، على الأقل فيما يخص التنمية، يعد نظامًا متلاحمًا ومتماسكًا على السواء. وما يكون أقل وضوحًا هو الدرجة التي تعتمد فيها هذه الاختيارات أيضًا على خلاف فرانسيس فوكاياما بأن ما برر كلامه عن نهاية التاريخ أن «كل المجتمعات، بغض النظر عن نقاط البدء الثقافية، لا بد [عاجلًا أو آجلًا] أن تقبل الاختصاصات الأساسية» للتحديث الاقتصادي. وإذا «ما أدى التاريخ في النهاية إلى الديموقراطية الليبرالية والرأسمالية»، فإن ما يعطيه هذا «الاتجاه الأساسي وتلك الصبغة التقدمية هو العلم الطبيعي»[51].

والمشكلة في هذا السياق من الجدال تكمن، وكما أشار جون غراي، في «أنه يفترض أن نوع التقدم الذي تحقق في مجال العلوم يمكن إعادة إنتاجه في مجالي الأخلاق والسياسة»[52]، وربما كان له أن يضيف «في مجال الثقافة» أيضًا. ولم يكن غراي مبالغًا فيما قاله، وكذلك بن سميث Ben Smith، رئيس تحرير موقع بازفيد Buzzfeed الإخباري، حين قال إن التحول الثقافي والاقتصادي الهائل الذي قاده وادي السيليكون، كان يعني بالنسبة إلى كثيرين أن «التكنولوجيا لم تعد قسمًا في

جريدة يومية، بل باتت ثقافة»[53]. وحين يعرِّف بيل غيتس التكنولوجيا هذه بأنها تماثل «فتح منافذ التعاطف الفطري لدينا تجاه إخواننا من بني البشر»[54]، يمكن أن نفترض فقط أنه بالنسبة إليه، لم تعد التفرقة بين التكنولوجيا والأخلاق تعني شيئًا. بمعنى أن الأمر يجب ألا يكون كذلك. بعد كل ذلك، في الشكل الذي صاغه غيتس للنفعية (المحدثة)[55]، المختلطة مع العلم، يعد تحسين الإنسان تحسينا ماديا، وهي سلسلة من المشاكل التي يمكن للبراعة البشرية أن تحلها، وستحلها – «الأشخاص الأكثر قدرة على الابتكار والأكثر ذكاء الذين يعكفون على العمل على حل أهم المشاكل»، كما قال في خطابه بجامعة ستانفورد، والذين يخرجون دائما بنتائج يمكن قياسها وحسابها كميًّا ودراستها.

ومع افتراض أن المرء يصدق، من ناحية، أن الابتكار يحمل وعودًا لا حدود لها، ومن ثم فإن المجتمعات التي تلتزم بالابتكار إما أنها ستصبح مجتمعات ناجحة وإما أنها ستكون ناجحة في مرحلة ما على الأقل، ومن الناحية الأخرى، أنها خاضت غمار المعارك الأيديولوجية الكبرى، وأن الرأسمالية الليبرالية - الجانب الصحيح والمستحق - قد فاز، فإن نفعية غيتس ستبدو عندئذ، كأنها لا شيء أكثر من كونها مجرد حس سليم. لكنَّ هناك أسبابًا تاريخية تدعو إلى الشك في هذا. فقد حاول توماس بيكيتي Thomas Piketty، أستاذ الاقتصاد بجامعة السوربون إظهار أن عصر المساواة في ظل النظام الرأسمالي كان في الحقيقة شذوذًا تاريخيًّا، وأنه لأسباب هيكلية صار عدم المساواة القاعدة الرأسمالية. على أن الاقتصادي الشمالي الغربي، روبرت جوردن، الذي أتيت على ذكره في وقت سابق كواحد من أشد المدافعين عن الاقتراح بأن الابتكار سيكون في حال أفضل لدى القطاع الخاص من تركه في كنف الحكومة، جادل على الرغم من ذلك بأن «التقدم السريع الذي تحقق خلال المائتين والخمسين عاما الماضية يمكن أن يتبين أنه حلقة فريدة في التاريخ البشري»[56]. لكن لنفترض لأجل الحجة أن جوردن على خطأ، وأن وجهة نظر غيتس، التي تعد في القرن الحادي والعشرين وجهة نظر الأغلبية في عالم النخبة العالمية، الصحيحة. ومهما كانت إنجازاتها حتى الآن وكذلك وعودها للمستقبل، غير عادية - فهل يوجد أي شيء سيكون أكثر استثنائية من نهاية الجوع؟ - هل يمكن لنظام تكنولوجي أن يصمد طويلًا في ظل غياب نظام أخلاقي للقوة المتكافئة والجدية؟

وحتى نكون واضحين، يمكن القول إن طرح هذا السؤال لا يعني القول على نحو قاطع أن بيل غيتس ليس لديه رؤية أخلاقية؛ لأنه لديه هذه الرؤية على نحو واضح. لكن الأمر يتعلق بالادعاء أن الرؤية الأخلاقية التي تستند إلى حل المشاكل، ومن خلال الاضطلاع بذلك، فإن الحد من عدم المساواة يعد شيئًا ضئيلًا في أحسن الأحوال. فالمرء ليس بحاجة إلى أن يكون على قدر كبير من الإيمان؛ لكي يفهم أن كتاب «إنجيل الثروة» لمؤلفه أندرو كارنيجي، أو بالأحرى، نسخة بيل غيتس منه في القرن الحادي والعشرين، والتي يبدو أنها حققت تنبؤات كارنيجي بأنه في المستقبل «سيجد رجال الأعمال الأكثر موهبة عملهم الأكثر اعتزازًا يكمن في الاضطلاع باهتمامات هائلة، ليس على نحو أساسي لغرض التعظيم الشخصي، ولكن من أجل مصلحة جماهير العمال»[57]، لن يكون على الإطلاق بديلًا مستدامًا للأناجيل الأربعة. فهل اقتناع غيتس الصادق بأن الأوقات سوف تتحسن وتساعد على نحو أفضل في تفسير ضآلة البُعد الأخلاقي لمشروعه؟ مهما يكن التفسير، فهل هناك من كلمة أخرى غير كلمة «ضآلة» تعد ملائمة لرجل يفسر خيريته الاستثنائية بقوله: «لقد كنت محظوظًا جدًّا، ولهذا فأنا مدين بذلك لمحاولة الحد من عدم المساواة في العالم»، وقال غيتس: إنه الآن «يشارك» في الكنيسة الكاثوليكية التي يذهب إليها زوجته وأطفاله، وأنه يعتقد أن «الأنظمة الأخلاقية للدين... بالغة الأهمية»[58]، لكن حين ألحَّ عليه الصحافي الذي أجرى المقابلة معه ونشرتها مجلة «رولنغ ستون»؛ لكي يقول مزيدا بشأن ما تتألف منه تلك الأهمية، اكتفى غيتس فقط بالإجابة قائلا: «أعتقد أنه من المنطقي الإيمان بالله، لكنني لا أعرف ما هو بالضبط القرار الذي تتخذه في حياتك على نحو مختلف بسبب هذا»[59].

14

هل يمكن تخصيب الأرض بالمال؟

«الفقر وعدم المساواة يختلفان على نحوٍ مستقل أحدهما عن الآخر، ومن قبيلِ التضليل فيما وراء نقطة معينة التعامل مع أحد المصطلحين باعتباره علامة للمصطلح الآخر... [فهما] لا يتغيران بالوتيرة نفسها، وقد يتغيران حتى في اتجاهات معاكسة»

أندريه بيتيل

يمكن القول إن عالم الوراثة النباتية الهندي م. س. سواميناثان M. S. Swaminathan كان أهم المتعاونين مع نورمان بورلوج في التطبيق العملي للثورة الخضراء إبان الستينيات. وهو قد أصبح في وقت لاحق المدير العام الأول للمجلس الهندي الزراعي، وشغل بعد ذلك منصب المدير العام للمعهد الدولي لأبحاث الأرز IRRI. وعلى الرغم من أنه حتى وقت قريب جدًّا، كان سواميناثان قد شدد على إيكولوجيا الزراعة، وحدد قيمة عالية لتنوع المحاصيل وقيمة أقل للمحاصيل التجارية من تلك التي حددها بعض زملائه، فإن آراءه تظل في معظم جوانبها هي السائدة داخل التيار الرئيس. فعلى مدى حياته المهنية الطويلة جدًّا، ظل مدافعا ثابتا عن الثورة الخضراء، إلى حد ما لأسباب بيئية، حيث جادل بأنه إذا اضطرت الهند للعودة إلى مستويات غلة المحاصيل قبل العام 1965، فسوف تحتاج إلى جلب خمسة وثلاثين مليون هكتار أخرى

من الأرض الصالحة للزراعة، وهو الأمر الذي سيتضمن تسوية معظم الغابات المتبقية في البلاد. وإن كان سواميناثان، مثل كل المؤيدين العاقلين للثورة الخضراء الأولى، قد اعترف بأنه على الرغم من كل إنجازات هذه الثورة، فإنها أحدثت أيضًا «ضررًا بيئيًّا واجتماعيًّا» كبيرًا، لكنه قد جادل كذلك بأن «الثورة دائمة الخضرة»[1] التي دافع عنها (فهو يكره مصطلح «ثورة خضراء ثانية») ستكون قادرة على تجنب كل هذه الأشياء بفضل «نموذج التحول في تكنولوجيا الإنتاج»[2]، وهنا أيضا، يتبين أن رأي سواميناثان، الذي يؤكد، كما قال، على «تسخير أفضل التقنيات في الحدود الممكنة ومزجها مع التعقل البيئي»[3]، لا تحيد كثيرًا عن المسار الذي يتخذه الإجماع السائد. وعلى الرغم من أنه منشق كثيرًا عن ذلك الإجماع، في ثبات اقتناعه بأن غاندي كان على حق حين أصر على أن وضع نهاية لما قد وصفه بـ «الفقر غير المقبول» لن يحدث، ولا يمكن بالفعل أن يحدث من دون إنهاء «أنماط الحياة غير المستدامة» أيضًا[4].

وطوال حياته المهنية دأب سواميناثان على أن يُعرِّف نفسه بقوة من خلال هذه الرؤية العالمية التي تبناها غاندي، لاسيما بخصوص مفهوم سارفودايا sarvodaya، وهو المصطلح الجوجاراتي Gujarati الذي اخترعه غاندي باستخدام اثنين من جذور اللغة السنسكريتية، والذي يمكن ترجمته على أنه يعني «الاستنهاض العالمي»، أو «التقدم من أجل الجميع». وبالنسبة إلى سواميناثان، يعني مصطلح سارفودايا أيضًا دعوة «إلى مجتمع لا مكان فيه لرابحين وخاسرين»[5]، ففي حين أن انتقاد الحركات مثل الحق في الغذاء والمناهضة للعولمة، للنظام الغذائي العالمي يعد انتقادًا ماديًّا ومجتمعيًّا إلى حد كبير، نجد أن الانتقاد الموجه من سواميناثان يستند إلى درجة كبيرة على مزاعم لها أساس عميق في علم الأخلاق بدلًا من علم الاقتصاد. وبسبب التداخل الكبير بين آرائه والآراء السائدة داخل المؤسسات الغذائية الرئيسة في العصر الحالي للانتصار الرأسمالي - وإلا ما الكلمة الأخرى التي توجد في عصر يعتبر فيه الكثيرون أن الادعاء أن الرأسمالية الخيرية «ستنقذ العالم» هو ادعاء معقول تمامًا؟ - فإنه نادرًا ما يُعتقد أنه راديكالي. غير أن هذا يعد خطأً؛ ذلك لأن التنمية، بجميع أشكالها قد كانت، ولنْقُلها على نحوٍ فج ترتكز على التوصل إلى سياسات مناسبة حتى يمكن للفقراء، وهو ما يعني الخاسرين الاقتصاديين والاجتماعيين في العالم كما يوجدون الآن، أن يصبحوا رابحين بدلًا من

ذلك. غير أن وجهة نظر سواميناثان تذهب إلى أن هذا لن يحل المشكلة؛ لأن الاحتفال بالرابحين أمر غير مقبول أخلاقيًّا.

ببساطة، لا توجد أي طريقة لترجمة التعريف الأكثر تواضعًا للرأسمالية الإبداعية أو «الخيرية»، مثل طريقة الكاتب والموظف السابق في شركة مايكروسوفت، مايكل كينسلي، التي لخصها بأنها محاولة للتوسع في الرأسمالية لتحويلها «إلى مجالات جديدة، واستخدامها لحل مشاكل كان يُعهد بمهمة حلها في السابق إلى مؤسسات خيرية، أو إلى حكومات»[6]، مع الادعاء أن المجتمع الكريم لا يوجد لديه رابحون أيضًا. والواقع أنه قد يكون مطلع القرن الحادي والعشرين، على حد قول مؤسسة الأعمال وعالم التنمية، عصر المسؤولية الاجتماعية للشركات، ولكن إذا ما استخدمنا مصطلحًا فنيًّا مرتبطًا بهذا الاتجاه، يمكن القول إنه حتى المواطنة العالمية المسؤولة لديها حدودها. ما الذي يقبله الرأسمالي بأن يكون هناك حدود لمقدار المال المسموح به أخلاقيًّا، وبعد جمعه، بحيث يكون هناك حدود لما يمكن أن يشتريه أو يستهلكه أو ينفقه بطريقة أخرى؟ ومن ثم، كان رد إريك شميدت، رئيس شركة غوغل، على سؤال وجهه إليه صحافي أجرى معه مقابلة بشأن ما إذا كانت الشركات الناشئة الناجحة تعزز بالفعل عدم المساواة، يعد رمزًا لمدى بقاء مثل هذا التفكير الغريب في عالم الأعمال. إذ قال شميدت «دعونا نحتفل بالرأسمالية». وبالإشارة إلى المثال المحدد المتمثل في عملية إثراء كهذه لعدد قليل من الأشخاص شبيهة بما فعله كرويسوس(*)، مما قد أثار السؤال بشأن استحواذ الفيسبوك على شركة WhatsApp المؤلفة من خمسين موظفًا، كان شميدت قاطعًا، حيث قال «هل تقصد دفع مبلغ 19 مليار دولار مقابل شركة يعمل لديها 50 شخصا؟»، مكررا ما قاله: «هذا شيء جيد بالنسبة إليهم»[7].

معظم الرأسماليين الخيرين سيشاركون شميدت رده هذا، وذلك برغم أنه وحتى نكون منصفين، هنالك العديد من الذين لن يتماشوا مع الفكرة المرتبطة بذلك والتي مفادها أن ما يفعله الأثرياء بأموالهم ليس شأن أحد، ولكنه شأنهم وحدهم. ذلك أن بيل غيتس، ووارين بافيت، وعددا من المليارديرات الآخرين

(*) آخر ملوك ليديا الذي اشتهر بثروته الضخمة. [المترجم].

الذين يميلون إلى العمل الخيري أكدوا على فكرة «رد الجميل»، وفكرة أن يترك الأثرياء أموالهم إلى صناديق خيرية بدلًا من تركها لأبنائهم. لكن على النقيض من سواميناثان، سيحدد هؤلاء نقطتين إضافيتين، الأولى هي أنه ما لم يكن هؤلاء من كبار الرابحين في أعمالهم، لما كان لديهم المال الكافي لتحقيق تقدم في كبح أو، وهو الشيء الأفضل، القضاء على المساوئ الاجتماعية مهما كانت المساوئ التي يرغبون في تقديم العون للقضاء عليها. وعلى رغم ذلك، يحكم المرء إما على الأخلاق أو فعالية العمل الخيري الخاص، ومع افتراض البدء بحقيقة أن هذه الثروات الضخمة موجودة، وأن المرء لا يخوض في نقاش بشأن السياق الاجتماعي والمؤسسي الذي استخدم لجمعها، فإن هذا الادعاء لا يقبل الجدل. غير أن النقطة الثانية تعد أكثر إثارة للاهتمام، وأكثر انفتاحا للتساؤل، إنها افتراض الرأسمالي الخيري الأكثر عمقًا، والذي قد بات هو الإجماع العالمي على نحوٍ متزايد أيضًا، على أنه في حين نجد، في الواقع، أن الكثير من المشاكل الأخطر التي تحدق بالعالم في أوائل القرن الحادي والعشرين هي النتيجة المباشرة لوجود جماهير غفيرة من الناس لديهم القليل جدًّا، بيد أن هذه المشاكل ليست ناتجة بأي شكل من الأشكال من عدد أقل بكثير من الناس الذين لديهم الكثير، فضلا عن أن هذا يؤدي إلى الاستنتاج أن مجتمعًا يتحلى حقًّا بالأخلاق لن يسمح بحدوث مثل هذه الاختلالات.

وبالنظر إلى التزام الكثير من الرأسماليين الخيرين بإنفاق معظم، إن لم يكن كل، أموالهم في جهود تهدف إلى تحسين أحوال البشرية، يجب ألا يكون من المستغرب أن معظم هؤلاء إما أنهم لا يرغبون في قبول أنهم لا يفهمون فكرة أنه قد يكون من الخطأ أخلاقيًّا أن يكون لديهم مثل هذه الأموال الطائلة، وإما أنهم في بعض الحالات لا يبدو عليهم أنهم يفهمون هذه الفكرة. وإن كان ثمة شيء، فقد كان العكس هو الحال، تمامًا كما كان عليه الحال في عصر أندرو كارنيجي، (كل ما ينقصنا هو وجود مؤلف في القرن الحادي والعشرين يلخص روايات «خِرق الثروات» rags to riches لمؤلفها هوراشيو ألجر Horatio Alger). وهذا على الأقل ليس على نحوٍ أساسي، بسبب بعض التحول تجاه أوهام العظمة، حتى إذا كان مايكل إدواردز يريد أن يُذكرنا، من خلال كتابه الرائع الذي صدر في العام 2008 بعنوان «تغيير صغير: لماذا لا تنقذ الأعمال العالم» Small Change: Why Business Won’t Save the World، ببروز ملاحظة جون كوينسي

آدم بأن «السلطة تعتقد دائمًا أنها تتمتع بروح عظيمة ووجهات نظر واسعة تتجاوز قدرة الضعفاء على الفهم»[8]، ومن كل الأشياء التي قالها بيل غيتس، من الواضح أنه على النقيض من ذلك، حيث يعتقد أن مؤسسته تعمل بالنيابة عن الضعفاء. كما أنه قد دأب على تأكيد نقطة أن، وكما قال في خطاب البداية الذي ألقاه بجامعة هارفارد في العام 2007، «الحد من عدم المساواة يعد أعلى درجات الإنجاز البشري»[9].

وعلى رغم ذلك، فإن السؤال المطروح هو ما إذا، حين يتحدث غيتس عن «عدم المساواة»، وهو مصطلح يستخدمه بالتبادل مع «الظلم»، كان يستخدمه بطريقة ستكون مفهومة لدى هؤلاء الذين يرون التفاوتات الاقتصادية الآخذة في الاتساع، حتى في مجتمعات غنية يعتبر مواطنوها الأشد فقرًا ميسورين نسبيًّا، لاسيما عند مقارنتهم بمليار القاع من سكان العالم، يرونها كإهانة للعدالة، وتهديد للسلام الاجتماعي، كما يرونها أيضًا كحالة راهنة غير مستدامة سياسيًّا وكذلك غير أخلاقية. بشكل عام، يبدو أن الإجابة عن هذا السؤال هي بالنفي. فقد قال غيتس بوضوح شديد إنه يؤيد الفكرة القائلة بأنه حتى لو لم يصبح الفقراء أغنياء، فإنه لا بد من إصلاح أدنى المجتمعات بحيث يمكن لهؤلاء الذين هم في أسوأ حالاتهم الآن أن يستطيعوا كسب العيش، بما يضمن لهم حياة كريمة، والحصول على الرعاية الصحية المناسبة بأسعار معقولة عندما يحتاجون إليها، وأيضا إمكانية حصولهم على تعليم لائق. لكن الالتزام بتلبية مزيد من احتياجات فقراء العالم، حتى على المقياس الذي يقوم عليه العمل الطموح على نحوٍ هائل لدى مؤسسة غيتس، ليس هو الشيء نفسه كقبول أي حاجة مُلحّة للحد من عدم المساواة في العالم، ولهذا الهدف ذاته. وعلى الرغم من أن هذين المصطلحين يُستخدمان بطريقة تبادلية وعلى نحو متكرر، فإنهما ليسا متطابقين. ذلك أنه وكما أشار عالم الاجتماع الهندي الكبير أندريه بيتيل Andre Beteille في مقالة كتبها في العام 2003 بشأن هذا الموضوع، فإن «الفقر وعدم المساواة يختلفان على نحوٍ مستقل أحدهما عن الآخر، ومن قبيل التضليل فيما وراء نقطة معينة التعامل مع أحد المصطلحين باعتباره علامة للمصطلح الآخر... [فهما] لا يتغيران بالوتيرة نفسها، وقد يتغيران حتى في اتجاهات معاكسة»[10].

وتؤكد الإحصاءات ذلك: إن أقل من سبعمائة مليون شخص عاشوا على أقل من 1.25 دولار يوميًّا في العام 2010، وهو عدد يقل عما قد كان عليه الحال في العام

1990، مما يعني انخفاضًا بنسبة 50 في المائة تقريبًا في معدل الفقر المدقع في غضون عقدين. ففي خلال العشرين سنة هذه، تناقصت نسبة الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية في دول الجنوب العالمي من 23.2 إلى 14.9 في المائة. لتأكيد ذلك يمكن القول إن هذه الأرقام، التي توفر أساسًا إحصائيًّا لمؤيدي أهداف التنمية الألفية، وكما وصفها أمين عام الأمم المتحدة، بان كي مون، بأنها «أنجح دفعة لمكافحة الفقر في التاريخ»، تعد على رغم ذلك أرقامًا مضللة إلى حد ما؛ ذلك لأنه، وكما قد أشار وليام إيسترلي، ودامبيسا مويو، ومنتقدو السوق الحرة الآخرون للتنمية على نحوٍ صائب، فإن نسبة الثلاثة أرباع من التراجع العالمي في الفقر المدقع منذ العام 1981 حدثت في الصين. ومن دون ذلك الإنجاز الاستثنائي، لَما كان بالإمكان تحقيق الهدف المحدد ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، والمتمثل في خفض الفقر المدقع إلى النصف بحلول العام 2015. وعلى رغم ذلك، لم تؤدِّ هذه الأهداف دورًا مهمًا في إستراتيجية الصين الناجحة للحد من الفقر في الداخل، ولا بالطريقة التي قد بنت عليها برامجها الخاصة بمساعدات التنمية في الخارج. في المقابل، في أفريقيا، حيث كانت ومازالت الأهداف الإنمائية للألفية النموذج التنموي المهيمن، شهد الفقر المدقع تراجعًا بنسبة 8 في المائة فقط في الفترة بين العامين 1990 و2010. ووفقا لطبعة العام 2013 من مؤشر الجوع العالمي الموثوق به، والذي أصدره كل من المعهد الدولي لأبحاث سياسة الغذاء IFPRI، ومنظمة الخيرية (القلق) غير الحكومية الأيرلندية، فإنه في حين قد أمكن إحراز بعض التقدم، بقي كل من معدل نقص التغذية ومعدل التقزم مرتفعين على نحوٍ عنيد، في كل دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والاستثناءات الوحيدة هي غانا والغابون وجنوب أفريقيا. وقد كان من المفترض أن يؤدي هذا المؤشر إلى تثبيط بعض من الخطابات الانتصارية التي أُلقيت من قبل العاملين في مجال التنمية فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية (بالرغم من أن هذا لم يحدث بالطبع).

هذا لا يعني إنكار أن تخفيضات مهمة في الفقر خارج الصين، وفي دول شرق آسيوية أخرى تنمو بسرعة قد حدثت خلال العشرين سنة الماضية، بما في ذلك دول في أفريقيا. لكن حتى مع أخذ هذا التقدم في الحسبان، والافتراض أكثر أن الادعاءات الأوسع لدى بيل غيتس وجيفري ساكس أن التقدم غير المسبوق الذي تحقق خلال المائتين وخمسين عامًا الماضية سوف يستمر إلى أبعد مدى في المستقبل، ويعود

بالفائدة على البشرية بطرق لم نشهدها من قبل، غير أن عدم وجود تحسن في غضون القرون الثلاثة الماضية في معدلات عدم المساواة في العالم، وفي بعض الحالات على الأقل، واتساع نطاق تلك المعدلات، يجعل من الصعب تفادي استنتاج أنه إذا كان هنالك أي شيء، فإن بيتيل كان يقلل من شأن الحالة عندما أصر على الحاجة إلى التفرقة بين التقدم في الحد من الفقر والتقدم في كبح عدم المساواة. وبطبيعة الحال، كانت توجد استثناءات، والتي نجد أن أبرزها، كما قد أشار توماس بيكيتي، قد حدث إبان العقود الثلاثة بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك حين ارتفعت دخول الطبقة المتوسطة ودخول الطبقة الغنية في العالم المتقدم إلى حد كبير جنبًا إلى جنب. وبالرغم من ذلك، في أوائل القرن الحادي والعشرين شهد عدم المساواة في الدخل ارتفاعًا حادًّا مرة أخرى في العالم الغني، وعلى نحو أكثر دراماتيكية في الولايات المتحدة، حيث وصل في العام 2014 إلى مستويات لم تُرَ منذ أواخر العشرينيات من القرن العشرين. ولأن، كما يعترف معظم الاقتصاديين، عدم المساواة في الدخل يرتفع على نحوٍ متكرر، (وإن لم يكن دائمًا)، حين تشهد الاقتصادات نموًا سريعًا[11]، فقد ارتفع عدم المساواة هذا أيضًا في العالم النامي.

هذا هو ما يثير الشعور بالكآبة عندما يجادل عالم الأعمال بأن الطريقة الوحيدة للحد من الفقر والجوع على نحوٍ دائم، بما في ذلك الشعور الذي يعانيه مزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم الجنوبي، تكون من خلال الفهم الرأسمالي الليبرالي للنمو الاقتصادي على أنه يتحقق عبر حلول تستند إلى السوق. ومن المعتقد على نحوٍ عام أن هذه الحلول تتضمن مزيدا من الانفتاح في العالم النامي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحجيم أنظمة الاستيراد الحمائية، وكما ذكر تقرير للبنك الدولي بتعبير ملطف، «تخفيف» لوائح سوق العمل، حتى تلك التي «تستهدف حماية مصالح العمال، وعلى الأخص فيما يتعلق بالزراعة، واستخدام بذور جديدة، وعملية الحصاد، وتقنيات التخزين»[12]، وكذلك مساعدة المزارعين على أن يصبحوا أكثر «مرونة» في مواجهة الصدمات والمصاعب الجديدة، وصولاً إلى، وبما في ذلك تلك المصاعب الناجمة عن التغير المناخي - كون المرونة مصطلحًا فنيًّا أصبح في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أداة تأطير مركزية في عالم التنمية مثل «الاستدامة»، أو «النمو لمصلحة الفقراء» في العقود السابقة. وكانت هذه أيضًا

السمات الأساسية لإعادة توجيه مشروع التنمية نحو نهج للمعالجة يحتل فيه القطاع الخاص دور القائد، حتى عندما، كما هو الحال بالنسبة إلى الأشخاص الأشد فقرًا بين الفقراء، يعني الافتقار إلى القدرة الشرائية أن الاحتياجات لا تترجم إلى طلبات، وهي الاحتياجات التي قام على تلبيتها النموذج الرأسمالي على الدوام - كان يُنظر إلى مساعدات التنمية على أنها تساعد في تسريع المعدل الذي تتزايد به دخول الأشخاص بديلًا عن الطلب الذي يفتقرون إليه.

ومع افتراض أن بيل غيتس كان على صواب حين قال: إن مطلع القرن الحادي والعشرين كان «وقتًا رائعًا للدخول إلى عالم الأعمال»، وهو ما قاله أيضًا بالمثل صديقه وارين بافيت عندما تنبأ، في العام 2014، بتحقيق مكاسب «كبيرة» في سوق الأوراق المالية في العقود القادمة، فإنه حتى إذا ما ثبت بعد ذلك صحة أكثر السيناريوهات تفاؤلًا في مجال التنمية العالمية، وتبين أنه سيُقضى بالفعل على الفقر المدقع والجوع بحلول العام 2030، فإنه لن يقتصر الأمر على عدم المساواة فقط، بل من المؤكد أنه سيزداد سوءًا بدلًا من أن يتحسن. وبالطبع لو حدث هذا، مثل جاديش باجواتي وغيره من اقتصاديي السوق الحرة المهمين، يعتقد المرء أن عدم المساواة ليس له أي نتيجة؛ لأن النمو الاقتصادي يترجم إلى كل شخص، غني وفقير على حد سواء، يصبح أفضل حالًا، فلا توجد مشكلة تذكر، أو لا توجد مشكلة على الإطلاق. لكن رأي باجواتي ليس رأي الأغلبية، حتى داخل مؤسسة الغذاء؛ ذلك أن أحد أسس ما يسمى نموذج النمو «المؤيد للفقراء» الذي تبناه البنك الدولي أثناء رئاسة جيمس ولفنسون (1995-2005) كان يتمثل في أن توزيع الدخل مهم كثيرًا مثل النمو في إطار أي جهد ناجح للحد من الفقر. وهنالك روابط قوية، وإن كانت أقل قابلية للقياس الكمي بسهولة، بين عدم المساواة في الدخل وعدم الاستقرار السياسي، والتلاحم الاجتماعي، والصحة، والتعليم. وعلى أي حال، حتى في حين أن عديدا من منتقديه، على الرغم من أنهم بالطبع ليسوا من جماعات الفلاحين المناهضة للرأسمالية مثل جماعة فيا كامبيسينا أو من الحركة المناهضة للعولمة، سيقبلون بأن مشروع التنمية يمكنه معالجة مشاكل الفقر والجوع، فإنه لا يوجد أي سبب على الإطلاق لافتراض أنه قادر على فعل الشيء نفسه، فيما يتعلق بعدم المساواة، وهو ما يجعلنا نفترض مجددًا أن الاضطلاع بذلك يظل أولوية، وهو شيء غير واضح.

وحتى مع افتراض أن النظام العالمي، في كل من الولايات المتحدة وعلى الصعيد الدولي، يمكن أن يتغير - كما يفترض غيتس، وجيفري ساكس، وجيم يونغ كيم، وغيرهم إمكانية حدوث ذلك، إلى الحد الذي سيصبح معه كل شخص في العالم تقريبًا قادرًا على الحصول على تعليم مناسب، ورعاية صحية... إلخ - فهل هذا كله، كما قد أصر غيتس، «سيؤدي بالفعل إلى تغيير التوازن في عدم المساواة؟» بالتأكيد أن الإجابة عن هذا السؤال تعتمد على نوع الإطار الزمني الذي يتصوره المرء. ومن المؤكد أنه يمكن الجدال بأن هذا قد يكون صحيحًا في الأجل الطويل جدًّا بالطريقة نفسها إلى حد كبير مما يمكن به القول إن من المحتمل أنه بمجرد أن تكون الاقتصادات الناشئة قد نمت لتتجاوز نقطة معينة، ربما يبدأ عدم المساواة في الدخل في التراجع. لكن في الأجلين القريب والمتوسط، لن يفعل هذا سوى القليل، أو لا شيء لتصحيح تفاوتات الدخل الحادة الحالية بين أثرياء العالم، وأي شخص آخر، ولن يؤدي هذا إلى إيقاف التركيز المتزايد للموارد الاقتصادية بين عدد أقل من الأشخاص، وهو الأمر الذي، بينما أعكف على كتابة هذه السطور، قد وصل إلى النقطة حيث نجد أن ثروة الأغنى واحد بالمائة في العالم تبلغ 110 تريليونات دولار، أي أنها تساوي خمسا وستين مرة ثروة 50 في المائة من أصل سبعة مليارات شخص يعيشون الآن على هذا الكوكب. مرة أخرى، في حين أن الحصول على خدمات أساسية، وتحسن سبل العيش، والرعاية الصحية الأفضل، والتغذية، والنتائج التعليمية التي تسير جنبًا إلى جنب مع هذا كله يمكن بالتأكيد أن تحد من الفقر، لكنها لن تفعل بالضرورة أي شيء من شأنه أن يجعل العالم أقل في انعدام المساواة.

والأسباب وراء هذا يجب أن تكون واضحة، وكتجربة فكر، دعونا نتخيل أن معظم الشروط المسبقة للتنمية الزراعية، والأمن الغذائي العالمي التي يحددها السير جوردن كونواي في كتابه بعنوان «مليار جائع: هل نستطيع إطعام العالم؟» هي شروط أمكن تلبيتها إلى حد كبير[13]؛ ذلك لأن الدول المانحة تفي بالتزامات المساعدات، كما توضع سياسات تحرير التجارة موضع التنفيذ بحيث تعمل لمصلحة المزارعين الفقراء بدلًا من أن تضر بهم، كما يخشى المدافعون عن حقوق الغذاء، وإنشاء أسواق عادلة وفعالة، كما يصفه كونواي بثورة «خضراء مضاعفة»، وما يصفه سواميناثان بثورة «دائمة الخضرة» قيد التنفيذ، كما أن التكنولوجيا

الحيوية، بما في ذلك الكائنات المعدلة جينيًّا، تفي بوعدها، وتكيف الزراعة مع التغير المناخي الذي يجرى تسريع وتيرته، سواء من خلال طرق من قبيل تحسين الماشية المختلطة، وأنظمة متكاملة لإدارة الآفات، وحصاد المياه المالحة، أو من خلال برامج لتعزيز المرونة. ففي حال النهوض بكل هذه الأشياء، فإنه بغض النظر عما إذا كان الحد من الفقر يثبت حقًا من عدمه أنه على المستوى الذي تنبأ به بيل غيتس، والذي وصفه جيفري ساكس بأنه ممكن تصوره تمامًا، والذي دعت إليه الأهداف الإنمائية للألفية، سيكون هناك بالتأكيد بعض التخفيض الكبير في الفقر والجوع، حتى لو أن متشككًا، لاسيما ذلك الذي يعتقد أن الأوان قد فات ببساطة للحيلولة دون ارتفاع متوسط درجة الحرارة في العالم إلى ثلاث درجات مئوية أو أكثر، تساءل بطريقة مشروعة عن كيف يمكن لهذا الخفض أن يبرهن بالفعل على استدامته. لكن في حين أنه من المعقول (بالرغم من أن هذا من وجهة نظري أقل احتمالًا بكثير من الرأي الذي تتبناه المؤسسة الغذائية السائدة) أن مثل هذا المزيج من الابتكار التكنوقراطي والإصلاح الاقتصادي يمكنه تحسين فرص الحياة لدى جموع الفقراء، فإنه لن يفعل شيئًا من شأنه كبح جماح التركيز المتزايد دائمًا للثروة بين أقلية ضئيلة من الأغنياء جدًّا.

بيد أن النهوض بذلك سيتطلب إجراء نقاش مختلف تمامًا بشأن التنمية، بحيث يتمحور هذا النقاش بدرجة أقل بشأن المقاييس التي تعمل على نحوٍ أفضل ويجب تطويرها، والتي تستخدمها التقنيات الزراعية الجديدة، أو إصلاح السوق، كما يجب أن يركز النقاش أكثر على نوع المجتمع الذي ننشده، وما الذي يجب أن نفعله من أجل بلوغ هذه الغاية - باختصار، نقاش سياسي يتركز بشأن العدالة بدلًا من نقاش بشأن الوسائل الفنية، والتي قد كانت شعارًا للأهداف الإنمائية للألفية بعيدًا عن عملية التسييس المنمق، والذي من المفترض أن يؤدي بطريقةٍ ما إلى مجرد وجود مجتمع من دون الحاجة إلى التفكير مليًّا فيما يتكون منه مجتمع كريم، وفي نطاق يتجاوز التخفيف من الفقر المدقع والجوع الشديد.

ما يلفت النظر بشأن وجهة نظر مؤسسات الغذاء السائدة هو عدد المرات التي تتعامل فيها شخصياتها القيادية مع السياسة على أنها شيء مهم، ولكن على رغم ذلك ليس أكثر أهمية، مثلا، من الحصول على قروض صغيرة. إذ إن النتائج التي

خلص إليها كتاب كونواي «مليار جائع»، تعد توضيحًا مثاليًّا لهذا الأمر. ففي الفصل الأخير والختامي من كتابه هذا، بعنوان «هل نستطيع إطعام العالم؟»، يسرد أربعة وعشرين شرطا من الشروط الأساسية للإجابة عن سؤاله بالإيجاب، بدءًا من 1# «نحن ندرك أن الأمن الغذائي يؤثر فينا جميعًا، وأن الوقت لاتخاذ إجراء حيال ذلك بات قريبًا»، وانتهاءً بالشرط الأساسي الأخير 24#، وهو «نحن ندرك أن الشراكات المجتمعية العامة - الخاصة تعد حاسمة للتوسع الناجح». لكن السياسة تُنووِلَت بجدية فقط في الشرط الأساسي 6#، وهو «وضع الحكم الملائم للأمن الغذائي، والتنمية الزراعية»، وهو شرط يقع بين الشرط الأساسي 5#، الذي يقول «هنالك اهتمام واضح بخلق بيئات تمكينية»، (والتي تتعلق في معظمها بكيف تحتاج سياسات اقتصادية كلية إلى تفضيل الأسواق والتجارة)، والشرط الأساسي 7# ومفاده أن «تُنشأ أسواق على أساس المخرجات والمدخلات العادلة والفعالة على مستوى البلد». وعلى رغم ذلك، يعترف كونواى في 6# بأن «سبع عشرة من بين إحدى وأربعين دولة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية تُصنَّف الآن، أو أنها صُنِّفت أخيرا من قبل البنك الدولي «دولا غير مستقرة سياسيًّا على نحوٍ دائم»[14]، ثم يخلص إلى القول إنه «من دون الحوكمة الجيدة، لن يكون هنالك أمنٌ غذائي»[15].

وفي معرض كتابته عن المناقشات المستمرة بشأن ما يسمى أهداف التنمية المستدامة التي من المفترض أن تكون بمنزلة مخطط تنمية عالمي، والذي سيخلف الأهداف الإنمائية للألفية اعتبارًا من العام 2015 فصاعدًا، شنَّ ريتشارد هورتون، رئيس تحرير مجلة «لانسيت»، هجومًا حادًّا على تعريفها للاستدامة، والتي، قال، إن مصيرها إلى الفشل؛ لأنها أغفلت حقيقة أن العامل المحدد الأخير للاستدامة كان يكمن في «قوة حضاراتنا وتضامنها، وثروتها، وما لديها من درجات بشأن عدم المساواة والفساد، وقابليتها للصراع، ونوعية مؤسساتها التداولية»[16]. وبدلًا من ذلك، أشار هورتون إلى الحجة التي طرحها أمارتيا سِن وسودهير أناند في بحث لهما في العام 2000، حيث هاجمَا، كما صاغ هورتون «الفكرة السائدة المتمثلة في أنه إذا كان الفقر هو هدفنا، فإن تعظيم الثروة يجب أن يكون سلاحنا»، وأن «التركيز الحصري على الدخل فقط يتجاهل تعدد التأثيرات التي تميز الفرص الحقيقية لدى الناس»[17].

وإذا كان القضاء على الفقر واجبًا أخلاقيًّا بالنسبة إلى الكثيرين، فإن المساواة تعد شيئًا مختلفًا إلى حدٍ ما، وهو شيء مثالي من الناحية الأخلاقية. وهذا هو السبب الذي كان يكمن وراء إصرار بيتيل على صعوبة إصدار «أي بيان ذي معنى بشأن العلاقة بين الاثنين من دون تحديد أي تصور للفقر، وأي جانب لعدم المساواة استقر في أذهان الناس»[18]. لكن لو كان التصور المقصود هو بالفعل ذلك الذي يهدف إلى الحد من عدم المساواة، مرة أخرى، بدلًا من مساعدة الفقراء على أن يصبحوا أكثر ازدهارًا، وبصحة أفضل، وأفضل تعليمًا... إلخ، فإنه سوف يتعين على المرء أن يبدأ من أعلى إلى أسفل، وكذلك من أسفل إلى أعلى. ومن غير المحتمل أن يكون الرأسماليون الخيريون هم البادئين بتلك العملية، لأسباب واضحة تتعلق بالمصلحة الذاتية بالطبع، لكنها ليست خاصة فقط بهذه الأسباب. وكما كتب مايكل إدواردز «لم تُعبَّأ أي قضية اجتماعية كبيرة من خلال السوق في القرن العشرين»[19]. ولدى مقارنة هذا مع الرأسمالية الخلاقة، يشير إدواردز إلى أن حركة الحقوق المدنية الأمريكية «لم تلبِّ أيًّا من المعايير التي تتصدر جدول أعمال الرأسماليين الخيريين: فهي لم تكن حركة مدفوعة بالبيانات، ولم تعمل من خلال المنافسة، ولم تتمكن من توليد الكثير من العائدات، كما أنها لم تقس تأثيرها من حيث عدد الأشخاص الذين كانت تخدمهم في كل يوم»[20].

على أي حال، لا يوجد إجماع في الآراء بشأن كيفية وقف عدم المساواة الآخذ في الاتساع، والحد منه. فهل كان توماس بيكيتي محقًا في اقتراحه أن الترياق لصعود نجم الرأسمالية الوراثية في القرن الحادي والعشرين سيكمن في فرض ضرائب الميراث حتى يتسنى وضع حد أعلى لجمع المال، وإجراء تغييرات أخرى في القوانين الضريبية للدول، وهي غير ملائمة للأثرياء؟ أو على النقيض من روشتة العلاج التي وصفها بيكيتي، والتي ستترك الهياكل الأساسية للرأسمالية كما هي، ومثلما وضعها فرانكلين روزفلت في ثلاثينيات القرن العشرين، هل تصبح هذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق مثل هذا الهدف المتمثل في إعادة ترتيب جذرية بعيدة المدى للمجتمع الذي دعت إليه الحركة المناهضة للعولمة؟ لكن إذا اعتقد المرء أن إصلاح ذلك «التفاوت الحاد في الدخل» مسألة ملحّة، والتي لم يؤكدها فقط نشطاء مناهضون للرأسمالية، ولكن أيضًا المنتدى الاقتصادي العالمي في

دافوس، وذلك في تقريره الصادر في العام 2014 بعنوان «تقرير المخاطر العالمية»، فإن الحد من الفقر لن يمكنه تأمين ذلك.

سيكون من غير المنطقي أن نتوقع أن يكون لدى بيل غيتس الكثير الذي يسهم به في الإجابة عما سبق. وبادئ ذي بدء، كانت وجهة نظره علمية دائمًا. وهذا أساسي؛ لأنه، على النقيض من العلوم الإنسانية، نجد أنه في العلوم الفيزيائية، كما هو الحال في مجال الكمبيوتر الخاص بغيتس، فإن مسألة كيف لم تتكشف الأمور في الماضي، لا توفر درجة التوجيه نفسها بشأن كيفية الحكم على الحاضر، وما الذي يمكن أن نتوقع حدوثه في المستقبل. وفي السياق الصحيح، يعتبر المذهب العلمي لدى غيتس شيئًا لا يمكن الاعتراض عليه، وذلك بالنظر إلى أنه في بعض التخصصات العلمية، وفي مجال الطب أيضًا، قد أمكن للإنسان أن يتعلم، ويطبق الكثير في العقود الأخيرة، وعلى نحوٍ يفوق ما تعلمه، وطبَّقه في القرون السابقة. لكن حين يقترن ذلك بالعقلية المستمدة من التنوير الأوروبي، والتي كانت من قبيل الإيمان بأن الاستغناء الجسدي والأخلاقي الجديد وغير المسبوق للإنسانية أمر لا مفر منه، وتعديلها من خلال الاقتناع بأن الرأسمالية الليبرالية على النمط الأمريكي، (وربما حتى على نمط وادي السيليكون) في تمجيد هذه التوجهات التقدمية، التي لا يمكن تغييرها، والتي تحولت إلى ادعاء يمكن الدفاع عنه تمامًا، تتحول إلى شيء في وقت واحد أكثر طموحًا، وأكثر إثارة للنقاش. ومن الصعب تخيل غيتس وهو يرد على القيود التي وضعها مايكل إدواردز على تاريخ الحركات الاجتماعية، مع بعض إعادة صياغة في القرن الحادي والعشرين للبديهية القاسية من جانب هنري فورد التي تقول: إن «التاريخ إلى حد ما هو مجرد هُراء»، فهو أذكى من ذلك إلى حد بعيد. لكن بعد قولنا هذا أدّت السياسة دورًا صغيرًا للغاية نسبيًّا حين تغير، في القرن الثامن عشر، مسار التاريخ الإنساني على نحوٍ جوهري إلى الأحسن، بفضل الاكتشافات العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية، وأنه نظرًا إلى وجود المصدر نفسه الذي قام عليه تقدم الإنسانية، فإن من السهل تخيل غيتس وهو يرد بأن «السياسة هراء»، وذلك على الرغم حتى من أن هذا الرد بحد ذاته هو بيان سياسي بطبيعته، وغير قابل للاختزال.

لكن لنفترض على سبيل الجدال أن غيتس على صواب، وأن ماضي البشرية، قبل التنوير الأوروبي وعصر الثورة الصناعية، لا يمت بصلة فعلًا لحاضر ومستقبل

مشروع التنمية (لا نقول لحاضر ومستقبل البشرية ذاتها)، ومع التركيز على النظام الغذائي العالمي، لنأخذ ذلك إلى خطوة أبعد مع التركيز على النظام الغذائي، بحيث نتفق على أن المخاوف المتعلقة بالتنمية القائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص على نحوٍ عام، وبشأن أعمال غيتس الخيرية وزملائه من البلوتوقراطيين في غير محلها تمامًا. كما يمكن قبول مشروع مجموعة الثماني «بشأن الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا»، والذي يمثل بالفعل، كما جاء في بيان صحافي أصدرته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العام 2012، «التزامًا مشتركًا لتحقيق نمو زراعي شامل ومستدام، وإخراج خمسين مليون شخص من دائرة الفقر خلال السنوات العشر المقبلة»[21]، وذلك بدلًا من، كما يعتقد الكثير من النشطاء، شكل جديد للاستعمار تتفق فيه حكومات أفريقية، وبالتشاور مع حكومات مانحة، وقطاع العمل الزراعي العالمي، على إعادة صياغة قوانينها بخصوص براءات الاختراع المتعلقة بالبذور، وملكية الأرض، والضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات لمصلحة مستثمري القطاع الخاص وذلك على حساب مزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. ومن ثم، يمكن أن نستنتج أن تاريخ المشاركة المالية الشخصية المتقطعة لبيل غيتس والمشاركة الخاصة بالصندوق الخيري لمؤسسته التي تحظى بحصة كبيرة من المناصب من شركتي مونسانتو وكارجيل وتعيين كبار الموظفين السابقين من هاتين الشركتين في مناصب مهمة لدى مؤسسة غيتس، هذه المشاركة لم يكن لها أي تأثير في دفاعه عن الكائنات المعدلة جينيًّا. وعلى الرغم من الكلام الخطابي الذي جاء في وثيقة لشبكة عمل ومعلومات الغذاء أولا FIAN في العام 2013، التي وصفت أفريقيا بأنها «آخر المعاقل في أسواق الزراعة والغذاء العالمية»[22]، والتي ترفض مزاعم وردت في وثيقة حركة التنمية العالمية تؤكد أن مساعدات التنمية الموجهة للسوق، والمقدمة إلى مزارعين أفارقة لم تكن في صميمها، تعكس التدافع الاستعماري الجديد على حصة السوق للشركات المتعددة الجنسيات، فإن هذا هو بالضبط ما أعلنته الحكومة البريطانية - وهي خطوة مهمة نحو كبح جماح الجوع، والفقر، وسوء التغذية في القارة.

حتى مع الاعتراف بكل هذا، وما هو أكثر، فإنه مازال هنالك الكثير في النموذج الغالب على نظام الغذاء العالمي، والذي يجب أن يعطي وقفة لأي شخص يكون

لديه الاستعداد من حيث المبدأ لقبول رواية التيار السائد، وتفسير لابتكاراته وأفعاله. والواقع أنه كلما أطلنا النظر إلى نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومحاولات تحليل الافتراضات المطروحة، والتفكير المنطقي، وتفاؤل مؤسسة الغذاء التي تشترك الآن في نموذج الشراكة هذا، حتى لو اتفقنا على أنها تعمل على أساس أفضل النيات، على عكس العديد من منتقدي النظام، وكما أفعل أنا ذلك إلى حد كبير[23]، كلما بدأنا في التساؤل عما إذا كان هؤلاء الذين يعتبرون القطاع الخاص مفتاحا لمستقبل التنمية قد نظروا بالفعل إلى كيفية عمل النظام، وما يفعله في الواقع. وهنا نكرر أنه من أجل محاولة فهم هذا الأمر، فإنني أفترض، وبقصد الجدال، أن المنتقدين على خطأ، وأن الاحتمالات أن الاتجاه السائد لحركة التنمية، على المستويات الحكومية وغير الحكومية، والعمل الخيري، تستشف تكنولوجيات زراعية جديدة، وحوكمة أفضل موجودة فعلًا، وتعرض على الأقل جزءًا كبيرًا من الحل لأزمة الزراعة العالمية. ولكن حتى طرح قضية أن هذا صحيح بالفعل، وأن المزاعم بناءً على الترتيب الذي قدمه المركز الأفريقي للسلامة الحيوية بشأن ضرورة فهم التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا AGRA باعتباره «مشروعًا سياسيًّا، وإثبات الفكرة يبين لأصحاب المال الخاص أنه توجد فرص مربحة للاستثمار في الزراعة الأفريقية»[24]، وأن هنالك عقبات أخرى تعترض تحقيق هذه الأهداف، وهي عقبات تبدو أكثر تقييدًا إلى حد بعيد مما قد وصفه مايكل إدواردز بأن فلسفة «الأعمال التجارية هي أفضل»، وأن تلك العقبات ستقود المرء إلى أن يؤمن بذلك.

وهذا ليس سببه تلك المعارضة السياسية من جانب اليسار المناهض للعولمة، ونشطاء منظمة الحق في الغذاء، وحركات الفلاحين؛ ذلك لأن الانتقاد الذي وجهته هذه الحركات للنموذج الرأسمالي للزراعة، ودعوتها إلى مستثمري القطاع الخاص بشأن «تخصيب هذه الأرض بالمال»، وكما قال خوسيه جرازيانو دا سيلفا، رئيس منظمة الفاو، في تقرير للعام 2012[25]، قد كان انتقادًا قويًّا ومستدامًا. كما أن جماعات الفلاحين قد حققت نجاحات مبهرة، لاسيما فيما يتعلق بمشاكل الأرض وحقوق المياه، في حين أنه، من ناحيتهم، أحرز نشطاء الحق في الغذاء انتصارات مهمة في ساحات المحاكم، وعلى وجه الخصوص في الهند. غير أن الحقيقة تظل، حتى الآن على الأقل، في أن هذه الحركات قد أخفقت إلى حد كبير في إيقاف، إما الانفتاح

المستمر للأسواق، وإما نشر استخدام الكائنات المعدلة جينيًّا في أنحاء كثيرة من دول العالم النامي، بما في ذلك أمريكا اللاتينية. وهذا لا يعني القول إن هذا لن يتغير في المستقبل، ولكنه يعني أن «حركات التمرد الغذائية» التي قد بشر بها إيريك هولت جيمنيز، وراج باتل، وآني شاتوك في كتابهم الذي يحمل ذلك العنوان لم تتحول إلى ثورات غذائية.

هناك عقبة أقوى بكثير تتمثل في طبيعة النظام الرأسمالي نفسه للقرن الحادي والعشرين، الذي لم نكن لنعرف أبدًا حقيقة وجود جانبه المظلم، إذا اعتمدنا على الحديث المتفائل الذي نسمعه في أوساط الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وإدارة التنمية الدولية البريطانية DFID، ومؤسسة غيتس، ومبادرة كلينتون العالمية، ومشروع التنمية الألفية، وحملة «ون»، بشأن كيف أن التنمية الزراعية المستدامة كانت أمرًا محتملًا فقط بالفعل في حال عقد شراكات فعالة ودائمة بين الحكومة والقطاع الخاص. ومن الإنصاف القول إن هذا الثناء السخي الذي لا ينتهي على شركات متعددة الجنسيات مثل «وولمارت»، و«بيبسيكو»، و«يونيليفر»، و«نستله»، و«سينجينتا»، و«مونسانتو»، يعكس فقط لغة التفخيم الطنانة التي استخدمتها هذه الشركات، في عصر «المسؤولية الاجتماعية للشركات»، وعلى نحوٍ منتظم للإعلان بصوت عالٍ عن عزيمتها لفعل الخير، بينما تبلي بلاءً حسنًا، وتثني بشدة على نجاحها في تحقيق التزاماتها الاجتماعية، والبيئية، والتنموية. والأمثلة على هذا كثيرة. والواقع أن ما هو نادر اليوم هو العثور على شركة متعددة الجنسيات لا تصدر عنها مثل هذه المزاعم، بما في ذلك شركات التعدين، والمعادن، والنفط، التي ربما كان من المفترض أن تسخر أنشطتها منها. على سبيل المثال، نجد على الموقع الالكتروني لشركة البترول البريطانية «بريتيش بتروليوم» أنها تقول إنه على الرغم من إجراء تغييرات كبيرة بالشركة، فإنها قد حرصت على الإبقاء على اسمها؛ وذلك لأن هذا «الاسم يمثل التطلعات الجديدة للشركة: أشخاص أفضل، ومنتجات أفضل، وصورة كبيرة، تتجاوز نطاق البترول»[(26)]، وحقيقة أن الشركة قد أعلنت مسؤوليتها عن تسرب أكبر بقعة زيت في التاريخ الأمريكي، وأنها دفعت غرامة قيمتها 4.5 مليار دولار إلى وزارة العدل الأمريكية، ومنظمي السلامة لتسوية اتهامات جنائية، وأنها دفعت مبلغ 13 مليار دولار آخر مقابل مطالبات، ودفعات مقدمة، وتسويات إلى

أفراد وشركات في المناطق المتضررة في ساحل الخليج، بينما لاتزال الشركة تواجه دعاوى جماعية للحصول على تعويضات، وقد يتعين عليها دفع ما يصل إلى 13.7 مليار دولار إضافية بسبب انتهاكات ارتكبتها لقانون المياه النظيفة الأمريكي. وهذا كله لم يكن من المفترض أن يجعل مثل هذه الادعاءات بالتملق الذاتي حلقة مفرغة.

هذه هي طريقة العالم في عصر «العلامات التجارية»، و«إعادة تسمية العلامات التجارية» المصطلحات المأخوذة من الإعلانات، أي مأخوذة من صناعة تدور عملاتها الرئيسة حول التحايل، والأكاذيب، والوهم. وخشية أن يبدو هذا كأنه غلو، أنقل هنا ما قاله هوارد شولتس، رئيس شركة «ستاربكس»: «العلامة التجارية الرائعة ترفع مكانة الشركة وجودة منتجاتها، فهي تضيف إحساسًا أكبر بالهدف للتجربة، سواء كان ذلك التحدي بأن تبذل قصارى جهدك في مجال الرياضة أو اللياقة، أو إثبات أن فنجان القهوة الذي تشربه يهم بالفعل»[27]. وألدوس هاكسلي يتصل هاتفيًّا بمكتبك. وكما يقول دوغلاس هولت، مستشار الإدارة في كتابه المقروء على نطاق واسع بشأن كيفية حجز علامة تجارية ناجحة، وهو بعنوان «كيف تصبح العلامات التجارية أيقونات: مبادئ العلامات التجارية الثقافية» How Brands Become Icons: The Principles of Cultural Branding، «العلامات التجارية الأيقونية تخلق أساطير الهوية، وذلك من خلال الرمزية القوية، وتهدئة المخاوف الجماعية الناتجة عن تغير اجتماعي حاد»[28].

وبطبيعة الحال، لم تعد العلامات التجارية حكرًا على الشركات. إذ يوجد الآن ما يُسمى «العلامة التجارية للأمة»، والتي نسوق لها مثالين كانا في حكومة توني بلير، حيث يتمثل الأول في حملة «بريطانيا الرائعة» في المملكة المتحدة في التسعينيات، والثاني في حملة «الهند المشرقة» الأقل فعالية لدى حزب بهاراتيا جاناتا، وهي الحملة التي أخفقت في محاولتها تحقيق الفوز في الانتخابات الوطنية في العام 2004، والتي أُحييت بنجاح في العام 2014 عندما حقق مرشح الحزب فوزًا ساحقًا؛ ليتولى منصبه رئيسا للوزراء. ففي عصر، يعد فيه القطاع الخاص هو الأكثر ابتكارًا والأقدر... إلخ تصبح الأحزاب السياسية والسياسيون، والمستشفيات، والجامعات، والمؤسسات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات حقوق الإنسان، وكذلك المنظمات الإنسانية، والتنموية، مُشاركة كلها على نحوٍ حماسي فيما يصفه هولت

بـ «عملية إدارة العلامة التجارية الثقافية»، والتي في إطارها تشارك المؤسسات على نحوٍ فعال «في عملية صنع أسطورة مع التأكد من أن العلامة التجارية تحافظ على مكانتها باعتبارها أيقونة»[29].

وحيث يتعلق الأمر بإعادة تسمية العلامة التجارية يتبين أن الشركات الزراعية متعددة الجنسيات قد أظهرت نفسها على أنها فوق الجميع، ولا يُعلى عليها. فعلى سبيل المثال، تصف شركة «سينجينتا» على موقعها الإلكتروني تحديها الرئيس كشركة، لا تسعى إلى جمع المال وزيادة قيمة المساهمين، ولكن كشركة تسعى إلى «تغذية مستدامة لسكان يتزايد عددهم»، وذلك من خلال «خطتها للنمو الجيد»، والتي تتمثل التزاماتها الرئيسة في «مزيد من الطعام، ونفايات أقل»، و«مزيد من التنوع الحيوي، وتجريف [أقل] للتربة»، و«مزيد من الصحة، وفقر أقل»[30]. ومن ناحيتها، تصف شركة مونسانتو نفسها الآن بأنها «شركة زراعة مستدامة»، تركز نشاطها على «تمكين المزارعين - كبارًا كانوا أو صغارًا - لإنتاج مزيد من أراضيهم، بينما تسعى إلى الحفاظ على مزيد من الموارد الطبيعية في عالمنا»[31]. والتعبير عن الشك في أن هذا قريب من القصة كلها، فضلا عن الإشارة إلى أن شركة مونسانتو اليوم ليست بعيدة عن مونسانتو الأمس - وهي الشركة التي صنَّعت مادة المعامل البرتقالي الكيميائي المُزيل لأوراق الأشجار والنباتات[32]، والتي استخدمها الجيش الأمريكي على نحوٍ كان له تأثيره القاتل في أثناء حرب فيتنام، وذلك إلى درجة أنه حتى الجنود الأمريكيون كانوا ضحايا لأمراض سرطانية، والتي يُزعم على نطاق واسع أن أثرها دائم - هذا التعبير ليس ببساطة بالشيء الذي يبدو أن المؤسسة الغذائية تعتبره موضوعًا مشروعًا مطروحًا للمناقشة.

وهنالك عدد من التفسيرات المحتملة لهذا. التفسير الأول والأوضح هو أن وجهة النظر الرأسمالية الخيرية غير مبالية، ولا تعير اهتمامًا لتاريخ الشركات، كما تولي عدم الاهتمام لكل نوع آخر من التاريخ فيما عدا، بالطبع، تاريخ العلم والتكنولوجيا. وإذا كانت ثمة حاجة بالفعل إلى أخذ الحاضر والمستقبل في الحسبان، فإنه حتى الماضي الأكثر ضبابية يجب ألا يكون سببًا للنزوع إلى الشك، فضلا عن التشاؤم. فالماضي هو الماضي، وهو ما يعني أنه طريقة أخرى للقول إنه لا صلة له بالحاضر.

ومن المؤكد أن الواقع يحقق اختراقًا مفاجئًا على أي حال. ولنأخذ مثلا حالة شركة وول مارت، ففي يناير من العام 2013 أعلن دوج ماكميلون Doug McMillon، الرئيس التنفيذي للشركة، أنها ستنضم إلى سبع وعشرين من الشركات الأخرى المتعددة الجنسيات، ومن بينها جميع شركات الأعمال الزراعية الكبرى، في إطار مبادرة الرؤية الجديدة للزراعة NVA المنبثقة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث أطلقت الشركة ما أسمته «نماذج جديدة للعمل» بشأن الرؤية الجديدة للزراعة». هذا المشروع سيلقى مساعدة من قبل المجموعة الاستشارية لـ «ماكينزي آند كومباني»، والتي وصفها التقرير بأنها قدمت «مساهمة الخبراء في إستراتيجية المبادرة»[33]. وكان الأمل هو أنه، «وفي ظل الخطر الذي يتعرض له النظام الغذائي العالمي»[34]، فإن النهج الجديد للمعالجة والخاص بالرؤية الجديدة للزراعة سيعمل على «[تحويل] القيمة الكاملة للسلاسل والأنظمة، وتسخير الحلول القائمة على السوق، ومشاركة أصحاب المصلحة المحليين والعالميين في جهد مشترك غير مسبوق»[35]. وبعد ذلك بتسعة أشهر، وفي سبتمبر من العام 2013، سافر راج شاه إلى مقر الشركة في ولاية أركنساس لتوقيع مذكرة تفاهم بين كل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وشركة وول مارت، ومؤسسة وول مارت. وبصفته مديرًا للوكالة الأمريكية، أبدى شاه تصميمه مرارًا وتكرارًا بشأن العمل عن كثب مع وول مارت. وبدت تلك اللحظة في متناول اليد. ذلك أنه، وكما ورد في بيان صحافي أصدرته الوكالة بشأن الإعلان عن الاتفاق، سوف تنضم جميع هذه الأطراف معًا «لتحسين مستويات المعيشة حول العالم عن طريق تشجيع التمكين الاقتصادي للمرأة، والزراعة المستدامة، والاستدامة البيئية، وتدريب مهارات الحياة، والتدريب المهني للشباب»[36]. وفي بيان صدر بعد الاجتماع مع كبار المسؤولين التنفيذيين لدى الشركة، قال شاه: إن الوكالة الأمريكية كانت «متحمسة بشأن هذا المعلم الأخير في علاقتنا مع شركة وول مارت»، ووصف «شراكتهما العالمية» باعتبارها «ترمز إلى نموذج التنمية الجديد للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والتزامنا بالعمل مع شركات القطاع الخاص من أجل إنهاء الفقر المدقع حول العالم»[37].

هذه الصورة لشركة «وول مارت» تتناقض تمامًا مع تلك التي رسمتها لها نقابات العمال ونشطاء مدافعون عن البيئة ومناهضون للعولمة، والذين لطالما اتهموا

الشركة بارتكاب ممارسات عمالية غير عادلة، كما قد أشاروا إلى أن موظفيها في العديد من الولايات الأمريكية، إما أنهم على القمة، وإما بالقرب منها بالنسبة إلى قائمة قسائم الطعام الخاصة بعمال القطاع الخاص، وبرامج المساعدة الأخرى للفقراء (في حين أن إعلان الشركة في فبراير من العام 2015 بأنها رفعت رواتب نصف مليون من العاملين لديها قوبل بالترحيب، فإنه لم يغير على الأرجح هذه الصورة كثيراً؛ لأنه بالنسبة إلى الكثير من العمال، كانت هذه الزيادة تصل إلى ما يقرب من دولار واحد لكل ساعة عمل). لكن في المؤسسات الغذائية العالمية، في الواقع، وفي أوساط عالم التنمية الرئيس على نحوٍ عام، نجد أن الإجماع في الرأي هو أن «وول مارت» تعد واحدة من الشركات النموذجية من حيث المسؤولية الاجتماعية. ومما يحسب له ولرصيده، اعترف الاقتصادي المؤثر تشارلز كيني في مقاله بشأن شركة «وول مارت» الذي نشرته مجلة «فورين بوليسي»، والذي سبق أن ناقشت تفاؤله حيال مستقبل العالم في هذا الكتاب، اعترف بسهولة «خرق قواعد الموظفين النقابية، وتوقف محلات البقالة الصغيرة عن العمل لعدم قدرتها على المنافسة، وكل تلك النفايات البلاستيكية التي تبيعها، [و] فضائح الأعمال التجارية المشبوهة»[38]. لكن في الوقت نفسه، أثنى كيني بشدة على الشركة، بداية من عنوان مقاله وهو «اعطوا سام والتون [مؤسس وول مارت] جائزة نوبل»، وبالنسبة إلى كيني، هنالك في الواقع «طريقتان فقط لمساعدة الفقراء على شراء ما يحتاجونه. الطريقة الأولى تتمثل في مساعدتهم على جني مزيد من المال، والطريقة الثانية هي أن نجعل المال الذي يكسبونه يذهب إلى مدى أبعد». ويجادل كيني بأن «وول مارت»: «قد برهنت على نحوٍ لا يمكن تصديقه أنها بارعة في تطبيق الطريقة الثانية»، وهو الأمر الذي يقوده إلى استنتاج أنه «إذا كان ذلك ينم عن الجشع، فدعونا نغتنم مزيدا من الرأسمالية على غرار وول مارت»[39].

وعلى العكس من كيني، نجد أن راج شاه لم يعترف قط على نحوٍ علني باحتمال أنه قد يكون هنالك أي شيء لا يروق للمرء عن وول مارت، فضلا عن وجود سبب يدعو إلى مواصلة الحذر حين يتعلق الأمر بعقد شراكة مع هذه الشركة. فالواقع أن شاه كان قد تحدث في كثير من الأحيان كأنه وجد أي اقتراح كهذا ليس فقط خطأً، ولكنه محير أيضًا. فعلى حد قوله في إحدى المناسبات «خلال العقود الماضية،

قد كان شيئًا مثيرًا للجدل أن يكون لدينا شركات مثل «وول مارت» في سياق حلول التنمية»[40]. ومع افتراض أنه صادق في قوله هذا، يمكن لنا افتراض أنه يرفض هجمات المنتقدين، ويجد أن من المُقنع بدلًا من ذلك ما يقوله كبار التنفيذيين في الشركة عنها. وهنالك مثال على ذلك نجده في التصريح الذي أدلى به لي سكوت، الرئيس التنفيذي لـ «وول مارت» في العام 2008 حين قال: «أنا أؤمن إيمانًا راسخًا بأن الشركة التي تغش في العمل الإضافي، وأعمار العاملين لديها، والتي تلقي بنفاياتها وموادها الكيماوية في أنهارنا، والتي لا تسدد ضرائبها، أو لا تلتزم بعقودها، سينتهي بها المطاف إلى الغش في جودة المنتجات وبالطريقة نفسها التي تغش بها العملاء»[41].

كلمات سكوت هذه، لاسيما الإشارة إلى الضرائب، تجعل الأمر يبدو كأن «وول مارت» تخطط لمواصلة المضي قدمًا في كونها شركة مثالية للمواطن. وعلى رغم ذلك في أبريل 2012، وبعد مرور ثلاث سنوات ونصف السنة على إدلائه بهذا التصريح، كشف تحقيق صحافي نشرته صحيفة «نيويورك تايمز»، والذي أدى في النهاية إلى فوزها بجائزة «بوليتزر»، النقاب عن أنه على الرغم من سياسة مكافحة الفساد التي تبناها مجلس إدارة «وول مارت» في العام 2004، والتي تحظر على جميع موظفي الشركة «تقديم أي شيء ذي قيمة إلى مسؤول حكومي بالنيابة عن وول مارت»، من العام 2002 وحتى العام 2006 نجد أن الشركة الرئيسة وفرعها المكسيكي، «وول مارت دي مكسيكو» Walmart de México، قد دأبَا على نحوٍ منتظم على تقديم رشاوى إلى مسؤولين مكسيكيين لتسهيل بدء عمل متاجرها هناك، وأنهما حاولا بعد ذلك التستر على هذه الفضيحة. لكن تبين أن هذا لم يزعزع «حماس» شاه أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشأن الرغبة في العمل مع «وول مارت»، أو يؤدِّ حتى إلى أن تعكف الوكالة على إجراء تحقيق في الاتهامات الموجهة ضد الشركة، وذلك حتى على الرغم من أن القضية ضد «وول مارت» كانت قوية منذ الوهلة الأولى، وإذا ثبتت صحتها، لجعلت أفعالها بشأن رشوة مسؤولين مكسيكيين جريمة ليس فقط بموجب قوانين البلاد، لكن أيضًا وفقًا لقانون الممارسات الفاسدة الخارجية الأمريكي للعام 1977. وعلى النقيض من ذلك، حيث إنه بعد شهر على سلسلة التحقيقات التي نشرتها «نيويورك تايمز» عن هذه القضية، أجرت مجلة «فورين بوليسي» مقابلة مع شاه، والتي حاجج فيها بأن أحد الإخفاقات الرئيسة في عمل الوكالة

الأمريكية للتنمية الدولية في مجال الأمن الغذائي كان يتمثل في فشلها في العمل على نحوٍ فعال مع القطاع الخاص، كما استخدم تعاون الوكالة مع «وول مارت» في برنامج يستهدف خمسة عشر ألفًا من الأسر الزراعية في هندوراس وغواتيمالا «كنوع من المشاركة» التي كانت ناجحة على وجه الخصوص.

دعونا نعطِ شاه فائدة الشك، ونفترض أنه لم يكن على علم باتهامات الرشوة ضد «وول مارت» أو أنه، بدلًا من ذلك، كان يعتقد أنها اتهامات كاذبة. لكن تبقى حقيقة أنه حين توجه إلى ولاية أركنساس لتوقيع مذكرة التفاهم مع الشركة، فإن نياتها الحسنة الأخلاقية، والتي قد شددت عليها الوكالة الأمريكية، وبالطبع «وول مارت» نفسها، قد كانت موضع شك ليس فقط من قبل أعضاء في نقابات العمال، ومدافعين عن البيئة، وسكان محليين، ونشطاء مناهضين للعولمة، أو بالنسبة إلى تلك المسألة، من قبل «نيويورك تايمز»، لكن أيضًا من جانب مؤسستين رئيستين قويتين على نحوٍ استثنائي. ففي العام 2006 تردد أن صندوق الثروة السيادية النرويجي، الذي تُقدر قيمة أصوله الحالية بنحو 900 مليار دولار، يسيطر على ما يربو على 1 في المائة من أسواق الأسهم العالمية، وهو أيضا أكبر مالك منفرد للأسهم الأوروبية، وتبين أنه قد باع كل ملكيته في وول مارت؛ لأنه، كما أعلن، كان يعتقد أن الشركة لن تكف عن ممارساتها بشأن انتهاك حقوق الإنسان والعمال. وفي يناير 2012 أعلن صندوق «ألجيمين بورجيرليك بينسيونفوندس» Algemeen Burgerlijk Pensioenfonds، وهو أكبر صندوق تقاعد في هولندا بأصول تبلغ 300 مليار دولار، أنه وضع «وول مارت» في القائمة السوداء بسبب انتهاك الشركة للمبادئ التوجيهية للميثاق العالمي للأمم المتحدة، والخاصة بامتثال الشركات للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، والمعايير العمالية والبيئية، وإرشادات مكافحة الفساد.

هذه الانتهاكات، وكذلك تلك التي يرتكبها عدد كبير من شركات أخرى، هي كلها انتهاكات حقيقية جدًّا. لكن إن كان هنالك من أساس، كما أعتقد أنه يوجد، لتحدي عالم التنمية لاحتضان القطاع الخاص باعتباره أكثر قدرة جوهريًّا على الابتكار، وإلى حد كبير من حكومات أو منظمات غير حكومية، وثقة عالم الأعمال بأنه أينما يُعنَى الأمر بالحد من الفقر، تعد الرأسمالية وحدها هي المناسبة لتحقيق هذا الهدف، فإنه لا بد من أن يستند هذا الأساس إلى هيكل النظام برمته. وذاك هو السبب الذي

يجعل من قبيل التضليل بالفعل التركيز على شركات مشبوهة على نطاق واسع مثل «وول مارت» ومونسانتو. وذلك أن هذا الأمر سيتضمن أنه سيمكن حل المشكلة لو أن هذه الشركات استطاعت فقط أن تُصلح من نفسها، وأن تتخذ إجراءات من قبيل دفع رواتب أفضل لموظفيها، أو تعزيز القيود الداخلية للشركة من أجل وضع حد لرشوة مسؤولين أجانب، وذلك؛ لأنه، بالطبع، من دون الاعتراف بالذنب، الذي يبدو أن «وول مارت» قد فعلته أخيراً بعدما تكشفت فضيحتها بشأن الرشوة المكسيكية. والحقيقة أنه برغم هذا، وبالقدر نفسه من الترحيب بهذه الإجراءات، فإنها لن تعالج تلك العناصر الأساسية لرأسمالية القرن الحادي والعشرين، والتي لن تجعل الرأسمالية الخيرية حلماً فقط، ولكن أيضًا حالة من الحيرة.

15

التفاؤل كنصر معنوي، والتشاؤم كإهانة أخلاقية

في عصر نرى فيه إثارة الاحتمال بأنه بغض النظر عن الالتزام والذكاء والإصرار من الأشخاص الذين يعكفون على معالجة «مشكلتي» الفقر والجوع، بيد أنهما مشكلتان غير قابلتين للحل، ينظر إلى من يثير هذا الاحتمال باعتباره شخصا انهزاميا يدعو إلى التشاؤم، وهو العصر الذي فيه أيضًا، على العكس من ذلك، لا يُعتبر أي تعبير تقريبًا عن التفاؤل، مهما كان مفرطاً، غيرَ مبرَّرٍ مما تحط من الرأسمالية الطوباوية، وتكون مثيرة للاشمئزاز، ويُنظر إليها كغموض سيبدو لدى كثيرين مثل المعادل الفكري للطاهي الذي يبصق في الحساء، على سبيل المثال، وفي تغريدات ‎@GatesPoverty‎ «تؤيد صديقتنا رايا الحق في الوصول إلى المياه والصرف الصحي في أرجاء العالم»[1]، فإنه من المفترض أن يكون التوقع مؤثرًا، وربما حتى ملهمًا بدلًا من أن يكون شيئًا صبيانيًّا، وغير جاد، وذلك على الرغم من

«يتباهى عديد من النشطاء باستخدام أساليب إعلانية، بما في ذلك الاعتماد على المشاهير، للترويج للقضية محل التساؤل، بغض النظر عن احتمال مدى اتساع أو عدم اكتمال هذه القضية»

حقيقة أن اسم رايا المعني هنا ليس إنسانًا، بل رايا الشخصية التي تعبر عن مفهوم الصرف الصحي، والتي أنشأها برنامج «شارع سمسم» التلفزيوني، وذلك، جزئيًا، بفضل منحة من مؤسسة غيتس، من أجل الاستخدام في حملة إعلانية عن الخدمة العامة في الهند، وبنغلاديش، ونيجيريا. وحين تمضي التغريدة بعد ذلك؛ لتسأل «هل أنت مؤيد؟»، - وهو سؤال، لنكن واضحين، مطروح هنا للأشخاص الكبار الذين يتابعون GatesPoverty@، على موقع تويتر[2]، وليس الأطفال في دكا أو كانو - والذي من المفترض أن يجيب عنه المرء بالإيجاب، وذلك من دون إفساد الحفل بأن يسأل مَنْ وأين هؤلاء الكبار الذين يعارضون بشدة الوصول العالمي إلى المياه والصرف الصحي.

وقد يعترض القارئ على أن هذا كله غير ضار، ويسأل: ما الخطأ في نشر قليل من الخطاب الجيد؟ الجواب أن هنالك خطأً كبيرًا في ذلك. وفي مقال بعنوان «تفكيك خطاب التنمية: الكلمات الطنانة والألغاز» Deconstructing Development Discourse: Buzzwords and Fuzzwords، صاغ أندريا كورنوول وكارين بروك، اختصاصيا التنمية في جامعة ساسكس، مصطلح «كلمات مفرحة متفق عليها»[3]، لوصف كلمات من قبيل المشاركة، والتمكين، والحد من الفقر، وهي كلمات، كما لاحظا، «يصعب الاختلاف معها»[4]، وكتبا يقولان: «كلما بدت [الكلمات] أجمل، كانت أكثر نفعًا لهؤلاء الذين يسعون إلى تأسيس سلطتهم الأخلاقية»[5]. سؤال Gates Poverty@ الخطابي بالكامل ينتمي إلى السجل المتلاعب والاحتفالي نفسه، فضلا على التهنئة الذاتية، وهو السجل، الذي لا يكون فيه التفكير النقدي خارج هذه النقطة فقط، بل على خلاف معها. وهنا يجادل كورنوول وبروك بأن ما يهم في عروض تقدمية كهذه تحديد الهوية العاطفية، وليس العقلانية. وهذا يساعد على تفسير لماذا تبدو هذه التدريبات في كثير من الأحيان كأنها النسخة العلمانية على الإنترنت، لعالم التنمية لخدمة الكنيسة الإنجيلية التي يدعو خلالها الواعظُ الجماعةَ التي تؤدي الصلوات إلى التأكيد، والتأكيد مجددًا أن الإنسان يحب الخالق بالفعل.

من غير المتساوي في التفكير المنطقي للبالغين الادعاءات الخيالية بشأن ما يمكن للأفراد تحقيقه بجهد أكثر بقليل من النقر على فأرة الحاسوب. وثمة تعبير تمثيلي عن هذا من خلال تعهد العمل عبر الإنترنت لمنظمة حملة «ون» في العام 2015،

والذي يحض الشباب على «بناء العالم الذي يريدون العيش فيه»[6]، ففي حين أنها منظمة، بيد أن حملة «ون» تبدو أكثر تركيزًا من جماعات نشطة أخرى على ما يصفه كورنوول وبروك، لدى كتابتهما عن عالم التنمية ككل، بأنه الغرض «الاحتفالي تقريبًا»، المتمثل في «تعزيز الشعور بالوحدة والهدف»[7]، حيث إن الإنترنت هي الكتلة المساندة مع هذه المواعظ. على سبيل المثال، أدارت الأمم المتحدة عددًا من الحملات عبر الإنترنت، وعلى المنوال نفسه. فالحملة التي أطلقتها في العام 2014، كانت تحمل اسم «صوت للعالم الذي تريد رؤيته»، وهي الحملة التي وصفت بأنها «سمحت للناس لأول مرة بأن يكون لهم رأي مباشر في تشكيل عالم أفضل»[8]. وفي كلتا الحالتين، بدت الرسالة تتجسد في أنه إذا كان مثل هذا التصويت كبيرًا بما فيه الكفاية، فإن هذا من شأنه على الأقل إلى حد ما تعزيز إمكانية ظهور هذا العالم الأفضل إلى حيز الوجود في نهاية المطاف.

وليس ثمة شك في أن هذا هو القاسم المشترك الأدنى للتضامن. فكما أمكن أن يكون Gates Poverty@ على يقين في الحقيقة من أنه سيكون هنالك استحسان عالمي لأي شيء من المحتمل أن يعمل على تحسين وصول الفقراء إلى المياه والصرف الصحي، يمكن لمنظمة الحملة «ون» أيضًا أن تكون على يقين من أنه، خارج أفريقيا الجنوبية على أي حال، يمكن لعدد قليل جدًّا من الأشخاص ألا يتمكنوا من أن يحنوا رؤوسهم أمام المثال الأخلاقي لنيلسون مانديلا، الذي يمكن لحملة «ون» التي تستمد توهجها منه، وأن تشرق شمسها بأمان. وقد فعلت حملة «ون» شيئًا مشابهًا لما قامت به مالالا يوسف زاي Malala Yousafzai، الطالبة الباكستانية التي أُصيبت بجروح خطيرة عندما حاول مقاتلو حركة طالبان قتلها بعد أن نشرت مدونة روت فيها أهوال وفظائع العيش تحت حكمهم. وكتب أحدهم تغريدة على موقع تويتر احتفالًا بيوم ميلاد هذه الفتاة، وهو اليوم الذي أعلنته إميلي ماخان Emily McKhann، الموظفة لدى منظمة حملة «ون»: «يوم مالالا».

وبالنظر إلى عدد المنتقدين لدى الأمم المتحدة من مختلف ألوان الطيف السياسي، فسوف تجد نفسها دائمًا على أرضية خطابية أكثر هشاشة من جماعة نشطة. وكأنه كان اعترافا بهذا، كانت اختيارات التصويت المختلفة التي عرضتها الأمم المتحدة في استبيانها على الإنترنت مصحوبة بمربع منبثق بعنوان: «لماذا يعد

صوتي مهمًا؟»، لكن الإجابة عن هذا السؤال، والتي تذهب إلى أن التصويت هو الذي «سيخبر» بطريقة العمل التي تحدد الأجندة العالمية للعقود القادمة، وأنه سوف «يُستخدم من قبل صانعي السياسة حول العالم»[9]، يمكن أن تكون منطقية فقط للشخص الذي لم يستغل بالكامل عجز الديموقراطية العميق الذي يميز النظام الدولي حتى لو كان يعمل على نحو معقول، أو لم يأخذ في الاعتبار كيف أنه نادرًا ما كانت الأمم المتحدة ناجحة في التأثير في صانعي القرار العالميين بشأن فعل أي شيء لم يقرروا فعله على أي حال، إذ يمكن الجدال على الأقل بأن الأمم المتحدة جعلت الفشل منقوشًا على الحمض النووي الخاص بها منذ نشأتها، وأصبحت أكثر اختلالًا في أداء وظيفتها في كل عقد من الزمان.

على الموقع الإلكتروني لحملة ون، يُتعرف على إميلي ماخان كمؤسسة لموقع TheMotherhood.com، وباعتبارها «تؤمن جدًّا بالقوة التي لدى الأمهات على الإنترنت لتغيير العالم»[10]. والمزاعم التي لها مثل هذه الطبيعة تعد شائعة بين الناشطين عبر الإنترنت. والواقع، فإن مسألة متى يبدأ التسويق، وتنتهي الحملات ليست واضحة على الإطلاق. وبهذا المعنى أيضًا، تعد ماخان مثالًا يُظهر هذا الأمر بوضوح تام؛ ذلك أن منظمتها، التي تحمل اسم TheMotherhood.com تدخل في الواقع في نطاق الأعمال التجارية، وهي تصفها بأنها «شركة تسويق وعلاقات عامة رقمية حائزة جوائز، وهي شركة تقدم استشارات خاصة بمواقع التواصل الاجتماعي، وأبحاث الرأي، وخدمات تسويقية لما يزيد على 150 من الشركات القيادية، والشركات الوطنية غير الربحية، وتتضمن شبكة عمل تتألف من آلاف المدونين من الأمهات والآباء»[11]. ومن جانبه، أثنى المسوق البريطاني ستيوارت رالف، مؤسس موقع MorallyMarketed.com، على مدونته على إعلان لمنظمة «أوكسفام» بعنوان «النهوض بحياة الناس للأبد»، وغيره من إعلانات أخرى في سياق مماثل، من أجل «رسم المستقبل الذي يبشر بالأمل بدلًا من الماضي المؤلم»، وكتب أن السبب وراء هذا يكمن في أن «كل شخص يريد أن يكون بطلًا لشخص ما، وأنه من خلال صورة المستقبل المتفائلة التي ترسمها المؤسسات الخيرية، فإنها تعطي الناس الفرصة لكي يكونوا ذلك البطل»[12]. والشخصية الذاتية المرجعية لهذا كله، مع التركيز على السرد الذي، كما قال كورنوال وبروك «يرغم الناس على

الاستماع؛ لأنهم هم أنفسهم الأبطال الرئيسون للقصة»[13]، هي تلك التي تُصوَّر كاريكاتوريًّا في الأغلب عن طريق جماعات نشطة أكثر راديكالية، والتي لا تشارك أوكسفام رأيها بأن، وعلى حد قول موقعها الإلكتروني، «قطاع الأعمال التجارية لديه إمكانات كبيرة للتخفيف من حدة الفقر»[14]، وأُنشئ عرض مرئي على نحو خاص لهذا النقد من قِبل هانا كليفتون Hannah Clifton، وهي طالبة شابة في مجال التنمية، وذلك من خلال مدونتها التي تحمل اسم اكتشاف التنمية: الأحلام والأضرار، وهي المدونة التي استخدمتها فيما بعد منظمة عمل الفقر الصحي Health Poverty Action غير الحكومية في تحليل يتضمن تفاصيل عن التفاوت الهائل بين المساعدات التي تحصل عليها دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خارج القارة، والموارد التي تخرج من أفريقيا. ويبين هذا العرض فارسًا أشبه بالفارس الصليبي في لعبة ليجو الذي يرتدي خوذة ودرعًا واقية، وفي الأسفل شرح توضيحي يقول: «أفريقيا بحاجة إليك!»، ثم يظهر نص جاء فيه «أنا بطل لـ 3333 الآن ستُحل جميع مشاكلهم»[15].

بيد أن مثل هذا التهكم اللاذع يظل الاستثناء. ذلك أن القاعدة هي أن حملات كهذه على شبكة الإنترنت تُعامل باحترام، وفي الأغلب بإعجاب. وللتأكيد، يمكن القول بأنه توجد بضعة استثناءات، والتي من أبرزها ما يسمى فيديو «كوني 2012»، والحملة التي تعد سببًا في ظهوره. فهذا الفيديو، الذي أعدته مجموعة إنجيلية صغيرة في كاليفورنيا تُسمى «أطفالا غير مرئيين»، كان القصد منه جعل أمير الحرب الأوغندي القاتل جوزيف كوني «شهيرًا» استنادًا إلى النظرية التي تقول: إن مثل هذا التركيز العالمي عليه من شأنه أن يدفع حكومات، وقبل كل شيء، الحكومة الأمريكية، إلى العمل ومن ثم الإسراع في القبض عليه. وسرعان ما أصبح الفيديو «كوني 2012» يحظى بشعبية واسعة في أنحاء العالم كله تقريبًا من خلال نشره على مواقع يوتيوب، وفيسبوك، وتويتر (أعاد كل من بيل غيتس وريهانا تغريده)، لكن الفيديو قُوبل على الفور بالشجب على نحو عنيف جدًّا، وعلى الأخص من قبل عديد من معلقين أوغنديين وآخرين أفارقة، والذين وصف أحدهم «كوني 2012» بأنه مثال طبقي على «عقدة المنقذ الأبيض»، لكن مثل هذه الجدالات تعد نادرة[16].

هذه الحملات بات يُشار إليها بالعنوان العام «كلكتفزم» clicktivism(*)، وهو المصطلح الذي صاغه ميكا وايت Micah White في العام 2010، وهو ناقد شرس لهذه الممارسة، ولكن على العكس من مصطلح «سلاكتفزم» slactivism(**) غير المهضوم، جرى تبنيه على نحو كبير أيضًا من قبل هؤلاء الذين يرونه في سياق واعد جدًّا للعمل الاجتماعي. على سبيل المثال، نجد أن جابريل فيتزجيرالد، المدير السابق لبرنامج دعم مؤسسة غيتس، أشار باستحسان إلى «عصر ناشط كلكتفزم الداعم لقضية ما، وهو العصر الذي يؤدي فيه هذا النشاط على الإنترنت» إلى «تحالفات حفازة للمساعدة في حل التحديات العالمية الحالية»[17]، وهذا أبعد ما يكون عن وجهة نظر وايت. ذلك أنه ذهب في تعريفه لمصطلح clicktivism بأنه «نموذج للنشاط [الذي] يتضمن بطريقة غير نقدية أيديولوجية التسويق، مع [القبول بأن] أساليب الإعلان وبحوث السوق المستخدمة في بيع ورق المراحيض يمكنها أن تبني أيضًا حركات اجتماعية»، لكنه جادل بأن الواقع كان يكمن في «الترويج للوهم بأن تصفح الشبكة العنكبوتية يمكن أن يغيِّر العالم، فإن مصطلح «كلكتفزم» clicktivism بالنسبة إلى النشاط يعد أشبه بنشاط سلسلة مطاعم ماكدونالدز للوجبات السريعة بالنسبة إلى تناول وجبة حقيقية بطيئة الطهي. تبدو كأنها طعام، ولكن العناصر الغذائية التي توفر الحياة اختفت منذ فترة طويلة»[18].

وعلى نحو واضح، فإنه ما من أحد يرى «كلكتفزم» clicktivism، باعتباره طريقة (على رغم أنه يعد من قبيل الإنصاف ليست الطريقة الوحيدة على أي حال) مفيدة لتكييف النشاط مع حقائق وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة في عصر الإنترنت، من شأنها أن تقبل حكم وايت الدامغ بأنه من خلال «تبادل جوهر النشاط مع تفاهات الإصلاحية التي تحقق نتائج جيدة في اختبارات السوق، فإن النشطاء «كلكتفزم» المؤيدين لقضية سياسية أو اجتماعية عبر الإنترنت يلحقون الضرر بكل حركة سياسية حقيقية يلمسونها»[19]، وعلى النقيض من ذلك، وكما جاء في بيان بشأن الرسالة صادر عن شركة «تشينج دوت أورج» Change.org، وهي

(*) هي ممارسة لدعم قضية سياسية أو اجتماعية عبر الإنترنت، وتحديدا منصات التواصل الاجتماعي. [المترجم].
(**) هي ممارسة النشاطات الإنسانية من دون أي مجهود أو تعب، ويأتي اسم المصطلح من كلمة SLACK التي تعني الراحة، مما يؤدي إلى جعل الحملة غير مهمة وغير مؤثرة وسريعة النسيان. [المترجم].

شركة مملوكة الآن جزئيًّا لـ «شبكة أوميديار» Omidyar Network التي تستضيف حملات تحظى بالرعاية لجماعات مثل منظمة العفو الدولية، والتي تعمل كدار مقاصة على الإنترنت لعشرات الآلاف من الالتماسات الإلكترونية في كل عام، والتي تتلقاها من أعضائها البالغ عددهم 35 مليونًا، يعرض النشاط «كلكتفزم» الترويجي الاحتمال الحقيقي «لتمكين الناس في كل مكان من إحداث التغيير الذي ينشدون رؤيته»[20]. وهذه القوة التي يمتلكها الأفراد لتحقيق هذه التغييرات ليس من المفترض على الإطلاق بطريقة ما تطبيقها على قوة مساوية، مثل قوة تنظيم «داعش» في العراق وسورية، الذي يحلم باستعادة حكم الخلافة الإسلامية، أو المنظمة الوطنية للمتطوعين RSS في الهند، التي تريد رؤية المواطنين المسلمين هناك، محرومين من حقوقهم المشروعة. وهذا يُذكرنا بالطريقة التي حُوّل من خلالها مصطلح «مجتمع مدني» من مصطلح وصفي إلى آخر إلزامي، بحيث يشتمل فقط على جماعات من مواطنين «مستنيرين»، مثل منظمة العفو الدولية، أو منظمة «هيومان رايتس ووتش» الحقوقية الأمريكية، وليس جماعات «غير مستنيرة»، مثل الجمعية الوطنية للبنادق في السياق الأمريكي أو النشطاء المناهضين للإجهاض في أوروبا الغربية.

بيد أن النشاط «كلكتفزم» هذا أكثر من مجرد مثال مهم على مدى ترسيخ الافتراض بأنه أصبح من الممكن إجراء أي تغيير تريده مجموعات الناس بطريقة ماسة للغاية عاجلًا أو آجلا[21]. كما أن هذا النشاط يجسد أيضًا الاعتقاد بأنه ليس فقط الإعلان والبيانات (سواء كانت كبيرة أو غير ذلك) تعد أشياء مركزية في الحياة المعاصرة، لكنها كانت هكذا دائمًا. فكما قال نيت بروسير Nate Prosser، الذي يدير موقع Clicktivist.org الإلكتروني: «الدفاع عن قضية ما كان يتضمن دائما عملية تسويق... بيع فكرة»[22]، ومن هنا، فإن استخدام بروسير لمصطلح «بيع» يبدو أنه يؤكد أحد العناصر الأساسية في تحليل وايت. فمن المنظور التاريخي، كان من الممكن أن يرى معظم النشطاء السياسيين والاجتماعيين حقيقة في الإعلان باعتباره كلامًا متناقضًا، وأن يعتقدوا أن مهمتهم كانت تتمثل في الجدال دفاعًا عن أفكارهم أو قضاياهم، وليس صفقة ومحاولة بيعها كما سيفعل المرء بشأن أي منتج استهلاكي. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، لم يعد هذا الحال، حيث يتباهى عديد من النشطاء باستخدام أساليب إعلانية، بما في ذلك الاعتماد على المشاهير، للترويج

للقضية محل التساؤل، بغض النظر عن احتمال مدى اتساع أو عدم اكتمال هذه القضية. وعلى سبيل المثال، في القمة الأمريكية - الأفريقية التي عقدت في واشنطن في أغسطس من العام 2014، قال جون برندرجاست John Prendergast، وهو مسؤول سابق في الحكومة الأمريكية، والذي أسس منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان باسم مشروع كفاية Enough Project، (الإشارة هنا إلى عمليات الإبادة والجرائم ضد الإنسانية)، قال في كلمته إلى جمهور الحاضرين: إن «المشاهير يمارسون دورًا هائلًا. أعني أن لدينا ثقافة تبدي اهتمامًا شديدًا للغاية حيال ما سيأكله المغني ورجل الأعمال الأمريكي إيكون في وجبة الإفطار. ومن ثم، إذا كان لديه هو وبعض الأشخاص الذين ذكرتهم، وأصبح عديد غيرهم مهتمين، ومشاركين حيال ما يجري في أفريقيا، فسوف يؤدي هذا إلى جلب مزيد من الأشخاص إلى التواصل والتفاعل على الأقل مع هذه القضايا»[23].

وإن كان هنالك من شيء، بعيدًا عما إذا كانت مشاركة المشاهير مناسبة، فإن المشكلة بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية من المحتمل أكثر الآن أن تتمثل فيما وصفته جماعة نشطة بريطانية رئيسة بأنه «تنافس متزايد بين المؤسسات الخيرية بشأن وقت المشاهير»، وأضافت أنه «حتى الجمعيات الخيرية الصغيرة [أصبح لديها الآن منسقو مشاهير]، بات يتعين وضع الفنانين في الاعتبار بالفعل بشأن من يؤيدون، وأنهم لا يدعمون كثيرا من المؤسسات الخيرية المختلفة»[24]. لكن حين تتمكن جماعة نشطة من التعاقد مع المشاهير للترويج لنشاطها، فإنها تحقق أقصى قدر من الفائدة من وراء ذلك. على سبيل المثال، إذا ألقينا نظرة على موقع انظر إلى النجوم: عالم عطاء المشاهير، سنجد عشرات من هؤلاء النجوم، ومن بينهم كروز، وجولي، وبيت، وكلوني، كداعمين لهذه المؤسسات الخيرية.

أعتقد أن هذا يمثل رمزًا للمسافة الأخلاقية والنفسية التي قطعناها، والتشويش بين الرغبة في أن تُعْلَم، والرغبة في جعلك مفتونًا بأن قلة قليلة من الناس تبدو مضطربة من جراء حقيقة أنه لم يكن فقط عديد من هؤلاء الممثلين، وعارضات الأزياء، والموسيقيين، الذين يدفعون أيضًا للناطقين باسم الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، لكنهم دفعوا المقابل أيضًا لقضاياهم الاجتماعية التي التزموا بالانحياز إليها باستخدام أساليب التسويق نفسها المستخدمة لبيع المنتجات التجارية. على

سبيل المثال، ترتبط أنجلينا جولي مع شركة «سان جون» للملابس، ويرتبط براد بيت مع شركة «هاينكين» للمشروبات، وبينيلوبي كروز مع «دار لانكوم» للعطور. أما جورج كلوني، الذي إلى جانب جولي، يعد من نجوم السينما المشاهير المعروف عنهم جيدًا دفاعهم عن كثير من القضايا الاجتماعية، ومن بينها قضية «أنقذوا دارفور» على وجه الخصوص، فإنه يعتبر اللاعب العالمي الرئيس لشركة «نيسبرسو» لإنتاج حبات القهوة. إذ إنه وفقًا لمديرة التسويق في هذه الشركة الأسترالية، نيكول باركر، فإن «سحره وروح الدعابة لديه كانا ضروريين بالفعل في فهم الناس لشركة «نيسبرسو» كعلامة تجارية»[25]. وفي حال استبدال كلمة «نيسبرسو» بكلمة «دارفور»، لصارت الجملة التي كانت ستأتي من خبير إعلانات تشير إلى مشروع كفاية. غير أنه في أوائل القرن الحادي والعشرين، يبدو أن وجهة نظر الأغلبية تتمثل في عدم وجود مشكلة مع هذا، أي أكثر مما توجد مشكلة في استخدام شخصية رايا كدمية تؤدي دورها في الفيديو الخاص بإعلان الصرف الصحي، وذلك لأنه حتى المعلنون يعتمدون بشدة على شخصيات كارتونية لبيع منتجاتهم إلى الأطفال، ليس فقط عبر شاشات التلفاز، ولكن على نحو متزايد، من خلال وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة أيضًا (على سبيل المثال، أصبح لدى شركة «كوكاكولا» الآن ثمانية وخمسون مليونًا من المعجبين على موقع فيسبوك). ووفق تقديرات باحثين في مركز رود لسياسة الغذاء والسمنة، وهو مركز تابع لجامعة «ييل»، يرى الأطفال والمراهقون معدلًا يتراوح في المتوسط بين اثني عشر إلى أربعة عشر إعلانًا من إعلانات الأغذية في كل يوم على التلفاز، حيث يأتي في صدارة الفئات الأربع الأفضل لهذه الإعلانات تلك التي تتعلق بالوجبات السريعة، والحبوب السكرية، والمشروبات السكرية، والحلوى.

ويبدو آمنا أن نفترض أن الناشطين الذين لا يجدون مشكلة في الاعتماد على المشاهير للترويج للقضايا الاجتماعية سينتقدون بشدة الممارسات الإعلانية الموجهة إلى الأطفال من قبل الشركات الغذائية العالمية، وقد بدا ذلك الافتراض آمنا على أساس أن المنتجات التي تُباع في كلتا الحالتين غير صحية، وأن الأطفال ليسوا مستهلكين متعلمين. ولكن كما يعلم النشطاء القائمون على الحملات جيدًا، حتى لو سلمنا بأن المشاهير الذين ينشرون قضايا مختلفة على دراية جيدة بها، وليس فقط من خلال تأثرهم بها، فإن الجمهور المستهدف في معظمه لا يعرف هذا الأمر. ووفق

التعريف، نجد أن الناس الذين يولون اهتمامهم بالفعل حيال قضية بعينها ليسوا بحاجة إلى تعبئتهم، وهو ما يفسر، بعد كل ذلك، السبب في أن جماعات نشطة شعرت بالحاجة إلى اللجوء إلى مشاهير في المقام الأول. ومن الواضح أن المشاهير وسائل مثالية لهذا، وذلك لأن تعرف الجمهور على المشاهير هو بحكم التعريف شخصي وغير عقلاني، تماما مثل الإعلان، فمهما يكن هدفه، فإنه يستند في الأساس إلى إغواء الناس والتلاعب بمشاعرهم. وعلى رغم ذلك، يفترض النشطاء، على ما يبدو، إما أنه يوجد خط واضح بين شكل الإعلان ومضمونه، وإما أن محو ذلك الخط ليس بالشيء الذي يدعو إلى القلق. لكن هذا ليس سوى أمر بديهي، وكما بين مارشال مكلوهان Marshall McLuhan، المُنظِّر الاجتماعي الكندي الذي تنبأ بالشبكة العنكبوتية العالمية قبل عقود من اختراعها، قبل نصف قرن في كتابه الرائد بعنوان: «الوسيلة هي الرسالة» Medium Is the Message.

وهذا ليس بأي حال الصعوبة الوحيدة التي تكمن في استخدام لغة العلاقات العامة لتعبئة الجمهور بشأن قضية معينة. والسبب وراء ذلك يعزى إلى أن المعيار أصبح أعلى، أو بالأحرى، يجب أن يكون أعلى بالنسبة إلى القضايا أكثر مما يجب أن يكون بالنسبة إلى المنتجات. وهنا تكمن أهمية كتاب مكلوهان. وبالنسبة إلى فكرة أن اللغة المناسبة، (بالمعنى الواسع الذي يتضمن التسويق) للتحدث عن الاحتياجات لا تنطبق فقط على بل هي بالفعل أكثر الطرق الفعالة للدفاع عن أو لتعبئة الناس بالنيابة عن الاحتياجات، فإنها تفترض على نحو خطأ أن الشكل لا علاقة له بالمضمون، أو على نحو أكثر دقة، أن بعض الأشكال تعد وسائل غير ملائمة أخلاقيًّا لبعض المحتوى. صحيح أننا نأسف على الفخر بالمكان الذي يتمتع بالنزعة الاستهلاكية الاستحواذية بلا حدود في مجتمع معاصر، وليس فقط بالشمال العالمي. ولكن مهما كانت الطريقة المستخدمة في صناعة هذه الرغبات، (على رغم أنه يمكن الجدال بأنها لا تعدو أن تكون أكثر من شهرة المشاهير أنفسهم، وخوفًا من أن تصبح في طي النسيان، باتت نفسها العمل الذي يضطلع به وكلاء الإعلان، والمعلنون، وأستديوهات السينما أو التسجيل، وما شابه ذلك)، فإنها تتضمن أساسًا الأشياء التي يريدها الناس أكثر من تلك التي يحتاجون إليها. ولكن أيا كانت، فهي ليست احتياجات. وهنا تعد التفرقة بين الأمرين أساسية؛ ذلك أن لها صلة خاصة

بنظام الغذاء العالمي، وهو الموضوع الذي سأعود للحديث عنه لاحقًا. وبصراحة شديدة، يحتاج الإنسان إلى الغذاء والماء والمأوى والحد الأدنى من السلامة الجسدية للبقاء على قيد الحياة[26]. لكن في حين أن المرء يرغب بشدة (أو يُغرى على الرغبة في) قهوة «نيسبرسو»، بدلا من ملابس من «غوتشي» الإيطالية، وسيارات فيات ميني فان التي دأب جورج كلوني على اقتنائها طوال سنوات مسيرته المهنية، لكنه لن يكون بالتأكيد في حاجة إليها.

وأي شخص يميل إلى أخذ وجهة نظر أكثر تساهلًا عن الاستخدام غير المحبب للنجوم للترويج للقضايا الاجتماعية، على أساس أن الأسباب المعتادة لهذا هي أنه من الأفضل استخدام شهرتهم على نحو جيد، يرغب في النظر في التأثير الكارثي الذي أحدثه الإعلان في السياسة. وأيضًا يمكن تبرير استخدام المشاهير استنادًا إلى أسباب مماثلة. غير أن مثل هذا الاستخدام لا يحدث من فراغ. فعلى العكس من ذلك، حيث إنه يوجد في سياق بات يُنظر فيه إلى التسويق كضرورة أساسية لكل نشاط تقريبًا - سواء كان نبيلًا، قائمًا على الرشوة، أو كل شيء بين هذا وذاك - وفي حالة السياسة في الديموقراطيات الغربية، يعتمد النجاح في الانتخابات الآن، وإلى حد كبير على أي إستراتيجية تسويقية هي الأفضل للمرشح، وكما الحال في شكل متطرف للغاية في الولايات المتحدة اليوم، لكنه بصورة متزايدة أيضًا في أوروبا الغربية، حيث نجد أنه حين تحل شعارات يبتكرها معلمو التسويق السياسي، الذين يُطلق عليهم أيضًا «أطباء العلاقات العامة والاتصال»، محل المناظرات والمناقشات، وتصبح القضايا منتجات، تصبح الديموقراطيات في ورطة. وفي عصر حيث الحقيقة، وليس الرأي هي أن عدم المساواة يتعمق عبر العالم، وأن القوة والثروة تتركزان أكثر فأكثر في أيدي أقلية صغيرة للغاية من سكان العالم، وأن السياسة حتى في دول ديموقراطية باتت غير متجاوبة على نحو متزايد، ويحددها المال في كثير من الأحوال (مرة أخرى، تعد الولايات المتحدة المثال الرئيس على هذا بين دول متقدمة)، فإن كل هذا الحديث عن أفراد يصنعون الفرق، وأخذ رأي الجميع في الحسبان مهزلة يُرثى لها، وتدعو إلى المواساة في أحسن الأحوال.

بيد أن هذا هو على وجه التحديد ما يرفضه المدافعون عما يُسمى العلامة التجارية الاجتماعية. إذ إنه على «مركز التأثير الاجتماعي» لمدونة الأعمال المستدامة

لصحيفة «الغارديان» البريطانية، والذي تموله شركة «أنجلو أميركان» متعددة الجنسيات العملاقة للتعدين، وهي شركة كانت معروفة يومًا ما بتعاونها الوثيق مع نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، لكنها أعادت الآن تسمية علامتها التجارية كنموذج مثالي للشركة المسؤولة اجتماعيًّا، تتحدث في آخر دخول لها على هذا الموقع عن الاتجاه الجديد «لتسويق ذي معنى». لكن هذا لم يذهب إلى أبعد حد، كما فعل ستيوارت رالف مؤسس MorallyMarketed.com عندما كتب على مدونته بأنه في حين «تصبح الشركة المُعلم الأخلاقي لمجتمع ما، فإنه من واجبنا نحن كمسوقين خلق العالم الذي نريد رؤيته»[27]. لكن مؤلف منشور الغارديان، أوليفر بورش Oliver Burch، فسر ذلك بقوله: «المعلنون يسعون جاهدين للتعبير عن مشاعرنا بطريقة تمثيلية ومسرحية. وأكثر من ذلك، يريدون منا أن نعرف أنهم مهتمون بنا. لذلك، فإن المسألة تتعلق بالخروج من ملعب المبيعات الواضح، والدخول إلى السرد الدرامي الذي تسيل معه دموعنا، أو رواية القصص بشأن قضية يشعر الناس بالحماس حيالها»[28]، ويستشهد بورش بمقولة سام باركروفت Sam Barcroft، أحد المديرين التنفيذيين الذي يحظى بمكانة جيدة في وسائل الإعلام، ومفادها «إنه في عالم غارق في مستنقع الضجيج والغلو، يمكن بيع المحتوى».

إن وصف مثل هذه النداءات للعواطف بـ «المحتوى»، والجدال بأنه يجب أن نقبل من حيث القيمة الاسمية مطالبات شركة ما بمشاركة قيم عملائها المحتملين، على الرغم من أن السبب المنطقي النهائي على نحو بديهي للممارسة هو تعزيز الولاء للعلامة التجارية وزيادة الحصة السوقية، لم يعد يبدو مثيرًا للسخرية لكثير من الناس أن يشهدوا على مدى الخلط الشديد في العصر الحالي بين المواطنة والنزعة الاستهلاكية، وبين الإغواء والتشاور، وبين النيات الحسنة والفهم، وبين العلاقات العامة والأخبار. ذلك أن الحقيقة هي أن العلاقات العامة والتسويق، والتي تعني إعادة تأكيد ما هو واضح، معنيان بإيجاد أفضل حالة ممكنة لبيع ما يريده العميل، وذلك بغض النظر عما إذا كان سيارة رياضية أو تدخلا إنسانيا في دارفور، ومن ثم، نجد أن الصحافة القزمة، التي كان دورها التقليدي بالتحديد رفض تبني مثل هذه الادعاءات في ظاهرها، وبعبارة أخرى، أن تكون بمنزلة الرافض، على وجه التحديد لما يصر عليه المتفائلون أو الجزعون أو غير ذلك، بأنه أمر غير مناسب للاضطلاع

به. ووفقًا لبحث بعنوان «أخبار في الأرقام»، الذي أجراه مركز بيو للأبحاث في العام 2004، فإنه «في ظل الفجوة الآخذة في الاتساع في الأجور بين مهنتي الصحافة والعلاقات العامة»[29]، وهو البحث الذي أعده أليكس.ت. وليامز، في الفترة بين العامين 2004 و2014، تراجع عدد الصحافيين في الولايات المتحدة بنسبة 17 في المائة من 52,550 إلى 43,630 صحافيًّا، في حين تزايد عدد اختصاصيي العلاقات العامة بنسبة 22 في المائة، من 166,210 إلى 202,530.

وقد ظهر ذلك كتداخل متزايد على نحو مطرد في وسائل الإعلام الجديدة والقديمة بين العلاقات العامة والأخبار. ويمكن أن يأخذ هذا شكل مؤسسة خيرية، أو شركة متعددة الجنسيات ترعى مجموعة فرعية من منافذ وسائل إعلامية تجد أنها تحظى باهتمام خاص. وقد كانت صحيفة الغارديان رائدة في هذه الناحية، وكما شهد بذلك مؤسسة غيتس التي تتولى رعاية موقعها للتنمية، وشركة «أنجلو أميركان» التي تأمن وتتعهد بتمويل مركز التأثير الاجتماعي للصحيفة. وفي هاتين الحالتين يمكن الحفاظ على الاستقلال التحريري على الأقل. لكن الحال ليس كذلك مع «مختبرات الغارديان»، التي وصفها المكتب الصحافي للجريدة بأنها «في صميمها، تعد طريقة معالجة تعاونية وتشاركية لتطوير قصص إخبارية للعلامة التجارية التي يتردد صداها بين المجتمعات المشاركة للغاية عبر جميع المنصات التابعة للغارديان»[30]. وكان شريك إطلاق هذا المشروع شركة «يونيليفر» التي التزمت بدفع عدة ملايين من الجنيهات للمشروع. لكن يبدو أن المال مجرد جزء فقط من القصة؛ ذلك أنه على حد قول آنا واتكينز Anna Watkins، المديرة الإدارية لـ «مختبرات الغارديان»: «تعد الشراكة مع «يونيليفر» مثالًا رائعًا للتعاون القائم على قيمنا المشتركة».

بيد أن صحيفة «الغارديان» ليست الوحيدة في هذا المضمار، فقد أكد تقرير مركز بيو للأبحاث أنه في الولايات المتحدة «يكون أحد أكبر مجالات التجربة لتحقيق الإيرادات الآن مُتَضَمِّناً محتوى المواقع الإلكترونية التي يدفع مقابل الحصول عليه المعلنون التجاريون - لكن يُكتب في الأغلب من قبل صحافيين يعملون ضمن طاقم الموظفين - وهو المحتوى الذي يوضع على صفحة أخبار الناشر بطريقة تجعل من المتعذر تمييزه أحيانًا عن القصة الإخبارية»، ولدى معظم الصحف الأمريكية الكبرى

مبادرات كهذه؛ ففي صحيفة «وول ستريت جورنال»، تُنتَج هذه الإعلانات عن طريق «قسم المحتوى المخصص» في الصحيفة. فقد أصر جيرارد بيكر، رئيس تحرير هذه الصحيفة، على أنه واثق بأن قراءها «سيقدِّرون المحتوى الذي أُنشئ من قبل الرعاة والمحتوى المنتج من طاقم الأخبار العالمي لدينا»[31]، غير أن هذا يبدو أمرًا غير محتمل، وذلك لأن الشيء المؤكد من وجهة نظر المعلن أن الخلط بين هذين المحتويين كان الهدف الرئيس لهذه الممارسة.

ومن ثم، فإن إعادة التقييم الأخلاقي هذا للتسويق بأن مثل هذا الخلط للإعلان والأخبار كان مفيدًا في تحقيق تقدم، تعد عنصرًا واحدًا فقط من مشروع كبير: ألا وهو إعادة التقييم للرأسمالية، والتي في صميمها ما يُفترض، من الناحيتين الأخلاقية والاجتماعية، أنها العقيدة التحويلية للمسؤولية الاجتماعية للشركات. ففي التسعينيات، حين جادل مايكل إيجناتيف، مع تبرير كبير، وإن كان شديد التعقيد، بأن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية كان «ثورة ذات أهمية أخلاقية»[32]، بات المرء يشك في أنه وضع في الحسبان قطاع الشركات باعتباره نقطة الرمح لهذه الثورة. وعلى رغم ذلك، يبدو أن مسوقي وسائل التواصل الاجتماعي مقتنعون على نحو متزايد بأن هذا هو بالضبط الدور الذي يحتاج قطاع الأعمال إلى أن يلعبه. ففي مقاله الذي نشرته صحيفة الغارديان، ينقل أوليفر بورش عن مسؤول تنفيذي في شركة تُسمى إنسباير Inspire، وهي إحدى الشركات التابعة لمجموعة الإعلانات يونغ آند روبيكام Young & Rubicam، ما قاله من أن «المواقف تجاه الأعمال التجارية تتحول»، وأن المستهلكين في هذه الألفية يتوقعون «أن تصنع علاماتهم التجارية المفضلة فرقًا في العالم»، ثم انتقل المسؤول التنفيذي إلى ما قاله إيجناتيف، إذ أخبر بورش أنه «على مستوى أكثر عمومية، يمر العالم الغربي بثورة بشأن القيم»[33].

هذا هو الآن رأي الإجماع الذي يمتد من حكومات غربية، ومؤسسات دولية إلى منظمات غير حكومية ومؤسسات خيرية، والذي يذهب إلى أنه في عصر المسؤولية الاجتماعية للشركات، فإنه لا يوجد تضارب في مصالح قطاع الأعمال التجارية والمصالح الأوسع نطاقًا للمجتمع فقط، ولكنها، إذا ما تحدثنا باستفاضة، مصالح واحدة، وهي الشيء نفسه، لكن هذا الرأي لم ينشأ من تلقاء نفسه. وعلى العكس

من ذلك، فقبل فترة زمنية طويلة على التغير في الطريقة التي استخدمها المعلنون في بيع منتجات للشركات، تبين أن هذه المجموعة الجديدة من الافتراضات الاجتماعية والأخلاقية المتعلقة ليس فقط بالسلامة الجوهرية للرأسمالية، ولكن قدراتها المتفوقة على إحداث التغيير الاجتماعي سُوقت نفسها بشدة. وهنالك هؤلاء الأشخاص في الحركة المناهضة للعولمة ممن يرون قصة مجتمع الأعمال بشأن مستقبل لن يصبح فيه الأغنياء أكثر ثراءً فقط، ولكن في حين يزدادون ثراءً، فإنهم سيساعدون أيضًا في القضاء على الفقر، والجوع، وكذلك في القضاء على (معظم) الأمراض، على اعتبار هذا في الأساس شعارا أخلاقيا ملائما، من دوره درء المطالب بشأن إعادة التوزيع العادل للثروة. وبصفته مديرًا تنفيذيًّا لمنظمة الحرب على العوز، قال جون هيلاري John Hilary في كتابه «فقر الرأسمالية» The Poverty of Capitalism، إن المسؤولية الاجتماعية للشركات CSR هي وسيلة «لتقييد المؤشرات الممكنة، ورفض رؤى أكثر جذرية للتغيير»، وبهذه الطريقة يجادل هيلاري، نقلًا عما قاله جيرارد هانلون Gerard Hanlon من كلية الأعمال والإدارة بجامعة لندن، بأن المسؤولية الاجتماعية للشركات «تضمن أن البدائل المدمرة تعاني مصير اليوتوبيا - فهذه البدائل مرفوضة باعتبارها مستحيلة، ومهما وجدناها جذابة»[34].

إني معجب بشدة بكتابي هيلاري وهانلون، لكنني مُعرض لخطر أن أبدو ـ كما هو أنا عليه - شخصا لديه وجهة نظر مستقيلة (على الرغم من أنني آمل أن أكون مخطئًا)، فإنه يمكن تقديم حجة على الرغم من أن هذا كان أحد الآثار الرئيسة لنموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التنمية، لا أعتقد أن هذه كانت النية المقصودة على الإطلاق. على العكس، ومن واقع خبرتي على الأقل، أعتقد أنه ما من شيء ساخر بشأن مشروع الرأسمالي الخيري. ففي الحالة الخاصة لبيل غيتس، يبدو الأمر أكثر مصداقية بكثير من الناحية الإنسانية، إنه صادق تمامًا حين يصف عمله في كل من شركة مايكروسوفت، ومؤسسته من حيث طابعهما التحرري اجتماعيًّا في حين أنه يرفض أهمية حقيقة أنه أنشأ مؤسستين احتكاريتين متتاليتين. وعلى رغم ذلك نجد أنه في كلتا الحالتين تبدو الحقائق واضحة تمامًا. ففي العام 2000 صدر حكم بالفعل من محكمة فدرالية أمريكية ضد شركة «مايكروسوفت» باعتبارها كيانًا احتكاريًّا بطريقة غير قانونية، لكنها نجت بصعوبة من أن تتفكك

لاستخدامها القبضة الخانقة التي كانت لديها في سوق أجهزة الكمبيوتر - بفضل نظام تشغيل ويندوز - لاستبعاد منتجات الشركات الأخرى.

بيد أن الميول الاحتكارية لدى مؤسسة غيتس عُبِّر عنها بمهارة أكثر بطبيعة الحال. لكن مهما كان الهدف، فإن تأثير ذلك كان تهميش أهم وجهات النظر المتنافسة في العالم. وهذا ما حدث حين ألقى غيتس بكل قوته وماله ونفوذه في ما ثبت أنه أنجح جهد لتنفيذ نظام عالمي لتوزيع أدوية معالجة مرض الإيدز، والذي تضمن تقديم الدعم المالي لتوزيع هذه الأدوية، ولكن مع ترك براءات الاختراع لشركات الأدوية من دون انتهاك حرمتها. وثمة مثال آخر يتمثل في تبشير المؤسسة بموضوع الكائنات المعدلة جينيًّا، وأيضًا، وقت كتابة هذه السطور، الحملة المستمرة للمؤسسة من أجل التراجع عن أشكال الحظر التي فرضتها دول مختلفة ضد استخدام هذه الكائنات في الزراعة. ذلك أن مذكرة كتبها في العام 2008 د. أراتا كوشي Dr. Arata Kochi، رئيس برامج الملاريا لدى منظمة الصحة العالمية إلى المدير العام للمنظمة، تضمنت رأيًا نادرًا له كونه شخصا عالما ببواطن الأمور داخل المنظمة. ففي هذه المذكرة لاحظ د. أراتا أنه وبسبب تمويل مؤسسة غيتس الآن تقريبًا لكل عالم بارز يعكف على دراسة وباء الملاريا، فإن أحد المبادئ الأساسية التي تحكم البحوث الطبية الحيوية، ومراجعة النظراء المستقلين للمقترحات، أصبح غير عملي.

وعلى رغم ذلك، يمكن القول إن هؤلاء الذين تساورهم الشكوك حيال إخلاص غيتس بوصفه فاعلَ خير، بحاجة إلى أن يسألوا أنفسهم عن السبب الذي جعله يختار إنفاق ثروته على مكافحة الملاريا، والإيدز، والأبحاث الزراعية بدلًا من إنفاقها على لوحات مونيه، واقتناء سيارات «مازيراتي» الفاخرة، وشراء الجزر الخاصة. وأشك كثيرًا جدًّا في أنه يمكن تفسير ذلك فقط من خلال التعطش للاعتراف، على الرغم من أن غيتس وصف ذات مرة بأنه «وكيل» للأرباح في حالة عدم توافرها، وحافز إضافي حيثما توجد. وإن كنت على صواب في أن الرأسماليين الخيرين والعدد الأكبر بكثير من الرؤساء التنفيذيين للشركات الذين تبنوا المسؤولية الاجتماعية للشركات جادون بشأن التزاماتهم الاجتماعية، فإن موقفهم عندئذ يبدو بالنسبة إليَّ بالفعل محيرًا أكثر مما لو كان المتشككون في الحقيقة على حق، وأن التأكيدات من قبل عالم الأعمال التجارية بشأن تصميمها على أداء دور بارز في إيجاد الحلول للمشاكل

الكبرى هذه الأيام كانت إما تفاهة خطابية وإما قناعا يخفي وراءه أجندة أكثر خبثًا. حتى لو قبلنا سرد التنوير الأساسي للتقدم البشري الذي لا يرحم، فما الذي أقنع قادة الأعمال هؤلاء بأنهم هم، في أدوارهم كجبابرة شركات، وكمحسنين، وليس كأعضاء في حركات اجتماعية، وأصحاب اكتشافات علمية، والتقنيات الجديدة المستمدة منها، وليس السياسيون، هم الذين سيقودوننا إلى هذه الأرض الموعودة التي لا وجود فيها لدول فقيرة، وحتى أشد الناس فقرًا سيصبح بمقدورهم على أقل تقدير تلبية احتياجاتهم الأساسية؟ وإن كان هذا في الواقع ما يعتقدونه، فإن النتيجة الحتمية بالنسبة إليّ عندئذ هي أن كثيرا جدًّا من الشخصيات العامة الأكثر أهمية وموهبة ونجاحًا في ظل النظام الرأسمالي في أواخر القرن العشرين، وأوائل القرن الحادي والعشرين، فضلا على عدد لا يُحصى من المقلدين والمعجبين بهم، أخطأوا في وصف أنفسهم على نحو أساسي وطبيعة النظام الذي حققوا فيه ثرواتهم الهائلة، والذين يُنظر إلى أنصارهم بحق (ويرون أنفسهم) كأشخاص لهم وجودهم.

وللتأكيد، فإن مثل هذه الأسئلة يتردد صداها خارج التيار الرئيس، حتى لو كانت الأفضلية تميل إلى تفسيرات أكثر خبثًا مما أعتقد أنها مبررة. على رغم ذلك، نجد أنه داخل مؤسسة التنمية نادرًا ما تكون هناك حاجة حتى إلى رفض هذه الأسئلة، وذلك لسبب بسيط أنها نادرًا ما تُطرح من قبل أي شخص يعتبره الرأسماليون الخيِّرون ومعجبوهم أنه يستحق أخذها على محمل الجد. وثمة سؤال مفتوح عما إذا كان هذا سيتغير في أي وقت، لو أن بيتر بافيت، نجل وارين بافيت، مثل جميع أبناء بافيت وبفضل وصية كبرى من المرحومة والدته، وهي فاعلة خير أيضًا مثله، لو أنه لم يختر الإشارة إلى نقطة أن المؤسسة الغذائية تبدو إما غير قادرة وإما غير مستعدة للمواجهة. ففي مقالة للرأي نشرتها له صحيفة «نيويورك تايمز» بعنوان «المجمع الصناعي الخيري»، كتب بيتر بافيت يقول: إنه «بسبب حقيقة من يكون أبي، كنت قادرًا على شغل بعض مقاعد لم أكن أتوقع الجلوس عليها، داخل أي اجتماع خيري مهم، تشهد اجتماع رؤساء الدول مع مديري الاستثمار وقادة الشركات. فالجميع يبحثون عن إجابات بيدهم اليمنى لمشاكل تسبب فيها آخرون بيدهم اليسرى»، وأضاف بيتر «فكلما دُمر مزيد من الأرواح والمجتمعات بواسطة النظام الذي يخلق مبالغ هائلة من الثروة للقليلين، بدا رد الجميل بطوليًّا»[35].

ويعرف بيتر بافيت عديدا من الرأسماليين الخيرين المعنيين بهذا الموضوع، ويحق له تكهناته السيكولوجية. أما أنا فلا أعرف، ومن ثم، ليس لدي الحق في الانخراط في أي شيء من هذا القبيل. فمن المؤكد أنه ليس لدي أي فكرة عما إذا كان أشخاص أثرياء معيَّنون بحاجة إلى الشعور بأنهم «أبطال» بأي حال مما أعرف بشأن ما إذا كان رؤساء تنفيذيون لشركات متعددة الجنسيات اشتركوا في عقيدة المسؤولية الاجتماعية للشركات، فعلوا ذلك بدافع من بعض الحاجة السيكولوجية إلى الشعور بأنهم أصحاب فضيلة. وكما ذكرت مرارًا وتكرارًا في هذا الكتاب، كانت الأفضلية بالنسبة إليَّ هي أخذ روايات الرأسماليين الخيرين والمسؤولين التنفيذيين بشأن دوافعهم في ظاهرها، ورأي الإجماع داخل مؤسسات التنمية الذين يرون مجال الأعمال التجارية باعتبارها سن الرمح المناهضة للفقر، وخاصة فيما يتعلق بسبل المعيشة الزراعية والتغذية، على أساس أن هذا يستند إلى القناعة بدلًا من النفعية. ولكن أعتقد أن بيتر بافيت على حق تمامًا في تركيزه على كل الطرق التي خلق النظام الرأسمالي من خلالها الكثير، إن لم يكن معظم المشاكل التي يسعى إلى حلها الآن. والواقع، أعتقد أنه كان بوسعه الذهاب إلى أبعد من ذلك في نقده هذا، مع افتراض أنه بعدد من الطرق الحاسمة، لم يكن لدى الرأسمالية حلول مستديمة لهذه المشاكل فقط، لكنها تستمر بدلًا من ذلك في جعلها تتفاقم. وفي الحالة الخاصة بالنظام الغذائي العالمي، بعيدًا عن عرض المخرج من هذه المشاكل، فإن هناك عددًا من الطرق المحددة التي تطورت من خلالها الرأسمالية، والتي من شأنها الآن أن تجعل تجديد مثل هذا النظام أكثر صعوبة مما كان عليه الحال في منتصف القرن العشرين، باستثناء بعض التحولات الجذرية للغاية والمنهجية من شأنها أن تفرض قيودًا جدية على حرية الرأسمالية في العمل بشكل أو بآخر كما تراه مناسبًا - القيود التي لم تضطر إلى قبولها منذ عصر فرانكلين روزفلت في الولايات المتحدة والحل الوسط الديموقراطي - الاجتماعي في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا الغربية.

وتعد مبادرة التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية، التي أطلقها الرئيس أوباما في قمة مجموعة الثماني في العام 2012، والتي أكدتها مجددًا القمة الأمريكية - الأفريقية في العام 2014، مثالًا واضحًا على هذا. فكما جاء في بيان

صحافي أصدره البيت الأبيض في أغسطس من العام 2014، فإنه من خلال جمع الحكومات المانحة، والحكومات الأفريقية، والاتحاد الأفريقي، والشركات المتعددة الجنسيات، وأيضًا من خلال توليد استثمار جديد على نطاق واسع في قطاع الزراعة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، فسوف تؤدي هذه المبادرة إلى «انتشال خمسين مليون شخص من مستنقع الفقر في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى بحلول العام 2022»[36]، وفي ختام القمة الأمريكية - الأفريقية، وقعت عشر دول أفريقية[37]، ومائة وثمانون شركة متعددة الجنسيات على المبادرة، وكذلك على عشرة مليارات دولار مما وصفه البيان الصحافي بأنها «التزامات ذات مسؤولية اجتماعية من قبل القطاع الخاص»[38]، والتي أُمِّنت في هذه القمة. وتفاخر راجيف شاه بأن هذا كان برهانًا على الفكرة التي تذهب إلى أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «كانت رائدة في طرح نموذج جديد للتنمية من شأنه تحقيق تحول في الزراعة، وتسريع وتيرة النمو المبهر في أفريقيا وإمكاناتها»، وأعلن شاه أنه «عن طريق تحسين المهارات، والموارد، والخبرات لدى القطاع الخاص، يمكننا البناء على استثماراتنا لتعزيز أسواق المستقبل وانتشال الملايين من الفقر المدقع»[39].

والمشكلة مع هذه الادعاءات هي أنه في حين أصر المشاركون على أن رفاهية المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة كانت إحدى أولوياتهم الرئيسة - أصر شاه على أن هذه المبادرة ستؤدي إلى إيجاد 650 ألف وظيفة، كما ستساعد خمسة ملايين من صغار المزارعين في الدول العشر التي وافقت بالفعل على المشاركة فيها- بدا أيضًا أن أفريقيا كانت تغير قوانينها لتسهيل الاستثمار واسع النطاق من قبل شركات الأعمال الزراعية العالمية. وكون البيت الأبيض اختار وصف هذا بأنه «إصلاحات صحيحة تقودها الدولة»[40]، لا يخفي حقيقة أن التوجه الأساسي لأعمال البرنامج هذا، وليس فقط وعوده بشأن الفوائد التي ستعود قريبًا على صغار المزارعين، كان يكمن في إزالة القيود المفروضة على الشركات المتعددة الجنسيات. وللتأكيد كان البعض من هذه الشركات الكبيرة شركات أفريقية والتي، إلى جانب حقيقة أن زعماء الدول العشر الأفريقية وقَّعوا طوعًا على المبادرة، استُشهد بها كدليل على «الملكية الأفريقية» للمبادرة. لكن وكما أشار جورج مونبيوت George Monbiot في رده الحاسم على هجوم شنته حركة «ون» على انتقادات وجهها في عموده الذي يكتبه

في صحيفة «الغارديان»، فإنه لم يكن ثمة سبب يدعو إلى الافتراض أن شركات مقرها في أفريقيا كانت «أكثر تمثيلًا لاحتياجات وأهداف صغار المزارعين وفقراء الريف»[41]، وبقدر أكبر من شركات غربية متعددة الجنسيات، وبالنسبة إلى الزعماء المحليين الذين وقَّعوا طوعًا على هذه المبادرة، كانت حجة مونبيوت هي أنه يمكن قول الشيء نفسه عن قبول زعماء أفارقة لبرنامج البنك الدولي بشأن برنامج التعديل الهيكلي، ولعديد من السياسات الأخرى المفروضة عليهم من الخارج، وفي بعض الحالات، لم يكن هؤلاء ببساطة في وضع يسمح لهم بالاعتراض عليها، وفي حالات أخرى وجدوا أن هذه السياسات تتفق تمامًا مع تحقيق مصالحهم.

إن إصلاحات التحالف الجديد التي أعطت الشركات الزراعية العالمية قدرًا كبيرًا مما طرحته، إلى جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وإدارة التنمية الدولية البريطانية، كانت شرطًا لا غنى عنه بالنسبة إليها لضخ استثمارات جديدة كبرى في أفريقيا. على سبيل المثال، أثنت المؤسسات الدولية على ما قامت به إثيوبيا بشأن «تحرير قطاع البذور لديها»[42]، وهو ما كان يعني من حيث الممارسة العملية استبدال سيطرة الدولة، والدور المركزي للشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة بشركات الأعمال الزراعية الدولية، وهي الخطوة التي اعتبرت قادرة وحدها على إدارة «سلسلة القيمة» الزراعية لدى إثيوبيا. من جانبها، تلقت نيجيريا إشادة على التزامها بإصلاح «قطاع الأسمدة غير الفعال لديها»[43]، كما حصلت تنزانيا على الإشادة نفسها لما قامت به من رفع لأشكال الحظر على صادرات مواد غذائية معينة من أجل تسهيل واردات البذور والمواد الكيماوية الزراعية من خارج شرق أفريقيا. وأخيرًا، رأينا أن عددًا من الدول الأفريقية المشاركة في المبادرة، ولاسيما مالاوي وموزمبيق (حيث استأجرت شركة «كارجيل» نحو 40 ألف هكتار من الأراضي الزراعية في العام 2012)، وغانا، عدَّلت قوانينها الخاصة بالأراضي لتشجيع التأجير طويل الأجل من قبل شركات متعددة الجنسيات، بل إنها خصصت في عدة حالات أراضي لذلك الغرض.

وبالنظر إلى كل هذه الأمور مجتمعة، يمكن تلخيص المشهد الزراعي الجديد لأفريقيا في أنه مشهد عُدلت فيه قوانين الضرائب لمصلحة شركات، والسيطرة على أسواق البذور وقنوات التوزيع انتقلت جزئيًّا على الأقل من الحكومات إلى قطاع

الأعمال الزراعية، (وعدت حكومة موزمبيق حتى «بوقف منهجي لتوزيع البذور الحرة وغير المحسنة»)[44]، كما عُدلت قوانين الملكية لكي يصبح من السهل لشركات زراعية متعددة الجنسيات أن تضخ استثماراتها في الأرض. ومن ثم، كانت وجهة النظر السائدة هي أن هذا كان، بلغة المصطلحات، وضعًا مربحًا للجميع، في حين رأى المنتقدون، من جانبهم، أن هذا الوضع أشبه بالكارثة بالنسبة إلى الفقراء، وقبل كل شيء إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ولكن حتى مع التسليم بوجهة النظر السائدة هذه، فإنها أثارت الشك بشأن علاقات القوة الكامنة في قلب مبادرة التحالف الجديد. ذلك أنه كما أشار مونبيوت، «بقيت أي قيود على تصرف مستثمري الشركات طوعية، في حين أن القيود على الدول المضيفة [صارت] إجبارية»، وهذا لا يعني القول إن التحالف الجديد كان يزعم أن في إمكانه العمل مع وجود هيكل للحوكمة. لكن، وكما كشف تحقيق استقصائي رائع كتبه في صحيفة الغارديان كل من كلير بروفوست Claire Provost، وليز فورد Liz Ford، ومارك تران Mark Tran [45]، كان التحالف الجديد، كما ورد في إحدى وثائقه الداخلية، يُنظر إليه من البداية باعتباره معتمدًا على «قادة المستوى الأعلى» الذين كان يتألف منهم مجلس قيادته، أي هيئته الحاكمة. وكان مجلس القيادة هذا يتألف حصريًّا من قادة الحكومات الأفريقية، ورؤساء الوكالات المانحة الغربية، ولاسيما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وإدارة التنمية الدولية البريطانية، وكبار المديرين التنفيذيين للشركات الكبرى المنتجة للبذور والأسمدة والغذاء، ومن بينها «يونيليفر»، و«سينجينتا»، و«يارا»، و«كارجيل».

ولم يكن من قبيل المفاجأة بالتأكيد أنه في حين كان يضم التحالف الجديد ثلاث شركات زراعية أفريقية في مداولاته (لكن ليس على مجلس القيادة)، فإنه كان يضم ممثلين من تلك الجماعات المهمة للمزارعين وجمعيات المستهلك، والذين تبنوا الرأي القائل، وكما ذكر رئيس حركة التنمية العالمية نيك ديردين Nick Dearden ذات مرة، «إن سياسة «السوق أعلم»(*) لم تؤدِ إلى إيصال الغذاء إلى الجياع [في الماضي]»[46]، ولن تفعل ذلك في المستقبل، وهو أمر ليس من قبيل المفاجأة. وكما

(*) يكافئ المثل العربي: أهل مكة أدرى بشعابها. [المحرر].

أخبر أوليفيه دو شوتر صحافيين في الغارديان، فإن حكومات كانت قطعت وعودًا للمستثمرين «من وراء الستار تمامًا، مع عدم وجود رؤية طويلة الأجل بشأن مستقبل المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة»[47]، ومن دون مشاركتهم. علاوة على ذلك، خلص تحقيق «الغارديان» إلى استنتاج مفاده أن العقود التي أبرمتها بالفعل الشركات المتعددة الجنسيات مع حكومات أفريقية، في الوقت الذي كانت تنعقد فيه القمة الأفريقية - الأمريكية تضمنت عشرات الاستثمارات في محاصيل غير غذائية. وفي هذه القمة، التي كان عنوانها الفرعي: «الاستثمار في الجيل القادم»، تحدث الرئيس أوباما عن الهدف من وراء هذا الاجتماع، وقال إنه يتمثل في مناقشة وسائل من شأنها «تحفيز النمو، وفتح الفرص، وخلق بيئة تمكينية للجيل القادم»[48]. ولكن على الرغم من أن هذه العبارات كانت بلا شك حسنة النية، فإنها وقعت بالتحديد في ذلك الفخ الذي كان دو شوتر حذر منه في مقال كتبه، ونشرته «الغارديان» في العام 2012 ردًا على الحماس الذي ولَّدته بالفعل مبادرة التحالف الجديد، والتي أُعلن عنها أخيرًا. ففي هذا المقال، حذَّر دو شوتر من أن خصخصة المساعدات كانت إستراتيجية خطيرة، وكتب يقول: «الفرص لا ينبغي الخلط بينها وبين الحلول»[49].

ومن سوء الحظ أن أخذ ذلك الاحتمال على محمل الجد لم يعد يبدو ببساطة أمرًا منطقيًا، وله معنى في عصر نجد فيه أن الإجماع في عالم التنمية هو العكس على وجه التحديد. وحين تنتهي كل الأقوال والأفعال، فإن النقاش الدائر بين مبادرة التحالف الجديد ومنتقديها ينتهي من حيث يبدأ، وذلك عند السؤال بشأن ما إذا كانت «ثورة القيم» أحدثت تحولاً من عدمه في مجال الأعمال الدولية، وكما أصر المسؤول التنفيذي الإعلاني الذي نقلت عنه ما قاله في هذا الفصل في وقت سابق، أو ما إذا كانت هذه القيم لم تعد حميدة بقدر أكبر في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، مما كان عليه الحال قبل خمسين عاما. ومن ثم، فإن مسألة أين تقف عند هذا من المرجح أن تعتمد على أين تقف عند حركة العولمة على نحو عام. ولعل نموذجي الأمن الغذائي مقابل سيادة الغذاء هما التوضيح المثالي لهذا. ففي نموذج الأمن الغذائي، نرى أنه مادام الفقراء تمكنوا من الحصول على ما يكفي من الطعام المغذي للأكل، ومادام سعر هذا الطعام كان معقولاً وفي المتناول،

فإنه لا يهم كثيراً ما إذا كان هذا الطعام يُزرع في منطقة، أو دولة معينة، أو ما إذا كان يُستورد من مكان آخر، وبالقدر نفسه الذي سيكون مهما لدى مواطن دولة ما في العالم الغني. وبالنسبة إلى نشطاء الغذاء، على الرغم من هذا، فإن الفقراء في الجنوب العالمي بحاجة ماسة إلى الحماية التي يمكن للسيادة تحملها، حتى لو كان الأغنياء، سواء في الشمال أو الجنوب، لا يستطيعون تحمل ذلك. وعلى نحو أوسع نطاقًا، يرى هؤلاء النشطاء الرؤية الخاصة بالأمن الغذائي التي طرحتها مؤسسات الغذاء الرئيسة باعتبارها رؤية تعمل على إدماج المزارعين الفقراء في نظام الأغذية الزراعية العالمية، حتى في حال حدوث تحسن في دخولهم ومستويات التغذية لديهم، وهو شيء لا يعتقد معظم النشطاء أنه سيحدث في أي من الأحوال، سيكون من شأنه أن يتركهم على الرغم من ذلك في حالة تبعية دائمة واعتمادية على الغير، بحيث يصبح هؤلاء تحت رحمة نظام يعمل ضدهم وسيظل كذلك. وفي إطار هذه العملية، وكما قال هارييت فريدمان Harriet Friedmann، سيجد المزارعون الفقراء أنهم مرغمون على التخلي عن «خصوصيات الزمان والمكان في كل من الزراعة والوجبات الغذائية»[50].

وإذا ما نظرنا إلى العولمة في شكلها الحالي باعتبارها أمرا واقعا، فسوف يبدو أي جهد لمقاومة النموذج السائد جهدًا وهميًّا، وغير واقعي في أفضل الأحوال، بل وفي كثير من الأحيان شيئا أسوأ بكثير، وأكثر تدميرًا. فلماذا الإصرار على الحفاظ على ثقافة الماضي، كما تذهب هذه الحجة، حين تكون الوعود المستقبلية أفضل بكثير للجميع؟ بمعنى مهم، فإن مساواة «الهروب من الفقر»، وهنا نستخدم مصطلحًا غالبًا ما يصادفه المرء في عالم التنمية، بالهروب من الماضي، لديه شيء من النزعة الماركسية الغريبة بشأن هذا الموضوع[51]، حيث يبدو على الأقل أنه يحتوي على أصداء حكمة برتولت بريشت Bertolt Brecht من أوبرا «البنسات الثلاث» The Threepenny Opera، «الأكل يأتي أولًا، ثم تأتي الأخلاق»، لكن إذا اعتقد المرء أن الحفاظ على كل من التاريخ والثقافة بكل خصوصيتيهما ضرورة ملحة أخلاقيًّا واجتماعيًّا، فإنه عندئذٍ يُدرجان، حتى بنجاح كبير، كما وعد نموذج الأمن الغذائي، في بعض سلاسل القيمة العالمية التي يُحدد فيها ما يُنتج ليس وفقًا للمتطلبات المحلية أو الوطنية، بل المتطلبات العالمية، حيث يصبح هذا النموذج

أكثر إشكالية. صحيح أنه بالنسبة إلى الرجل والمرأة، يزعم المسؤولون في الوكالات المانحة الغربية، والبنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية الرئيسة، واللاعبون لدى المؤسسات الخيرية، وكما قال ذات مرة سام درايدن، الرئيس السابق لبرامج تنمية الزراعة في مؤسسة غيتس، أنه يجب عدم فرض برامج الآن، ولكن يجب بدلًا من ذلك «الإصغاء بتواضع إلى المزارعين وأسرهم، وتعلم ثقافاتهم واحترامها، وتعلم طرق معيشتهم، ومعرفتهم للمكان والبيت»[52].

لكن حتى لو قبلنا بأن هذه هي النية، فإن أنجح هذه البرامج الاستشارية لا وجود لها في السجل النظيف، أو الذهن الصافي الذي تستحضره كلمات درايدن. فعلى العكس من ذلك، حيث توجد هذه البرامج في سياق علاقات القوة غير المتوازنة بعنف، والتي يُسيطَر فيها على كل السلطة والمال من قبل مانحين غربيين أو المؤسسات الدولية التي يهيمن عليها الغرب، ولاسيما البنك الدولي، إذ نجد أن قواعد اللعبة الخاصة بالاقتصاد الكلي، وعلى نحو خاص من حيث تأثيرها في العالم الفقير، لاتزال محددة إلى حد كبير. ذلك أنه على حد قول أنجوس ديتون، الاقتصادي في شؤون التنمية لدى جامعة برينستون، تبين أنه في حين أن لغة عالم التنمية «قد تحركت باتجاه تأكيد الشراكة... لكن ليس من الواضح ما نوع الشراكة المستدامة حين يصبح المال كله بحوزة جانب واحد»[53]، ويجب أن نضيف: حين تكون المشاركة، أو فك الارتباط خاضعة تمامًا لتقدير المانحين.

إذا اختار سام درايدن أو خليفته باميلا ك. أندرسون، أو بيل وميلندا غيتس أنفسهم الاستماع، فسيفعلون ذلك. لكن إذا لم يعودوا يرغبون في الاضطلاع بذلك، فإنهم يتمتعون بحرية كاملة في عدم أداء ذلك. إذ لا يوجد عقد مبرم بين فاعل الخير والمستفيد، سواء كان عقدا اجتماعيًّا أو غير ذلك؛ حيث لا يوجد عقد قابل للتنفيذ على أي حال. وعلى رغم ذلك، كما أن أنجوس ديتون على حق حين يكتب فيقول: إن «التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تحدث بنجاح من دون وجود نوع ما من الاتفاق التعاقدي بين الحاكمين والمحكومين»[54]، فإنه من الصعب فهم كيف يمكن أن يحدث ذلك بنجاح ما لم يكن هناك عقد بين مانحي المساعدات، وهؤلاء المستفيدين منها. وبالنسبة إلى الشركات متعددة الجنسيات (المملوكة للغرب إلى حد كبير)، فمن المحتمل أنها تعزف بقوة على وتر المسؤولية الاجتماعية

للشركات، وكما كتب جورج مونبيوت عن شركة «يونيليفر»، حيث قال: «لو أنك محوت اسمها بينما تعكف على قراءة صفحاتها على موقعها الإلكتروني، لتصورت خطأ أنها وكالة تابعة للأمم المتحدة»؛ ذلك أنها هي وحدها من تصنع قراراتها الخاصة بالاستثمار، وبالطبع فإن لديها أيضًا مطلق الحرية في إنهاء مثل هذه الاستثمارات في أي وقت تختاره الشركة للاضطلاع بذلك. فهل يمكن، في حالة أخرى، أن يحدث، ولأول مرة في تاريخ البشرية، أن يلتزم الأقوياء على نحو لا رجعة فيه بتمكين الضعفاء؟ نعم، هذا ممكن. لكن حقيقة أنه من المفترض أن بوسعهم الاضطلاع بذلك من دون التخلي عن سلطتهم أو تغيير أي شيء أساسي في النظام الرأسمالي الحر، كما هو الحال الذي يوجد عليه الآن، تجعل هذا الأمر يبدو غير محتمل إلى حد كبير.

يعامل التيار السائد عمومًا نزعة الشك هذه - في المناسبات النادرة، أي عندما يواجه ذلك على الإطلاق - باستجابات تتراوح من الغضب، كما في قضية العلماء المؤيدين لتعديل الكائنات الحية وراثيا مثل نينا فيدوروف، وروبرت بارلبريج، ومؤسس مكتب التكنولوجيا الحيوية التابع للإدارة الأمريكية للأغذية والعقاقير، هنري. آي. ميلر Henry I. Miller، إلى التسامح من ذلك النوع الذي يظهره جيفري ساكس في صفحاته حيال الحركة المناهضة للعولمة في كتابه «نهاية الفقر». النزعة الاستعمارية الجديدة؟ إذ إن التاريخ القديم، أو هذا ما يراه التيار السائد على نحو عام، يشير إلى أنه «من المؤكد أننا نقف وراء هذا كله، ومن ثم، فإننا بحاجة إلى العمل معًا لحل مشكلة الجوع». فهل نحتاج إلى نظام اقتصادي عالمي مكدس لمصلحة العالم الغني، الذي يسمح لشركات متعددة الجنسيات بأن تفعل ما تشاء على نحو متزايد؟ هذا كله هراء، كما يقول الرؤساء التنفيذيون للشركات، والذين يعتقدون الآن أنه تقع على عواتقهم مسؤولية الاضطلاع بالدور القيادي في عملية التنمية. ويتساءل هؤلاء عن السبب وراء وجود مثل هذا القدر الكبير من الشك حيال الأعمال التجارية، في وقت غيَّرت شركات متعددة الجنسيات نفسها الآن، وباتت ملتزمة حتمًا بإدارة أعمالها على طول الخطوط المرسومة للمسؤولية الاجتماعية، والتي لن تعود بالفائدة فقط على مساهميها، ولكن على أصحاب المصلحة أيضًا؟ وبالنسبة إلى دوافع حكومتي بريطانيا وفرنسا، اللتين حكمتا العالم فترة طويلة،

واللتين تعد ثرواتهما إلى حد كبير نتاجًا للأيدي العاملة، والموارد الطبيعية في العالم الغني؛ أو ثروة الولايات المتحدة التي يعزى الفضل فيها إلى اقتصادات دول أعضاء أو من غير الأعضاء في رابطة بريكس BRICS(*)، حيث لاتزال تفعل ذلك؟ فقد غيَّرت هذه الدول نفسها أيضًا. ومن ثم، فإن التفكير بطريقة أخرى غير ذلك يعني السقوط في فخ الفجوة القديمة بين اليسار واليمين، كما يعني وقوع المرء في شرك حجج من الماضي، التي تجاوزت تاريخ البيع منذ فترة طويلة. أليس من الأهمية بمكان «إطعام المستقبل»، كما يُطلق على برنامج التنمية الزراعية لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أكثر من التخبط في مظالم الماضي؟

والحقيقة أنه لم يكن يساورني أدنى شك في أن مسؤولي حكومات أوروبية غربية، وأخرى في أمريكا الشمالية، ومؤسسات خيرية مثل مؤسسة غيتس، ومؤسسة «روكفلر»، وكذلك منظمات غير حكومية قد أعلنوا قبول الإجماع السائد، يؤمنون بهذا، ويشعرون بأنفسهم مرة أخرى، بصدق تام، أنهم ضحايا ظلم أساسي، عندما، كما يرون هذا، يرفض منتقدوهم الاستماع لهم على نحو عادل. ومن المؤكد أن حقيقة أن أولئك الموجودين في السلطة لا يحبون الحديث عن علاقات القوة، ويفضلون بدلًا من ذلك الحديث عن مسؤولية الشركات، أو عن كيف أنهم متفائلون إزاء المستقبل، أو الوعظ بالتعاطف، كما فعل بيل وميلندا غيتس في خطاب البدء بجامعة ستانفورد، يجب ألا يأتي بمنزلة مفاجأة. ولكن بغض النظر عن مثل هذه الاستجابات المفهومة إنسانيًّا، نجد أنه في عالم مزقته الشكوك، ويكون فيه الموقف الافتراضي الأخلاقي والفكري موقفًا يرى أنه من المُسلَّم به ألا يولي أهمية للماضي، لا يمكن أن يبدو من المنطقي أن نتفاجأ بصدق، عندما لايزال كثيرون يرفضون قبول مزاعم كهذه في ظاهرها.

(*) هي اختصار لرابطة تضم خمسة اقتصادات وطنية ناشئة رئيسة: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. [المترجم].

16

فعل كل شيء لإنهاء الجوع ما عدا التفكير سياسيًّا

«يحلو لغيتس أن يحاضر الأممَ عن كيف أنه يجب عليهم التخلي عن صرف مزيد من أموال دافعي الضرائب [في المساعدات الخارجية]... لكنه لا يرى شيئًا خطأً في مخططات التهرب الضريبي»

إيان بيريل

إن التوقع بشأن تشكيك الأقوياء في شرعية النظام الذي اكتسبوا من خلاله سلطتهم سيكون ضربًا من السخافة المثالية. إذ سيكون هذا عملًا انتحاريًّا جماعيًّا، وبغض النظر عن مدى تنوع محفظة غيتس الخيرية في المستقبل، فهذه هي الساحة التي يعتبر فيها رهانًا آمنًا أن نقول إن المؤسسة لن تُعزى على الإطلاق بأن تُغامر فيها. لكنه من غير المتوقع أن هؤلاء الرأسماليين الخيرين، ورواد الأعمال الاجتماعيين، والرؤساء التنفيذيين يسيئون فهم كيف يعمل هذا النظام فعليًّا. وبعد كل شيء، من الذي يعرف ذلك الأمر بكل تعقيداته أفضل مما يعرف هؤلاء؟ ويبدو أن التفسير الذي قدمه بيتر بافيت أن ما يسميه المجمع «الصناعي الخيري» هو، في شكل ما، الإنكار النفسي الجماعي بشأن التناقض بين التزاماتها الاجتماعية، والقواعد التي يدير هؤلاء شركاتهم وفقًا لها. ومن ثم، فإن وجهة نظري أن

الإجماع الحالي السائد هو ببساطة واسع للغاية، وعميق للغاية بحيث لا يكون الأمر كذلك، على افتراض أن التفسير النفسي كان صحيحًا في المقام الأول.

وأعتقد أن غلبرت رست يقترب أكثر إلى الهدف من خلال مفهومه الذي يذهب إلى أن التنمية كانت قد تحولت بمرور العقود إلى «إيمان عالمي»، وهو إيمان «يتقاسمه كل زعيم وطني، (ومن ثم جميع المنظمات الدولية)، ويتقاسمه كذلك جميع التكنوقراطيين الاقتصاديين تقريبًا، والأغلبية الهائلة من السكان»[1]. ولكن، اسمحوا لي أن أقترح مفهومًا مغايرًا: هل كان في مقدور هؤلاء الرؤساء التنفيذيين، ورواد الأعمال الاجتماعيين، والرأسماليين الخيرين، ومسؤولي المساعدات النظر إلى الكيفية التي تعمل بها شركات عالمية بالفعل، كأنهم يرونها للمرة الأولى، وهل ما سيرونه سيصدق على الإجماع السائد بأن النموذج الجديد للتنمية الذي يقوده القطاع الخاص سينذر بالدخول إلى عالم تحرر أخيرًا من الفقر المدقع والجوع؟ أم أنهم يرون مثل هذه البرامج أفعالًا ترقى إلى من وصفهم ها-جون تشانغ، الاقتصادي بجامعة كمبريدج، بأنهم «فاعلو الخير السيئون» الذين «لا يدركون حتى إنهم يلحقون الضرر بالبلدان النامية من جراء سياساتهم؟»[2].

وسيكون المكان الأكثر وضوحًا بالنسبة إلى هؤلاء كنقطة بداية هو فرض الضرائب، في الداخل وفي الخارج على السواء. فالشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية تشكو، بما فيه الكفاية بالتحديد، من أن لدى الولايات المتحدة أحد أعلى معدلات الضريبة على الشركات في العالم المتقدم. وما يغفل عنه عادة هؤلاء عند الاضطلاع بذلك هو حقيقة أنه بالنسبة إلى عديد من الشركات، فإن مثل هذه المعدلات الضريبية تطبق على نسبة خمسين في المائة فقط من أرباحها، أو أقل من هذه النسبة، وأن الالتزامات الضريبية الأمريكية لدى البعض من كبرى الشركات الأمريكية، وأكثرها شهرة، تصل فقط إلى جزء صغير جدًّا من ذلك. إذ إنه وفقًا لإحصاءات صادرة عن الحكومة الأمريكية، هناك ثلاثة وثمانون من بين أكبر مائة شركة لديها فروع في دول يمكن اعتبارها مراكز للملاذات الضريبية، والتي تدوِّر من خلالها أغلبية أرباحها[3]. ويمكن القول بوضوح إن ما تفعله هذه الشركات تصرف قانوني تمامًا بموجب قانون الضرائب الأمريكي - في جزء منه من خلال توطين العمليات التجارية الأجنبية في مناطق قضائية منخفضة الضرائب مثل جمهورية أيرلندا، وهولندا، ولوكسمبورغ،

وسنغافورة، والجزر العذراء البريطانية. فقد خفضت هذه المخططات المحاسبية المعدلات الضريبة الفعلية للشركات التي تستخدمها إلى جزء صغير مما يتعين عليها دفعه. على سبيل المثال، وفقًا لتقرير قُدِّم إلى البرلمان الأوروبي في العام 2013، كانت قد فُرضت ضريبة فعلية على شركة «غوغل» بنسبة 2.4 في المائة مستحقة على أرباحها غير الأمريكية، ودفعت شركة «أدوب سيستمز» ضريبة بنسبة أقل من 7 في المائة، في حين دفعت شركة أبل ما نسبته نحو 2 في المائة(4).

لقد كان هذا صحيحًا على وجه الخصوص بالنسبة إلى وادي السيليكون، وشركات «التكنولوجيا الجديدة» الأخرى، وهي تلك الشركات التي كانت تعد على نحو عام رائدة في حركة المسؤولية لدى الشركات، وهي الحركة التي ارتبط خريجوها ارتباطًا وثيقًا، وفي مقدمتهم بيل غيتس، ولكن بأي حال من الأحوال غيتس وحده، بالرأسمالية الخيرية، وريادة الأعمال الاجتماعية، و«تأثير الاستثمار». فمثلا، على الرغم من ادعاء تيم كوك، الرئيس التنفيذي لشركة «أبل» في شهادته أمام لجنة تابعة للكونغرس الأمريكي في العام 2013، «أننا لا نعتمد على الحيل الضريبية»، وأن «أبل» دفعت «جميع الضرائب المستحقة علينا»(5)، فإنه في العام 2012 استطاعت «أبل» تخصيص، بطريقة قانونية، 70 في المائة من أرباحها حول العالم لفروعها في الخارج. فعن طريق الامتناع عن إعادة هذه الأرباح إلى الولايات المتحدة، لم تستطع أبل أن تؤجل فقط إلى ما لا نهاية أي مشروع قانون ضريبي أمريكي، لكن كان يحق لها أيضًا استخدام هذه الأموال لأي عملية تجارية، فيما عدا الاستثمار المباشر في العمليات التجارية الأمريكية لدى الشركة، أو تقديم دفعات مالية إلى المساهمين. وحتى هذا كان إلى حد كبير مجرد خيال، وذلك؛ لأن هذه الأموال، حتى لحظة كتابة هذه السطور باتت مودعة في بنوك نيويورك، لم تستطع إلا أن تساعد في خفض مدفوعات الفائدة التي يمكن لمشتري السندات المحتملين طلبها، ومن ثم السماح للشركة الأم بالوصول إلى الأموال بتكلفة منخفضة جدًّا تقريباً كلما دعت الحاجة إلى ذلك. وبحلول العام 2014 كان من المقدر أن تصل أرباح أبل غير المُعادة على نحو موثوق إلى ما مجموعه 102 مليار دولار. ومن جانبها، استطاعت شركة «مايكروسوفت» أن تجمع أرباحًا قيمتها 60 مليار دولار.

وكانت شركة «أبل» رائدة في إصدار هذه الإستراتيجية الضريبية، والتي تضمنت استخدام تقنية محاسبية تعرف باسم «التقنية الأيرلندية المزدوجة»، إذ أسست الشركة التي يوجد مقرها في ولاية كاليفورنيا فرعين في أيرلندا، أولهما: يمثل ضريبة مقيمة في ملاذ ضريبي في منطقة الكاريبي. وشرعت أبل في تحويل حقوقها الخاصة بالملكية الفكرية غير الأمريكية إلى الشركة الأيرلندية الأولى، التي تسمح بدورها بنقلها إلى الشركة الأيرلندية الثانية. ومن ثم، تجمع الشركة الثانية هذه العائدات من أنحاء العالم على أن تنقلها بعد ذلك إلى الشركة الأولى. كما تستخدم شركة فيسبوك الآن هذه الإستراتيجية، وبنجاح كبير في الحقيقة، إلى درجة أنه في العام 2013 حققت الشركة 50 في المائة من أرباحها في أيرلندا. أما الرقم بالنسبة إلى شركة مايكروسوفت في أيرلندا فكان يمثل نسبة 24 في المائة من أرباحها، والذي كان من الواضح أنه لم تكن له علاقة بالنشاط الاقتصادي للشركة في جمهورية أيرلندا، بما في ذلك منتجات صدرتها الشركة من هناك. وبالنسبة إلى شركة «غوغل»، فإنها تستخدم طريقة بديلة أخرى تُسمى «التقنية الأيرلندية المزدوجة مع الساندويتش الهولندي»، والتي تُمرر فيها أرباح جمعتها الشركة الأيرلندية الثانية من خلال شركة في هولندا، قبل أن تُنقل إلى الشركة الأولى مرة أخرى في أيرلندا، وبعد ذلك إلى منطقة الكاريبي. ووفقًا لما ذكرته صحيفة «نيويورك تايمز»، تبين أن مئات من الشركات الأخرى تستخدم حرفيًّا هذه التقنية[6]. وليست هذه هي الطريقة الوحيدة التي تلجأ إليها شركات أمريكية لتفادي دفع الضرائب. إذ توجد أيضًا طريقة يُطلق عليها «الصفقات العكسية»، والتي تشتري من خلالها شركات أمريكية شركات غير أمريكية أصغر ثم إعادة دمجها على نحو قانوني في الدولة ذات الضريبة الأقل، والتي يوجد بها مقر الشركة الأجنبية، ومن ثم، يمكنها الحصول على جنسية الشركة الفرعية.

ولبيان ما هو واضح، يمكن القول بأنه في حين أن الشركات متعددة الجنسيات ربما كانت مربحة على أي حال، فإن عديدا منها، والتي كانت الأكثر صخبًا في الإصرار على أن باستطاعتها أن تؤدي مهماتها على نحو جيد، وتحقيق نتائج جيدة في الوقت نفسه، كانت أكثر ربحية مما كان يمكن أن يكون عليه الحال خلافًا لذلك. وعلى نطاق أصغر بلا حدود، نجد أن مثل هذه الحيل استخدمها أيضًا كثير من المشاهير البارزين المعروفين بالتزاماتهم إزاء قضايا اجتماعية، وهو ما دفع في العام 2013

مؤسسة «أدفوكاسي هب» Advocacy Hub، وهي مؤسسة استشارية بريطانية تحظى بالاحترام، ومتخصصة في تقديم المشورة إلى جماعات نشطة، إلى التحذير من أنه «على الرغم من أن المشكلة الضريبية لا يُعبر عنها على نحو صريح، فإنها [يمكن أن تجعل] بعض المشاهير متوترين حيال إمكانية الحديث عن شؤونهم الضريبية على نحو علني، وتسليط الضوء عليها في وسائل الإعلام»(7).

وتعتبر حالة بونو مثيرة للاهتمام في هذا الصدد. فعلى الرغم من الثناء الشديد عليه من قبل جيفري ساكس في كتابه «نهاية الفقر» (الذي كتب بونو مقدمته)، حيث قال إن هذا الكتاب «ساعد في أن يفتح ملايين المعجبين والمواطنين عيونهم على النضال المشترك لتحقيق المساواة والعدالة»(8)، بيد أن بونو وفرقته «يو2-» نقلوا المقر الرسمي لشركتهم من أيرلندا، حيث بلغت نسبة الضريبة على أرباحهما العالمية 25 في المائة، إلى شركة تُسمى صندوق الرسائل البريدية في هولندا، والتي خفضت التزاماتهما الضريبية إلى نسبة 1.5 في المائة. وفي مواجهة الضغوط التي تعرض لها من جراء ذلك من جانب صحيفة «أيريش تايمز» الأيرلندية، والسخرية منه من جانب أعضاء جناح اليسار في البرلمان الأيرلندي، إلى الحد الذي دفع أحدهم، وهي كلير دالي، إلى الإشارة إليه بلقب «سيد أيرلندا الضريبي اختار المنفى لنفسه»، دافع بونو عن القرار قائلًا إن «يو2-» كانت تتصرف «بطريقة ضريبية فعالة»، شأنها شأن أي شركة تجارية أخرى. وعلى رغم ذلك، وبَّخ بونو بسخط، وارتدى قبعة الناشط، شركات استخراج النفط مثل «إكسون موبيل» و«شيفرون» بسبب ما اضطلعت به من رفع دعاوى قضائية لمنع تمرير لوائح مالية أمريكية، تهدف إلى إرغامها على تقديم تقرير علني عن العائدات والضرائب والمدفوعات الأخرى التي تدفعها إلى حكومات أفريقية، مقابل حقوق استخراج النفط والغاز والمعادن التي تملكها هذه الشركات في مختلف أنحاء القارة، وهو الأمر الذي يعني تأطير المشكلة باعتبارها تتعلق بالفساد والشفافية من جانب بعض شركات الاستخراج، وبعض الزعماء الأفارقة. وكما قال بونو في خطاب ألقاه في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في العام 2013 «هرب رأس المال يحدث دائمًا ليلًا، تحت جُنح الظلام»(9).

بيد أن مسألة ما إذا كان بونو وشركته «يو2-» واصلَا بعض عمليات تهريب رأس المال لديهما نشأت في أثناء حوار عام نظمته مبادرة كلينتون العالمية، خلال اجتماعها

السنوي في العام 2013. إذ كان يوجد على المنصة مع بونو ملياردير الاتصالات الأنجلو سوداني، محمد إبراهيم، وهو نفسه رأسمالي خيري كبير ومدافع قوي عما يشير إليه بالحكم الرشيد (بدلًا من الديموقراطية، مثلًا) في أفريقيا، وهو أيضًا عضو في مجلس إدارة حملة «ون» التي شارك بونو في تأسيسها. ولكن خلافًا لبونو، كان تركيز إبراهيم ينصب على نحو مباشر على الضرائب في سياق عالمي، منتقدًا بشدة ما أسماه النظام الضريبي الدولي المختل، ولإزعاج بونو على نحو واضح، خص إيرلندا كمثال على هذا الاختلال الوظيفي، وذلك إلى حد كبير مبالغ فيه مما دفع المطرب الشهير إلى مقاطعته، وإلى أن ينبري للدفاع بقوة عن النظام الضريبي لدى إيرلندا، والذي سخر منه إلى حد كبير في وقت لاحق عديد من النشطاء المناهضين للفقر. وعلى رغم ذلك، تمسك إبراهيم بموقفه. وردًّا على سؤاله بشأن كيف يمكن أن تساعد شركات متعددة الجنسيات مجتمعات أفريقية، رد إبراهيم قائلًا إن هذه الشركات، في المقام الأول، كانت بحاجة إلى دفع ما عليها من ضرائب مستحقة. وكانت هذه فكرة أوضحها إبراهيم بالتفصيل في خطاب ألقاه في معهد «شاتهام هاوس»، حيث كان قاطعًا. إذ قال بصراحة «الشركات المتعددة الجنسيات لا تدفع الضرائب في أفريقيا. ونحن جميعًا نعرف ذلك». وذهب إبراهيم إلى القول بأنه في حين أصبح قطاع الأعمال عالميًّا الآن «فإن ثمة حاجة إلى دفع الضرائب حيثما تنشأ الأرباح»[10].

من السهل المبالغة في إهانة مشاهير ملتزمين اجتماعيًّا في حين أنهم أنفسهم متورطون في التهرب الضريبي. وحتى لو افترضنا أن بونو هو المنافق بالفعل، وكما يعتبره منتقدوه كذلك، لكن هناك إهانات أخلاقية أكبر بكثير من النفاق. ولئلا ننسى، فإنه في حين كان من المحتمل أن خلافًا حدث بين إبراهيم وبونو بشأن استقامة دول «تتسوق» مقرات منخفضة الضريبة، وعلى الرغم من أن مؤسسة إبراهيم توجد في لندن، لكنه نفسه مقيم بصورة قانونية في إمارة موناكو، وهي ملاذ ضريبي آخر. علاوة على ذلك، على أي حال، فإننا نحكم على سلوك بونو، ففي حين أن وزارة الخزانة الأيرلندية سترحب بلا شك بحصولها على ملايين اليورو التي كان يتعين على شركة «يو2-» دفعها إذا لم يُحتلْ عليها بالهرب إلى هولندا، فإن المبالغ هذه موضع الشك ليست كبيرة حتى بالنسبة إلى ميزانية سنوية لدولة صغيرة. في المقابل، وكما أكد إبراهيم على نحو صحيح في خطابه في معهد «شاتهام هاوس»، فإنه بالنسبة إلى

شركات لا تدفع ضرائب في دول تبيع فيها منتجاتها أو خدماتها، فإن هذا الأمر يُعد بغيضًا أخلاقيًّا، وضارًّا لاقتصاد أي بلد، لكنه خطير إلى حد كبير، ومدمر لاقتصادات دول فقيرة. وثمة مثال غير تمثيلي بأي حال يوضح وجهة نظر إبراهيم، وهو يتجسد في خمس اتفاقيات للتعدين أُبرِمت في الفترة بين العامين 2010 و2012 بين حكومة جمهورية الكونغو الديموقراطية وعدد من شركات الاستخراج الغربية. فوفقًا لتقرير أصدرته في العام 2013 لجنة تقدم أفريقيا برئاسة كوفي عنان، في المجموع، بيعت هذه الأصول مقابل 275 مليون دولار، وذلك على الرغم من أن قيمتها التجارية السوقية كانت تقدر بـ 1.63 مليار دولار[11]، وبعبارة أخرى، مقابل سدس القيمة الحقيقية التي كانت تستحقها هذه الأصول. كان الفرق البالغ 1.36 مليار دولار ضعف ميزانية الصحة والتعليم في جمهورية الكونغو، حيث نجد أن سبعة عشر طفلًا من بين كل مائة طفل لا يصلون إلى اليوم الخامس بعد ولادتهم، وحيث نجد أن نسبة تبلغ 43 في المائة من جميع الأطفال دون سن الخامسة تعاني تقزما يتراوح من الحالة المعتدلة إلى الحادة، وما يربو على سبعة ملايين طفل بين سن السادسة والحادية عشرة لا يذهبون إلى المدرسة[12].

ويشير تقرير لجنة تقدم أفريقيا إلى أنه في دول متقدمة ونامية على السواء «جعلت العولمة من الصعوبة بمكان، وعلى نحو متزايد ضمان أن تقدم الشركات العاملة عبر الحدود حصتها العادلة من العائدات [الضريبية]». وفي لب المشكلة، لدى الشركات المتعددة الجنسيات، يكمن ذلك «الاستخدام المكثف للشركات الخارجية، والمستوى العالي للتجارة فيما بين الشركات، والسرية التجارية التي تحيط بالنشاط الاستثماري الأجنبي». ولإيضاح هذه المسألة على نحو صارخ، يمكن القول بأنه في حين أن بيل غيتس يعد رجلًا ثريًّا للغاية بموجب أي نظام ضريبي، فإنه رجل أكثر ثراءً إلى حد كبير بسبب ما يشير إليه تقرير صادر عن لجنة تقدم أفريقيا يتسم بنزاهة أكبر بشأن «تخطيط ضريبي متطور، لكنه عدواني»[13]، وهذا هو السبب في أنه، في حين أن من المعقول تمامًا الثناء عليه لتكريسه الكثير من المال لأعماله الخيرية، فإن من المعقول بالمثل الإشارة إلى أن السبب الذي جعل غيتس لديه هذه الأموال الطائلة التي جعلها وقفًا ممنوحًا لمؤسسته في المقام الأول - حول غيتس إلى المؤسسة 28 مليار دولار في الفترة بين العامين 2000 و2013[14]، في حين جاءت بقية

هذه المنحة من تحويل وارين بافيت لمبلغ 15.1 مليار دولار إلى مؤسسة غيتس في الفترة بين العامين 2006 و2013 كجزء من التزامه بأن يترك الجزء الأكبر من ثروته للمؤسسة[15] - هذا السبب كان يتمثل في قيمة أسهم شركة مايكروسوفت التي يملكها، والتي وفقًا لهامش صغير (يتراوح من 330 إلى 333 مليون سهم في ربيع العام 2014)، ظل غيتس ثاني أكبر مساهم في الشركة بعد ستيف بالمر الذي خلفه في منصب الرئيس التنفيذي[16].

وعلى النقيض من حالة بونو، من الصعب أن نجادل بأن هذا نفاق فقط على نطاق أوسع كثيرًا. ذلك لأن الناشط الضريبي البريطاني ريتشارد ميرفي قدر أنه من خلال مخططات قانونية للتهرب الضريبي، تهربت مايكروسوفت من دفع ضرائب قيمتها 4.68 مليار دولار في العام 2012. وأضاف ميرفي أن إجمالي ميزانية المساعدات العالمية يبلغ قرابة 133.5 مليار دولار سنويًّا، فإن مايكروسوفت تهربت من دفع نسبة 3.5 في المائة تقريبًا من تلك الميزانية[17]. وربما كان له أن يضيف أيضًا أنه في العام نفسه 2012 أنفقت مؤسسة غيتس أكثر قليلا من 2.6 مليار دولار على برامج دولية. بطبيعة الحال، بالنسبة إلى مسؤولي السوق الحرة الذين يعتقدون أن الدولة لاتزال بحاجة إلى تقليص حجمها أكثر مما كانت بالفعل منذ التسعينيات، فإن هذا كله جيد، ومن مصلحتها. ويجسد هذا الرأي تيم وارستال Tim Worstall، وهو زميل في معهد آدم سميث في لندن، وكاتب عمود في مجلة «فوربس»، وهو أيضًا يصف نفسه بأنه معارض لضريبة الدخل على الشركات، (على الرغم من أنه، وللإنصاف، ليس المقصود بذلك شركات التعدين التي يتعين عليها دفع رسوم مرتفعة للغاية على امتيازاتها). فمن خلال ما كتبه على مدونته، اعترف وارستال، الذي قدم المشورة إلى حزب الاستقلال البريطاني بشأن بعض مقترحاته الضريبية، اعترف طوعًا، بسهولة، بأنه «لو كانت مايكروسوفت قد دفعت ضريبة أكثر، فإن قيمة الأسهم التي يملكها بيل غيتس ستصبح أقل عندئذ». لكن وارستال مضى إلى القول إن هذا كان شيئًا جيدًا، وذلك؛ لأن «احتفاظ غيتس بالمال بعيدًا عن أيدي السياسيين وخططهم، وإنفاقها بدلًا من ذلك، وبشكل مباشر على المساعدات للفقراء سيؤدي على ما يبدو إلى زيادة الأموال المُنفقة على هؤلاء الفقراء»[18].

ما لا يثير الدهشة، بالنظر إلى حقيقة أنه في حين كونه رأسماليًّا غير أنه مُستبد يتحكم في السوق الحرة، لا يبدو غيتس نفسه أنه يتفق مع رأي وارستال، ليس باستمرار على الأقل. على سبيل المثال، كان غيتس مؤيدًا قويًّا لحملة غذاء كافٍ لكل شخص التي نظمها تحالف «لو» الذي يضم مائتين من المنظمات غير الحكومية البريطانية، وجماعات الكنائس، ومنظمات أخرى مناهضة للفقر ومدافعة عن البيئة، والتي انضمت معًا في العام 2013 لممارسة ضغط على الحكومة البريطانية، ودول مانحة رئيسة أخرى من أجل بذل مزيد من الجهود لإنهاء الجوع العالمي. هذا التحالف كان يؤمن بأن زعماء غربيين كان يجب عليهم الاضطلاع بأربعة أشياء مهمة لإصلاح ما وصفوه بأنه «نظام غذائي [عالمي] مُعطل». الشيء الأول: كان توفير مزيد من المساعدات، والثاني كان وضع نهاية لمشكلة المزارعين الذين طُردوا قسرًا من أراضيهم واستخدام المحاصيل للوقود بدلًا من الغذاء، وكان الثالث الحصول على تواصل أمين من الحكومات والشركات بشأن دورها في إطار نظام الغذاء العالمي، في حين كان الشيء الرابع الأخير «منع شركات كبيرة من التهرب من دفع الضرائب في دول فقيرة، حتى يتحرر ملايين الأشخاص من الجوع»[19].

ولم يوافق غيتس فقط على الحضور، ولكنه كان أيضًا متحدثًا بارزًا في أكبر اجتماع حاشد لحملة (لو)، والذي عقد في ساحة الطرف الأغر في لندن في ربيع العام 2013م. ولكن كما أشار إيان بيريل Ian Birrell في مقالته النقدية الرائعة التي نشرتها صحيفة «الغارديان»، فإنه في حين «يحلو لغيتس أن يحاضر الأمم عن كيف أنه يجب عليهم التخلي عن مزيد من أموال دافعي الضرائب [في المساعدات الخارجية]... لكنه لا يرى شيئًا خطأً في مخططات التهرب الضريبي» لدى شركات مثل مايكروسوفت. وينقل بيريل عن غيتس تبريره لهذا الأمر بقوله: «إذا أراد الناس الضرائب عند مستويات معينة، فهذا شيء عظيم، ودعونا نحددها عند هذه المستويات»، لكن قال أيضًا إن «هذا ليس واجبًا على تلك الشركات أن تأخذ أموال المساهمين وتدفع مبالغ ضخمة ليست مطلوبة»[20]. وما يسمى في أفضل الأحوال بالتفكير ذي المسارين يبدو أنه سيدعم اتهام بيتر بافيت بأن رفاقه من الرأسماليين الخيرين كانوا مشاركين في محاولة حل مشاكل سببوها بأنفسهم، أو عملوا على تفاقمها على الأقل، إذ إنه بصفة غيتس حائزا لـ 4.5 في المائة من أسهم

مايكروسوفت، بصرف النظر عن ستيف بالمر، كان غيتس نفسه المساهم الذي كان جيبه سيتعرض لأكبر ضربة. وكما لاحظ بيريل، فإن من الصعب رؤية أي أساس مبدئي للادعاء أن التهرب الضريبي من جانب مايكروسوفت يُعد أمرًا مشروعًا تمامًا، بينما ألقى في الوقت نفسه باللوم على حكومات مانحة لعدم إنفاقها مزيدا من الضرائب التي يمكنها جمعها على مساعدات التنمية - وهو الموقف الذي أصبح أكثر بشاعة من جراء حقيقة أن الحصة من العائد الضريبي المتحصل من الضرائب على دخول الشركات شهدت تراجعًا مطردًا - في الولايات المتحدة من نسبة 32.1 في المائة إلى نسبة 8.9 في المائة في الفترة بين العامين 1952 و2009 - ومن ثم، كما قال بيريل، فرض هذا «عبئًا أكبر إلى حد كبير على دافعي ضرائب آخرين»[21].

وقد بدا أن غيتس ومعظم رفاقه من الرأسماليين الخيرين أكثر استعدادًا لرفض اعتراضات على إيجاد محاسبيهم طرقا قانونية لدفع أقل حد ممكن من الضرائب في العالم المتقدم من استعدادهم للشكوى من ممارسات التهرب الضريبي الهائلة من قبل شركات عالمية في دول نامية. ومن الصواب بالتأكيد أن الوضع بالنسبة إلى الأشخاص الفقراء والمحرومين في العالم النامي يُعد، وبشكل موضوعي، أسوأ من حيث الحجم من مثيله لدى أعدادهم المعاكسة في العالم الغني. وعلى رغم ذلك، فقد سبب هذا آثارا اجتماعية ألحقت ضررًا هائلًا بالأغلبية من المواطنين إن لم يكن بمعظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD[22]، وهو وضع يتعلق بنظام ضريبي يعمل على تركيز الثروة في أيدي الأغنياء جدًّا، والذين بدورهم، من خلال تمويلهم الحملات الانتخابية للمرشحين، يصبح لديهم القول الفصل، (ولاسيما في الولايات المتحدة) حيال الشخص الذي يمكن أن يتقلد أعلى منصب سياسي. ومن المثير للسخرية أن أنشطة مؤسسة غيتس في الولايات المتحدة في مجالات من قبيل التعليم والصحة تؤكد على ما يبدو اتهام بيتر بافيت بأن الرأسماليين الخيريين يحاولون في كثير من الحالات إصلاح مشكلات أوجدها النظام الذي جعلهم أثرياء. أو بعبارة أخرى، إذا كان التحايل على النظام هو نظام الشركات متعددة الجنسيات فيما يتعلق بالالتزامات الضريبية، فما هو إذن أساس التفكير في أن ادعاءاتهم أن تحقيق الأرباح وتحقيق الخير الاجتماعي أصبحت الآن غير قابلة للتجزئة، وهو ما تمثل في ادعاء شركة مونسانتو بقولها: «إننا جميعا في هذا الأمر» وأنها «تسعى

جاهدة إلى إيجاد حلول جماعية للمساعدة في إطعام كوكبنا، بينما نعمل على حماية الأرض للأجيال القادمة»، والذي يجب التعامل معه ظاهريًّا؟[23].

لكن لنفترض من أجل الحجة أنه بعد الانتهاء إلى هذه النتيجة، كما يبدو أن بيل غيتس فعل ذلك، فإنه يمكن القول بأن التهرب الضريبي من قبل شركات كان أكثر تدميراً في العالم الفقير بالمقارنة مع أي مكان آخر، وأن الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة ترضخ للضغط الذي يمارسه نشطاء ومليارديرات مثل بيل غيتس وإبراهيم، ومن ثم، تبدأ هذه الشركات بالفعل في دفع ضرائبها، دعونا نقل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حتى بينما تستمر في إيجاد طرق مبتكرة من شأنها تقليل هذه الضرائب، أو حتى التهرب منها في الشمال الغني. وحتى على رغم ذلك، وبالتأكيد الجميع -باستثناء هؤلاء الأكثر اقتناعا من الذين لديهم أحكام مطلقة حيال السوق الحرة - سيوافقون على نظام عالمي يمكن من خلاله أن تختار الشركات الأقوى التزاماتها الاجتماعية، سواء في حالة الأفراد عن طريق مؤسسات وقف خيرية، والتي نجد أن تركيزها، وفي الواقع، أدائها وفقًا لتقدير مؤسسيها[24]، وفي حالة الشركات، من خلال التزامات بشأن المسؤولية الاجتماعية التي تعد طوعية تمامًا، والتي يمكن التراجع عنها في أي وقت، فإنه ليس من المحتمل أن تزدهر فترة طويلة. الجواب الذي هو الأكثر طرحًا حين يتعلق الأمر بتفنيد شيء ودحضه هو أن الرأسماليين الخيرين ليس لديهم نيات حسنة فقط، بل أفكار جيدة أيضًا - العديد من الأفكار الجيدة، ناهيك عن قدرة أكبر إلى حد بعيد لوضع هذه الأفكار في حيز التنفيذ، وبقدر يفوق الحكومة. لكن مثل هذا الرأي يمكن أن يكون مستدامًا فقط بالفعل لو أن المرء تبنى وجهة النظر «ستكون مختلفة هذه المرة» - أي إنه في عصر الرأسمالية الخيرية، لم يعد عدم المساواة الاقتصادية المفرطة خطأً نحويًّا أخلاقيًّا، وأن التركيز المفرط للثروة لن يؤدي إلى «الاستيلاء على الحكومة» من قبل النخبة الثرية، والتي ستعمل بعد ذلك على ليِّ القوانين والتحايل عليها، لاسيما قانون الضرائب، لمصلحة أنفسهم. فهل هذا ممكن؟ نظريًّا أفترض أنه كذلك. لكن الشيء الأكثر احتمالاً إلى حد بعيد بالتأكيد هو أن التعليق الشهير الذي ينسب على نحو شائع إلى قاضي المحكمة العليا الأمريكية لويس برانديس بأنه «ربما تكون لدينا ديموقراطية، وقد تكون لدينا ثروة تتركز في أيدي قلة، لكن لا يمكن أن نملك الاثنين كليهما»، كان

تعليقًا صالحًا في أوائل القرن الحادي والعشرين كما كان في أي وقت مضى. فكما جاء في تقرير لمجلس أوروبا في العام 2011، تبين أن «الغش الضريبي الهائل من قبل أفراد أثرياء وشركات» في مختلف أنحاء العالم «لا يعاقب دافعي الضرائب العاديين فقط، والأموال العامة، والإنفاق الاجتماعي، لكنه يهدد أيضًا الحكم الجيد، والاستقرار الاقتصادي الكلي، والتماسك الاجتماعي»[25].

بالتأكيد أنه فقط في عصر لا يتحقق فيه الإجماع في عالم الشركات فقط، ولكن أيضًا بين منظمات التنمية غير الحكومية الرئيسة، وداخل منظومة الأمم المتحدة، أن تصبح القوة التحويلية للرأسمالية الليبرالية وحدها بالاشتراك مع العلم والابتكار التقني هي التي يمكنها إنهاء الجوع والفقر المدقع، وتخفف على الأقل من أسوأ الآثار الناجمة عن التغير المناخي، ومن ثم يمكن تقديم مشاكل الثروة والسلطة باعتبارها تحتل أهمية ثانوية. أما بالنسبة إلى ما لا يبدو أكثر من كونه مجرد شك في الفطرة السليمة بشأن قبول ضمانات الأغنياء على نحو غير عادي، والذين يعتبرون المستفيدين الرئيسين من الوضع العالمي الراهن الذي التزموا بصدق بتغييره جذريًّا من خلال أعمالهم الخيرية، وهو الوضع نفسه الذي سمح لهم بأن يصبحوا أثرياء في المقام الأول، فإن ذلك يعد أيضًا غير عادل، أو مجرد جهل – على رغم ذلك مثال آخر لمنتقدين عاجزين عن فهم الطابع الأساسي الرابح لرأسمالية القرن الحادي والعشرين. ثمة إخفاق قياسي في النشاط السياسي «القديم» من قبل أشخاص في وادي السليكون ومستقبليين آخرين، هو ذلك الفشل المفترض بشأن فهم ما بات يُعرف بـ «تفكير الأنظمة»، والذي يذهب تعريف تقليدي له إلى أن بالإمكان فهم أجزاء يتكون منها نظام ما بطريقة صحيحة في سياق العلاقات بين تلك الأجزاء وأنظمة أخرى. لكن هذا هو بالضبط ما يفشل في الاضطلاع به نموذج التنمية للرأسمالية الخيرية/ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بوجه عام، وإنهاء الفقر والجوع على نحو خاص. وعلى العكس من ذلك، يعتمد النموذج الحالي على نمط هندسي تُحدد فيه المشكلة، وهو النموذج الذي تنطبق عليه أفضل العقول، وبعد نقاش صريح ومفتوح يُتوصل إلى حل، ثم يخضع للتجربة، على أن يجري بعد ذلك تحديده كميًّا وقياس نجاحه أو فشله.

يعتبر كتاب «المليار جائع» لمؤلفه السير جوردن كونواي، والذي ناقشته في وقت سابق، واحدًا من أجمل التعبيرات عن وجهة النظر العالمية هذه[26]، ففي كتابه، يستخدم خبرته الكبيرة للجدال بأنه يمكن بلوغ نظام غذائي عالمي من خلال الاكتشاف العلمي وتطبيقاته التكنولوجية، والتي من شأنها أن تسمح بتحقيق ما يُوصف على نحو شائع بحدوث التكثيف المستدام للزراعة - حيث تُنتج غلة أكبر بكميات أقل من المياه والكيماويات، ومن دون الحاجة إلى زيادة كمية الأرض الصالحة للزراعة. وللإنصاف، يؤكد كونواي أنه بالنسبة إلى «الثورة الخضراء المزدوجة» التي يدعو إلى نجاحها، فسوف يتعين أن تكون هنالك أسواق عادلة، وليست مفتوحة فقط، وقيادة سياسية مستنيرة في العالمين الغني والفقير على حد السواء. لكن كما كتب إيرك هولت - جيمينز، رئيس منظمة الغذاء أولًا، في مراجعة محترمة ولكنها نقدية للغاية، فإن الفصل الذي يحمل عنوان «الاقتصاد السياسي» في كتاب كونواي «يتجنب طرح أسئلة بشأن من يملك ماذا؟ ومن يفعل ماذا؟ ومن يحصل على ماذا؟ وما الذي يفعلونه به؟»[27] بعبارة أخرى، بدلًا من إخضاع نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص بإنهاء الجوع إلى تحليل سليم للأنظمة، نجد أن كونواي يرى أنه لا يوجد سبب يدعو إلى الأخذ بالحكمة التقليدية باعتباره نموذجا غير متوافر، ويطرح توصياته بلا أي جهد جاد لتوسيع الإطار. لكن لو أنه فعل ذلك، لكان من الممكن أن يسبب بعض النتائج المدمرة للغاية.

وثمة نقطة جيدة كان من الأفضل أن ينطلق منها كونواي، ألا وهي تقرير بعنوان «هل هذه حسابات أمينة؟ القصة الحقيقية لخسائر المليار دولار في أفريقيا» Honest Accounts? The True Story of Africa's Billion Dollar Losses[28]، وهو التقرير الذي أعدته في العام 2014 حركة مكافحة الفقر الصحي، وهي تحالف يضم جماعات نشطة، تعكف على التحقيق بشأن ما تسميه «المساعدات وسوء تفسيرها»[29]. أما القسم الخاص في الكتاب والمخصص لمقارنة التدفقات المالية الداخلة، والتدفقات المالية الخارجة إلى أفريقيا، فهو قسم مدمر. ذلك أنه وفقًا للتقرير، تتلقى القارة السمراء ما قيمته 37.9 مليار دولار تقريبًا في شكل مساعدات رسمية من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[30]، وما قيمته 0.4 مليار دولار في صورة مساعدات رسمية من دول غير أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،

ومنح خاصة صافية بقيمة 9.9 مليار دولار من منظمات غير حكومية، ومؤسسات خيرية غربية، ومساعدات بقيمة 23.4 مليار دولار من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وحكومات مانحة، فضلا عن قروض من جهات مقرضة خاصة إلى الحكومات الوطنية للدول الأفريقية، بالإضافة إلى قروض قيمتها 8.3 مليار دولار من جميع المصادر غير الأفريقية إلى القطاع الخاص في أفريقيا، وما قيمته 16.2 مليار دولار في شكل مشتريات للأسهم وأدوات مالية أخرى في أسواق أفريقية من قبل مستثمرين غير أفارقة. أما التدفقات المالية الخارجة، فهي تتضمن خدمة ديون بقيمة 21 مليار دولار من قبل القطاعين العام والخاص، في أفريقيا إلى بنوك ومؤسسات دولية غربية، وأرباح بقيمة 46.3 مليار دولار حققتها شركات دولية في أفريقيا، و35.3 مليار دولار في شكل معاملات مالية غير مشروعة، و17 مليار دولار في صورة عمليات تسجيل دخول غير قانونية، وما قيمته 1.3 مليار دولار من جراء أعمال صيد غير قانونية في منطقة غرب أفريقيا وحدها. وبشكل أكثر إثارة للجدل، يتضمن التقرير أيضًا تدفقات مالية خارجة مثل عمليات التخفيف من التغير المناخي والتكيف؛ حيث يحدد رقمًا (مشكوكًا فيه إلى حد ما) بشأن الخسائر التي تكبدتها أفريقيا من جراء هجرة كوادرها المدربة بطريقة مهنية إلى دول أوروبا وأمريكا الشمالية؛ وعوامل في الاحتياطي من العملات الأجنبية التي تُضطر حكومات أفريقية إلى الاحتفاظ بها؛ حتى يتسنى لها استيراد بضائع وخدمات من الخارج، والوفاء بخدمة ديونها إذا لم توفر صادراتها أموالًا كافية للاضطلاع بذلك. لكن حتى لو أننا لم نأخذ هذه الأرقام بعين الاعتبار، فإن هذا كله يصل إلى ما قيمته 96.1 مليار دولار من التدفقات المالية الداخلة مقابل 120.9 مليار دولار للتدفقات المالية الخارجة.

هذا الأمر وحده يجب أن يغير الحكمة التي تتردد في الغرب بأن أفريقيا هي المستفيدة من المساعدات السخية التي يقدمها الشمال الغني. ولنأخذ فقط مثالًا واحدًا على ذلك، فلو أن محمد إبراهيم على صواب (فما من أحد تصدى لمقارعته الحجة بالحجة بشأن هذه المسألة)، بالنسبة إلى ما قاله بأن شركات متعددة الجنسيات لا تدفع ضرائب في أفريقيا، فهل كان يتعين على الشركات عندئذ أن تدفع حتى أقل معدل ضريبي للشركات في أوروبا؟ والذي يبلغ 12.5 في المائة في أيرلندا، وهو ما سيجعل هذه الشركات مدينة بما يقرب من 5 مليارات دولار في

عائداتها المعلنة. ولو لم تعد دول الملاذات الضريبية في أوروبا ومنطقة الكاريبي توفر الغطاء للمعاملات المالية غير المشروعة، وتسمح للعائدات منها بأن تُودع في مصارفها، فسوف يعني هذا إضافة 3.6 مليار دولار أخرى. وإذا أخذناه معًا، فإن هذا الرقم أكثر بقليل من مليار دولار من صافي المنح البالغ 9.9 مليار دولار التي تأتي من جميع المصادر الخاصة، بما فيها، بالطبع، مؤسسة غيتس. وفي حال استبدال المعدل الضريبي للشركات في المملكة المتحدة، والبالغ 21 في المائة، بالمعدل الضريبي للشركات في أيرلندا، والبالغ 12.5 في المائة، ستصل العائدات لدى الحكومات الأفريقية إلى أكثر من 17 مليار دولار. وعبء الديون هذا، الذي سيعترف حتى معظم الأشخاص في عالم التنمية الرئيس بأنه كان عبئًا ثقيلًا فرضه على دول أفريقية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمانحون الرئيسون خلال ذروة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، يجعل الرقم يتجاوز إجمالي جميع مساعدات التنمية الرسمية السنوية التي تأتي من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وأخيرًا، يمكن أن نضيف العائدات التي ستتسلمها أفريقيا لو أنها دفعت تعويضات بطريقة سليمة مقابل عمليات تسجيل الدخول، والصيد غير القانونية، وهو العمل الذي تضطلع به تقريبًا وبشكل كامل دول آسيوية، وأوروبية غربية، حيث سنرى عندئذ أن الصورة التي رسمها بيتر بافيت في مقاله بصحيفة «نيويورك تايمز» تبدو كأنها تقليل من شأن هذا الموضوع. وفي الواقع كان يمكن أن يكون بيتر بافيت أكثر حدة. وعلى رغم أنني لست معجبًا باستفزاز الماركسي السلوفيني سلافوي زيزك، لكنه ليس دائمًا على خطأ. فمن المؤكد أنه أصاب بعض الشيء، وفي السياق نفسه، وعلى الرغم من أنه أشد قسوة من بافيت، وصف التنمية الدولية كمن «يصلح باليد اليمنى ما أتلفه باليد اليسرى»[31].

كان هناك شيء في مراجعته لكتاب «المليار جائع»، ولكن لم يكن كل شيء. يتكهن إيرك هولت جيمينز بأن «منحنى تجربة د. كونواي اجتذبه إلى الدوامة التكنوقراطية بشأن نظرية الثورة الخضراء التي تُقبل فيها افتراضات تقليدية تتعلق بالزراعة، والمجتمع على أنها حقيقة»[32]. فلو أنك ترى الرأسمالية باعتبارها نظامًا وحشيًّا بطريقة واعية، بدلًا من النظر إليها على أساس نموذج النزعة الاستعمارية، فإن من المحتمل أن ترى النزعة الخيرية بعد ذلك، والتي، في سياق نموذجها الحالي

للشراكة الرأسمالية الخيرية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، تنبع تاريخيًّا منه (بغض النظر عن مدى تردد عالم التنمية في الاعتراف بهذه النقطة)، وبشكل أقرب من النموذج التكنوقراطي (بغض النظر عن مدى استعداد عالم التنمية للإصرار على هذا)، فإنه عندئذ، ستبدو الفكرة القائلة إنه يمكن أن ينجذب إلى الدوامة نفسها راجيف شاه، أو جوستين جريننغ، أو بالنسبة إلى هذا الموضوع، بيل غيتس، أو جيفري ساكس، أو جيم يونغ كيم، ستبدو ساذجة وبعيدة المنال. لكن في حين أن هذا هو الحال بوضوح بأن الأثرياء والأقوياء يجدون أنفسهم في وضع فريد لتشكيل الحكمة التقليدية، فإن الشيء الأقل شيوعًا هو الدرجة التي يتشكلون بها هم أنفسهم. ويفتخر وادي السيليكون بكونه مكانًا للفكر المتطور والموجِّه نحو المستقبل، ليس مكانًا لإعادة تغليف حكمة تقليدية. وعلى رغم ذلك، فما هو الشيء الذي يمكن أن يكون أكثر تقليديًّا من الرأي القائل إن الأعمال التجارية هي إبداعية وديناميكية، وأن الحكومة ثقيلة وغير فعالة، وأن التكنولوجيا هي التي ستحل مشاكل العالم، (وهو ضرب من الخيال يعود تاريخه على الأقل إلى القرن التاسع عشر)، أو أننا نعيش في حقبة ما بعد العالم الأيديولوجي؟

وبالنسبة إلى جميع ادعاءاتهم بالتركيز على الوعد بالمستقبل، بدلًا من أن تقتصر على ما يمكنهم تصوره من الماضي، ويبدو أن نشطاء الأعمال التجارية الذين يقودون لإنهاء الفقر المدقع والجوع يجدون صعوبة في تجاوز ماضيهم مثل أي شخص آخر. وهكذا، فإن غيتس، وهو أحد المحتكرين البارزين في عصره، لا يرى ثمة مشكلة كبيرة بشأن موضوع الاحتكار، سواء كان من جانب مايكروسوفت أو من قبل مؤسسته. فكما قال: «مايكروسوفت لا علاقة لها بالجشع. فالأمر بالنسبة إليها يتعلق بالابتكار والإنصاف»[33]. وبذلك، لا يختلف غيتس عن محتكرين من الماضي. إذ قال جون دي روكفلر يوما ما عن شركة ستاندارد أويل لأعمال النفط إن هذه الشركة «ملاك الرحمة الذي هبط من السماء؛ ليقول لنا ادخلوا إلى الفُلك... سنتصدى لكل المخاطر»[34]. ولو أن الجميع لديهم الاعتقاد، كما هو لدى غيتس، فلن يكون ثمة سبب بعد ذلك يدعو إلى أن ينزعجوا من حقيقة أن ثلاثًا من الشركات الكيماوية الزراعية - مونسانتو، وسينجينتا، ودوبونت - تسيطر الآن على نسبة 53 في المائة من السوق العالمية لتجارة البذور، وأن السوق الوحيدة التي لم

تصل فيها هذه الشركات إلى هذه الدرجة من السيطرة هي سوق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وحتى حين رأينا أن روجر ثارو، وهو صحافي متخصص في شؤون الجوع، الذي يعمل الآن لدى مجلس شيكاغو للشؤون العالمية، والذي حظي كتابه «الموسم الأخير للجوع» The Last Hunger Season، بإشادة كبيرة من بيل وميلندا غيتس، حين وصف أفريقيا بأنها «الحدود النهائية للزراعة»[35]، فهل يوجد أي سبب يدعونا إلى سماع أصداء استعمارية في ذلك الوصف؟ وبالنسبة إلى التساؤل بشأن ما إذا كان وضع المرء ثقته في النيات الحسنة لمهن الشركات متعددة الجنسيات هو شيء آمن ومعقول يجب الاضطلاع به، بالنظر إلى حقيقة أنه ما من أحد قد أظهر في أي وقت أن شركات الأعمال الزراعية العالمية تعد استثناءً ساطعًا من قاعدة محمد إبراهيم بأن الشركات متعددة الجنسيات في أفريقيا لا تدفع عمومًا أي شيء، مثل ما تدين به في شكل ضرائب إلى حكومات الدول التي تعمل فيها، وهو أمر مستبعد أيضًا من النقاش الذي نجد أن المؤسسات الغذائية الرئيسة ومانحيها - سواء كانوا حكومات، أو منظومة الأمم المتحدة، أو مؤسسات خيرية كبرى - لديهم الاستعداد للمشاركة فيه.

وبالنسبة إلى رجل يصر باستمرار على الحاجة إلى مقاييس وبيانات - في مقال كتبه ونشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» في العام 2013، وصف مدى «أهمية القياس لتحسين حال البشر»[36] - تبدو وجهة نظر غيتس بشأن القياس هذا هي تلك التي يمكن من خلالها تحليل أي شيء بطريقة نقدية، وبعقل مفتوح في النظام الغذائي العالمي، ولكن في إطار النظام نفسه. وفي حال الاضطلاع بمثل هذا التحليل، سواء عن طريق مؤسسة غيتس، أو أي جهة أخرى تابعة للمؤسسات الغذائية الرئيسة، فإن هذا التحليل للأنظمة سيبدأ بطرح عديد من الأسئلة الصعبة التي تتعلق بإيجابيات هيكلة الاقتصاد الريفي وسلبياته لدى العالم الفقير، بشأن سلاسل القيمة التي تخضع لسيطرة شركات أعمال زراعية متعددة الجنسيات شبه احتكارية. ويتعين بعد ذلك الاستمرار لمواجهة مشكلة ما إذا كان نموذج الأمن الغذائي الذي يجري تقديمه حاليًّا كان ملائمًا بالفعل للهدف المقرر له، فوق كل شيء في افتراضه أن نظامًا غذائيًّا مُعَولمًا تنظمه إلى حد كبير شركات خاصة، ورواد أعمال من الأفراد، كان هو الطريقة الأكيدة الوحيدة لضمان الأمن الغذائي لفقراء العالم. هذا من

شأنه أيضًا أن يبدأ في التعامل مع حقيقة أنه بينما سعت أسواق السلع في معظم تاريخها إلى خدمة هدف مهم بشأن ما يسميه اقتصاديون اكتشاف السعر، وأيضًا بشأن تحويل مخاطرة السعر من منتجين إلى مستثمرين استنادا إلى معلومات عن العرض والطلب، فإن هذا الأمر لم يعد هو الحال الآن. ذلك لأن أسواق السلع بدأت تشهد إجراءات لإلغاء لوائحها في الولايات المتحدة، في أثناء حكم إدارة كلينتون في التسعينيات، وهي العملية التي بلغت ذروتها مع إصدار قانون تحديث أسواق السلع الآجلة في العام 2000. وبحلول بداية القرن الحادي والعشرين، باتت هذه الأسواق خاضعة لهيمنة بنوك كبرى مثل «باركليز»، و«دويتشه بنك»، وصناديق التحوط، وقبل كل شيء، بنوك الاستثمار، ولاسيما «غولدمان ساكس»، و«مورغان ستانلي». وكما قد جادل أوليفيه دو شوتر، أبدى هؤلاء المستثمرون الجدد اهتمامًا بالغًا بتحقيق مكاسب مالية قصيرة الأجل، فكانت النتيجة من ثم هي «إضفاء الطابع المالي على سوق السلع [والذي فيه] تستجيب أسعار المنتجات على نحو متزايد لمنطق المضاربة المحضة»[37]. ففي رأي دو شوتر، فإن من الممكن جزئيًّا تفسير أزمة الارتفاعات الحادة في الأسعار للعامين 2007 و2008؛ لأن الأسعار كانت «تُحدد أقل وأقل من خلال المطابقة الحقيقية بين العرض والطلب» التي كانت تاريخيًّا المبدأ التنظيمي لأسواق السلع.

كان من الممكن أن يعالج تحليل الأنظمة الصحيحة كل هذه الأسئلة. وبالنظر إلى أن إدارة ثقة الأصول في مؤسسة غيتس لديها استثمارات في مصرفي «باركليز» و«دويتشه بنك»، كما أنها، ومن خلال حيازاتها للأسهم في شركة «بيركشاير هاثاواي»، تحظى بمركز أكثر جوهرية في «غولدمان ساكس»، فإنه يبدو من المعقول أنه قد كان من المتوقع أن تكون المؤسسة قد فكرت جديًّا في ممارسة ضغط على كل هذه الشركات لتعديل سياساتها، وحتى تتمكن بالفعل من ممارسة ذلك الضغط في بعض الحالات على الأقل. وكما جاء في العنوان الرئيس على الصفحة الرئيسة من قسم «ماذا نفعل» على الموقع الإلكتروني للمؤسسة، فإن «مهمتنا هي الحصول على نتائج. فنحن نعرف أن نتائجنا تعتمد على جودة شراكاتنا»[38]. ولكن بالنسبة إلى «المتفائلين غير الصبورين»، تبدو مؤسسة غيتس، أشبه «بالمتشائمين المستسلمين» عندما تواجه اقتراحات بأن أسهمها تمنحها القدرة على التأثير في سياسات الشركات

التي تملك فيها مراكز رئيسة، سواء فيما يتعلق بالمضاربة على السلع التي لديها، على الأقل بعض التأثير في المزارعين الفقراء الذين جعلت مؤسسة غيتس مساعدتهم هي رسالتها أو، بالنظر إلى أن التركيز الأكبر الفردي لدى المؤسسة لايزال مُنْصَبًّا على الصحة العالمية، وذلك فيما يتعلق بالشركات التي تسبب منتجاتها مشاكل صحية لدى المستهلكين في مختلف أنحاء العالم.

وتعد النظرة إلى صندوق إدارة الأصول مفيدة في هذا الشأن. ذلك أنه وفقًا لملفه الخاص بالضريبة، والذي أصدره في العام 2012، كان الصندوق يملك ما قيمته 871 مليون دولار في شكل أسهم من شركة «ماكدونالد»، و312 مليون دولار قيمة الأسهم في شركة بريتيش بتروليوم، و661 مليون دولار قيمة الأسهم في «إكسون موبيل»، ومليارَي دولار قيمة الأسهم في شركة «كوكاكولا»، وهي أصول تشكل نسبة 7 في المائة من إجمالي أصولها، ومن ثم تصبح أكبر أصول لديها بعد أسهم شركة «بيركشاير هاثاواي» التي تبرع بها وارين بافيت. وبالنظر إلى ثقل شركة «كوكاكولا» في محفظة أسهم «بيركشاير»، فإن هذا يعني أنه في حين تُحول أسهم بافيت إلى مؤسسة غيتس، ستكون قريبًا أكبر مساهم وحيد في «كوكاكولا». ونظرًا إلى تركيز المؤسسة الرئيس على الصحة والتغذية، وحقيقة أن المعدلات المرتفعة واسعة الانتشار للسمنة ومرض السكري، التي يمكن أن ترتبط باستهلاك مشروبات سكرية، تعد الآن بين التهديدات الرئيسة التي تتعرض لها الصحة العامة في العالم، لاسيما في بلدان نامية، فإنه لا يبدو من غير المعقول أن نكون قد توقعنا أن تكون مؤسسة غيتس قد تخلت عن مثل هذه الاستثمارات كمسألة مبدأ.

وتعد حالة المكسيك حالة نموذجية. ففي العام 2013، كان ما نسبته 71 في المائة من سكان المكسيك إما بدينين، وإما يعانون زيادة الوزن، متفوقين بذلك على الولايات المتحدة، حيث كانت النسبة 68 في المائة. ومن مجموع سكان المكسيك، تعاني نسبة 14 في المائة الآن مرض السكري[39]. وفي المتوسط، استهلك المكسيكيون 665 وجبة طعام من منتجات شركة كوكاكولا سنويًا، أي أكثر من متوسط استهلاك الأمريكيين (399)، والبريطانيين (202)، والصينيين (32)، والهنود (9) مجتمعة[40]. وعلى رغم أنه من الواضح أن الارتباط لا يعني السببية، لكن هذه الصلة كانت مثيرة للقلق للغاية لدى مسؤولي الصحة العامة المكسيكيين إلى درجة أنه في العام 2014،

فرضت الإدارة المكسيكية الجديدة للرئيس إنريك بينا نيترو 10 في المائة ضريبة إضافية لكل لتر على المشروبات المحلاة بالسكر.

وكان الرد من جانب «كوكاكولا» يتمثل في محاولة أن تظهر نفسها في موقف الصديق للصحة العامة، وتأكيد التزاماتها حيال المسؤولية الاجتماعية للشركات. وعلى الرغم من أن شركات تصنيع المشروبات الغازية نظمت بحملة قوية ضد الضريبة الجديدة من خلال نشر إعلانات في وسائل الإعلام، إلى الحد الذي دفع حتى يورج رومو، المتحدث باسم المجموعة التجارية لشركات المشروبات إلى القول في مرحلةٍ ما إن المشروبات الغازية لم تكن وحدها هي التي تتحمل اللوم عن مرض السمنة في المكسيك، ولكن تتحمله أيضًا «الجينات اللاتينية»، على الرغم من هذا، أخذ بريان سميث، رئيس شركة «كوكاكولا» في أمريكا اللاتينية، مقعدًا على المنصة بجانب الرئيس إنريك بينا نيترو لدى الإعلان عن ضريبة 10 في المائة. فهل صادقت مؤسسة غيتس على هذا التصوير الذاتي؟ وبالنظر إلى قرار صندوق إدارة أصول مؤسسة غيتس بشأن التخلي عن استثمارات في أسهم التبغ، فإن اتخاذ الموقف نفسه فيما يتعلق بشركات المشروبات الغازية، لم يكن يتطلب امتدادًا ضخمًا. ووفق تقديرات، أدى وباء السمنة إلى مقتل 2.8 مليون شخص في العام 2013، ووفقًا لتقرير أصدره في يونيو من العام 2014، أناند جروفر، المقرر الخاص للأمم المتحدة للحق في الصحة، فإن معظم هذه الوفيات قد حدثت بسبب تناول مشروبات سكرية، ووجبات خفيفة خالية من السعرات الحرارية[41]. وعلى النقيض من ذلك، أنفقت البرامج الصحية لدى المؤسسة الكثير من الأموال على مكافحة مرض الحصبة، والذي من المعتقد أنه سبب وفاة 1.2 مليون شخص سنويًّا، وكذلك على مكافحة أمراض أخرى، مثل الحمى الصفراء، التي تقتل عددًا أقل من الناس. لكن المؤسسة تجاهلت سنوات طويلة ما كان يبدو في ظاهر الأشياء أنه تناقض أساسي في قلب مشروعاتها الصحية. وما لم يكن هذا هو الحال، لكان المؤكد أنها عكفت على نحو منهجي على تعميق علاقاتها وتوسيعها مع شركة كوكاكولا، ولاسيما عبر شراكة في شرق أفريقيا بهدف «تمكين مزارعين في أوغندا وكينيا؛ لأنهم يبيعون ما ينتجونه من فواكه للاستخدام في عصائر تنتجها كوكاكولا محليًّا»[42]. وقد تضمنت شراكات تعاونية أخرى مشروع مكتبة في إندونيسيا، والخبرة في التدريب على سلسلة التوريد في تنزانيا وغانا.

ولطالما كانت وجهة نظر المؤسسة منذ فترة طويلة تجاه شركة كوكاكولا متصالحة وحُدِّدت في خطاب ألقته ميلندا غيتس أمام مؤسسة حديث تيد TED talk في العام 2010، وهو بعنوان «ما الذي يمكن أن تتعلمه مؤسسة غير ربحية من كوكاكولا؟»[43] وعلى الرغم من حقيقة أن إحدى أولويات مؤسستها الرئيسة كانت تركز دائمًا على الصحة العامة، فإن ميلندا غيتس لم تذكر في أي جزء من خطابها أي شيء يتعلق بالآثار الضارة للمشروبات السكرية في الصحة العامة. وبدلًا من ذلك، ركزت ميلندا على نجاح كوكاكولا في تسويق نفسها. إذ قالت «في النهاية، يعتمد نجاح «كوكاكولا» على حقيقة حاسمة واحدة، وهي أن الناس يريدون كوكاكولا»، ثم مضت ميلندا غيتس إلى مناقشة كيف أنه جرى تصميم الحملة التسويقية لهذه الشركة بحيث تتلاءم ورغبات الجمهور المحلي، وعند نقطة ما، شغلت شريط فيديو ظهر فيه فنان هيب هوب صومالي وهو يؤدي أغنية كانت الشركة قد كلفته بشأنها بمناسبة بطولة كأس العالم لكرة القدم. في المقابل، كما جادلت ميلندا، وفي مجال التنمية، «نرتكب خطأً جوهريًا، فنحن نفترض أننا نعتقد أنه، إذا احتاج الناس إلى شيء ما، فإنه لا يتعين علينا أن نجعلهم يرغبون فيه»، وخلصت إلى القول إن ما نحن بحاجة إليه، هو «ما أمكن لنا أن نتعلم دروسًا من المبتكرين في كل قطاع، فإنه في المستقبل الذي نصنعه بعد ذلك معًا، يمكن أن تكون السعادة في كل مكان مثل كوكاكولا».

في العام 2015، باعت مؤسسة غيتس أخيرًا حصتها من الأسهم في «إكسون موبيل»، و«ماكدونالد»، و«كوكاكولا»، وذلك على الرغم من أنها لم توضح ما إذا كانت هذه الخطوة ردًّا على الانتقادات التي كانت موجهة إليها، أو أنها كانت قرارًا ماليًّا على نحو صارم. ومثل هذا الضغط قد أخذ يتصاعد. ففي العام 2007 كانت صحيفة «لوس أنجيلس تايمز» قد نشرت بالفعل تحقيقًا مفصلًا[44] كشف أن إدارة الهبات والمنح لدى المؤسسة قد استثمرت، وواصلت الاستثمار في شركات أسهمت بطرق رئيسة في «المعاناة البشرية في الصحة، والإسكان، والرفاهة الاجتماعية، والتي تحاول المؤسسة التخفيف من وطأتها»، من خلال أنشطتها لتقديم المنح[45]. ولم تفند المؤسسة هذه الحقائق. وبدلًا من ذلك، ردت باتي ستونزفاير Patty Stonesifer، التي كانت تشغل منصب الرئيسة التنفيذية للمؤسسة في ذلك الوقت، على القصص

التي نشرتها «التايمز» بقولها: «تأثرنا جميعًا بالقصص التي نشرتموها عن أناس يعانون. لكن من قبيل السذاجة الإشارة إلى أن باستطاعة صاحب مصلحة بمفرده أن يوقف تلك المعاناة. ذلك أن إجراء تغييرات في ممارساتنا الاستثمارية سيكون له تأثير قليل، أو لن يكون له تأثير في مشاكل كهذه»[46].

ألطف شيء يمكن أن يقال عن رد ستونزفاير هو أنه كان من قبيل الخداع لها في أقصى الحدود، أن تدعي أن مؤسسة غيتس لا يمكن أن تؤثر في سياسات وممارسات الشركات التي تملك فيها المؤسسة مراكز رئيسة، عندما سعت على مدى سنوات بنجاح، ثم مضت لأداء دور رئيس في وضع جدول أعمال حكومات، ومعاهد الأبحاث، ومنظمات غير حكومية تنموية وإغاثية، بشأن اللقاحات، والصحة العامة، وممارسات الزراعة وتقنياتها. حتى بمجرد التلميح إلى الأسواق بأن صندوق إدارة الأصول، أو شركة «بيركشاير هاثاواي» المملوكة لبافيت كانت تفكر في بيع مركزها في شركة ما، هذا التلميح كافٍ لتراجع سعر السهم، تمامًا مثل تواتر كلمة بأن مستثمرين مهمين كهؤلاء قد اشتروها، لهو كافٍ في الأغلب لرفع سعر السهم، وهو أمر، مع الاعتذارات إلى صامويل جونسون، يميل إلى التركيز على العقل الجماعي لمجلس إدارة شركة بعينها على نحو رائع. وحيث إن بيل وميلندا غيتس هما الوصيان الوحيدان على صندوق إدارة الأصول، ومن ثم، فإنهما ليسا عرضة للمحاسبة والمساءلة من قبل أحد سوى أنفسهما، وأيضًا وارين بافيت، وبالطبع سلطات الضريبة الأمريكية، فإن من الأمان الافتراض أنه كان بناء على توجيهاتهم أن مديري أموال صندوق إدارة الأصول كانوا يعملون دائمًا على أساس مبدأ أنه مرة أخرى، مع الأخذ في الاعتبار، الاستثناء الأمريكي نفسه بشأن أسهم التبغ[47]، كان عملهم هو الاستثمار في أي شركة يعتقدون أنها ستشكل إضافة قيمة إلى الوقف لدى المؤسسة، وذلك من دون أي اعتبار بشأن ما إذا كانت أنشطة مثل هذه الشركات تتعارض مع أهداف المؤسسة[48]. وفي مقابلة صحافية أبرزتها صحيفة «لوس أنجيلس تايمز»، وصف بول هوكين، الناشط الأمريكي في مجال البيئة، هذا الأمر بأنه «السر القذر» والذي لا ينسحب على مؤسسة غيتس فقط، ولكن أيضًا على كثير من المؤسسات الخيرية الكبرى. وقال «المؤسسات تتبرع لجماعات تحاول معالجة المستقبل، لكنها تسرق من المستقبل بما لديها من استثمارات»[49].

كتب ميشيل فوكو ذات مرة يقول: «السلطة مقبولة فقط شريطة أن يتخفى جزء كبير منها وراء قناعها». وفي حين يبدو هذا صحيحًا بالنسبة إليَّ إلى الحد الذي يذهب إليه، لكنه يفتقد النتيجة الطبيعية الأساسية، والتي مفادها أن السلطة مقبولة فقط بشرط أن تُخفي جزءًا كبيرًا من نفسها عن نفسها. ذلك أن نموذج التنمية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولاسيما فيما يتعلق بالزراعة، نجح في تحقيق هذا إلى درجة تعد غير مسبوقة تاريخيًّا. بيد أن هذا لا يعني أن هذا النموذج ستكون لديه تلك السلطة المتبقية التي يتنبأ المدافعون عنه بثقة أنه سيمتلكها. والسبب وراء هذا لا يرجع فقط إلى أن، وكما لاحظ المدون الدومينيكي كليمينت ديكي.أ.ب. Clement Dickie O.P، «وعد التكنولوجيا والقوة البشرية هو دائمًا وعد عمره أقصر مما نعتقد»[50]، على الرغم من أنني أعتقد أن هذا صحيح. كما أنه على الرغم من صحة تشخيص أنجوس ديتون حين كتب يقول: «إن الرأي الفني والمناهض للسياسة بشأن مساعدات التنمية نجا من الحقيقة غير المريحة التي تذهب إلى أن حلولاً فنية واضحة على ما يبدو [تحافظ] على وتيرة التغير»، فإن احتمالاتها المستقبلية من أجل البقاء تعد جيدة في مجملها. ومن وجهة نظري، أرى أنها ليست كذلك، وذلك على الرغم من أنه إن كان لي أن أراهن الآن، (لن أكون على قيد الحياة لكي أرى هذا)، فسوف أراهن على أن هذا سيصبح واضحًا فقط عندما يثبت أن الوعد بإنهاء الفقر المدقع والجوع بحلول العام 2030 أو العام 2040 خادع وغير حقيقي. والسبب الأهم وراء هذا يكمن في رفض هذا الوعد وعدم قدرته على التفكير سياسيًّا، وما هو أسوأ، تخيل أنه لا يجب عليه التفكير على هذا النحو. وهنا، ننقل عن ليون تروتسكي، المُنظِّر والسياسي الماركسي الروسي، مقولته الشهيرة: «ربما لا تكون مهتمًّا بنشوب حرب، لكن الحرب مهتمة بك»، والشيء نفسه يمكن قوله عن اللامبالاة التي يبديها عالم التنمية حيال الأيديولوجيا.

خاتمة

«وبعد كل شيء، يمكن لنا الاعتراف بحقيقة وجود قياصرة جيدين من دون قبولٍ الاقتراح بأن النظام الملكي يُعد شكلًا مقبولًا للحكم من الناحية الأخلاقية»

إن كانت الحكمة التقليدية صحيحة، ولا توجد أعمال عظيمة حقًّا، من دون أن تكون هنالك أولًا أحلام عظيمة، فإن هؤلاء المكلفين بمهمة تطوير ما يسمى بأهداف التنمية المستدامة، والتي يُقصد منها أن تأخذ زمام القيادة من أهداف التنمية الألفية، حين تنتهي مدة صلاحيتها في العام 2015، قد كانت تراودهم حتى أحلام أعظم من أولئك الذين تجرأوا على صياغة أهداف التنمية الألفية؛ إذ كانت تلك الأحلام عظيمة بما يكفي «أكبر وعد في العالم»، كما أسماها ذات مرة ديفيد هولم David Hulme، مدير مركز بروكس للفقر العالمي بجامعة ماساشوستس. وعلى الرغم من ذلك، وبالمقارنة مع الوعود المتضمنة في أهداف التنمية المستدامة، تبدو أهداف التنمية الألفية الثمانية متواضعة تقريبًا. ذلك أنه من بين الأهداف السبعة عشر و«الأهداف المرتبطة»

بها، وعددها 169 هدفًا، والمعلن عنها فيما يسمى «مسودة الصفر» لأهداف التنمية المستدامة - التي عُمِّمت لأول مرة للتعليق عليها في أوائل يونيو من العام 2014 من قبل مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المكلفة بصياغة الوثيقة النهائية - كان من بين هذه الأهداف «إنهاء الفقر بكل أشكاله في كل مكان»، و«إنهاء الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، والتغذية الكافية للجميع، وتشجيع الزراعة المستدامة»، و«تحقيق حياة صحية للجميع من كل الأعمار»، و«حماية النظم البيئية الأرضية واستعادتها، ووقف فقدان التنوع البيولوجي»، و«ضمان الاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج»[1]، وكانت الأهداف السياسية على نحوٍ واضح لمسودة الصفر على قدر كبير من الطموح. ذلك لأن أهداف التنمية المستدامة من شأنها أن تمهد الطريق من أجل «مجتمعات سلمية وشاملة، وحكم القانون، [و]مؤسسات قادرة وفعالة»[2].

ليس من المعلوم لماذا أصر مصممو مسودة الصفر على رفع مستوى طموحهم إلى هذا الحد. على كل حال، وبحلول الوقت الذي صدرت فيه هذه المسودة، أصبح من الواضح ليس فقط أنه بينما كان هناك تقدم بلا شك، وأن عددا من الأهداف الإنمائية للألفية لن يتحقق، ولكن كان واضحًا أيضًا أن أربعين دولة فقيرة على الأقل، كانت تفتقر إلى بيانات كافية حتى يمكنها متابعة أدائها بشأن تلبية الهدف الأول من أهداف التنمية الألفية، والمتمثل في القضاء على الفقر المدقع والجوع، ومن ثم كان هنالك جدل مستمر بشأن المراجعة التنازلية الجذرية للغاية من البنك الدولي، لعدد الأشخاص في العالم الذين كانوا يعيشون بالفعل على أقل من 1.25 دولار يوميًّا. ويبدو أن جيفري ساكس لم يتزعزع على الإطلاق من هذا الأمر، الذي كان مهمًا، وذلك؛ لأن صوته ظل يؤخذ في الحسبان إلى حد كبير من الوقت الذي بدأ فيه العمل على صياغة أهداف التنمية الألفية في العام 1998، وحتى فترة خدمته مستشارا خاصا للسكرتير العام للأمم المتحدة لأهداف التنمية الألفية، وأخيرًا في العام 2013، عندما سُمِّي أيضًا لرئاسة شبكة الاتصال لحلول التنمية المستدامة SDSN التي تأسست حديثًا لدى الأمم المتحدة. ففي مقال نشره في مجلة «لانسيت» في العام 2012، كتب ساكس قائلًا إنه كان من المعقول تمامًا الاعتقاد أن أهداف التنمية المستدامة «يمكن أن تساعد أخيرًا في نقل العالم إلى مسار مستدام». وحين نُشرت مسودة الصفر لأهداف التنمية المستدامة، وصدرت للجمهور، أعلن ساكس نفسه

أنه «سعيد للغاية» بهذه المسودة، قائلًا إنه اعتبرها «على مسار جيد جدًّا» حتى لو كان من «المهم تقليص عدد الأهداف على نحوٍ كبير... إلى عشرة أو أقل من ذلك»[3].

وعكست ثقة ساكس هذه ما بدا أنه رأيُ الأغلبية في دوائر عالم التنمية، على الأقل على أساس عدد مؤسسات التنمية والجماعات النشطة الرئيسة التي قد أبدت ترحيبها الحار بمسودة الصفر، وعلى الرغم من ترحيبها فإن هذا لا يعني أنها لم تنتقدها. هذه الاستجابة جسدتها كيت روارث Kate Raworth، الاقتصادية البريطانية في التنمية، والباحثة السابقة لدى منظمة أوكسفام، وذلك حين وصفت، في منشور ظهر على مدونة «من الفقر إلى السلطة» التي يديرها دانكان جرين Duncan Green من أوكسفام، الأهداف الواردة في المسودة بأنها «أفضل فرصة متاحة للبشرية لتصور رخاء مشترك ودائم للجميع»[4]، والشيء المؤكد هو أنه حين ظهرت مسودة الصفر هذه، سجل عدد من الأصوات المهمة الرئيسة معارضة قوية حيالها. فعلى سبيل المثال، نجد أن تشارلز كيني نفسه، وهو من المؤمنين المتحمسين بالفكرة القائلة بأنه من الواقعي الاعتقاد أن من الممكن الحد من الفقر المدقع؛ ليصل إلى «الصفر المطلق» بحلول العام 2030، كان على الرغم من ذلك متشككًا إلى حد كبير. إذ كتب يقول: «عرفنا جميعا النقطة الخاصة بأهداف التنمية الألفية (أو على الأقل كيف أنها كانت تستخدم في معظمها)»، وأردف: «[كانت] تضع إطار عمل لمناقشات بشأن مساعدات التنمية العالمية». على النقيض من ذلك، وصف كيني مسودة أهداف التنمية المستدامة بأنها «عديمة الفائدة في الأساس لتحديد أولويات أي شيء، وتتجاوز المنافع العامة العالمية، (وتستبعد المنافع الرئيسة)، وهي ضعيفة جدًّا بشأن كيفية الوصول إلى هناك، ومملوءة بأهداف غير واقعية، وعلى الرغم من ذلك تفشل كرؤية كاملة بشأن أين نحب أن نرى العالم في العام 2030»[5]. أما محرر مجلة «لانسيت» ريتشارد هورتون فقد كان لاذعًا في نقده، حيث تساءل «أي تنمية مستدامة؟ لنجرب المدينة الفاضلة بدلًا من ذلك»، وخلص هورتون إلى القول إن أهداف التنمية المستدامة «قائمة رغبات يُتفاوض عليها... حكايات خيالية، ولكنها ترتدي بيروقراطية النرجسية الحكومية الدولية، وهي مزينة بأردية الشلل متعددة الجنسيات، ومسممة بحمض فشل الدولة القومية. وعلى الرغم من ذلك، يُقدَّم هذا إلينا بوصفه مستقبلنا»[6].

لكن إذا كان هورتون على حق؛ لأنني - على نحوٍ غير مفاجئ - أعتقد أنه كذلك، فما الذي يجب عمله بعد ذلك؟ وفي معظم صفحات هذا الكتاب، أجدني قد ركزت على السبب الذي يدفعني إلى عدم تصديق نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما لديه من تأكيد على التنمية التي تقودها الأعمال التجارية، أو تصديق الانتقاد الجذري للنظام الغذائي الحالي بما يعرضه من طريقة عملية للمضي قدمًا لإنهاء الفقر المدقع على نحوٍ عام، وعلى نحوٍ أكثر تحديدًا، سوء التغذية ونقص التغذية المزمنين، وهي المشاكل التي قد تمحور حولها هذا الكتاب إلى حد كبير. ومن ثم، لن أعكف على تلخيص تلك الحجج على نحوٍ تفصيلي في هذه الخاتمة، بيد أن رؤيتي تبقى متمثلة في أنه على الرغم من كل هذا الإصرار على مبادرات «تستند إلى أدلة وبراهين»، فإن الحلول التي طرحتها المؤسسة الغذائية الرئيسة تعاني على نحوٍ جماعي اعتمادا مفرطا على الإيمان الغامض بشأن تطبيق إنجازات علمية، والتي ستعطي مزارعين في العالم الفقير المدخلات التقنية، ودهاء السوق المطلوب لزراعة غذاء كافٍ لإطعام التسعة أو العشرة مليارات نسمة على نحوٍ مريح، والذين سيعيشون على ظهر هذه الأرض بحلول العام 2050، إن لم يكن قبل ذلك بكثير. فهل من الممكن أن تتواصل الإنجازات التقنية والعلمية، وهي طريقة أخرى للقول إنه وخلافًا لكل الطلقات الفضية للتنمية، والتي قد سبقت هذه الإنجازات زمنيًا، لكن هذه المرة ستكون مختلفة حقًّا من حيث إن القيود التاريخية على ما يمكن أن يتوقعه البشر، قد أمكن رفعها؟ بالطبع هذا ممكن. وتقطع هذه الثقة شوطًا طويلًا تجاه تفسير السبب الذي جعل الرأي السائد في عصر الشراكات بين القطاعين العام والخاص تتحول على نحو متزايد من تفاؤل حذر، إلى ما يبدو أنه اقتناع لا يمكن أن يهتز بأنه ما من منظور تعويضي بحاجة إلى أخذه على محمل الجد، ومن ثم فإنه ليس ثمة حاجة إلى أي «خطة ب»[7].

بيد أنه كما حاولت أن أوضح في مختلف فصول هذا الكتاب، فإن هذا الرأي يصبح له معنى فقط في حال رفضه أهمية خبرة البشر طوال القرنين الماضيين الأخيرين من التاريخ المسجل، وبدلًا من ذلك يُقدَّم على أنه موثوق به على نحوٍ تنبئي، مثل بعض القوانين الفيزيائية غير القابلة للتغيير. في المقابل، يبدو من قبيل التهور للغاية لو أن المرء اعتقد بدلًا من ذلك أن المستقبل قد يحمل ليس فقط

المفاجآت السارة التي توفرها الابتكارات في العالم والتكنولوجيا، ولكنه يحمل أيضا المفاجآت غير السارة - أحداث البجعة السوداء، وهنا نعمد إلى استخدام صيغة نسيم طالب المعروفة - والتي ستكون أكثر بكثير من مجرد انقطاعات مأساوية في الحركة التصاعدية التي تحدث أكثر من أي وقت مضى في الاقتصاد والمجتمع، والتي تعد السياق الذي لطالما قدم بيل غيتس من خلاله الكوارث التاريخية التي حدثت في غضون المائتي عام الماضية. وفي إنجيل الثروة 2.0، كما يصف ذلك بيشوب وجرين في كتابهما، يُقدَّم الأغنياء الخيرون باعتبارهم فعالين على نحوٍ فريد؛ لأنهم يستخدمون طرق الأعمال التجارية التي جعلتهم أثرياء في مجال عملهم الخيري. وعلى الرغم من ذلك، فإن من المؤكد أن مديرًا للمال دافع عن محفظة استثمارية تستند تمامًا، وعلى نحوٍ دائم إلى «مراهنات أُحادية الجانب»، على حد تعبير صحيفة «وول ستريت»، سيجد نفسه، وقد فُصل من عمله على يد أي رأسمالي خيِّر أراد التمسك بأمواله من أجل الاستمرار في ذلك.

يعتقد جارون لانير، وهو عالم في مركز أبحاث «مايكروسوفت»، ومؤلف تعد كتبه من الأحسن مبيعًا، أن أكبر تغيير في أمريكا، هو أن «التكنولوجيا لم تتحمل قط عبء التفاؤل بنفسها»[8]. ربما هذا هو العبء الذي يمكن أن تتحمله التنمية. ويبدو أن بيل غيتس مقتنع بالتأكيد بهذا الشيء. على أن المشكلة هنا تكمن في أن الرأي السائد يعتمد على الافتراض أن التحديات السياسية، والاجتماعية والثقافية التي تعترض طريق الوصول إلى عالم يوفر سبل العيش الكريم لمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، والأمن الغذائي للجميع، يمكن التغلب عليها بسهولة نسبيًّا، وذلك مع افتراض أنه يمكن حشد المال الكافي، والذكاء، والالتزام. وجزء من هذا، كما حاولت أن أبين في بداية هذا الكتاب، هو نتيجة السلطة المستمرة لفكرة نهاية التاريخ لدى فرانسيس فوكاياما، وعلى نحوٍ أكثر تحديدًا، حجته التي تذهب إلى أنه حتى الآن، أخفق خصومه الأيديولوجيون على نحوٍ واضح في تقديم نماذج بديلة لمجتمعات ناجحة، ومن ثم، فإن الرأسمالية الليبرالية هي النموذج الوحيد المتبقي القابل للحياة. بيد أن هنالك عنصرًا آخر بحاجة إلى أن يؤخذ في الحسبان، وهو نموذج غالبًا ما يُغفَل إلى حد بعيد. ذلك أن مرافقة هذا النوع من المضادات السياسية التكنوقراطية هو عمى عن مركزية الثقافة، والطبيعة غير العقلانية،

والذاتية، والطبيعة غير القابلة للتقييم إلى حد كبير للمعتقدات الإنسانية والنبضات والرغبات. وحيث إنه، من المنظور التاريخي، نجد أن التنمية كانت دائمًا، وإلى حد كبير، مجموعة فرعية من الاقتصاد، فإنه ليس من قبيل المفاجأة أن تعكس وجهة النظر السائدة الرأي القياسي داخل تلك المهنة، والذي يذهب إلى، وكما ذكر جون جراي، أن «الاقتصاد يمكن فهمه بالطريقة نفسها التي يمكن أن نفهم من خلالها طريقة عمل الآلة»[9].

هذه المسألة يصورها على نحوٍ غير مفاجئ بيل غيتس الذي يمكن أن يبدو في لحظة كأنه ضمير نموذج التنمية الحالي، وفي اللحظة التالية يبدو كأنه الهوية المُعرفة لهذا النموذج. ففي إحدى الفقرات في مدونته في نهاية العام 2013، بشأن أفضل الكتب التي قرأها في ذلك العام، ذكر غيتس أنه في حين كان يستمتع بقراءة كتب الخيال (إذ كتب يقول: «لقد قرأت رواية Catcher in the Rye عدة مرات»)، وأضاف: «في معظم الأحيان، أقرأ الكتب غير الخيالية؛ لأنني أريد أن أتعلم دائمًا مزيدا عن الكيفية التي يعمل بها العالم»[10]. فهذا الأمر يعد كاشفًا بكثير مما قد يبدو للوهلة الأولى؛ ذلك أن أهميته تكمن في الآثار المترتبة على حقيقة أنه ببساطة لا يحدث على ما يبدو أن غيتس قد يجد هناك شيئًا؛ لكي يتعلمه من الموسيقى، أو من الثقافة بوجه عام، بشأن كيف يعمل العالم، وأن ما يتعلق أكثر بهذه النقطة، ربما يكون هذا شيئًا لا يمكنك تعلمه في أي مكان آخر. للتأكد من ذلك، إذا كان «تعلم كيف يعمل العالم» يعني، كما يقول غيتس: قراءة كتب تُعلمه «شيئًا ما لا أعرفه»، والذي يقصد به بوضوح حقائق وحقائق فقط، فإن من الواضح بعد ذلك أن كتب الخيال، أو الشعر، لا يبدو من المحتمل أن يكون لها أي علاقة بمساهمتها في فهمه للكيفية التي «يعمل» بها العالم. وبعد كل شيء، فإن المرء ليس بحاجة إلى قراءة رواية آنا كارنينا Anna Karenina؛ لكي يعرف أن الناس غير مخلصين بعضهم لبعض، أو قراءة كافكا لفهم أن الكثير من الأبناء لديهم علاقات معقدة ومتشابكة مع آبائهم. والاتجاه نفسه نحو الاعتقاد بأن أي شيء لا يمكن قياسه ليس من المحتمل أن يكون مركزيًّا أو مهمًا، يكمن في قلب النزعة الخيرية لدى غيتس، وعلى نحوٍ أكثر عمومية في قلب النموذج الحالي للتنمية، والذي يعد أنصاره بأنه سيضع نهاية للفقر المدقع والجوع. وكما كتب غيتس في خطابه الخاص بمؤسسته

في العام 2013، «باستطاعتك تحقيق تقدم مذهل لو أنك حددت هدفًا واضحًا، ووجدت مقياسًا من شأنه توجيه التقدم هذا صوب ذلك الهدف»[11].

في كتابه «الهروب الكبير» The Great Escape، وصف أنجوس ديتون Angus Deaton هذا بـ «نهج المعالجة الهيدروليكي» لمساعدات التنمية، وهو النهج الذي يُنظر فيه إلى «حل مشكلة الفقر العالمي وإنقاذ أرواح أطفال يموتون بأنه مشكلة هندسية»[12]. وكما يصفه ديتون، فإن الحل المطروح بعد ذلك هو تحديد مشكلات «بحاجة إلى حل في الزراعة، وفي البنية التحتية، وفي التعليم، وفي الصحة»[13]، ثم تأتي تكلفة إصلاح كل واحدة من هذه المشاكل. غير أنه على النقيض من جيفري ساكس، يصر ديتون على أن المال ليس المشكلة الرئيسة. فعلى حد قوله «لا يمكنك تطوير دول أشخاص آخرين من الخارج، مع قائمة تسوق من متجر هوم ديبوت، ومهما يكن المبلغ الذي تنفقه»[14].

وبالنسبة إلى ديتون، فإنه على الرغم من أن «نهج المعالجة الهيدروليكي» نهج معيب في عدة طرق حاسمة، فإن عيبه الأكبر هو ما يسميه رأيه الفني والمناهض للسياسة. وفي هذا الجانب يعكف ديتون على تحديث وتوسيع التحليل الذي أجراه ببراعة عالم الأنثروبولوجيا جيمس فيرجسون James Ferguson في دراسته للعام 1985 (كانت هذه الدراسة أطروحته لنيل درجة الدكتوراه)، وهي بعنوان «الآلة المناهضة للسياسة: التنمية، إلغاء التسييس، والسلطة البيروقراطية في ليسوتو» The Anti-Politics Machine: Development, Depoliticization, and Bureaucratic Power in Lesotho. إذ يصف ديتون هذا الكتاب بأنه «واحد من أعظم الكتب التي [كُتبت في أي وقت] بشأن موضوع المساعدات والتنمية»[15]، وهو على حق تمامًا في قوله هذا. وكانت الحجة التي ساقها فيرجسون ثنائية. الأولى كانت أن معظم وكالات التنمية فضلت غربلة، أو تجاهل معظم الحقائق التاريخية والسياسية عن الدول التي عملت فيها. كان يمكن أن يكون هذا شيئا واحدا لو أن التنمية قد نجحت. لكن كما يعلق ديتون على نحوٍ حاد، فإن «الرأي الفني والمناهض للسياسة بشأن مساعدات التنمية قد نجا من الحقيقة غير المريحة بأن الحلول الفنية الواضحة على ما يبدو [قد] استمرت في التغيير»، حتى إن كان هذا «[لم يفعل] شيئًا لإضفاء صبغة التواضع أو عدم اليقين على المطورين»[16].

وبالطبع، إن كان ثمة شيء، فهو قد كان العكس. لكن كيف أمكن تجديد هذه الثقة مع مجيء كل نموذج جديد من نماذج التنمية؟ ففي كتابهما الرائع بعنوان «التنمية في مواجهة السياسة» Development Confronts Politics، يشير توماس كاروثرز Thomas Carothers وديان دو جرامون Diane de Gramont إلى أن جزءًا من التفسير يوجد فيما يسميانه «إغراء الفني» فكما يشيران «في حين يبدو الاقتصاد كمجال عقلاني علمي، يبدو أن السياسة تتضمن تشابكًا حتميًّا مع الجانب غير العقلاني للشؤون الإنسانية - بما فيها من حماسة أيديولوجية، ونبضات قومية، ومشاعر متقلبة أخرى. ويركز الاقتصاد على أفكار توافقية، مثل الدعوة العالمية إلى الازدهار ومأساة الفقر. في المقابل، نجد أن السياسة معنية بالرؤى والأهداف المتضاربة»[17].

تاريخيًّا، بطبيعة الحال قد كان هنالك العديد من الأنظمة السياسية عبر الطيف الأيديولوجي الذي كان التصور فيه أنه سواء من خلال التشريع القانوني، أو التعليم، أو القوة، يمكن أن تُفرض العقلانية أو تُغرس. وتعتبر الماوية المثال المتطرف والمريع لهذا الأمر. فقد تحدث ماو تسي دونج بالفعل عن الشعب الصيني باعتباره «صفحة بيضاء» وعبَّر تشي جيفارا عن رأي مماثل حين أصر على أنه «من أجل بناء الشيوعية، لا بد من خلق إنسان جديد». لكن حتى معظم المجتمعات الحديثة الحميدة تقدم ما هو في الواقع ادعاءات جذرية للغاية بشأن المرونة البشرية. وثمة متغير مؤثر لهذا هو ما يُطلق عليه «النزعة الأبوية التحررية» التي طورها عالما القانون الأمريكيان كاس سنشتاين Cass Sunstein وريتشارد ثيلر Richard Thaler، والذي وُضع في حيز الممارسة إلى حد محدود للغاية من قبل الملياردير مايكل بلومبيرغ خلال الاثني عشر عامًا التي تولى فيها منصبه عمدةً لمدينة نيويورك. ذلك أنه خلافًا «لنهج المعالجة الهيدروليكي» لدى غيتس/ ساكس، نجد أن هذا المتغير البديل يقبل تمامًا حقيقة اللاعقلانية البشرية. لكنه يفترض أن علم الاقتصاد السلوكي الجديد يسمح بالاختيارات [السيئة] التي هي في أغلب الأحيان نتيجة لمثل هذه اللاعقلانية، والتي يمكن التنبؤ بها بدقة، وأيضًا مع الافتراض أن ثمة إمكانية لتغيير البيئة الاجتماعية، وهو ما يجعل من الممكن «دفع» الناس نحو سلوك أكثر عقلانية، ونحو تغيير المنظومة الكاملة لأنماط السلوك «ذاتية التدمير» مثل الإفراط في تناول مشروبات سكرية، أو وجبات سريعة، والتي يتعرض لها عديد من الناس.

يجب أن يكون من الواضح أن مثل هذه الأفكار أقرب بكثير إلى رواية «عالم جديد شجاع» لمؤلفه هكسلي منها إلى رواية أورويل «1984». وكما يقول: «المراقب» في رواية هكسلي، «كان أسلافنا من شدة الغباء وقصر النظر إلى درجة أنه عندما جاء الإصلاحيون الأوائل، وعرضوا أن يخلصوهم من تلك المشاعر المروعة، بدا أنه لم يكن لهم أي علاقة بهم»[18]. ويحاول سانشتاين وثيلر ترويض ما يعتبرانه الجانب الحدسي والعاطفي للكائنات البشرية، بدلًا من القضاء عليه، وهو الجانب الذي لا يمكنه مقاومة الإغراء، والذي سيعكف دائمًا، وهنا نستعير أحد الأمثلة الملموسة لديهما لهذا الموضوع، على «أكل كعكة لذيذة»[19] حتى على الرغم من أن شخصًا ما يعرف أنه، أو أنها، على نحوٍ يدعو إلى السخرية، يجب أن يأكل شيئًا صحيًّا أكثر، بدلًا من ذلك.

لكن سواء كان السبب هو أن بيل غيتس يعتقد بصدق أن معظم الناس يرون العالم على نحوٍ أساسي، بالطريقة التي يراه هو نفسه، أو لأن هذه المسألة لا تهمه، فإن راديكالية وجهة نظر غيتس هي أنه لا يعتقد على ما يبدو أنه يتعين عليه أن يدفع أي شخص، فضلا عن فرض أي شيء على أحد، بقوة أكبر. ذلك لأنه يعتقد بالتأكيد أنه يفرض نظامًا رأسماليًّا؛ لأنه يأخذ هذا كما قرأه على أنه الطريقة العقلانية الوحيدة لتنظيم مجتمع دولي بنجاح. على أي حال، ليس ثمة حاجة إلى ذلك. التكنولوجيا تغير الناس؛ الأمر بهذه البساطة. ومما قاله، يبدو أن غيتس يرى نفسه أنه رجل قادر على حل المشاكل الرئيسة، ومهندس مكافحة الفقر الذي ينخرط في العمل الشاق والمُلح، ولكنه أيضًا مبهج ونبيل في اكتشاف كيف يمكن، وعلى نحوٍ ناجح، على حد قوله «تقديم الأدوات والخدمات إلى كل من سيستفيد منها»[20]، وهذا فهم ثنائي على نحوٍ تام تقريبًا، والذي توجد فيه مشكلات وحلولها في آن واحد، مع التحدي الأكبر، كما قال غيتس في مناسبات عدة، الذي يتمثل في أي جدول زمني يمكن التوصل إلى هذه الحلول. وكما قال غيتس ذات مرة، فإن الأشياء الحاسمة في عمل مؤسسته هي «وضع أهداف واضحة، واختيار نهج المعالجة الصحيح، وبعد ذلك قياس النتائج، وتقييمها للحصول على ردود الفعل، والعمل على تنقيح هذا النهج باستمرار»[21].

يغيب عن كل هذا فهم أن الناس غالبًا ما يتخذون خيارات قد تبدو غير مفهومة من وجهة نظر الاقتصاد القياسي (غيتس)، أو غير عقلانية من وجهة نظر

هؤلاء الذين يعتقدون أن الدولة موجودة جزئيًّا للتخفيف من نزعة البشر إلى اتخاذ خيارات تعتبر ضد مصالحهم طويلة الأجل، (سانشتاين وتيلر)، لكنها تعد منطقية على نحوٍ جيد لهم، وأنه ليس من المرجح أن «يُدفعوا» إلى التخلي عنها. والعمل الذي نهض به إيثر دفلو Esther Duflo وأبهيجيت بانيرجي Abhijit Banerjee، وهما مديران مشاركان في مختبر جميل لمكافحة الفقر التابع لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)، يعد عملًا له صلة على نحوٍ خاص هنا. فعلى سبيل المثال، قد أظهرا من خلال عديد من دراسات الحالة أن ما يُسمى في عالم التنمية «فخ التغذية»، أي الحالة التي يعاني فيها الكثير من الناس الأشد فقرًا في العالم سوءَ التغذية، والضعف الجسدي إلى درجة أنهم لا يقدرون على العمل بطريقة منتجة، كما يمكن أن يكون الحال لو أن وجباتهم الغذائية كانت أفضل، ليس من المحتمل حلها «هيدروليكيا»، وببساطة عن طريق توفير مزيد من المال لهم. وكما تظهر دراسات بانيرجي ودفلو، فإنه حين تطرأ زيادة على الدخول لدى الأشخاص الفقراء جدًّا، فبدلًا من اضطلاعهم بشراء طعام أفضل، أو إنفاق مزيد من المال على الصحة والتعليم، فإن هؤلاء يختارون في الأغلب، وبدلًا من ذلك، إنفاق المال على شراء أجهزة التلفزيون والهواتف المحمولة، والمشروبات، والتبغ، وغير ذلك من الأشياء الأكثر مذاقًا، ولكن ليس بالضرورة طعامًا مغذيا أكثر. ويُرجع دفلو وبانيرجي هذا الأمر إلى «الحاجة الأساسية لدى البشر؛ إلى أن يعيشوا حياة ممتعة»[22]، وهو شيء غير قابل للقياس، ومن ثم، يعد هذا تحديًا لكل من عقلانية غيتس المفرطة، والإصرار لدى سانشتاين وتيلر على أنه من خلال اتخاذ قرارات كهذه، يتصرف الناس ضد مصالحهم.

بالنسبة إلى دفلو وبانيرجي، هذه الرغبة في البحث عن حياة ممتعة تساعد في تفسير السبب الذي يجعل الإنفاق على الطعام يتراجع بالفعل في كثير من المجتمعات الفقيرة، بينما يصبح مزيد من السلع الاستهلاكية متاحًا بكميات أكثر. كما أنهما يشيران إلى النقطة الأساسية التي تذهب إلى أنه نظرًا إلى أن الأشخاص الذين ينعمون بالرخاء يتخذون خيارات على نحوٍ روتيني ليست في مصلحتهم طويلة الأجل، (إذا لم يكن هذا هو الحال، بعد كل شيء، فإنه لن تكون هنالك حاجة إلى وكزات ودفعات سانشتاين وتيلر)، فإن العقلانية الحقيقية تكمن في توقع أن يفعل

الفقراء ذلك بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وهذا لا يعني القول إن هذه السلوكيات تؤثر في الأغنياء والفقراء بالطريقة نفسها. على نحوٍ عام، يؤكد علم الاقتصاد السلوكي أن لدى الفقراء هوامش خطأ أضيق في الخيارات التي يتخذونها من هوامش الخطأ لدى الأغنياء، فإن نتائج أي خيار خطأ من المحتمل أن تكون أكثر ضررًا لهم[23].

وقد أوضح دفلو وبانيرجي هذا بالدليل من خلال العمل الميداني الذي أجرياه في العام 2005 في منطقة أودايبور Udaipur District في ولاية راجستان Rajasthan الهندية، حيث، وفق تقديرهما، تعيش نسبة 47 في المائة من السكان على أقل من دولار في اليوم الواحد، ونسبة 86 في المائة على أقل من دولارين يوميًّا. وهنالك فقط أكثر قليلًا من نصف الأسر الأشد فقرًا في هذه المنطقة أفادت بأنه قد كان لديها ما يكفي من الطعام لأكله طوال العام، وذلك في ظل تفشي سوء التغذية ونقص التغذية هناك. وعلى الرغم من ذلك، حتى في سياق حرمان مروع كهذا، قدّر دفلو وبانيرجي أن «الأسرة الفقيرة النموذجية يمكن أن تنفق ما يصل إلى 30 في المائة أكثر على الطعام مما تفعله في الواقع إذا خفضت بالكامل الإنفاق على المشروبات والتبغ والمهرجانات»[24]، لكنها بدلًا من هذا، اختارت ألا تفعل ذلك. ومن ثم، فإن تأكيد دفلو وبانيرجي حقيقة أن، ليس فقط في الهند، ولكن في العالم أيضًا، الأشخاص الأشد فقرًا لن يعانوا في معظمهم الجوعَ، قد كانت تمثل تحديًا لعالم التنمية على نحوٍ مرير. بالتساوي إن لم يكن أكثر إثارة للجدل، اقتراحهما أن من المفترض أن يكونا على صواب، فإن من غير المحتمل ربط الفقر المدقع والجوع أحدهما بالآخر، وكما كانا بالتأكيد في كل من أهداف التنمية الألفية، وأهداف التنمية المستدامة. وما يبدو غير قابل للإنكار، على الرغم من هذا، هو خلافهما بشأن أن الآمال العقلانية لعالم التنمية ترتكز على المجالات الواسعة للثقافة والعادات وعلم النفس البشري. وعلى حد قول دفلو وبانيرجي، فإنه إذا، على سبيل المثال، أنفقت الأسر الفقيرة للغاية في الأغلب «ببذخ شديد على الجنازات إلى حد أنه [يتعين عليهم] التخلي عن الطعام شهورا بعد ذلك»[25]، فإن سبب هذا يرجع في الأغلب إلى أن ذلك هو المتوقع من هذه الأسر ثقافيًّا، تماما كما يتوقعونه من جيرانهم.

لا شيء جديدا بشأن خيارات كهذه، وهي لا ترمز أيضًا إلى بعض من العيوب الأخلاقية أو درجة أكبر من الجهل بين الفقراء في العالم الجنوبي المعاصر. وعلى العكس

من ذلك، كما يشير دفل وبانيرجي، لاحظ جورج أورويل هذه الأنماط السلوكية نفسها في كتابه «الطريق إلى ويجان بير»، الذي يتناول حياة عمال بريطانيين فقراء، والذي نُشر في العام 1937. فقد لاحظ أورويل أن عائلات الطبقة العاملة «كانت تأكل وجبة غذائية مروعة». وتساءل بلغة خطابية بليغة: ألن يكون من الأفضل لو أن هذه العائلات أنفقت أموالها، بدلًا من ذلك، على «أشياء صحية مثل البرتقال وخبز صحي؟» كانت إجابته عن هذا السؤال بسيطة «نعم سيكون هذا أفضل، لكن النقطة هي أنه ما من إنسان عادي سيفعل شيئًا كهذا في أي وقت... فحين تجد نفسك عاطلًا... لا تريد أن تأكل طعامًا صحيًّا كئيبًا. فأنت تريد شيئًا لذيذًا قليلا، [و] هنالك دائمًا شيء ما ممتع ورخيص يغريك»[26].

والحقيقة هي أن ما لم يكن لدى عالم التنمية الرئيس، وعلى نحوٍ أكثر تحديدًا المؤسسات الكبرى في النظام الغذائي العالمي الحالي، الرغبة في التصدي له هو ما أسماه جارون لانير بجدارة «الاختزالية التبشيرية» لدى هذه المؤسسات. وكما أنه ببساطة لا توجد مساحة في رؤية مؤسسة غيتس للعالم من أجل التفكير الجاد في الثقافة والمعتقد (على الرغم من أن الجوانب التعددية الثقافية الجيدة التي يتشدق بها بالطبع المسؤولون في المؤسسة، ويتحدثون عنها)، وكما أنه لا توجد مساحة في أكوانهم المملوءة بالمدخلات والمخرجات لظاهرة بسيطة لا يمكن قياسها كالملل البشري. وكما قال دفلو وبانيرجي: «غالبًا ما نرى عالم الفقراء بأنه أرض الفرص الضائعة، ونتساءل عن السبب الذي يجعلهم لا يستثمرون فيما يمكن أن يجعل حياتهم أفضل بالفعل»، لكن، كما أضافا، «لا يجب التقليل من أهمية عوامل من قبيل الملل. ذلك أن الحياة يمكن أن تكون كئيبة تمامًا في قرية ما. إذ لا وجود لصالة سينما، أو قاعة للحفلات الموسيقية. كما لا يوجد كثير من العمل»[27]. وبالنظر إلى حقيقة أن الزراعة القائمة على المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة تعد عملًا شاقًّا بطريقة وحشية، فإن أول شيء من المحتمل أن يفعله عديد من صغار المزارعين في الجنوب العالمي، وعلى وجه التحديد إذا كانت خطط تحسين سبل العيش وبرامجها لدى هؤلاء وتزويدهم بالوسائل الكفيلة بزيادة غلة محاصيلهم ناجحة بالقدر نفسه الذي تصر على أن تكون عليه عقيدة التنمية الحالية، هو الانتقال إلى مدن دولهم، وحيثما أمكن، الهجرة إلى الشمال العالمي.

مهما كانت العقيدة التنموية الحالية، فإن المشاكل الأساسية لدى العالم قد كانت دائمًا أخلاقية، وليست تكنولوجية. ذلك أن الكليشيه السائد في عالم التنمية هو أن مؤسسات مثل مؤسسة غيتس، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وصندوق كلينتون العالمي، تعد مؤسسات براغماتية واقعية عنيدة، في حين أن حركة الحق في الغذاء، وغيرها من الحركات المنشقة، حركات حالمة. لكن النقاش بشأن كيف يمكن جعل نظام الغذاء العالمي يعمل بنجاح لإطعام سكان العالم البالغ عددهم تسعة مليارات ليس ببساطة مسألة علمية، وذلك بغض النظر عن عدد المرات التي حاجج فيها باحثون يفضلون موضوع الكائنات المعدلة وراثيًّا بأنها كذلك، وعلى نحو يفوق النقاش بأن بناء القنبلة الذرية كان مجرد مسألة تقنية. والحقيقة أنه على الرغم من الشعار الحالي المؤيد لموضوع الكائنات المعدلة وراثيًّا، ألا وهو «(لا بد من تجربة كل شيء لو أردنا إطعام التسعة مليارات من سكان العالم»)، وعلى الرغم من حالات الإنكار والنفي لهذا الأمر من قبل مؤسسة بيل غيتس، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبطبيعة الحال، شركات الزراعية العالمية متعددة الجنسيات نفسها، فإن مسألة الكائنات المعدلة وراثيًّا قد ظلت دائمًا، وعلى نحوٍ مكثف مسألةً سياسيةً على كلا الجانبين، وليس فقط على جانب النشطاء المناهضين لها. ومن ثم، فإن أي شخص تساوره الشكوك حيال هذا يجب أن يقرأ البرقية التي يرجع تاريخها إلى العام 2007، والتي كتبها إلى وزارة الخارجية الأمريكية كريج ستابلتون، السفير الأمريكي لدى فرنسا في ذلك الوقت، والتي تناولت الردود الأمريكية المحتملة على خطوات فرنسية، بشأن فرض حظر على نوع معين من بذور الذرة المعدلة وراثيًّا، والذي طورته شركة مونسانتو. إذ يصف ستابلتون جهد باريس لتنفيذ عمليات بيروقراطية من شأنها، على حد قوله: «التحايل على ومراوغة قرارات تستند إلى العلم وتقييم المصلحة المشتركة»، وهي كلمات يضعها بطريقة كاشفة، على عكس عبارة «المستندة إلى العلم»، في علامات اقتباس. ويوصي ستابلتون «بقائمة تتضمن إجراءات انتقامية» لشركات أوروبية «سببت بعض الألم عبر دول الاتحاد الأوروبي؛ لأن هذه مسؤولية جماعية». ويخلص إلى نتيجة مفادها أن مثل هذه الخطوة «يمكن أن تساعد في تعزيز أصوات أوروبية مؤيدة للتقنية البيولوجية»[28].

على أي حال، أود التأكيد مجددًا على نقطة ذكرتها في وقت سابق في هذا الكتاب، وهي أنه حتى إذا ما اختار المرء تجاهل السلوك البلطجي لواشنطن بالنيابة عن شركة مونسانتو على نحوٍ خاص ونيابة عن موضوع الكائنات المعدلة وراثيًّا على نحوٍ عام، ليس فقط في فرنسا، ولكن أيضًا في العالم، وإذا افترض المرء أن مسألة الكائنات المعدلة وراثيًّا تعمل بالفعل بالقدر نفسه، وأنها آمنة مثلما يقول مؤيدوها، فيجب ألا يكون الأمر متروكًا للعلماء فقط، ولوزارة الخارجية الأمريكية (بما في ذلك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والتي، لئلا ننسى، هي الذراع التنموية للوزارة)، والمؤسسات الخيرية التي تنبثق عن، وتعتمد على، ممارسات عالم الأعمال التجارية، والمدعومة من أفضل حملة للعلاقات العامة يمكن أن يشتريها المال، حتى إذا اختار المرء هذا لتقرير ما إذا كان يمكن تبني الكائنات المعدلة وراثيًّا أم لا[29]، والتفنيد المعتاد للحجة التي أسوقها هنا هو القول بأن هؤلاء الذين يعارضون موضوع الكائنات المعدلة وراثيًّا على القدر نفسه من السوء، تمامًا شأنهم شأن أولئك الذين ينكرون حدوث التغير المناخي الاصطناعي. ذلك أن كلتا المجموعتين من «الرافضين» مدانتان من جراء رفضهما غير العقلاني لما يعد الآن إجماعًا واسعًا بين العلماء بشأن سلامة السابق وحقيقة الأخير. وما ينقص هذا هو أنه، على عكس ذوبان القمم الجليدية، وارتفاع الحرارة بمعدل يتراوح بين درجتين وخمس درجات مئوية، تعد الزراعة ثقافة، وليست مجرد وسيلة للإنتاج. مرة أخرى، لنفترض أن الكائنات المعدلة وراثيًّا آمنة. لكن الحقيقة تظل في أن النظام الذي ستُوزَّع في إطاره بذور الكائنات المعدلة وراثيًّا، حتى إذا، كما هو الحال بالنسبة إلى الأرز الذهبي، تنازلت الشركات عن أرباحها، سيحقق لأول مرة الاندماج الكامل للزراعة ذات الحيازات الصغيرة، وتكاملها مع الاقتصاد العالمي. وهذا ليس بيانًا مثيرًا للجدال. على العكس من ذلك، هو تحليل يتوافق عليه كل من مؤسسة الغذاء العالمية، ومنتقدوها توافقًا تامًّا. ويكمن الفرق بالطبع في أين يقف المرء بشأن مسألة ما إذا كان هذا إشارة على أنه حان أخيرًا مجيء مستقبل أكثر ازدهارًا، وصحة للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، ومن ثم للفقراء في الجنوب العالمي، أو بدلًا من ذلك، يعد هذا نذيرًا بحدوث كارثة اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وبيئية.

الجواب عن هذا السؤال هو ذلك الذي لا يمكن الإجابة عنه بأي طريقة أخرى، إلا من الناحية الأخلاقية والسياسية. ولكن إلى الحد الذي يبقى فيه مشروع التنمية «آلة مناهضة للسياسة» كما قال أنجوس ديتون وجيمس فيرغسون، لا يمكن أن يحدث مثل هذا النقاش. لكن في حين أن تحليلهما يلخص بدقة القدر الذي يرى به عالم التنمية نفسه، فإنه لا يشمل بدقة واقعه الأساسي. وكبداية، عندما يصف كاروثرز ودو جرامون إعادة نظر العالم لمساعدات التنمية بأنها «إطار عمل غير سياسي»[30]. فيما يتعلق بالأهداف، و«الآفاق المستقبلية التكنوقراطية»[31]، فيما يخص طرق المعالجة، لمصلحة مزيد من الفهم السياسي لتنمية كان هدفها انصهار أهداف سياسية واقتصادية اجتماعية في بوتقة واحدة، فإنهما يتجاهلان بذلك أن مثل هذا الانصهار كان موجودًا من البداية. وفي وقت مبكر من كتابهما، نجد أنهما يعترفان بالفعل بهذه النقطة، إذ يشيران إلى أن منظمات المساعدات، والتي كان معظمها قد تأسس من قبل حكومات غربية في المقام الأول «كان يحدوها الأمل في البداية أن يحقق النمو الاقتصادي في بلدان فقيرة تطورًا سياسيًّا، والذي حدداه على نحوٍ أساسي بأنه يعني ديموقراطية ليبرالية»[32]. حيث أخطأ كاروثرز ودو جرامون بشدة في ادعائهما اللاحق أن فشل حدوث ذلك أدى إلى جهود استهدفت «إبقاء مساعدات التنمية بعيدة عن السياسة»[33]. والواقع أنه لم يكن هنالك شيء غير سياسي، أو على نحوٍ صحيح أكثر، ما بعد الأيديولوجية بشأن هذا الموضوع؛ ذلك أن كل ما حدث بالفعل هو أن التوقع أن التنمية الاقتصادية ستؤدي على نحوٍ لا يمكن التحكم فيه إلى مجتمعات رأسمالية ديموقراطية من النوع الغرب أوروبي، أو الأمريكي الشمالي، لم يتحقق، وأنه في أعقاب هذا الفشل، توصلت مؤسسات التنمية الغربية بدلًا من ذلك إلى نهج معالجة تكنوقراطي بحت من حيث العناصر، والمكونات الأساسية للمساعدات، وفي العديد من الحالات، بالنسبة إلى التعاون مع أنظمة استبدادية صديقة للغرب.

وللإنصاف، يقدم كاروثرز ودو جرامون بعض التنازلات لهذه الحقيقة حين يشيران إلى أن بعض منتقدين قد وجهوا اتهامًا بأنه «بينما يتحدث مزودو المساعدات في الأغلب عن إصلاحات السوق بالمعنى الحيادي سياسيًّا [مثل] تحقيق أقصى قدر من السلع الاقتصادية أو ترشيد سلطة الدولة، تنبثق مناهج السوق

من إطار أيديولوجي أوسع بقيم ومعايير راسخة بعمق». كما يلاحظ كاروثرز ودو جرامون، حتى على نحوٍ لا ينم عن التزام أكثر، أن هؤلاء المنتقدين «يشعرون بأن إصلاحات السوق يجب أن تُعامل باعتبارها اختيارا قابلا للنقاش، وليست بوصفها هدفا جيدا» - وهي صيغة تؤكد تمامًا حجة جيلبرت رست التي تقول إنه من البداية في عالم التنمية، «لا تجادل بشأن ما هو واضح؛ فأقصى ما يمكن أن تفعله هو محاولة إثباته»[34]. لكن حين يقول كاروثرز ودو جرامون، في خاتمة كتابهما إن «الطريق إلى السياسة في مساعدات التنمية - الرحلة بعيدًا عن العقليات وطرق المعالجة غير السياسية المبكرة نحو دمج التفكير السياسي، والعمل في كل من أهداف المساعدة وطرقها - قد تبين أنه طريق طويل على نحوٍ لافت للنظر»[35]، ومن ثم، فإنهما مخطئان على نحوٍ أساسي في وصف تاريخ التنمية. وعلى ذلك، فإنه لم يحدث الانحراف عن هذا الطريق منذ اليوم الذي أعلن فيه الرئيس ترومان أول مرة «النقطة الرابعة»، وبدأ عصر التنمية ما بعد الاستعمار.

وحين يجادل كاروثرز ودو جرامون بأن «الانفتاح على السياسة في مساعدات التنمية اكتسب زخمًا من المشهد الدولي السياسي، والاقتصادي، والإستراتيجي المتفائل الذي ظهر في أوائل التسعينيات، وبدا أنه يشير إلى نظام عالمي ليبرالي ناشئ»[36]، فإنهما لا يتحدثان كثيرًا عن السياسة بالمعنى التقليدي بين رؤى متناقضة بصدق بشأن كيفية تنظيم المجتمع. وسواء كان سبب هذا هو أنهما متفقان في الرأي مع فوكاياما بأن من غير الواضح، إن كان قد سُوِّيت نقاشات كهذه نهائيًّا وإلى الأبد. لكن استخدامهما كلمة «متفائل» لوصف المشهد المباشر السياسي، والإستراتيجي في حقبة ما بعد الحرب الباردة يشير بالتأكيد إلى أن هذه هي وجهة نظرهما. وإن كان الحال كذلك، وهنا نقتبس حكمة دوروثي باركر بأن تمثيل كاثرين هيبورن أدار سلسلة من العواطف؛ لتتحول من «أ» إلى «ب»، فإن الفكرة القائلة بأن التنمية التكنوقراطية هي تنمية غير سياسية، وأن الدور الشرعي الوحيد للسياسة في التنمية يتكون من تعزيز، أو على الأقل، أداء دورٍ مهمٍ في خلق مجتمعات رأسمالية ديموقراطية، يمكن القول، بعبارة غير مهينة، إن هذه الفكرة تعبّر عن وجهة نظر ضيقة للغاية. وعلى الرغم من ذلك، حين يتحدث كاروثرز ودو جرامون في خاتمة كتابهما عن حاجة الجهات الغربية التي تقدم المساعدات إلى «رفع مستوى جهدهم سياسيًّا،

بالنسبة إلى كل من متابعة القيم لديها على نحوٍ جاد، والفهم الحقيقي للعمليات المحلية للتغيير السياسي»[37]، فإن من الصعب رؤية كيف أنهما يمكن أن يقصدَا أي شيء آخر. وفي حين أن هذا الأمر شيء مفزع، لكنه ليس مفاجئًا. فقد سبق أن شرح هربرت ماركوز Herbert Marcuse هذه العقلية في أوائل الستينيات، حين كتب يقول: إن «العقلانية الحديثة، في شكلها التأملي، وكذلك في شكلها التجريبي، تظهر تناقضًا مذهلًا بين الراديكالية النقدية المتطرفة في طريقة المعالجة العلمية والفلسفية من ناحية، وهدوء غير ناقد في الموقف تجاه المؤسسات الاجتماعية القائمة والعاملة من ناحية أخرى»[38].

وإن كان من شيء يُقال فهو أن الأمور قد باتت أسوأ إلى حد بعيد في غضون نصف قرن منذ أن كتب ماركوز هذه السطور. ذلك أنه حين كتب عن الأسس الأيديولوجية لمجتمعات صناعية متقدمة، كان لايزال قادرًا على وضع الدولة في مركزها. بيد أن ما حدث منذ عصر ريغان - تاتشر هو صعود أسواق عالمية، والتي، على حد قول جون غراي، «تعمل على تمزيق مجتمعات وإضعاف دول»[39]، وما حل محلها في كثير من العالم الغني كان ما حدده غراي بأنها الشركات عبر الحدود الوطنية، والتي تتمثل رؤيتها لنظام عالمي قادر على العمل في «سوق عالمية حرة»[40]، ولا يعتقد غراي أن هذا الجهد يمكن أن ينجح. وعلى رغم أنني أقل ثقة بشأن هذا، فإن حتى مع افتراض أنه على حق، هذه السوق الحرة العالمية باتت بالفعل في قلب الرؤية السائدة للتنمية في القرن الحادي والعشرين. وبالنسبة إلى جيفري ساكس، لا يمثل هذا الأمر مشكلة؛ لأن الدولة، كما يجادل، مازالت قوية بما يكفي لوضع القواعد التي سوف يُسمح للقطاع الخاص بموجبها بأن يعمل. لكن في حين أن هذا محتمل نظريًّا بمعنى أن لدى الدول السلطة القانونية لفعل ذلك، فإن عالمًا لا تأبه فيه على نحوٍ متزايد كل من الدول والمؤسسات الدولية إلى الشركات متعددة الجنسيات فقط، بل تعتبر أن من المسلَّم به أن مصالحها تتزامن إلى حد كبير، ليس عالمًا من المرجح أن تتم فيه مراقبة صارمة. وعلى العكس من ذلك، نجد أن ادعاء الليبرالية الجديدة الأساسي، الذي قد وصفه جورج مونبيوت بأنه وجهة نظر مفادها أن «المنافسة غير المقيدة، المدفوعة بالمصلحة الذاتية، تؤدي إلى الابتكار والنمو الاقتصادي، [ومن ثم]، تعزيز الرفاهية للجميع»[41]، وهي وجهة نظر تهيمن

الآن على تفكير النخب السياسية والاقتصادية في الشمال العالمي والجنوب العالمي، إلى الحد الذي تصعب فيه رؤية ما هو الأساس الفكري والأخلاقي الذي يدفع الدول إلى إعادة تأكيد أسبقيتها.

على افتراض أنهم يستطيعون فعل ذلك، بهذا المعنى. ففي كتابه الرائع بعنوان «حكم العالم» Governing the World، يجادل المؤرخ مارك مازور Mark Mazower بأنه في مطلع القرن الحادي والعشرين، «أصبح السياسيون صانعي سياسة، والذين يستمعون في المقام الأول إلى المصالح الخاصة، وأعضاء جماعات الضغط لديهم، ويحاولون الفصل فيما بينهم»، وكما يقول: «الوقت وحده هو الذي سيبين ما إذا لم يعد لديهم القدرة على الحكم»، وبالنسبة إلى المستقبل، فإنه قد تم «خُصصت، وحُوِّل إلى نقود، وإلى مصدر للربح... وهو بذلك قد زاحم رؤية أقدم بشأن ما يحتمل أن تكون عليه المصلحة العامة»[42]. وحتى وقت قريب إبان السبعينيات، لم يكن من المتصور أن القضية الكبرى بشأن محاولة التخفيف من حدة الفقر المدقع والجوع، كان يمكن أن يُتعاقد عليها من الباطن، من قبل الحكومات الأقوى في الشمال العالمي، ومن قبل منظومة الأمم المتحدة، وذلك لمصلحة شركات متعددة الجنسيات، ولهؤلاء الأشخاص الذين ينتمون إلى نسبة الواحد بالمائة الأكثر ثراءً بين سكان العالم، بداية من بيل غيتس وانتهاءً بغيره من أثرياء العالم، والذين قد قرروا أنهم يريدون أن يصبحوا رأسماليين خيرين - بعبارة أخرى، لمصلحة الأفراد والمؤسسات الذين يفتقرون كثيراً إلى الديموقراطية، والأقل خضوعًا للمساءلة في هذا العالم. وهذا بالطبع هو عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين الإعلان والحقيقة قد كان مفيدًا للغاية. ذلك أنه كما يشير مازور، فإن إضعاف الدولة «قد حُوِّل إلى شيء أخلاقي وفاضل»[43]. وبينما أعكف على كتابة هذه السطور في العام 2015، كانت الأمور قد وصلت إلى تلك النقطة حيث إن مجرد الإشارة إلى أن المرء ليس معجبًا ببيل غيتس، أو جيفري ساكس، أو جيم يونغ كيم يعني أنه يلقي بنفسه خارج سياق الحوار السائد، وكأنه لا يقبل روايتهم عن أنفسهم، ويتشكك في جدوى ما يزعمونه بأن لديهم القدرة على الإنجاز، وهو ما يعني أيضًا أنك بطريقةٍ ما «مؤيد» لاستمرار الفقر المدقع والجوع.

وكما قلت مرارًا وتكرارًا في هذا الكتاب، لا يساورني الشك في النيات الحسنة لدى أناس مثل بيل وميلندا غيتس ووارين بافيت، وذلك على الرغم من أنني أقل اقتناعًا بكثير بإخلاص الشركات والتزامها في مقابل قطاع العمل الخيري، لاسيما حين تنخرط فيه الشركات الزراعية. هناك، نجد أن العلاقة التفاعلية بين شركات مثل مونسانتو ومؤسسة غيتس تبدو إشكالية، وأضع هذه العبارة على نحوٍ معتدل في الواقع. بيد أنه بالنسبة إليّ، فإن افتقارها إلى المساءلة يزايد على تلك النيات الحسنة. وبعد كل شيء، يمكن لنا الاعتراف بحقيقة وجود قياصرة جيدين من دون قبول الاقتراح بأن النظام الملكي يعد شكلًا مقبولًا للحكم من الناحية الأخلاقية. والرد الأكثر إقناعًا على هذا غالبًا ما يكون ليس من قبل المعجبين بمؤسسة غيتس، وعديد منهم وأكثرهم صخبًا يتضح أنهم إما من الممنوحين وإما من المسؤولين السابقين، ولكن يأتي الرد بدلًا من ذلك من قبل متشككين حسني الاطلاع، وأذكياء مثل نثنائيل جونسون Nathanael Johnson، وهو أستاذ بجامعة كاليفورنيا في بيركلي، وهو أيضًا كاتب يحظى بإعجاب على نطاق واسع من جراء تناوله مشاكل الغذاء، وعلى نحوٍ رئيس مقالاته في مجلة «غريست» Grist. فكما أخبرني جونسون، ونحن نتبادل الرسائل عبر البريد الإلكتروني، «الأفضل أن يكون لديك مجتمع ديموقراطي يصنع قراراته لنفسه... من أن يكون لديك شخص يتخذ قرارات على نحوٍ نهائي، سواء كان هذا الشخص بيل أو ميلندا [غيتس]. وعلى الرغم من ذلك، يتعين علينا أيضًا تحقيق أقصى استفادة من الوضع الذي نجد فيه أن ثروة هائلة تتركز في مكان واحد»، وأضاف «بالطبع، مازال من الأفضل فرض ضريبة على هذه الثروة أو إعادة توزيعها، إذا ما أمكننا حشد الإرادة السياسية».

من نبرة صوته، لم يبدُ أن جونسون كان يعتقد أن الإمكانية الأخيرة كانت أمرًا محتملًا للغاية. وأنا لا أعتقد ذلك بالتأكيد. فهذا من شأنه أن يجعلني على نحوٍ طبيعي منحازًا إلى صف النقاد المتطرفين أكثر؛ لأنه في الأغلب، أجد تقييمهم للنظام الغذائي العالمي أكثر إقناعًا إلى حد بعيد من وجهة النظر السائدة، فوق كل شيء في عداوتها للسوق الحرة العالمية التي أتى جون غراي على تشريحها وتحليلها، وفي تأكيد وجهة النظر هذه على مركزية العدالة، والثقافة، والتنوع في جدية الكلمة بدلًا من المعنى الاستهلاكي لها. والسؤال هو: هل لدى هذه الحركات الاجتماعية

أشخاص متعصبون؟ بالطبع، لدى هذه الحركات هؤلاء الأشخاص. لكن لا يبدو لي أن هنالك أي شيء مفرط أو غير معقول، بشأن تطوير الاقتراح بأن حقوق أرض الفلاحين يجب أن تكون لها الغلبة على حقوق المستثمر الأجنبي في شراء الأرض، أو أن نظامًا للبذور تسيطر عليه شركات متعددة الجنسيات؛ لأن سيطرتها على براءات الاختراع الخاصة بهذه البذور يمكن أن تبرهن تمامًا على أنها كأس مسمومة لصغار المزارعين الفقراء، حتى لو كانت تلك البذور ترقى إلى مستوى الوعد المقدم لهم (والذي لم يُنفَّذ بعد إلى حد كبير)، بشأن تحقيق زيادة كبيرة في غلة المحصول، ومن ثم على نطاق أوسع زيادة الدخول لديهم. كما أن بعض الاقتراحات المحددة المطروحة من قبل هذه الحركات للتغلب على أزمة النظام الغذائي العالمي تبدو مقبولة أخلاقيًّا، ولا تشوبها شائبة بالنسبة إليَّ، وعلى سبيل المثال، في حالة الجدل الذي أثاره الناشط الغذائي خوسيه لويس فيفيرو بول José Luis Vivero Pol بأنه حيث إن الطعام سلعة عامة، وحاجة بشرية أكثر من كونها رغبة بشرية، فإن المضاربة عليها في أسواق السلع - التي تسبب تقلبات في السعر قد وضعت حرفيًّا عملية التغذية لمئات الملايين من الأشخاص الأكثر فقرًا في العالم في خطر - هذه المضاربة غير مقبولة ويجب منعها تمامًا.

في كتابه بعنوان «صعود نظرية التنمية وهبوطها» The Rise and Fall of Development Theory، عكف كولين ليز Colin Leys على ملاحظة منظري التنمية الماركسيين في السبعينيات مثل جيوفاني أريغي Giovanni Arrighi، وبيل وارين Bill Warren، وجيوفري كي Geoffrey Kay، حيث ذهب إلى أنه على النقيض من الكثير من الحكمة التقليدية في ذلك العصر، «حافظ هؤلاء على موقف موضوعي إلى حد ما، بالنسبة إلى مختلف مدارس [التنمية] الأخرى، حيث ساعدهم على ذلك منظور تاريخي واسع، وفهم لديناميات رأسمالية استقاها هؤلاء من كارل ماركس». وبقدر ما يمكنني أن أرى، يمكن قول الكثير من الشيء نفسه عن تحليل جماعات حقوق الغذاء الراديكالية في أوائل القرن الحادي والعشرين. ولسوء الحظ، يبدو لي أن الانتقاد اللاذع الذي مضى ليز في توجيهه إلى هؤلاء المنظِّرين ينسحب تمامًا أيضًا على النشطاء في عصرنا الحالي. إذ كتب يقول: إن المشكلة كانت تكمن في «وجود قلة من الأشخاص في العالم الثالث الذين كانت وجهة نظرهم في تحليلهم

منطقية». وكما قال على نحوٍ جاف: «كانت وجهة نظرهم، وهو أقل ما يُقال، طويلة الأجل جدًّا، ولم تقدم أي خطٍ معقول بشأن عمل سياسي فوري لتحسين الأمور»[44].

وبطبيعة الحال، سيفند نشطاء حقوق الغذاء هذا بشدة. والواقع أن كتاب «حركات التمرد الغذائية» Food Rebellions، لمؤلفيه إيرك هولت - جيمينز وراج باتل، ينتهي إلى دعوة قوية إلى حمل السلاح: «مع تزايد أعداد الناس الذين يرون بدائل على الأرض، ومع وجود مزيد من الأشخاص ممن يسمعون أصوات آخرين يطالبون بالشفافية، والحصول على المساءلة والمساواة وتحقيق الاستدامة، هو ما سيجعل الأمل والعمل يتغلبان على الخوف - السبب الجذري للقدرية، والشك، واللامبالاة. سينضم هؤلاء الناس إلى حركة سيادة الغذاء، وسيجرون المسؤولين المنتخبين معهم، على طول طريق الشعب للخروج من الفقر والجوع»[45].

كم أتمنى تصديق هذا، لكنني لا أستطيع. وهذا لا يعني أن نشطاء سيادة الغذاء لم يكن لديهم نجاحات. بل على العكس، فقد تمكنت جماعات فلاحين راديكالية من تحقيق انتصارات في عديد من مناطق العالم، من الهند إلى أمريكا اللاتينية. ولكن بالنسبة إليَّ، وعلى الرغم من أنني أرحب بهذه النجاحات، لكنها تتضاءل بالمقارنة مع الوتيرة السريعة التي يحول من خلالها نموذج التنمية الرأسمالي الخيري للقطاعين العام والخاص أنظمة الزراعة حول العالم. فهل هذه هي القدرية؟ أفترض أن ذلك يعتمد على ما إذا كان المرء يعتقد أن بدايات القرن الحادي والعشرين هي لحظة ثورية. لا أعتقد ذلك على نحوٍ واضح، أو بالأحرى، أعتقد أن الثورة القوية حقًّا التي تحدث اليوم لا وجود لها في الحلقات التمردية التي يستمد منها هولت - جيمينز وباتل الأمل، ويستندان إليها في تسجيل الأحداث، كما أنه لا وجود لها في الوعود التي يقدمها العلم والتكنولوجيا، ولكن بالأحرى فيما قد أسماه جون غراي «تحرير قوى السوق من السيطرة السياسية والاقتصادية»، ومن ثم، فإنني أتفق تمامًا مع غراي في أنه «عن طريق السماح بتلك الحرية لأسواق العالم، فإننا نضمن أن نتذكر عصر العولمة كمنعطف آخر في تاريخ العبودية»[46].

أين يتركنا هذا كله؟ أتمنى لو كانت لدي إجابة أفضل عن سؤال كهذا، بيد أنه يبدو لي أن الإجابة الوحيدة الممكنة تكمن في تقوية الدولة، وفي وعد وعبء السياسة الديموقراطية. بالنظر إلى كيفية تقويض تماسك الدولة وسلطتها على نحوٍ

منهجي، وكيف أن الإعلان والمال قد أفسدَا حياتنا السياسية، سيكون هذا صعبًا للغاية في أفضل الأحوال، وربما سيفشل. وعلى الرغم من ذلك، فإننا نعرف أيضًا أنه عندما تكون الدول جادة في سعيها إلى الحد من الفقر أو الجوع، يمكن عندئذ تحقيق أشياء عظيمة. على سبيل المثال، في حين أنه لم يخلُ بالكاد من مشاكله، أدى برنامج القضاء على الجوع «فوم زيرو» Fome Zero، الذي بدأته الحكومة البرازيلية في العام 2003، إلى خفض سوء التغذية ونقص التغذية على نحوٍ كبير. والسبب وراء هذا النجاح كان يكمن في أن الحكومة جعلت هذا البرنامج أولويةً لها من البداية، ولم تتخلَّ عن التزامها بذلك. وبغض النظر عن قرض بقيمة 200 مليون دولار حصلت عليه البرازيل من البنك الدولي، فإنه لا القطاع الخاص، سواء في البرازيل نفسها، أو على المستوى الدولي، ولا مؤسسة التنمية العالمية، أدى دورًا رئيسا في هذا الصدد. وعلى الرغم من ذلك، فإن أهم نقطة هنا هي أنه وُضعت مشكلة الجوع في إطار سياسي، بدلًا من سياقها الفني. بعبارة أخرى، قُدِّمت هذه المشكلة لا باعتبارها مسألة تتعلق ببذور مُحسنة أو سلاسل قيمة مبسطة، أو لها صلة بالمسؤولية الاجتماعية لشركات أجنبية، أو في الواقع، شركات محلية، ولكن بالأحرى بوصفها مسألة عدالة اجتماعية والتزامات الدولة حيال مواطنيها؛ ولكي نوضح هذا بطريقة أخرى، يمكن لبرنامج «فوم زيرو»، أن يدَّعي الشرعية التي لا يمكن إلا للسياسة الديموقراطية أن تمنحها. وذلك هو السبب، إذا كان هنالك نموذج قابل للتطبيق لتقليل عدد الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية ونقص التغذية في العالم، فإن نموذجًا كهذا لا يوجد في وعود فنية مثالية، ولا في وعود ثورية. وكما قال الفيلسوف والمفكر الإنجليزي جون لوك عن هذا السبب إنه كان مثل «شمعة خافتة»، لكنها كانت كل ما لدينا. ويمكن قول الشيء نفسه عن الدولة في القرن الحادي والعشرين.

الهوامش


Withe

المقدمة

(1) راجيف شاه، «مقدمة» في جوردون كونواي، مليار شخص جائع: هل يمكننا إطعام العالم؟ (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 2012)، الفصل التاسع.

(2) «كلفة الغذاء: حقائق وأرقام»، «بي بي سي نيوز»، 16 أكتوبر 2008،
news.bbc.co.uk/2/hi/7284196.stm.

(3) يعتقد بعض النشطاء البيئيين في ذلك الوقت أن نرجس كان مثالًا على نوع الطقس القاسي الناجم عن تغير المناخ العالمي.

(4) البنك الدولي، «البنك الدولي يحذر من الرضا عن النفس وسط ارتفاع أسعار الغذاء والجوع»، بيان صحافي، 29 نوفمبر 2012،
www.worldbank.org/en/news/press-release/2012/11/29/world-bank-warns-against-complacency-amid-high-food-prices-hunger.

(5) هل يمكن أن تثبت خطأ هذه الحكمة التقليدية بالطريقة نفسها التي ثبت بها خطأ الحكمة التقليدية للجزء الأخير من القرن العشرين؟ بالطبع هذا ممكن من الناحية النظرية، لكن الافتراضات المبكرة كانت تستند إلى حد كبير إلى عدم إيلاء الاهتمام الكافي لواقع نظام الغذاء العالمي – الشيء الوحيد الذي كان يمكننا قوله بثقة هو أن الأمر ليس كذلك اليوم.

(6) تشارلز كيني، الحصول على أفضل: لماذا تنجح التنمية العالمية، وكيف يمكن أن نحسن العالم أكثر، (نيويورك، الكتب الأساسية، 2011)، 11.

(7) شاه «مقدمة» ix.

(8) مايكل بولان، «كيف يمكن إطعام العالم» نيوزويك، مايو 2008.

(9) تيموثي وايز، «إذا أردنا الإبقاء على سعر الطعام رخيصا، فإننا بحاجة إلى الامتناع عن وضعه في سياراتنا»، الغارديان، 5 سبتمبر 2012.

(10) جون فيدال، «الأمم المتحدة تحذر من أزمة غذاء عالمية وشيكة في 2013»، الغارديان، 13 أكتوبر، 2012.

(11) السمنة وآثارها المهلكة على الصحة، كان من المعتقد أنها الاستثناء يوما ما - مشكلة وفرة أُنقِذ الفقراء منها - لكن هذا لم يعد هو الحال.

(12) كوماك أو جرادا، أكل الناس خطأ، ومقالات أخرى عن المجاعة، ماضيها ومستقبلها (مطبعة جامعة برنستون، 2015).

(13) «التدفق المتزايد: ألمانيا جرت مباغتتها بسبب تزايد أعداد اللاجئين»، شبيغل أون لاين، 7 يوليو 2014.

(14) برانكو ميلانوفيتش، الذين يملكون والذين لا يملكون: تاريخ موجز وغير اعتيادي لعدم المساواة العالمية (نيويورك: الكتب الأساسية، 2011)، 124.

(15) أندرو شبرد وآخرون، «جغرافية الفقر، الكوارث والظواهر المناخية المتطرفة في العام 2030»، معهد التنمية الخارجية، تقرير بحثي، أكتوبر 2013،
www.odi.org/publications/7491-geography-poverty-disasters-climate-change-2030.

(16) هذا يتناقض بشكل واضح للغاية مع الرأي الأقل تفاؤلا لدى الجمهور، كما تشير بيانات ونتائج استطلاع للرأي، حول ما يمكن عمله بشكل واقعي.

(17) فرانسيس فوكوياما، «نهاية التاريخ»، مجلة «ذا ناشيونال انترست»، صيف 1989.

الفصل الأول

(1) إيريك هولت جيمنز، «أزمة الغذاء العالمية: ماذا وراءها وما الذي يمكن أن نفعله حيالها»، موجز سياسة الغذاء أولا، الرقم 16، أول أكتوبر 2008،
foodfirst.org/publication/the-world-food-crisis-whats-behind -it-and-what-we-can-do-about-it.

(2) بيل غيتس، «غيتس مخاطبا الطلاب: لا تحاولوا أن تكونوا مليارديرات، فهذا أمر مبالغ فيه»، موقع جيك واير، 27 أكتوبر 2011.

(3) أحد الجوانب الغريبة في الخطاب البلاغي للتنمية، لاسيما لدى البنك الدولي ونظام الأمم المتحدة، يكمن في تفاؤله العنيد بشأن نهاية الفقر في كل تصريحاته العامة تقريبا فيما عدا تلك التي تتعلق بالتغير المناخي: فهي تميل إلى القلق العميق. والتوفيق بين هذين المسارين أمر مستحيل عمليا.

(4) أوليفيه دو شوتر، «القدرة التحويلية لدى حركة الحق في الغذاء»، التقرير النهائي للمقرر الخاص بشأن الحق في الغذاء، مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، 57/A/HRC/25، 24 يناير 2014،
ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/2557/.

(5) أوليفيه دو شوتر، «إضفاء الطابع الديموقراطي على الأهداف الإنمائية للتنمية»، على شبكة الإنترنت. المنظمة، 18،
Session at University of Washingtonrary.2000.Project Syndicate,
18 سبتمبر، 2010،
www.project-syndicate.org/commentary/democratizing-the-millennium-development-goals

(6) جيفري ساكس، نهاية الفقر: الاحتمالات الاقتصادية لعصرنا (نيويورك: بنجوين/ 2005) 352.

الفصل الثاني

(1) خوسيه دي كاسترو، جغرافية الفقر (بوسطن، ليتل، براون، 1952) 139.

(2) ليليان. م. لي، مكافحة المجاعة في شمال الصين: الدولة، السوق، والتراجع البيئي، من ستينيات القرن العشرين وحتى تسعينيات القرن العشرين (ستانفورد، كاليفورنيا، مطبعة جامعة ستانفورد، 2007) 2.

(3) لي، مكافحة المجاعة في شمال الصين، 6. على الرغم من أن ليليان لي جادلت بأنه خلافا لما كان عليه الحال في أوروبا الحديثة، حيث كانت أحداث شغب الغذاء متكررة، «لم يصبح الطعام موضوعا للنضال السياسي حتى القرن العشرين».

(4) هذه هي القصة الدرامية لحقيقة أن وكالات الغذاء التابعة للأمم المتحدة تتمركز كلها في روما، من بينها بالطبع منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، والتي سبقتها وكالة IIA.

(5) «مؤتمر الأمم المتحدة للغذاء ينعقد في هوت سبرينجز، فيرجينيا»، مجلة «لايف»، 31 مايو، 1943، 15.

(6) في العام 1965 توقعت وكالة الأبحاث الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية حدوث مجاعة في ولاية بيهار الهندية في العام 1966، وكان الفضل يعزى فيما بعد إلى إدارة الرئيس جونسون بشأن تلافي ذلك. لكن الحكومة الهندية نفت هذا الادعاء، على الرغم من أنها تعترف بحدوث عجز كبير في الغذاء، ولم تحدث مجاعة بأي حال.

(7) أمارتيا سِن، «الحقيقة بشأن المجاعة في البنغال»، دار نيويورك لمراجعة الكتب، 24 مارس 2011.
(8) سِن، «الحقيقة بشأن المجاعة في البنغال».
(9) كورماك أو جرادا، «نهاية الجوع»، مجلة «فورين بوليسي»، 20 يونيو 2011.
(10) والتر إيزاكسون، «البحث عن بيل غيتس الحقيقي» مجلة «تايم»، 13 يناير 1997.
(11) بيل غيتس، «حلم مع موعد نهائي: الأهداف الإنمائية للألفية»، ملاحظات غيتس، 18 سبتمبر 2013،
www.gatesnotes.com /Development/MDGs-Dream-with-a-Deadline.
(12) بونو، «إعادة إحصاءات الموت إلى الحياة»، الرابطة العالمية للصحف، 1 مايو، 2004،
www.atu2.com/news/bringing-the -statistics-of-death-to-life.html.
(13) كيت ناش، «المواطنة العالمية كاستعراض للأعمال التجارية: السياسة الثقافية لجعل الفقر شيئا من الماضي»، جمعية الثقافة الإعلامية 30، العدد 2، (مارس 2008): 81-167.
(14) كما قال دنكان جرين، وهو كبير مستشاري منظمة أوكسفام بالمملكة المتحدة في مدونته حول «قوة الفقر»، «التهرب من ضريبة الدخل، الوقود البيولوجي، الزراعة، والتغذية، التجارة الخارجية والديون».
(15) كيت ناش، «المواطنة العالمية كاستعراض للأعمال التجارية».
(16) دافين إيفياتار، «إنفاق 150 مليار دولار سنويا لمعالجة الفقر العالمي»، «نيويورك تايمز»، 7 نوفمبر 2004.

الفصل الثالث

(1) كوفي عنان، «كيف نحقق الأهداف الإنمائية للألفية»، «كوريا تايمز»، سبتمبر، 2010،
kofiannanfoundation.org/newsroom/news/201009//how-to-achieve-millenuium-development-goals.
(2) روي بورتر، مجموعة مقالات حول تاريخ كمبردج للطب (نيويورك: مطبعة جامعة كمبريدج، 2006) 214.
(3) ساكس، نهاية الفقر، 3.
(4) جون مينارد كينز، «الاحتمالات الاقتصادية لأحفادنا»، مقالات في الإقناع (لندن: ماكميلان، 1935).
(5) في العام 1950 وصل عدد سكان أوروبا إلى ضعف مثيله في أفريقيا. بحلول العام 2050، سيكون هذا الوضع قد تحول إلى النقيض.
(6) ساكس، نهاية الفقر، 326.
(7) نينا مونك، المثالي: جيفري ساكس والسعي إلى إنهاء الفقر (نيويورك، راندوم هاوس، 2013).
(8) بيتر جيل، المجاعة والأجانب: إثيوبيا منذ المساعدات الحية (مطبعة جامعة أوكسفورد، 2010).
(9) ميلندا غيتس، «الاحتفاء بالمرأة وكرامة التخطيط الأسري»، موقع «هافنجتون بوست»، 11 نوفمبر 2013.
(10) ساكس، نهاية الفقر، 1.
(11) سابين ألكاير، خوسيه مانويل روش، وآندي سومر، «أين يعيش فقراء العالم متعدد الأبعاد؟» ورقة عمل الرقم 61 لمبادرة أوكسفورد للفقر والتنمية البشرية، مارس 2013.

www.ophi.org.uk/wp-content/uploads/ophi-wp-61.pdf.

(12) آندي سومر، «أين يعيش فقراء العالم؟ تحديث». معهد دراسات التنمية، جامعة ساسكس، يوليو 2011

(13) ساكس، نهاية الفقر، 3.

(14) جون مينارد كينز، «النتائج الاقتصادية للسلام (نيويورك: هاركورت، بريس آند هاوى، 1919) 1.3.

(15) سيلفيا نصار، المطاردة الكبرى: قصة العبقرية الاقتصادية (نيويورك، سيمون آند شوستر، 2011) 309.

(16) جون جراي، تشريح جراي: كتابات مختارة (لندن، بنجوين، 2009)، الفصل 19.

(17) جون جراي، «وهم الملحد»، الغارديان، 14 مارس 2008.

(18) ساكس، نهاية الفقر، 78.

(19) ساكس، نهاية الفقر، 75.

(20) مونك، المثالي.

(21) جاري فينيجان، «قادرون على هزيمة شلل الأطفال»، مجلة «فاكسينز توداي»، 21 أكتوبر 2013،

www.vaccinestoday.eu/vaccines/we-can-beat-polio.

(22) سومر، «أين يعيش فقراء العالم؟».

(23) البنك الدولي، «عمل لم يكتمل: حشد جهود جديدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للعام 2015»، سبتمبر، 2010، ورقة معلومات أساسية أعدت لقمة الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية،

www.worldbank.org/mdgs/MDG PaperFINALSeptember102010.pdf.

(24) قوة المهام المعنية بفجوة الأهداف الإنمائية للألفية، «الشراكة العالمية من أجل التنمية: جعل الخطاب حقيقة»، الأمم المتحدة، 2012،

www.un.org/millennium goals/2012_Gap_Report/MDG_2012Gap_Task_Force_report.pdf.

(25) الأمم المتحدة، «تقرير أهداف التنمية الألفية»

www.un.org/millenniumgoals/pdf/(2011_E)'%20MDG%20 %20201تقرير l_Book%20LR.pdf.

(26) داني رودريك، «بعد الأهداف الإنمائية للألفية». مشروع المنظمة، 10 سبتمبر 2012،

www.project-syndicate.org/commentary /after-the-millennium-development-goals-by-dani-rodrik.j.

(27) ويليام إيسترلي، «اقتراح متواضع»، مراجعة لنهاية الفقر، بقلم جيفري ساكس، «واشنطن بوست»، 13 مارس 2005.

(28) رودريك، «بعد الأهداف الإنمائية للألفية».

(29) هانز ماجنوس إنزينسبيرجر، مقالات نقدية: هانز ماجنوس إنزينسبيرجر (نيويورك: Continuum، 1982، 233).

(30) والدن بيلو، مصنع المجاعة، (باريس: كارنيتسنورد، 2012)، مقدمة.

الفصل الرابع

(1) مثل مارجريت سانجر، مؤسس تنظيم الأسرة، تأثر كل من فوجت وأوزبورن بعمق بعلم الأعراق المزيف لعلم تحسين النسل والذي، بسبب انزعاج علماء البيئة المعاصرين، كان أيضا مؤثرا بشكل كبير في إنشاء الحركة البيئية.

(2) نورمان بورلوج، «الثورة الخضراء، والسلام، والإنسانية»، محاضرة نوبل، 11 ديسمبر 1970، www.nobelprize.org/Nobel_prizes / peace/laureates/1970/borlaug-lecture.html.

(3) نورمان بورلوج، «إعادة النظر في الثورة الخضراء والطريق إلى الأمام»، محاضرة للذكرى الثلاثين، معهد نوبل النرويجي، أوسلو، 8 سبتمبر 2000، www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace /laureates/1970/borlaug-lecture.pdf.

(4) «المستقبل الذي نريده»، الوثيقة الختامية المعتمدة في «ريو20+»، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريو دي جانيرو، 22 يونيو 2012، www.uncsd2012.org/content/documents/727The%20Future%20We%20Want%2019%20 20%June%201230pm.pdf.

(5) جان هيرفيه برادول، «سوء التغذية في الساحل: لم يتم تحقيق تقدم كبير حرفيا في مجال الصحة في السوق وفقا للشروط الأولية»، مقابلة حول مخارج الطوارئ في مدونة تشاركية بقيادة ثلاثة أعضاء من منظمة أطباء بلا حدود، 9 يوليو، 2012. الاقتباس الأصلي هو «تجمع هذه الرسائل بين الجياع والجائعين».

(6) بيدرو أولينتو وهيروكي يوماتسو، «حالة الفقراء: أين الفقراء وأين هم الأشد فقرا؟»، قسم الحد من الفقر والمساواة، البنك الدولي، 17 أبريل 2013، www.worldbank.org/content/dam/World bank/document/State_of_the_poor_paper_Aprill7.pdf.

(7) ستيف ويجينز، «النمو والتنمية المؤيد للفقراء»، بحث موجز عن معهد التنمية في الخارج. 33، يناير 2008، www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/825.pdf.

(8) جيم يونغ كيم، «عالم أكثر دفئًا سوف يوقع الملايين في الفقر»، مقابلة بالفيديو، البنك الدولي، 13 يونيو 2013، يوتيوب، www.youtube.com/watch? feature=player_embedded&v= REFEgy6jUVU.

(9) جيم يونغ كيم، «ملاحظات على تغير المناخ»، يوتيوب، 19 نوفمبر 2012، www.youtube.com/watch?v=Y09uGejvS3Q.

(10) جيم يونغ كيم، «لنكن الجيل الذي ينهي الفقر»، «هافنغتون بوست»، 27 سبتمبر 2013. راجع أيضًا «نهاية الفقر. حقا؟ جيم يونغ كيم في مقابلة مع ريتشارد كويست من سي إن إن». البنك الدولي أونلاين، 9 أكتوبر2013، live.worldbank.org/the-end-of-poverty-jim-kim-richard-quest-cnn.

(11) برنامج الغذاء العالمي، «كيف تؤثر أسعار الغذاء المرتفعة على الفقراء في العالم»، 4 سبتمبر 2012، www.wfp.org/stories/how-high-food-prices-affect-worlds-poor.

(12) وكالة البحوث الاقتصادية، وزارة الزراعة الأمريكية، مجموعة بيانات نفقات الأغذية،

الجدول 7، «نفقات الغذاء من قبل العائلات والأفراد كحصة من الدخل الشخصي المتاح للتصرف»، 1 ديسمبر 2014،
www.ers.usda.gov/datafiles/Food_Expenditures/Food_Expenditures/table7.xls.
(13) ديريك هيدى وشينجن فان، «أزمة الغذاء العالمية، كيف حدثت؟ ما هي تداعياتها السلبية؟ وكيف يمكن أن نمنع أزمة الغذاء المقبلة؟»، معهد بحوث السياسات الغذائية العالمي،
www.ifpri.org/sites/default/files/publicationsrr I65.pdf.

الفصل الخامس

(1) ساكس، نهاية الفقر، 351.
(2) ساكس، نهاية الفقر، 368.
(3) جيلبرت ريست، تاريخ التنمية من الأصول الغربية إلى الإيمان العالمي، الطبعة الثالثة. (لندن: زيد بوكس، 2008)، 33.
(4) ساكس، نهاية الفقر، 355.
(5) ساكس، نهاية الفقر، 357.
(6) ساكس، نهاية الفقر، 357.
(7) يواكيم فون براون ويوجينيو دياز بونيلا، «عولمة الغذاء والزراعة والفقراء»، العدد 52 من تقرير المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 6 سبتمبر 2008،
www.ifpri.org/sites/default/files/publications/ib52.pdf.
للأمانة، كانت أقلية من الأصوات الرئيسة هي المفتوحة لحوار أوسع نطاقًا. وقال يواكيم فون براون، المدير العام للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ويوجينيو دياز-بونيلا من بنك التنمية للبلدان الأمريكية في كتابهما الذي يحمل عنوان «عولمة الغذاء والزراعة والفقراء»: «التحليلات الاقتصادية لواقع الفقر وانعدام الأمن الغذائي، ويجب أن تقترن أسبابه بالتأثير الأخلاقي على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية الحالية».
(8) أوليفييه دو شوتر، «تقرير مقدم من المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، أوليفييه دو شوتر»، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 26 ديسمبر 2011،
www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Sessionl9/A-HRC-1959-_en.pdf.
(9) دو شوتر، «تقرير مقدم من المقرر الخاص».
(10) دو شوتر، «تقرير مقدم من المقرر الخاص المعني بالأغذية».
(11) ساكس، نهاية الفقر، 358.
(12) ديفيد كليفلاند، «التوازن على كوكب: مستقبل الغذاء والزراعة» (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 2014)، 207.
(13) مراقبة الحق في الغذاء والتغذية، «بدائل ومقاومة السياسات التي تسبب الجوع»، 10 أكتوبر 2013،
www.fian.org /fileadmin/media/publications/Watch_2013_eng_WEB_final.pdf.
(14) «إعلان نيليني»، إعلان منتدى السيادة الغذائية، 27 فبراير 2007،
nyeleni.org/spip.php?article290.

(15) الحق في الغذاء والتغذية، «بدائل ومقاومة السياسات التي تسبب الجوع»، 10.

(16) والدن بيلو، «مقدمة» في إريك هولت جيمينيز وراج باتيل، ثورات الغذاء: الأزمة والجوع من أجل العدالة (كيب تاون: فود فيرست بوكس، 2009).

(17) جيفري ساكس، «أنظمة الأغذية العالمية: تأثيرها على التغذية والصحة للجميع»، معهد الأرض، جامعة كولومبيا، 16 سبتمبر 2008،

web.archive.org/web/20100614015015/http://earth.columbia.edu/flashvideos/Food_0908-/?id=33.

(18) الحق في الغذاء والتغذية، «بدائل ومقاومة السياسات التي تسبب الجوع»، 92.

(19) تيرا فوران وآخرون، «أخذ التعقيد في النظم الغذائية على محمل الجد: تحليل متعدد التخصصات»، التنمية العالمية 61 (سبتمبر 2014): 85-101.

(20) ساكس، «النظم الغذائية العالمية».

(21) ستيف ويغينز، شارادا كيتس، وإدوارد كلاي، «الردود الدولية السريعة على أزمة الغذاء العالمية 2008/2007»، معهد التنمية عابر البحار، لندن، 2011،

www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/7632.pdf.

(22) أليكس إيفانز، «تغذية التسعة مليارات: الأمن الغذائي العالمي للقرن الحادي والعشرين»، تشاتام هاوس، لندن، 22 يناير 2009،

www.global dashboard. Org/200926/01//the-feeding-of-the-nine-billion.

الفصل السادس

(1) كولن ليس، نظرية صعود وسقوط التنمية (أكسفورد: جيمس كوري، 1977)، 141.

(2) ساكس، «النظم الغذائية العالمية».

(3) جوديث دين وإس. ديساي وجي ريدل، «إصلاح السياسة التجارية في البلدان النامية منذ العام 1985: مراجعة الأدلة»، ورقة مناقشة البنك الدولي الرقم 267، 1994، 97، مقتبسة في جيفري ساكس وأندرو وارنر، «مصادر النمو البطيء في الاقتصاديات الأفريقية»، مجلة الاقتصاديات الأفريقية 6، الرقم 3 (ديسمبر 1997): 27.

(4) «التجارة الحرة، وفقدان أنظمة الدعم تشل إنتاج الغذاء في أفريقيا»، أخبار وبحوث الاتصالات، جامعة ولاية أوريغون في الولايات المتحدة الأمريكية، 15 فبراير 2010،

oregonstate.edu/ua/ncs/archives/l2010/feb/free-trade-loss-support-systems-crippling-food-production-africa

نقلا عن ويليام موسيلي، وجوديث كارني، ولورنس بيكر، «السياسة الليبرالية الحديثة وسبل المعيشة الريفية والأمن الغذائي الحضري في غرب أفريقيا: دراسة مقارنة لجامبيا وكوت ديفوار ومالي»، وقائع الأكاديمية الوطنية للعلوم 107، العدد 13 (2010): 5774-5779.

(5)ها-جون تشانج، ردا على مراجعة مارتن وولفز لكتاب تشانج Chang's Bad Samaritans، 3 أغسطس 2007،

www.cepr.net/documents/publications /FT_HaJoon.pdf.

(6) مانيترا راكوتوريسووا، ماسيمو إيفرات، وماريانا باشالي، «لماذا أصبحت أفريقيا مستوردا صافيا للأغذية؟ شرح عجز التجارة الزراعية والغذائية في أفريقيا»، قسم التجارة والأسواق، منظمة الأغذية والزراعة، روما، 2011،

www.fao.org/docrep/015/i2497e/i2497e00.pdf.

(7) راكوتوريسو، ولافراتي وباسكالي، «لماذا أصبحت أفريقيا مستوردا صافيا للغذاء؟»، 1.

(8) راكوتوريسو، ولافراتي وباسكالي، «لماذا أصبحت أفريقيا مستوردا صافيا للغذاء؟»، 52.

(9) روجر ريدل، هل تجدي المساعدات الخارجية نفعا؟ (أكسفورد: أكسفورد يونيفرسيتي برس، 2007).

(10) نورا ماكيون، «الحوكمة العالمية للأمن الغذائي العالمي: بطاقة الأداء بعد أربع سنوات من اندلاع أزمة الغذاء»، تقرير لمؤسسة هاينريش بول شتيفتونج، برلين، أكتوبر 2011، www.boell.de/sites/default/files/Global-Governance-for-World-Food-Security.pdf.

(11) جيلز فان كوتي «الأسعار الزراعية: تخطط مجموعة العشرين لعقد منتدى رد الفعل السريع، لوموند، 13 أغسطس 2012. الاقتباس الأصلي هو: «يجب على المنتدى السماح للدول بالتحدث بعضها مع بعض لتجنب اتخاذ قرارات فردية لا تكون عقلانية بشكل جماعي»، نلخص في وزارة الزراعة الفرنسية، حيث تدرك ومع ذلك تتساءل عن التأثيرات التي يمكن أن يكون لها على الأسواق الإعلان عن مثل هذه الدعوة. «النص - بيان قمة مجموعة العشرين في كان»، رويترز، 4 نوفمبر 2011،

www.reuters.com/article/20111/l/04/g20-communique-idUSP6E7K902Z20111104.

(12) فان كوتي، «الأسعار الزراعية».

(13) تيرينس كوركوران، «The Carbon Carbon Fiasco»، صحيفة «فاينانشال بوست»، 4 أكتوبر 2010.

(14) الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية، «تاريخ الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية»، www.cgiar.org/who-we-are/history-of-cgiar.

(15) عمار سياموال وألبرتو فالديس، «انعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية»، السياسة الغذائية 5، 4 نوفمبر 1980.

(16) أرشيفات «والدين وينشيب توم كلوزن»، البنك الدولي،

go.worldbank.org/DG 1E29A900.

(17) ستيوارت كوربريدج، المحرر، التنمية: مفاهيم نقدية في العلوم الاجتماعية (لندن: روتليدج، 2000)، 3: 356.

(18) والدن بيلو وشالمالي جوتال، «حدود الإصلاح: عهد ولفنسون في البنك الدولي»، التركيز على الجنوب العالمي، focusweb.org/node/604. لاحظ المؤلفون أن الكثير من تقريرهم مأخوذ من والدن بيلو، معضلات الهيمنة: تفكيك الإمبراطورية الأمريكية (نيويورك: هنري هولت، 2005).

(19) دامبيزا مويو، المعونة الميتة: لماذا لا تجدي المعونة نفعا وكيف توجد طريقة أفضل لأفريقيا (نيويورك: فارار، شتراوس وجيرو، 2009)، 20.

الفصل السابع

(1) رست، تاريخ التنمية، 76.

(2) رست، تاريخ التنمية، 76.

(3) رست، تاريخ التنمية، 77.

(4) رست، تاريخ التنمية، 77.

(5). ليز، نظرية صعود وهبوط التنمية، 117.

(6) البنك الدولي، التعديلات في أفريقيا: الإصلاحات، النتائج، والطريق للوصول إليها (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1994)، 77.

(7) فريق الزراعة والموارد الطبيعية، وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، «المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة،» نوفمبر 2004، 3،

dfid-agriculture-consultation.nri.org/summaries/wp9.pdf.

(8) جان زيجلر، الدمار الشامل، الجغرافية السياسية للمجاعة،

Paris: Editions du Seuil, 11.

(9) فاندانا شيفا، التربة وليس النفط: العدالة البيئية في عصر أزمة المناخ (بروكلين، نيويورك: مطبعة ساوث إند، 2008).

(10) يواكيم فون براون ويوجينيو دياز- بونيلا، محرران، عولمة الأغذية والزراعة والفقراء (نيودلهي: مطبعة جامعة أكسفورد، 2007)، 296.

(11) آرون غوبتا، بريد إلكتروني إلى ديفيد ريف، 24 أغسطس 2012.

(12) البنك الدولي، التكيف في أفريقيا، الحادي عشر.

(13) البنك الدولي، التعديل في أفريقيا، 17.

(14) البنك الدولي، التعديل في أفريقيا، 43.

(15) البنك الدولي، النمو الموجه لمصلحة الفقراء،

econ.worldbank.org/external/default/main?theSitePK=477894&contentMDK=20292184&menuPK=545573&pagePK=64l68182&piPK=64l68060.

(16) ماكس بلانك، مقتبس في رسالة إلى فيلهلم فيين، 27 فبراير 1909، في جيه. إل. هيلبرون، معضلات رجل مستقيم: ماكس بلانك بصفته متحدثًا باسم العلوم الألمانية (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1986)، 8.

(17) نيك كولاثر، عالم الجياع (كامبريدج، مطبعة جامعة هارفارد، 2010)، 1.

الفصل الثامن

(1) خطاب روبرت و. هيردت، «حياة وعمل نورمان بورلوغ، الحاصل على جائزة نوبل»، خطاب في كوليج ستيشن، تكساس، 14 يناير 1998،

www.rockefellerfoundation.org/uploads/files/40e4f901005-d-425b-bd367-c5913a5ac4d-98borlaug.pdf.

(2) بورلوج، «الثورة الخضراء والسلام والإنسانية».

(3) يمكن رؤية الباب الدوار نفسه بين الحكومة والأعمال الخيرية العليا في مؤسسة غيتس اليوم، حيث انتقل راجيف شاه من إدارة برامج غيتس الزراعية إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ويمكن أن تنتقل سيلفيا ماثيوز من منصب الرئيس التنفيذي للمؤسسة إلى منصب وزير الصحة والخدمات الإنسانية، وفقا لاختيار الرئيس أوباما.

(4) لامبرتمبوم، «البنك الدولي»: «برامج التكيف الهيكلي أثبتت جدواها في أفريقيا»، مطبعة ثينك أفريكا، 7 مايو 2013،

thinkafricapress.com/development/world-bank-devarajan.

(5) سارة كيه. لودر وبريان كاريزما، «تدفقات الموارد المالية إلى الزراعة: مراجعة للبيانات حول الإنفاق الحكومي، والمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر»، ورقة عمل لـ ESA رقم 11-19، منظمة الأغذية والزراعة، ديسمبر 2011،

www.fao.org/3/a-an108e.pdf.

(6) شانتايانان ديفاراجان، «هذه هي الطريقة التي عملت بها سياسات التكيف الهيكلي في أفريقيا - رجوعًا لكارلوس لوبيز»، مطبعة ثينك أفريكا، 29 نوفمبر 2013،

www.thinkafricapress.com/economy/structural-adjustment-programmes-and-africa-rejoinder-shantanayandevarajan.

(7) أنوب شاه، «التكيف الهيكلي - سبب رئيسي للفقر»، القضايا العالمية، آخر تحديث في 24 مارس 2013،

www.globalissues.org/article/3/structural-Adjustment-a-major-of-of-reason-ofoverty.

(8) دو شوتر، «تقرير مقدم من المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء»، 4.

(9) مؤسسة غيتس، «التنمية الزراعية: نظرة عامة على الإستراتيجية»، 2011، 2،

www.gatesfoundation.org/agriculturaldevelopment/Documents/agricultural-development-strategy-overview.pdf.

(10) من أكثر الجوانب المحبطة للحجة المؤيدة للكائنات المعدلة وراثيًا هو افتقارها التام إلى احترام الثقافة والتقاليد. في المختبر يمكن للمرء أن يثبت أن العملية الجديدة أو تحسين العملية هو تحسن غير مؤهل. إن ما لا يفهمه المعسكر المؤيد للكائنات المعدلة وراثيًا هو أن الثقافة لا تعمل (بكلا المعنيين للكلمة) بهذه الطريقة، وأن قيمها، وقيمتها، ليست قابلة للقياس الكمي.

(11) «ستيجليتز: حان وقت سحق صندوق النقد الدولي؟»، نسخة منقحة من مقابلة مع جوزيف ستيجليتز، أجراها دوج هينوود، محطة «دبليو بي إيه آي» الإذاعية الأمريكية، نيويورك، 15 أغسطس 2002، أعيد طبعها في دار نشر ليفت بزنس أوبزرفر 102 (سبتمبر 2002)،

www.leftbusinessobserver.com/Stiglitz.html.

(12) فرانكو موريتي ودومينيك بيستري، «البنك الدولي يتكلم»، New Left Review 92، مارس - أبريل 2015، 81.

(13) يعتقد إيستريلي أن هذا لم يكن مجرد مهمة لشركة إس إيه بي ولكن مهمة مشروع التنمية كما كان (بالنسبة إليه هذا خطأ) التصور منذ البداية. ومن المستحيل معرفة ما إذا كانت حلوله المفضلة ستحقق نتائج أفضل اليوم على الأقل. لكن ما هو واضح أنه، في كل من تصورهم والطريقة التي يجب أن يتم تنفيذها، يتعارض هذا تقريبًا كلياً مع الإصلاحات التكنوقراطية على غرار غيتس بالإضافة إلى الحوكمة الجيدة التي تمثل الحكمة التقليدية الحالية بين المانحين.

(14) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، «أسعار الغذاء: يمكن لصغار المزارعين أن يكونوا جزءًا من الحل»،

www.ifad.org/operations/food/farmer.htm.

(15) سليم الحق، «تأثيرات المناخ هنا. حان الوقت للحديث؟»، مؤسسة طومسون رويترز، 12 مايو 2014،

www.trust.org/item/20140512132633-cnx8t

(16) بان كي مون، «تصريحات الأمين العام في مؤتمر تغير المناخ (مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي - مؤتمر وارسو للأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ) الجزء الرفيع المستوى،» وارسو، 19 نوفمبر 2013،

www.un.org/sg/statements/index.asp nid=7290.

(17) جيم يونغ كيم، «معالجة أكثر المشاكل صعوبة: البنية التحتية، الإيبولا وتغير المناخ»، خطاب في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي 2014، واشنطن دي. سي، 10 أكتوبر 2014.

(18) لاري إليوت، «تغير المناخ سوف يؤدي إلى معارك من أجل الغذاء»، وفقا لتصريحات رئيس البنك الدولي، «الغارديان»، 3 أبريل 2014.

(19) ساكس، نهاية الفقر، 364.

(20) تشانجوا وو، «عصر الحرارة المقبل»، بروجيكت سينديكيت، 28 نوفمبر 2013،

www.project-syndicate.org/commentary/changhua-wu-recommends-three-measures-to-limit-global-warming -by-2100.

(21) المنتدى الاقتصادي العالمي، «المخاطر العالمية 2014: الطبعة التاسعة»، جنيف، 2014، 13.

(22) المنتدى الاقتصادي العالمي، «المخاطر العالمية 2014: الطبعة التاسعة»، 9.

(23) جوشوا كورلانتزيك، «الديموقراطية في تراجع: ثورة الطبقة الوسطى وتراجع الحكومة التمثيلية في جميع أنحاء العالم» (نيو هافن، سي تي: مطبعة جامعة ييل، 2014)، 29.

الفصل التاسع

(1) سوازيلاند، ليسوتو، وبعض مناطق جنوب أفريقيا هي استثناءات جزئية لهذا الاستنتاج العام، لكن بينما كان لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز تأثير كارثي في حياة الناس في العديد من البلدان ومازال له له هذا التأثير، وجعل المشاكل المتشابكة المتمثلة في الفقر وسوء الحالة الصحية أسوأ بكثير أينما كان انتشاره كبيراً، لم يكن تأثيره كبيرا نسبيا من حيث الحد من إجمالي عدد السكان. ومنذ الثمانينيات يعتقد أن نحو 20 مليون شخص قد لقوا حتفهم بسبب الإيدز. لكن هذه المأساة التاريخية العالمية تمثل أقل من ثلث الزيادة السكانية المتوقعة في العام 2013 وحده.

(2) جورج مونبيوت، The Poor Get Stuffed، «الغارديان»، 24 ديسمبر 2002.

(3) ديفيد سي. تايلور روبنسون وآخرون، «رد: ارتفاع معدل فقر الأطفال وسوء التغذية في إسبانيا مع تزايد تدابير التقشف»، المجلة الطبية البريطانية 347 (2013):

f5261, doi: dx.doi.org/10.1136/bmj.f5261.

(4) خبز من أجل العالم، «عن الجوع في الولايات المتحدة»،

www.bread.org/hunger/us.

(5) خبز من أجل العالم، «الجياع من أجل التغيير: التصويت لإنهاء الجوع»، فاكت شيت، 2014،

files.bread.org/elections20l4/National.pdf.

(6) وقد حاول عدد قليل من الشخصيات السياسية الأمريكية، لاسيما عمدة مدينة نيويورك السابق مايكل بلومبيرغ، فرض قيود طفيفة للغاية على مبيعات هذه المشروبات. لاقت هذه الجهود المنطقية سخرية على نطاق واسع في أمريكا باعتبارها انتهاكات للحرية (كما لو أن الطاغوت الإعلاني وراء هذا الاستهلاك لم يكن موجودًا). تكون ردة الفعل

منحرفة مثل الاستحالة الظاهرية في الولايات المتحدة لفرض أي قيود جدية على الحيازة الخاصة للأسلحة النارية.

(7) آلان بيرج، «الانزلاق نحو سوء التصرف في التغذية: حان الوقت لإعادة التفكير وإعادة الانتشار،» المجلة الأمريكية للتغذية السريرية 13 (1993): 3، 5.

(8) آلان بيرج، «جديد وجدير بالملاحظة في التغذية (الرقم 7)»، مذكرة، مؤسسة التمويل الدولية بالبنك الدولي، 3 نوفمبر 1989،

www.wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/201320130613144758_000442464/13/06//Rendered /INDEX/78371 0NEWS0New00Box377317B00PUBLIC0.txt

(9) إحدى الأفكار البارزة للرأسمالية الديموقراطية هي أن تكون الأيديولوجية الرئيسة الوحيدة في تاريخ العالم، لا تعترف بأنها أيديولوجية على الإطلاق، ولكنها مجرد منطق سليم - موقف واحد من متغيراتها الأكثر أهمية، حركة حقوق الإنسان، تصل إلى تطرف مذهل.

(10) ساكس، نهاية الفقر، 347.

(11) بيرج، «الانزلاق نحو سوء التصرف في التغذية»، 3.

(12) آلان بيرج، «عامل التغذية: دوره في التنمية الوطنية»، معهد بروكينجز، واشنطن دي.سي، 1973.

(13) سالي غرانثام - مكغريغور وآخرون، «إمكانات التنمية في السنوات الخمس الأولى للأطفال في البلدان النامية»، لانسيت 369، رقم 9555 (2007): 60-70.

(14) غرانثام - مكغريغور وآخرون، «إمكانات التنمية في السنوات الخمس الأولى».

(15) توم أرنولد، هناك الكثير جدا على المحك: مسؤولية مجموعة الثمانية في معالجة مشكلة الجوع لدى الأطفال، هافينغتون بوست، 16 مايو 2012.

(16) جيمي دراموند، «التدقيق في الخلطة السرية من أجل التغيير الاجتماعي العالمي»، مراجعة ستانفورد للابتكار الاجتماعي، 16 مايو 2012،

www.ssireview.org/blog/entry/scrutinizing_ones_secret_sauce_for _global_social_change.

(17) دراموند، «التدقيق في الخلطة السرية من أجل التغيير الاجتماعي العالمي».

الفصل العاشر

(1) ساكس، نهاية الفقر، 368.

(2) القلق في جميع أنحاء العالم، «لقد حان الوقت: تحسين الأمن الغذائي والتغذية لمصلحة الفقراء»، 2012، 1،

www.concernusa.org/media/pdf /201106//FINAL_Hunger_Broch.pdf.

(3) القلق في جميع أنحاء العالم، «لقد حان الوقت».

(4) منذ بداية القرن، برزت قضية دور قطاع الأعمال على نحو عام والشركات متعددة الجنسيات على نحو خاص إلى الواجهة كواحدة من القضايا الرئيسة في النقاش بشأن ما يجب الاضطلاع به لإنهاء الفقر المدقع والجوع، وسأعود لأتناولها بالفحص والدراسة بالتفصيل في هذا الكتاب.

(5) نيك كولاثر، «السياسة الخارجية للسعرات الحرارية»، المراجعة التاريخية الأمريكية 112، الرقم. 2 (2007): 337-364.

(6) كولاثر، «السياسة الخارجية للسعرات الحرارية».
(7) كولاثر، «السياسة الخارجية للسعرات الحرارية».
(8) دونالد ماكلارين، The Great Protein Fiasco، لانسيت 304، رقم 7872 (1974): 93-96.
(9) تيد جرينر، «حروب فيتامين أ: الجانب السلبي للمعونة التي تحركها الجهات المانحة»، مجلة أخبار العلوم المستقلة. 24 سبتمبر 2012،
www.independentsciencenews.org/health/vitamin-a-wars-the-downsides-of-donor-driven-aid.
(10) يمارس الجدل الدائر حول سلامة وفائدة الكائنات المعدلة وراثيًا دورًا في المناقشات حول إصلاح نظام الأغذية العالمي الذي لا يتناسب إطلاقًا مع الدور المتواضع الذي تؤديه الكائنات المعدلة وراثيًا في الوقت الحالي، وتمثل تلك الكائنات المعدلة وراثيا آمالا في الوقت الحالي لأولئك الذين يدعمونها، فيما تشكل مخاوف لأولئك الذين لا يعرفون شيئا عن ماهية تأثيرها في نهاية المطاف.
(11) جوستوس فيسيلر، سكوت كابلان، وديفيد زيلبرمان، «تكلفة تأخير الموافقة على الأرز الذهبي»، تحديث الاقتصاد الزراعي والموارد 17، الرقم 3 (يناير/ فبراير 2014).
(12) المعهد الدولي لبحوث الأرز، «ما هو وضع مشروع الأرز الذهبي بتنسيق من المعهد الدولي لبحوث الأرز؟»،
irri.org/golden-rice/faqs/what-is-the-status-of-the-golden-rice-project-coordinated-by-irri.
(13) مسودة الوثيقة السياسية لحركة «صن» 2008، اتصالات خاصة للمؤلف.
(14) بان كي مون، «في عالم الوفرة، لا ينبغي أن يصاب أحد بسوء التغذية»، الأمين العام يخبر الاجتماع بشأن التغذية، مذكرًا بتعهده الخاص بإنهاء «عار عدم النمو الخفي»، بيان صحافي، الأمم المتحدة، 27 سبتمبر، 2012،
www.un.org/press/en/2012/sgsm l4549.doc.htm.
(15) وخير مثال على ذلك شركة بريتيش بتروليوم التي اتخذت في العام 2010 قرار الشركة «بإعادة تسمية» علامتها التجارية باعتبارها مخصصة «لجلب العقول الرائعة مع التكنولوجيا على نطاق واسع لتلبية احتياجات العالم من الطاقة» – وهو الشعار القائل: إذا ما قمت باستبدال عبارة «إنهاء الفقر» بـ «تلبية احتياجات العالم من الطاقة»، عليك أن تُضَمِّن مهمة مؤسسة غيتس كما تعرفها هي نفسها.
(16) توم أرنولد، «تمرير شعلة الالتزام السياسي للحد من الجوع»، قلق الولايات المتحدة الأمريكية،
blogs.concernusa.org/category/1000-days.
(17) الأمين العام للأمم المتحدة يشيد بالتقدم المحرز في توسيع نطاق تغذية الأمهات والأطفال في جميع أنحاء العالم، بيان صحافي، مركز أخبار الأمم المتحدة، 27 سبتمبر 2012،
www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=43084#.VPP nEo6iQYE.
(18) الأمم المتحدة، «الأهداف الإنمائية للألفية: مخطط التقدم للعام 2012»،
www.un.org/millenniumgoals/pdf/2012_Progress_E.pdf.
(19) ساكس، نهاية الفقر، 1.
(20) لورنس حداد، «مؤتمر التغذية الأفريقي: أعلن نهاية عقلية القرن الثاني والعشرين»، آفاق التنمية في المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 3 أكتوبر 2012،

www.developmenthorizons.com/201210//the-african-nutrition-congress-declare.html.

(21) بورلوج، «الثورة الخضراء والسلام والإنسانية».
(22) في فصل لاحق، أحاول أن أحلل بمزيد من العمق «أسلوب حل» غيتس، وأن أستخدم مصطلح الناقد إيفجيني موروزوف للأيديولوجية السائدة في وادي السيليكون.
(23) جوردون كونواي وجيف واج، العلوم والابتكار من أجل التنمية (لندن: الجمعية التعاونية بالمملكة المتحدة التعاونية في علوم التنمية، 2010)، 363.
(24) كونواي وواج، العلوم والابتكار من أجل التنمية، 363.
(25) جوردون كونواي، الثورة الخضراء المزدوجة (لندن: البطريق، 1997).
(26) ليس بوسع المرء إلا أن يأمل أنه ومع بقاء التوقعات بشأن الزيادة السكانية كما هي، سيضطر عالم التنمية إلى التفكير بجدية في التركيبة السكانية عاجلا وليس آجلا. كان عدم استجابة أوروبا، من الناحية الإنسانية الفورية، لهجرة الأفارقة الجماعية في جنوب الصحراء الكبرى من ليبيا إلى صقلية في صيف العام 2014، رمزًا لعدم قدرة العالم الغني على التفكير في تداعيات الهجرة الجماعية التي تغذيها ديموغرافيًا؛ إنها ليست علامة باعثة على التفاؤل.
(27) هنا يقتبس ستين عبارة من إحدى رسائلي الإلكترونية إليه.
(28) جون بتروورث، «العلم ليس سياسيًا، إلا عندما يكون كذلك»، «الغارديان»، 26 ديسمبر 2012.
(29) إيان سكونيس، «المحاصيل المعدلة وراثيا: استمرار الجدل»، مدونة زيمبابوي لاند، 9 يونيو 2012،

zimbabweland.wordpress.com/20l409/06//gm-crops-continuing-controversy.

(30) إيان سكونيس، «المحاصيل المعدلة وراثيا: استمرار الجدل».
(31) دومينيك جلوفر، «الوعد الذي لا يموت: مبادرة التكنولوجيا الحيوية المناصرة للفقراء، بعد عشر سنوات». الطرق الاجتماعية والتكنولوجية والبيئية المؤدية إلى ورقة العمل 15 التابعة لمركز الاستدامة، 15، 2009، 43.
(32) جلوفر، «الوعد الذي لا يموت»، 43.
(33) جلوفر، «الوعد الذي لا يموت»، 43.

الفصل الحادي عشر

(1) شينجن فان، «السياسة الغذائية في 2013: التغذية تخطف الأضواء في ظل استمرار الجوع»، في أندرو ماربل وهايدي فريتشيل، محرران، 2013، تقرير سياسة الغذاء العالمي (واشنطن العاصمة: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2014)، 1-14.
(2) كانت الولايات المتحدة استثناءً لهذه القاعدة. فهناك طوَّرت معظم المنظمات غير الحكومية الكبرى علاقات عميقة مع الحكومة الأمريكية، وبدرجة أكبر مما فعلته المنظمات غير الحكومية في أوروبا الغربية مع نظيراتها. في فيتنام، على سبيل المثال، كانت لجنة الإنقاذ الدولية التي يُشار إليها اختصارا بـ IRC، إحدى أكبر المنظمات غير الحكومية التنموية في الولايات المتحدة، يُشار إليها غالبًا على سبيل السخرية من قبل الصحافيين بـ IRCIA، وليس من دون سبب.

(3) إليزابيث فيريس، «المنظمات الإنسانية القائمة على الإيمان والعلمانية»، المجلة المراجعة الدولية للصليب الأحمر 87، الرقم 858 (يونيو 2005): 317.

(4) راجيف شاه وكارين تيرنر، «تقرير فولاج للوكالات التطوعية للعام 2010»، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2010،

pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNADT627.pdf.

(5) مايكل إدواردز، «هل أحدثت المنظمات غير الحكومية فرقًا؟ من مانشستر إلى برمنجهام مع قضية مهمة لا ينظر لها»، مجموعة أبحاث السياسة العالمية، 2005، GPRG-WPS-028،

www.gprg.org/pubs/worki ngpapers/pdfs/gprg-wps-028.pdf.

(6) ديفيد لويس، «سياسات التنمية والتطوير للمنظمات غير الحكومية: العلاقة المتغيرة»، السياسة الاجتماعية والإدارة 32، الرقم 5 (ديسمبر 1998): 501-512.

(7) لويس، «سياسات التنمية والتطوير للمنظمات غير الحكومية للتنمية»، 502.

(8) البنك الدولي، «إشراك المنظمات غير الحكومية في الأنشطة التي يدعمها البنك الدولي»، التوجيه التشغيلي 14.70، 28 أغسطس 1989، دليل تشغيل البنك الدولي،

www.gdrc.org/ngo/wb-ngo-directive.html.

(9) مايكل إدواردز وديفيد هولم، محرران، صنع الفارق: المنظمات غير الحكومية والتنمية في عالم متغير (لندن: مسح الأرض، 1992)، 20.

(10) ديفيد هولمي ومايكل إدواردز، «خاتمة: قريب جدًا من القوي، بعيد جدًا عن الضعفاء؟»، في ديفيد هولمي وميرتشايل إدواردز، محرران، منظمات غير حكومية، دول ومانحون: قريب جدًا للراحة؟ (نيويورك: مطبعة سانت مارتينز، 1997)، 275-284.

(11) إدواردز، «هل أحدثت المنظمات غير الحكومية فرقًا؟».

(12) إيرينش ساهان، «المعونة والقطاع الخاص: قصة حب»، مدونات أوكسفام، 11 فبراير 2013،

oxfamblogs.org/fp2p/aid-and-the-private-sector-a-love-story.

(13) بول بولاك، من براثن الفقر: ما الذي ينجح عندما تفشل المداخل التقليدية (سان فرانسيسكو: بيريت كوهلر، 2008).

(14) مايكل إدواردز، «عندما يكون المجتمع المدني قوة للتحول الاجتماعي؟»، التحول، 30 مايو 2014،

www.opendemocracy.net/transformation/michael-edwards/when-is-civil-society-force-for-social-transformation.

(15) أوكسفام أمريكا، وشركة «كوكاكولا»، و«سابميلر»، «استكشاف العلاقات بين الشركات العالمية والحد من الفقر: آثار سلسلة قيمة «كوكاكولا»/ ساب ميلر في زامبيا والسلفادور، 2011، 12-13،

www.oxfamamerica.org/explore/research-publications/exploring-the-links-between-international-business-and-poverty-reduction.

(16) بيت دوفرجن وجنيفيف لو بارون، بروتست إنك: مؤسسة النشاط (كامبريدج: مطبعة بوليتي، 2014).

(17) بيل غيتس، دعاية لـ سي. كيه. براهالد، الثروة في قاع الهرم (أبر سادل ريفر، نيوجيرسي: بيرسون إديوكيشن، 2020)، مسألة الأمامية.

(18) ستيفن لورانس ورينا موكاي، «تقديرات نمو المؤسسات وأرباحها»، مركز المؤسسة، نيويورك، 2008، 1.

foundationcenter.org/ gainknowledge/research/pdf/fgge08. Pdf.

(19) ستيفن لورانس ورينا موكاي، «تقديرات نمو المؤسسات وأرباحها»، مركز المؤسسة، نيويورك، 2012، 1،

foundationcenter.org/gain knowledge/research/pdf/fgge12.pdf.

(20) تارا سيجل برنارد، «إحداث فرق في موسم العطاء هذا»، نيويورك تايمز، 6 ديسمبر 2013.

(21) ومن المثير للاهتمام، كما يؤكد بيشوب وجرين في عملهما «الرأسمالية الخيرية»: كيف يمكن للعطاء أن ينقذ العالم، والذي يعد إلى حد بعيد أفضل بيان لوجهة النظر تلك (له مقدمة من بيل كلينتون)، كان غيتس «بطيئًا نسبيًا في الانضمام إلى الحركة». ماثيو بيشوب ومايكل جرين، الرأسمالية الخيرية: كيف يمكن للعون إنقاذ العالم (نيويورك: بلومزبري، 2008)، 5.

(22) ماس فرانك ومات ويلاند،

Commodify Your Dissent: Salvos from the Baffler

(نيويورك: دبليو. دبليو. نورتون، 1997).

(23) لاري بيج وسيرجي برين، «خطاب الاكتتاب العام لمؤسسي 2004: من بيان التسجيل «دليل المالك» لمساهمي غوغل»، خطاب الاكتتاب العام لمؤسسي 2004،

investor.google.com/corporate/2004/ipo-founders-letter.html.

(24) يونيليفر الولايات المتحدة الأمريكية، «يونيليفر تتطلع إلى رواد الأعمال الشباب لجعل الحياة المعيشية المستدامة مألوفة»، بيان صحافي، 2 سبتمبر 2013،

www.unileverusa.com/mediacenter/pressreleases/2013/Unileverlooksto entrepreneursmakesustainablelivingcommonplace.aspx.

(25) بول بولمان، «علاج الرأسمالية».

McKinsey & Company, www.mckinsey.com/features/capitalism/paul_polman.

(26) بول بولمان، «علاج الرأسمالية».

(27) بيل غيتس، تصريحات في المنتدى الاقتصادي العالمي، «مدخل جديد إلى الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين»، دافوس، سويسرا، 24 يناير 2008،

www.weforum.org/sessions/summary/new-approach-capitalism -21st-century.

(28) غيتس، تصريحات في المنتدى الاقتصادي العالمي.

(29) صموئيل لوينبرج، «مقابلة: نهج شبيه بالأعمال التجارية تجاه المساعدات الخارجية»، السياسة الخارجية، 3 مايو 2012.

(30) بيشوب وجرين، الرأسمالية الخيرية، 3.

(31) مارك فان أميرنجن، «هل يمكن للقطاع الخاص أن يساعد في مكافحة الجوع وسوء التغذية؟»، التحالف العالمي لتحسين التغذية، 5 فبراير 2014،

www.gainhealth.org/knowledge-centre/can-private-sector-help-combat-hunger-malnutrition.

(32) بيشوب وجرين، الرأسمالية الخيرية، 6.

(33) جوستين جريننغ، «المساعدات الذكية: لماذا كل شيء يدور حول الوظائف»، خطاب في بورصة لندن، 27 يناير 2014،

www.gov.uk/government/speeches/smart-aid-why-its-all-about-jofcs.

(34) جريننغ، «المساعدات الذكية».

(35) «مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يسلط الضوء على شراكات القطاع الخاص للحد من الجوع والفقر في المنتدى الاقتصادي العالمي»، بيان صحافي، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 28 يناير 2011،
www.usaid.gov/news-information/press-releases/usaid-administrator-highlights-private-sector-partnerships-reduce.

(36) راج شاه، «تطبيق الرأسمالية المستنيرة»، مدونة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 25 أكتوبر 2011،
blog.usaid.gov/201110//embracing-enlightened -capitalism.

(37) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، «بيان المانحين الثنائي لدعم شراكات القطاع الخاص من أجل التنمية»، بيان صحافي، 22 سبتمبر 2010،
www.usaid.gov/news-information/press-releases/bilateral-donors-statement-support-private-sector-partnerships.

(38) يجري تقديم حجة مماثلة بشكل روتيني في مناشدة نشطاء الغذاء للتخلي عن معارضتهم للكائنات المعدلة وراثيًا على أساس أنه إذا كانت الصين والبرازيل وكندا والولايات المتحدة تمضي قدماً في مواجهتها، فإن مزيدا من المعارضة لن يجدي نفعا.

(39) لورنس حداد، «إضرابات الجوع من أجل سوء التغذية؟»، مدونة آفاق التنمية، 3 سبتمبر 2011،
www.developmenthorizons.com/201109//hunger-strikes-for-malnutrition.html.

(40) حداد، «الإضراب عن الطعام من أجل سوء التغذية؟».

(41) «مساهمة القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحسين التغذية»، مناقشة عبر الإنترنت من 4 سبتمبر إلى 2 أكتوبر 2013، المنتدى العالمي للأمن الغذائي والتغذية، منظمة الأغذية والزراعة،
www.fao.org/fsnforum/forum/discussions/CS-PS-Nutrition?page=7.

(42) مقابلة المؤلف مع راج شاه، صيف 2008.

(43) بيت دوفرجن وجنيفيف لوبارون، «ليس فقط عن المال: الخصخصة إضعاف النشاط وتمكن الشركات الكبرى»، الديموقراطية المفتوحة، 14 مارس 2014،
www.opendemocracy.net/transformation/genevieve-lebaron-peter-dauvergne/not-just-about-money-corporatization-is-weakening-a.

(44) دوفرجن ولوبارون، بروتيست إنك.

(45) غيتس، تصريحات في المنتدى الاقتصادي العالمي، 24 يناير 2008.

(46) اوليفييه دو شوتر، «الغذاء للجميع»، نقابة المشاريع، 28 يناير 2011،
www.project-syndicate.org/commentary/food-for-all.

(47) روبرت زوليك، «لاتزال الأسواق الحرة قادرة على تغذية العالم»، «فاينانشال تايمز»، 5 يناير 2011.

(48) هارون أكرم لودي، «تحديث التبعية؟ منظور جنوب آسيوي حول تقرير التنمية العالمية 2008: الزراعة من أجل التنمية»، مجلة «دراسات الفلاحين» 36، الرقم 3 (2009): 611-619.

(49) مايكل إدواردز، «المال: من حيث التغيير الاجتماعي، كلا وجهيه الجميل والقبيح»، الديموقراطية المفتوحة، 18 فبراير 2014،

www.opendemocracy.net/transformation/michael-edwards/money-in-terms-of-social-change-its-both-'beauty-and-beast›.

(50) دوفرجن ولوبارون، «ليس فقط عن المال».

(51) بيشوب وجرين، الرأسمالية الخيرية، 6.

(52) منظمة الحق في الغذاء والتغذية، «بدائل ومقاومة السياسات التي تولد الجوع».

(53) حتى إلقاء نظرة خاطفة على المواقع الإلكترونية لهذه الشركات ستوفر مجموعة كبيرة من الأمثلة على هذه الإستراتيجية الخطابية.

(54) المشتبه فيهم المعتادون، دير. براين سينجر (MGM، 1995). إعادة صياغة كتاب تشارلز بودلير «أفضل خدعة من الشيطان هي إقناعك بأنه غير موجود».

(55) وليام لوتشينبورج، فرانكلين روزفلت والصفقة الجديدة (نيويورك: هاربر كولينز، 1963).

(56) غيتس، تصريحات في المنتدى الاقتصادي العالمي، 24 يناير 2008.

الفصل الثاني عشر

(1) كولاث، عالم الجياع، 134.

(2) غيتس، تصريحات في المنتدى الاقتصادي العالمي، 24 يناير 2008.

(3) ديفيد ريف، «ثورة خضراء لأفريقيا؟»، نيويورك تايمز، 10 أكتوبر 2008.

(4) هربرت ماركوس، ماركوس الأساسي: كتابات مختارة للفيلسوف والناقد الاجتماعي هربرت ماركوس (بوسطن: بيكون برس، 2007)، 56.

(5) حتى على الكتاب المؤيدين لغيتس تمامًا مثل بيشوب وجرين أن يعترفوا في الأعمال الرأسمالية الخيرية بأن «مايكروسوفت قد تمتعت ببعض الاحتكار»، على الرغم من أنهم استمروا في الإصرار على أن هذا كان ذا أهمية ثانوية لأن الشركة كانت دائمًا تتعرض لـ «المنافسين الديناميكيين».

(6) فيدل كاسترو، «كلمات للمثقفين»، خطاب، 30 يونيو 1961،

www.min.cult.cu/loader.php?sec=historia&cont=palabrasalosintelectuales.

(7) مايكل كانيلوس، «صانع الأخبار: غيتس يشغل مقعدًا في عرينك»، إس إن إي تي، 5 يناير 2005،

news.cnet.com/Gates-taking-a-seat-in-your-den/21005514121-3_1041-.html.

(8) كانت مويو حريصة على إعفاء مساعدات الإغاثة الطارئة من نقدها للمساعدات التنموية.

(9) «لقاء مع بيل غيتس» فيديو، هيئة الإذاعة الأسترالية، 28 مايو 2013،

www.abc.net.au/tv/qanda/txt/s3761763.htm.

(10) بيل وميلندا غيتس، «نص خطاب بدء 2014 بواسطة بيل وميلندا غيتس»، جامعة ستانفورد، 15 يونيو 2014،

news.stanford.edu/news/2014/june/gates-commencement-remarks-061514.html.

(11) كاسترو، «كلمات للمثقفين».

(12) «لقاء مع بيل غيتس».

(13) جيفري ساكس، «المتشككون في المساعدات الخارجية يزدهرون في حالة التشاؤم»، «لوس أنجيلوس تايمز»، 7 مايو 2006.

(14) جيفري ساكس على تويتر، 28 مايو 2014،
twitter.com/jeffdsachs/status/471774898730201089.
(15) ساكس، نهاية الفقر، 368.
(16) بيشوب وجرين، الرأسمالية الخيرية، 50.
(17) الحقيقة على تويتر، 7 أغسطس 2013،
twitter.com/factup/status/365110811720556544.
(18) بيشوب أند جرين، الرأسمالية الخيرية، 263.
(19) بيشوب أند جرين، الرأسمالية الخيرية، 283.
(20) بيل غيتس، «الرسالة السنوية للعام 2009 من بيل غيتس: دور المؤسسات»، مؤسسة بيل وميلندا غيتس، 2009،
www.gatesfoundation.org/Who-We-Are/Resources-and-Media/Annual-Letters-List/Annual-Letter-2009.
(21) مقابلة ديفيد ريف.
(22) جون رالستون سول، تأملات التوأم السيامي: كندا في نهاية القرن العشرين (تورنتو: البطريق، 1998).
(23) راجيف شاه، «إنهاء الفقر المدقع بنموذج جديد للتنمية»، مدونة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 14 أبريل 2014،
blog.usaid.gov/201404//ending-extreme-poverty-with-a-new-model-of-development.
(24) راج شاه، «تصريحات مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية د. راج شاه في مؤتمر ‹DRG 2.0: تعزيز الديموقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة في العام 2011 في أرلينغتون، فرجينيا»، 20 يونيو 2011،
www.usaid.gov/news-information/speeches/remarks-usaid-administrator-dr-raj-shah-drg-20-promoting-democracy-human.
(25) المفوضية الأوروبية، «تقييم إستراتيجية أوروبا 2020 للنمو الذكي والمستدام والشامل»، بروكسل، 19 مارس 2014،
ec.europa.eu/europe2020/pdf/europe2020stocktaking_en.pdf،2.
(26) للجنة المستقلة لتأثير المعونة، «أعمال تنمية القطاع الخاص في وزارة التنمية الدولية»، لندن، مايو 2014، 33.
(27) توم ميرفي، «أفريقيا المسالمة والمأمونة من الغذاء ليست مجرد حلم»، مدونة هيومانوسفير، 25 يونيو 2014،
www.humanosphere.org/basics/201406//Peace-food-secure-africa-just-dream
(28) هيومن رايتس ووتش، «إثيوبيا»، التقرير العالمي لعام 2014،
www.hrw.org/world-report/2014/country-chapters/ethiopia.
(29) كان من الممكن أن يضيف تقرير «هيومن رايتس ووتش» بصورة مشروعة الفوائد التي تجنيها الديكتاتورية الإثيوبية من وجود مثل هؤلاء المؤيدين المؤثرين، والتي، على الرغم من أنه لا يمكن تحديدها من حيث الكم، لكن لا يمكن أن تعد غير مهمة.
(30) إريك سولهايم، «ثلاثة دروس من رواندا»، السياسة العالمية، 4 أبريل 2014،
www.globalpolicyjournal.com/blog/042014/04//three-lessons-rwanda.
القضية الرواندية متطرفة، ومثال على الدعم غير المشروط الذي تلقته رواندا من

شخصيات بارزة في عالم التنمية، أشاد الدبلوماسي النرويجي ذو الخبرة، إريك سولهايم، الذي تولى رئاسة لجنة المساعدة في حالات الكوارث المؤثرة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ببول كاجامي الرئيس الديكتاتوري الرواندي، وأصر على أن التعاون الإنمائي الفاعل يتطلب من المانحين «التوفيق بين أولويات الحكومات المستفيدة واستخدام أنظمة الدولة القائمة».

(حقيقة أن أولويات كاجامي شملت تاريخًا طويلًا من الخراب في جمهورية الكونغو الديموقراطية المجاورة واتهامه بقتل العديد من المنشقين المنفيين الذين قُتلوا، يبدو أنها لم تردع سولهايم، حتى أنه لم يلمح إليها في مقاله الصادر في مايو 2014، «أربعة دروس من رواندا!»).

(31) جون تاسيولاس، «الواقع الأخلاقي لحقوق الإنسان»، ورقة مقدمة في ندوة فلسفة مشروع اليونسكو للفقر «الأبعاد الأخلاقية وحقوق الإنسان للفقر: نحو نموذج جديد في الكفاح ضد الفقر»، كلية أول سولز All Souls College، أكسفورد، مارس 2003، 1.

(32) جوزيف راز، «حقوق الإنسان من دون أسس»، سلسلة أبحاث في الدراسات القانونية بكلية الحقوق بجامعة أوكسفورد، ورقة عمل رقم 2007/14، مارس 2007.

(33) توم بولسون، «الرأسماليون الخيريون يقترحون مؤشر التقدم الاجتماعي»، مدونة هيومانوسفير، 15 أبريل 2013،

www.humanosphere.org/basics/201304//philanthrocapitalists-propos-a-social-progress-index

(34) ساكس، نهاية الفقر، 354.

(35) جيفري ساكس، «نهاية الفقر، قريبًا»، «نيويورك تايمز»، 24 سبتمبر 2013.

(36) أعني بذلك نهجه الشامل، بالطبع. على الرغم من ثقته، كان غيتس دائمًا في محاولة للتأكيد على أن العديد من المشاريع المعينة التي تقوم بها مؤسسته ستفشل.

(37) ريست، تاريخ التنمية، 77.

(38) ريست، تاريخ التنمية، 77.

(39) ساكس، نهاية الفقر، 352.

(40) بول كروغمان، «سقوط وصعود اقتصاديات التنمية»، في التنمية والجغرافيا والنظرية الاقتصادية (كامبريدج، ماساتشوستس، مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، 1995).

(41) جاري جنكينز، «من يخاف من العمل الرأسمالي الخيري؟»

Case Western Reserve Law Review, Volume 61:3, 65, law.case.edu/journals/LawReview/Documents/Jenkins.pdf.

الفصل الثالث عشر

(1) بيل غيتس، «الخطاب السنوي للعام 2010 من بيل غيتس: دور المؤسسات»، مؤسسة بيل وميلندا غيتس،

www.gatesfoundation.org/Who-We-Are/Resources-and-Media/Annual-Letters-List/Annual-Letter-2010.

(2) «بيل غيتس على الابتكار»، فيديو، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 19 مارس 2013،

www.usaid.gov/news-information/videos/bill-gates-innovation.

(3) بيل وميلندا غيتس، «نص خطاب بدء 2014 لبيل وميلندا غيتس».

(4) الابتكار: تحول طريقة إنشاء الأعمال التجارية يشمل التصنيف العالمي للدول، وحدة المعلومات التابعة لمجلة إيكونوميست، 2007، 7،
graphics.eiu.com/upload/portal/ciscoinnosmallfile.pdf.

(5) جيف ماديك، «الابتكار: الحكومة كانت حاسمة بعد كل شيء»، «نيويورك ريفيو أوف بوكس»، 24 أبريل 2014.

(6) ماريانا مازوكاتو، حالة رواد الأعمال: الكشف عن الخرافات بين القطاعين العام والخاص (لندن: مطبعة أنثيم، 2014)، 88.

(7) باتريك غالاغر، «الابتكار كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي والتنافسية»، تصريحات في قمة فيدسكوبس الأمريكية للابتكار، نيوزييم، واشنطن دي سي، 20 يونيو 2012،
www.nist.gov/director/speeches/innovation-summit.cfm.

(8) نيستور أوسوريو، «البيان الافتتاحي في الاجتماع الإقليمي لأفريقيا 2013»، دار السلام، تنزانيا، 14 مارس 2013،
www.un.org/en/ecosoc/president/statement_2013/wipo_ecosoc_amr_dar_13_g_osorio.pdf.

(9) برنامج ورشة عمل، «إعادة النظر في المزارع أولاً: التطوير والبحث التشاركي للمزارعين بعد عشرين عامًا»، معهد دراسات التطوير، جامعة ساسكس، 12-14 ديسمبر 2007،
www.future-agricultures.org/farmerfirst/files/Farmer_First_Revisited_Preliminary_Programme.pdf.

(10) إيان سكونس، جون ثومبسون، وروبرت تشامبرز، «إعادة النظر في المزارع أولا: الابتكار من أجل البحث والتطوير الزراعي، ملخص ورشة العمل، أبريل 2008»، 17،
www.future-agricultures.org/farmerfirst/files/Farmer_First_Revisited_Post_Workshop_Summary_Final.pdf.

(11) سكونس، ثومبسون، وتشامبرز، «إعادة النظر في المزارع أولاً»، 17.

(12) أنظمة الابتكار في الزراعة: دليل مرجعي للاستثمار
(Washington, DC: World Bank, 2012), 1, openknowledge.worldbank.org/handle/109862247/.

(13) جيفري ساكس، «تقسيم الابتكار العالمي»، في آدم ب. جافي، جوش ليرنر، وسكوت ستيرن، محرران، سياسة الابتكار والاقتصاد، المجلد3
(Cambridge, MA: MIT Press, 2003), 131–141.

(14) مشروع الأمم المتحدة للألفية، الابتكار: تطبيق المعرفة في التنمية (لندن: إيرثسكان، 2005)، الرابع عشر.

(15) مشروع الأمم المتحدة للألفية، الابتكار، 16.

(16) أنطونيو جوارينو وموريزيو إياكوبيتا، «محادثة مع ويليام جي. بومول حول الرأسمالية والابتكار والنمو»، ريفيستا إنترنازيونال دي سينزي سوسيالي 111، الرقم 1 (من يناير إلى مارس 2003): 3.

(17) جوارينو وإياكوبيتا، «حوار مع ويليام جي. بوجنول»، 6.

(18) جوارينو وإياكوبيتا، «حوار مع ويليام جي. بومول»، 6.

(19) جوارينو وإياكوبيتا، «حوار مع ويليام جي. بومول»، 6.

(20) ساكس، نهاية الفقر، 315. لم تزعج قضية الديكتاتورية ساكس فقط فيما يتعلق بتقليص إمكانات الدول الفقيرة من أجل تحقيق نمو اقتصادي ناجح، ولكن بقدر ما

كان معنيًا، كانت غير مهمة إلى حد كبير حتى بالنسبة إلى قضايا الحوكمة. على حد تعبيره في نهاية الفقر، «إن اتهام الحكم الاستبدادي بأنه عقبة أساسية أمام الحوكمة قد عفى عليها الدهر».

(21) ساكس، نهاية الفقر، 358.

(22) مشروع الأمم المتحدة للألفية، الابتكار، 16.

(23) ديباك لال، «العالم الثالث والعولمة»، مراجعة نقدية، 14، الرقم 1 (2000): 35-46.

(24) إن وضع غيتس إطارا للخطوط العريضة لتاريخ الثلاثمائة عام الماضية بوصفه من التقدم المادي الذي لا يرحم هو أمر يمكن الدفاع عنه بالكامل، لكن بقدر ما كان يدعي أن هذا التقدم الحاصل من القرن الثامن عشر إلى القرن الحادي والعشرين كان طوليا، فإنه ليس صحيحًا تمامًا. فكما أشار بومول، في القرن التاسع عشر، انخفض متوسط العمر المتوقع للشخص الإنجليزي العادي، ولم يرتفع.

(25) جيف جودل، «بيل غيتس: مقابلة رولينغ ستون»، رولينغ ستون، 13 مارس 2014.

(26) غيتس، «نص خطاب البداية 2014».

(27) مايكل كينسلي وكونور كلارك، الرأسمالية الإبداعية: لقاء مع بيل غيتس، ووارن بوفيت، وغيرهم من القادة الاقتصاديين (نيويورك: سيمون وشوستر، 2009)، 21.

(28) جيل ليبور، «آلة التعطيل»، نيويوركر، 23 يونيو 2014.

(29) جودل، «بيل غيتس: مقابلة رولينغ ستون».

(30) بيل غيتس، «الابتكار إلى الصفر!»، حديث TED، فبراير 2010،

www.ted.com/talks/bill_gates?language=en.

(31) روب كوكس، «الاستثناء الأخلاقي غير المستحق في وادي السليكون،» رويترز، 12 مارس 2012.

(32) جارون لانيير، أنت لست أداة (نيويورك: ألفريد أ. كنوبف، 2010)، 48.

(33) ليبور، «آلة التعطيل».

(34) يشير ليبور أيضًا إلى نقطة مهمة مفادها أنه حتى أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، كان للكلمتين «يبتكر» و «ابتكار» «دلالات سلبية بشكل أساسي».

(35) فينود خوسلا، «دردشة حول الموقد مع مؤسسي غوغل المشاركين، لاري بيج وسيرجي برين»، مشروعات خوسلا، 3 يوليو 2014،

www.khoslaventures.com/fireside-chat-with-google-co-founders-larry-page-and-sergey-brin.

(36) جودل، «بيل غيتس: مقابلة رولينغ ستون».

(37) «سؤال وجواب: رئيس اتحاد الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية بشأن الزراعة في أفريقيا»، SciDev.Net، 20 يونيو 2014،

www.scidev.net/sub-saharan-africa/food-security/feature/agriculture-in-africa.html.

(38) إل. أنتوناسي وإم. ديماكي وإيه. فيزاني، «تحديات إدارة مخاطر الأسعار والإنتاج الزراعي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى»، ورقة عمل رقم. 14-09، يونيو 2014، قسم اقتصاديات التنمية الزراعية، منظمة الأغذية والزراعة،

www.fao.org/3/a-i3907.pdf.

(39) التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا، تقرير الزراعة في أفريقيا للعام 2013: التركيز على المحاصيل الأساسية

(Nairobi: AGRA, 2013), 164, agra-alliance.org/our-results/agra-status-reports.

(40) جيرالد سي. نيلسون، «النهوض بالأمن الغذائي العالمي في مواجهة مناخ متغير»، مجلس شيكاغو للشؤون العالمية، مايو 2014،

www.thechicagocouncil.org/sites/default/files/ClimateChangeFood Security(l).pdf

(41) «النهوض بالأمن الغذائي العالمي: قوة العلم، التجارة والأعمال»، مجلس شيكاغو للشؤون العالمية، مايو 2013، 18،

www.thechicagocouncil.org/sites/default/files/2013_Advancing_Global_ Food_Security%28329%.pdf.

(42) «النهوض بالأمن الغذائي العالمي: قوة العلم والتجارة والأعمال»، 1.

(43) منظمة الأغذية والزراعة، كتاب مرجعي عن الزراعة الذكية للمناخ (منظمة الأغذية والزراعة، 2013)، 7،

www.fao.org/docrep/018/i3325e/i3325e.pdf.

(44) إيفانز، «إطعام تسعة مليارات»، 49.

(45) أشار الخبير الاقتصادي أنجوس ديتون، الذي كان متفائلًا بوجه عام إزاء حالة الفقراء مثل غيتس، إلى أن المعونة تقوض العلاقة بين الحكومات والناس، حيث تقلق الحكومات بشأن ما يعتقده مانحوها أكثر من قلقها بشأن ما يعتقده الناس. ونظرًا إلى أن مانحيها في الأساس لا يصرون على المساءلة الديموقراطية كشرط لا غنى عنه للحصول على المساعدات، تبدو هذه الأمور بديهية. لكن غيتس رد في مدونته بقوله إنه وجد أن آراء ديتون «غريبة» وأنه بالغ في التأكيد على أهمية المؤسسات - وهو بالطبع ما يتوقعه المرء من شخص مكترث بالابتكار التخريبي، وهو ما يؤدي بالطبع إلى تآكل المؤسسات.

(46) موقع برنامج الأغذية العالمي،

www.wfp.org/hunger.

(47) نورمان إي. بورلوج، «من الثورة الخضراء إلى ثورة الجينات - تحدي القرن الحادي والعشرين»، العلوم في البرلمان 63، الرقم 1. (الربيع 2006): 14-15.

(48) أمارتيا سِن، التنمية كحرية (نيويورك: فيرست أنكور بوكس، 1999)، 3.

(49) سِن، التنمية كحرية، 36.

(50) ستيوارت جيليسبي وماري رويل، «مجموعة الثمانية، بناء الإرادة السياسية للتغلب على سوء التغذية»، «الغارديان»، 18 يونيو 2013.

(51) فرانسيس فوكوياما، «الأفكار الثانية: الرجل الأخير في زجاجة»، ناشونال إنتريست، صيف 1999، 2.

(52) جون جراي، «وهم الملحد»، «الغارديان»، 14 مارس 2008.

(53) مورين دود، «من نعتقد أننا؟»، «نيويورك تايمز»، 4 يوليو 2014.

(54) اقتباسات بيل غيتس على تويتر، 13 سبتمبر 2014،

twitter.com/gatesquotes13/status/510821579630977025.

(55) بل إن هناك تشابها بين تعبير غيتس عن التسامح مع الأنظمة الديكتاتورية، كتلك الموجودة في إثيوبيا ورواندا، واعتقاد مؤسس المنفعة الحديثة جيرمي بنتهام بأن معظم العالم لا يمكن أن يحكمه بفعالية سوى المستبدين المستنيرين.

(56) روبرت جوردون، «هل انتهى النمو الاقتصادي للولايات المتحدة؟ الإبداع المتعثر يواجه الرياح المعاكسة الست»، مركز أبحاث السياسة الاقتصادية الرقم 63، سبتمبر 2012،
www.cepr.org/sites/default/files/policy_insights/PolicyInsight63.pdf.

(57) أندرو كارنيجي، وجهة نظر أرباب العمل حول مسألة العمل (نيويورك: جيه. جيه ليتل، 1886)، 118.

(58) جودل، «بيل غيتس: مقابلة رولينغ ستون».

(59) جودل، «بيل غيتس: مقابلة رولينغ ستون».

الفصل الرابع عشر

(1) أم. أس. سواميناثان، «جعل العولمة تعمل لمصلحة الفقراء: التكنولوجيا والتجارة»، في يواكيم فون براون وإوجينيو دياز- بونيلا، محرران، عولمة الأغذية والزراعة والفقراء (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2007)، 84.

(2) سواميناثان، «جعل العولمة تعمل لمصلحة الفقراء»، 84.

(3) أم. أس. سواميناثان، «النظر إلى الوراء في الثورة الخضراء»، محاضرة الحكام السنوية الثالثة للعام 2006، نورمان إي. بورلوج / الندوة الدولية لجائزة الغذاء العالمية، «الثورة الخضراء المقلدة: هل يمكننا تكرار أكبر فترة منفردة لإنتاج الغذاء في تاريخ كل البشر؟»، دي موينز، آيوا، 19-20 أكتوبر 2006، 6،
www.worldfoodprize.org/documents/filelibrary/images/borlaug _dialogue/2006/transcripts/SWAMINATHAN_7AACA4D65A650.pdf.

(4) أم. أس. سواميناثان، «ثورة دائمة الخضرة والأمن الغذائي المستدام»، في التكنولوجيا الحيوية الزراعية: إيجاد أهداف مشتركة بين الدول،
NABC Report 16, 2004, 72, nabc.cals.cornell.edu/Publications/Reports/nabc_16/16_2_4_Swaminathan.pdf.

(5) سواميناثان، «جعل العولمة تعمل لمصلحة الفقراء»، 94.

(6) كينسلي وكلارك، الرأسمالية الإبداعية، 1.

(7) إريك شميدت، متحدثاً في مؤتمر إس إكس إس دبليو التفاعلي، أوستن، تكساس، 7 مارس 2014.

(8) جون آدمز، رسالة إلى توماس جيفرسون، 2 فبراير 1816،
www.thefederalistpapers.org/founders/john-adams.

(9) بيل غيتس، «تصريحات بيل غيتس، جامعة هارفارد 2007»، 7 يونيو 2007،
news.harvard.edu/gazette/story/200706//remarks-of-bill-gates-harvard-start-2007.

(10) أندريه بيتيل، «الفقر وعدم المساواة»، إيكونوميك أند بوليتيكال ويكلي، 18 أكتوبر 2003.

(11) وعلى رغم ذلك، لا يوجد إجماع في الآراء بين الاقتصاديين على مسألة ما إذا كان عدم المساواة في الدخل هذا شرطا مسبقا للنمو الاقتصادي أو بدلاً من ذلك، إذا لم يتحقق، هذا النمو بعد، فإنها تشكل عائقاً أمامه.

(12) كينيث م. كليفر و دبليو. جرايم دونوفان، «الزراعة والفقر وإصلاح السياسات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى»، مارس 1995،
elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.15962-3189-8213-0/.

(13) جوردون كونواي، مليار شخص جائع: هل يمكننا إطعام العالم؟ (لندن: كومستوك، 2012).
(14) كونواي، مليار شخص جائع، 333.
(15) كونواي، مليار شخص جائع، 334.
(16) ريتشارد هورتون، «لماذا ستفشل أهداف التنمية المستدامة»، لانسيت 383، الرقم 9936. (2014): 2185-268.
(17) هورتون، «لماذا ستفشل أهداف التنمية المستدامة؟»؛ سودهير أناند وأمارتيا سِن، «التنمية البشرية والاستقرار الاقتصادي»، عالم التنمية 28، الرقم 12. (2000): 2031.
(18) بيتيل، «الفقر وعدم المساواة». حقق أمارتيا سِن هدفا مشابها فيما يتعلق بالتنمية. أمارتيا سن، التنمية كحرية (نيويورك: راندوم هاوس، 1999).
(19) مايكل إدواردز، تغيير طفيف: لماذا لن تنقذ الشركات العالم؟ (سان فرانسيسكو: بيريت كوهلر، 2008)، 17.
(20) إدواردز، تغيير طفيف، 18.
(21) دينيس ويلر، «تصريحات مدير بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في إثيوبيا، دينيس ويلر»، تحالف إثيوبيا الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية، أديس أبابا، 12 سبتمبر 2012،

www.usaid.gov/ethiopia/speeches/ethiopia-new-alliance-food-security-and-nutrition-meeting.

(22) الحق في الغذاء والتغذية، «بدائل ومقاومة السياسات التي تسبب الجوع».
(23) ما فعل راج باتيل، بعبارة ملطفة، الذي هو ليس صديقًا للبنك الدولي. واستذكر وقته هناك، قال عمن عمل معهم، «لا أحد [يعمل هناك] يستيقظ كل صباح ويتساءل كيف سيسحق اقتصادا من دول العالم الثالث. كل شخص لديه رؤية من نوع ما في الواقع للمساهمة في الاقتصاد العالمي». ديفيد زلوتنيك، «راج باتيل: ثورات الغذاء والمساءلة السياسية»، Truth-Out.org، 15 يوليو 2012،

truth-out.org/news/item/10338-raj-patel-food-rebellions-and-political-accountability.

(24) ستيفن جرينبرج، «أجندة التحديث في الزراعة الأفريقية: الرد على تقرير الوضع الزراعي لأفريقيا الصادرة عن تحالف الثورة الخضراء في أفريقيا في العام 2013»، مستقبل الزراعة، 18 ديسمبر 2013،

www.future-agricultures.org/blog/entry/the-modernisation-agenda-in-african-agriculture-responding-to-agras-africa-agriculture-status-report-2013.

(25) سوما تشاكراباري وخوسيه غرازيانو دا سيلفا، «متعطشون للاستثمار: يمكن للقطاع الخاص أن يدفع التنمية الزراعية في البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها»، وول ستريت جورنال 6 سبتمبر 2012.
(26) لورا ريس، «بي بي لديها مشكلة في العلامة التجارية، قطع ريس، مايو 2010،

ries.typepad.com/ries_blog/201005//bp-has-a-brand-problem.html.

(27) نسبت إلى هوارد شولتز:

www.branaingstrategyinsider.com/200609/.

(28) دي. بي. هولت، كيف تصبح العلامات التجارية أيقونات: مبادئ العلامات التجارية الثقافية (بوسطن: مطبعة كلية هارفارد للأعمال، 2013). مقتبسة في ملخص الناشر.

(29) هولت، كيف تصبح العلامات التجارية أيقونات.

(30) سينجنتا، «خطة نمو جيدة»،

www.syngenta.com/global/corporate/en/goodgrowthplan/home/Pages/homepage.aspx.

(31) مونسانتو، «من نحن»،

www.monsanto.com/whoweare/pages/default.aspx.

(32) مونسانتو، «العميل البرتقالي: خلفية عن مشاركة مونسانتو»،

www.monsanto.com/newsviews/pages/agent-orange-background-monsanto -vement.aspx,

إديث بياف، «كلا، لا أندم أبداً»، تسجيل 1960. بالفرنسية الأصلية: Je repars à zero. ألحان تشارلز دومون، كلمات ميشال فوكير. تعد بيانات الشركة الخاصة بالموضوع المنشور على موقعها الإلكتروني قانونية في أقصى الحدود. تتحدث أهم هذه البيانات عن أن العميل البرتقالي «مستمر ليكون موضوعًا عاطفيًا لكثير من الأشخاص»، ويقول إنه «لم يُثبَت وجود صلة سببية تربط العميل البرتقالي بالأمراض المزمنة في البشر»، حتى على الرغم من أنه يعترف بأن «الحكومات والمنظمات الإنسانية غير الحكومية قد رفعت تمويل خدمات الرعاية الصحية والبيئية للمساعدة في معالجة المشاكل المحتملة التي قد توجد في فيتنام» من استخدامها. لقد انتهى الأمر وفُرِغَ منه. يبدو أن الموقف السائد هو لماذا لا ينبغي للمرء أن يوليه أهمية أكثر من، على سبيل المثال، التكنولوجيا قبل العام 1700 أو الدواء قبل منتصف القرن العشرين؟ على حد تعبير إحدى أعظم أغاني إديث بياف، «أبدأ من جديد من الصفر».

(33) منتدى الاقتصادي العالمي، «تحقيق رؤية جديدة للزراعة: نماذج جديدة للعمل»، مبادرة الرؤية الجديدة للزراعة، تقرير أُعِد بالتعاون مع ماكينزي وشركاؤه، 2013، 1،

www3.weforum.org/docs/IP/2013/NVA/WEF_IP_NVA_New_Models_for_Action_report.pdf.

(34) المنتدى الاقتصادي العالمي، «تحقيق الرؤية الجديدة للزراعة»، 2.

(35) المنتدى الاقتصادي العالمي، «تحقيق الرؤية الجديدة للزراعة»، 2.

(36) «مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، شاه يسافر إلى أركنساس»، بيان صحافي، 9 سبتمبر / 2013،

www.usaid.gov/news-information/press-releases/usaid-administrator-shah-travels-arkansas.

(37) «شاه مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يسافر إلى أركنساس».

(38) تشارلز كيني، «امنح سام والتون جائزة نوبل»، «فورين بوليسي»، 29 أبريل 2013.

(39) لوينبرج، «نهج شبيه بالعمل تجاه المساعدات الخارجية».

(40) لوينبرج، «نهج شبيه بالعمل تجاه المساعدات الخارجية».

(41) «وول مارت تعلن عن المبادرة العالمية للتعهيد المسؤول في قمة الصين»، بيان صحافي، 22 أكتوبر 2008،

news.walmart.com/news-archive/200821/10//walmart-announces-global-responsible-sourcing-initiative-at-china-summit.

الفصل الخامس عشر

(1) فقر غيتس على تويتر، 22 يوليو 2014،

twitter.com/gatespoverty/status/491635974037065728.

(2) كان هناك أيضًا عدد من «المقابلات» في سياق مماثل مع شخصيات رايا وإلمو وشخصيات أخرى من برنامج سيسيمي ستريت على موقع مؤسسة غيتس، مدونة متفائلون نفد صبرهم.

(3) أندريا كورنوال، «تفكيك خطاب التنمية: الكلمات الطنانة والألغاز»، التطوير في الممارسة 17، الرقم 4-5 (أغسطس 2007): 1056.

(4) أندريا كورنوال وكارين بروك، «ماذا تفعل الكلمات الطنانة لسياسة التنمية؟ نظرة نقدية إلى المشاركة، التمكين والحد من الفقر، ثيرد وورلد كوارتيرلي 26، الرقم7 (2005): 1056.

(5) كورنوال وبروك، «ماذا تفعل الكلمات الطنانة لسياسة التنمية؟»، 1056.

(6) «وان. أورج» تعهد العمل للعام 2015،

www.one.org/us/2015-action-pledge.

(7) كورنوال وبروك، «ماذا تفعل الكلمات الطنانة لسياسة التنمية؟»، 1055.

(8) «عالمي»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 5 مايو 2014،

www.undp.org/content/rbap/en/home/presscenter/articles/2014/Q505//myworld-vote-for-the-change-you-want-to-see-in-the-world.

(9) «لماذا يهم صوتي؟»، دراسة الأمم المتحدة العالمية من أجل عالم أفضل،

Vote.myworld2015.org

(10) «إيميلي ماكان: الأمومة»: حملة واحدة،

www.one.org/us/person/emily-mckhann.

(11) «إيميلي ماكان: الأمومة».

(12) رالف، ستيوارت، «تحسين الحياة للأبد على طريقة أوكسفام»، جرى تسويقه معنويا، 27 ديسمبر 2013،

www.morallymarketed.com/case-studies/lifting-lives-for-good-the-oxfam-way

(13) كورنوال وبروك، «ماذا تفعل الكلمات الطنانة لسياسة التنمية؟»، 1055.

(14) أوكسفام المملكة المتحدة، «ارتباط الشركات»،

www.oxfam.org.uk/get-involved/how-your-company-can-partner-with-us/corporate-engagement.

(15) «حسابات أمينة؟ القصة الحقيقية لخسائر المليار دولار في أفريقيا» إطلاع حركة العمل الصحي بشأن الفقر، يوليو 2014. 3،

www.healthpovertyaction.org/wp-content/uploads/downloads/201407//Honest-Accounts-BRIEFING-v4-web.pdf.

(16) في الحقيقة ليس من الواضح حتى أن منظمة الأطفال غير المرئيين قد شُوهت صورتها في أي وقت في عقول أشخاص في التيار السائد في عالمي التنمية وحقوق الإنسان. على سبيل المثال، فإن أول خطاب ألقته سامنثا باور بعد المصادقة على تعيينها ممثلة دائمة للولايات المتحدة، كان أمام مؤتمر نظمته هذه الجماعة.

(17) غابريل فيتزجيرالد، «حملات عالمية في عصر الداعم الإلكتروني عبر الإنترنت»، منتدى سكول العالمي، 29 مايو، 2014.

skollworldforum.org/201429/05//global-campaigns-clicktivist-era.

(18) ميكا وايت، «الدعم الإلكتروني عبر الإنترنت: تلوث النشاط بمنطق وادي السيليكون».

(19) وايت، «الدعم الإلكتروني عبر الإنترنت».

(20) «حول»،

www.change.org/aboutchange.org.

(21) من المفارقات أن هذا الادعاء يتفق عليه مؤيدو فكرة نشاط الدعم الإلكتروني عبر الإنترنت ومنتقدوها.

(22) سينيد أوكارول، «الدعم الإلكتروني عبر الإنترنت ليس بديلا عن حركة بوتس أون ذا جراوند الناشطة - لكنه يحقق نجاحا»، «ذا جورنال.أي إي»، 20 مايو 2012.

(23) جون برنديرجاست، المشاركة في جلسة «الدينامية المتغيرة: صورة أفريقيا وتصورات الولايات المتحدة في القرن الـ 21»، الجلسة الثانية لمنتدى مؤسسة بروكينجز بعنوان: «اللعبة قد تغيرت: القيادة الجديدة للابتكار والأعمال في أفريقيا»، واشنطن، دي سى، 4 أغسطس 2014، 52.

(24) ستيف تيبت وكريس ستوكر، «طعام كافٍ لكل شخص في حالة تقييم الحملة».

(25) نيل مكماهون، «إعادة تدوير قضية التخمير الخاصة بحملة نسبرسو بمشاركة جورج كلوني»، صحيفة «سيدني مورنينغ هيرالد»، 20 ابريل 2014.

(26) يمكن للمرء تفسير حجة أمارتيا سِن في التنمية والحرية والتي مفادها، في رأيه، أنه بسبب حاجة التنمية الناجحة إلى الحرية السياسية والحريات المدنية، فإن هذه الحريات مطلوبة أيضا.

(27) ستوارت رالف، «المسوقون هم الوكلاء الجدد والأئمة والحاخامات؟» ما جرى تسويقه أخلاقيا، 26 يونيو 2014.

(28) أوليفر بالش، «صعود الإعلانات الحزينة: لماذا ينجح التسويق الاجتماعي الجيد؟»، «الغارديان»، 18 يوليو 2014.

(29) أليكس.ت. وليامز، «فجوة الأجور المتنامية بين مهنة الصحافة ومهنة العلاقات العامة»، مركز بيو للأبحاث، 11 أغسطس 2014،

www.pewresearch.org/fact-tank/201411/08//the-growing-pay-gap-between-journalism-and-public-relations.

(30) «إطلاق مختبرات الغارديان رسميا من خلال الشراكة المعيشة المستدامة مع شركة يونيليفر»، بيان صحافي، «غارديان نيوز ميديا»، 13 فبراير، 2014.

www.theguardian.com/gnm-press-office/guardian-launches-guardian-labs-with-unilever-partnership.

(31) كريس أوشيا، «وول ستريت جورنال تطلق موقع الإعلان المحلي»، أدويك، 10 مارس، 2014.

(32) تم الاقتباس بإذن.

(33) بالش، «صعود الإعلانات الحزينة».

(34) جون هيلاري، فقر الرأسمالية (نيويورك: بالجريف ماكميلان، 2013) 74، جيرارد هانلون، «إعادة التفكير في المسؤولية الاجتماعية للشركات ودور الشركة - حول إنكار السياسة»، في مقالات أندرو كرين، أبيجيل ماكويليامز، ديرك ماتن، جيرمي مون، ودونالد.س. سيجيل. دليل أوكسفورد حول المسؤولية الاجتماعية للشركات (أوكسفورد، مطبعة جامعة أوكسفورد، 2008) 167.

(35) بيتر بافيت، «المجمع الصناعي الخيري»، «نيويورك تايمز»، 26 يوليو، 2013.
(36) مكتب السكرتير الصحافي، البيت الأبيض، «بيان حقائق: الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء»، 28 يونيو، 2013.

www.whitehouse.gov/the-press-office/201328/06//fact-sheet-food-security-sub-saharan-africa.

(37) غانا، بنين، ساحل العاج، السنغال، نيجيريا، بوركينا فاسو، مالاوى، موزمبيق، تنزانيا، إثيوبيا.
(38) البيت الأبيض، «بيان حقائق: التعاون الأمريكي - الأفريقي بشأن الأمن الغذائي»، بيان صحافي، 4 أغسطس 2014.

www.whitehouse.gov/the-press-office/201404/08//fact-sheet-us-african-cooperation-food-security.

(39) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «الزعماء الأمريكيون والأفارقة يعلنون تحقيق تقدم، وشراكات جديدة لمساعدة ملايين من الأسر الزراعية من خلال الزراعة»، بيان صحافي، 5 أغسطس 2014.

www.usaid.gov/news-information/press-releases/aug-52014--us-and-african-leaders-announce-progress-new-partnerships-help-farming-families.

(40) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، «مبادرة الحكومة الأمريكية تقلل من الجوع والفقر للملايين: إطعام المستقبل تصل إلى ما يقرب من 7 ملايين مزارع و12.5 مليون طفل على مستوى العالم»، بيان حقائق، 22 مايو 2014،

www.usaid.gov/news-information/fact-sheets/us-government-initiative-reduces-hunger-and-poverty-millions.

(41) مولي كيندر وناتشيلالا نكومبو، «تحالف جديد كإمبريالية في مظهر آخر؟ يجب أن يعرف مونبيو بشكل أفضل»، «الغارديان»، 12 يونيو 2013.
(42) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، «مبادرة الحكومة الأمريكية تقلل من الجوع والفقر للملايين».
(43) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، «مبادرة الحكومة الأمريكية تقلل من الجوع والفقر للملايين».
(44) تحالف مجموعة الثمانية الجديد للأمن الغذائي والتغذية، «إطار التعاون لدعم التحالف الجديد للأمن الغذائي والتغذية في موزمبيق»، 4،

feedthefuture.gov/sites/default/files/resource/files/Mozambique%20Coop%20Framework%20ENG%20FINAL% 20w.cover%20REVISED.pdf

(45) كلير بروفوست، ليز فورد، ومارك تران، «تحالف مجموعة الثمانية الجديد يعتبر بمنزلة موجة جديدة من الاستعمار في أفريقيا»، «الغارديان»، 18 فبراير 2014.
(46) نيك ديردن، «مجموعة الثمانية بحاجة إلى تذكير السوق بأنها لا تعرف الأفضل بخصوص الجوع»، «الغارديان»، 9 يونيو 2013.
(47) مقتبسة في بروفوست وفورد وتران، «تحالف مجموعة الثمانية الجديد مدان».
(48) البيت الأبيض، «قمة قادة أفريقيا وأمريكا»، 4-6 أغسطس، واشنطن، 2014،

www.whitehouse.gov/us-africa-leaders-summit.

(49) أوليفييه دو شوتر، «خصخصة المعونة إستراتيجية خطيرة»، «الغارديان»، 11 ديسمبر 2012.
(50) هارييت فريدمان، «الاقتصاد السياسي للغذاء: صعود وسقوط النظام الغذائي الدولي في فترة ما بعد الحرب»، المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع 88 (1982)؛ هارييت

فريدمان، «الاقتصاد السياسي للغذاء: أزمة عالمية»، نيو ليفت ريفيو 1؛ 197 (يناير - فبراير 1993).

(51) فرانسيس فوكوياما، «بعد المحافظين الجدد»، «نيويورك تايمز»، 19 فبراير 2006. وصف فوكوياما فعلا أطروحته «نهاية التاريخ؟» مثل «نوع من الحجة الماركسية لوجود عملية طويلة الأجل للتطور الاجتماعي، ولكن واحدة تنتهي في الديموقراطية الليبرالية بدلا من الشيوعية».

(52) مقتبسة من جون فيدال، «سام درايدن: أقوى شخصية في الزراعة بين بلدان الجنوب؟»، «الغارديان»، 6 يوليو 2012.

(53) أنجوس ديتون، الهروب الكبير: الصحة والثروة وأصول عدم المساواة (برينستون، نيوجيرسي: دار نشر جامعة برنستون، 2013)، 303.

(54) أنجوس ديتون، «الهروب الكبير: الصحة والثروة وأصول عدم المساواة»، محاضرة، كلية لندن للاقتصاد، 15 أكتوبر 2013.

الفصل السادس عشر

(1) رست، تاريخ التنمية، 255.

(2) ها-جون تشانغ، سامريون سيئون: أسطورة التجارة الحرة والتاريخ السري للرأسمالية (لندن: بلومزبري، 2007)، الثالث والعشرون.

(3) مكتب مساءلة الحكومة الأمريكية، «الضرائب الدولية: الشركات الأمريكية الكبرى والمقاولون الفدراليون مع الشركات التابعة في الولايات القضائية المدرجة في قانون الملاذات الضريبية أو قوانين الخصوصية المالية»، يقدم تقريرا إلى طالبي الكونغرس، ديسمبر 2008، 4،

www.gao.gov/assets/290284522/.pdf

(4) كريستوفر نيدهام، «التهرب الضريبي المؤسسي من قبل الشركات متعددة الجنسيات»، إحاطة إعلامية لمكتبة البرلمان الأوروبي، 23 سبتمبر 2013، 4،

www.europarl.europa.eu/RegData/bibliotheque/briefing/2013130574//
LDM_BRI(2013)130574_REV1_EN.pdf

(5) كوني جوجليلمو، «آبل، التي يطلق عليها متهرب من الضرائب الأمريكية، تقول إنها دفعت كل دولار من الضرائب المستحقة عليها»، «فوربس»، 21 مايو 2013.

(6) تشارلز دوهيج، «كيف تتهرب أبل من ضرائب بمليارات الدولارات؟»، «نيويورك تايمز»، 28 أبريل 2012.

(7) تيبت وستوكر، «طعام كافٍ للجميع في حالة تقييم الحملة»، 36.

(8) ساكس، نهاية الفقر، العاشر.

(9) نصيحة كبار: بونو «أفريقيا الجديدة، 9 نوفمبر، 2013،

www.the newafrica.info/senior-advice-bono.

(10) لوك باليني «لا بد أن تقضي أوروبا على الفساد - محمد إبراهيم» مؤسسة طومسون رويترز، 4 فبراير، 2014.

www.trust.org/item/20140204210848-fyo5a

(11) لجنة تقدم أفريقيا، «المساواة في أعمال الاستخراج: إدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا لفائدة الجميع»، تقرير، 2013، 56،

www.africaprogresspanel.org/wp-content/uploads/20132013/08/_APR_Equity_in_Extractives _25062013_ENG_HR.pdf.

(12) لجنة تقدم أفريقيا، «المساواة في أعمال الاستخراج»، 57

(13) لجنة تقدم أفريقيا، «المساواة في أعمال الاستخراج»، 65

(14) مؤسسة بيل وميلندا غيتس» ويكيبيديا،

en.wikipedia.org /wiki/Bill_%26_Melinda_Gates_Foundation.

(15) أليكس كريبين، «هدية بافيت إلى مؤسسة غيتس هي الأكبر على الإطلاق»، «سي إن بي سي»، 15 يوليو، 2014،

www.cnbc.com/id/101838746.

(16) بيل رجبي واندريه جرينون، «بيل غيتس على الطريق إلى عدم ملكيته لأي سهم في مايكروسوفت في أربع سنوات»، رويترز، 2 مايو 2014.

(17) ريتشارد ميرفي، «تهرب مايكروسوفت من الضريبة يمثل نسبة 3.5 في المائة من ميزانية المساعدات العالمية»، مؤسسة أبحاث الضريبة البريطانية، 10 ديسمبر 2012،

www.taxresearch.org.uk/Blog/201210/12//microsofts-tax-avoidance-represents-35--of-the-world-aid-budget.

(18) تيم ورستول «حول بيل غيتس وضرائب مايكروسوفت»، تيم ورستول دوت كوم، 6 يناير 2014.

www.timworstall.com/201406/01//on-bill-gates-and-microsofts-taxes/?utm_source=twitterfeed&utm_medium =twitter&utm_campaign=Feed%3A+timworstall%2FKTZv+%28 Tim+Worstall%29.

(19) حركة مساعدات العمل «طعام كافٍ لكل شخص إذا»، بيان صحافي، 23 يناير، 2013،

www.actionaidusa.org/news/press-release-enough-food -everyone-if#sthash.VVeyQ1U1.dpuf.

(20) ايان بيريل «بيل غيتس يدعو إلى إنجيل المساعدة، لكن هل هو مجرد منافق؟»، «الغارديان»، 6 يناير، 2014.

(21) بيريل «بيل غيتس يدعو إلى إنجيل المساعدة».

(22) وفقا لتقرير أصدرته الأمم المتحدة في العام 2013، في الفترة ما بين منتصف الثمانينيات وأواخر العام 2000، ارتفعت معدلات عدم المساواة في الدخل في 17 من بين 22 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفي الفترة ما بين أوائل التسعينيات والعام 2008، شهدت زيادة كبيرة في الاقتصادات الناشئة أيضا، وكانت البرازيل هي الاستثناء من هذا الاتجاه العام.

(23) الموقع الإلكتروني لشركة مونسانتو،

discover.monsanto.com

(24) أندى بيكيت، «داخل مؤسسة بيل وميلندا غيتس»، «الغارديان»، 12 يوليو 2010، مقالة في «الغارديان» بتاريخ 2010 عن مؤسسة غيتس، والتي نقلت عن مسؤول بها لم يذكر اسمه قوله، «لو استطعت أن تستولي على خيال [غيتس]، سوف يستمع إلى أي فكرة» وربما كان هذا يعني فيما يفترض أنه شعار لعقلية غيتس المنفتحة، لكنه كان على الأقل يعني أيضا افتقاره إلى المساءلة بشكل حرفي تماما لدى أي شخص.

(25) مجلس أوروبا، الجمعية البرلمانية، «تعزيز سياسة ملائمة بشأن الملاذات الضريبية»، وثيقة رقم 12894، 5 أبريل 2012.

assembly.coe.int/ASP/Doc/XrefViewPDF.asp?FileID=18151& Language=en.

(26) كونواي، مليار جائع.

(27) هنرى برنشتاين، الدينامية الطبقية للتغيير الزراعي (هاليفاكس، ان اس: فيرنوود، 2010)، إيريك هولتون - جيمينز، «هل يمكننا إطعام الثورة الخضراء؟»، مراجعة لكتاب جوردون كونواي بعنوان المليار جائع، أمازون دوت كوم، 16 أكتوبر 2013.

www.amazon.com/review/RWNDXNNT7 RL0K/ref=cm_cr_pr_perm?ie=UTF8&ASIN=0801478022.

(28) ناتالي شاربلز، تيم جونز، وكاترين مارتن، «حسابات صادقة؟ القصة الحقيقية لخسائر المليار دولار في أفريقيا»، تقرير لمنظمة عمل الفقر الصحي ومنظمات أخرى، يوليو، 2014، www.francophonie.org/IMG/pdf/honest-accounts_final-version.pdf.

(29) شاربلز، جونز، ومارتن «حسابات صادقة؟»، 29.

(30) يشير التقرير بالفعل إلى أن القيمة الإجمالية هي 44 مليار دولار، ولكن خلافا لوجهة النظر لدى التيار السائد، قد أعدت إضافة مبلغ 6.1 مليار دولار استقطعها التقرير على أساس أن هذه المساعدات لم تصل قط إلى أفريقيا، وذلك على الرغم من أنني قد استقطعت ما يقرب من 9 مليارات دولار في شكل قروض والتي تصنفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كعنصر من مساعداتها الرسمية، ولكن التقرير يضعها في مكان آخر ضمن حساباته الخاصة بالتدفقات المالية الداخلة.

(31) سلافوي زيزك، «أولا كمأساة ثم مهزلة»، خطاب ألقاه أمام الجمعية الملكية لتشجيع الفنون، لندن، نوفمبر، 2009، 3-4.

www.thersa.org/globalassets/pdfs/videos/201008//rsa-animate-first-as-tragedy-then-as-farce-/rsa-lecture-slavoj-zizek-transcript.pdf.

(32) هولت جيمينيز، «هل يمكننا إطعام الثورة الخضراء؟».

(33) «بيل غيتس على مايكروسوفت»، «فاينانشال تايمز»، 15 يونيو 2006.

(34) رون تشيرنو، تيتان: حياة جون دي. روكفلر؛ إس آر. (نيويورك: راندوم هاوس، 1998)، 150.

(35) روجر ثورو، «القارة الخصبة: أفريقيا، الحدود النهائية للزراعة»، الشؤون الخارجية، نوفمبر/ ديسمبر 2010.

(36) بيل غيتس، «بيل غيتس: خطتي لحل أصعب المشكلات في العالم»، وول ستريت جورنال، 25 يناير 2013.

(37) جريس ليفينغستون، «ألعاب الجوع الحقيقية: كيف تتصارع البنوك على أسعار المواد الغذائية والفقراء يخسرون»، «إندبندنت»، 1 أبريل 2012.

(38) مؤسسة غيتس، «ماذا نفعل»،

www.gatesfoundation.org/what-we-do.

(39) خوان كارلوس بيريز سالازار،

“Realmente superó México a EE.UU. en adultos obesos”

«بي بي سي موندو»، 9 يوليو 2013،

www.bbc.co.uk /mundo/noticias/2013130709/07/_mexico_mas_obeso_que_eeuu _no_j cps. sh tml.

(40) سارة بوسيلي، «المكسيك تسن ضريبة الصودا في محاولة لمكافحة أعلى نسبة للسمنة في العالم»، «الغارديان»، 16 يناير 2014.

(41) كيم بهاسين، «15 حقيقة حول كوكاكولا من شأنها أن تحير عقلك، «بزنس إنسايدر»، 9 يونيو 2011.

(42) أناند جروفر، «الأغذية غير الصحية، الأمراض غير المعدية والحق في الصحة»، التقرير النهائي للمقرر الخاص المعني بحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، / A / HRC 31/26، 1 أبريل 2014،

www.ohchr.org/EN/Issues /Health/Pages/AnnualReports.aspx.

(43) «شركة كوكاكولا وتكنو سيرف وغيتس فاونديشن بارتنر يتطلعان لتعزيز 50 ألف مزارع صغير في شرق أفريقيا»، بيان صحافي، تكنوسيرف، 20 يناير 2010،

www.technoserve.org/press-room/detail/the-coca-cola-company-technoserve-and-the-gates-foundation-partner-to-boost.

(44) ميلندا غيتس، «ما الذي يمكن أن تتعلمه المنظمات غير الربحية من كوكاكولا؟»، حديث TED، سبتمبر 2010،

www.ted.com/talks/melinda_french _gates_what_nonprofits_can_learn_from_co.

(45) شارلز بيلر ودوغ سميث، «ضحايا من دون قصد لغيتس فاونديشن جينروسيتي»، لوس أنجلوس تايمز، 16 ديسمبر 2007.

(46) تشارلز بيلر، «مؤسسة غيتس للحفاظ على نهجها الاستثماري»، لوس أنجلوس تايمز، 14 يناير 2007.

(47) باتي ستونسيفر، «مؤسسة تعرض قضيتها»، «لوس أنجلوس تايمز»، 14 يناير 2007.

(48) هناك أيضا حالة واحدة على الأقل معروفة من حالات سحب الاستثمارات لأسباب أخلاقية، لكنها حالة غير مرتبطة بأي شكل من الأشكال بنشاطات المؤسسة. في العام 2014، وفي أعقاب الاحتجاجات التي عقدت خارج مقرها في سياتل، باعت المؤسسة موقعها في الشركة البريطانية G4S، أكبر شركة عسكرية وأمنية خاصة في العالم، بسبب عقود G4S مع سلطة السجون الإسرائيلية.

(49) تشارلز بيلر، إدموند ساندرز، وروبن ديكسون، «السحابة المظلمة التي تخيم على الأعمال الخيرية لمؤسسة غيتس»، لوس أنجلوس تايمز، 7 يناير 2007.

(50) كليمنت ديكي، «نهاية الإمبراطورية»، دومينيكانا، 21 يوليو 2014،

www.dominicanablog.com/201421/07//end-of-the-empire.

خاتمة

(1) حملة الألفية للقضاء على الفقر في 2015، «مسودة صفر: أهداف التنمية المستدامة»، حملة الأمم المتحدة للألفية،

www.endpoverty2015.org/en/201404/06//zero-draft-sustainable-development-goals.

(2) حملة الألفية للقضاء على الفقر في 2015، «مسودة الصفر».

(3) جيفري ساكس، «من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة»، لانسيت 379 (2012): 2206.

(4) كيت راورث، «هل ستقودنا أهداف التنمية المستدامة هذه إلى الدونات (الملقب بمساحة آمنة

وعادلة للإنسانية)؟ ضيف النشر من كيت راورث»، مدونة أوكسفام، 11 أغسطس 2014،
oxfamblogs.org/fp2p/will-these-sustainable-development-goals-get-us-into-the-doughnut-aka-a-safe-and-just-space-for-humanity-guest-post-from-kate-raworth.

(5) تشارلز كيني وكيسي دونينغ، «ما هي نقطة ما بعد خطة العام 2015؟»، مركز التنمية العالمية، 13 أغسطس 2014،
www.cgdev.org/blog/what s-point-post-2015-Agenda.

(6) ريتشارد هورتون، «غير متصل: لماذا ستفشل أهداف التنمية المستدامة»، لانسيت 383، الرقم 9936 (2014)، 2196.

(7) بدون المقارنة، فإن تاريخ حروب الأمريكتين، من فيتنام إلى الإطاحة بصدام حسين، هو مثال كتابي لما يحدث عندما يرفض الأشخاص الأقوياء أخذ أي شيء على محمل الجد سوى سيناريوهات أفضل الحالات.

(8) دود، «من نعتقد أننا؟».

(9) جون جراي، الفجر الزائف: أوهام الرأسمالية العالمية (نيويورك: دار نشر نيو برس، 1998)، 197.

(10) بيل غيتس، «أفضل الكتب التي قرأتها في العام 2013»، غيتس نوتس، 12 ديسمبر 2013،
www.gatesnotes.com/About-Bill-Gates/Best-Books-2013.

(11) مؤسسة بيل وميلندا غيتس، «الرسالة السنوية 2013»،
www.gatesfoundation.org/who-we-are/resources-and-media/anntial-letters-list/annual-letter-2013.

(12) ديتون، الهروب الكبير، 272.

(13) ديتون، الهروب الكبير، 314.

(14) ديتون يقدم استثناء في حالات الصحة والإغاثة في حالات الطوارئ.

(15) ديتون، الهروب الكبير، 304.

(16) ديتون، الهروب الكبير، 305.

(17) توماس كاروثرز وديان دي جرامون، «مساعدات التنمية تواجه السياسة: الثورة تقريباً»، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، واشنطن العاصمة، 2013، 3-4،
carnegie endowment.org/files/development_aid_politics_ch_1.pdf.

(18) الدوس هكسلي، العالم الجديد الشجاع (نيويورك: دار نشر روزيتا بوكس، 1932)،45.

(19) كاس سونشتاين، لماذا الدفع؟: السياسة الأبوية التحررية (نيو هافن، ط م: مطبعة جامعة ييل، 2014)، 26.

(20) مؤسسة بيل وميلندا غيتس، «الرسالة السنوية 2013».

(21) مؤسسة بيل وميلندا غيتس، «الرسالة السنوية 2013».

(22) أبهيجيت بانيرجي وإستير دوفلو، اقتصاديات الفقراء: إعادة نظر جذرية في طريقة مكافحة الفقر العالمي (فيلادلفيا: معارض عامة، 2011)، 37.

(23) أنيل كرناني، محاربة الفقر معًا (نيويورك: بالجراف ماك ميلان، 2011).

(24) أبهيجيت بانيرجي وإستير دوفلو، «أكثر من مليار شخص يعانون من الجوع في العالم»، فورين بوليسي، 25 أبريل 2011.

(25) بانيرجي ودوفلو، «أكثر من مليار شخص يعانون من الجوع في العالم».

(26) جورج أورويل، الطريق إلى ويجان بيير (نيويورك: هاركورت، 1937)، 95-96.

(27) بانيرجي ودوفلو، «أكثر من مليار شخص يعانون من الجوع في العالم».

(28) مقتبسة في ماريون نستله «ويكيليكس يلعب سياسة الغذاء: سياسات الولايات المتحدة مقابل سياسات الاتحاد الأوروبي»، سياسة الغذاء، 6 يناير 2011،
www.foodpolitics.com/201101//wikileaks-plays-food-politics-us-vs-eu-agbiotech-policies.

(29) في هذا الكتاب، اخترت بوعي عدم اتخاذ موقف بشأن الجدل العلمي نفسه، والسبب بسيط للغاية: أنا لست مؤهلاً للقيام بذلك، لكن على المنوال نفسه، لا أعتقد أن العلماء المؤيدين للكائنات المعدلة وراثيًا والمشاركين في هذا النقاش قد أظهروا فهماً لائقاً لأساسيات الجوانب الثقافية والاجتماعية، والتي لا يمكن معالجة أي منها على نحو كامل بمجرد التأكيد من جديد على أنه ليس هناك أساسٌ للقلق بشأن سلامة الكائنات المعدلة وراثيًا.

(30) كاروثرز ودي جرامون، «مساعدات التنمية تواجه السياسة»، 256.

(31) كاروثرز ودي جرامون، «مساعدات التنمية تواجه السياسة»، 15.

(32) كاروثرز ودي جرامون، «مساعدات التنمية تواجه السياسة»،3.

(33) كاروثرز ودي جرامون، «مساعدات التنمية تواجه السياسة»، 4.

(34) رست، تاريخ التنمية، 77.

(35) كاروثرز ودي جرامون، «مساعدات التنمية تواجه السياسة»، 255.

(36) كاروثرز ودي جرامون، «مساعدات التنمية تواجه السياسة»، 273.

(37) كاروثرز ودي جرامون، «مساعدات التنمية تواجه السياسة»، 283.

(38) هربرت ماركوس، رجل أحادي البعد: دراسات في أيديولوجيا المجتمع الصناعي المتقدم (بوسطن: بيكون برس، 1964)، 15.

(39) جراي، الفجر الزائف، 196.

(40) جراي، الفجر الزائف، 194.

(41) جورج مونبيو، «هل سئمت من هذا العالم الموجه بقوة الأسواق؟ يجب أن تكون كذلك»، الغارديان، 5 أغسطس، 2014.

(42) مارك مازاو، حكم العالم: تاريخ الفكرة، من العام 1815 إلى الوقت الحاضر (نيويورك: بنجوين، 2012).

(43) مارك مازاور، حكم العالم.

(44) نظرية ليز، صعود وهبوط نظرية التنمية، 113.

(45) إريك هولت جيمينيز وراج باتل، حركات التمرد الغذائي (دار نشر أكسفورد: بامبا. زوكا برس، 2009)، 181.

(46) جراي، الفجر الزائف، 208.

هذا الكتاب...

لماذا أخفق العالم في إيجاد حل لأزمة الجوع في القرن الحادي والعشرين؟ هذا هو السؤال الرئيس والأهم الذي طرحه مؤلف الكتاب ديفيد ريف، وهو خبير بارز في مجال المساعدات الإنسانية والتنمية، والذي يعكف من خلاله على تقييم ما إذا كانت نهاية الفقر المدقع والجوع المنتشرعلى نطاق واسع باتت في متناول أيدينا حقًا كما بشَّرتنا الوعود المتزايدة.

ويشير هذا الكتاب إلى أنه في العام 2000 اتفق زعماء العالم وكثير من مستشاريهم على أن استئصال شأفة الجوع يعد أولوية قصوى للألفية الجديدة، وتحديًا من المرجح التغلب عليه بحلول منتصف هذا القرن. وعلى رغم ذلك تصاعدت أسعار القمح وفول الصويا والأرز في العقد الماضي، وهو ما أدى إلى توسيع فجوة الفقر وإثارة موجة من الاضطرابات السياسية. ومن ثم، ألقت هذه الأزمة الطاحنة بظلالها القاتمة على السكان الأشد فقرًا في العالم الجنوبي، أو من يُطلَق عليهم مليار القاع، الذين يعيشون على أقل من دولار يوميًا، والذين يعانون دائمًا وطأة الجوع.

في هذا السياق يركز ديفيد ريف في كتابه «عار الجوع» على البحث عن الأسباب الكامنة وراء أزمة الأمن الغذائي، وكذلك الأسباب التي تقف وراء الإخفاقات في الاستجابة لهذه الكارثة الإنسانية. وبالإضافة إلى المشكلات التي نجمت عن التغير المناخي، وسوء إدارة الأزمات، والتفاؤل المضلل، يطلق الكتاب صرخة تحذير مدوية من عواقب الخصخصة المتزايدة لخطط وبرامج مساعدات التنمية. وهنا، يحذر مؤلف الكتاب من ممارسات التدخل من قبل نشطاء حقوق الغذاء من المشاهير، لافتا إلى أن ما يطرحونه من حلول تحركها المصالح والأعمال التجارية تُفرغ التنمية من مضمونها السياسي المُلح.

أخيرًا، يرفض المؤلف الأمل الخامل بأن ندرة الغذاء يمكن حلها عن طريق الابتكار التكنولوجي وحده، كما يطالبنا بإعادة التفكير في الأسباب الجوهرية للتفاوتات الغريبة في الثروات حول العالم، ويرى أن المشكلة تمثل تحديًا سياسيًا نفشل جميعًا في مجابهته.



إصدارات المجلس متوافرة إلكترونيا على موقعنا:
WWW.NCCAL.GOV.KW/PUBLICATIONS